إدوارد سعيد



نهاية عمليّة السلام

أوسلو وما بعدها

دار الآداب

نهاية عملية السلام
أوسلو وما بعدها

إدوارد سعيد

نهاية عملية السلام

أوسلو وما بعدها

دار الآداب - بيروت

نهاية عملية السلام - أوسلو وما بعدها
ادوارد سعيد/مؤلف فلسطيني
الطبعة الأولى عام ٢٠٠٢

دار الآداب للنشر والتوزيع
ساقية الجنزير - بناية بيهم
ص.ب. 11-4123
بيروت - لبنان
هاتف: 861633 (01) - 861632(03)
فاكس: 009611861633
e-mail: d_aladab@cyberia.net.lb

الخطوة الأولى نحو سلام حقيقيّ

دُعيتُ الأسبوع الماضي لإبداء رأيي في «عمليّة السلام» الحالية أمام مجموعة مختارة من الضيوف في مدرسة الصحافة التابعة لجامعة كولومبيا. وحضر اللّقاء نحو خمسين شخصًا، بينهم عدد قليل من الأكاديميِّين من الجامعة نفسها، وسفير عربيّ واحد في الأمم المتحدة، فيما كانت البقية من الصحافيِّين العاملين ومحرِّري الأنباء والمعلِّقين في الصحافة والإذاعة والتلفزيون. وجاء عنوان مداخلتي ـ «صور مضلِّلة ووقائع وحشيَّة» ـ ليعبِّر عن مضمونها، الذي قلت فيه إنّ الصورة التي تعطيها وسائل الإعلام (والحكومة الأميركيّة أيضًا) عن التقدُّم «الرائع» نحو السلام في الشرق الأوسط تتناقض تمامًا مع تدهور الوضع في المنطقة، خصوصًا بالنسبة إلى الفلسطينيِّين.

وأَعطيتُ خلال ٤٥ دقيقة صورة موثقة، على رغم أنّها محبطة تمامًا، عن كيف أنّ اتِّفاق أوسلو وما نتج عنه فاقَمَ البطالةَ والفقرَ الفلسطينيِّين، وكيف أنّ الجوانب الأسوأ من الاحتلال الإسرائيليّ ـ وهو الآن الاحتلال العسكريّ الأطول في القرن العشرين ـ استمرّت، وتواصلتْ أعمالُ مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات، وكيف أنّ حياة الفلسطينيِّين الذين يعيشون ضمن «الحكم الذاتيّ المحدود» تحت السيطرة المفترضة للسلطة الفلسطينيّة تحوّلتْ إلى الأسوأ، وانكمشت الحريات وتضاءلت الآفاق. وحمّلتُ مسؤوليّة ذلك للولايات المتحدة، التي ترعى ما في عمليّة السلام من مظالم وانتهاكات، ولإسرائيل التي تستغلّ ضعف الفلسطينيِّين لإدامة

احتلالها العسكريّ وأعمال الاستيطان بوسائل أخرى، وللسلطة الفلسطينيّة التي شَرّعت الجوانبَ اللاشرعيّة، بل المذهلة في لاشرعيّتها، من «عمليّة السلام» وتستمرّ فيها بضعف وتعثُّر، على رغم الأدلّة القاطعة على أنّ إسرائيل والولايات المتحدة لم تغيّرا من عدائهما للمطامح الفلسطينيّة.

وخصّصَ الاجتماعُ نصفَ ساعة بعد الكلمة للنقاش وطرح الأسئلة، وسيطر على أكثر هذه اثنان أو ثلاثة من أنصار إسرائيل (أحدهم موظّف إسرائيليّ في وكالة أنباء رويتر). المفارقة أنّ كل هؤلاء هاجموني شخصياً، وتكلّموا على افتقاري إلى الصدقيّة واتّهموني باللاساميّة إلخ... من دون أن يقولوا شيئًا يناقض الصورة التي قدّمتُها لتوّي. وحاولنا، أنا ومنظّم الندوة، أن نلتفّ على ذلك السيل من الشتم والتجريح، وطالبنا المتكلّمين بمناقشة الوقائع والأرقام التي يعتبرونها موضع خلاف. لكنّ هذا لم يحصل أبدًا. وبدا أنّ جريمتي كانت أنّني أعارض عمليّة السلام، حتى لو كانت الوقائع التي أوردتُها عن العمليّة صحيحة. ووَصف كلُّ أولئك الذين هاجموني أنفسَهم بأنّهم من مؤيّدي حركة «السلام الآن» الإسرائيليّة (أيْ أنّهم من اليهود الليبيراليّين) وأنّهم بالتالي يريدون السلام مع الفلسطينيّين. ولم أتلقَّ جوابًا، عندما أصررتُ على طرح قضايا الاحتلال العسكريّ وسياسة الاستيطان وضمّ القدس، سوى المزيد من الهجمات والاتّهامات بأنّني لم أفهم عددًا من المرامي ولم أراعِ بعض التمايزات المهمّة.

استنتجتُ من كلّ هذا أنّني انتهكتُ، وفي شكل عميق، التصرُّفَ المتوقَّعَ من الفلسطينيّين بعد أوسلو. ذلك أنّني، من ناحية، أصررتُ على طرح أسئلة محرجة وقضايا مقلقة، فيما يُفترض بنا أن نَشْعر بأنّ السلام يتقدّم، وأنّ التشكيك في أيّ عنصر من «عمليّة السلام» يعني أن تكون وغدًا يتّصف بالجحود والخيانة. من ناحية ثانية تكلّمتُ بلغة الوقائع والأرقام، ولم أُقصّر في إدانة كلّ الأطراف في عمليّة السلام. إلاّ أنّني وجدتُ أنّ المتوقّع منّي كان التعبير عن الاعتراف بالجميل وعن مشاعر التفاؤل العموميّة، وهو ما انتَهَكْتُه حين تحدّثتُ عن تجاوزات ملموسة. وأخيرًا، فقد كنتُ وقحًا إذ تحدّثتُ عن الوضع لا من موقع الملتمسين أو «السكّان الأصليّين» الخاضعين، وهو ما سبّب إزعاجًا عميقًا لأشخاص (مثل واحدة من المتكلّمين كانت الأقسى في استنكارها لكلامي) اعتادوا من الفلسطينيّين أن ينظروا

إليهم على أنَّهم «خبراء» ومستشارون في الشؤون الخارجيَّة. بكلمة أخرى، إنَّ على الفلسطينيِّين أن يَنْظروا إلى أشخاص كهؤلاء وكأنَّ من حقِّهم أن يخبرونا بما يصلح لنا ويكون في مصلحتنا. ويبدو أنَّ هذا النمط من العلاقات مستمدٌّ من رئيس منظَّمة التحرير الذي أحاط نفسه بمستشارين وخبراء ماليِّين أجانب، وكلُّهم يساعدونه في استثماراته وأعماله التجاريَّة الخاصَّة.

وعلى رغم أنَّ بقيَّة الحضور ضجروا بعد وقت قصير من معارضي موقفي، فقد أدركتُ أنَّ طبيعة لقائي مع مساندي «عمليَّة السلام » هؤلاء تُبْرز الخلل الرئيسيَّ في العمليَّة، أيْ إهمالَها التامَّ لمصالح الشعب الفلسطينيّ، إضافةً إلى تقويتها موقفَ إسرائيل من خلال الدعاية والضغط السياسيِّ المتزايد. فقد وفَّر اتِّفاقُ أوسلو للإسرائيليِّين وأنصار إسرائيل شعورًا بأنَّ المشكلة الفلسطينيَّة قد انحلَّت إلى الأبد، كما أعطى الليبيراليِّين شعورًا بالإنجاز، خصوصًا مع الهجوم الذي يتعرَّض له «السلام» من ليكود وحركة الاستيطان. وهذا بدوره جعل من المرفوض أن يعبِّر الفلسطينيُّون عن أيِّ شيء سوى التقدير لما قدَّمه لهم اتِّفاقُ أوسلو وما قدَّمه كلينتون ورابين وبيرين، على رغم أنَّ البطالة في غزَّة وصلتْ إلى ستين في المئة، فيما برهن إغلاقُ الضفَّة الغربيَّة وغزَّة على أنَّ ممارسات الاحتلال الإسرائيليِّ لم تشهد أيَّ تغيير. وعندما سُئلتُ عن البديل كان جوابي أنَّ البديل كان موجودًا منذ البداية: إنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات وإعادة القدس الشرقية وحقّ تقرير مصير حقيقيّ ومساواة حقيقيّة للفلسطينيِّين. وقلت إنَّني لا أعترض على السلام الحقيقيّ والتعايش الحقيقيّ، وهو ما أتحدَّث عنه منذ عشرين سنة، وإنَّ ما أعارضه وتعارضه غالبيَّةُ الفلسطينيِّين هو السلام المزيَّف واللامساواة المستمرَّة بيننا وبين الإسرائيليِّين، الذين يُسمح لهم بالسيادة وسلامةِ الأراضي وتقريرِ المصير فيما نُحْرم نحن ذلك.

والآن، وقد عادت مصادرات الأراضي العربيَّة في القدس الشرقيَّة، بوقاحة مكشوفة هذه المرة، أجد نفسي في حيرة إزاء وضع منظَّمة التحرير الفلسطينيَّة والدول العربيَّة نفسها في هذا الموقف الغبيّ، أي التوقيع على اتفاقات سلام مع إسرائيل قبل أيّ تطبيق مهما كان محدودًا لقراريْ مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ذلك أنَّ القدس لم تُضَمّ إلاَّ في ١٩٦٧، وبدأتْ بعد فترة قصيرة مصادراتُ الأراضي

وبناءُ المستوطنات من جانب حكومات حزب العمل المتعاقبة. وترفع حنان عشراوي في كتابها عن عمليّة السلام ـ **هذا الجانب من السلام** ـ القناعَ عن عقليّة أولئك القياديّين الفلسطينيّين الذين تهافتوا على توقيع اتفاق أوسلو مع إسرائيل قبل الحصول على موقف من إسرائيل تجاه المستوطنات والقدس. وقال لها أحد هؤلاء: «سنوقّع الآن ثم تقومون [أي سكّان الأراضي المحتلّة] لاحقًا بالتفاوض مع الإسرائيليّين على تفاصيل المستوطنات والقدس.» بكلمة أخرى يبدو أنّ الموقف كان أن نوقّع «نحن» الآن، وبالتالي نتنازل عن كلّ شيء، مع الأمل منّا «نحن» بأن تقوموا «أنتم،» لأنّكم أذكياء فوق العادة، باستعادة ما يمكن استعادته.

والواقع أنّ هذا التصوُّر الغريب يبدو كأنّه جوهر التحرُّك الديبلوماسيّ العربيّ بالنسبة إلى القدس. فالمغرب، التي تَرْأس لجنةَ القدس في الجامعة العربيّة، متصالحة مع إسرائيل، كذلك منظّمة التحرير والأردن، إضافةً إلى تلك الدول العربيّة التي عقدتْ صلحَها بشكل غير رسميّ واستَقْبلتْ أو عَبَّرتْ عن استعدادها لاستقبال زعماء إسرائيل. وفي الوقت الذي تتّخذ فيه هذه الدول مواقفَها الوديّةَ من إسرائيل نجد الأخيرةَ مستمرّةً في سعيها إلى توسيع القدس المحتلّة وإضافة أراض جديدة إليها وإلى المستوطنات في الضفّة الغربيّة وغزّة. وتبلغ مساحة المستوطنات في غزّة ٤٠ في المئة من مجموع مساحة منطقة «الحكم الذاتيّ،» فيما تبلغ مساحةُ الأراضي المصادرة في القدس والضفّة الغربيّة ٧٥ في المئة من المجموع، وكلُّها مخصّصة لاستعمال اليهود دون سواهم. وتمّ تسجيل ٩٦ حالة مصادرة من جانب إسرائيل في الفترة ما بين تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٣ ونهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥.

لماذا إذن الدعوةُ المفاجئةُ إلى اجتماع طارئ للأمم المتحدة، ولماذا الشكاوى، والضجّة ـ وهي في معظمها كلاميّة، وكلُّها لا تنمّ عن أيّ قدر مهما كان ضئيلاً من التنسيق والاستراتيجيّة؟ كيف أَمْكن الزعماءَ العرب والولايات المتحدة وإسرائيل إقناع القيادة الفلسطينيّة بالتوقيع على اتّفاق أوسلو من دون كلمة عن ضمانات حول قضايا المستوطنات والقدس وتقرير المصير... عدا أنّ هذه القضايا المركزيّة، وهي جوهر المطالبة الفلسطينيّة بتقرير المصير، سيجري «تناولها» في المرحلة الأخيرة، عندما لا يعود هناك ما يُمْكن التفاوضُ عليه؟ هذه هي الأسئلة التي يجب الإجابة عليها الآن، حسب مبدإ الخضوع للمساءلة والمسؤوليّة الأخلاقيّة.

أثناء ذلك لا بدَّ لنا أن نَستنتج أنَّ تلك العقول العظيمة التي رضختْ للضغط الإسرائيليّ، وأقنعها معسولُ الكلام بأنَّ عليها أن تعتقد أنَّها مُنِحَتْ هبةً كبيرة عندما «اعترفتْ» بها إسرائيل، لا تزال غير قادرة وستبقى غير قادرة على قيادة معركة استرداد الحقوق الفلسطينيَّة. وهذا ما يمكن أن يراه الأطفال أنفسُهم. إلاَّ أنَّ ما يحيِّرني هو العدد الكبير من المثقفين ورجال الأعمال والأكاديميِّين والرسميِّين الفلسطينيِّين الذين يصرُّون على توهُّم أنَّ عمليَّة السلام في مصلحتهم ومصلحة شعبهم، ويواصلون أيضًا إعطاء ولائهم وخضوعهم للسلطة الفلسطينيَّة، على رغم أنَّ هذه، في أفضل الحالات، تقود شعبَها على الطريق الخاطئ تمامًا، وفي أسوئها تَفْرض الاحتلالَ الإسرائيليّ بتحريض من قادة إسرائيل الذين أقنعوا أنفسهم وأنصارهم بأنَّ هذه هي «عمليَّة سلام» حقيقيَّة. أهي قضية فساد؟ أم جشع؟ أم انعدام الكفاءة؟ أم أنَّها الغباء الأخلاقيّ، عندما تُقْنع نفسك والآخرين بأنَّك تَخْدم مصالحك، حتى عندما تواصل حياتك سجينًا؟ ومهما كانت الاستراتيجيَّات الذكيَّة المخطَّطة للاستعمال في مجلس الأمن والجامعة العربيَّة، ومهما تصاعدت الحدَّة البلاغيَّة، فلا مجال لتلافي السؤال عن كيف لقيادة كهذه أن تستمرّ بعدما تخلَّت عن شعبها وتاريخه لمصلحة هذه الحفنة من الوعود الكاذبة؟

الخطوة الأولى لتحرير الأراضي المحتلَّة هي أن نقرِّر فكريّاً أنَّها ستحرَّر. إنَّ قرار الولايات المتحدة وإسرائيل أنْ لا عودة عن الضمّ وعن عمليَّة السلام ليس سببًا كافيًا للقبول بالظلم والسرقة المفضوحة. لذا فإنَّ الخطوة الأولى لا بدّ أن تكون الاعتراف بأنَّ عمليَّة كهذه بالتأكيد قابلة للنقض وبأنَّ الوصول إلى هذا الهدف يتطلَّب تعبئة حقيقيَّة واستعدادًا حقيقيّاً، في حين أنَّ السير على الطريق الحاليّ بقيادة الأشخاص الحاليِّين لن يؤدِّي سوى إلى المزيد ممَّا نجده الآن ـ أي الأوهام والخسارة والفساد. أمَّا في ما يخصّ الاعتماد على رابين وكلينتون (أو «الثقة بهما» على حدِّ التعبير اللَّطيف من رئيسنا الحكيم) فلنا أن نَسْأل إذا لم يكن الفيتو الأميركيّ في مجلس الأمن قد أَبْرز أنَّهما أبعد ما يكونان عن الجدارة بالثقة، وأنَّ شعورهما تجاه العرب يتلخَّص بالاحتقار. هذا كلُّه بدهيّ بالنسبة إليَّ، على رغم أنَّ عليَّ أن أقول إنَّني متأكد تمامًا أنَّ جميع الزعماء العرب سيوجِّهون رسائل اعتذار خاصة إلى الولايات المتحدة، طالبين الصفحَ عن سوء التهذيب الذي دفعهم إلى الاعتراض أصلاً.

الحياة ٣٠ أيار ١٩٩٥

الاعتذارات والتعويضات: كم وإلى متى؟!

أثارت الانتباهَ، في الأسابيع الأخيرة، سلسلةٌ من الاعتذارات والاعترافات من جملة من القيادات والشخصيّات في الغرب واليابان. فقد انتهز الرئيس جاك شيراك مناسبةَ الاحتفال بذكرى الثورة الفرنسيّة في ١٤ تموز (يوليو) الماضي ليعتذر على إجراءات حكومة ڤيشي خلال الحرب العالميّة الثانية بتسليمها اليهودَ الفرنسيِّين إلى النازيِّين لتسفيرهم إلى معسكرات الإبادة. كما قدّم عدد من المسؤولين اليابانيِّين، من بينهم رئيس الوزراء، اعتذاراتٍ علنيّةً ـ البعض منها لم يكن كاملاً ـ إلى ضحايا الاستعمار اليابانيّ قبل الحرب الثانية وخلالها. وفي أوائل الشهر الجاري تكلّم عدد من المثقفين والكتّاب اليابانيِّين، بينهم كنزابورو أوي الحائز جائزةَ نوبل للآداب السنةَ الماضية، في الذكرى الخمسين لإلقاء القنبلتين النوويّتين على هيروشيما وناغازاكي. فيما يستمرّ النقاش في أميركا حول الحكمة والأخلاقيّة في استعمال السلاح النوويّ ضدّ اليابان، وهي المرة الأولى والأخيرة التي استُعْمِلَ فيها. وكما هو متوقع، كان الصمتُ الشاملُ هو الموقفَ الرسميُّ لإدارة الرئيس بيل كلينتون إزاء هذا النقاش، وكأنْ ليس من علاقة بين قضية المسؤوليّة الأخلاقيّة عن الماضي والإقرار بالجُرْم وتصرُّفاتِ حكومةٍ يرى الكثيرون من مواطنيها أنّها قامت بعمل إجراميّ.

إضافةً إلى ذلك كان هناك تقريران على جانب كبير من الأهميّة. التقرير الأول كتبه ريتشارد رودس ونشرته مجلة **نيويوركر** في ١٩ حزيران (يونيو) الماضي عن

حياة وأفكار جنرال الجو الأميركيّ الراحل كرتس لي ماي، الذي كان يومًا من أقوى الشخصيّات العسكريّة الأميركيّة نفوذًا، وتقع عليه مسؤوليّةُ القصف الجويّ الإحراقيّ لطوكيو، وأيضًا التدمير الجويّ لشمال كوريا وشمال فيتنام، إذ قُتل في البلدين نتيجةَ القصف نحو ثمانية ملايين نسمة. والتقرير الثاني كتبه المؤرّخ الإسرائيليّ بني موريس في عدد الربيع الماضي من **دراسات فلسطينيّة** يصف فيه مَحاضِرَ جلسات مجلس الوزراء الإسرائيليّ عام ١٩٤٨، التي سُمح للباحثين بالاطّلاع عليها أخيرًا، إضافةً إلى أوراق خاصة لعدد من الشخصيات الإسرائيليّة كُشف عنها أخيرًا. ومن بين الشخصيات جوزيف ڤايتز الذي كان مسؤولاً عن «إدارة الأرض الإسرائيليّة.»

يُبرز التقرير عن لي ماي أنّه، بالرُّغم من سمعته العالية وإعجاب الرئيس الراحل جون كنيدي به، مجرمُ حربٍ تدينه كلماتُه نفسُها، وشخصٌ متعطّش إلى الدم كان متحرّقًا لإشعال الحرب العالميّة الثالثة مع الاتّحاد السوفياتيّ، على رغم أنّ ذلك كان سيكلّف الطرفين عشراتِ الملايين من القتلى. وتأتي اعترافاتُ لي ماي في أعقاب المذكّرات البائسة التي نشرها وزيرُ الدفاع السابق روبرت مكنمارا، وحاول فيها تبريرَ موقفه ومواقفِ زملائه من حرب فيتنام على أساس حسن نيّتهم وعدم توفّر الخبرات اللازمة للتعامل مع وضع الهند الصينيّة. ويتميّز لي ماي عن ذلك بصراحته الوحشيّة. إذ يَعْترف، على سبيل المثال، بأنّه لولا انتصارُ الحلفاء في الحرب الثانية لكان واجه المحاكمةَ كمجرم حرب.

أما موريس فيكشف زيفَ الموقف الرسميّ الإسرائيليّ منذ ١٩٤٨ إلى الآن، وهو موقفٌ يصرّ على نفي أيّ مسؤوليّة إسرائيليّة عن تشريد نحو ٧٠ في المئة من الفلسطينيّين، ويدّعي أنّ التشريد جاء نتيجة «تعليمات» من الجانب العربيّ. ويوضّح موريس أنّ القادة الصهيونيّين الأرفع، مثل بن غوريون وڤايتز، أوضحوا لمسؤوليهم بما لا يَقْبل الشكَّ ضرورةَ إجبار العرب على الرحيل. وكانت غالبيّةُ مؤرخي إسرائيل ودعائيّيها أسهمتْ في تزييف هذا السجل وألغتْ منه كلَّ القرائن الإجراميّة.

ما يحاوله رودس وموريس هو بالطبع استعادة السجل الحقيقيّ، لكنّهما أيضًا، كأميركيّ وإسرائيليّ، يتّخذان خطوةً لرفع الأذى الذي ألحقته حكومتاهما بالأبرياء. إلاّ أنّ للاعتذارات العلنيّة وتعابيرِ التكفير عن الذنب، مثلما قام به شيراك،

أهميّةً رمزيّةً أكبر. فهي لا تشكّل اعترافًا بالذنب يعطي الضحيّة وجلّادها نوعًا من الراحة النفسيّة في الحاضر فحسب، بل إنّها تأتي في العادة بعد الكثير من النقاش والتحليل للماضي، يقوم به المسؤولون إضافةً إلى المؤرِّخين والفلاسفة والمنحدرين من الضحايا. وفي الولايات المتحدة، التي شهدتْ جرائمَ كبرى بحق المواطنين السود، كانت هناك محاولاتٌ لإنصافهم رسميّاً، بالدرجة الأولى من خلال جهود زعماء مثل مارتن لوثر كينغ وجيسي جاكسون، إضافةً إلى التعبئة على مستوى جماهيرهم. من هنا جاء تحويل مبدإ «العمل الإيجابيّ» ضد العنصريّة إلى قانون يَخْدم في الدرجة الأولى المواطنين السود، الذين يُعتبر وضعُهم الاجتماعيّ الحالي نتيجةً مباشرةً للعبوديّة والتمييز العنصريّ الذي مورس ضدّهم في الماضي. كما أنّ في الولايات المتحدة أيضًا «متحفَ المحرقة» الذي أُقيم لذكرى ضحايا الإبادة النازية لليهود، على رغم أنّ هذا لم يَحْصل في أميركا بالطبع بل في أوروبا. ويقف المتحف، إلى درجةٍ ما، شاهدًا على نجاح الأميركيِّين من أصل يهوديّ في تحويل المحرقة إلى قضية أخلاقيّة لا للأوروبيِّين فقط بل لكلّ الشعوب أيضًا.

وخارج الغرب برزتْ في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، ومع عملية إنهاء الاستعمار التي شهدها العالمُ وقتها، الدعوةُ إلى الاعتراف بالشرور التاريخيّة التي عانتها تلك الشعوبُ. وكان بين أول مُطْلقي هذه الدعوة ثلاثةُ كتّاب بالغي الأهمية من منطقة الكاريبي، برهنوا على مسؤوليّة أوروبا عن ممارساتها ثمّ طالبوا بنوع من التعويضات عن السنين الطويلة التي خضعتْ فيها مجتمعاتُ العالم الثالث للاستغلال الاستعماريّ. وجاء كتاب إيمي سيزير القويّ **خطاب في الكولونياليّة** (١٩٥٥) ليشكّل اتّهامًا شاملاً للإيديولوجيا الاستعماريّة. وأكّد سيزير في الكتاب أنّ تلك الإيديولوجيّة لم تقتصر على عتاة العسكريِّين والإداريِّين المتعاملين مباشرةً مع الشعوب المخضعة، بل شَملتْ الباحثين والفلاسفة الأوروبيِّين أنفسَهم، الذين أَسْهموا مباشرةً في الفكرة القائلة بأنّ الملوّنين يستحقُّون العقابَ والاضطهادَ لأنّهم أقلُّ حضارةً من الأوروبيِّين. ويوضح فرانز فانون في آخر كتبه **المعذّبون في الأرض** (١٩٦١) أنّ الأوروبيِّين تصرّفوا زمنًا طويلاً في العالم الثالث من دون رادع من خلق أو ضمير. ويَطْرح هذا بالطبع السؤالَ عن الطريقة التي يمكن أن تعوِّض بها أوروبا تلك الشعوبَ من معاناتها ومن كل ما أخذته منها. وبناء على آراء سيزير وفانون

طَرَحَ الاقتصاديّ الغياني والتر رودني في كتابه كيف أفقرتْ أوروبا افريقيا (١٩٧٢) فكرة أنّ فقر أفريقيا وتأخُّرها حالياً مَرَدُّهما مباشرةً إلى ممارسات الغرب عندما كانت قواه الاستعماريّة تَدْخل الأقاليمَ الغنيّة لتستعبد السكانَ وتَنْهب مصادرَ الثروة ثم تتخلى عن المنطقة أو تستعمرها بشكل مباشر.

لا يحدِّد سيزير أو فانون أو رودني ما يجب أن تعمله أوروبا للتكفير عن ماضيها، ويبدا أنّ الأمر الأهم بالنسبة إليهم كان التأكيد المبدئيّ ـ حسب صياغة فانون ـ أنّ مسؤوليّة أوروبا تجاه ضحاياها لا تنتهي بمجرّد نيل هذا البلد أو ذاك الاستقلالَ وخروج آخرِ موظفٍ أبيض منه. بعد ذلك يبدو أن المساعدات الاقتصاديّة هي إحدى وسائلَ التعويض، كذلك الاعتراف الرسميّ، الذي اتَّخَذَ عادةً شكلَ احتفالات الاستقلال، كما في حال الهند عندما تنازل عنها اللورد مونتباتن البريطانيّ إلى غاندي ونهرو. لكنْ، حسب علمي، لم يَصْدر حتى الآنَ ذلك الاعترافُ الأوروبيُّ الصريحُ بخطايا الاستعمار. وهناك الكثيرون من البريطانيِّين والفرنسيِّين والبلجيكيِّين والهولنديِّين الذين يعتقدون أنَّهم كانوا الضحايا عندما حصل السكان المحليُّون على الاستقلال. وبالمقابل فإنّ هناك الكثير من مواطنيهم الذين كافحوا ضدّ الاستعمار، مثل جان پول سارتر في فرنسا الذي تبنّى قضية استقلال الجزائر.

في أساس كل هذه القضايا سؤالان لهما طبيعة رياضيّة تقريبًا، لكنْ بالطبع لا يمكن وضعُهما في معادلة بسيطة. بعد ارتكاب ظلم ما، ما هي المدّة، التي تبقى فيها الحاجةُ إلى التكفير عنه قائمة؟ وما هي بالكمّ والكيف طبيعة التعويض؟ في حال الشعوب الأكثر تعرُّضًا للاضطهاد في القرون الخمسة الأخيرة، أيْ سكان أميركا الأصليِّين من الهنود، قد يكون ذلك السيلُ الذي لا ينقطع من الكتب والأفلام السينمائيّة أيْقَظ إدراكَ الرأي العامّ بالفواجع التي تعرَّضوا لها، من أعمال الإبادة المباشرة إلى القضاء على قطعان الجاموس الوحشيّ التي كانوا يعتمدون عليها للغذاء إلى سرقة أراضيهم، وكلّ ذلك باسم التقدُّم الأميركيّ. وإذا كان التعويض الحقيقيّ الوحيد، وهو إعادة الأراضي إليهم، مستحيلاً الآن، فهناك تبرير قويّ لإعطائهم، كلّهم من دون استثناء، تعويضاتٍ كبيرةً من المال العامّ. لكنّ السؤال الذي لا جواب عليه: إلى متى؟ وكم؟

على رغم ذلك، هناك شيء واحد مؤكّد، وهو أنّ هذه الأسئلة لم تكن تُطْرح، ناهيك بأن تجد جوابًا، لو لم يكن هناك نقاش جدّيّ عنها. ذلك أنّ دور المثقفين والباحثين والفلاسفة، وأيضًا السياسيِّين والمدافعين عن حقوق المجموعات الإنسانيّة المختلفة، هو تحويل قضايا المسؤوليّة الجماعيّة التاريخيّة إلى مسائل مطروحة على الوعي في الحاضر. فالواجب هو الكشف عن الماضي إذا كان طيّ الإخفاء، وأنْ توزَّع المسؤوليّاتُ على حامليها الحقيقيِّين، وأن يتعامل معها هؤلاء اعترافًا أو إنكارًا، وأن يجري طرحُ قضيّة التعويضات وتُحلّ ويتمّ النقاشُ حولها إذا كان الصمتُ قد ساد سابقًا. والمثال الممتاز على نجاحٍ معاصرٍ في وضع قضيةٍ ما على جدول أعمال الأسرة الدوليّة هو إسرائيل، التي تمكّنت من الحصول على التأييد الدوليّ باعتبارها «دولةَ الناجين من المحرقة» النازيّة، إلى درجة أنّها حصلتْ على بلايين الدولارات من ألمانيا بناءً على ذلك.

يَشْعر كثيرون من العرب، كما أَعْلم، بأنّ تدمير فلسطين يعود، في جزء منه، إلى قدرة الصهيونيّة على جعل الفلسطينيِّين أيضًا يدفعون الثمن الإنسانيّ الهائل للمحرقة. وحتى لو كان هناك بعض الحقيقة في هذا فهو ليس أبدًا سببًا لإنكار حقيقة المحرقة، أو القول إنّ إسرائيل استغلتها لأغراضها الخاصّة. وربما يريد الكثيرون منّا أن يعتبروا أنّ المحرقة لا تعنيهم، لكنّني أعتقد أنّها وسائر الكوارث الإنسانيّة المشابهة تؤثّر في كلّ إنسان. ولا بدّ لنا أن نربط بين المحرقة النازيّة وإبادة الأرمن والمذابح في رواندا و«التطهير العرقيّ» في البوسنة.

لكنّنا كعرب نخفي عن أنفسنا أمرًا أخطر وهو أنّنا، على رغم الحروب الكبيرة والكوارث والتضحيات الإنسانيّة الهائلة، لم نكلّف أنفسنا عناء النقاش العلنيّ عن المسؤوليّات التاريخيّة الجماعيّة والإثم الجماعيّ. لنأخذ، مثلاً، الحرب الأهليّة اللبنانيّة التي أودت بـ ١٥٠ ألف ضحيّة، وكانت لها آثار اجتماعيّة وبيئيّة ونفسيّة تفوق الحصر. وها هو لبنان اليوم يشهد «معجزة» العودة وكأنّ شيئًا لم يكن، مع الأشخاص أنفسهم في السلطة، أو ما يتاح لهم منها. أو لنأخذ التغيير المفاجئ بين الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين. لماذا تشرّد مَنْ تشرّد وقُتل من قُتل ونُهب ما نُهب إذا كان لياسر عرفات، ذاتَ صباح مشمس من أيلول في واشنطن قبل سنتين، أن يَغْفر لإسرائيل بضربة قلم كلّ هذه الجرائم؟ أين المؤرِّخون والباحثون الفلسطينيُّون

واللبنانيُّون والسوريُّون الذين كشفوا عمّا تمّ القيام به «باسم الشعب» من أعمال الاضطهاد والسجن والإعدام ومصادرة الأملاك؟ هذه قضايا لا بدّ من نقاشها في مجتمع صحيّ، وهي غائبة بشكل مفجع عن مجتمعاتنا، وهذا من النتائج السلبيّة لغياب الديموقراطيّة.

ذاكراتنا الجماعيّة صفحة بيضاء، وكأنّ الماضي حدث مرةً ولن يعود أبدًا. لا بدّ أن تكون الفجوة في الوعي هذه هي السببَ في النوعيَّة المريضة للخطاب الجماعيّ في العالم العربيّ، وأيضًا السببَ في أنّ الحركات الأصوليّة تجد آذانًا صاغية كثيرة. ذلك أنّ الحظر الذي يفرضه محتكرو السلطة على البحث في التاريخ يؤدِّي إلى تدنّي الفكر التاريخيّ والفلسفيّ والأخلاقيّ، وإكسابه سمةً من الضعف والرياء لا تَهْدف إلى الإعلام بل إلى الإخفاء. ومن بين العلامات الأكثر إثارةً للحزن على التهافت العربيّ عدمُ الإحساس بجدوى الأرشيفات (وهي تقريبًا في حكم المعدومة) والمؤرِّخين، الذين هم في أفضل الحالات من الأثريِّين، وفي أسوإها من المدافعين عن الحزب والدولة. إنّ الاهتمام بالنفس يعني الاهتمام بالتاريخ، ونحن العربَ، من بين غالبيّة الحضارات الحاليّة، نخاطر بتضييع تاريخنا بشكل شبه كامل. وعند ذلك سنخسر أيّ قدرة كان يمكن أن تكون لنا للبحث في واقعنا الحاليّ ومسؤوليّاتنا الماضية.

الحياة ٢٦ آب ١٩٩٥

حصاد المفاوضات

قبل بضعة أسابيع التقى مسؤول كبير في وزارة الخارجيّة الأميركيّة مجموعةً صغيرةً من الوزراء وكبار الصحافيِّين اللبنانيِّين، وقيل إنّه شجّعهم على البدء في إعداد ملفّات التفاوض المباشر مع الإسرائيليِّين. ونُقِلَ عنه قولُه: «مهما فعلتم، تجنّبوا القيام بما يقوم به الفلسطينيُّون.» وعندما طُلب منه أن يكون أكثرَ تحديدًا في إيضاح مأخذه على السلوك التفاوضيّ الفلسطينيّ، حكى لهم طويلاً عن أخطاء مضحكة مبكية، وعن إهمال لا يُغتفر. فالمفاوض الفلسطينيّ لا يَمْتلك خرائط دقيقة خاصة به، ولا يَعْتمد في مفاوضاته ـ على عكس المفاوض الإسرائيليّ ـ على معلومات مسهبة محدّدة عن الحقائق والأرقام محلّ التفاوض. وهكذا، وبدون كلّ هذا، وبدون التزام مبدئيّ واضح، فإنّ المفاوض الفلسطينيّ (الذي لا بدّ أن يَرْجع في كلّ كبيرة وصغيرة إلى عرفات) أصبح فريسةً سهلةً لكلّ أشكال الضغوط الأميركيّة والإسرائيليّة. ولهذا نجد أنّ الفلسطينيِّين حصلوا على سلسلة من الصلاحيات الخاصة بإدارة شؤون المجالس البلدية داخل بانتوستانات (معازل عرقية) تتحكّم فيها إسرائيل، بينما حصلتْ إسرائيل على إقرار فلسطينيّ رسميّ باحتلالها للأراضي الفلسطينيّة، الذي يتواصل، وإنْ بأشكال أكثر تنظيمًا وأجدى اقتصادياً.

إنّ هذه النتائج تَدْحض أيّ ادّعاء، من جانب السلطة الفلسطينيّة والمدافعين عنها، بأنّ المعركة الحقيقيّة مع إسرائيل انتقلت الآن إلى مائدة المفاوضات. فنحن لم نَشْهد بعد أوسلو أيّ مفاوضات حقيقيّة، بل شاهدنا مفاوضات هزليّة، ندخلها بلا

استعداد، أو جديّة، أو مبدإ، لتنتهي برضوخ عرفات وفريقه المفاوض للمطالب الإسرائيليّة.

خذ مثلاً الاتّفاق الأخير حول إعادة الانتشار داخل الضفة الغربيّة، الذي تمّ التوقيع عليه بالأحرف الأولى في طابا. ولندعْ جانبًا أنّه جاء متأخّرًا شهورًا عن جدول المواعيد المتّفق عليه في أوسلو؛ فهذا التسويف لم يكن أكثر من وسيلة لإبقاء السيد عرفات وفريقه المفاوض تحت رحمة إسرائيل، لينكشفوا كمرؤوسين ضعفاء، كما تريد إسرائيلُ دائمًا لشركائها الفلسطينيِّين. أمّا الاتّفاق نفسه فإنّه يحمل في طيّاته المزيدَ من التأجيل في مواعيد إعادة انتشار الجيش الإسرائيليّ، التي ستُنجَز وفق الاتفاق على مراحل كل ستة أشهر، لتستغرق العمليةُ ما لا يقلّ عن سنتين. إضافةً إلى ذلك، ستتم إقامةُ ٦٢ قاعدة عسكريّة إسرائيليّة جديدة في الضفّة الغربيّة، كما أنّ القوات الإسرائيليّة التي ستنسحب من مراكز المدن الرئيسيّة في الضفّة الغربيّة (باستثناء الخليل) ستحتفظ بسيطرة كاملة على مخارج هذه المدن ومداخلها، بالإضافة إلى سيطرتها على الطرق في الضفّة الغربيّة. كذلك يعفي الاتّفاق إسرائيل من المسؤوليّة عن أكثر من ٤٠٠ قرية، لكنّ إسرائيل تعتزم الاحتفاظ بسيطرتها على بعض القرى المتاخمة لـ «الخطّ الأخضر» بهدف ضمّها لاحقًا. ولن تتخلّى إسرائيل عن شبر من القدس الشرقيّة، بدليل أنّها تلوّح بشكل مستمرّ بإغلاق المؤسّسات الفلسطينيّة هناك، في الوقت الذي «تتفاوض» فيه مع منظمة التحرير حول مستقبل المدينة. وستَرْبط منظومةُ الطرق الجديدة في الضفة الغربيّة كلَّ المستوطنات بعضها ببعض، ليصبح مستحيلاً على الفلسطينيِّين أن يمارسوا الحكم على كلّ أراضيهم. كما أنّه سيتمّ تقسيم الضفّة الغربيّة إلى سلسلة كانتونات، التي أفضّل أن أسمِّيَها بانتوستانات أو معازلَ عرقيّة، تفصلها طرقٌ إسرائيليّة ومستوطنات. وأخيرًا، ستحتفظ إسرائيل بسيطرتها في الضفّة الغربيّة على كلّ الأراضي التي تعتبرها مناطقَ عسكريّة أو أراضيَ تابعةً للدولة (تمثّل هذه الأراضي أكثر من ٥٠ في المئة من المساحة الكليّة). وهكذا نجد أنّنا، بفضل عبقريّة التكتيكات التفاوضيّة الفلسطينيّة، قد حقّقنا لإسرائيل حلمَها الصهيونيّ بمنح الفلسطينيِّين حكمًا ذاتيّاً على شعبهم (الذي يحتاج الكثير من الخدمات) لا على الأراضي. فمجموع الأراضي التي ستقع تحت الحكم الذاتيّ للسلطة الفلسطينيّة (ستحتفظ إسرائيل بالسيادة)، وهو الحكم الذي سيتولّى مسؤوليّة مليون فلسطينيّ، يعادل

حوالى ٥ في المئة (بينما يحظى ١٤٠ ألف مستوطن إسرائيليّ بحوالى ٨ في المئة من أراضي الضفّة). فإذا أضفنا غزّة (التي يسيطر الإسرائيليُّون على ٤٠ في المئة من أراضيها) يصل مجموع الأراضي الواقعة تحت الحكم الذاتيّ إلى ١٨ في المئة.

هذا الاتّفاق الملفّق الذي تمّ التوصُّل إليه هو كارثة حقيقيَّة، وأعتقد أنَّ من المشروع تمامًا في ظلّ هذه النتائج القول إنّ عدم التفاوض على الإطلاق وعدم وجود أيّ اتّفاق أفضل ممّا تحقّق حتى الآن. ويبدو أنَّ الحصيلة الرئيسيَّة بالنسبة إلى الفلسطينيِّين هي أنَّ «أوسلو ٢» تمنح «السلطة الفلسطينيَّة» رموزَ الحكم ومظاهره، من دون حقيقة الحكم. هكذا يمارس عرفات وأعوانُه الحكمَ على مملكة من الأوهام، بينما تحتفظ إسرائيل بسيطرتها على مقدَّرات الأمور. فهي تستطيع، وفقًا لأهوائها، أن تغلق أيّ بلدة في الضفة الغربيَّة بموجب الاتفاق الجديد، كما حدث لأريحا خلال الأيام الأخيرة من آب (أغسطس) الماضي، وكما يحدث في غزّة الآن. وستبقى الحركة التجاريّة بين غزّة ومناطق الحكم الذاتيّ في الضفة الغربيَّة في يد إسرائيل، فتضطرّ شاحنةٌ تنقل الطماطم من غزّة إلى نابلس للتوقُّف عند الحدود، لتُفْرغ حمولتها على متن شاحنة إسرائيليَّة، ثم تعيد تحميل المنتوج على متن شاحنة فلسطينيَّة عند دخولها إلى نابلس. ويستغرق هذا الأمر ثلاثة أيام، تتعرَّض أثناءها الحمولةُ للتلف، فترتفع الكلفةُ إلى حدٍّ يَحُول دون إجراء مثل هذه المبادلات التجاريَّة (إذْ من الأرخص، في هذه الحال، استيراد الطماطم من إسبانيا). الفكرة الرئيسيَّة، بالطبع، هي أن تسيطر إسرائيل على الاقتصاد الفلسطينيّ بأكثر الطرق إذلالاً. وعلى رغم أنَّ الخلاف حول عدد أعضاء «المجلس التشريعيّ» الذي سيجري انتخابُه السنةَ المقبلةَ قد حُسم الآن (٨٢ عضوًا)، الاّ أنَّ من المؤكّد أنَّ إسرائيل ستحتفظ بسلطتها في فرض الفيتو (حق النقض) على أيّ تشريع يتبنّاه هذا المجلس الذي لا يَمْلك أيّ سلطة أو وجود في القدس الشرقيَّة. وقد حصل عرفات بمقتضى الاتفاق على حقّ إجراء انتخابات خاصة على منصبه، كي يضمن بقاء سلطته المنفردة، كما حَصَلَ لنفسه على امتياز أن يلقَّب بـ «الرئيس ـ الزعيم» على رغم أنَّ الإسرائيليِّين يصرُّون على أن يُعيِّن «الرئيسُ ـ الزعيمُ» نائبًا له. ويبدو أنَّه يرفض ذلك، مصراً في الوقت نفسه على أن يُعَرِّفَ أيُّ شخص دونه منزلةً بالـ «متحدِّث» فقط.

وقد حدث أثناء المفاوضات أن قام عرفات بحركة من حركاته المسرحيَّة المعهودة، إذ خرج من قاعة المفاوضات غاضبًا يزمجر: «لسنا عبيدًا لهم.» وبينما

كانت المفاوضات كلها مهدّدة بالتوقّف، تلقّى عرفات مكالمة هاتفيّة من دنيس روس، الذي قيل إنّه لوّح لعرفات بأنّه ما لم يتمّ توقيعُ الاتفاق فورًا فإنّ المعونة الماليّة الأميركيّة التي تبلغ مئة مليون دولار لن تصله. فما كان من عرفات إلاّ أن عاد إلى مائدة المفاوضات ليوقّع الاتفاق المهين الذي كان قد رفض شروطه قبل لحظات.

إنّ هذا الاتفاق الذي وقّعه عرفات في طابا يترك كلّ القضايا الأساسيّة معلّقة من دون حلّ، بما في ذلك قضية مصير بلدة الخليل التعسة، التي تعاقَبُ بانتظام منذ شباط (فبراير) ١٩٩٤ ـ أيْ منذ أن حظيتْ بشرف أن تكون مسرحًا لمجزرة وحشيّة على يد أحد المستوطنين الإسرائيليِّين ـ بكلّ الوسائل من حظر التجوال وهدم المنازل، إلى اعتقالات وأعمال القتل، بينما يواصل المستوطنون وجودهم الاستفزازيّ والعدوانيّ الأخرق بالطريقة نفسها، وتستمر المصادراتُ للمزيد من الأراضي، ويزداد عددُ المستوطنات، ولا من حديث هناك عن أيّ شكل من أشكال التعويض. بل إنّ عرفات، ويا للأسف، يتعاون مع جهاز «شين بيت» والمستوطنين لمطاردة واعتقال «معارضي عملية السلام،» في الوقت الذي تستمرّ إسرائيل فيه في احتلال المزيد من أراضي شعبه. كما أنّ إسرائيل لاتزال تحتجز أكثر من ٥ آلاف معتقل فلسطينيّ، وتتحكّم بالمياه من طرف واحد (على رغم أنّها قبلتْ مبدئيّاً أن يحصل الفلسطينيُّون على المزيد من المياه)، وتواصل، بالطبع، احتلالها العسكريّ. وتتضمّن خطّةُ رابين الاستعاضةَ عن السيطرة المباشرة، أي عن القوات الإسرائيليّة في المراكز الرئيسيّة للضفة الغربيّة، بسيطرة غير مباشرة، أي بوجود قوات إسرائيليّة خارج المدن. ويبدو شمعون بيريز، الذي يستمرّ بعضُ القادة الفلسطينيِّين بتعليق الآمال عليه، عنيدًا عندما يتعلّق الأمر بالحكم الإسرائيليّ، أو بالمستوطنين الإسرائيليِّين. فقد رفض رابين في مقابلة مع مجلة **دير شبيغل** في ٥ آذار (مارس) الماضي القبول بمقولة إنّ المستوطنات عقبةٌ أمام السلام؛ فالقضية الرئيسيّة، وفقًا له، هي التوصُّل إلى صيغة تسمح «بتحقيق الانسجام بين المستوطنين والفلسطينيِّين.» وعندما قال له الصحافيّ الذي كان يجري معه الحديث إنّه «لا يمكن تصوُّر بقاء جميع المستوطنين الموجودين حاليًا في الضفة الغربيّة في أماكنهم بعد استكمال عملية السلام،» أجابه بيريز «هذه وجهة نظرك، أنا أرى أنّه يمكن تصوُّر ذلك.»

إذا كان هذا هو نوع السلام الوحيد الذي تستطيع السلطة الفلسطينيّة، بقيادة عرفات، الحصول عليه، دعونا إذن نُسَمِّ الأشياءَ بمسمَّياتها الحقيقيّة: إنّه استسلام

بلا حدود، بل وبلا منطق مقبول. فحتى إذا قبلنا الافتراضَ القائل بأنّه لم يكن هناك أيُّ بديل آخر لاتفاق أوسلو، فإنّ ما حدث لاحقًا لا يمكن إلاَّ أن يوصَفَ بأنّه عار شديد، وإذلالٌ كامل، من جانب الإسرائيليِّين، لعرفات ولحفنة المتملِّقين المحيطين به.

أمّا الوجه الآخر للقضية فهو الوضع البائس الذي تمارس به السلطةُ الوطنيّة الفلسطينيّة حُكمها. فعندما اجتمع عرفات مع لجنته التنفيذيّة في تونس، منذ أسابيع عدّة، لمناقشة الاتفاق المزمع لم تَحْدث أيُّ مناقشة جديّة للأمور، بل إنّ النصاب القانونيّ للاجتماع نفسه لم يكتمل. إنّ مناسبة كهذه، التي يتصوّر المرء أنّها تستدعي إجراء نقاش مفصّل وجدّيّ حول وضعنا الحالي كشعب وحول الطريق الذي نسير إليه، مرَّتْ من دون أيّ شيء من هذا، تحديدًا لأنّ السيد «الرئيس» يريد الحفاظ على أساليبه في الحكم، وهي أساليب تضع مقاليد الأمور كلها في يد رجل واحد.

والشيء الذي لا يمكن التسامح معه في هذا كله هو أنّ عرفات لعب على أسوإ الغرائز الإنسانيّة في نفوس شعبه، بدلاً من مخاطبة أفضل ما فيهم. فهو، من جهة، ينمّي لدى العديد من الفلسطينيِّين الإحساسَ بأنّهم سينتفعون شخصياً إذا ما ربطوا أنفسَهم بالجهاز البيروقراطيّ الفاسد والقمعيّ لـ «السلطة.» ومن جهة أخرى، فإنّ الترويع الذي تمارسه هذه السلطة يَدْفع بقسم آخر إلى الصمت وعدم الاكتراث. لقد أدّى استخدامُ الضرب والتعذيب وإغلاق الصحف والاعتقالات العشوائيّة إلى خلق جوّ من الخوف واللامبالاة.

وكثيرًا ما أجد صعوبة في تصديق أنّ هذا كله يحدث لشعب كافح طويلاً، وبعناد وصلابة، ضدّ البريطانيِّين والصهاينة، أو تصديق أنّ هذا الشعب فَقَدَ القدرةَ على التصدّي للنكبات المتعدِّدة التي تحلّ به الآن من جراء السياسات التي تتّبعها قيادته، التي لا تعير أدنى اهتمام لأيّ شيء سوى بقائها التعس في الحكم. إنّ استهتار «السلطة الوطنيّة» بالمصير الفلسطينيّ، و«بلطجة» بعض المحيطين بها، وجيشها الجرار من البيروقراطيِّين غير الأكفاء، لهي في رأيي أسوأ من تواطئها مع الإسرائيليِّين.

إنّ الفلسطينيِّين يملكون الآن جهاز دعاية يضاهي، على رغم فقره، أيّ جهاز مماثل في العالم العربيّ. فهاهم أخيرًا، وبعدما أمضوا سنوات طويلة يعانون القمع العربيّ والإسرائيليّ، يكتسبون الحقّ في امتلاك نظامهم القمعيّ الخاصّ. فليس هناك قانون في ظل «السلطة الوطنيّة،» ولا توجد أيُّ خطوات إجرائيّة واضحة، أو أيُّ

حريات وحقوق ديموقراطيّة حقيقيّة. خذ، على سبيل المثال، الطريقة التي عوملت بها النسوة الفلسطينيّات (قلب الانتفاضة)، فنحن لم نسمع عن مسؤوليات ذات شأن تمّ إسنادُها للنساء داخل مؤسّسات «السلطة الوطنيّة،» ولا يبدو أنّ احتياجاتهنّ وطموحاتهنّ مُدْرجةٌ على جدول أعمال عرفات. بل إنّ بعض المؤشّرات تدلّ على أنّ أوضاعهنّ تزداد سوءًا، إذ تتزايد نسبةُ حالات الزواج المبكر للفتيات، والقتل حفاظًا على «الشرف،» وإرغام النساء على العودة إلى المطبخ أو الحقل للنهوض بأعباء الرجل.

ومن السمات الملازمة لعقليّة «السلطة الفلسطينيّة» عجزُها الكامل عن الإجابة على الانتقادات، أو حتى الحوار بجديّة مع نقّادها الذين يزداد عددُهم مع تدهور الوضع. إنّ الردّ الوحيد الذي أتلقّاه على الانتقادات المتكرِّرة التي أوجِّهها لعمليّة السلام هو أنّني أعيش في نيويورك لا في غزة، وأنّ رجال «السلطة» ومرؤوسيهم يعرفون طبيعة المشاكل أكثر من أولئك الذين يعيشون في الخارج. كأنّما الوجود في غزة يمثّل ضمانًا لقول الحقيقة، أو لإدراك الواقع، وكأنّما معظم الشعب الفلسطينيّ، الذي تناسته عمليةُ السلام الحالية، لا يعيش في معسكرات اللاجئين في الأردن، ولبنان، وسورية، وأماكن أخرى خارج فلسطين.

إنّ عرفات ومستشاريه يعيشون في عزلة تامّة عن شعبهم، وهم لا يملكون أيّ إيمان حقيقيّ بمبدإ حقّ المساءلة، أو مبدإ حقّ النقاش الديموقراطيّ الحرّ. والأسوأ من هذا هو أنّ السياسة الكارثيّة التي اتّبعها عرفات، وتتلخّص في الإذعان للإسرائيليّين، والتوقيع على اتفاقات مع المحتلّين تتضمّن كلّ أنواع القيود التي تكبّل حركةَ شعبه، أدّت إلى رهن مستقبل هذا الشعب لدى أولئك أنفسهم الذين كانوا سبب نكبته، الذين لايزالون يضطهدونه حتى الآن. كما لو أنّ عرفات، في عجلته للحصول على مكاسب شخصيّة، وعلى بضعة رموز لـ «سلطته،» يفرِّط في مستقبل شعبه، تاركًا لأجيال لاحقة مهمّةَ السعي إلى الخروج من الورطة التي أوقعهم هو فيها. أيُّ قصر نظر هذا، وأيّ انعدام للمسؤوليّة!

كلمة أخيرة لمؤيِّدي عرفات الذين يواصلون القولَ إنّنا لا نَمْلك خيارًا آخر: ألا يمثّل الخيارُ السوريّ، أي القبولُ بفكرة السلام والمفاوضات مع التمسُّك بالمبادئ والأولويّات الوطنيّة، بديلاً آخر؟

الحياة ١ تشرين الأول ١٩٩٥

حسنًا... وماذا بعد؟

ها نحن نتحرّك من المرحلة الموقّتة في التفاوض بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين إلى محادثات الوضع النهائيّ، التي يُفترض لها أن تبدأ خلال السنة المقبلة، وسيتمّ خلالها، أخيرًا، تسليطُ الضوء على ما أرادت إسرائيل وأراد عرفات، كلٌّ لأسبابه المختلفة، تركه خارج التباحث حتى الآن. وستكون المواضيعُ الأساسيّة محلّ التفاوض هي: السيادة (أو فقدانها) على الأرض، وقضيةُ الموارد الطبيعيّة والأمن الفلسطينيّ، ومصيرُ اللاجئين الذين يشكّلون أكثر من خمسين في المئة من الشعب الفلسطينيّ. أمّا القدس فإنّ إسرائيل استبَقَتْ أيَّ قرار بشأنها بإجراءاتها على الأرض، إلى درجة أنّ مصيرها أصبح، على المدى القريب، مقرّرًا سلفًا. فإذا نحيّنا موضوعَ القدس جانبًا، فإنّنا نجد أنّ السلطة الفلسطينيّة ستدخل في المرحلة المقبلة مفاوضاتٍ هدفُها تقريرُ مساحة الأراضي ورسم الحدود والأمن لإسرائيل والفلسطينيّين. كما لا بدّ أنّ جزءًا من الاهتمام سيتركّز على ما إذا كان اللاجئون، الذين يصل عددهم إلى ٣،٥ مليون نسمة (وهذا العدد يقتصر فقط على أولئك الفلسطينيّين، والمنحدرين منهم، الذين أجبرتهم إسرائيل على المغادرة في عام ١٩٤٨ ويعيشون الآن خارج أراضي فلسطين التاريخيّة)، سيحصلون على حقّ العودة أو التعويض، ذلك الحقّ الذي تواصل قراراتُ الأمم المتحدة السنويّة منذ عام ١٩٤٨ التأكيدَ عليه.

إنّ مصير أولئك اللاجئين هو، في رأيي، جوهرُ القضية الفلسطينيّة. إذ قامت الحركة الصهيونيّة، منذ بداية القرن إلى الآن، بكلّ ما في وسعها لضمان بقاء غالبية

الفلسطينيِّين خارج وطنهم. أمّا أولئك الذين تمكّنوا من البقاء في الداخل، فقد سعت إسرائيل (التي تَعتبر نفسَها دولةَ الشعب اليهوديّ أينما كان) دومًا إلى تقليص وجودهم السياسيّ إلى الحدّ الأدنى.

فإذا ما عدنا إلى مفاوضات الوضع النهائيّ نجد أنّ المشكلة المباشرة التي تواجهنا هي أنّ هذه المفاوضات لن تبدأ من نقطة الصفر. فالاتّفاقات المبرمة في المرحلة الانتقاليّة تضع قيودًا على المرحلة المقبلة، وتؤثّر على نتائجها. فوجود ٤٥٠ مستوطنًا في الخليل مثلاً، وهو الأمر الذي تمّت الموافقة عليه في اتفاق طابا، سيكون ورقة مساومة في يد إسرائيل. ذلك أنّ التفاوض على إخراج المستوطنين (وهو أمر ضروريّ) سيتطلّب، بالضرورة، تنازلاً فلسطينيّاً. كما أنّ التوسُّع الإسرائيليّ في مصادرة الأراضي الفلسطينيّة في القدس، وغيرِها من المناطق، يسمح بأن تَعْرض إسرائيل الانسحابَ من هنا أو هناك، إلاّ أنّ بقاء المستوطنات ـ خصوصًا بعد اعتراف عرفات باحتياجاتها و«أمنها» ـ سيضع قيودًا شديدة، لا على مساحة الأراضي التي ستُعطى إلى السلطة الفلسطينيّة فحسب، بل على عدد الفلسطينيِّين المطلوب عودتهم إلى وطنهم، وستستخدم إسرائيل والولايات المتحدة المستوطنات ذريعةً قويّةً لعدم السماح بعودة أعداد أكبر منهم. فالأراضي الفلسطينيّة، التي تقسمها المستوطناتُ والطرقُ والنقاطُ العسكريّة الإسرائيليّة وتخترقها في كلّ اتّجاه، غيرُ كافيةٍ لاستيعاب لاجئي ١٩٤٨.

وأخيرًا، وهذا أمر غاية في الأهميّة، فإنّ المضيّ في أسلوب التفاوض الفلسطينيّ الحالي، الذي يتّسم بسوء التنظيم والافتقار إلى خبراء حقيقيِّين ومعلومات دقيقة (ومن ضمن ذلك خرائطُ موثوق بها وإحصاءاتٌ ومعرفةٌ دقيقة بالتغييرات التي قامت بها إسرائيل على الأرض منذ ١٩٤٨ و١٩٦٧)، يعني أنّنا سنظلّ نكرِّر الأخطاءَ نفسها ـ هذا أقلّ ما يمكن أن توصف به ـ والسلبيّاتِ الماضيةَ. ومهما تفاوتت التقديرات حول عرفات، وحول الحلقة الضيِّقة من الموالين له، فإنّ الأمر الذي لم يعد محلّ شكّ الآن هو عدم قدرتهم على التعامل مع التعقيدات الشديدة للوضع الفلسطينيّ في شموله. ولهذا ينبغي علينا أن نصرّ على عدم إطلاق اليد مرةً أخرى لهذا المزيج المعهود من عدم الكفاءة والسلطويّة، لأنّ الكثير الكثير يتوقّف على المفاوضات المقبلة التي تمسّ حياة الكثيرين، بل تحدِّد شكل المستقبل الفلسطينيّ الذي يجب أن نصرّ على عدم التفريط فيه.

إنَّ الجانب الأكبر من مزاج الاستسلام واليأس السائد في أوساط الفلسطينيِّين المتعقِّلين يعود إلى الشعور بالعجز التام. ويتبدّى هذا المزاج في القول الشائع: «ليس ثمّة بديل آخر.» أو «فلندع السلطةَ الفلسطينيَّةَ تقوم بالمهمة، فهم الذين يواجهون الإسرائيليِّين على طاولة المفاوضات، بينما يقوم أمثالُك من الجالسين في لندن أو نيويورك بالنقد، من دون أيّ مساهمة جادّة.» والردّ على العبارة الأولى سهل نسبياً، فمن غير المنطقيّ القول أنَّه ليس هناك بديل لأشياء مثل انعدام الكفاءة والديكتاتوريَّة، لأنَّ البدائل عديدة ومعروفة منذ الأزل، كما سأوضِّح لاحقًا. إلاَّ أنَّ العبارة الثانية أكثر خبثًا، كما أنَّ العيب فيها أكثر التواء، الأمر الذي يحتاج إلى مناقشة فوريَّة. إنَّ شعور أنصار الوضع القائم والسلطة الفلسطينيَّة بالحاجة إلى الردّ على مقالات أمثالي من الجالسين في لندن ونيويورك، بل اعترافهم، في ردودهم، بتفشّي ظواهر انعدام الكفاءة والتسلُّط، لَهُما برهانٌ أكيد على أنَّ عملية النقد تشكِّل إسهامًا فعليّاً. فعندما ينشأ وضعٌ ما يَسْمح لشخص واحد بالإمساك بكل مقاليد الأمور وتسييرها على هواه، فهناك دومًا مجال للجهر بأنَّ هذه ديكتاتوريَّة سافرة. إنَّ الاعتراف العلنيّ لعدد متزايد من الناس الآن بذلك يبرهن على صحّة الانتقاد، بل على الحاجة إليه، فلا معنى للتضامن مع القضية الفلسطينيَّة قبل أن يسبقه النقد ويرافقه. إنَّ الكلّ معرَّض للخطإ، حتى ياسر عرفات. وتزداد أهميَّة الدور الذي يلعبه النقدُ والتذكيرُ بالنواقص في غياب نظام قانونيّ أو دستوريّ متكامل. ولا يصحّ هذا الأمر في حالة غزَّة والضفة الغربيَّة فحسب، بل ينطبق على أيّ مكان في العالم العربيّ، أو غيره من المناطق: فالنقد يرفع من مستوى الوعي ويعيد ارتباط القادة بشعوبهم، كما أنَّ نقد السلطة، فوق كلّ ذلك، واجب أخلاقيّ. إنَّ التزام الصمت، أو اتِّخاذ موقف اللامبالاة، أو الانصياع للسلطة الباغية، كلُّها أمور تنمّ عن انعدام الحسّ الأخلاقيّ.

والأمر الذي يزيد الطينَ بلَّةً هنا هو نجاح السلطة الفلسطينيَّة، إلى حدٍّ ما، في إخضاع أو إجبار غالبيَّة منتقديها العلمانيِّين على التخلِّي عن الشكوى أو التنظيم. وتشير تركيبة السلطة في منطقة الحكم الذاتيّ إلى أنَّ عرفات تمكن من شراء أو إخافة غالبيَّة معارضيه. فها هي الشخصيَّات التي كانت تبدو مستقلّة قبل بضعة أشهر تأتي إلى مكتبه حاملةً العرائضَ، أو تجلس في الصفوف الأماميَّة لتصفِّق له

عاليًا. وعرفات بالطبع عبقريّ في توظيف المصالح الشخصيّة والقوّة التي توفّرها أجهزتُه الأمنيّة (المجهّزة والمسندة من جانب الإسرائيليّين والأميركيّين)، لكي يعطي الانطباعَ بأنّ الجميع يسانده. وأخشى ما أخشاه أن يتمّ استخدام هذه الأساليب في الانتخابات الموعودة، فتتحوّل إلى عمليّة اقتراع على أنصار عرفات فقط، الأمر الذي يطلق يده في المجلس التشريعيّ المزمع إنشاؤه. إنّ أحدًا، حتى الآن، لا يجرؤ على الجهر بأنّ السلطة الفلسطينيّة تتّسم، في عمقها، ببعض سمات المافيا، إذ يقوم العديد من رجال السلطة بعقد مختلف أنواع الصفقات التي تعود بالنفع على الحلقة الضيّقة من رجال عرفات و«خبرائه،» الأمر الذي يستبعد، بالضرورة، أصحابَ الكفاءة والشرفاء. إنّ القول بعدم إمكان تحقيق أيّ إنجاز ما لم يكن الشخصُ من «المنتمين» إلى تلك الجوقة، وبأنّه لا تأثير للمنتقدين في نيويورك أو بيروت بسبب بُعْدهم وعدمِ معرفتهم بالوضع، له ما يبرّره في سياق الانتفاع هذا، إلاّ أنّه هراء في أيّ سياق آخر، خصوصًا عندما يدور الحديث عن مفاوضات الوضع النهائيّ ذات الأهميّة الحاسمة للفلسطينيّين الذين لا يخضعون للسيطرة المشتركة لإسرائيل والسلطة الوطنيّة.

أمّا عن الأفكار الرنّانة عن «البراغماتيّة» والواقعيّة، التي يُطْلقها دفاعًا عن عملية السلام كبارُ المفكّرين والاستراتيجيّين العرب في عمان أو القاهرة، فإنّها لا تعدو أن تكون ترديدًا معيبًا لإيديولوجيّة سائدة يقوم بصياغتها وترويجها العديدُ من مثقفي الطبقة الوسطى، الذين يستخدمهم الطغاةُ في مختلف أنحاء العالم «خبراءَ» لتبرير استمرارهم في تخريب بلادهم عن طريق العنف والفساد، وليطمئنّوا إلى أنّ نسبة تأييد الشعب لهم تبلغ ٩٩،٩ في المئة كما يؤكّد لهم أولئك «الخبراء.» فالبراغماتيّة والواقعيّة في وضعنا الحالي لا تعنيان أكثر من: دعْ القيادة تفعل ما يحلو لها، ومن أنّ مهمّتنا كاستراتيجيّين ومثقفين هي ضمان بقاء السلطة بعيدةً عن أيّ مساءلة، أو أيّ شعور بأنّ الفقر والتذمّر يتزايدان بين غالبية السكان. إنّ قبولنا كفلسطينيّين بنصيحة «استراتيجيّي» الأمر الواقع هؤلاء يعني خسارة جولة مفاوضات الوضع النهائيّ حتى قبل دخولها. فنحن، فلسطينيّي الشتات، نحتاج الآن إلى النهوض من سباتنا، ودخول الحلبة بقوّة، لأنّ السلطة الفلسطينيّة، المنشغلة بإدارة الحكم الذاتيّ، وبالاحتلال الإسرائيليّ أيضًا، لا تستطيع في الوقت نفسه

الاهتمامَ بمصالحنا. كما أنَّ السلطة التي تقتصر على الضفة الغربيَّة وغزّة ليس لها، ولا يمكنها، تمثيلُ الفلسطينيِّين في بيروت وعمّان ودمشق وأوروبا وأميركا الشماليَّة. من الضروريّ، إذن، الدعوةُ لعقد مؤتمر واسع للشتات الفلسطينيّ، تكون مهمّتُه وضعَ جدول أعمال لمفاوضات الوضع النهائيّ. ولا شكّ أنَّ عرفات سيحاول تجاهلَ هذا المؤتمر أو أن يوحي بأنَّ المشاركين فيه هم من «الرافضين» العديمي الكفاءة. لكنّ هناك ما يكفي من النفوذ الفكريّ والسياسيّ والاقتصاديّ والأخلاقيّ لدى الشتات لإعطاء اللقاء وزنَه المطلوبَ.

ما نحتاجه، **أولاً**، هو إحصاءٌ دقيقٌ لعدد الفلسطينيِّين الموجودين خارج فلسطين، ولِما خسروه من الممتلكات لإسرائيل. إنَّ المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ (الذي يتجاهله عرفات)، بكلّ ما له من سلطات، يجب أن يعود إلى ممارسة النشاط، عبر عضويّة جديدة تتّسم بالكفاءة، ويتمّ انتخابُها وفقًا لمعايير التمثيل الديموغرافيّ. ويمكن هذه المؤسَّسةَ أن تختصّ بتمثيل المصالح الفلسطينيَّة بشكل يتجاوز المجلسَ التشريعيّ المزمع وصلاحيّاتِهِ التي تضع إسرائيلُ حدودًا صارمةً عليها. **ثانيًا**، نحتاج إلى مؤسَّسة تجمع أفضل العقول العلميَّة والتقنيَّة، أو ما يمكن تسميته «مكتب الخدمات الاستراتيجيَّة،» لتناول قضايا مثل الأرض والجغرافيا والموارد المائيَّة والحدود والممتلكات والتنمية الاقتصاديَّة ـ وهي قضايا يُهملها الطرفُ الفلسطينيّ حاليًا، وتحتكر إسرائيلُ غالبيَّةَ المعلومات عنها. وستكون مهمّةُ هذه المؤسَّسة، التي ينبغي أن تضمّ خبراتٍ حقيقيَّةً، إصدارَ ملفّات ذات نفع مباشر في المفاوضات مع الإسرائيليِّين، الذين أخذوا أهبة الاستعداد منذ زمن بعيد.

وينبغي أن تكون المهمّة الرئيسيَّة، من وراء هذا كله، هي وضع منظومة من المبادئ التي لا تراجُعَ عنها ولا مساومةَ حولها، ويجب أن يلتزم بها المفاوض الفلسطينيّ في كل الأحوال. إنَّ أسلوب عرفات في التفاوض لا يسمح بهذا الالتزام: فعرفات نفسه هو الذي ضرب عرض الحائط، منذ عام ١٩٩٠، بكل المبادئ المركزيَّة للحياة السياسيَّة الفلسطينيَّة، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ١٨١ و٢٤٢ و٣٣٨. وعلى رغم أنَّ عرفات لم يحصل على تفويض من أحد لاتِّخاذ تلك المواقف، إلاَّ أنَّه كسياسيّ أذكى وأكثر حذرًا من أن يتَّخذها من دون مراعاة لبعض الشكليَّات، مثل جمع بعضِ أعضاء اللُّجنة التنفيذيَّة، أو إخوانِهِ في المجلس المركزيّ (كما حدث في

إحدى المناسبات في أواخر ١٩٩٣)، لكي «يَبْصموا» على صفقاته مع إسرائيل. ويبدو أنَّه لا يبالي مطلقًا بمبدإ المساءلة من جانب الشعب الفلسطينيّ، معتمدًا على سيطرة شعور السلبيَّة والهزيمة على أبناء شعبه، وهو الشعور الذي أَسْهم هو، إلى حدّ بعيد، في خلقه لدى الشعب. ولو كان قادرًا فعلاً على فهم اتفاق «أوسلو ـ ٢» البالغ التعقيد والمقيِّد للفلسطينيِّين، والذي وقَّعه في أيلول (سبتمبر) الماضي، لكان الأمر، نظريّاً على الأقل، أقلّ سوءًا ممّا هو عليه. ولكنْ، نظرًا إلى استحالة أن يستطيع شخص واحد استيعابَ كل تفاصيل ٤٠٠ صفحة من التعقيدات القانونيَّة بشكل جيِّد، يصحّ لنا أن نفترض أنَّه ربط نفسَه، وشعبَه مع الأسف، باتفاق مع إسرائيل من دون أن يكون هناك مَنْ يدرك تمامًا كلَّ أبعاد هذا الاتفاق. ومن المؤشِّرات الخطيرة أنَّ اتفاق «سلام» كهذا لم يُنْشَرْ حتى الآن لتتاح فرصةٌ تفحُّصه.

إنَّ الموضوع الوحيد الذي لم يهتمّ عرفات أو أصحابُه بالنظر إليه بعناية هو التعويضات. إنَّ العراق مطالَبٌ بدفع تعويضات عن احتلاله غير الشرعيّ للكويت مدّة سبعة أشهر؛ أمّا إسرائيل فإنَّها، لأسباب غامضة، معفاةٌ من أيّ محاسبة. إذن ينبغي أن تحتلّ مسألةُ التعويضات هذه أولويةً لدينا، ولكنّ هذا الأمر لن يحدث ما لم تقم هيئةٌ فلسطينيَّةٌ بجمع المعلومات والإحصاءات عمّا تمّ بين عاميْ ١٩٤٨ و١٩٦٧ وصولاً إلى ١٩٩٥، إذ لم تكتف إسرائيل خلال كل هذه الأعوام بسرقة الممتلكات وتدميرها، بل خطَّطتْ عمدًا للتخلُّف التنمويّ للفلسطينيِّين. ويوضِّح كتاب ساره روي الجديد، **قطاع غزَّة: الاقتصاد السياسيّ لفكّ التنميَة** أنَّ إسرائيل تستمرّ حتى بعد أوسلو في تعويق التنمية الفلسطينيَّة. وليس مِنْ تعامل فاعل مع النزف الذي يبدو أنْ لا نهاية له لمواردنا، وهي عمليَّة لم توقفها السلطةُ الفلسطينيَّة بل فاقمتها، إلاَّ عن طريق علماء في الاقتصاد السياسيّ يخضعون للمساءلة من طَرفِ مجلس تمثيليّ منتخب.

إنَّ الفريق المفاوض الذي سيمثِّل المصالحَ الوطنيَّةَ للفلسطينيِّين كافةً (لا المصالح البلديَّة أو المحليَّة) في مفاوضات المرحلة النهائيَّة يجب أن يلتزم بوقف أيّ تنازلات أخرى حول قضايا المستوطنات، والسيادة، والموارد المائيَّة والطبيعيَّة، وحقّ الدخول والخروج، والقدس. ولا يَسْتبعد هذا الموقفُ تنفيذًا تدريجيّاً لأيّ اتفاق، محدَّدًا بجدولٍ زمنيٍّ صارم، مع ضمانات في الاتفاق ضدّ التصرُّفات الإسرائيليَّة

الخارجة على القانون. قلتُ سابقًا، وأكرر الآن: اللاتفاوض أفضلُ من تقديم تنازلات لا نهاية لها، الأمر الذي ينتهي بإدامة الاحتلال الإسرائيليّ. فلا بدّ أنَّ إسرائيل سعيدة الآن بقدرتها على الادّعاء بأنَّها صنعت السلام، في الوقت الذي تَضمن استمرارَ هذا الاحتلال، وبموافقة فلسطينيَّة. لقد أصدرتْ إسرائيل «ملخّصًا» مضلّلاً تمامًا لاتفاق «أوسلو ـ ٢»، تناقله الصحافيُّون العربُ والأجانب، من دون أن ينتبهوا إلى المعلومات المضلّلة الواردة فيه. إذ استبعد «الملخَّص» أيَّ ذكرٍ لتفاصيل مهمّة مثل اختراع إسرائيل تصنيفًا للمناطق إلى ثلاثة أنواع، «أ» و«ب» و«ج»، أو أنَّ الأراضي التي ستنسحب إسرائيل منها، في إطار إعادة الانتشار، لا تتجاوز ٢٥ في المئة من مساحة الضفة الغربيَّة، أو أنَّ إسرائيل ستقيم ٦٢ قاعدة عسكريَّة جديدة. ويعني إهمالُ ذكر هذه التفاصيل أنَّ الملخَّص لا يعطي صورة حقيقيَّة للوضع الجديد. باختصار: إنَّ القانون الأساسيّ للمفاوضات بالنسبة إلى الفلسطينيِّين يجب أن يكون إنهاءَ الاحتلال الإسرائيليّ بشكل غير مشروط، وينبغي عدم القبول بأيّ مساومة في هذا المجال.

إنَّ إسرائيل، كما ذكرتُ سابقًا، لا يمكنها أن تدَّعي أنَّها أقامت السلامَ معنا ما لم يوقِّع شخص مثل عرفات على وثيقة سلام. فإذا كان ما تفاوض عليه عرفات ووقَّعه يحظى بقبوله وقبول سكان الضفة الغربيَّة وغزة، فهذا شأنهم مهما كان سيئًا. لكنَّ اتفاقات كهذه لن تَسْمح لفلسطينيِّي الشتات بالحصول على أيّ حقوق أو تعويضات. وأنا مقتنع تمامًا بأنَّ عرفات سيفرِّط بالقليل المتبقي، ما لم نأخذ نحن، المقيمين في بيروت أو نيويورك أو عمّان أو غيرها، زمامَ المبادرة. ولي أن أقول في النهاية إنَّ علينا دخولَ مفاوضات الوضع النهائيّ كشعب لا كمجموعة من القبائل. إنَّ هذا الأمر يحتِّم علينا الاستعدادَ وتحديدَ المبادئ، والتزامًا ثابتًا لا بوقف المفاوضات إذا لزم الأمر فحسب، وإنَّما أيضًا بالاحتجاج بأعلى صوت ممكن وبأشدّ ما يمكن من الفاعليَّة. لقد نجح عرفات، عن طريق الترغيب والابتزاز، في إقناع الكثيرين في الضفة الغربيَّة وغزّة، وكذلك خارجهما، بأنَّه الخيار الوحيد، ولذا لا بدّ من مساندته من دون قيد أو شرط. وعلى رغم أنَّ الفلسطينيِّين لم يَعْرفوا تقاليد الحكم الفرديّ الشموليّ في تاريخهم الحديث، فإنَّ المرء يشكّ في هذا الأمر عندما يرى ذلك الإسرافَ في الخضوع والتعظيم الذي يتلقّاه عرفات. إنَّني أرفض أن

أصدِّق أنَّ هذا هو ما نحتاجه، ولا بدّ من الإسراع في وقف هذه المظاهر لكي نتمكّن من تفحُّص مدى الضرر الذي ألحقتْه بنا مفاوضاتُ عرفات وتسلُّطُه.

وإلى أن يتمّ ذلك، يبدو لي، وربّما للقليل من قرّائي، أنَّ من الأفضل أن يكون المرءُ من أهل «الخـارج،» بما يمكّنه من التـفكيـر بوضـوح ومن دون أوهام. إنَّ الاحتجاج على الوضع القائم، الذي يسير من سيِّئ إلى أسوأ، والتصدِّي له، لا يحتاجان في البدء إلاّ إلى حفنة مِنَ الذين يَمْلكون شجاعةَ النفس. إنَّني أطالب كلَّ مَنْ يرى أن الفلسطينيِّين يستحقُّون أفضلَ من هذا أن ينظِّموا أنفسَهم، ويرفعوا أصواتَهم، ويرفضوا السيرَ في هذا الموكب المهين.

الحياة ٨ تشرين الثاني ١٩٩٥

ملاحظات على دور القطاع الخاصّ... في السلام!

انعقدتْ قمّةُ عمّان الاقتصاديّة أواخر الشهر الماضي من أجل إدخال قضية التنمية الاقتصاديّة في عمليّة السلام في الشرق الأوسط، لضمان التغيير نحو الأفضل في حياة السكان (خصوصًا الفلسطينيُّون)، الذين كان من الضروريّ التعاملُ مع ظروفهم الحياتيّة السيّئة. وهكذا فإنّ الترتيبات السياسيّة بذاتها لم تُعتبر كافيةً، سواء لأنّها تقتصر على النواحي الإداريّة وقضايا السيادة، أو لأنّها، حسب اعتقادي، لا تؤدّي إلى تحسُّن في حياة غالبيّة الفلسطينيِّين إلاّ في شكل سطحيّ. من هنا فإنّ عملية السلام ستلقى قبولاً أكثر من السكان إذا توفّر لهم الرخاءُ الاقتصاديّ. والقضية التي لا تقل أهميّة عن ذلك في قمّة عمان كانت دورَ إسرائيل كقوّة اقتصاديّة جديدة في العالم العربيّ. لذا شارك عدد كبير من رجال الأعمال الإسرائيليِّين في الوفد الإسرائيليّ، بهدف الاتّصال مع شركاء من رجال الأعمال العرب، من أجل صفقات متنوّعة تمتدّ من المشاريع الصناعيّة الكبيرة إلى إنتاج السلع الاستهلاكيّة وتسويق الخدمات.

كلمة «الخاصّ» في هذا السياق مضلِّلة. لأنّ كل رجل أعمال مستقلّ حضر المؤتمر، أعربيّاً كان أم إسرائيليّاً، جاء بفضل تبدُّل هائل في السياسات الحكوميّة. ومكّن هذا التبدّلُ الأفرادَ الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين، للمرّة الأولى منذ ١٩٤٨، من التعاون في مشاريع مشتركة. فالواقع إذن هو أنّ القطاع الخاصّ انساق وراء موقف الحكومة، لكي يعمل في ميادين اقتصاديّة وافق عليها السياسيُّون لا رجالُ

الأعمال أنفسهم وضمنوا حمايتها. لكنّ وفد رجال الأعمال الفلسطينيِّين إلى القمّة، سواء اعترف بذلك أم لا، كان يعمل لتوطيد علاقات اللاتكافؤ والتفاوت في القوى حالياً بين الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين، وهي علاقات جاءت نتيجة اتفاقات «أوسلو - ١» والقاهرة وطابا، إضافةً بالطبع إلى سلسلة الاتفاقات الاقتصاديّة التي تعطي الإسرائيليِّين امتيازاتهم على حساب الفلسطينيِّين.

تقدِّم دوائرُ الأعمال الفلسطينيّة تبريريْن لتعجّلها المفاجئ في الاستثمار والتنمية - وحدها أو بمشاركة إسرائيليّة - في مناطق الحكم الذاتي. ويدور التبريران على اعتبارات التقدُّم والتنمية. الحجّة الأولى تنطلق من الحقيقة التي لا جدال فيها وهي أنّ عملية السلام أصبحت واقعًا يعيشه الفلسطينيُّون في أقلّ من ربع الأراضي المحتلّة، وفي وضع، إنْ لم يكن أفضلَ من السابق فهو على الأقل مختلف ويوفِّر لهم قسطًا من السيطرة على شؤونهم الاجتماعيّة والبلديّة ومسؤوليّة الأمن الذاتي. لماذا، إذن، لا نستغلّ هذا الوضع المختلف للبدء بإنشاء مشاريع توفِّر العمل للفلسطينيِّين، وإقامةِ عدد من المؤسَّسات، بما يسمح للرخاء أن «يتسرب من الأعلى» إلى عامّة السكان؟ الحجّة الثانية أرقى، ولا تخلو من بعض اللامبالاة الأخلاقيّة، وهي ترى أنّ السلطة الفلسطينيّة ستبقى عاجزة أبدًا عن السيطرة على الاقتصاد، لأنّ كل ما يهمّها كما يبدو هو السيطرة السياسيّة والأمنيّة. فلماذا إذن، حسب هؤلاء، لا نترك لها التركيزَ على هذه القضايا ونحوّل كلّ ما تبقّى إلى القطاع الخاصّ، الذي يفترض أنّه يعجّ بالفلسطينيِّين ذوي الوطنيّة الخالصة الذين يريدون مساعدة شعبهم على التنمية وبرهنوا على قدراتهم في الخليج وأوروبا وغيرها على القيام بذلك بكفاءة وفاعليّة؟ بل إنّني سمعتُ بعض رجال الأعمال الفلسطينيِّين يتساءلون عن السبب في عدم الاستفادة من أموال الإسرائيليِّين وخبراتهم لـ«مصلحتنا،» ماداموا راغبين في الدخول في بعض هذه المشاريع؟

قبل لقاء عمّان بين رجال الأعمال الفلسطينيِّين وياسر عرفات والملك حسين، أُتيح لي الحديثُ إلى رجل أعمال فلسطينيّ كبير يُعتبر من المحرّكين الرئيسيِّين للجانب الاقتصاديّ من عملية السلام. وعبّرتُ له عن قلقي، من نواح عديدة، من المقترحات التي يقدِّمها القطاعُ الخاصّ، وقلت إنّني أجد صعوبة في قبول فكرة أنّ رجال الأعمال يريدون الاستثمار في الضفة الغربيّة أو غزة بدافع وطنيّ صرف.

وأشرتُ إلى أنَّ تلك المناطق بدأتْ تَشْهد انطلاقةً كبيرةً في أسعار العقار، وأنّ هذا بذاته لا يشكّل دليلاً على تحسُّن عامّ في حياة الفلسطينيِّين. وفي ما يتعلّق بالمشاريع الكبيرة على المستوى الوطنيّ ـ مثل شبكات الكهرباء والهاتف والطرقات والمياه ـ فإنَّ إدارتها يجب أن تكون في يد القطاع العامّ لا القطاع الخاصّ. وكان الجواب أنَّ هذا النمط من التفكير طواه الزمن الآن، لأنَّ «الأفكار الاشتراكيّة قد ماتت» بعد زوال الاتحاد السوفياتي، وأنْ لا سبيل إلاّ تسليم الاقتصاد إلى المستثمرين الخاصّين والمؤسَّسات الخاصّة. وقال إنَّ زمن تولّي السلطة الوطنيّة المسؤوليّةَ عن البنى التحتية قد ولّى، وذكّرني بأنَّ بعض الولايات في الولايات المتحدة نفسها سَلَّمَ شبكات الكهرباء والسجون إلى الشركات الخاصّة. استندتُ في جوابي إلى حجّتين. الأولى أنّه ليس هناك مَنْ يقول إنَّ تخصيص مرافق مثل الكهرباء والنقليات والسجون يرفع مستوى أدائها. بل إنَّ المؤشِّرات في الواقع هي زيادة الأسعار والتكاليف وانخفاض الأداء، وفي حالات كثيرة لا يتمّ التعاملُ مع القطاعات الأفقر من السكان على المستوى نفسه مع الميسورين. ثانيًا، وهو الاعتبار الأهمّ، أنَّ التخصيص في الولايات المتحدة يأتي في بيئة ومجتمع يسودهما القانون، وهناك هيئات فيديراليّة للإشراف على أسواق الأسهم وشركات الطيران والكهرباء والنقل ووسائل الاعلام، وليست هناك هيئات مشابهة في الضفّة والقطاع. وإذا أُنشئتْ شركةٌ للكهرباء باكتتاب مفتوح للأسهم فإنَّ حاملي الأسهم سيكونون من رجال الأعمال الأثرياء الذي يستطيعون شراءَ كل الأسهم والسيطرة عليها، ليتصرَّفوا بعد ذلك كما يحلو لهم من دون هيئات للمراقبة والتنظيم تمثِّل مصالح المستهلكين والسكان عمومًا. إضافة إلى ذلك، ففي ظلّ الوضع التسلُّطي السائد حاليًا في مناطق الحكم الذاتيّ، ليس من شرط لمباشرة العمل سوى موافقة السيد عرفات (وقد أعطاها للكثيرين من أصحاب الصفقات)، من دون وجودِ ما يَكْفل المراقبةَ من القطاع العامّ لأنَّ «الرئيس» يحكم حسب إرادته لا من خلال الدستور والقوانين.

بالمقابل فإنَّ لإسرائيل اقتصادًا متطوِّرًا إلى حدّ كبير ويتّصف بالعدوانيّة، وقطاعًا عامًا كفيًا نسبيًا. ولديها أيضًا، حسب استراتيجية حكومتها بالنسبة إلى البلدان المجاورة، خطّة محدَّدة لاختراق الأسواق باستعمال قابليّتها التنافسيّة العالية إضافة إلى تنظيمها المتفوّق ومهاراتها الاقتصاديّة. لكنّ النقطة الجوهريّة ليست قوّة

إسرائيل وإنّما نظام المساءلة لديها، وهو نظام لا يوجد له مثيلٌ في العالم العربيّ، ولا في فلسطين بالتأكيد. ففي فلسطين يجري إرساء العقود من جانب الحاكم ـ وهو ما يفعله السيد عرفات ـ وينحصر التعاقد بين رجل الأعمال الفرد والحاكم. وليس هناك ما يقيّدِ المستثمرَ أو يُخْضعه للمساءلة سوى حسن نيّة الحاكم ومصالحه الآنيّة. ولهذا النقص خطورة كبيرة في السياق الفلسطينيّ لأنّ الافتقار إلى مؤسسات مستقلّة (المحاكم، لجان المواطنين، صحافة مستقلّة نسبيّاً) يعطي القطاع الخاصّ، المكوَّنَ من أفراد أو مجموعات من رجال الأعمال، السيطرةَ على النشاط الاقتصاديّ والتجاريّ. ومهما يقول أفرادُ هذا القطاع، فإنّ المصلحة والأرباح وضرورات الاقتصاد العالميّ هي التي تسيّره لا دوافعُ الإيثار أو الوطنيّة. ولم يسبقْ للكثير من هؤلاء أن اكتسبوا خبرة العيش تحت نظام ضريبيّ صارم التطبيق ـ من غرائب العالم العربيّ هو أنّ رجال الأعمال فيه إلى حدّ كبير لا يتحمّلون فعلياً عبءَ الضرائب مثل نظرائهم اليابانيِّين أو الأوروبيِّين أو الأميركيِّين الشماليِّين ـ ومن المستبعد أن يخضع الكثيرون منهم له في فلسطين الجديدة.

أخيرًا، هناك ضربان من سوء الفهم لدى رجال الأعمال العرب الذين يمجِّدون فضائلَ السوق الحرّة والقطاع الخاصّ المنفلت. الأول أنّهم يخطئون عندما يقارنون أنفسَهم برجال الأعمال الغربيِّين الذين يعيشون ويعملون في بلاد لها مجتمعٌ مدنيّ بالغُ النشاط، ومؤسَّساتٌ مثل الجامعات ووسائل الإعلام والقضاء المستقلّ والبرلمان الفاعل، إضافةً إلى تشكيلة كبيرة من المنظّمات الشعبيّة مثل النقابات والاتّحادات والنوادي إلخ... وليس في العالم العربيّ ما يعادل كلّ ذلك، وعلى الأخصّ في فلسطين. ثانيًا، إنّ الطبقة الوسطى التي نشأ منها رجالُ الأعمال الأميركيُّون والأوروبيُّون تكوَّنتْ عبر معارك طويلة مع الأرستقراطيّات الإقطاعيّة، وكان من بين نتائج ذلك الصراع الثورةُ الفرنسيّة، أو الثورةُ البورجوازيّة كما سمّيتْ، التي أَطلقتْ لاحقًا ديناميكيّةً اجتماعيّةً داخليّةً شاركتْ فيها الطبقاتُ الجديدة وبقايا الطبقات القديمة. ولم تقتصر الطبقة الجديدة على الإنتاج والتصنيع بل أنتجتْ أيضًا ثقافتَها المتميِّزة، التي شملتْ فنّ الرواية الواقعيّة العظيم والجمعيّات العلميّة والفلسفيّة، والأوبرا وقاعات الموسيقى والجمعيّات الخيريّة ـ كل ذلك كان يتحدّى سلطة الحاكم والجهاز التنفيذيّ ويضع حدودًا لهما. وهذا التطوُّر لم يعرفه العالم العربيّ. وهكذا

فإنَّ دوائر الأعمال الفلسطينيَّة، على سبيل المثال، تعوّل على تحالفها مع الحاكم وأمواله وتفتقر إلى سند اجتماعيّ. ولا يُمْكن هذا القطاعَ الخاصَّ الذي لا يسنده مجتمعٌ مدنيّ نشيط أو ثقافة حيّة ـ بل ليس لنا أن نتوقَّع منه ـ توفيرُ القيادة الأخلاقيَّة والوطنيَّة التي يَعْتبر أنَّها من حقِّه. فلا عجب، إذن، أن تُحالِفَ السلطةُ الفلسطينيَّة ـ مثل الهيئات المشابهة في العالم الثالث ـ رجالَ الأعمال وتعادي المؤسَّساتِ الشعبيَّةَ، أي المؤسَّساتِ التي تَخْلق مجتمعًا مدنيّاً حقيقيّاً. إنَّ علينا توجيهَ كل الجهود ضدّ هذا الوضع، لا إطلاق الاستثمار الخاصّ من دون ضوابط أو حدود. بكلمة أخرى، إنَّ الشرط الحقيقيّ للتنمية لا يقتصر على رأس المال بل يَشْمل إيقاظَ الوعي الاجتماعيّ والاهتمام الجدّيّ بإقامة مؤسَّسات مدنيَّة وطنيَّة.

الحياة ١٢ كانون الأول ١٩٩٥

الانتخابات والمؤسَّسات والديموقراطيَّة

أَشْعر بسعادة بالغة للتحدِّي الذي توجِّهه السيِّدة سميحة خليل لياسر عرفات في انتخابات «الرئاسة» الفلسطينيَّة، التي تجري غدًا متزامنةً مع انتخابات المجلس الفلسطينيّ. (اتفاق طابا كما نَعْلم يحظِّر على عرفات استخدامَ صفة «رئيس» بمعنى رئيس دولة، إلاّ أنَّه يستفيد من ازدواج معنى الكلمة بالعربيَّة التي تعني أيضًا أنَّه لا يعدو أن يكون «رئيسَ منظمة التحرير الفلسطينيَّة»).

السيِّدة خليل هي المنافس الوحيد لعرفات، وهي تتَّصف بالذكاء والصلابة والنشاط. تدافع علنًا عن قضية غالبيَّة الفلسطينيِّين، تلك الغالبيَّة التي اختفى صوتُها وغطَّت عليها الاحتفالاتُ الفجَّةُ بـ «الحكم الذاتيّ.» إنَّها الغالبيَّة التي تَشْمل النساءَ والأطفالَ والمحرومين والمشرَّدين والسجناءَ وكلُّ أولئك الذين تحوَّلتْ حياتُهم إلى الأسوأ نتيجةً لعمليَّة السلام.

تُبدي المرشَّحة اهتمامًا خاصّاً بتصحيح ما في الاتفاقات الموقَّتة من إجحاف. قالت بوضوح مثير للإعجاب للصحافيّ البريطانيّ غراهام أشر إنَّ تلك الاتفاقات «لا توفِّر حلاً عادلاً للقضية الفلسطينيَّة. ويستمرّ الإسرائيليُّون في مصادرة أراضينا... ويجبروننا على العيش في كانتونات معزولة. إنَّ الطُّرق التي تلتفّ حول المناطق الفلسطينيَّة تَعْزل هذه المناطقَ بعضَها عن بعض. ولا يستطيع الطلبة في غزة الذهاب بحريَّة إلى جامعاتهم في بيرزيت والخليل وبيت لحم والقدس. والسجناء لايزالون في سجونهم على رغم وعود الإسرائيليِّين بإطلاقهم. لهذه الأسباب تقدّمتُ بالترشيح.»

وردَّتْ بلهجة ديبلوماسيَّة ساخرة على سؤالٍ من «أشر» عن الفرق بين برنامجها وبرنامج عرفات: «لا أعرف أنَّ للرئيس عرفات برنامجًا.» وهذه هي الحقيقة بعينها، إذ إنَّ عرفات يخوض الانتخاب من دون أيِّ برنامج حقيقيٍّ لكي يرسِّخ موقعه على رأس كل المؤسَّسات والهيئات.

لقد تمكّنت السيّدة خليل، بمجرّد طرحها قضيّتَي التسلُّط الداخليّ والاحتلال الإسرائيليّ (وهما ما رضختْ له السلطةُ الفلسطينيَّة) من فتح نافذة ولو صغيرة في الانتخابات. وإذا كانت النتيجة الأكيدة هي فوز عرفات، فإنَّ شجاعة منافسته ستمنعه من الحصول على ٩٩،٦ في المئة من الأصوات. وليس من شكٍّ في أنَّ مؤيِّديه سيفوزون بغالبيَّة كبيرة في المجلس. وسيَسْمح له هذا بأن يقول إنَّه الممثِّل الديموقراطيّ لجميع الفلسطينيِّين. وهذا محضُ هراء، لأنَّ قانون الانتخابات المتَّفق عليه يناسبه ويناسب الإسرائيليِّين، لكنَّه ليس نموذجًا لديموقراطيَّة حقيقيَّة. إنَّ «لجنة الاتصال» الإسرائيليَّة ـ الفلسطينيَّة المشتركة (التي تسيطر عليها إسرائيل، لأنَّ لها حقُّ الفيتو فيها) تسجِّل كلَّ ناخب حسب رقم هويّته التي أصدرتْها سلطةُ الاحتلال، وهذا يعني أنَّ مشاركةَ كل ناخب تتمّ بسماح من الإسرائيليِّين. كما أنَّ كلاً من المرشحين الذين يبلغ عددُهم ٦٧٢ مرشَّحًا كان عليه أن يحصل على موافقة إسرائيل. وإذ يحظُر ترشيح العنصريِّين والإرهابيِّين وأعداء عملية السلام فليس على إسرائيل بالمقابل أن تستبعد عن انتخابات الكنيست الإسرائيليِّين العنصريِّين والمعارضين للسلام. وهكذا فإنَّ عرفات وإسرائيل يحتكران قرار رفض الترشيح أو السماح به.

في الأول من الشهر الجاري أَصْدر رئيسُ «وحدة الانتخابات التابعة للاتِّحاد الأوروبيّ» أريك ليدبوم بيانًا بعنوان: «يكفي!» واتَّهم البيانُ السلطةَ الفلسطينيَّة (أي في الواقع عرفات نفسَه) بالتلاعب بالانتخابات في شكل ينال من صدقيّتها على الصعيدين الدوليّ والداخليّ. وكان عرفات رفع عدد مقاعد المجلس الفلسطينيّ من ٨٢ إلى ٨٨ مقعدًا (أكثر المقاعد الإضافيَّة خُصِّص لغزّة، على رغم أنَّ عدد سكان القطاع لم يَشْهد زيادة مفاجئة!) كما قرَّر اختزال مدّة الحملة الانتخابيَّة من ثلاثة أسابيع إلى نحو أسبوع واحد، ثم عاد عن القرار فجأةً. ولم يعيِّن رئيسًا لهيئة انتخابات مركزيَّة مستقلّة إلاّ في أواخر كانون الأول (ديسمبر) الماضي. وكان

المفروض تعيينُ الهيئة قبل ثلاثة أشهر لتتولّى مسؤوليّة إدارة الانتخابات وضمان نزاهتها والتدقيق في شكاوى الانتهاكات والمخالفات. وكان يُفترض أن تتشكّل الهيئة من شخصيات قانونيّة مرموقة، وأن تتشكّل كذلك ـ وهذا هو الأهم ـ من شخصيات مستقلّة من الرجال والنساء معروفةٍ بترفُّعها عن المصالح الحزبيّة أو الماليّة. ولم يكتفِ عرفات بالتأخر أسابيع عدّة في تسمية أعضاء الهيئة، بل إنّه وضع على رأسها السيد محمود عباس (أبو مازن)، الشخصية الثانية بعده في القيادة الفلسطينيّة الحاليّة. وهو رجل لا يُعرف عنه أيُّ خبرة بالقانون أو الانتخابات أو الحياد. ولم يجرِ التعاملُ مع أيّ من الشكاوى. أما أعضاء الهيئة فهم، من دون استثناء تقريبًا، إمّا من موظفي السلطة الفلسطينيّة أو ممّن لهم علاقة مباشرة بها. وليس هذا ما يمكن اعتبارُه ضمانًا للنزاهة.

الأسوأ أنّ «أبو مازن» رفض لقاء «وحدة الانتخابات التابعة للاتّحاد الأوروبي.» وبسبب هذا الرفض لم تتمكّن الوحدة من الحصول على معلومات أكثر عن المخالفات، التي كان الهدف منها بالطبع إعطاء عرفات سيطرةً أكبرَ على نتيجة الانتخابات. ومن المفيد استعادةُ كلام ليدبوم حرفيّاً:

«كان من الممكن في اجتماع كهذا [أي في حال موافقة أبو مازن عليه] أن يستمع السيد ليدبوم باهتمام إلى تفسير لعدم تشكيل «الهيئة المركزيّة للانتخابات» في وقت سابق، ولماذا لم يَصْدر أيّ توزيع للمقاعد باسم الهيئة المركزيّة للانتخابات، وهي المسؤول الأعلى عن تنظيم الانتخابات، وهذا التنظيم هو المهمّة التي حدّدها لها قانون الانتخابات. بدلاً من ذلك جرت الدفعةُ الأولى من التوزيع بموجب مرسوم رئاسيّ، ثم جرى تغيير عدد المقاعد مرّتين أيضًا بموجب مرسوم رئاسيّ. وكان للسيد ليدبوم أيضًا أن يرحِّب بتأكيدات من السيد عباس حول الاستقلال السياسيّ لهيئة الانتخابات المركزيّة.»

نبرة السخرية واضحة في هذه السطور. وليس في هذا أيُّ مفاجأة للذين يَعْرفون عرفات وأبو مازن ولمسوا بشكل مباشر احتقارَهما للأساليب الديموقراطيّة، وللمواطنين الذين يشعرون بالقلق من ذلك. ويرى المواطنون القياديِّين الفلسطينيِّين وهم يتصرّفون على هواهم، من دون أدنى مراعاة للمساءلة والديموقراطيّة. هكذا كانت ممارساتهم منذ بداية عمليّة أوسلو، ولم يستطع أحد تغييرها حتى الآن. ولماذا

يقوم القياديُّون بالتغيير الآن؟ إضافةً إلى ذلك لم يسبق لعرفات أو أبو مازن المشاركة في انتخابات حرّة، لذا من الواضح أنَّهما يَعْتبران الانتخابات الحالية عمليةً استعراضيّةً ليس فيها أيّةُ مخاطرة بالنسبة إليهما. وأكثر المرشّحين هم إمّا من المنتمين إلى «فتح» أو إلى إحدى العائلات الفلسطينيَّة الكبيرة، وهي مجموعات يجد عرفات أنّ من السهل التعامل معها. علاوة على ذلك فإنَّ إجراء الانتخابات في حدّ ذاته - بصرف النظر عن مدى نزاهتها وحريّتها - يَضْمن للسلطة الفلسطينيَّة قسطًا من الاحترام الدوليّ. وسيكون هناك الرئيس الأميركيّ السابق جيمي كارتر ليقدّم شهاداته المعهودة، مثل تلك التي قدّمها عن هايتي، وهي أنَّ الديموقراطيَّة وصلتْ أخيرًا إلى فلسطين. وربما سيؤدِّي هذا إلى زيادة مناسبة في المساعدات من الدول المانحة.

في غضون ذلك، يستمرّ عرفات في تسيير الأمور كما لو كان يدير إقطاعيّته الشخصيَّة. وكان اعتقال ماهر العلمي وبسام عيد إجراءً ظالمًا وقاسيًا، إلاَّ أنَّه كاد يكون مضحكًا أيضًا (لا بالنسبة إلى المعتقلين، بالطبع). وهو مؤشِّر إلى المدى الذي يمكن أن يمضي إليه رئيسُ المنظمة لفرض إرادته الشخصيَّة ضدّ أبناء شعبه. ومجرّد معاقبة صحافيّ مثل العلمي لعدم نشره مديحًا لعرفات على الصفحة الأولى لـ **القدس** شيء بشع، ويُظْهر مزيدًا من التفسُّخ في حكم عرفات. ولا توجد أيُّ حرية للصحافة في ظلّ عرفات الذي يريد، كما هو واضح، أن يَخْتزل وسائلَ الإعلام إلى أبواقٍ لدعايته الشخصيَّة. ومع ذلك، تمثِّل مسايرةُ كثير من الصحافيِّين المحترمين لهذا النهج مؤشِّرًا مؤسفًا إلى ما تؤول إليه الأفكارُ الفلسطينيَّة في شأن الاستقلال وحريّة الكلام.

لكنَّ الشيء الأسوأ، الذي لن تَنْفع فيه الانتخابات، هو أنَّ أوضاع معظم الفلسطينيِّين على المستوى الاقتصاديّ (خصوصًا في غزة) تتردّى في شكل متواصل منذ توقيع اتفاق أوسلو، حيث يعيش ٢٠ في المئة من السكان تحت مستوى الفقر (معدّل دخل الفرد حوالى ٦٥٠ دولار سنويًا). وتقول سارا روي، الباحثة الأميركيَّة التي تعرف عن اقتصاد غزّة أكثر من أيّ شخص آخر، إنَّ ٣٣ في المئة من الفقراء الفلسطينيِّين دُفِعوا إلى الفقر بعد إنجاز اتفاق أوسلو، ولاتزال البطالة تزيد على ٥٠ في المئة. وتشير روي إلى أنَّ عدد الفقراء يزيد بنسبة ٧٤ في المئة على عدد

الذين يتلقّون مساعدات حاليّاً من وزارة الشؤون الاجتماعيّة التابعة للسلطة الفلسطينيّة ووكالةِ الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (أونروا). وتُنْفق كلُّ عائلة في غزة حاليّاً ٥٨ في المئة من دخلها على الغذاء، ويَخْسر اقتصاد غزّة ٣ ملايين دولار يوميّاً بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل.

وبين الأسباب الرئيسيّة لهذا التدهور الاقتصاديّ الفظيع الكلفةُ الكبيرةُ لحكم عرفات الذي يُفْرض عبر قوّة الشرطة التابعة له، إضافةً إلى سبعة أو ثمانية أو تسعة أجهزة أمنيّة (لا يَعْلم أحدٌ بدقّة كم أَنْشأ منها) وأكثر من ٤ آلاف عميل سرّيّ منتشر في أنحاء الضفّة الغربيّة وغزة يتجسّسون على السكان. ويقدِّر راجي الصوراني، المحامي المدافع عن حقوق الإنسان في غزّة وكان قد اعتُقل بناءً على أوامر عرفات العام الماضي، أنّه يوجد حاليّاً ٢٠ ألفًا من رجال الأمن لمراقبة سكان غزة البالغ عددهم مليون نسمة. وهذه النسبة، التي تَبْلغ شرطيّاً واحدًا لكلّ ٥٠ شخص، هي الأعلى من نوعها في العالم. ويَقْرب العددُ الكلّيُّ للشرطة في كل مناطق الحكم الذاتيّ من ٣٠ ألفًا، وهو ما يكلِّف الاقتصادَ الفلسطينيّ حوالى ٥٠٠ مليون دولار سنويّاً. وهذا القطاع، على رغم أنّه أكبر قطاع اقتصاديّ، غيرُ منتج أبدًا وتبلغ ديونُه ١٥٠ مليون دولار. ولأنّ عرفات يُنْفق قدرًا كبيرًا من الأموال على الشرطة لم يَبْقَ لديه ما ينفقه على الإسكان والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعيّة. ومن الصعب أن نتخيّل كيف يمكن للانتخابات الفلسطينيّة أن تغيِّرَ هذا الوضع، لأنّ عرفات ومرشّحيه يخوضونها وفق برنامج «فلسطينيّ» صرف لا يعالج سيطرةَ عرفات على مناطق الحكم الذاتيّ. وسيسعى عرفات إلى مواصلة هذا النهج بعد الانتخابات، وسيدّعي بالطبع أنّه يحظى بتأييد «الشعب» لما يقوم به. لكنّه سينفِّذ، في الواقع، برنامجَ إسرائيل للحفاظ على النظام ـ وعلى أمن إسرائيل ـ في الأراضي المحتلّة.

مع ذلك، تقدِّم فكرةُ الانتخابات شيئًا جديدًا في الحياة الفلسطينيّة. وأعتقد أنّه ينبغي أن نتذكّر قبل كل شيء أنّ العالمين العربيّ والثالث مليئان بانتخابات عزّزتِ الكثيرَ من الأنظمة غير الديموقراطيّة. لكنّ هذا، على رغم ذلك، لا يُبْطل فكرةَ الانتخابات التي تَعِدُ على الأقل باحتمال التغيير الديموقراطيّ. والمشكلة في الانتخابات التي تجري حاليّاً في فلسطين والعالم العربيّ أنّها تشبه الطقوس التي تقام من وقت لآخر، من دون أن يسجّل أيُّ تغيير ديموقراطيّ نتيجةَ الانتخابات. كم

عددُ الحكّام أو الأحزاب الحاكمة التي تأثّرتْ جدّيّاً بالانتخابات؟ وَتَعْمل معظمُ المؤسَّسات في مجتمعاتنا مثل هياكل جليديّة ضخمة يتولّى فيها شخص واحد (أو مجموعة صغيرة) المسؤوليّةَ بشكل دائم تقريبًا. ويفسِّر هذا تدنّي مستوى جامعاتنا ويفسِّر لماذا لم يَصْدرْ منها أيُّ عمل مهمّ ذي شأن حقيقيّ على صعيد العلوم الاجتماعيّة والطبيعيّة. فالبحث العلميّ والإنسانيّ يتطلّب بيئة منفتحة نسبيّاً لكي ينتعش، بيئةً يُمْكن فيها للباحثين أن يُفْصحوا عن آرائهم من دون أن يَخْشوا بسبب ذلك على حياتهم أو وظائفهم.

ثانيًا، كي تنجح الانتخابات يجب أن تكون جزءًا من حركة مستمرّة تَخْضع فيها الحكومة كليّاً إلى المساءلة أمام المواطنين الذين يَمْلكون حقَّ التصويت ومن ثمّ القدرةَ على التأثير بشكل مباشر في أداء الحكومة. ولتحقيق ذلك نحتاج إلى مجتمع مدنيّ فاعل، يضمّ جمعيات حرفيّة ومهنيّة وسلطة قضائيّة مستقلّة وصحافة حرّة نسبيّاً ونظامًا تعليميّاً مجهّزًا بشكل جيد. ولا توجد أيٌّ من هذه الأشياء في فلسطين اليوم. ومن أكبر المعوِّقات في نمط حكم السيد عرفات أنّه لا يملك القدرة أو الرؤية على السواء ليَفْهَم أنّ فلسطين يجب أن تسعى إلى التحوُّل إلى مجتمع، لا إلى مجرّد انعكاس لإراداته الشخصيّة.

أتمنّى لو كنتُ أستطيع المشاركة في هذه الانتخابات الفلسطينيّة، وإنْ لمجرّد التصويت لسميحة خليل ولبرنامجها للتغيير الاجتماعيّ والاقتصاديّ. لكنْ آخذًا في الاعتبار أنّي لستُ قادرًا على ذلك، فإنّه يُمْكنني أن آمل أن تَعِدَ فكرةُ الانتخابات على الأقلّ بإمكان التغيير. وهذه الفكرة ستجعل أصعبَ قليلاً على السلطة الفلسطينيّة أن تستمرّ تمامًا مثل السابق. ربما سيسأل الناس مزيدًا من الأسئلة ويُطْلقون مزيدًا من التحدِّيات ويطلبون مزيدًا من الأجوبة. لكنّ أملي الحقيقيّ هو أنّ الانتخابات قد تجعل أصعبَ قليلاً بالنسبة إلى عرفات ورجاله الموثوقين أن يَحْكموا كما يشاؤون، من دون احترامٍ للناس الذين يُفترض أنّهم يخدمونهم.

الحياة ١٩ كانون الثاني ١٩٩٦

تأمّلات في الانتخابات ومابعد الانتخابات

حفلتْ وسائلُ الإعلام الغربيَّة، خلال الأيام القليلة التي سبقتْ وتلت العشرين من الشهر الماضي، بالأخبار والتقارير والتعليقات الاحتفائيَّة بالانتخابات الفلسطينيَّة. وعلى رغم الاعتراف الإعلاميّ، أحيانًا، بأنَّ هذه الانتخابات جرت في ظلّ واقع «معقّد،» فقد بدا للجميع أنَّ مجرَّد إجرائها كان إنجازًا كافيًا، الأمر الذي ينبغي معه التغاضي عن النواقص العديدة الفعليَّة (وجود الاحتلال الإسرائيليّ، والممارسات السلطويَّة) التي شابت عمليَّةَ إجراء الانتخابات. وممّا يؤكّد هذا الأمر أنَّ القصة بأكملها اختفت من وسائل الإعلام الغربيَّة بعد أيام قليلة من التهليل.

والسؤال المهمّ الآن، وبغضّ النظر عن اهتمام وسائل الإعلام العالميَّة من عدمه، هو رؤيتنا نحن لتجربة الانتخابات هذه. الحقيقة الأولى التي ينبغي عدم إنكارها هي الإقبال الشعبيّ الواسع على صناديق الانتخاب، الأمر الذي يكاد أن يكون الجانب الإيجابيّ الوحيد لهذه الانتخابات. فهذا الإقبال الواسع يعكس رغبة عميقة ومتلهّفة لدى الفلسطينيّين للمشاركة في عملية تغيير الواقع الذي يعيشونه. أمّا عدمُ وجود الأحزاب، وانعدامُ البرامج الانتخابيَّة الحقيقيَّة، وتحكُّمُ ياسر عرفات (شأن غالبيَّة الحكّام العرب) في الترشيحات والأصوات بما يضمن له ولأصحابه الفوزَ المؤكّد، وبقاءُ مسؤوليات المجلس التشريعيّ من دون تحديد واضح حتى الآن، فكلّها سلبيّات تسهم في دعم المخطط الإسرائيليّ إزاء الأراضي المحتلّة.

أمّا الحديث عن الدولة الفلسطينيّة الوشيكة، وهو حديثٌ تزايد بعد انتهاء الانتخابات، فقد تولّى بيريز الردَّ عليه، مذكّرًا عرفات بأنّ كلامه عن الدولة ليس أكثر من حلم، مضيفًا بسخرية لاذعة: ماذا يريد الفلسطينيُّون أكثر بعدما حصلوا على منطقةٍ للحكم الذاتي (تحت سيادة إسرائيل) تشكّل ٢٧ في المئة من أراضي الضفّة والقطاع؟ ولكنّ هذه السخريّة لم تُثْنِ عرفات، الذي يأخذ نفسَه بجديّةٍ بالغة، عن الإسراع بتنصيب نفسه رئيسًا في ١٢ من الشهر الجاري، مستبقًا انعقاد المجلس التشريعيّ، الأمر الذي أضاف عنصرًا وهميّاً جديدًا إلى المسألة برمّتها. أمّا أبو مازن، فلم يتوانَ هو الآخر عن القول بأنّ المجلس التشريعيّ سيقوم بإعلان الدولة الفلسطينيّة المستقلّة قريبًا. وفي غمرة الأحاديث الكثيرة عن الدولة، نسي الجميع أنّ المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ أَعْلَنَ هذه الدولةَ نفسَها في الجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨!

تُرى كم إعلانًا نحتاج قبل أن تَظْهر علينا هذه الدولةُ، مثلما يَطْلع الجنّيُّ من مصباح علاء الدين السحريّ؟ ولماذا يغدو علاءُ الدين، وفركُه الدائمُ للمصباح، قدوةً لنا؟ هذا في الوقت الذي أَثْبتت الأحداثُ فيه أن الإسرائيليِّين لا يأبهون كثيرًا أو قليلاً لقصص ألف ليلة وليلة. فقد قاموا، خلال الشهر الذي تلا الانتخابات، ولأسباب وذرائع أمنيّة مختلفة، بإغلاق مدن رام الله، وبير زيت، وبيت لحم، ونابلس، حتى يدرك الفلسطينيُّون أنّ الإسرائيليِّين هم سادة الموقف، على رغم تصريحات ياسر عرفات الطنّانة. فمع كل يوم جديد يَسْقط فلسطينيّ آخر برصاص الإسرائيليِّين، بينما تستمرّ مصادراتُ الأراضي، ويستمرّ بناءُ المستوطنات، وتستمرّ الانتهاكاتُ لاتفاق أوسلو.

إضافة إلى كل هذا، فإنّ الضفة الغربيّة لاتزال تتعرّض للمزيد من تقطيع الأوصال (في منتصف الشهر الجاري أُقيم سياجٌ أمنيّ بين قلقيلية وطولكرم). أمّا قطاع غزّة فقد وصلت الضائقة الاقتصاديّة فيه إلى مداها، فارتفع مستوى البطالة عمّا كان عليه السنة الماضية، واستغلّ تجّارُ العقارات والمضاربون الجشعون الأوضاعَ لمصلحتهم الخاصة، فيما يقبع عشراتُ الألوف من اللاجئين في أكواخهم البائسة في مخيّمات مكتظّة مثل مخيّمَي الشاطئ وجباليا. والقول بأنّ السبب وراء كل هذا البؤس هو نقص المال قولٌ غيرُ دقيق، إذ يتدفّق على المنطقة ما يقارب ثلاثين

إلى أربعين مليون دولار شهريًا، من دون أن يَعْرف أحدٌ مصيرَ هذا المال سوى عرفات. والأرجح أنّ الجزء الأكبر منه يذهب إلى أجهزته الأمنيّة الثمانية أو التسعة.

وهذا الضعف الفلسطينيّ وَلَّدَ فرصةً سانحة لـ «حمائم» إسرائيل (خصوصًا «رجل السلام» الشهير بيريز ونائبه المعسول اللسان يوسي بيلين) التي تَعْرف جيّدًا كيف تقتنص فريستها. فها هي «الحمائم» تبدأ حملتها الانتخابيّة على أساس برنامج يقوم على الاكتفاء بما تمّ من التسوية. وليس هناك ما يوضّح صحّةَ هذا القول أفضل من قول المعلّق الإسرائيليّ المرموق حاييم بارام:

«غالبيّة الإسرائيليّين، ومن بينهم أنصارُ ليكود، يتعاملون مع اتفاق أوسلو كأمر واقع. ويعمل يوسي بيلين، حليفُ بيريز الرئيسيّ في الحكومة، على توطيد دعائم الموقف السائد الجديد، الذي يَسْمح لغالبيّة المستوطنين بالبقاء في أماكنهم، ويَسْمح باستمرار التعامل مع ياسر عرفات، المُطالَبِ الآن بإلغاء الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ، ومكافحةِ «الإرهاب الإسلاميّ» نيابةً عن إسرائيل. هذا في الوقت الذي تَحْتفظ إسرائيلُ فيه بنهر الأردن خطّاً دفاعيّاً عنها، وتلتزم بعدم تفكيك أيّة مستوطنة في وادي الأردن. كما أنّها ستقوم بضمّ مستوطنة معاليه أدوميم الكبرى، فيما تصبح القدس الموحّدة (التي تشكّل عشرين في المئة من الضفة الغربيّة) العاصمة الأبديّة لإسرائيل.»

إزاء هذه الوقائع القاسية، التي تُسْندها قوّةُ إسرائيل وتصميمُها، ليس من قيمة تُذْكر لأقوال عرفات الجوفاء وتصريحاته الرنّانة. فحتى لو تمّ ردعُ إسرائيل أو وقفُها عن تنفيذ الخطّة الحاليّة لكتلة «العمل»، فليس للدولة الفلسطينيّة أن تنشأ من بدايةٍ على هذا القَدْرِ من التحلّل والفساد. إنّ مجتمعنا يعاني داءً عضالاً، حيث لم يعد بمقدور أكثرنا تمييزُ الحقيقة من الأوهام.

وقد ترتّب على هذا الأمر أَنْ فَقَدت اللُّغةُ قُدرتَها على توصيل المعاني الحقيقيّة للكلمات. فعندما يقف الفلسطينيُّون يَرْقبون في صمتٍ قيادةً تسير بهم من كارثة إلى أخرى (من عمّان إلى بيروت إلى تونس إلى بغداد إلى غزة)، وهي تدقّ طبولَ النصر في كل محطة من هذه المحطّات، فإنّ خللاً كبيرًا لا بدّ أن يكون قد أصابهم. وإلاّ فلماذا نبدي تقبُّلاً لا حدود له لحماقات قادتنا العظام؟ إنّ إسرائيل لا يمكن أن تطمح

إلى أمر أفضل من وجود قائد يتنازل لها عن كل شيء مقابلَ الإفلات بجلْده. إنّ قائدًا كهذا لن يَقْدر على الوقوف في وجه الدولة التي شَردَت الشعبَ الفلسطينيّ، واحتلّت أراضيَه، واضطهدتْه وعاملتْه باحتقار طوال نصف قرن.

وكما هي الحال بالنسبة إلى غالبيّة القضايا السياسيّة، فإنّ بعدًا مهمّاً من أبعاد القضية بيننا وبين إسرائيل هو البعد الأخلاقيّ، لا مقدار ما يملكون من الدبابات والمدافع فحسب. وللأسف فإنّ قيادتنا لا تتصرّف بموجب قناعة بأحقيّة موقفها، إذ لم يتورّعْ عرفات عن استعمال البيت الأبيض، في عام ١٩٩٣، منبرًا يلقي من فوقه خطابَه المليءَ بأنصاف الحقائق، وبالتضرُّعِ والاعتذارِ للولايات المتحدة وإسرائيل على رغم استمرارهما إلى اليوم في اضطهادِ شعبه.

ولعلّه من المناسب هنا أن نتذكّر أنّ نيلسون مانديلا، الذي تمكّن النظامُ العنصريُّ في جنوب أفريقيا، في مرحلة سابقة، من هزيمة التنظيم الذي ينتمي إليه، ومن تشريد رفاقه ما بين السجن والقتل والملاحقة، قضى ٢٨ سنة في السجن، رافضًا المساومةَ على قضيّته الجوهريّة: «صوت واحد لكلّ مواطن.» إنّ صمود مانديلا هذا، لا حيازتَه مطارًا، أو لقاءاتِه مع بيلين وساريد، هو الذي هزَمَ نظامَ العزل العنصريّ، وأثْبَت إفلاسَه الأخلاقيّ، الأمر الذي دفع هذا النظام في النهاية إلى الاستسلام أمام قوّة مانديلا الإنسانيّة وشجاعته ومبدإيته. وما قلتُه توّاً معروف للجميع، فلماذا إذن ينصاع مثقفونا وأصحابُ الضمائر منّا، عدا استثناءات قليلة مثلِ الدكتور حيدر عبد الشافي، للتظاهر بالإيمان بعمليّة السلام الراهنة، التي يتأكّد كلَّ يوم مدى ما فيها من غبن؟ هذا ما لا أستطيع فهمه.

إنّني أذْكر جيدًا المرّة الأولى التي التقيتُ فيها البروفسور إسرائيل شاهاك قبل سنوات. يومها قال لي شاهاك، من منظوره كمُعارضٍ لسياسات إسرائيل ضدّ الفلسطينيِّين، إنّ منظمة التحرير لم تَفْهم المجتمعَ الإسرائيليَّ أبدًا. وقد كرّر شاهاك هذا القولَ مؤخّرًا، مضيفًا أنّ سبب خوف إسرائيل من حزب الله والرئيس حافظ الأسد هو أنّ الإسرائيليِّين يحترمون القوّة، خصوصًا إذا توفّر لأعدائهم ما يكفي من الشجاعة لإلحاق الأذى بهم، أعسكرياً كان ذلك أم أخلاقياً. وقال، محقّاً، إنّ منظمة التحرير لا تريد مواجهة إسرائيل، بل تبغي استجداءَ فضلها. وأعداؤنا الإسرائيليُّون، الذين يصرّ عرفات على وصفهم بـ «أصدقائنا،» يَلْمسون موقف

الخنوع هذا. والنتيجة هي اتفاق أوسلو، وجوهرُه أن يَشْعر الفلسطينيُّون أنَّ في إمكان إسرائيل القيام بما تريدهُ، وفي الوقت الذي تريده، وبأيِّ شكل تريده.

لقد تعرَّضتُ لانتقادات كثيرة تقول إنَّني مُفْرِط في التشاؤم، وإنَّني لا أقدِّم أيَّ بدائل. وردِّي على هذا القول هو أنَّ الانتباه الصارم للمعاني الحقيقيَّة للكلمات، والإيمانَ بجدارة قضيّتنا، وضرورةَ إنهاء سطوة القيادة الحاليَّة، بديلٌ لحالة الزيف التي نعيشها الآن. فأنا لا أرى فائدة تُرجى من ترديد الكلمات الزائفة، عن النصر الكبير الذي تحقّق للشعب الفلسطينيّ في غزة والضفة الغربيَّة، حين تشير كلُّ الوقائع والدلائل على الأرض إلى نجاح إسرائيل في مساعيها لإيجاد «تسوية» للقضية الفلسطينيَّة، من دون أن تتنازل عن سيطرتها على الأرض والشعب. وليس القولُ بخلاف ذلك إلاَّ نوعًا من المواربة.

لقد آن الوقت لمواجهة الحقائق دون مواربة. فلنعترفْ بأنَّنا لم نتعلَّم كيف ننمِّي قوّتنا ومقدّراتنا كشعب. ولنعترفْ بأنَّ قادتنا لم يهتمُّوا يومًا بصياغة استراتيجيَّة للنصر تضع مصلحةَ الجميع فوق رغبات الأقليَّة. إنَّ هذا الاعتراف يقودنا إلى فهم الكثير من مثالبنا، ومنها غيابُ المؤسَّسات القويَّة التي يمكن الاعتمادُ عليها في مسيرتنا النضاليَّة، وغيابُ الحيويَّة والفعاليَّة التي لا يستطيع أيُّ مجتمع النموَّ أو التطوُّرَ بدونهما. ولا يستطيع أحدٌ، إلاَّ الأحمق، إنكارَ الصعوبة الهائلةً لوضع الفلسطينيِّين، كشعب مقسَّم ومتناثر في أماكن شتَّى، من دون استقلال في أيِّ مكان. لكنَّ الموقف النقديَّ الجدّيَّ والجماعيَّ للسياسات الماضية، وللقادة الذين أوصلونا إلى هذا الوضع، هو البداية الصحيحة على طريق التغلُّب على بعض هذه الصعاب. باختصار، علينا أن نتحلَّى بالقدرة على الاعتراف بنواقصنا، وبمسؤوليّتنا عن الكثير ممّا جنيناه على أنفسنا، لا إلقاءُ اللوم في كل ما وصلنا إليه على أعدائنا ومؤامراتهم.

ومواجهةٌ صريحةٌ كهذه لن تتسنَّى دون مواجهة جديَّة للواقع تعتمد على الاستخدام المسؤول للّغة والعقل. فما جدوى ترديد القول إنَّ «الدولة» وشيكة، بينما نحن في الواقع أبعد ما نكون عنها؟ إنَّ بيريز لم يكن مخطئًا تمامًا عندما قال إنَّ الحديث عن الدولة ليس إلاَّ حلمًا؛ فعرفات وأصحابه يستخدمون اللُّغة وكأنَّهم يعيشون أضغاثَ أحلام. والسؤال هو: متى نفيق؟

الحياة ١ آذار ١٩٩٦

إعلان الحرب على «الإرهاب الإسلاميّ»

كتب المبشِّر والمثقَّف البريطانيّ إدوارد طومپسون في عام ١٩٢٦، أثناء لحظة محتدمة من لحظات الصراع بين بريطانيا والهند، كتيِّبًا بعنوان **الوجه الآخر للميدالية**، انتقد فيه بشدَّةٍ سياسات الاستعمار البريطانيّ في الهند. وأثار طومپسون في مرافعته البليغة ضدّ الإمبرياليَّة نقطةً مهمَّةً حول ما يُكتب عن الهند باللُّغة الانكليزيَّة، حتى في المصادر العلميَّة الموثوقة مثل **تاريخ اكسفورد للهند**، وهي أنَّ هذه الكتابات تتجاهل بكلّ بساطة وجهةَ النظر الهنديَّة. وبيَّن طومپسون كيف يؤدِّي هذا التجاهلُ إلى تفاقم الخلاف المستَحْكَم بين الهنود والبريطانيِّين، ليقضي على أيِّ أملٍ في المصالحة والتفاهم بين الطرفين.

فالمؤرخون البريطانيُّون، على سبيل المثال، يصفون «العصيان» الهنديّ الشهير على الحكم البريطانيّ في عام ١٨٥٧ بأنَّه هجوم همجيّ إرهابيّ على النساء والأطفال، وهم حوَّلوا شخصيَّة «الهنديّ» إلى بربريّ متوحِّش لا يفهم سوى لغة القوَّة. ويشير طومپسون، في كتابه، إلى الوجه الآخر للعملة، وهو أنَّ «عصيان» عام ١٨٥٧ يمثِّل للهنود حلقةً من حلقات كفاحهم الطويل ضدّ الاستعمار البريطانيّ، وهو الكفاح الذي اشتعل نتيجةَ عقود من العقاب الجماعيّ لهم من قِبل المستعمر، والتمييزِ العنصريّ ضدّهم، والقمعِ الوحشيّ لأيِّ حركة تطالب باستقلال الهند. وما يميِّز طومپسون في كتابه هو أنَّه كان بين أوائلِ مَنِ انتبهوا إلى أنَّ عمليَّة ترجمة القوَّة السياسيَّة والعسكريَّة الكبرى إلى لغة لا بدّ أن تتم على حساب الضعفاء

والمظلومين، الذين تقدِّم لغةُ القوَّة صورةً مشوَّهةً لهم. وهكذا يصبح لشيء بريء نسبيّاً مثل اللُّغة تأثيرٌ جارحٌ على الذات موضع الوصف. يقول طومپسون: «إنَّ تشويهنا لتاريخ الهند وشخصيَّتها هو أحد العناصر التي أدَّت إلى نفور الطبقات الهنديَّة المثقَّفة منَّا، إلى درجة أنَّ عناصرها المعتدلة رفضتْ مساندةَ إجراءات الإصلاح [للسياسة الكولونياليَّة]. وهكذا فشلتْ هذه الاجراءات، على رغم أنَّها استحقَّت مصيرًا أفضل، بسبب هذا النفور.»

والآن، بعد هذه المقدمة الطويلة نسبيّاً، دعونا نُجْرِ بعضَ التغييرات على السياق والمرحلة التي يَكْتب عنها طومپسون، ولنضَعْ تعبير «عمليَّة السلام» بدل «الإصلاح،» و«الفلسطينيِّين» و«العرب» محلّ «الهنود،» و«الإسرائيليِّين» بدل «البريطانيِّين،» عندئذ سنجد أنفسنا أمام وصف دقيق للمأزق الحاليّ. إنَّ أحداثًا كبيرة تتّخذ شكلَ الدمويَّة المتعمَّدة والعنفِ العشوائيّ، مثل عصيان ١٨٥٧، أو التفجيرات الأخيرة في القدس وتل أبيب، بشعةٌ بالتأكيد ولا يُمْكن الدفاعُ عنها. وهي تضحِّي بأرواح الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين، كما ضحَّت بأرواح الهنود والأوروبيِّين سابقًا. وهي تؤدِّي في النهاية إلى إثارة المزيد من مشاعر الكراهية والانتقام، كما أنَّها تؤدِّي حتمًا، لدى الجانب الأقوى، إلى ردّ فعل وحشيّ ضدّ السكّان. وها هي صيحات «اقتلوا العرب!» تتردَّد في إسرائيل الآن، كما كانت تتردَّد صيحات «اقتلوا الهنود» في عام ١٨٥٧.

والقنابل التي قَتَلَتْ نحو ستين من الإسرائيليِّين غيرُ مقبولة أخلاقيّاً، علاوةً على كونها عقيمةً استراتيجيّاً. إنَّ المتاجرة بالدين أمر سقيم في كل الأحوال، لكنَّ قتل أطفال وركّاب عابرين باسم الدين هو عمل قبيح لا بدَّ من إدانته، بالقَدْر الذي تجب فيه إدانةُ القادة الذين أعطوا الأوامرَ لشبّان في عمر الزهور للقيام بالعمليّات الانتحاريَّة. لكنَّ هذا كله في جانب، وردّ الفعل الإسرائيليّ والأميركيّ الذي لا شبيه له في صلفه وتحجُّره في جانب آخر. فقد اتَّسم ردّ الفعل بتكرار ممجوج للشعارات المرائية ضدّ الإرهاب و«حماس» والأصوليَّة الإسلاميَّة، وصاحبَتْه المعزوفةُ الكريهةُ المعتادة عن «صنع السلام،» و«عمليَّة السلام،» و«سلام الشجعان»... إلخ.

وأخيرًا جاء ذلك الاستعراض المنافق المتكلِّف في شرم الشيخ، والاستخدامُ الوقحُ لكلٍّ من بيل كلينتون وشمعون پيريز له كشكل من أشكال الدعاية الانتخابيَّة،

ليسلِّطا الأضواءَ أكثر على التناقضات الصارخة في الموقف. فها هي إسرائيل والولايات المتحدة، بسجلِّهما العسكريّ الكولونياليّ الذي لا مثيل له في الاستهتار بالقوانين طوال فترةٍ ما بعد الحرب العالميّة الثانيّة، تدثِّران نفسيْهما برداء الأخلاقيّة وتهنِّئان نفسيْهما على ذلك. بل إنّ شخصيّات تعسة كبوريس يلتسنْ، الذي يستمرّ في إرهاب مسلمي الشيشان منذ سنوات، استطاعت في معمعة هذا الاحتفال أن تَخْطف لنفسها شيئًا من الهالة المزيّفة التي تنافَسَ الحضورُ عليها.

وفي خضمّ هذا كله تناسى الجميعُ الحقيقةَ الكامنةَ وراء ما يجري الآن، وهي أنّ «عمليّة السلام» تشكّل إهانةً للروح الفلسطينيّة. وليس كلُّ تصريح جديد عمّا للعملية هذه من فضائل، أو كُلُّ إطراءٍ بليغ لها، أو كُلُّ احتفال ومسيرات من أجلها، سوى تذكيرٍ للفلسطينيِّين بالتجاهل والانتهاك والتشويه التي يتعرَّض لها تاريخُهم كسكّان أصليِّين لفلسطين، وتذكيرٍ بمعاناتهم المستمرّة ـ وهم الذين شُرِّدوا عن أراضيهم، ودُمِّر مجتمعُهم، وتَعرَّضوا طوال ٢٩ سنة للاحتلال العسكريّ في الضفّة الغربيّة وغزة. وما الإرهاب إلاّ الابن الشرعيّ للفقر واليأس والشعور بالضعف واليأس الكامل: إنّه مؤشّرٌ إلى فشل السياسة وقصور الرؤية.

وإسرائيل تتصرف حيال كل هذا من دون أيِّ استعداد للتفهُّم أو أيّ رغبةٍ في إبداء شهامة. فقد شنّت حربًا صريحة على الشعب الذي تدَّعي الآن أنّها تريد السلام معه، بل تنتهك الشروطَ القاسية نفسَها التي فَرَضها اتفاقُ أوسلو، وتُبرز احتقارَها الصريح للمجتمع الفلسطينيّ وقادته، لا عن طريق التظاهر بأن لا وجود للفلسطينيِّين في فلسطين فحسب، بل باستمرارها كذلك في التدخُّل في الحياة الفلسطينيّة، واغتيالِ القادة الفلسطينيِّين كلّما أرادت، واستعمالِ قوّتها العسكريّة لتدمير المساكن، وإغلاقِ المدارس، واعتقالِ وإبعادِ أيّ شخص تَعْتبره «خطرًا» على «أمنها.»

والمذهل في كل هذا هو أنّ تاريخ إسرائيل وسجلَّها المشين الحافل (فهي البادئة باستعمال الإرهاب ضدّ المدنيِّين في الشرق الأوسط، وهي الدولة التي بُنيتْ على الاستيلاء على الأراضي بالقوّة، وهي التي تَقْصف وتدمِّر كما تريد، وهي التي تَحتلّ أراضي لبنانيّة وسوريّة وفلسطينيّة على رغم القانون الدوليّ) لا يجري ذِكرُهما أو تفحّصُهما في وسائل الإعلام الأميركيّة، أو الخطاب الرسميّ الأميركيّ، خصوصًا خطاب بيل كلينتون ووزير خارجيته وارن كريستوفر، أو اعتبارُهما

عنصـرًا لـه أيُّ دور في اسـتـثـارة ظاهرة «الإرهاب الإسـلامـيّ.» وفـاقَمَ قـبحَ أحـداث الأسابيع الأخيرة أنَّ إسرائيل والولايات المتحدة، اللتين تستخدمان في شكل منظَّم سلاحَ الإعلام، وأساليبَ الحرب النفسيَّة، والضغطَ السياسيّ، تقودان أيضًا حملةً ضـدّ الإسـلام (تركّـز على إيران بالدرجـة الأولى) باعـتـبـاره مـصـدرَ الإرهاب و«الأصوليَّة.»

ولنتـوقفْ قليـلاً لننظرْ إلى خلفـيَّة هذه الحملة: هناك منذ سـقـوط الاتِّحـاد السوفيـاتيّ بحث دؤوب ومعلن في الولايات المتحدة عن أعداء رئيسيِّين جدد، وهو البحث الذي استقرَّ منذ فترة على اصطناع «الإسـلام» عدوّاً أساسيّاً. ولا بدّ بدايةً من التسليم بأنَّ هناك تنافسًا قديمًا بين الغرب والإسلام، وبأنَّ العالم الإسلاميّ، خصوصًا الجزء العربيّ منه ـ يَشْهد الآن حالاً من السخط ضدّ الغرب، إضافةً إلى الأحزاب والقادة والتوجُّهات الإيديولوجيَّة التي تَعْتبر الولايات المتحدة «الشيطانَ الأكبرَ» الذي يجسِّد كلَّ شرور الغرب. ولا نستطيع إلاَّ أن نقول إنَّ سفك الدماء أخيرًا في الجزائر والسودان ومصر والعراق وسورية وغيرها من الدول، وأسهمتْ فيه المضاربةُ الفجَّةُ بالدين، أفسد كثيرًا الحياةَ الدينيَّةَ في العالم العربيّ. لكن فهم كل هذا لا يتمّ من دون وضع التاريخ الطويل من التدخُّل الغربيّ الإمبرياليّ في العالم الاسلاميّ موضعَ الاعتبار، ومن دون إدراك الآثار الضارّة لذلك الهجوم المستمرّ، الذي يشكِّل جزءًا أصبح معتادًا من الخطاب الأكاديميّ والشعبيّ الغربيّ، على ثقافة المسلمين وتقاليدهم، وأيضًا ـ وربما هذا هو الأهمّ ـ الاحتقار الصريح الذي تعامَلُ به طموحاتُهم وآمالُهم، ولاسيَّما العربُ منهم.

ولنَعُدْ إلى حقائق الوضع الحاليّ. هناك الآن جيوش أميركيَّة وإسرائيليَّة تُرابِطُ في أراضي العرب، ولكنْ ليس من جيوش عربيَّة في الغرب. وتَشْعر غالبيَّةُ العرب المقيمة في الغرب بأنَّها موضع العداء كونها موصومة بـ «الإرهاب،» وغنيٌّ عن الذكر أنَّ الخطاب الرسميّ الإسرائيليّ يوظِّف كلَّ هذا لمصلحته. اعتدنا منذ السبعينيَّات على قاموس للسياسة الخارجيَّة الإسرائيليَّة يصرّ على المماثلة اللفظيَّة الدائمة بين كلمة «إرهابيّ» وبين الفلسطينيِّين ككلّ. والآن، وبالشكل الخبيث والمتعمّد نفسه، تصرّ إسرائيل والولاياتُ المتحدة على أنَّ «الإسلام الأصوليّ» (وهذا هو الوصفة الجاهزة التي تُختصر في أحيانٍ كثيرة إلى كلمة «الإسلام» فقط) يتلازم

تمامًا مع العداء لعمليَّة السلام، ومعاداةِ المصالح الغربيَّة، والديموقراطيَّةِ، والحضارةِ الغربيَّة بأكملها.

ولا أريد أن يُفهم من كلامي أنَّني من المؤمنين بنظريَّة المؤامرة الشاملة. لكنّ عدم إيماني بمثل هذه النظريَّة لا يعني إغفالَ وجود تواطؤ فاعل بين إسرائيل والولايات المتحدة على صُعُد التخطيط والتنظير، وأيضًا، بعد قمّة شرم الشيخ، في الاستراتيجيَّة الشاملة. وما يريده الطرفان هو الانصياع التامّ، أيْ في التحليل النهائيّ ما يريدانه هو عالم عربيّ إسلاميّ يوطِّن النفسَ (كما وطّنها كثيرون من زعمائه) على الانصياع لأوامر «السلام الاميركيّ ـ الإسرائيليّ.» فالخضوع التامّ، ولا شيء سواه، هو المطلوب. وفي هذا الإطار يصبح الدخول مع العرب أو المسلمين في حوار أمرًا مرفوضًا، لأنّ الفرضيَّة الأساسيَّة في هذه الاستراتيجيَّة الشموليَّة هي أنَّ العرب والمسلمين مستهترون وجانحون بالسليقة، ولن يصبحوا «طبيعيِّين» إلاَّ حين ينصاعون تمامًا، ويتكلَّمون اللُّغةَ نفسَها ويتَّخذون الإجراءات نفسَها التي تتَّخذها الولاياتُ المتحدة وإسرائيل. آنذاك لا يعود العرب عربًا أو مسلمين حقيقيِّين، بل «صانعي سلام.» إنَّه لمن المؤسف أن تتحوَّل فكرةٌ نبيلةٌ مثل «السلام» لتصبح بمثابة قطعة حليّ تافهة تخفي قُبحَ منطق القوَّة الغاشمة، المتستِّرةِ بمزاعم الرغبة في التصالح.

والأدلّة على وجود هذه الاستراتيجيَّة الشاملة التي تحدَّثتُ عنها دامغة. ففي عام ١٩٩١ سرَّبتْ صحيفة **واشنطن پوست** أنباءً عن دراسة مستمرَّة تُعِدُّها دوائرُ الدفاع والاستخبارات الأميركيَّة عن الحاجة إلى العثور على عدوّ مشترك جديد: وكان الإسلام هو المرشح. وسارع العديد من مجلات الشؤون الخارجيَّة والمنتديات العلميَّة وكبريات الصحف إلى عقد الحلقات الدراسيَّة ونشرِ المقالات والدراسات التي تحذِّر من خطر الإسلام، وأُنتج عددٌ كبير من الأفلام والتقارير التلفزيونيَّة عن الخطر نفسه. وبين الذين يقودون هذه الحملة على صعيد الصحافة جوديث ملير، في حين يقودها على الصعيد الذي يدَّعون أنَّه «علميٌّ» المؤرِّخُ برنارد لويس وتلامذتُه، وكثيرون منهم من الإسرائيليِّين. أما مقالة صموئيل هنتنغتون الشهيرة عن «صراع الحضارات» فلعبتْ دورًا أساسيّاً في ترويج المقولة التي أثارت كثيرًا من الجدل عن أنَّ هناك حضارات تتنافر بطبيعتها مع الغرب، والمثال الرئيسيّ هو الحضارة

الإسلاميَّة (المتحالفةُ أحيانًا مع الحضارة «الكونفوشيوسيَّة»؛ وهو رأي لا يخلو من غرابة!) وما لم يلاحَظْ على مقالة هنتنغتون هو أنَّ عنوانها مقتبس من مقال لبرنارد لويس، وأنَّ أكثرها يركّز على الإسلام كعدوّ للغرب. أخيرًا، هناك مشروع «الأكاديميَّة الأميركيَّة للفنون والعلوم» عن الأصوليَّة، الذي يحتلّ الإسلامُ فيه مكانةَ المرشَّح المفضَّل لموقع «البعبع،» في حين أنَّ الأصوليَّة المسيحيَّة واليهوديَّة، أو الهندوسيَّة، أو السلافيَّة، لا تحظى من هذا المشروع إلاَّ بالقليل من الاهتمام. والحال الآن أنَّ وسائل الإعلام تُماثِلُ بين الإسلام والإرهاب والأصوليَّة، لدرجةٍ أنَّه ما إنْ تنفجر قنبلةٌ في أيّ مكان من العالم حتىٰ يوجَّه إصبعُ الاتِّهام فورًا إلى المسلمين أو العرب.

ما وصفتُه هو مجرّدُ جزء من هذه الظاهرة. ولا يَقْتصر الأمرُ على النشرات الدوريَّة، والنوادي، والندوات «العلميَّة» في أمكنة لا تَخْطر على البال وتختصّ بالدِّراسات عن «الإسلام» وسياساته ونشاطاته. إنَّ كل ما يُنشر عن «حماس» أو الأصوليَّة الإسلاميَّة في إيران (ومن المستحيل الكلامُ عن هذين في شكلٍ عقلانيّ الآن) يصف عالمًا مجرّدًا، لاتاريخيّاً، يسوده الطغيانُ المطلق، والغضبُ المطلق، والعنفُ المطلق. وكلُّ هذا موجَّه «نحونا» بالذات، «نحن» الضحيَّةَ البريئةَ التي تصادَفَ أنَّها استقلَّت الباصَ لتذهب إلى مكان أو آخر، من الأماكن البريئة التي تأخذهم أعمالُهم اليوميَّةُ العاديَّةُ إليها. فلا علاقة بين جميع هؤلاء الأبرياء وعقود العذاب المفروض على شعب بأكمله. وليس من إشارة في هذه المقالات إلى أنَّ العالم الإسلاميّ وسكَّانَه يشهدون منذ قرون هجماتٍ متواصلة، في شكل أو آخر، من الغرب. بل إنَّ المقالات التي يدبّجها «خبراء» مزعومون تعطي الانطباعَ بأنْ ليس من تعليلٍ ممكنٍ لنشوء «حماس» واستمرارها سوى وجود إيران، وأنْ لا هدف واضحًا لهذه المنظمة سوى الهجوم على اليهود أو الغرب. ولا يكاد أحد من أولئك الذين يندِّدون بالإرهاب يَذْكر ـ إلا نادرًا ـ شيئًا عن الاحتلال أو الهجمات الدائمة على العرب والمسلمين.

قبل أيام قليلة ظهر على التلفزيون الأميركيّ الصحافيُّ الفرنسيُّ المرموق إريك رولو، ليشارك في برنامج للنقاش، شارك فيه أيضًا المديرُ السابقُ لوكالة الاستخبارات الأميركيَّة جيمس وولزي، وجيمس كيمپ الذي يُطْلقون عليه صفةَ «خبير في الإرهاب.» فإذا بنا نرى مقدِّم البرنامج يسأل الأخيرَيْن عن قمّة شرم

الشيخ، ونسمعهما يستفيضان في إطراء القمّة وإبداء الحماسة لها. ولكنْ عندما حاول رولو، ثلاثَ مرات، أن يَشْرح «السياقَ» الذي أدّى إلى قيام «حماس،» لم يعطه مقدِّمُ البرنامج فرصةً للكلام. فالمطلوب هنا هو البرهان على «أنّنا» نتصدّى لـ «الإرهاب الإسلاميّ،» وأنّنا مغتبطون لذلك، وما عدا ذلك غير ضروريّ. فلم يكلِّفْ أحدٌ نفسَه، مثلاً، الإشارةَ إلى أنّ «حماس» تتبنّى معارضةً لعمليّة السلام تنطلق في الأساس من منطلقات وطنيّة لا دينيّة. من هنا يمكن القول إنّ نظريّة هنتنغتون ـ وهي في رأيي إعلانُ حربٍ شموليٌّ على كلّ الحضارات التي لا تساير القيمَ الغربيّةَ ـ توضَعُ الآن موضعَ التنفيذ.

أسوأُ ما في هذا أنّ الاستراتيجيّة الأميركيّة ـ الإسرائيليّة تخاطر بتحويل الحكومات العربيّة إلى حكومات متواطئة في العمل ضدّ عدد متزايد من مواطنيها. ولا أعرف كم من الناس يُدرك ذلك، لكنّني متأكد أنّ هذا يتمّ فعلاً. وتهدِّد هذه السياسةُ، على الصعيد الشعبيّ، بسرقة ذكرياتنا وماضينا، كي لا يكون أمامنا خيارٌ سوى دخول الحظيرة الأميركيّة، التي لا تقدِّم لنا الكثيرَ من الناحية الإنسانيّة. عمليّة السلام الشحيحة تقدِّم مثالاً ممتازًا على ما يمكن أن نَحْصل عليه من الدخول أو البقاء خارجها، من دون أيّة هوية سوى «الأصوليّة الإرهابيّة،» وبذلك نكون هدفًا للتخويف والمقاطعة، وربما للإبادة. إنّ هذا الأمر هو الذي يجعلني أشكِّك كثيرًا في جدوى الكثير من العمليّات التي تقوم بها مجموعاتٌ مثل «حماس،» لأنّها لا تشكِّل مقاومةً للخطّة التي وُصفتْ أعلاه، وتستجلب ـ بدلَ ذلك ـ العقوباتِ الجماعيّةَ التي تهدِّد مصالحَ غالبيّة الشعب.

لا يمكن لسلامٍ وحوارٍ أن يقوما إلاّ على أساس التكافؤ بين طرفين. ووضعُنا في العالم العربيّ لم يكُن يومًا أضعفَ، أو أكثرَ ضحالةً، مما هو عليه الآن، إذ نفتقر إلى المؤسسات، والعلم، والتنسيق، ووجودِ إستراتيجيّة مضادة. إنّ غالبيّتنا الآن موزَّعةٌ بين اللامبالاة والإحباط، وظاهرةُ القتاليّة الإسلاميّة التي نَشْهد تصاعدَها ليست إلاّ ردَّ فعلٍ على تدهور حالتنا المرضيّة. وليس هناك طريقٌ قصيرٌ لعبور مأزقنا الحاليّ، أو علاجٌ سهلٌ له. وهذا يحتِّم على المثقفين وأصحابِ وصاحباتِ الضمائر الحيّة تدبُّرَ واقعنا بعقلانيّة ووضوح. علينا تجنُّبُ الوصفات السهلة، والاستعراضاتِ المضلِّلة، مثل قمة شرم الشيخ التي تجعلنا جماعةً من المنافقين

والمهلّلين للدمار الآتي. مهمّتُنا الأساسيَّة هي التفاني في خدمة أهدافنا المشروعة، عبرَ التحليل والجدّ في صوغ رؤية أخلاقيَّةٍ قابلةٍ للتحقُّق، حتى نصل في بناء أنفسنا إلى موقع يمكننا منه القيامُ بحوار حقيقيّ، نُظْهر من خلاله للمتكلمين باسم الغرب وإسرائيل أنّنا لا نستطيع القبولَ بالخيار الوحيد المطروح علينا الآن: إمّا أن نكون «إرهابيِّين دينيِّين» ساخطين، أو هنودًا حمرًا منصاعين.

الحياة ٢٤ آذار ١٩٩٦

الرفض الكامل والقبول الكامل وجهان لعملة واحدة !

من المفارقات في التحليل السياسيّ العربيّ في الآونة الأخيرة أنّنا تحوّلنا فجأةً من منظور يرى أنّ كل شيء في إسرائيل متجانس تمامًا، إلى آخر يرى فروقًا وخلافاتٍ في كل مكانٍ هناك فروقًا مطلقةً لا تَقْبل التسوية. وعلى سبيل المثال، فقبل عشرين سنة اعتُبرت الصهيونيّةُ أنّها تلوِّن كلَّ أحزاب إسرائيل السياسيّة وشخصيّاتِها ونقاشاتِها وأعمالها. واعتُبِر كلُّ إسرائيليّ، من سائق الباص إلى رئيس أركان الجيش، عدوّاً صهيونيّاً. وعلى رغم محاولات فكريّة متفرّقة لتليين هذا التصوُّر المتصلِّب، فقد كانت وحدةُ المواقف العربيّة وتشابهُها كاملَيْن تقريبًا، إلى أن قام أنور السادات بزيارته إلى القدس في ١٩٧٧. وطرأ على التصوُّر مقدارٌ أكبرُ من الرقيّ بعد اتفاقات كمپ دايڤيد، لكنّ التغيير الرئيسيّ جاء بعد حرب الخليج ومؤتمر مدريد، عندما أصبحتْ إسرائيلُ موضوعًا يدلي فيه الخبراءُ العربُ كافّةً بدلائهم. وأَذْكر أنّني كنتُ في عمّان في حزيران (يونيو)١٩٩٢، بعد أن زرتُ الأراضي المحتلّة، وهي زيارتي الأولى إلى فلسطين منذ غادرتُها وعائلتي في ١٩٤٧. وشاءت الصدفة أن يكون ياسر عرفات في عمّان أيضًا، حيث كان يقضي فترةَ النقاهة في واحد من القصور الملكيّة بعد إجراء عملية جراحيّة. وذهبتُ مع أسرتي للقيام بزيارة اجتماعيّة له في اليوم الذي أعادت الانتخاباتُ الإسرائيليّةُ حزبَ العمل بقيادة إسحق رابين إلى السلطة. وأثار انتباهي وقتَها حرصُ عرفات ونحو ١٥ من كبار مساعديه على متابعة أخبار الانتخابات على التلفزيون بدقّة، ومعلوماتُهم المفصّلة عن المناطق

الانتخابيّة والتمايز في مواقف كلٍّ من المرشحين، وهو ما كان مستحيلاً قبل خمس سنوات من ذلك.

التغيّر من التصلُّب الأعمى إلى التحليل والدرس المتأنّي أمر جيد بالطبع. لكنّ هذا ليس موضوعي. العنصر المثير للقلق هو أنّ التقدُّم الفكريّ قد يقود في هذه الحال إلى الاعتقاد بأنّ الفروق بين العمل وليكود، على سبيل المثال، مطلقة لا نسبيّة، وإلى نسيان أو إغفالِ الثوابت في السياسة الإسرائيليّة، بل في كل السياسات على المستوى الوطنيّ. وربما من المفيد الآن، بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيليّة، أن نؤكّد أنّ هناك فروقًا مهمّة بين شيمون پيريز وبنيامين نتانياهو. فالأول سياسيّ على الطراز الأوروبيّ، نشأ في أوساط اشتراكيّة دوليّة، مثل تلك التي عاش فيها «أستاذُه» بن غوريون. أمّا نتانياهو فهو تقنيّ على الطراز الأميركيّ، أي أنّه إداريّ وأيضًا جنديّ إيديولوجيّ، ويَحْمل أفكارًا عن إسرائيل والعالم لا يمكن وصفُها إلاّ بأنّها بسيطة إلى درجة الفجاجة. ويمثِّل نتانياهو ردّ فعل على الجوّ المغلق للنخبة الإسرائيليّة التي أنتجتْ پيرين، ويتغذّى من كونه ذلك «الخارجيّ» المغامِرَ. وأَذْكر بوضوح انطباعاتي الأولى عنه عندما كان ممثِّل إسرائيل في الأمم المتحدة، إذ كنّا نظهر معًا أحيانًا للتناظر على التلفزيون. وكان أوّل ما استرعى انتباهي رفضه الدائم لأن يكون معي في الستوديو نفسه، واشتراطه أن يكون في ستوديو منفصل، حتى عندما كان المفترض أنّنا نقوم بحوار مباشر. وأَذْكر مرّة أن تيد كوپل، مقدّم برنامج «نايتلاين» المعروف، اضطرّ لأن يوضِّح للمشاهدين أنّ التنظيم الغريب للمناظرة جاء بطلب من نتانياهو، وإلاّ لكنّا جلسنا في الغرفة نفسها. واستخدمتُ هذا التصرُّفَ الغريبَ من رئيس الوزراء العتيد للتعليق على الإيديولوجيّة الصهيونيّة التي تقوم على غياب الفلسطينيّ، إنْ لم يكن محوه تمامًا.

الانطباع الثاني كان استحالةَ الدخول في أيّ نوع من التباحث معه. كانت تلك أيام الانتفاضة، عندما كنّا نَطْرح قضايا رئيسيّة مثل حقوق الإنسان وحقّ المقاومة والصراع من أجل العدالة. وتلخَّصَ موقفُ نتانياهو وقتذاك في تكرار مملّ لحفنة من العبارات الجاهزة عن أمن إسرائيل، والحاجةِ إلى مقاومة الإرهاب، ثم ـ مرارًا وتكرارًا ـ أهميّةِ دحرِ الإرهاب. كان انطباعي أنّ كلامه موجّه للكلّ، وفي الوقت نفسه ليس موجّهًا إلى أحد. وشعرتُ بأنّه صوت مبرمج في آلة، أو شخص لا

يريد التحركَ بوصةً واحدةً خارج منظوره الإيديولوجيّ المحدود. وكان سطحيّاً لكنْ لا تخونه الكلماتُ، وملتزمًا تمامًا ما يقوله. المرة الأخيرة التي رأيتُه فيها كانت في ١٩٨٨. وكنتُ أجلس في طائرة منتظرًا الإقلاعَ في رحلة إلى أوروبا عندما دخل مسرعًا وأجلسوه على المقعد أمامي. لم يَرَني أوّلاً، وقضى الساعة الأولى من الرحلة في تصفُّح أعداد قديمة من مجلّتيْ تايم ونيوزويك. ورآني عندما عاد إلى مقعده من الحمام وتجمَّد وجهُه. ودعا المضيفةَ فورًا وطلب تغييرَ مقعده، فوجدتْ له مقعدًا آخر فورًا. وكان في الرحلة مسؤولٌ كبيرٌ في الأمم المتحدة، قال لي معلّقًا على الحادث: «السيد السفير يبدو خائفًا منك.» لم أر نتانياهو بعدما غيّر مقعده، حتى بعدما وصلنا إلى وجهتنا. وأتصوّر أنّ بيريز لو كان محلَّه لقضى بعض الوقت في تبادل المجاملات.

هذه هي الفروق: الخلفيّة والجيل والأسلوب. لكنَّ الاثنين مرتبطان واحدهما بالآخر في قضايا أهمّ. إذ لا يُمْكن أيّاً منهما أن يفكِّر جديّاً بإعطاء الفلسطينيِّين السيادة، مع أنَّ بيريز أستاذ في استعمال لغة المصالحة و«السلام» لإغراء الفلسطينيِّين والقادة العرب والخبراء بالاعتقاد أنَّه يقصد تمامًا ما يريد منه العالَمُ أن يقصده. والرجلان عميقا الالتزام بتفوُّق اليهود الإسرائيليِّين على العرب الفلسطينيِّين، أو بالأحرى على كل العرب. وكلاهما على ثقة لا تتزحزح بأنَّ على إسرائيل، إذا كان لها أن تستمرّ كما استمرّت، أن تَحْتفظ بقوّة ساحقة، وأن تكون مستعدةً لاستعمالها، ضدّ العرب. ومهما يكن نوع التعايش بين الطرفين، فإنَّ بيريز ونتانياهو يريان أنَّ على العرب أن يلبُّوا متطلّبات إسرائيل على الصُّعُد السياسيَّة والاقتصاديَّة والعسكريَّة. وبدا بيريز كأنَّه يقدِّم التنازلات، إلاَّ أنَّ نظرةً إلى سجلّه تبيِّن النمط الذي كان يتّبعه. فقد استغلّ ضعفَ العرب وسذاجةَ الفلسطينيِّين لفتح أسواق آسيا وأفريقيا (والأسواق العربيَّة بالطبع) لفائدة إسرائيل الاقتصاديَّة. ثم أثَّر، هو ورابين، في أميركا، وتلاعبا بعمليَّة السلام لإبقاء إسرائيل في موقع السيطرة الذي يمكِّنها من فرض الشروط والأَجَنْدة وكلِّ نتيجةٍ ممكنة... كل ذلك من دون التضحية بأيِّ هدف استراتيجيّ. فهو قد قَصَفَ لبنان من دون رحمة، ولم يعط السوريِّين شيئًا، سوى تلميحات كلاميَّة. واستمرّ على سياسة مصادرة الأراضي في الضفة الغربيَّة وغزة، وزاد من عدد المستوطنين، وعَزَلَ المنطقةَ «أ» عن المناطق

«ب» و«ج»، وخنق الاقتصاد، وفرض شروطًا أمنية بشعة على ياسر عرفات، محيلاً مناطقَ الحكم الذاتي إلى مناطق للاضطهاد تُلغى فيها أسسُ الحياة المتحضِّرة، متحجِّجًا بضرورات قاسية، حقيقيَّة ومتخيَّلة، لأمنِ كلِّ رجلٍ وامرأةٍ وطفلٍ في إسرائيل.

ولا يهمّ بيريز أو نتانياهو في النهاية الثمنُ الذي يدفعه الفلسطينيُّون شعبًا نتيجةً لأعمال إسرائيل. الفرق هو أنَّ بيريز يريد إقناع العرب وغيرهم أخلاقيًا بمواقفه، في حين لا يهتمّ نتانياهو بما يفكِّر به الآخرون. وقطع بيريز شوطًا طويلاً في محاولته الحصول لإسرائيل على البراءة من كل مسؤوليَّة عمّا فعلته بالفلسطينيِّين خلال سنين الاحتلال الطويلة، كما أراد الاستمرارَ في الاحتلال لكنْ بشكل مستتر لا يظهر فيه الجيشُ الإسرائيليّ أو المستوطنون في الواجهة. أمّا نتانياهو فيريد سيطرة مباشرة، ويريد للكلّ أن يروا المستوطنين والجنود الإسرائيليِّين وهم يغزون ويحتلُّون المناطق الفلسطينيَّة. ومن الوقائع المثيرة للاهتمام (التي لا تذكرها حسبما أعرف أيٌّ من الصحف العربيَّة أو الغربيَّة) أنَّ صحيفة **نيكودا** الأسبوعيَّة، وهي من بين أهم الصحف الناطقة باسم المستوطنين، اعترفت قبل أسبوع من الانتخابات بأنّ بيريز وحزبه قدَّما للمستوطنين أكثر ممّا قدّمه ليكود.

على رغم هذه الوقائع فإنَّ قيادة العالم العربيّ تُبدي الأسف والانزعاج إزاء فوز نتانياهو. وما لم نستطع إدراكه بوضوح، في بحثنا عن التغيُّرات والفروق في السياسة الإسرائيليَّة، هو أنَّ جوهر المواقف الإسرائيليَّة تجاه العرب عمومًا، والفلسطينيِّين خصوصًا، لم يتغيّر بما فيه الكفاية. وقد تأقلمنا مع هذا الجوهر، وتغيّرنا، وقبلنا به كحقيقة واقعة لا مَهْرب منها، وكانت النتيجة أنّنا ركّزنا على الفروق السطحيَّة التي تمكّن تكتيكيًا بارعًا مثل بيريز من استغلالها لكي يبدو كأنّه مختلف عن ذلك الجوهر. لكنْ ما دام الجوهر محميًا بقوّة إسرائيل، وما لم تكن هناك محاولةٌ عربيَّةٌ منظّمة ودائمة لإجبار إسرائيل على التغيُّر، فسنظلّ في موقع المستعطين والاتِّكاليِّين.

هناك تشابه مأسويّ بين وَضْع الفلسطينيِّين ووضْع السود في المجتمع الأميركيّ خلال القرن الحاليّ. وتبرهن الحملة الأخيرة لإحراق كنائس السود في بعض الولايات الأميركيَّة الجنوبيَّة (لا يبدو أنَّ أحدًا وَصَفَهَا بـ «الإرهاب») على تلك

الهوّة الكبيرة من الكره والتمييز العنصريّ التي لاتزال تَسْمح للغالبيَّة البيضاء بمعاملة السود بوصفهم طبقةً مسحوقةً يُمْكن إبقاؤها في حال التخلُّف والاضطهاد الدائميْن. وهذه الهوّة من التمييز العنصريّ هي ما يؤدِّي إلى إحراق الكنائس وإبقاء الجنس الأسود رهن الإدقاع والاضطهاد. والبيض هم الأقوياء، فيما يبقى السود أضعفَ من أن يقوموا بالتغيير. وبالشكل نفسه يُمْكن للإسرائيليِّين في إسرائيل أن يعيشوا حياتهم ويقودوا سياراتهم ويعتنوا بحدائقهم ويملأوا مسابحهم ويذهبوا إلى المدارس والجامعات من دون أن يضطرّهم شيء إلى التفكير بالفلسطينيِّين، إلاّ كمصدر آنيّ للإزعاج يمكن تجاهلُه. وللعرب أن يقوموا بالأعمال اليدويَّة، ويَخْدموا في المطاعم، ويعيشوا في مناطق الحكم الذاتيّ، لكنْ ليس أكثر من ذلك. فهم لا يدخلون بأيّ شكل من الأشكال وعيَ الإسرائيليِّين وشعورهم بالهوية، مثلما لا تَشْعر غالبيَّةُ الأميركيِّين البيض من الطبقة الوسطى والمهنيِّين بالحاجة إلى الكثير من التفكير في الوضع المأسويّ المستديم الذي يعيشه الأميركيُّون الأفريقيُّون. ولم يحدث اندماج يُذْكر في المجتمعين الأميركيّ أو الإسرائيليّ. ولا فرق تقريبًا، من هذه الناحية، بين حزبَي العمل وليكود.

ليس لنا أن نقول إنَّ أوضاع مجتمعاتنا، التي تبقى مُقْفلة على نفسها إلى حدّ كبير، هي أفضل بكثير. خذْ كمثالٍ العددَ الكبيرَ من اللاغربيِّين الذين يعيشون ويعملون حاليّاً في الولايات المتحدة وأوروبا ــ أي اليابانيِّين والكوريِّين والهنود والباكستانيِّين والأفارقة والعرب وغيرهم. ولا أعتقد أنَّ من الإجحاف القول إنَّ العرب هم الأقلّ إسهامًا في تغيير الحضارة والسياسة والمجتمع في الغرب. ونحن نتمتّع في بلداننا بأحدث البضائع الاستهلاكيَّة وكل وسائل الراحة المستوردة من الخارج، وليس مَنْ يضارعنا في معرفة آخر طرازات سيارة مرسيدس أو البرامج التلفزيونيَّة الأفضل. لكنَّني لا أعرف جهدًا منظَّمًا في الجامعات العربيَّة، وفي مؤسساتنا المدنيَّة، لتعميق معرفتنا بالآخر، أيْ بالمجتمعات المختلفة واللُّغات والتواريخ التي تشكِّل عالمنا الحاليّ. بل إنَّنا بقينا محكومين بالماضي ومثقلين بالتاريخ، من دون أن نستطيع تجاوز أنفسنا للقاء الآخرين. ويخلو أكثرُ أدبنا من أيّ محاولةٍ لتصوير، ناهيك عن فهم، ذلك الآخر. كم من الروايات الأخيرة حاول بجدّ أن يصوِّر شخصًا أميركيّاً أو إسرائيليّاً؟ أقلّ من القليل.

وبسبب مراوحتنا بين الرضوخ والرفض الكامل، لم نَقُمْ إلاّ بجهد قليل جداً لدخول الوعي الإسرائيليّ، لفرض حضورنا الثقافيّ على جيراننا، كأناس يستحقّون أن يؤخذوا مأخذَ الجدّ. والإشارات هنا غير مشجّعة. ولاحظتُ عبر السنين تراجُعَ معرفة اللُّغات الأجنبيَّة لدى طلبة الجامعات العربيَّة. وأثار ذلك انتباهي منذ زيارتي جامعاتٍ عربيَّةً للمرة الأولى في منتصف الثمانينيَّات. وإذا كان من الصحيح الآن أنَّ عدد الشباب الذين يعرفون الإنكليزيَّة أكثر ممّا كان عليه سابقًا، بمعنى أنَّ عددًا أكثر منهم يستطيع العملَ في بنك أو شركة طيران، فإنَّ الدخول في حوار ثقافيّ بالإنكليزيَّة أو الفرنسيَّة (ناهيك عن العبريَّة أو اليابانيَّة) يتجاوز طاقةَ أكثر الخرِّيجين ذكاءً. إنَّنا نميل إلى التوجُّه نحو الماضي، إلى أزمنة أبكر وأبسط، بَدَلَ مواجهةِ ما في الحاضر من صعوبات وتحدِّيات. ولن يتغيَّر وضعنا كعرب ما لم نتعامل مع الآخرين من خلال التناظر والحوار والتبادل الحرّ للآراء. أمَّا الرفض فليس فيه أبدًا ما ينفع قضيَّتنا.

إنَّني أرى الآن ما يشير إلى عودة كثيرين من المثقفين والسياسيِّين، من المتحمِّسين حتى وقت قريب لعمليَّة السلام، إلى موقف الرفض. ويبدو هؤلاء كأنَّهم يكتشفون فجأةً أنَّ اتفاقات أوسلو مليئة بالمصاعب والإجحاف، وأنَّ بيريز شخص محتال، رغم أنَّه، مع جميع قادة إسرائيل، كان دومًا كذلك. لكنَّني مقتنع بأنَّ موقف الرفض الجديد هذا يشابه في حمقه الرفضَ السابقَ، عندما كنا نشير إلى إسرائيل بأنَّها «الكيان الصهيوني.» لكنْ لا شكَّ أنَّ انتخاب نتانياهو سيعطينا فرصةً لنرى كم من الإسرائيليِّين، وبأيِّ درجة من الجديَّة، سيعارضون سياساته ويقفون في وجهه دفاعًا عن سلام عادل مع الفلسطينيِّين والعرب الآخرين. عندما سقطنا قبل أربع سنوات في أحضان حزب العمل، كان السبب أنَّنا تعرَّضنا للاختراق من جانب نخبه الثقافيَّة والسياسيَّة، التي أقنعتنا بأنَّنا إذا قدّمنا التنازلات المطلوبة سنحصل على شيء في المقابل. ثم تبيَّن لنا أنَّ ذلك كان ضربًا من الوهم. وأعتقد الآن أنَّ علينا أن نقرِّر بماذا، بالضبط، علينا أن نُؤْمن، وبماذا يجب أن نتمسَّك. وليس هناك سوى ذلك طريق للبدء بتغيير أنفسنا، وتغييرِ إسرائيل.

الحياة ٣ تموز ١٩٩٦

مانديلا... نتانياهو... وعرفات!

في الوقت نفسه تقريبًا، كان نلسون مانديلا يزور بريطانيا وكان بنيامين نتانياهو يقوم بأول زيارة رسميّة له إلى الولايات المتحدة. ولا يمكن تصوُّر تباينٍ أكبرَ بين زعيمين سياسيَّين. لم يأتِ مانديلا إلى لندن ليمثِّل جنوب أفريقيا الجديدة وحدها بل ليمثِّل أيضًا انتصارَ المبدإ السياسيّ والمصالحة الأخلاقيَّة بشكلٍ يَعْجز عنه أيُّ زعيم آخر في عالمنا اليوم. ولا علاقة لهذا بالنظرة المثاليَّة أو العاطفيَّة إلى المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ، هذه المنظَّمةِ المكافحةِ من أجل التحرُّر التي تزعَّمها مانديلا لمدّة تزيد على ٣٠ سنة أمضى معظمَها في سجن انفراديّ بعيدًا تمامًا عن مسرح الأحداث السياسيّ. كان المؤتمر الوطنيّ مدانًا بالفعل بالفساد والمحسوبيَّة وأعمال القتل السياسيَّة ومجموعةٍ كاملةٍ من الجرائم الأخرى. لكنّ ما كان يمثِّله دائمًا، والهدفَ الوحيدَ الذي أنشئ من أجله وما جسّده مانديلا بالذات، لم يتغيَّرا أبدًا: إنهاء نظام التمييز العنصريّ وتحقيق المساواة القانونيَّة ـ صوت واحد لكلّ شخص ـ بين السود والبيض. ومن المهمّ أن نتذكّر أنَّه بحلول الثمانينيَّات كان المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ قد دُحر عسكريّاً من جانب حكومة جنوب أفريقيا، وكان معظمُ قادته، مثل مانديلا ووالتر سيسولو، يرزحون في السجن بينما لقي الآخرون مصرعهم أو عاشوا في المنفى، مثل أوليڤر تامبو. وحده الالتزام الذي لا يلين بالمبدإ، ومن موقع القوّة الأخلاقيَّة، التي جسّدها مانديلا أيضًا، استطاع أن ينزع الشرعيّة عن نظام التمييز العنصريّ في أنحاء العالم. وأَجْبر هذا حكومةَ البيض على أن تبدأ التفاوض تدريجًا مع المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ، لا حسب شروطها بل حسب شروط مانديلا.

لم ينته الأمر عند هذا الحدّ. كانت سياسة مانديلا على امتداد المفاوضات تقوم على السعي إلى اجتذاب قطاع مهمّ من رجال الأعمال والمثقفين البيض في بلاده، انطلاقًا من أنّ المصالحة بين الأعراق، لا الانتقام، ستَعْقب نظامَ التمييز العنصريّ في حال إزالته. وكانت القوّة الأخلاقيّة للوعد الذي قطعه مانديلا، بتوحيد السود والبيض بعد إزالة هذا النظام، عظيمةً إلى حدٍّ أنّ وجوده وحده بدا ضامنًا للمستقبل. وساد إحساسٌ بأنّ مانديلا وحده قادر على توحيد البلاد ولأمِ الجروح، ولأنّ شعبه كان ضحيّة اضطهاد البيض فإنّه الرجل الذي يستطيع أن يغفر ـ لكنْ دون أن ينسى ـ الماضي. وبين الأشياء التي قام بها مانديلا إثر الانتخابات في جنوب أفريقيا تشكيلُ لجنة دائمة مهمّتُها أن تستمرّ في إطْلاع الرأي العامّ على شرور نظام التمييز العنصريّ. لم يجرِ هذا بروح انتقاميّة، بل لضمان ألاّ ينسى أحدٌ شرورَ نظامٍ حَكَمَ على ملايين البشر بالعبوديّة والتبعيّة الدائمة. وهكذا، عندما أتى مانديلا إلى بريطانيا حظي بالتقدير لإنجازيْه الكبيريْن اللذيْن حقّقهما بشرف وتصميم مدهشيْن. حتى إنّه التقى مارغريت ثاتشر بعدما شاع أنّها الشخص الوحيد الذي يرفض أن يلتقيه؛ فثاتشر، هذه الشخصيّة السياسيّة الرجعيّة التي تُعرف بفظاظتها وعنادها، رفضتْ دائمًا الاعترافَ بالمؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ إلاّ باعتباره منظّمةً إرهابيّة. وما يؤكّد مكانةَ مانديلا أنّه استطاع أن يتمسّك بمواقفه في بلد ثاتشر ذاته على رغم أنّها رئيسة وزراء سابقة وعضو في مجلس اللوردات.

من جهة أخرى، كانت زيارة نتانياهو انتصارًا للتعصُّب والكذب. استُقْبِل الخطابُ الذي ألقاه في جلسة مشتركة للكونغرس بالتصفيق وقوفًا مراتٍ عدّة، ولقيتْ مواقفهُ المتعنِّتة حيال القدس والمستوطنات ومعارضتهُ لإقامة دولة فلسطينيّة دعمًا من جانب الرئيس كلينتون. لم يمثِّل وجودُ نتانياهو في الولايات المتّحدة انتصارًا للمصالحة والسلام بل مثَّل ـ على رغم كلّ الضجيج منذ ١٩٩٣ في شأن النجاحات الهائلة التي حقّقتها عمليّةُ السلام ـ انتصارًا للقوّة والظلم. وأَنْكر نتانياهو، مثل كلّ الزعماء الآخرين لإسرائيل، ماضي الفلسطينيِّين وواقعَهم. ولم يُبْدِ اكتراثًا بالخسائر البشريّة الجسيمة التي سبّبتْها إسرائيلُ لملايين العرب. ومرّة أخرى، لاذت الدول العربيّة بالصمت أو التأوُّه بعجز من مواقع هامشيّة. قبل سنوات قليلة، عندما جاء مناحيم بيغن إلى أميركا حاملاً رسالة ليكود، نظّم عدد من

تنظيمات الأميركيِّين العرب تظاهرات ضدّه، وسُمعتْ حينها بالفعل أصواتُ الاحتجاج التي أطلقوها. أمّا بالنسبة إلى نتانياهو هذه المرّة فالمرجَّح أنّ بضعة أميركيِّين عرب حاولوا أن يلتقوه وراء الكواليس. وبهذه الطريقة خسرنا القوّة الأخلاقيَّة لموقفنا حيال فلسطين التي لا تمثِّل حالياً أكثرَ من بضعة رموز مهترئة في «بانتوستانات» مناطق الحكم الذاتيّ. كانت فلسطين تمثِّل في السابق مثلاً أعلى ـ يُشْبه كثيرًا مناهضةَ العنصريَّة ـ للعدالة والكفاح من أجل المساواة. أمّا اليوم فإنّها نادرًا ما تُذْكر، إلاّ عندما يشار بصورة ساخرة إلى فساد وظلم «السلطة الفلسطينيَّة» بزعامة ياسر عرفات.

عُدتُ لتوّي من زيارة قصيرة إلى الضفّة الغربيَّة والقدس. وما صعقني ـ عدا اليأس العميق الذي يعبِّر عنه معظمُ الناس ـ أنّ المحادثات بين الفلسطينيِّين تكاد تكون محصورةً بهموم الحياة اليوميَّة ومشاعر القلق التي تَعْكس في معظمها الإحباط لدى شعب جرى الحطُّ من كفاحه وتجاهله واختزاله إلى مسألة بسيطة تدور على الحدّ الأدنى من البقاء. وتَحْمل كلُّ الصحف إعلانات تُشيد بالسيد عرفات بوصفه رجلاً عظيمًا، وهي تعبّر عن امتنانها العظيم للأشياء التي أنجزها. ومع هذا لا توجد لدى أحد أيّ أوهام إطلاقًا بأنّ حكمه فاسد وأنّ شرطته وسجونه (يوجد ٣٥ سجنًا في غزّة وحدها) وحشيّة، فيما يتفشّى التعذيب وتُعلَّق الإجراءات القانونيَّة معظم الوقت، وإذا أردتَ القيام بأيّ شيء تحتاج إلى أن تكون لديك علاقة مع شخصٍ ما في السلطة. وأحد المؤشّرات إلى هذا الوضع أنّ أعضاء منتخبين في المجلس التشريعيّ يعبّرون عن مشاعر إحباط بسبب فشل محاولاتهم لتمرير مشاريع قوانين للإصلاح لأنّ عرفات، ببساطة، يَرْفض تنفيذَها: إنّه يريد أن يَحْكم بطريقته الخاصّة من طرف واحد ومن دون أيّ تدخُّل مدنيّ مهمّ. وأبلغني صديق يعمل محاميًا أنّ آخِرَ مسوّدة لـ «القانون الأساسيّ» ـ أو «الدستور» ـ تجري دراستها حالياً من جانب خبراء قانونيِّين عيَّنهم عرفات هي أسوأ كثيرًا (في ما يتعلَّق بالحريات الديموقراطيَّة) من مسوّدات سابقة. أولاً، لم يعد عرفات يعطي وعودًا بألاّ يبقى في السلطة أكثر من ولايتين. ثانيًا، قُلِّصَتْ سلطاتُ المجلس التشريعيّ إلى حدّ كبير بالمقارنة مع الرئاسة. وأخيرًا، جرى الحدّ كثيرًا من الإمكانات المتاحة أمام المواطنين للجوء إلى القانون إذا مُسَّتْ حقوقُهم أو هُدِّدتْ.

المسألة كلُّها تعني أنَّ فلسطين، وفق رؤية عرفات، تَخْضع كلّيّاً لحكمه ومشيئته، وهذا بدوره يعتمد على ما تسمح له به إسرائيل.

المأساة هي أنَّ الفلسطينيِّين الذين يَنْظرون بقلق وخشية إلى صعود نتانياهو ليسوا في موقع يمكِّنهم من الدفاع. ذلك أنَّ من الصعب، من منظور العالم، القول إنَّ عرفات وكلَّ ما يمثِّله يشكِّلان بديلاً حقيقيّاً لمنظور ليكود المرفوض. وهل منظور عرفات فعلاً أفضل؟ فهنا نجد سلطةً وافقتْ، تحت زعامته، على ما لا يمكن الموافقةُ عليه، وتنازلتْ عن معظم الحقوق الفلسطينيّة لكي تستطيع أن تسيطر كما يحلو لها تقريبًا على سلسلة من الجيوب الصغيرة المتناثرة، والتعاون مع إسرائيل لقمعِ أيِّ تقرير حقيقيّ للمصير الفلسطينيّ.

عندما كنتُ في الضفّة الغربيّة ذهبتُ لزيارة الخليل، التي يعود وضعُها التعس الحاليّ إلى تطرُّف المستوطنين من جهة وإلى الجهل التفاوضيّ الفلسطينيّ (أو التواطؤ ـ لكنْ لا فرق) من الجهة الثانية. ووجدتُ أنَّ الجيش الإسرائيليّ يضرب حصارًا صارمًا على المسجد الإبراهيميّ ـ وهو ما كان عرفات وافق عليه بعد المجزرة! وكان مركز المدينة العربيّ مهجورًا تقريبًا بعدما خنقتْ إسرائيل النشاطَ الاقتصاديّ، وشهدتُ في كل مكان المتطرِّفين اليهود المهووسين الذين يحميهم الجيشُ الإسرائيليّ ـ الموجودُ بصفة شرعيّة لأنَّ عرفات ومفاوضيه العباقرة وافقوا ببساطة على بقائه هناك ـ والذين يحيلون حياةَ مئتيْ ألف عربيّ يسكنون المدينة إلى جحيم. ويُضطرُّ هؤلاء السكّانُ إلى الانصياع لحظر التجوُّل والتفتيش الدائم وتقييد التنقُّل ـ وكلّ ذلك بعد المجزرة. وقال لي رئيسُ البلديّة السيد مصطفى النتشة إنّه ناشد عرفات ومجموعتَه عدمَ التوقيع على تلك الفقرات من اتّفاق طابا التي تعطي الإسرائيليِّين هذه السيطرةَ المُطْلقةَ على الخليل، لكنَّ المناشدة ذهبتْ أدراج الرياح. وحصل الشيءُ نفسُه لبيت لحم، المدينة التي تقع تمامًا ضمن المنطقة الفلسطينيّة، إذ شقّت إسرائيل لنفسها طريقًا مستقلاً لضمان الوصول إلى ضريح راحيل، وتمّ هذا أيضًا بموافقة المفاوضين الفلسطينيِّين الذي لم يُدْرِكوا مدى ما تنازلوا عنه لإسرائيل.

وبسبب هذه الخلفيّة المحبطة، انهارت الآن تلك الرؤيا للكفاح الفلسطينيّ التي عبَّأتْ حوله الناسَ في أنحاء العالم، وسادت قبل أن يبدأ عرفات ومنظّمةُ التحرير

تغيير الخطّ. ويَعْتبر أكثرُ الفلسطينيِّين تصريحات عرفات وقراراته كلامًا فارغًا، فيما يأخذون بجدّيّةٍ كبيرةٍ التقاريرَ عن قسوة ممارسات أجهزته الأمنيّة. وعلى العكس من مانديلا، فإنّ عرفات ومؤيِّديه داسوا على المبادئ وخانوا الالتزام وأفرغوا اللُّغة من أيِّ علاقة مع الحقيقة السياسيّة. ويَعْكس هذا للأسف الوضعَ في العالم العربيّ أيضًا. فمَن من القادة العرب يحظى بالإعجاب ويُنْظر إليه كقُدوة؟ العدد قليلٌ بالتأكيد. إنّ هذا الفراغ الأخلاقيّ على المستوى القياديّ أمر بالغ الخطر إذا أخذنا في الاعتبار أنّ نصف سكان العالم العربيّ هم الآن من الأحداث (أيْ أقلّ من ١٦ عامًا). وأعتقد أنّ هذا هو سبب عودة الكثير من المتعلِّمين والمثقّفين إلى الدِّين وما فيه من الثوابت. إنّ ما يُغضب هؤلاء ليس، كما يقول المستشرقون ومَنْ يدّعون أنّهم «خبراء» في الإسلام، الخوفَ من الحداثة، بل مصادرة الخطاب السياسيّ والحيِّز الاجتماعيّ من جانب ذلك النوع من «الواقعيّة» الضيِّقِ الأفقِ والمفتقرِ إلى الروح.

وينطبق هذا خصوصًا على وضع فلسطين. إنّها المرّة الأولى، حسبما أذكر، التي يركِّز فيها العربُ من غير الفلسطينيِّين في مصر ولبنان وسورية والأردن وغيرها على الحاجة إلى استعادة المُثُل والمبادئ في السياسة وإعطائها موقعَها الصحيح في الكفاح من أجلِ فلسطين. وهي أيضًا المرّة الأولى التي لا يلعب فيها الفلسطينيُّون في الضفّة الغربيّة وغزّة دورًا رئيسياً في حركة مثل هذه، لانهماكهم في التسابق على المناصب الوزاريّة، وأيضًا بالطبع في الصراع من أجل لقمة العيش. إنّها حقائق صعبة، ولا يمكن بالطبع لومُ شخص على تركيزه على ضرورات المعيشة تحت الاحتلال المزدوج من الإسرائيليِّين والسلطة الفلسطينيّة، لكنْ تجب مواجهتها، على الأقلّ من جهة نتائجها على الحياة السياسيّة الفلسطينيّة والعربيّة.

تعرّضتُ للانتقاد من أصدقاء جديرين بالاحترام مثل الدكتور حيدر عبد الشافي وغيره لعدم إعطاء ما يكفي من الاهتمام بالناحية العمليّة. ويقولون إنّ اتّفاقات أوسلو أصبحت الآن حقيقةً واقعةً وعلينا أن نتعلّم كيفيّة التعايش والتعامل معها. لكنّني أرى في هذا اتفاقًا على النقطة الرئيسيّة، وهي أنّ تلك الحقيقة الواقعة - اذا كانت حقّاً كذلك - هي ما يجب تغييرُه لا التعايشُ معه. ولم يُخْفِ نتانياهو، أو، في التحليل النهائيّ، الولاياتُ المتحدة، أنّ مفهومهما لعمليّة السلام لا يعطي الفلسطينيِّين سوى أقلّ ما يمكن من الحقوق، ليس بينها السيادة وليس سوى القليل

من حقّ تقرير المصير. فلماذا يُفْترض بنا أن نَقْبل بذلك؟ وتبيَّن كلُّ قراءة متأنِّية لاتّفاقيْ أوسلو وطابا أنَّهما صُمِّما لإحباط الطاقات الفلسطينيَّة وإدامة السيطرة الإسرائيليَّة ووضْع عرفات في السلطة. ويبدو واضحًا لي أنَّ علينا أن نبدأ، على الصعيد العمليّ، برفض كلٍّ من هذه النقاط الثلاث، ونَطْرح بديلاً منها سياسةَ عدم التعاون مع أوسلو وفي الوقت نفسه بناء مؤسَّساتنا المدنيَّة والثقافيَّة. ونحن بحاجة إلى تنسيق أكثر بين الفلسطينيِّين داخل فلسطين وخارجها، وأيضًا بين الفلسطينيِّين والعرب عمومًا، وأيضًا بيننا وبين مؤيِّدينا في أنحاء العالم. وطالبتُ دومًا بسياسة إعلاميَّة نشيطة تؤكِّد للعالم نيّاتنا السلميَّة وفي الوقت نفسه التزامَنا الذي لا يلين بالمساواة وتقرير المصير والاستقلال. علينا أن نخاطب الإسرائيليِّين ببساطة وصراحة. المسألة هي أنَّ هناك الكثيرَ من الخطوات العمليَّة التي يُمْكن القيامُ بها، وهي ما أتكلَّم عنه منذ ثلاث سنوات، وأَشْعر الآن بالضجر من جوقة المطالبة المملّة بـ«اقتراحات عمليَّة» التي تَتْرك أوسلو وبنْيةَ السلطة الفلسطينيَّة الحاليَّة مكانَهما كـ«حقيقةٍ واقعةٍ» علينا «التعاملُ» معها. وكلَّما توصّلنا أسرع إلى إفهام عرفات أنَّ طريقه عبر أوسلو وتل أبيب سيُبْعدنا أكثرَ فأكثرَ عن أهدافنا الوطنيَّة، كان ذلك أفضل. لكنَّ ما أراه الآن هو أنَّ الكلَّ يحاول التعايشَ مع الوضع المستحيل الحاليّ، الذي لن يؤدِّي إلى نتيجة.

تاريخ فلسطين في العالم العربيّ وعالَم عدم الانحياز هو أنَّها شكّلتْ قضيةً أَلْهمت الشعوب، من خلال المنظور إليها كَمثالٍ أعلى، وقادت إلى فهم أفضل للماضي والحاضر. وجاءت أوسلو لتنهي كلَّ ذلك، وهو، كما أعتقد، ما قَصَدَتْه إسرائيلُ والولاياتُ المتحدة أصلاً من العمليَّة. لكنْ حان الوقت لوضع فلسطين مرَّةً أخرى في نقطة المركز، كمثال هادٍ لممارسات الأفراد والتزامهم المبدئيّ، بالشكل الذي ألهمتْ فيه مبادئُ مانديلا وأعمالُه الحركةَ المعاديةَ للعنصريَّة. ولا يعني هذا العودةَ إلى خطابيّات العدوان والتهديد، أو تمجيد هذا الزعيم أو ذاك، بل تشكيل حركة جديدة للسلام هدفُها تعايشُ الجميع بسلام متمتِّعين بالمساواة. وليس من رؤيا تُلْهم حركةً كهذه سوى فلسطين الديموقراطيَّة المتعدِّدة الثقافات. لقد حان وقتُ السياسات الجديدة، بل الإنسان الجديد.

الحياة ٢٧ تموز ١٩٩٦

نظريَّة حَظْر الكتب والأفكار... وتطبيقها

أَذْكر أثناء سكني مصر عندما كان عمري ١٤ سنة أنّ السلطات منعتْ أفلام الممثّلة اليزابيت تيلور، التي ما زلتُ أعتبرها أسوأ ممثّلة في العالم. ولم يكن الحظر لأسباب تتعلّق بفنّ السينما بل لأنّ السلطات اعتبرتها مناصرةً للصهيونيّة، لا تستحقّ شرفَ الظهور على شاشات مصر. كما أَذْكر خلال الخمسينيّات وأوائل الستينيّات أنّ المجلاّت الأجنبيّة، مثل **تايم** أو **إيكونوميست**، كانت تصلنا بعدما تُحْذف منها السلطاتُ كلَّ ما يتّصل بمصر أو إسرائيل (المعروفة آنذاك بـ «الكيان الصهيونيّ») وهو ما كان يعتبره الرقيب مرفوضًا سياسيّاً. طريقة الحذف كانت طمسَ الصفحات المعنيّة بالحبر، وكنتُ أتخيّل الموظفين الحكوميّين منكبّين على عملهم المضني في تفحُّص المجلاّت وطمسِ المقاطع المرفوضة، لكنّني وجدتُ ذلك أمرًا طبيعيّاً يخصّ الأمنَ الوطنيّ.

أَذْكر أيضًا خلال الستينيّات، عندما كنتُ أعمل على أطروحتي للدكتوراه عن الأدب في أميركا، أنّني كثيرًا ما قضيتُ إجازة الصيف في مسكن عائلتي في بيروت، حيث كنتُ أنصرف إلى القراءة والكتابة. مدّة الإجازة كانت ثلاثة أشهر، لذلك كنتُ أَشْحن عند سفري مجموعةً كبيرةً من الكتب على متن طائرات «پان أميركان» وأذهب إلى مطار بيروت بعد أيام على وصولي لتسلُّمها. ولكنْ كان عليّ كلَّما فعلتُ ذلك أن آخذ الرزمة الثقيلة إلى مكتب الرقابة حيث كان يجري تفحُّصي أنا وكتبي، لترى السلطاتُ إنْ كانَ هناك ما ينمّ عن الصهيونيّة. وفي إحدى المرّات

سألني مسؤولٌ بدينٌ في الأمن العامّ (وهو يحمل واحدًا من الكتب بالمقلوب) إذا كانت في أيٍّ منها (أيْ في قصائد الشاعرَيْن كيتس ووردزورث وروايات فيلدنغ وسترن وستندال وثاكري) إشاراتٌ إلى إسرائيل.

تغيَّر كلُّ هذا إلى حدٍّ ما نتيجة ما كنّا نسمّيه آنذاك الثورةَ الفلسطينيّة بعد ١٩٦٧، عندما أدّت هذه الحركة لا إلى شيوع أسلوب وخطاب سياسيَّيْن جديدين في بيروت يركّزان على النقد الذاتيّ فحسب، بل أدّت أيضًا إلى نشر مقالات بحثيّة عن إسرائيل والعرب مدعومةٍ بالهوامش (وهو أمر جديد في ذلك الوقت). وكان هناك تسامحٌ تجاه الصراحة، وانتشر النقدُ العلنيّ للماضي وللزعماء العرب. لا أقصد بهذا أنَّ الليبراليّة والانفتاح تحقّقا تمامًا، وأَذْكر أنَّ ياسر عرفات أرسل أوائل السبعينيّات سيّارة مصفّحة إلى مسكن الكاتب الصحافيّ إلياس خوري، الذي كان واحدًا من محرِّري مجلّة **شؤون فلسطينيّة**، لأنّه كتب شيئًا استنكره عرفات. لكنَّ لبنان ليس كلَّ العالم العربيّ، واستمرّت الرقابة في أمكنة أخرى كثيرة، وإنْ ربّما بمقدار أقلّ من التحجُّر المثير للسخرية الذي كان سِمتها قبل ١٩٦٧. النقطة التي أحاول الوصول إليها هي أنّ جيلين من العرب بعد ١٩٤٨ تشرَّبا تدريجيّاً الفكرةَ القائلةَ إنَّ جزءًا من كفاحنا كشعب يتطلَّب لا طمسَ بعض الوقائع المكروهة والمُرّة، من قبل الحكّام الذين يرفضونها دون أن تكون لديهم حيلة تجاهها، بل يتطلّب أيضًا أنَّ علينا القبول بمبدإ أنَّ من واجبنا كمواطنين الخضوعَ لإلغاء حقّنا في حرّيّة الفكر والتعبير.

ليس هناك مجتمع يخلو تمامًا من السيطرة على الفكرة والتعبير، وإنْ لم تكن السيطرة دومًا من فعل الحكومة. وأعتقد أنَّ من الصحيح أنَّ هناك أشياء لا يمكن قولُها أو كتابتُها بسهولة في الولايات المتحدة ـ فمن المستحيل منذ سنين توجيه النقد إلى إسرائيل، ومن شبه المستحيل الآن نشر مادّة تنطلق من المنظور الفلسطينيّ في أيّ مطبوعة أميركيّة رئيسيّة ـ ولكنْ ليست هناك وزارةُ إعلام أو مكتبُ رقابة في أميركا. ويمكن حظرُ شخصٍ ما أو منظّمة ما (مثلما بقيتْ منظّمة التحرير محظورةً سنوات طويلة) ولكنْ كانت هناك دومًا مقاومة نشيطة وصريحة للحظر. من هنا فإنَّ حريّة التعبير نسبيّة ولكنّ من الواجب، كما أرى، حمايتها قانونيّاً ودستوريّاً. وإذا لم يتم ذلك فإنَّ ما يمكن قولُه أو كتابتُه ـ وفي النهاية التفكيرُ به ـ سيَخْضع لنزوات الحاكم وآرائه ومزاجه ومصالحه الشخصيّة.

حريّة التعبير النسبيّة في الغرب تمّ تحصيلُها عبر فترة زمنيّة طويلة، وكانت نتيجةَ صراع، أولاً، بين الأرستقراطيّة المالكة للأراضي والملكيّة، ثمّ بين الأرستقراطيّة والطبقات الوسطى. ولم يكن هذا هو الحال في أكثر البلاد العربيّة، إنْ لم يكن كلّها، حيث تهيمن السلطةُ التنفيذيّة على الدستور وقوانين الدولة، في حين لا تزال الفئاتُ الوسطى طبقاتٍ اقتصاديّةً ومهنيّةً لا سياسيّةً. وعندما يأتي الأمر إلى السيطرة على التعبير، سواء بدوافع سياسيّة أم دينيّة، فإنّ الوضع السائد في العالم العربيّ يقترب من المهزلة، لأنّ وسائل الاتّصال الالكترونيّة والقدرة على السفر، بل الواقع نفسه، تَجعل محاولاتِ السيطرة من قِبل السلطات مثيرةً للسخرية. إلاّ أنّ الرقابة لاتزال موجودة، وتدوم في أحيان كثيرة عن طريق العنف، في شكل يكلّف مجتمعاتنا الكثيرَ. ولم أسمع أو أقرأ حتّى الآن دفاعًا حقيقيّاً عن الرقابة، على رغم أنّ عددًا كبيرًا من الصحافيِّين يقبعون في السجون العربيّة، وهناك عدد مهمّ من الفنانين والمثقّفين يَدْفع الثمن من خلال التشريد أو التعذيب أو الصمت المفروض عليه. والغريب أنّ كلّ الدساتير العربيّة لا تَسْمح بفرض الرقابة، ومع ذلك تمارَسُ بقسوةٍ على أنواع معيَّنة من الآراء والتعابير. ولا يريد الحكّامُ خوضَ نقاش حقيقيّ في قضيّة الرقابة، لأنّها لا تستطيع مقاومةَ ضوء العقل ومتطلّبات المنطق. فالرقابة تبقى دومًا في الظلام، ويَنْدر أن تقدِّم تفسيرًا كاملاً لنفسها، وتتجنّب النقاشَ العامّ، وتبقى مثل يتيم منكمش على نفسه. وها هو الحظر يُفْرض على كتبي في فلسطين، من دون أن يَعْترف أحدٌ بالمسؤوليّة عن أمر منعها ومصادرتها من المكتبات.

للرقابة كما تجدها اليوم في المجتمعات العربيّة ناحيتان تثيران القلق في شكل خاصّ: الأولى أنّها ليست ذات فاعليّة، بمعنى أنّها لم تؤدِّ إلى تحسين أيٍّ من الأنظمة، أو تزيد شعبيّةَ أيٍّ من الحكّام، أو فاعليّةَ أيٍّ من الجيوش، أو تجعل صحيفةً ما أو جامعةً أكثرَ اتّصالاً بعالم اليوم، أو تَضْمن للمجتمعات قسطًا أكبر من الأمن والاستقرار والحداثة. وهي تصيب الجميع، حتى الأنظمة التي تستعملها، بأضرار لا حصر لها: إذ جعلت المجتمعاتِ العربيّةَ عمومًا هي الأقلّ ديموقراطيّة في العالم، وأصابت بالإحباط والخيبة كلّ عربيّ يَخْجل اليوم حتى من كونه عربيّاً، وأهدرتْ ثرواتٍ روحيّةً وفكريّةً لا تقدّر بثمن، عندما أدّت إلى نفي الموهوبين وتوقُّف البحث والاستكشاف والتفكير، وكلّ ذلك بسبب الرقابة وحظرِها للنقاش والبحث الحرّ. السؤال، إذن، هو لماذا تستمرّ الرقابة مادامت غير فاعلة؟

هذا هو الوجه المقلق الآخر للرقابة في المجتمعات العربيَّة اليوم. والواقع أنَّنا لا يُمْكننا بعد الآن كأفراد التهرُّبُ من المسؤوليَّة عن آفاتنا الاجتماعيَّة، أو عن الحكومات والحكّام، وهم إمَّا من الظالمين أو ممَّن لا يتجاوبون مع حاجات الغالبيَّة. أيْ أنَّ الرقابة تستمرّ لأنَّ كثيرين من الأفراد يتواطأون معها ـ وأعني الأفراد الذين يَفْرضون على أنفسهم الرقابةَ الذاتيَّة، والذين يرون أنَّ البقاء ضمن نظام ما ومحاولةَ الإصلاح من الداخل أفضلُ من التهميش والعزلة، أو لا يرون ضَيْرًا في السماح للسلطات بفرض الرقابة عليهم لأنَّ موقفهم الحقيقيّ لن يؤثّر في مسيرة العالم. الجميع يشكو ذلك في أحاديثه الخاصّة، لكنَّ قلَّة قليلة فقط، مثل نصر حامد أبو زيد وليث شبيلات، تأخذ الخطوة التالية وتقول علنًا ما يقوله الآخرون في السرّ. لكنَّ الأهمّ من كلّ ذلك أنَّنا نَقْبل بالرقابة، كما نَقْبل بكلّ الأمور الأخرى في عالمنا العربيّ اليوم، عالمِنا المهزومِ المتداعي المظلمِ المسدودِ الأفق، لأنَّنا نقول إنَّنا عاجزون، وإنّ العالم ضدّنا، وإنّ الإمبرياليَّة والصهيونيَّة انتصرتا علينا. ويقال لنا إنَّ علينا أن نتحلّى بالواقعيَّة والبراغماتيَّة ـ تلك الكلمة المقرفة بالمعنى الذي يقصده مثقّفونا السياسيُّون لتبرير مساوماتهم: أولئك الذين كانوا من البعثيِّين والماركسيِّين يومًا ثمّ انقلبوا بين عشيّة وضحاها إلى مستشارين لهذا الرئيس أو ذاك. إنَّهم يقولون إنَّه ليس أمامنا خيارٌ سوى هذا الطريق، وعلينا أن ندرك ذلك بسرعة...

الحقيقة هي أنَّه ليس هناك مجالٌ للمساومة مع الرقابة، وحَظْرِ الكتب والأفكار، وسجْنِ منتقدي الأنظمة ومعارضيها وتعذيبهم. وحان الوقت لتعريض الرقابة، نظريَّةً وتطبيقًا، لنُور العقل، وأن نسأل علنًا لماذا لاتزال تُعتبر ضروريَّة، وما إذا لم يكن أفضلَ لجميع العرب التخلُّصُ منها تمامًا، وأن نعلن أنَّ لنا الحقَّ، في تحرُّكنا نحو القرن الواحد والعشرين، أن نقولَ ما نريد قولَه ونقرأ ما نريد قراءته، وأنَّنا اكتفينا تمامًا من كلّ هذا الهراء عن الأمن والخطر وحمايةِ أنفسنا من عدوّ خارجيّ متخيّل. ذلك أنّ اليزابيت تيلور لاتزال تمثِّل أمام الجمهور على رغم حظر أفلامها في مصر، كما أنَّ مجلّتيْ **تايم** و**إيكونوميست** مازالتا تَنْشران ما يحلو لهما بعد أربعين سنة على حظرهما. ولننظرْ إلى أنفسنا: ألا نبدو كأنَّنا شخصيّاتٌ مثيرة للسخرية تتعثّر في ظلام الدهاليز في حين تسير الإنسانيَّةُ تحت الشمس؟

ويصحّ هذا أكثرَ ما يصحّ على وضع فلسطين، حيث يَسْتعمل ياسر عرفات وسلطتُه الرقابةَ لا لإسكات معارضي سياسته وتهديدهم فحسب بل أيضًا لطمس أخطائه السابقة وإبقائها بعيدًا عن النقاش والمساءلة. وهو قد عَقَدَ اتّفاقًا مع إسرائيل ليس فيه، من جهة، أيُّ ذِكْرٍ للحقّ الفلسطينيّ في تقرير المصير، ووافق ضمنًا، من الجهة الثانية، على الاحتلال ووجود المستوطنات. واستمرّ شريكاه رابين وبيريز خلال السنوات الثلاث الأخيرة في بناء المستوطنات وتوسيعها، وقرَّرا مصيرًا مظلمًا للقدس العربيَّة، ودمّرا الاقتصادَ الفلسطينيّ، وأَفْسدا الطبقةَ السياسيَّة، وفَرضا الحكمَ العسكريّ على المناطق «ب» و«ج»، واستولت إسرائيل بكلّ بساطة على ٩٠ في المئة من الأراضي. وبعد مجيء بنيامين نتانياهو إلى السلطة وفضحِهِ زيْفَ عمليَّة السلام، ها هو عرفات، من دون كرامة أو صدقيَّة، يناشد كلَّ مَنْ هبّ ودبّ المساعدة، فيما تستمرّ قوّاتُه الأمنيَّة في تعذيبِ وقتلِ كلّ مَنْ يعارض أخطاءه الهائلة. وأعلن إضرابًا عامّاً لمدّة أربع ساعات، لكنّه لم يضرّ سوى شعبه، لأنّ الإسرائيليِّين لا يتسوّقون في نابلس أو رام اللّه، وحضّ أبناء شعبه على الذهاب وحدهم إلى القدس للصلاة. هذا الرجل لم يتعلّم شيئًا من تاريخ الصراع السلميّ ضدّ الإمبرياليَّة، ولم يأخذ شيئًا عن غاندي أو مارتن لوثر كينغ. كما أنّه لم يَفْهم معنى الصراع المسلّح كما مارسه الجزائريُّون أو الفيتناميُّون. ولا تعني تجربةُ جنوب أفريقيا شيئًا لعرفات. وما عليه أن يعمله الآن ـ بدلَ تقوية سيطرته داخل فلسطين ـ أن يقود سلسلةً من التظاهرات ضدّ المستوطنات، وأن يُعلن أنّه لا يريد مقاتلةَ الإسرائيليِّين بل مقاتلة الحجارة التي بنوا بها مستوطناتهم، وأنّه سيقوم بذلك من دون سلاح، على رأس جماهير شعبه الغفيرة، بَدَلَ البقاء خلف حرّاسه وفي قصوره في رام اللّه وغزّة. إنّ علينا جميعًا أن نَرْفع الصوتَ ضدّ سياسةٍ ستكلّفنا ما تبقّى من فلسطين إذا لم يتمّ تغييرُها، وإذا لم تُجبَر القيادةُ على تغيير خطّها أو التخلّي عن السلطة.

الحياة ٤ أيلول ١٩٩٦

الانتفاضة ضدّ أوسلو

كانت هناك معركتان بين الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين في الأيّام الأخيرة. الأولى دارت حول القدس، وكان السببَ المباشرَ لتفجيرها قرارُ رئيس بلدية القدس الإسرائيليّ إيهود أولمرت إعادةَ فتح نفقٍ تحت ما يسمِّيه بعضُ اليهود «جبلَ الهيكل،» موقع الهيكل الثاني الذي دُمِّر قبل نحو ألفيْ سنة، وما يسمِّيه المسلمون «الحرمَ الشريف،» حيث يقع مسجدُ عمر والمسجدُ الأقصى، اللذان يعودان إلى نحو ١٥ قرنًا. والقضيَّة، حسبما يراها الطرفان، هي السيطرة على القدس.

يدرك أولمرت ورئيسُ الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتانياهو تمامًا أنَّ ضمَّ الإسرائيليِّين القدس الشرقيَّة بعد حرب ١٩٦٧ توطَّد بشكل حاسم عن طريق ذلك الحزام الهائل من المستوطنات، التي بنيت على أراضٍ فلسطينيَّة مصادرة حول المدينة. إضافة إلى ذلك فإنَّ الإسرائيليِّين استقدموا بشكل متواصل أعدادًا كبيرة من اليهود، غالبيَّتُهم من الطوائف المحافظة، إلى المدينة العربيَّة، في محاولة مستمرَّة ـ مدعومة بالاستيلاء على المساكن، ومصادرة الأراضي، وصفقات الشراء المزيَّفة مع العرب، والطرد التعسُّفيّ ـ لـ «تهويد» كلّ ما كان فلسطينيّاً في القدس الشرقيَّة.

ولمْ تَجِدْ هذه الأعمال من الفلسطينيِّين والعرب والمسلمين عمومًا إلاّ ردَّ فعل محزنًا في ضعفه. ولم تنفع المؤتمرات والتصريحات البليغة والوعود بتقديم الأموال شيئًا لمواجهة الهجمة الإسرائيليَّة. وعلى رغم أنْ ليس من دولة في العالم تعترف بضمّ إسرائيل للقدس، فالواقع هو أنَّ إخراج الإسرائيليِّين من المستوطنات والأحياء

التي تمّ تهويدها يتطلّب كارثة طبيعيّة كبرى أو حملة عسكريّة على درجة من القوّة تصعب على التصوُّر. ولمّا كان الأمران مستبعدين تمامًا حاليّاً، فإنّ إعادة فتح النفق بهذا الشكل المفاجئ يبدو كأنّه الحلقة الأخيرة من مسلسل «خلق الحقائق،» أي أنّه عمل يعبِّر عن الصلافة والغرور بالانتصار، هدفُه تمريغُ أنف الفلسطينيِّين والمسلمين في التراب. وكان من شأن العمل تأجيجُ التنافس الدينيّ الذي تعانيه المدينة تاريخيّاً. ولا أعتقد أنّ هناك شكّاً في أنّ هذا الفرض الصريح من جانب ليكود للسيطرة اليهوديّة على الأماكن المقدّسة الإسلاميّة يهدف إلى أن يُظْهر للعالم، خصوصًا للأجنحة اليمينيّة الدينيّة المتزايدة القوّة في إسرائيل، أنّ لليهود أن يعملوا ما يحلو لهم. بكلمة أخرى، إنّها إشارة عميقة القبح، صُمِّمَتْ لإبراز ضعف الفلسطينيِّين (ثمّ العرب والمسلمين عمومًا).

المعركة الثانية مليئة بالنقائض، وتنطلق مباشرة من عمليّة السلام التي بدأت في أوسلو. وكنّا، نحن الذين انتقدناها منذ البداية، أقليّةً ضئيلةً من العرب واليهود، أدركتْ ما تتضمّنه من الإجحاف والمهانة للشعب الفلسطينيّ. إلاّ أنّ هذا الرأي حصل على تأييد متزايد. وأقيمت عمليّة السلام التي ترعاها الولايات المتحدة لتغطي على آلام شعب دُمِّر مجتمعُه في ١٩٤٨ من جانب جالية يهوديّة وافدة تدّعي حقّاً دينيّاً بفلسطين. وشُرِّد ثلثا الشعب الفلسطينيّ عن وطنهم، ثم احتلّت إسرائيل في ١٩٦٧ بقيّةَ فلسطين التاريخيّة. لكنّ عملية أوسلو لم تضع حدّاً لتشريد الفلسطينيِّين وسلبهم، كما لم تخفِّف ولو على المدى القريب من معاناة الشعب الفلسطينيّ تحت الاحتلال الإسرائيليّ الذي دَمَّر بشكلٍ منظمٍ اقتصادَه وبناه التحتيّة وطاقاته البشريّة. صحيح أنّ ياسر عرفات، الذي فقد صدقيّته وأصبح معزولاً بسبب سياسته الحمقاء أثناء حرب الخليج، سُمح له في ١٩٩٤ بإقامة نظام من الحكم الذاتيّ المنقوص، الذي استمرّ تحت سيطرة إسرائيل. لكنْ على رغم التعابير الطنّانة ومراسم السلام ورموزه فإنّ المستوطنات الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة استمرّت في التوسُّع خلال حكم حزب العمل الإسرائيليّ، بقيادة إسحق رابين ثم شيمون بيرين، الذي انتهى في أيار (مايو) الماضي. وأعطيت مناطق الضفّة الغربيّة وغزّة، التي أعيد ترسيمها، قدرًا محدودًا من الحكم الذاتيّ (لكنْ من دون سيادة)، يشمل ثلاثة في المئة من مساحة الضفّة ونحو ٦٠ في المئة من مساحة غزّة، التي كان

الإسـرائيليُّون يريدون التـخلُّص منهـا في أيّ حـال. خـلال ذلك أنشـأ عـرفـات سلطة فلسطينيَّة تتَّسم بالفسـاد والديكتاتوريَّة، وأيضًا بالفشل الفادح في أيّ تحسين عام للأوضاع.

تمثِّل ترتيبـات الحكم الذاتيّ للفلسطينيِّين (عـدا اللاجـئين الذين يبلغ عـددهم نحو أربعة ملايين نسمة، ومصيرهم المؤجَّل حتى «الوضع النهائيّ» الغامض) خليطًا عجيبًا من ثلاثة «حلول» ابتكرها ثم تخلَّى عنها الكولونياليون البيض لمشكلة السكّان الأصليِّين في أفريقيا والأميركيتين في القرن الماضي. أحدها فكرة تهميش السكّان الأصليِّين عن طريق الاستيلاء على أراضيهم وفرض ظروف معيشيَّة عليهم تحوّلهم إلى مخلوقات «فولكلوريَّة» طريفة أو عمّالٍ مياومين ومزارعين بدائيِّين ـ وهو نموذج الهنود الأميركيِّين. «الحلّ» الثاني هو تخصيص «محميّات» أو «معازل» متناثرة للسكّان الأصليِّين يتمتَّع فيها المستوطنون (هم اليوم الإسرائيليُّون) البيضُ بامتيازات تَضْمنها لهم سياسةُ العزل العرقيّ، فيما يُترك السكانُ الأصليُّون للعيش في غيتواتهم المتداعية، حيث يتحمَّلون المسؤوليَّة عن أمنهم، لكنْ تحت السيطرة الأمنيَّة من السلطات البيضاء (أي السلطات الإسرائيليَّة في هذا الحال). وهذا هو نموذج جنوب أفريقيا أثناء الحكم العنصريّ. الحلّ الثالث يدور على الاعتراف بالحاجة إلى قسط من الموافقة من السكان، أي الحصول على توقيع «زعيم» محلِّيّ. ويحصل هذا عادة بعد أن يكون الزعيم قد قوَّى موقعه إلى حدٍّ ما ولو وقتيّاً، بدعم من البيض الذين يعطونه لقبًا وبعضَ الامتيازات، وحتى قوّةً من الشرطة لطمأنة الجميع إلى أنَّ السلطات الكولونياليَّة عملتْ كلَّ ما في الإمكان لضمان مصلحة السكان. وهذا هو النموذج الفرنسيّ والبريطانيّ لأفريقيا في القرن الماضي. وعرفات اليوم هو ما يعادل «الزعيمَ» الأفريقيَّ وقتذاك.

المشكلة بالطبع هي أنَّ من المستبعد تمامًا للفلسطينيِّين كشعب أن يرضوا بحلول فات أوانُها كهذه ـ أيْ أنَّ عرفات حَشَرَ نفسَه في وضع مستحيل. فقد استمرَّ في وعوده بتحقيق مطالب رئيسيَّة (كما في ما يخصّ القدس الشرقيَّة) لا يستطيع في الحقيقة الحصولَ عليها، لكنَّه في الوقت نفسه كان حريصًا على التفرُّد بالحكم لدرجةٍ منعتْه من السماح لغيره بأيّ مقدار من السلطة أو هامش للتحرُّك. كما لم تتحقَّق أيٌّ من المزايا الاقتصاديَّة التي استمرَّ عرفات في الحديث عنها، هو

والإسرائيليُّون والأميركيُّون. إذ تصل البطالةُ في غزّة اليوم إلى ٧٠ في المئة، ولم تتدفّق الاستثمارات. كما يستمرّ في مناطق الحكم الذاتيّ قمعُ الممارسات الديموقراطيّة وحريّةِ التعبير، على المستوى نفسه الذي كان تحت الاحتلال الإسرائيليّ. وحوّل الجهازُ الأمنيّ الهائل مرحلةَ تقرير المصير الوليدة إلى نسخة سابقة لأوانها لوضعِ دولٍ مثل العراق. على رغم ذلك يستمرّ الإسرائيليُّون في الإلحاح على توفيرِ «الأمن» لهم من الإرهابيِّين الفلسطينيِّين، فيما يستمرّ مستوطنوهم في مصادرة المزيد من الأراضي، وبناءِ المزيد من المساكن، وإرهابِ المزيد من السكان، مثلما في الخليل التي يُمْكن اعتبارُ معاناتها صورةً مكثّفة للأوضاع المزرية الحاليّة. ويقبع في وسط هذه المدينة العربيّة نحو ٤٠٠ مستوطن يحرسهم الجيش الإسرائيليّ، فيما تُعاقِب إسرائيل السكّانَ الذين يبلغ عددهم نحو ٢٠٠ ألف فلسطينيّ بمنع التجوُّل وإغلاقِ السوق الرئيسيّة وشبكةٍ معقّدة من الحواجز الأمنيّة. والسبب؟ لأنّ باروخ غولدشتاين اقتحم الحرم الإبراهيميّ في شباط (فبراير) ١٩٩٤ وَقَتَلَ عمدًا ٢٩ من المصلّين الفلسطينيِّين.

لا يمكن إنسانًا أن يتحمّل هذا الظلم والألم فترةً طويلة. وأوضح بنيامين نتانياهو مرارًا وتكرارًا منذ مجيئه إلى السلطة أنّه متشدِّد وأنّ السلم مع الإرهابيّ ياسر عرفات ليس من بين أولويّاته. لكنّ هذا ليس سوى الغطاء السكّريّ على الكعكة التي خَبَزها حزبُ العمل وأكل قسمًا منها. والمخيف هو الحدّ الذي وثق به بعضُ الفلسطينيِّين بنيّات إسرائيل، خصوصًا في الوقت الذي كانت الحكومات العربيّة وصلتْ إلى حضيض جديد من الضعف والاستسلام، وأيضًا من الرياء الإجراميّ والكذب.

بكلمة أخرى، إنّ ما يحصل في غزّة والقدس والضفّة الغربيّة هو في معظمه انفجار كان يمكن توقُّعه (بل جرى توقُّعه) فعلاً. إنّها انتفاضة ضدّ نصوص وخرائط اتفاقات أوسلو نفسها، وضدّ المخطِّطين لها والمشاركين فيها، الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين. ويعبِّر الاستنكارُ الفلسطينيّ لنظام عرفات عن نفسه منذ شهور بانتفاضات مصغّرة ضدّ شرطته في مناطق مثل نابلس وطولكرم. وأظهرت استطلاعاتُ الرأي تصاعدًا متزايدًا في الرفض والنقمة. لكنْ عندما تقع الواقعة، ويبدو أنّ هناك دفعة إسرائيليّة جديدة لإيذاء كلّ الفلسطينيِّين، يتفجّر الغضب كما

شهدنا في الأيام الأخيرة، فيما لا يجد نتانياهو وعرفات خيارًا حقيقيّاً سوى استعادة السيطرة على مجرى الأحداث، وإطالة عمر أوسلو ما أمكن. وبالفعل ها هو أبو مازن (الشخصيَّة الثانية بعد عرفات وأحدُ دعاة أوسلو) يُرسَل إلى تل أبيب، فيما يَقْطع نتانياهو رحلتَه الأوروبيَّة. هذه الجهود، كما أعتقد، ستنجح في النهاية، ويعود الهدوء، مهما كان قلقًا، إلى المناطق الفلسطينيَّة. ذلك أنَّ كلاً من الزعيمين أسيرٌ لنظام لا يستطيع السيطرة عليه في شكل كامل، على رغم أنَّ ميزان القوى يميل بشكل طاغٍ إلى مصلحة إسرائيل.

مشاعر الحزن والغضب إزاء سفك دماء الفلسطينيِّين يفاقِمُ منها الآن توقُّعُ انفجارات جديدة مستقبلاً. وفيما تبذل إسرائيل جهدَها لاستباق نتائج مفاوضات الوضع النهائيّ، بل حتى الالتفاف تمامًا على تلك المفاوضات، لا يجد الشعبُ الفلسطينيُّ أمامه، بسبب ظروفه الهائلة الصعوبة، خياراتٍ واضحةً. هناك احتمال أن يبدأ عرفات وسلطته الفلسطينيَّة المضعضعة إدراك أنَّ الوضع النهائيّ سيكون على الأرجح نسخةً من الوضع البائس الحاليّ، ومن هنا فقد حرَّض المدنيِّين العزَّلَ على التصدِّي للجيش الإسرائيليّ. لكنَّ الخطر دومًا هو أنَّ مشاعر الغضب المبرَّرة هذه لا يمكن إطلاقُها ثم لجمُها بسهولة، أو التلاعبُ بها كلّما وجد عرفات نفسَه في مشكلة أمام تعنُّت نتانياهو. وأملي أن يَعْترف عرفات لشعبه، في نهاية المطاف، بالحقيقة المرّة. وهي أنَّ إسرائيل، إزاء ضعفنا وتفكُّكنا، لا تحتاج سوى إلى سلام تجميليّ.

الأزمة الحاليّة، كما أعتقد، مؤشّر أوّليّ إلى نهاية حلّ «الدولتين،» وهو الحلّ الذي تجسِّد أوسلو، ولو بشكلٍ غير واعٍ، افتقارَه إلى الناحية العمليَّة. ذلك أنَّ الشعبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ أكثر ارتباطًا بعضهما ببعض، تاريخيّاً وعلى صعيدَي التجربة والواقع، من أن ينفصلا، على رغم إعلان كلٍّ منهما عن الحاجة إلى دولته المنفصلة. والتحدِّي هو إيجاد طريقة سلميَّة للتعايش، لا كأطراف يهوديَّة ومسلمة ومسيحيَّة محتربة، بل كمواطنين متساوين في الأرض نفسها.

الحياة ١ تشرين الأول ١٩٩٦

المسؤوليَّة والحساب

برزتْ فكرتان أساسيَّتان في الخطاب العربيّ والفلسطينيّ أثناء الأزمة الأخيرة حول فتح نفق القدس بشكل استفزازيّ، وبعدها. كانت الأولى تتعلَّق بالحاجة إلى الالتفاف حول السلطة الفلسطينيَّة في أزمتها مع نتانياهو، فيما تمحورت الثانية على الحاجة الأكثر إلحاحًا للعودة إلى وثائق السلام الموقَّعة بين منظَّمة التحرير الفلسطينيَّة وإسرائيل. وكلاهما ردود فعل مفهومة إزاء إحساس جدّيّ بأزمة وذعر كبيرين. فمن دون اتِّفاقات أوسلو ستفقد السلطة الفلسطينيَّة قدرًا كبيرًا من شرعيَّتها الدوليَّة، فضلاً عن تماسكها الداخليّ. بالإضافة إلى ذلك، من الطبيعيّ في ظرف أَظهرتْ فيه إسرائيل تماديًا في غطرستها، وبعدما تكبَّد الفلسطينيُّون خسارة كبيرة في الأرواح، أن يجري التحدُّث بشكل عاطفيّ عن نبذ الخلافات ووضع النزاعات الداخليَّة بين الفلسطينيِّين جانبًا والتخلِّي عن كلّ المواقف السياسيَّة المنحازة من أجل المصلحة المشتركة.

وغامر قائد عسكريّ سابق في «الجبهة الديموقراطيَّة» يعيش حاليًا في رام الله بعد إقامة طويلة في تونس، بطرح فكرة مفادها أنَّه يكاد يكون موقفًا لاأخلاقيًا بالنسبة إلى المثقفين في هذا الظرف أن يصرِّحوا بأيّ شيء يمثِّل خروجًا على الإجماع المقبول، خصوصًا بعدما سقط شهداء فلسطينيُّون من أجل القضية الوطنيَّة. وفي الوقت الذي أتفهَّم فيه هذا الرأي وأتعاطف إلى حدٍّ ما مع جزء منه، يجب أن أقول أيضًا أنِّي لا أزال غير مقتنع بهذا النمط من التفكير كلِّه. الوحدة شيء جيد بالتأكيد،

كما هي مواصلةُ الضغط على الإسرائيليِّين الذين كانت مواقفهم المشينة والجديرة بالازدراء تجاه العرب والفلسطينيِّين سَبَبَ الخراب والدمار في الشرق الأوسط على امتداد خمسة عقود. لكنْ لا يُمْكن أن أَقْبل الفرضيَّة القائلة بأنَّ علينا جميعًا أن نُلْقي بأنفسنا بتهوُّر في لجَّة الهيجان العاطفيّ الآنيّ، من دون تفكير أو قدر من الوضوح في شأن الأسباب التي تقف قبل كلّ شيء وراء هذا الوضع الفظيع. فالوضع الباعث على اليأس للسياسات العربيَّة والفلسطينيَّة لا يَرْجع إلى إفراط في الحكمة والمسؤوليَّة بل إلى ندرتهما. أيكون من واجب المثقف أن يصبح مجرَّد واحد من أفراد الجوقة، أم أنَّ موقفه يكون أكثر فائدة إذا اعتكف جانبًا (دون أن يعني هذا الانعزالَ بل، حسبَ ما أعتقد، التزامًا أكبرَ بالصالح العامّ) وتأمّلَ من دون انفعالٍ مفرطٍ في أسباب وجودنا في هذا الوضع وكيف يمكن أن نتقدَّم إلى أمام؟ الجواب بالنسبة إليَّ واضح: الفكر الانتقاديّ أكثر فائدة بكثير من الغلوّ في الوطنيَّة، وهي خدعة دعائيَّة اعتبرتُها دائمًا واحدًا من أتفه ما ابتُكِرَ إطلاقًا من تكتيكات سياسيَّة.

ونشرتْ مجلة **نيويوركر** الأسبوعيَّة الأميركيَّة ذاتُ النفوذ في عددها الصادر في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) تحليلاً طويلاً للمفاوضات الفلسطينيَّة ـ الإسرائيليَّة في ضوء المأزق الذي نجم عن سياسات نتانياهو. والكاتبة كوني بروك لم يَسْبق لها أن كتبتْ عن الشرق الأوسط، لكنَّ مقالها زوّد القرّاء بعرض يُعدّ بين أكثر ما كُتب عمّا حدث شمولاً وتفصيلاً. ومع هذا، فمن الواضح تمامًا أنَّه على رغم استنادها إلى أحاديث مع عدد كبير من الفلسطينيِّين المتنفّذين (أبو مازن، وأبو علاء الذي اعتمدتْه مصدرًا رئيسيّاً، ونبيل شعث ومحمود درويش وناصر القدوة وحسن عصفور، وغيرهم)، الذين شارك بعضُهم في صورة مباشرة في المفاوضات مع إسرائيل، يبدو أنَّ بروك صهيونيَّة من مؤيِّدي حزب العمل. وهي تقدِّم على امتداد مقالها مثالاً تلو الآخر ـ وسأَعْرض بعض الأمثلة أدناه ـ على الطريقة التي عامل بها بيريز محاوريه الفلسطينيِّين مستخدمًا الغشَّ والضغطَ بفجاجة، ليترك لهم في النهاية خريطة مرقَّعة مثيرة للشفقة تتألّف من مناطق صغيرة للحكم الذاتيّ لا تمثِّل، حسب قولها، سوى حوالى ٣ في المئة من الأرض.

مع هذا، تَخْتم مقالَها بالإشادة برابين وبيريز وأوري سافير، الذي تفيد بأنَّ أبو علاء أقام معه رابطة «روحيَّة» كرجلين يجسِّدان المبادئ والشجاعة. وتقول إنَّ

قادة حزب العمل تحلَّوا بـ «التزام أخلاقيّ» ولكنْ على رغم ذلك «انتزعوا التنازل تلو التنازل من الفلسطينيِّين، ولا جدل في أنَّهم قهروهم.» ثم تضيف، في تناقض تامّ مع ما ذكرتْه في مقالها بالذات، أنَّ الإسرائيليِّين «لم ينظروا إلى الفلسطينيِّين كأشخاص أدنى مرتبة،» بينما يوحي كلُّ شيء تتحدَّث عنه بأنَّهم عاملوهم هكذا بالفعل. «لم ينظروا إليهم كرعايا مشاكسين ينبغي أن يكفيهم الحصول على قطعة أرض صغيرة مجزَّأة من وطنهم،» وهو بالضبط ما أعطاه الإسرائيليُّون للفلسطينيِّين، وبالضبط كيف كانوا (ولا يزالون) ينظرون إليهم.

أَذْكر هذا كلَّه عن بروك كي أُبيِّن أولاً أَنَّ مؤيِّدي إسرائيل، حتى عندما يواجَهون بأدلّة من أبحاثهم ذاتها ومن اختيارهم، يمكن أن يتجاهلوا هذه الأدلّة ويستنتجوا أنَّ بعض الصهاينة أشخاص ممتازون يتحلَّون بالتزام أخلاقيّ. وأتذكَّر أنَّ إحساسًا مماثلاً انتابني عندما قرأتُ للمرّة الأولى كتابَ بني موريس المهمّ حول نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيِّين، الذي يقدِّم فيه موريس ـ وهو أيضًا إسرائيليّ ليبراليّ ـ المثالَ تلوَ الآخر على الخطّة الصهيونيّة المدبّرة لتشريد الفلسطينيِّين في ١٩٤٨. ولكنَّه مع هذا، يستنتج هو أيضًا، بشكل يتعذَّر تفسيرُه، أنَّه لم تكن هناك أيّ خطّة فعليّة بل مجرَّد سلسلة حوادث كانت نتاجَ حربٍ شاملة.

ورغم ذلك، يكتسب مقالُ بروك في **نيويوركر** أهميَّة لا بسبب استنتاجاته الغريبة بل لأنَّه أوّل تحليل غير عربيّ وغير فلسطينيّ للعمليَّة من منظور أميركيّ وإسرائيليّ يؤكِّد ما كنتُ ومنتقدين آخرين كثيرين للعمليَّة نقوله. ويستحقّ المقال الترجمةَ إلى اللُّغة العربيَّة نظرًا لتفاصيله ودقَّته. وهنا لا يمكن أن أقدِّم سوى مثالين أو ثلاثة أمثلة على الطريقة التي تمّ بها التفاوضُ في شأن مستقبل فلسطين. تُبلغنا بروك أنَّه حسب مساعدي عرفات من المحتمل أنَّ الزعيم الفلسطينيّ لم يقرأ الاتِّفاقات أبدًا، معتمدًا على مساعديه (الذين أعطوه «صورةً ورديَّةً» عن مضامينها) أو اكتفى بقراءة سريعة لعناوينها. وأَبْلغ أبو مازن بروك أنَّه على امتداد أشهر عدّة بعد احتفال التوقيع في واشنطن لم يُدرك عرفات أنَّه لن يحصل على دولة بل على مجرَّد حكم ذاتيّ. بالإضافة إلى ذلك، كان عرفات يتدخَّل في صورة منتظمة في المفاوضات، وهو ما سهّل على الإسرائيليِّين أن ينتزعوا منه تنازلاتٍ كان أعضاءُ وفده قد رفضوها بالفعل. ولعب النروجيُّون دورًا مفيدًا في هذا الصدد، ولا بدّ لي

أن أقول إنَّهم تصرَّفوا، حسب مقال بروك، بصورة ملتوية ومراوغة، وعلى نحوٍ منحازٍ بشكل غير معقول لإسرائيل.

كانت خطّة إسرائيل، كما صاغها بيرين، تقضي بـ «إعادة صنع» عرفات و«تحويله» إلى شريك للإسرائيليِّين كي يستطيع أن يقدِّم لهم تنازلاتٍ غيرَ مقبولة تاريخيّاً ويبقى أداةً لتنفيذ خططهم. وقبل أن تبدأ المفاوضات بصورة جدّيّة، كان محامٍ إسرائيليّ ـ أميركيّ لديه خبرة عالميّة تمتدّ سنين قد أعدَّ صيغة الاتّفاق في ١٦ مسوَّدة. لكنَّ الفلسطينيِّين، من جانبهم، لم يكونوا قد أعدُّوا شيئًا. وتصف بروك ضعف استعدادهم المثير للشفقة، وتعدُّد الزعامات الفرديّة الذي كانوا ضحية له، على حساب شعبهم بالطبع.

وتجلّى التضليلُ الأسوأُ من جانب الإسرائيليِّين في اتّفاق «أوسلو ٢.» كان كلا الطرفين قد وافق لا على جدول زمنيّ لإعادة الانتشار وحسب بل أيضًا على النسبة المئوية التي سيتمّ التنازل عنها للفلسطينيِّين من الأراضي الواقعة تحت سيطرة إسرائيل. وأدّى تنسيقُ الجداول الزمنيّة والنسب المئويّة على امتداد أشهر عدّة إلى إعطاء العمليّة مظهرًا من النجاح بالنسبة إلى الفلسطينيِّين. لكنْ على رغم أنَّهم بدأوا بالحصول على حكم ذاتيّ في المدن الرئيسيَّة (٣ في المئة من المجموع) فإنَّهم كانوا سيحصلون حسب خطّة الجداول الزمنيّة والنسب المئويّة على حوالى ٧٠ في المئة (اعتقد البعض أنَّها ٨٠ في المئة) من الضفّة الغربيّة. وتقول بروك إنَّه عندما أُعِدّت الوثائقُ وأصبحت جاهزةً للتوقيع، كانت النسب المئويّة قد أُلغيتْ من طرف واحد. لكنَّ الفلسطينيِّين الغاضبين أُرغموا في أيِّ حال على التوقيع. وهذا يعني أنَّه إذا أراد نتانياهو أن «يعود» إلى تنفيذ اتّفاق أوسلو فإنَّه يستطيع أن ينسحب ستّ بوصات ويقول إنَّه بادل الأرض مقابل السلام. الحقيقة إذًا أنَّ بيريز وبيلين وسافير وشركاءهم خَدَعوا الفلسطينيِّين، بينما كانوا طوال الوقت يتظاهرون بأنَّهم رجال سلام جادّون ولديهم شركاء حقيقيُّون. لكنَّهم في الواقع عاملوا الفلسطينيِّين كمتوحّشين سذَّج يحقّ لهم تملُّكُ قطعةِ الأرض التي تقول بروك بشكل غير معلَّل إنَّها لن تكون من نصيبهم!

من الضروريّ التأكيدُ على أنَّ بروك تكتب كشخص مؤيِّد لعمليَّة السلام لا كمنتقد أو معارض إطلاقًا. فهي أيضًا تحنّ إلى عهد بيريز وجماعته، بمعنى أنَّهم كانوا يَسلُبون الفلسطينيِّين بصورة معقولة ظاهريّاً بينما يمثِّل نتانياهو المتوحِّش،

الذي يَطْمح إلى الأهداف ذاتها تقريبًا، وجهًا لا يَصلُح للتقديم ومصدرَ إحراجٍ أكبر لأنصار إسرائيل.

وهكذا، إذا أخذنا الأزمةَ الحاليَّةَ في الاعتبار، يبدو واضحًا تمامًا أنَّ قدرًا كبيرًا من المسؤوليَّة عن الفظاعات التي يعانيها الشعبُ الفلسطينيّ حاليّاً على يد إسرائيل يتحمَّله المفاوضون، وعلى رأسهم السيد عرفات. هذه القيادة أَنتجتْ تلك الخريطةَ الشنيعةَ ذاتَ «البانتوستانات» الكثيرة. وافقوا على المستوطنات، ولم يتهيّأوا، وكذبوا (تقول بروك إنَّ عرفات «كذب دائمًا»)، وقبلوا الخطّة من دون جداول زمنيَّة ونسب مئويَّة حقيقيَّة، وقدَّموا التنازلات، وتواطأوا عمليّاً مع الإسرائيليِّين لطرح ما كان في الواقع سلامًا زائفًا لم يَحْصل فيه الفلسطينيُّون على شيء سوى نظام الحكم الذاتيّ والامتيازاتِ المشكوكِ فيها بإدارة الشؤون البلديَّة. وبقيت السلطة الفعليَّة في يد الإسرائيليِّين: السيادة، المداخل والمخارج، الأمن، القدس، المستوطنات، الطرق، المياه، ٩٧ في المئة من الضفَّة الغربيَّة.

الرجوع إلى اتّفاق أوسلو، الذي أصبح المسألة الرئيسيَّة في الخطاب الفلسطينيّ الرسميّ، يعني إذًا العودة إلى الوضع ذاته الذي أَنْتج المأزقَ الذي نجد أنفسَنا فيه الآن. خلال المفاوضات البريطانيَّة ـ الإيرلنديَّة في ١٩٢١، عندما كانت بريطانيا أقوى بلد في العالم، كان زعيما المقاومة الإيرلنديَّة مايكل كولينز وإيمون دو فاليرا يقولان دائمًا إنَّ قوَّتهما الأساسيَّة في التعامل مع البريطانيِّين مستمدّة من شعبهما وقوَّته الرافضة.

أليس من الصائب في هذا المنعطف أن نُعْلن الرفضَ لتكرار الصيغ المعروفة في شأن الوحدة الوطنيَّة، إذ يجري التنازل عن المزيد من فلسطين بشكل طائش ومن دون مشاركة شعبيَّة واسعة؟ أوافق على أنَّنا نواجه حال طوارئ عامة، لكنَّ أكثرَ من ٤ ملايين فلسطينيّ يوجدون خارج فلسطين، فلماذا لم تؤخَذْ حاجاتُهم وهمومُهم إطلاقًا في الحسبان؟ لماذا لا تجري استشارة الفلسطينيِّين في لبنان وسورية والأردن ومنطقة الخليج؟ يوجد داخل فلسطين حكم أوتوقراطيّ يخشى الناس في ظلّه التحدُّثَ، وتَخْضع فيه الصحافةُ للرقابة، ولا يتاح فيه التعبير إلاَّ عن آراء مسموح بها. والقول، كما يدَّعي السيد أحمد خالدي في مقال نشر أخيرًا، إنَّ المطالبة بالديموقراطيَّة في فلسطين حاليّاً موقفٌ غيرُ مسؤول لأنَّ علينا أن ننتظر ١٥ سنة قبل أن نبدأ التفكير بممارسات ديموقراطيَّة، هو البلاهة في أسوإ صورها.

فكلّما تخلّينا عن المزيد والمزيد من أنفسنا لـ «السلطة الفلسطينيّة،» وسمحنا لعرفات بأن يَفْعل ما يشاء من دون أيّ رقيب أو حسيب على صلاحيّته في استخدام أجهزته الأمنيّة المنتفخة، أصبحنا لا نقلّ سوءًا عن أيّ دولة عربيّة ـ ونحن لا نملك مجرّد دولة. كيف يُمكن أن نكرِّر المسار المأسويّ للبلدان العربيّة، التي استُخدمت فيها الوحدةُ القوميّةُ وحالُ طوارئ دائمةٌ غطاءً لديكتاتوريّةٍ مستديمةٍ ولفسادٍ شامل، بالإضافة إلى خسارات متزايدة في مواجهة إسرائيل؟!

وتبيِّن الحقائق أنّه ليس لدى إسرائيل والولايات المتحدة أدنى رغبة في تشجيع عمليّةِ سلامٍ تَضْمن للفلسطينيِّين تقريرَ المصير أو الحصولَ على دولة مستقلّة. هذه هي الحقائقُ الجليّة، كما سيؤكّدها فورًا مجرّد تفحُّص بسيط لترتيبات السلام المختلفة بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل. انتهى زمنُ الأوهام والأكاذيب. لقد أُريقتْ دماءُ الفلسطينيِّين من أجل قضية عقيمة تتعلّق باتّفاق صُمِّم على وجه التحديد لإبقاء الفلسطينيِّين تحت الهيمنة الدائمة للإسرائيليِّين. نحن لم نؤذِ الإسرائيليِّين، ولم نَهْزمهم في أيّ شيء: فلماذا نتوقّع إذًا أن يحترمونا أو لماذا نُوهم أنفسَنا بالاعتقاد، كما يظلّ العقل الفلسطينيّ الرسميّ يأمل، بأنّهم سيعطونا شيئًا؟ إنّ الاعتماد على الولايات المتحدة للحصول على أيّ شيء أكثر من انتزاع مزيد من التنازلات منّا هو، حسب رأيي، وَهْمٌ تامّ. يجب أن نتعلّم العيشَ في واقعٍ نَخْلقه بجهودنا الذاتيّة، ويجب أن نكفّ عن انتظار منقذٍ خارجيّ ليَظْهر ويُصْلح كلّ شيء من أجلنا.

لقد تعرّضتُ إلى النقد لعدم تقديمنا بدائل، ولاتّخاذنا مواقفَ مفرطةً في السلبيّة، وغير ذلك. لكنّ كلّ ما أكتبه ينطلق من فكرة أنّ ما نجده أمامنا بديل سيّئ، وأنّه يحتاج التغيير. وأن يُتوقّع منّي، أو من أيّ فرد آخر بمفرده، تقديمُ حلول جاهزة وسهلة هو جزء من التشوُّه الفكريّ ذاته الذي يجعلنا في هذا الوقت المتأخّر نجلس في انتظار منقذٍ في الولايات المتحدة أو فرنسا أو روسيا. السبيل الوحيد قدمًا أن نتحدّى جميعًا، **كشعب**، أولئك الذين باعوا فلسطينَ في لحظة ذهول. يجب أن نتكلّم جهارًا، ونَعْقد اجتماعات، ونوجّه أسئلة بأعلى صوت ممكن وبأكبر قدر ممكن من العلانية. ها هي أربعة بدائل. ويجب في النهاية أن يكون شخصٌ ما موضعَ محاسبةٍ عن فقدان ما تبقّى من فلسطين عبر اتّفاق أوسلو. وذلك هو البديل الخامس.

الحياة ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٦

المثقّفون والأزمة

في خضمّ الذعر الذي أحدثته ممارساتُ بنيامين نتانياهو في صفوف الفلسطينيِّين والعرب خلال الأسابيع العديدة الماضية، كان هناك ميل إلى التأسُّف على اختفاء حزب العمل من سدّة السلطة. وكما ذكرتُ، في مقال سابق لي، فقد زيد إلى ذلك ارتفاعُ صوت الجوقة بأنّ علينا أن نعود إلى اتّفاقات أوسلو، كما لو أنّ هذه الاتّفاقات بكلّ جوانب الغموض والعبارات السلبيّة فيها لم تكن في الواقع المشكلة التي استغلّها نتانياهو لعصر الفلسطينيِّين وتعذيبهم وممارسةِ كلّ ما يكدِّر عيشهم. وعلى العكس فإنّ هاتَيْن المحاولتَيْن لإعادة التاريخ إلى خلف، إلى فترة رعويّة حين كانت كلّ الأمور تبدو واعدة وممكنة، لا تقدِّمان حلولاً للمعضلة ولا مهربًا منها، بل إنّهما تبدوان لي أوهامًا خطرة. فنحن اليوم نَعْرف عن ممارسات شمعون پيريز منذ عام ١٩٩٢ أكثر ممّا يَسْمح لنا بتقبُّل الفكرة القائلة بأنّه كرئيس للوزراء كان رجل سلام بالمعنى الحقيقيّ للكلمة. فكلّ ما فعله تجاه الفلسطينيِّين، وياسر عرفات خصوصًا، يشير إلى عناية في الحفاظ على الاستمراريّة بين المواقف التاريخيّة للصهيونيّة العمّاليّة تجاه الفلسطينيِّين وحقوقهم وأمانيهم المسموح بها (بن غوريون كان يشير إلى العرب بأنّهم هنود حمر) وسياسات پيريز. وصحيح أنّ پيريز أستاذ قديم في «الحصبرا» - فنّ نشر المعلومات لغير اليهود (الغوييم) - وأنّه مناورٌ بارعٌ على التلفزيون إذ يستطيع أن يبدو دائمًا بمظهر رجل الدولة وصاحب الرؤية، ولكنْ رغم ذلك فإنّ معظم ما فعله كان استخلاص التنازلات من

الفلسطينيِّين وفقًا لبرنامج إيديولوجيّ صارم يعتبرهم دائمًا شعبًا تابعًا ولا يقدِّم لهم شيئًا في المقابل.

وفي ضوء هذه الحقائق يبدو لي من غير المناسب ـ على الاقلّ ـ أن نَعْتبر حزب العمل الإسرائيليّ وقيادته (حتى أعضاء ميريتس) جماعةَ الضغط الرئيسيَّة باتِّجاه السلام داخل إسرائيل. وبالطبع فقد كانت هذه هي سياسةَ منظَّمة التحرير الفلسطينيَّة وسياسةَ العرب منذ عام ١٩٩١، وحتى قبل ذلك. وعندي أنَّ جميل مطر كان محقّاً، في مقاله الأخير الذي يحلّل المحادثات الخاصّة بالتطبيع في مصر وبلدان أخرى، عندما قال إنَّه خلال السبعينيَّات والثمانينيَّات كان المثقفون العرب مطالبين من حكوماتهم بالدخول في مناقشات مع المثقفين والمسؤولين والسياسيِّين الأميركيِّين والإسرائيليِّين على أمل خدّاع بأنَّ هذه الاجتماعات ستُقْنع إسرائيل ومؤيِّديها بأن العرب مستعدُّون حقّاً للسلام. ولم يؤدِّ ذلك إلاَّ إلى زيادة تشدّد الإسرائيليِّين في مواقفهم وزيادةِ عدد المطالب التي قدَّموها إلى العرب. وأَذْكر أنَّه في أواسط الثمانينيّات جرى إقناعي بالاجتماع مع عضوٍ معروف في حزب العمل واسمه شهير جدّاً. قال لي: «أعطونا موافقتكم على القرار ٢٤٢ وانتظروا العجائب: إنَّنا نستطيع أن نَفْعل أشياء مدهشة في مقابل ذلك.» وفي عام ١٩٨٨ أصدر المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ اعترافه بالقرار ٢٤٢. ولم يحدث أيّ شيء يُظْهر تحسُّنَ الموقف الإسرائيليّ. وبدا لي وقتها، كما الآن، أنَّ المواقف العربيَّة وخصوصًا الفلسطينيَّة كانت تَصْدر عن أولويّات لا علاقة لها بالقهر والحرمان الفلسطينيِّين بل بالنفسيّة الإسرائيليَّة، كما لو أنّ امتلاك الإسرائيليِّين أحد أقوى الجيوش في العالم فضلاً عن ترسانة نوويَّة والتأييد الكامل غير المشروط من جانب الولايات المتحدة لم تكن تكفي جميعًا لتبديد مخاوفهم. كنّا مطالبين دائمًا بالقفز فوق حاجز جديد وبمعالجة شعور جديد باللاأمان، وتبديد مزيد من المخاوف. كانت القائمة تطول وتطول. وبشكلٍ ما، بدا كأنه لم يكن من اللائق أن نفكّر بمخاطرنا نحن ومخاوفنا نحن. كانت مخاوفهم ومخاطرهم هي دائمًا الأكثر إلحاحًا والأهمّ، بينما كانت مخاوفنا ومخاطرنا مهملة.

هذا الإيثار غير العاديّ من جانبنا كان ولا يزال إرثًا من العصر الاستعماريّ عندما كان تحصيلاً حاصلاً أن يخاطب السيدُ أهلَ البلاد ويَسْتخدمهم ويَسْتعملهم ويستغلّهم دونما اعتبار لاهتماماتهم ومصالحهم. ويزيد الأمور تعقيدًا أنَّ محدّثينا

من اليهود كانوا في الوقت نفسه هم الناجين من المحرقة النازيّة، والمستوطنين الذين استخدموا استراتيجيّاتِ وتكتيكاتِ المستوطنين في أجزاء أخرى من أفريقيا وآسيا. وليس في علمي أنّ أحدًا اضطرّ إلى التعامل مع مثل هذا التعقيد في أيّ مكان آخر من العالم حيث اغتصب المستوطنون البيضُ السيطرةَ على الأرض والموارد من المواطنين. فضلاً عن ذلك، فإنّ أحد المكوّنات المثاليّة حقّاً في الصهيونيّة في ما يخصّ اليهود وحدهم ـ التي قالت للعالم كلّه إنّ اليهود إنّما جاؤوا إلى فلسطين من أجل أن يولدوا من جديد كأمّة بعد قرون من العذاب الفريد من نوعه ـ استمالَت الرأيَ العامّ وكذلك سياسات الحكومات الغربيّة التي دَفَعَ بها إحساسُها بالذّنْب لتراخيها في مساعدة اليهود خلال المحرقة النازيّة إلى التعويض (بصورة رخيصة نسبيّاً) في الحاضر عن خطاياها الكبيرة في الماضي. ونتيجةً لذلك فإنّ أصوات الفلسطينيّين لم تكن مسموعة، ولم تلبث إسرائيل أن أصبحت مسألة مركزيّة في إيديولوجية الليبراليّة الأوروبيّة والأميركيّة. وكان المستفيدَ الأكبرَ من هذا بالطبع حزبُ العمل، العضوُ الكاملُ العضوية في الاشتراكيّة الدوليّة والممثِّلُ المعترفُ به للقضايا التقدُّميّة في الشرق الأوسط ومناطق أخرى. ولم يُعِرِ العالمُ اهتمامًا لحروبه العدوانيّة ولا لسياساته العنصريّة المهينة تجاه السكّان العرب، أو ـ منذ ١٩٦٧ ـ لسياساته الاستيطانيّة الوحشيّة، بما فيها بناء المستوطنات الضخمة وإنزال العقوبات الجماعيّة وضمّ الأراضي والهجمات على البلدان المجاورة. ونعم، كان يفترض أن يكون حزب العمل متشدِّدًا، إلاّ أنّه كان يعتقد أنّه حاضر وجاهز كلاميّاً ليكون المبادر والمصالح في حين لم يكن العرب كذلك.

وخارج حزب العمل كان معظمُ الحكومات العربيّة ومثقّفيها لا يرى إلاّ المتطرّفين الدينيّين والسياسيّين المرتبطين بالليكود مثل «غوش إمونيم» والحاخام كاهانا والمتطرّفين الإيديولوجيّين الآخرين. وإلى حوالى العام ١٩٩٠، كانت معرفة إسرائيل والتحليلات الخاصّة بها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة، في العالم العربيّ سطحيّة وناقصة في آن. وحتّى العدد الصغير من المعاهد والأشخاص المتخصّصين لم يكونوا يتمتّعون بجمهور كبير. وفي غياب حرّيّة المناقشة والمناظرة أمكن الحفاظ على فكرة شائعة مفادها أنّ إسرائيل عدوٌّ ووجودَها ـ على رغم اتّفاقات كامب ديفيد ـ مدانٌ ومتجاهَلٌ شعبيّاً. ولذلك فإنّ الاجتماعات المختلفة

والمؤتمرات والندوات التي أقيمت، كما وصفها جميل مطر، كانت في الواقع خافيةً عن علم معظم الناس، كما لم تكن متناسقة، وفي النهاية لم تكن ذات فائدة للعرب اللهمّ إلاّ كوسيلة للتقرّب خلسةً من دائرة السلطة الإسرائيليّة. ولم يكن واضحًا ماذا كان صانعو السياسة يقصدون. وبالنسبة إليّ، كمشارك في عدد من مجموعات النقاش الذي جرى بين الإسرائيليّين ويهود أميركيّين نافذين و(كنّا نظنّهم في ذلك الوقت) حسني النيّة، وحفنة صغيرة من المثقّفين الفلسطينيّين، لم أشعر أبدًا أنّ ما نقوم به كان مفهومًا من جانب منظمة التحرير الفلسطينيّة أو أنّها كانت تقوّمه بصورة ملائمة. وثبت أنّني كنتُ مخطئًا جزئيّاً، لأنّه من وراء ظهورنا كان يجري إعدادُ برنامج كامل للتعاون يقوم على أساس التنازلات الفلسطينيّة. وهذا ما أدّى مباشرة إلى أوسلو.

وثمّة نقطتان لا بدّ من تسجيلهما في شأن الأزمة الراهنة. تتعلّق الأولى بالوضع داخل إسرائيل، وكيف تجري قراءته وترجمته. والثانية تتعلّق بدور المثقّف العربيّ وهو ما أريد أن أتناوله أوّلاً. هناك خياران واضحان هنا (في الواقع هما ليسا واضحين تمامًا في الحياة الواقعيّة، ولكنْ لأغراض التحليل يمكن اعتبارهما واضحين). ينبغي على المرء الحفاظ على موقف الاستقلال التامّ والقول إنّه سيتكلّم عن الموقف ويتصرّف إزاءه بصورة تتصادم مباشرة مع السلطة السياسيّة العربيّة والإسرائيليّة على السواء، رافضًا قبول تدخُّل أيٍّ منهما في تحديد دوره. إلاّ أنّ محمّد سيّد أحمد يقول في مقال نشرته **الأهرام** أخيرًا في شأن الجدال الدائر حول الأزمة الراهنة إنّ سياسة السياسيّين والمثقّفين التابعين لهم هي سياسة البراغماتيّة وفنّ الممكن. وفي هذه الحال يقوم الواحد منّا بدور المثقّف الذي تحدّدتْ غايتُه بالدفاع عن مصالح مختلفة والتأثير في السياسة والاشتراك فيها. وأعتقد أنّ هذا نهج يقود إلى الكارثة. فقد قادنا إلى حال لم يبقَ فيها مكانٌ للقيم والمبادئ، نظرًا إلى أنّ المقياس الأوّل للعمل هو أن تكون فعّالاً ومؤثّرًا ومنتسبًا للنهج السائد ومقبولاً. ويكون من العواقب أيضًا أن لا يحدو المثقّفَ في مهمته إحساسُه بحقيقة الموقف بل باعتبارات «الممكن.» وغالبًا جدّاً ما أدّى ذلك إلى إضفاء الصفة الذاتيّة على قواعد السلطة لا على قواعد التفكير والتحليل الأصيلين التي تقدّم الإجابة، في رأيي، عن الاعتبارات الأكثر دوامًا على المدى البعيد ولا تتّصل مباشرة بالتنفيذ

وبإنجاح السياسات والمصالح في مجال الممكن. وعندنا، في العالم العربيّ، الكثير الكثير من الصّنف الأوّل، والقليل القليل من الصّنف الثاني. ويزيد الأمرَ سوءًا أنّه نظرًا إلى كوننا أضعفَ من إسرائيل أو الولايات المتحدة ـ لا عسكريّاً فحسب بل أيضًا ثقافيّاً ومؤسساتيّاً ـ ينتهي بنا الأمر إلى أن نتولّى تحقيق أغراضهم وخططهم، كما أظهرت السنواتُ الأخيرةُ بصورة جائرة.

وأعتقد أنَّ المثقّف المستقلّ سيعتبر الأزمة التي نمرّ بها اليوم جانبًا من المشكلة الأكبر، التي هي أنَّ المجتمع الإسرائيليّ استمرّ في إنكاره الصارم لماضيه تجاه الفلسطينيّين خصوصًا والعرب عمومًا. فلا أحد داخل المجتمع الإسرائيليّ يَسْمع صوتَنا، من موقع يجلب إلينا الاهتمام كأصوات ضمير وأصوات تحدٍّ، لا كمتوسّلين ومتضرّعين. إنَّ الرفض التامّ لما يسمى الآن «التطبيع» يبدو لي فظّاً وغافلاً عن تيّارات مهمّة داخل الثقافة الإسرائيليّة، وهي تيّارات تجب مساندتها والتوجُّهُ إليها والاتّصالُ بها. لماذا ينبغي تجاهُل أصوات مهمّة مثل صوت إسرائيل شاحاك لمجرّد أنّه ليس متّصلاً بالسلطة أو لأنَّ سياستنا تقضي بعدم التحدُّث إلى الإسرائيليّين تحت أيّ ظرف؟ إنّني لا أعتقد أنّه يعقل أن نتوقّع من الإسرائيليّين أن يعتذروا سلفًا، قبل أيِّ مناقشة، عمّا فعلته إسرائيلُ للعرب والفلسطينيّين، وذلك على رغم أنَّ من الممكن في رأيي اختيارَ محدِّثينا ومستمعينا داخل إسرائيل على قاعدة المبدإ بدلاً من القُرْب من السلطة. ومن هنا يبرز أشخاص مثل شاحاك أو ستانلي كوهين أو «جمعيّة المعلومات البديلة،» في مقابل يوسي ساريد أو شمعون بيريز.

والمهمّة الثقافيّة الرئيسيّة هي مواجهة الضمير الإسرائيليّ بالمطالب السياسيّة والإنسانيّة الخطيرة للفلسطينيّين. وهذه تتطلّب اهتمامًا أخلاقيّاً وثقافيّاً وفكريّاً من النوع المتجذّر، ولا يُمْكن حرفُها بسهولة باستخدام التكتيك المعروف بوضع المخاطر الإسرائيليّة على السويّة نفسها. ومن جهة أخرى، فإنّني أعتقد حقّاً بأنَّ من الخطإ الاستخفافَ بتاريخ اللاساميّة كلّه (بما في ذلك المحرقة) واعتبارَه غير ذي قيمة. وكفلسطينيّين وعرب لم نحاول مجرّد أن ندرس هذا الموضوع الضخم، ولا حاولنا بصورة جدّيّة أن نرى كيف يَتْرك آثارَه على الضمير اليهوديّ والضمير الغربيّ أيضًا كحقيقة ثابتة. وهكذا فإنّنا في حاجة إلى خطاب صادق ومركّب فكريّاً بشكل يَسْمح له بالتعامل مع التجربة الفلسطينيّة والتجربة اليهوديّة سواءً بسواء، ويستطيع

أن يتبيَّن أين تقف مطالبُ التجربة الواحدة وتبدأ مطالبُ الأخرى. بعد ذلك يمكننا أن نناقش صيغة التعايش المستقبليّ بين الشعبَيْن، وهو تعايش ينبغي أن يُسْقط من الحساب احتمالَ أيّ معاودة للصدمتين التاريخيّتَيْن العظيمتَيْن اللَّتَيْن تربطاننا معًا. وفي رأيي أنَّ هذا هدف جديد وشرطٌ مسبَّق لأيّ نقاش.

مثل هذه الاعتبارات ستملي علينا فهمَنا للمجتمع الإسرائيليّ، وهو الموضوع الأوّل الذي أَثَرتُه آنفًا. فإذا نظرتَ إليه من وجهة نظر حزب العمل ومصالحه، وهو الاتّجاه القائم منذ مدريد، فسيكون من المحتَّم أنَّكَ ستنضمّ إلى منظور إيديولوجيّ شديد المحدوديّة. صحيح أنَّ ما من عضوٍ في حزب العمل مشابه تمامًا للعضو الآخر، وأن ليس كل عضو في الحزب مقيَّد بمبادئ الحزب، إلاّ أنَّ من الخطر اعتبار حزب العمل مؤشِّرًا ومَرْجعًا أو أداةَ التغيير الرئيسيَّة في إسرائيل في ما يتعلَّق بالفلسطينيِّين. فسجلّ الحزب ليس مشجِّعًا، وعلاقتُه بالسلطة متأثِّرة، ضرورةً، بالاتِّجاه العسكريّ والمواقف الاستيطانيّة والإهمال العامّ إزاء الفلسطينيِّين كشعب. وإنَّني لا أرى سببًا يجعلنا نمنحه أو نُسْبغ عليه قدراتٍ عجائبيَّةً على التغيير يمكن أن تخدعنا في ما بعد، كما فعل بيريز. المجتمع الإسرائيليّ معقَّد ومليء بالميوعة البالغة، إلاّ أنَّني أرى أنّه لا يمكن تحقيق فائدة من درسه من دون إيلاء اهتمام لقابليَّته على الدخول في عمليَّة استيعاب حقيقيَّة ـ لا سطحيَّةٍ وتتعلَّق بالمظاهر ـ للحقوق الوطنيَّة الفلسطينيَّة في غناها التاريخيّ والأخلاقيّ كلّه. هنا تبدو الجماعة المؤلَّفة، على سبيل المثال، من الجامعات والفنّانين والصحافيِّين المستقلِّين والجالية اليهوديَّة الشرقيَّة عامِلَ تغييرٍ أكثرَ تقدُّميَّة، حقّاً، من النظر إلى الوراء بمشاعر الحنين إلى الماضي نحو بيريز وحزبه.

وما كنتُ بصدد اقتراحه، هنا، هو مقاربة مختلفة جداً لما هو متوفّر حاليّاً داخل حلقات النقاش العربيَّة للأزمة التي نعيشها. إنَّ الاستقلال الأصيل في الرأي والاستقلال الأصيل في النهج مطلوبان لهذه المقاربة، إلاّ أنَّهما يبدوان بلا سند داخل المؤسَّسات السياسيَّة التي تَدْرس الموقف الراهن عندنا وتحاول أن تعالجه. وباختصار، فإنَّ الموقف يبدو مهيّأً بصورة خاصة للحوار والنقاش المفتوح ولعمليَّة أصيلة يتولاَّها المثقَّفون المستقلُّون. فهل نحن على مستوى المسؤولية؟

الحياة ٥ تشرين الثاني ١٩٩٦

مع أيّ إسرائيل... نتكلَّم؟

من المفيد تمامًا، مع استمرار النقاش عن دور المثقفين، أن نقدِّم سياقًا وخلفيَّةً أوفى لنوع المشكلة الإيديولوجيَّة التي نواجهها حين نتناول إسرائيل. فهناك حتى الآن اندفاع أوسع ممّا يجب لاعتبار حزب العمل الإسرائيليّ شريكًا ممكنًا في السلام، أو مجموعةً يمكن للمثقّفين العرب مراجعتها حول قضيَّة السلام عمومًا، وهي القضيَّة التي يتَّخذ حزبُ الليكود بقيادة بنيامين نتانياهو، واليمينُ المتطرِّف، والأحزابُ الدينيَّة المتطرِّفة التي تمثِّل قاعدةَ ليكود الانتخابيَّة، موقفًا بالغَ التشدُّد منها. إلاَّ أنَّ المقاربة الأنفع لهذا الموضوع هي البدء بالسؤال عن نوع السلام الذي نريد، نحن الفلسطينيِّين والعرب، وإذا ما كان هناك في تكوين حزب العمل وتاريخه توجُّهاتٌ عميقةٌ تضع حدودًا على إمكان قبوله، زمنًا ما، ذلك النوعَ من السلام الذي نعتبره مقبولاً ومشتمِلاً على الحدّ الأدنى من العدالة. ومن الضروريّ أن نضع في اعتبارنا أنَّ التفاوض على عمليَّة السلام الحاليَّة لم يَحْدث في فراغ، بل إنَّه نتج عن التقليد السياسيّ المتميِّز للحزب وتشكُّله الإيديولوجيّ والفلسفيّ عبر تاريخه. والنقطة التي يجب إثباتُها هنا هي أنَّنا ما لم نفهمْ هذه على أنَّها عناصر تشكِّل حدودًا لما يمكن لحزب العمل أن يرضى به للجانب الفلسطينيّ فسنكرِّر الأخطاءَ ومواطنَ القصور نفسها التي تعاني منها عمليَّةُ السلام الحاليَّة، التي ترتكز، كما قلتُ مرارًا خلال الأشهر الماضية، على سوء فهم عميق لماهيّة حزب العمل وما يمكنه (وأيضًا ما لا يمكنه) أن يكون.

ما أريد بحثَه هنا هو الفلسفة السياسيَّة لحزب العمل كحزب ليبراليّ في إسرائيل: وما تعنيه صفة ليبراليّ هو أنَّ الحزب يلعب دورًا محدَّدًا، ويشترك في عدد من الصفات مع الأحزاب الليبراليَّة الدستوريَّة الأخرى، وينظر إلى المستقبل ضمن أطر معيَّنة. من هنا فإنَّ ما يستطيع هذا الحزب أن يلتزمه تجاه السلام مع الفلسطينيِّين أمر محدَّد تمامًا، وما لم ندركْ هذا كقيد عميق على نوع السلام الذي سيتحرَّك الحزبُ من أجله فيؤسفني القول إنَّنا سنبقى نتخبَّط في مستنقع الخيبة والانخداع. ولا شك عندي أنَّ الشكل الوحيد للسلام بين إسرائيل وفلسطين يجب أن يقوم على التكافؤ، إذ لا يمكن لإسرائيل أن تحصل على ميِّزات مثل السيادة والأمن والتواصل الأرضيّ والاستقلال السياسيّ الحقيقيّ وتقرير المصير الوطنيّ فيما لا يحصل الفلسطينيُّون على أيِّ شيء من ذلك. فالسلام يكون بين الأنداد، وهذا بالضبط ما ينقص عمليَّة أوسلو للسلام. وكلُّ ما على المرء أن يفعله ليتحقَّق من ذلك هو أن ينظر إلى النصوص ذاتها، بدءًا برسائل «الاعتراف» المتبادل المفترضة، حيث نجد أنَّ منظمة التحرير الفلسطينيَّة اعترفتْ بحقّ إسرائيل في الوجود ـ وهي صيغة لم تُعْرف من قبلُ في القانون الدوليّ أو العرفيّ ـ وتخلَّت عن العنف، وتعهَّدتْ عمومًا بـ «حسن السلوك،» فيما اكتفت إسرائيل بالاعتراف بمنظَّمة التحرير ممثِّلةً للشعب الفلسطينيّ، وهو شكل محدود تمامًا من الاعتراف. إضافةً إلى ذلك فإنَّنا لا نجد في مئات الصفحات من النصوص التي تبعتْ ذلك أيَّ إشارة إلى أنَّ الفلسطينيِّين سيحصلون على السيادة أو أنَّ إسرائيل ستسحب في شكلٍ كاملٍ قوّاتِ الاحتلال والمستوطنات. والواقع، كما أكرِّر منذ شهور طويلة، أنَّ اتِّفاقات أوسلو صُمِّمتْ لضمان خضوع الفلسطينيِّين وتبعيَّتهم على المدى المنظور. وتعهَّد نتانياهو، مثل شمعون بيريز، التزامَ هذه الصيغة، وإنْ كان التعهُّدُ جاء في شكل أقسى (وأقلُّ رياءً كما أرى) ممّا كانت عليه الحالُ مع الأول.

إذا أخذنا كلَّ هذا في الاعتبار فمن الحكمة أن نسأل إنْ كان هناك إمكان للنظر إلى حزب العمل ـ إلى مثقَّفيه ومسؤوليه وعضويّته العامّة ـ بوصفه مستعدّاً للاعتراف بالفلسطينيِّين كشعب يحقّ له أن يتمتَّع بالحقوق نفسها التي لليهود الإسرائيليِّين. إنَّني من جهتي مستعدّ للاعتقاد أنَّ اعترافًا كهذا يمكن أن يحصل خلال فترة معقولة من الزمن، وأنَّ عمليّة جديدة تقوم على الاعتراف المتبادل بين

الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين ستتحرّك خطوةً خطوةً وعلى مراحل. لكنّ السؤال يبقى ما إذا كان حزبُ العمل هو ذلك الحليفَ المحتملَ أو «اللوبي» الدافعَ نحو سلامٍ بالمعنى الحقيقيّ؟

رأيي هو أنّ الحزب ليس كذلك، وأنّ علينا، فلسطينيِّين وعربًا، أن ننشط خارجه من أجل التغيير المنشود. ما هي الأسباب؟ لا حاجة للتذكير بأنّ إسرائيل دولة من نوع متميِّز تمامًا وأنّها ديموقراطيّة قائمة على القانون من نوع غير مألوف. إنّها نتاج تيّارين تاريخيَّين على الأقلّ، كلاهما يصبّ مباشرةً في حزب العمل، وهو الحزب المهيمِن خلال كلّ التاريخ الحديث للصهيونيّة. التيّار الأوّل هو بالطبع الصهيونيّة السياسيّة، وهي شكل من أشكال القوميّة اليهوديّة التي كان هدفُها منذ القرن الماضي إقامةَ دولة في فلسطين لليهود دون غيرهم (على رغم أنّها في فترةٍ ما فكّرتْ بمناطق أخرى من العالم لهذا الغرض). ولا بدّ لكلّ مَنْ قرأ نصوص المناظرات الرئيسيّة ضمن الحركة الصهيونيّة أن يلاحظ أنّها لم تخصِّص وقتًا يُذْكر لدورِ غيرِ اليهود (أي المسلمين والمسيحيِّين والفلسطينيِّين والعرب الآخرين) في ما كان سيصبح دولةَ إسرائيل؛ فقد حصر الصهاينةُ اهتمامَهم بالمشاكل التي تتعلّق باليهود، ولذا لم يقضوا وقتًا في النظر إلى ما حولهم، وهذا من دون شكّ هو من بين أوضح الأمثلة على العمى السياسيّ والأخلاقيّ في تاريخ الفكر السياسيّ. وكانت هناك، إضافةً إلى الجدل المستعر في صفوف الحركة الصهيونيّة، الأهميّةُ الكبرى للفكر الدينيّ اليهوديّ، الذي كان دومًا، كما يبيِّن إسرائيل شاحاك في كتابه عن الدين والتاريخ اليهوديَّين، مناهضًا، إنْ لم يكن معاديًا في شكل صريح، لغير اليهود. وهكذا عندما أقيمت دولةُ إسرائيل في ١٩٤٨ تشكّلتْ لها بنيةٌ قانونيّةٌ معقّدة متماشية إلى حدّ كبير مع الصهيونيّة والتاريخ اليهوديّ. وكانت البنية ليبراليّة قوميّة سمحتْ لليهود بامتيازات كثيرة فيما خفضتْ وضعَ الفلسطينيِّين قانونيّاً إلى وضع «غير اليهود.» ويستمرّ هذا الوضعُ المنحازُ إلى اليوم، على رغم مناظرات دوريّة في الكنيست ـ انعكستْ في عدد من الممارسات القضائيّة، مثلِ تجريم جنود إسرائيليِّين بقتل فلسطينيِّين أبرياء، ثمّ الحُكْمِ عليهم بالسجن مدّة ساعة واحدة وبغرامة مقدارُها أغورا واحدة (أيْ نحو مليم)! ـ حيث تحاول الأطرافُ الدينيّة واليمينيّة تعديلَ الليبراليّة القانونيّة للدولة. ولم يؤدِّ وصولُ عدد غير اليهود في إسرائيل إلى ٨٠٠

ألف نسمة (أي الفلسطينيِّين الذين يشكّلون ما بين ١٨ في المئة و١٩ في المئة) من السكّان إلى تغيير وضعهم نحو الأفضل.

تُعتبر إسرائيل اليوم، على رغم سياستها الوحشيَّة تجاه الفلسطينيِّين، من ضمن الديموقراطيَّات الليبراليَّة الغربيَّة. وأرى أنَّ هذا الحكم ليس خاطئًا في ما يخصّ مواطنيها اليهودَ. وتشبه إسرائيل دولاً مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من حيث قوانينُها التي تحمي مواطنيها اليهودَ وتَضْمن لهم المساواةَ وتعتبرهم أعضاء حقيقيِّين (أيْ مرغوبًا فيهم) في الدولة. أمّا أولئك الذين لا يندرجون في هذا التصنيف، مثل الفلسطينيِّين في إسرائيل أو الأميركيِّين الأصليِّين في الولايات المتحدة، فيبقون خارج هذه الحماية، لكنّ لهم في الواقع أن يحاولوا الحصولَ على المساواة من خلال عمليّات الضغط أو المساومة أو النقاش الدائم وأحيانًا من خلال العمل المباشر. وهناك في كلٍّ من هذه الدول ثلاثةُ مواقف قانونيّة يمكن أن تتّخذها المحاكمُ والبرلماناتُ في ما يخصّ حقوقَ السكان الأصليِّين أو حقوقَ المجموعات التي لا يغطِّيها الدستورُ الأصليّ: **الأوّل** هو الموقف القوميّ التقليديّ القاضي بأنّ الانتماء إلى الأمّة يَقْتصر على مَنْ يُعْتبرون أميركيِّين أو بريطانيِّين أو فرنسيِّين أو إسرائيليِّين أصليِّين. **والثاني** هو الموقف الليبراليّ الذي يَنْظر إلى مطالبة الأقليّات أو المجموعات غير المندمجة في المجتمع بأنّها تَحْمل خطرًا على التجمُّع الذي تمثّله الأمّةُ من خلال تاريخها وقانونها ومنظورها المشترك. والخيار الذي يَعْرضه الليبراليُّون على السكان الأصليِّين هو أن يحاولوا الاندماجَ في الأمّة إذا كان ذلك ممكنًا، وإلاّ (وهو الوضع المعتاد) فالانفصال. ولم تَعْرض إسرائيل على الفلسطينيِّين تاريخيّاً سوى فرصة المغادرة، لأنّ دولة الشعب اليهوديّ لا يمكن أن تكون دولةً لكلّ مواطنيها، يكون العرب فيها مثلَ اليهود. من هنا، كما أبرزت الدكتورة نور مصالحة، فإنّ مفهوم «نقل السكان» كان دومًا محوريّاً في التفكير الصهيونيّ ومن ثمّ الإسرائيليّ. الموقف **الثالث** هو الذي تتّخذه الأطرافُ الليبراليَّة اليساريّة، التي تقول بإمكان إعطاء السكان الأصليِّين قدرًا محدودًا من الاعتراف، على أنّ الحلّ الأفضل هو السماح لهم بتطوير بناهم الاجتماعيَّة ضمن البنية السائدة، ولكنْ بمعزل عنها. وأرى أنّ الأطراف التي تَرْفع هذا الشعار، والذي جسّدتْه في اتّفاقات أوسلو، هي ما يسمّى «معسكر السلام» الذي يقوده أشخاصٌ

مثل بيريز ويوسي بيلين في حزب العمل الإسرائيليّ، إضافةً بالطبع إلى أعضاء في حزب ميرتس مثل يوسي ساريد. ولا ينطوي هذا الموقف على أيِّ اعتراف إسرائيليّ حقيقيّ بالاستقلال وحقّ تقرير المصير الفلسطينيّين، الذين ربّما تمكّنوا من التظاهر أمام أنفسهم بأنّهم حقّقوا إنجازًا ما، بينما الحقيقة هي أنَّ خضوعهم لمجتمع الأكثريّة يبقى كاملاً.

وكما يحاجج البروفسور جيمس تالي من جامعة ماكغيل الكنديّة في كتابه الجديد الجدير بالتقدير **التعدُّديّة العجيبة**، فليس هناك بلد ليبراليّ يتميَّز عن غيره في ما يخصّ حقوقَ السكّان الأصليّين. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، لم يَحْصل الإيرلنديُّون على الاستقلال الجزئيّ إلاّ بعد نحو ستة قرون، مع استمرار شمال إيرلندا بغالبيَّته البروتستانتيَّة ضمن بريطانيا واستمرار الوجود العسكريّ البريطانيّ هناك. وفي الولايات المتحدة، يمكن القول إنّ السكان الأصليّين على شفير الانقراض بسبب أعمال الإبادة والأمراض التي جاء بها الإنسانُ الأبيض والاستعباد وبرامج التشتيت المتعمّد. وفي أماكن مثل نيوزيلندا واستراليا وولاية هاواي الأميركيَّة توجِّه التنظيماتُ المهمّة التي شكّلها السكان الأصليُّون تحدِّيًا للتعريف الدستوريّ للأمّة، إلاّ أنَّ الحكومة لم توافقْ بعدُ على إجراء تعديلات جوهريَّة في سلطاتها القضائيَّة وقوانينها التي حوّلت السكانَ الأصليّين وثقافاتِهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية وثقافاتٍ من الدرجة الثانية.

من هنا فإنَّ من سوء الفهم العميق لإسرائيل، وللتقاليد والممارسات المختلفة التي شكّلت السياسةَ الإسرائيليَّة، أن نتوقَّع منها اعترافًا بحقوق الفلسطينيِّين يصل إلى المستوى الضروريّ المطلوب لإقامة سلام حقيقيّ. إنَّ منظور حزب العمل وتاريخه أعمقُ جذورًا وأقوى ارتباطًا بالموقفين الليبراليّ والقوميّ، كما وصفتُهما أعلاه، من أن يستطيع الانتقالَ من موقف الإنكار لحقوق الفلسطينيِّين إلى الاعتراف بها. من هنا لا بدّ لتحليلٍ دقيقٍ للمجتمع الإسرائيليّ أن يستنتج أنَّ الاستراتيجيَّة الفُضلى، في غياب خيار عسكريّ حقيقيّ، هي البحث عن مجموعات ضمن المجتمع تكون: أ ـ مشتبكةً في صراع مشابه من أجل الاعتراف بها. ب ـ غيرَ مرتبطةٍ عضوياً بحزب العمل. والمجموعة التي تتبادر إلى الذهن فورًا ضمن الصنف الأوّل هي يهود البلاد العربيَّة الذين لايزالون يعانون الاضطهادَ ضمن النظام الإسرائيليّ الذي يسيطر عليه يهودُ

الأشكيناز. أمّا في الصنف الثاني فهناك المثقّفون المستقلّون والفنّانون والجامعيّون طلبةً وأساتذةً، الذين يَسْمح لهم وضعُهم الاجتماعيّ وعملُهم الفكريّ بمقدار أكبر من التقبُّل لفكرتَي الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة والاستقلال الفلسطينيّ.

ويؤسفني القول إنّ مجرّد تكرار الوصفة الجاهزة القائلة بأنّ حزب العمل هو الشريك المحتمل الوحيد لنا في الحوارِ والضغطِ لا يتعدّى أن يكون ردّاً كسولاً على صعوبة المهمّة الحقيقيّة أمامنا. إضافةً إلى ذلك يجب أن نركّز بقوّة على أنّ سياسات نتانياهو ليست سوى امتداد متحجّرٍ وقح لسياسات حزب العمل تجاه الفلسطينيّين، التي تقوم على المواقف نفسها، ضمنيّاً أحياناً وصراحةً أحياناً أخرى. إنّني، بالتأكيد، لا أقول باستحالة أيّ تغيُّر في حزب العمل، كما لا أقول إنّ كل عضو أو مؤيِّد للحزب معادٍ تلقائيّاً لأيّ اعتراف حقيقيّ بالحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة. بل أقول إنّ هناك معقوليّة سياسيّة أكبر بكثير في موقع التغيير السياسيّ من مواقع أخرى من المجتمع الإسرائيليّ، وعدم تضييع الطاقات على حزب العمل وصفوفه التي حجّرها تاريخُه، ويمكنه بسبب قوّته الهائلة التفوّق في الحصول على تنازلات أكثر من الفلسطينيّين والعرب. لماذا، إذن، لا نختار التكتيك الأكثر عمليّة والأصحّ أخلاقيّاً؟

هناك نقطة أخرى يجب إيرادها: أدْرك الفيلسوفُ السياسيّ العظيم والمنظِّم العمّاليّ أنتونيو غرامشي مبكّرًا أنّ المجتمعات الحديثة (ولنا أن نعتبر إسرائيل من بينها) ليست معرَّضةً للثورات والانقلابات التي شهدتْها مجتمعاتٌ متأخّرة نسبيّاً، مثلما جرى في بلادنا أو في روسيا في ١٩١٧. ذلك أنّ المجتمعات الديموقراطيّة، ضمن التقليد الليبراليّ الغربيّ، تستمدّ قوّتها وتتمكّن من مقاومة التغيير عن طريقِ ما فيها من المؤسّسات، والروابطِ الطوعيّة، والهيئاتِ الدينيّة، وأنظمةِ التعليم والقضاء المستقلّ، والعائلة إلخ. وهناك في هذه المجتمعات ما يسمّيه غرامشي الهيمنة، لا الحُكْم عن طريق استعمال القوّة. وتعني الهيمنة في هذا السياق تلك المنظومةَ من الآراء والأفكار والمؤسّسات التي يوفّرها المجتمعُ المدنيّ، وهو في حال إسرائيل لايزال بعيدًا تمامًا عن الاعتراف بحقوق الفلسطينيّين. وعلينا إذا أردنا ممارسة تأثير على هذه الهيمنة أن نقوم بالكثير من العمل الفكريّ والثقافيّ من النوع الذي تحدّث عنه غرامشي في **دفاتر السجن**. وهذا أمرٌ لم نَقُمْ به، نحن المثقّفين العرب

والفلسطينيِّين، على رغم أنّني أعتقد أنّ العمل الفكريّ والثقافيّ الذي بُذِلَ أثناء الانتفاضة كان بدايةً واعدةً تمامًا لإقناع الكثير من الإسرائيليِّين بأنّ الفلسطينيِّين موجودون حقيقةً وأنّهم يستحقّون اهتمامًا جدّياً.

سأتحدّث أكثر في مقالات لاحقة عن طبيعة العمل الفكريّ والثقافيّ الذي قد يُنتج التغييرَ الاجتماعيّ المطلوب. ما أريد أن أختم به الآن هو التركيز على حدودِ ما يُمْكن الطواقمَ الرسميَّةَ العربيَّةَ والفلسطينيَّةَ أن تفعله، وحدودِ ما فعلته. إنّ مجتمعاتنا أساسًا غير ديموقراطيَّة، ولا تَحْكم عن طريق الهيمنة المستندة إلى المحاججة والإقناع والموافقة بل عن طريق القوّة المباشرة والرقابة وأجهزة الاستخبارات وغياب حريَّة التعبير. ولذا سيكون من الخطإ الفادح أن نتوقّع من سلطة ياسر عرفات، كمثال ممتاز على ما عندنا، أن تقوم بأيّ عمل ضد الاحتلال العسكريّ الإسرائيليّ وسياساتِ الاستيطان سوى الشكوى ومحاولةِ الحصول على المزيد من الأموال من الدول المانحة لتغذية فسادها. وإذا أردنا مستقبلاً أن ندقّق في المجتمع الإسرائيليّ علينا بالطبع أن نَنْظر بالقدر نفسه من الدقّة والصدق إلى مجتمعاتنا. وإلى أن يتمّ ذلك، سنستمرّ في قراءة المقالات عن حزب العمل بوصفه «لوبي» السلام في إسرائيل.

الحياة ٤ كانون الأول ١٩٩٦

المعنى الحقيقيّ لاتِّفاق الخليل

اتِّفــاق الخليل الذي تمَّ التــوقــيع عليــه قــبل أيام، وسط مظاهر الإثارة والضجيج الإعلاميّ، كانت الأطرافُ وقَّعتْ عليه بالفعل كجزء من اتِّفاق «أوسلو ـ ٢» في حديقة البيت الأبيض، مع كلّ الاحتفالات والمراسيم المتعجِّلة المعتادة، في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥. وعندما زرتُ الخليل في تموز (يوليو) الماضي حرصتُ على لقاء صديقي رئيس البلديَّة مصطفى النتشة للاطِّلاع على توقُّعاته لمستقبل المدينة. ومما قاله أنَّه ناشد ياسر عرفات وصحبه خلال مفاوضات طابا صيف ١٩٩٥، التي قادت إلى «أوسلو ـ ٢»، عدمَ التوقيع على اتِّفاق يتضمَّن موافقة الفلسطينيِّين على بقاء المستوطنين اللاشرعيِّين الذين يَبْلغ عددُهم ٤٥٠ شخصًا، أكثرُهم من المتعصِّبين من ذلك النوع الذي ربَّى القاتلَ باروخ غولدشتاين، كما أَنْتَج أخيرًا نوعام فريدمان، مطلقَ النار عشوائيّاً على السكان في سوق المدينة؛ إنَّهم متعصِّبون متمسِّكون ـ بعنفٍ بشعٍ يصل إلى حدّ القتل ـ بوجودهم في قلب هذه المدينة العربيَّة.

قال النتشة: «المؤلم (في التنازل تجاه المستوطنين) ليس مجرّد المبدإ، بل إنَّ إعطاءهم موطئَ القدم هذا بيننا عن طريق تقسيم المدينة يمكِّنهم من استعمال الخليل سابقةً للبقاء في كلّ مستوطناتهم الأخرى، ولتوسيع نطاق سيطرتهم أكثر في كلّ أنحاء الضفَّة الغربيَّة.» ولم يلقَ نداءُ النتشة أذنًا صاغية، بل انطلق عرفات وفريقه مع «شركائهم» الإسرائيليِّين في السلام (التعبير دخل القاموس السياسيّ

الفلسطينيّ الآن) الذين، كما أعتقد، لم يصدّقوا السهولة التي تمكّنوا بها من توطيد مكاسبهم. إذ كيف يُمْكن لأكثر الإسرائيليّين تشدُّدًا أن يفسّر قبولَ الفلسطينيّين بصيغة «التعايش» في الخليل التي تعطي للمستوطنين الأربعمئة والخمسين الذين يقبعون هناك تحت حراسة الجيش الإسرائيليّ الـ ٢٠ في المئة الأفضل من القلب التجاريّ للمدينة، فيما يَتَوقّع للـ ١٦٠ ألف فلسطينيّ أن يَفْرحوا بالحصول على ٨٠ في المئة، مع كل ما يكبِّل ذلك من شروط وتحفُّظات، ما يجعل هذه المنطقة هامشًا ملحقًا بالجيب الإسرائيليّ؟ ما هو هذا النوع من الحساب «الاستراتيجيّ» من جانب القيادة الفلسطينيّة الذي أدّى بها إلى الرضوخ لهذه المعادلة الرياضيّة العجيبة التي تعطي للمستوطنين، الذين يشكّلون نحو ٠،٠٠٣ في المئة من السكان ٢٠ في المئة من المدينة العربيّة، مع السماح لهم بحمل السلاح وحمايتهم من جانب الدوريّات العسكريّة الإسرائيليّة التي تركت لها فعليّاً السيطرة على التلال المحيطة بالمدينة، فيما اقتصر وجودُ الشرطة الفلسطينيّة على عدد قليل من العناصر بتسليح ضعيف، مع الخضوع نظريّاً للقيود الإسرائيليّة في كل ما تفعل؟

على رغم ذلك يبدو أنَّ هناك بهجة غامرة لدى سكان الخليل، الذين طالت معاناتهم تحت وطأة الاحتلال العسكريّ الإسرائيليّ ووجود المستوطنين. ولا شك أنَّ رؤية الانسحاب الإسرائيليّ، والأملَ بأنَّ جنوده لن يعودوا على الأسس نفسها التي سادت سابقًا، كانتا تستحقّان يومًا من الاحتفال. لكنَّ الفرح، للأسف، لن يدوم طويلاً، تمامًا مثلما لم يَدُمْ فرحُ رام الله ونابلس قبل ١٨ شهرًا. وعلى رغم الهتافات العالية والتصريحات المتحمِّسة فإنَّ الخليل لم «تتحرّر.» أُعطي ٨٠ في المئة منها حقّ إدارة نفسها بلديّاً (التنظيفات، الصحّة، البريد، التعليم، الأمن المحليّ، تنظيم المرور) تحت حكم السلطة الفلسطينيّة، مع استمرار سيطرة إسرائيل على قضايا الأمن والدخول والخروج والماء والسيادة. وانعكس غموضُ الوضع في التقارير الصحافيّة عن الخليل. ونَقَلت الصحفُ في اليوم الأوّل عن رئيس الوزراء نتانياهو ووزير السكن أناتولي شارانسكي تأكيدَهما أنَّ الخليل لاتزال إسرائيليّة، ودعّما ذلك بوقائع وأرقام تبيِّن استمرارَ سيطرة إسرائيل على المدينة. وفي اليوم الثاني قرأنا مقالات وتقارير إخباريّة تتوقّع قيامَ الدولة الفلسطينيّة قريبًا على ذلك «الأرخبيل» (الوصف الدقيق تمامًا) الفلسطينيّ المفكّكِ الحاليّ، إذ تنقسم الضفّة الغربيّة وغزّة إلى جيوب

صغيرة متناثرة من دون تواصل أرضيّ أو سيادة. ولا بد أنّ هذا السيناريو الشيزوفرينيّ يؤثّر في الفلسطينيّين، الذين يريدون أن يصدّقوا أنّهم يتحرّكون إلى الأمام في الوقت الذي تشير فيه الدلائلُ كلُّها إلى العكس.

نقل التلفزيونُ الأميركيّ مشهدَ المصافحة بين عرفات ونتانياهو، المشهد الذي أصبح لازمةً لكلّ التقارير عن القضيّة، وأَظْهر ياسر عرفات وهو مكفهرّ الوجه يتعجّل المغادرة تحت ستار الليل. وكان المفترض أنّ عرفات صمد طوال هذه الفترة من أجل ضمانات أميركيّة ـ إسرائيليّة بإعطاء جدول زمنيّ لانسحاب الجيش الإسرائيليّ من المنطقة «ب» (الأراضي الريفيّة والقرى التي تشكّل نحو ٢٣ في المئة من الضفّة الغربيّة، التي تسيِّر فيها حاليّاً دورياتٌ إسرائيليّة ـ فلسطينيّة مشتركة، مع استمرار مسؤوليّة إسرائيل عن أمنها)، بل والانسحاب، كما يعتقد بعض المفرطين في التفاؤل، من المنطقة «ج» التي تغطّي ٧٣ في المئة من أراضي الضفّة الغربيّة (عدا القدس)، الواقعة حاليّاً تحت سيطرة إسرائيليّة كاملة، لأنّها تحتوي على كلّ المستوطنات والطرق والمناطق العسكريّة إلخ... لكنّ ما حصل عليه عرفات بدلاً من ذلك كان سلسلةً من «الملاحظات،» كما سُمِّيت، لا تُلْزم إسرائيلَ بشيء. وإذا كان حصل حقيقةً على جدول زمنيّ لإعادة الانتشار عن المنطقة «ب،» فإنّ ذلك سيكون على مدى سنة إضافيّة، والأسوأ من ذلك عدم تحديد المساحة المعنيّة. وكما لاحظت **نيويورك تايمز** باستحياء في تقريرها المبتهج عن حسن سير الأمور، فإنّ مساحة الأراضي التي سيجري التنازلُ عنها للفلسطينيّين متروكةٌ لـ «استنساب» إسرائيليّ. لكنّ هذا بالضبط ما كانت عليه القضيّة في اتّفاق «أوسلو ـ ٢،» عندما قام الإسرائيليّون، قبيل التوقيع على الاتّفاق، بحذف تفاصيل المناطق التي يُفترض أن يتم الانسحابُ منها، وهو ما كان الطرفان اتّفقا عليه، ولم يتركوا في النصّ سوى الجدول الزمنيّ. والظاهر أنّ عرفات احتجّ على ذلك بشدّة، إلاّ أنّ الضغط الأميركيّ اضطرّه إلى التوقيع في النهاية. وبدا بوضوح أنّ مواقفه «البطوليّة» الأخيرة كانت محاولةً للتعويض عمّا حصل من قبل، لكنّه فشل مرّة أخرى. ولا عجب، إذن، أنّه لم يُرِد الإجابةَ عن أسئلة الصحافيّين.

ليس سرّاً أنّ الولايات المتحدة، التي ناطت سياستَها تجاه الشرق الأوسط بدنيس روس وفريقِه الصغيرِ من الخبراء، مارستْ على عرفات ضغوطًا لا تقاوم.

وتبنّى الوسطاء الأميركيُّون، وهم أبعد ما يمكن عن التجرُّد، كلَّ مطالب إسرائيل السياسيَّة، أيْ هوسها المفرط حول الأمن والإرهاب، واعتبار أنَّ مستوطنًا مسلَّحًا واحدًا يستحقّ اهتمامًا أكثر من ألوف الفلسطينيِّين. وكان هناك أيضًا توافق مهمّ في الأهداف الاستراتيجيَّة بين نتانياهو وروس، وتحديدًا ضمانُ أن لا يكون هناك أبدًا شيءٌ يشابه تقريرَ المصير الفلسطينيّ. والواقع أنَّ ما حصل عليه الفلسطينيُّون إلى اليوم، بعد ثلاث سنوات ونصف سنة على بدء عمليَّة أوسلو، لا يتجاوز «الحكم الذاتيّ،» وذلك في جيوب صغيرة مبعثرة في الضفَّة الغربيَّة، يسيطر الإسرائيليُّون على مداخلها والطرقِ في ما بينها. إضافةً إلى ذلك فإنَّ مدنًا مهمَّة، مثل رام اللّه، محاصرةٌ الآن من ثلاث جهات بالمستوطنات. أمَّا السيادة بالمعنى الحقيقيّ فتبقى في يد إسرائيل، وستبقى كذلك في المدى المنظور.

من هنا يحقّ للمرء أن يتساءل عن السبب في ما يبدو من انزعاج الكثيرين من الإسرائيليِّين من الاتِّفاق، الذي يبقيهم في النهاية في موقع السيطرة في كلّ المناطق التي لاتزال محتلَّة. السبب تعصُّب إيديولوجيّ هو من العمق والشمول بحيث إنَّ غالبيَّة القرَّاء الغربيِّين بل والعرب أيضًا لا يملكون فكرةً كافية عن دوافعه. وعلى رغم وجود ملايين الفلسطينيِّين في فلسطين فإنَّهم يُعتبرون غرباء، يُمكن التسامحُ معهم في أفضل الأحوال، فيما يكونون في معظم الحالات عرضةً للطرد أو المعاملة كأنَّهم غير موجودين، أو يعتبرهم القانون أدنى مرتبةً. إضافة إلى ذلك، فإنَّ أرض فلسطين تُعتبر أرضَ الشعب اليهوديّ التي عُهد بها إلى إسرائيل، ولا يُسمح لغير اليهود ضمن هذه العقيدة باستعمال الأرض أو تملُّكها. وهذا هو السبب في أنَّ نتانياهو، الذي هو أكثر صدقًا من بيريز، يَرْفض دومًا قبول مبدإ «السلام مقابل الأرض،» وهذا هو أيضًا السبب في عدم قبول مبدإ السيادة لغير اليهود خلال كلّ المفاوضات حتّى الآن ومستقبلاً. وأرى أنَّ ما يُسمَّى الإسرائيليِّين «المقبولين» (من ضمنهم عموس أوز، وهو أمام أعيننا أينما نظرنا)، الذين تواصلُ وسائلُ الإعلام الغربيَّة نشر آرائهم كممثِّلين لمعسكر السلام الإسرائيليّ، يشاركون في هذه المواقف، فيما يَمْهرون في إخفاء نظرتهم الحقيقيَّة إلى الفلسطينيِّين تحت ستار من المواقف الكلاميَّة المعبِّرة عن ألم الضمير. لكنَّهم أيضًا لا يتطرَّقون أبدًا إلى موضوع السيادة الفلسطينيَّة. وإذا كان من الصحيح

أنَّ كثيرين منهم (ومن ضمنهم السيِّئ الذِّكْر هنري كيسنجر) يتكلَّمون عن دولة فلسطينيَّة ويقولون إنَّهم يوافقون على إقامتها، فإنَّهم لا يحدِّدون أبدًا موقفًا من قضيَّة السيادة وتقرير المصير الحقيقيّ للفلسطينيِّين. وهم يقولون: نعم، في إمكانكم الحصولُ على دولتكم المتواضعة، لكنْ يجب أن تكون مجرَّدةً من السلاح، وسنبقي على مستوطناتنا، ونكون المسؤولين عن الأمن، ونسيطر على الدخول والخروج، والاقتصاد، وأمور أخرى مثل الماء، وعدا ذلك يمكنكم أن تُطْلقوا أيّ صفة تشاؤون على ذلك الكيان، حتّى صفة دولة. أمّا السيادة فتبقى لنا في جميع الأحوال.

عندما أضع نفسي مكانَ قادة منظمة التحرير الفلسطينيَّة الذين يستمرُّون في الخروج باتِّفاقاتٍ أقلّ ما يمكن أن يقال عنها إنَّها تُضِرّ بمصلحة الفلسطينيِّين ولا تعني أيّ تغيير في مجرى سياسة إسرائيل، فإنَّني أتساءل عن طريقة تفكير قادتنا (إنَّهم بالتأكيد لا يتكلَّمون كثيرًا عمّا يعملون، عدا التصريحات الانتصاريَّة الفارغة). وكلّ ما أستطيع التوصُّل إليه عندما أحاول تقمُّص دورهم هو سلسلة من التبريرات التي لا تشرِّف كثيرًا للاستمرار في الوضع كما هو، بنتائج مأسوية في السوء، ومستتبعات مأسوية مشابهة، للشعب كلّه. من بين التبريرات أنَّ كلّ شيء تقريبًا مقبول مادامت عمليَّةُ السلام تَضْمَن دورًا مركزيّاً لمنظمة التحرير وقائدها. التبرير الثاني الممكن هو أنَّك في وضعك الحالي، أمام تفوُّق إسرائيل الكبير عليك مناوراتياً ومن حيث ميزانُ القوى، تَشْعر أنْ لا سبيل أمامك سوى الاستمرار ومحاولةِ المكابرة تجاه شعبك عن طريق الإكثار من الخطب والوعود الملأى بالتفاؤل لكن المضلِّلة في النهاية، وأن تحيط نفسك بمؤيِّدين لا يقولون سوى ما تريد سماعه، ويحرصون على مساعدتك في أمور رمزيَّة صغيرة تلطِّف الجوّ، مثل فرقة لموسيقى القِرَب وبعضِ البيوت الفخمة والسيّارات الفارهة وصُوَرك على طوابع البريد إلخ... والأفضل من كلّ ذلك أن تقوم بأكثر ما يمكن من الزيارات الرسميَّة (كلُّها غير ضروريَّة)، فتكون يومًا في ستوكهولم، وآخر في باريس، وتصبح في بكين، وتمسي في القاهرة. ثالثًا، تكتيك إعطاء المزيد من التنازلات، والقبول بكلّ الشروط الإسرائيليَّة المهينة، بناءً على الأمل الكاذب بأنَّك ستصل يومًا إلى وضع لا تقدِّم فيه تنازلاتٍ أكثر أو أنَّ الإسرائيليِّين سيعطونك شيئًا في المقابل. رابعًا، تبرير كلّ ما يحصل بأنَّ هذه هي

السياسة، وهي لعبة قذرة، ومن هنا فنحن نستمرّ مع الإسرائيليّين وكأنّنا شركاء في جريمة، ولا يهمّ بعد ذلك إذا كانوا يحصلون على كلّ شيء، مادمنا نتسلّم الكثير من الصفقات التجاريّة.

قد يكون هناك احتمالان آخران أو أكثر، لكن ليس من بينها ما يفسّر قبول الشارع الفلسطينيّ بهذا الوضع التعس الذي يبدو كأنّه يتفاقم يومًا بعد يوم. بين مستشاري عرفات الكثيرُ من الرجال والنساء الأذكياء، وللعديد منهم تاريخ طويل في العمل السياسيّ التقدُّميّ. لماذا يستمرُّون في السكوت؟ ولماذا يَقْبلون، حتّى أكثرهم موهبةً، ببعض الامتيازات المادّيّة (سيّارة، مكتب، وظيفة، وجاهة) مقابل الاستمرار في العمل مع شخص يكنُّون لتكيكاته الاحتقارَ ويَعْرفون أخطاءه المستمرّة منذ سنين، وصرّحوا بذلك فعلاً، تلك الأخطاء التي أوصلتنا كفلسطينيّين وعرب إلى أحطّ مراحل تاريخنا؟ لماذا الصمت، ولماذا التعاون؟ ألا يشعرون بأيّة مسؤوليّة تجاه الحقيقة وتجاه عذاب شعبهم الذي كان يمكن التخفيفُ منه ألفَ مرّة أكثر ممّا فعلتْ منظّمةُ التحرير حتّى الآن؟

أثناء ذلك سيستمرّ نتانياهو ومادلين أولبرايت ودنيس روس في إدارة عمليّة السلام بالنتائج نفسها. وتعتقد غالبيّة الرأي العامّ الأميركيّ والأوروبيّ مُخْلصةً أنّ السلام حسّن أوضاع «المنطقة،» وأنّ الفلسطينيّين يحصلون على حرّيّتهم للمرّة الأولى منذ ٣٠ سنة. وهذه هي قسوة المأزق الفلسطينيّ. فمن جهة نريد أن نبيِّن للعالم أنّنا نريد السلام، فيما الحياة اليوميّة للجميع، عدا أقليّة ضئيلة من رجال الأعمال الأغنياء والقادة الأمنيّين وموظفي السلطة الفلسطينيّة، تردّت إلى حدّ كبير. وتمتلئ وسائلُ الإعلام الغربيّة بالتقارير عن الجانب الديبلوماسيّ من العمليّة وما فيه من جولات التفاوض والمأزق ثمّ، في الأخير، الاختراقات، لكنّها تَفْرغ تمامًا من أيّ وصف لحقيقة حياة الفلسطينيّين على الأرض. ولم تكن هناك تغطية من أيّ نوع لوضع ألوف الطلبة في غزة الذين لا يستطيعون العودة إلى مدارسهم وجامعاتهم في الضفة الغربيّة (بسبب الحظر الإسرائيليّ)، كما لا تَذْكر شيئًا عن العدد الكبير من السجناء الفلسطينيّين القابعين في سجون إسرائيل (حيث يتعرّض قسم منهم للتعذيب حتّى الموت)، أو عمّا تلاقيه في الصراع من أجل البقاء عائلةٌ غزّيّةٌ فيها ثمانية أطفال عندما يكون عائلُها عاطلاً عن العمل، أو عن أعمال إسرائيل

الانتقاميّة المستمرّة ضدّ الفلسطينيّين الذين يحاولون مقاومة استيلاء المستوطنين الإسرائيليّين والجيش الإسرائيليّ على أراضيهم، وماذا تعنيه للفلسطينيّ محاولةُ دخول غزّة أو الخروج منها، أو حظر دخول القدس على كلّ سكان الضفّة الغربيّة منذ سنة، أو حواجز التفتيش في كلّ مكان التي تحيل مناطق سكنى الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة إلى غيتوات خانقة، كما لا تنقل شيئًا عن طبيعة الحياة تحت نظام عرفات التسلُّطيّ، حيث تُفرض الرقابةُ والحظرُ على الكتب والصحف والمجلّات، وتوجَّه قواتُ الأمن التهديدَ إلى المواطن العاديّ، ولا تَنْقل شيئًا عن الفساد الذي وصل إلى مدى يَخْنق فيه النشاط الاقتصاديّ اليوميّ، وأخيرًا، وهو الأهمّ، فإنّها لا تتحدّث عن غياب القانون وحكم القانون في مناطق الحكم الذاتيّ الفلسطينيّ. إنّ صحيفة مثل **نيويورك تايمز** لا تقدّم التقارير عن أيّ من هذه القضايا بالتواتر المطلوب الذي يجعلها الخلفيّة الحقيقيّةَ للتقارير الديبلوماسيّة التي لا تملّ من إيرادها يوميّاً. كم من المرّات يرى مشاهد أو قارئ الأخبار الغربيّ أمامه الخريطةَ المبقّعةَ المجنونةَ التي فرضها الإسرائيليُّون على الفلسطينيّين، والمكوَّنةَ من المناطق «أ» و«ب» و«ج»، والكيفيّةَ التي تحاول إسرائيل بها تدميرَ وإنْ مجرّد إمكان وجود وطنيّ فلسطينيّ؟

إذا أخذنا كلَّ هذا في الاعتبار، إضافةً بالطبع إلى الشعور بالكبت واليأس عند كلّ فلسطينيّ إزاء المهزلة المؤلمة التي فُرض على قادتنا لعبُ أدوارهم فيها، يصبح من واجبنا تمامًا أن نصف واقع الحياة اليوميّة تحت عمليّة السلام، من دون تزويق وبأكثر ما يمكن من تفصيل. علينا إخبارُ العالم عن معاناة شعبنا المستمرّة تحت الاحتلال، وهي المعاناة التي تخفيها التقاريرُ المضلِّلة ـ الإسرائيليّة والأميركيّة والفلسطينيّة الرسميّة ـ التي شكّل تناولُها أخيرًا لقضيّة الخليل مفارقةً قاسية. والمهمّة هذه لا تتوقّف على توفُّر المال، بل على الانضباط والإرادة أيضًا. وإذا التزم كلُّ واحد منّا أن يتقصّى تفاصيل معاناة السكان في رام اللّه أو الخليل أو بيت لحم أو القدس، ثم يحاول بأيّ شكل ممكن أن يَكْسر حاجز الصمت الذي تَفْرضه وسائلُ الإعلام ـ مثلاً عن طريق رسالة إلى التحرير، أو مكالمة إلى محطة التلفزيون أو الإذاعة، وتشكيل مجموعات للقيام بهذه المهمّات جماعيّاً وفي شكل منظّم ـ نكون قد بدأنا محاولتنا للتحرُّر. ومهما كانت هذه البداية متواضعة بل ومثيرةً للسخرية عند

البعض فإنَّها بالتأكيد أفضلُ من السلبيَّة والصمت الجماعيّ. إنَّ الوضع الحاليّ غيرُ قابل للاستمرار. وهناك أكثر ما يمكن من الانتهاكات والظلم في قلب الحياة الفلسطينيَّة الآن. كما أنَّ الوضع الإسرائيليّ ـ بمستوطنيه المجانين، ومتطرّفيه الدينيِّين، وقيادته العسكريَّة التي تغلي غضبًا، وحكومته الضعيفة، والمدنيِّين الحسني النيّة المكبوتين الذين أنهكهم التوتُّر المستمرّ ـ أضعفُ من تحمُّل مفاوضات جديدة على طراز الخليل من دون أن يؤدِّي ذلك إلى المزيد من العنف والمزيد من الألم والاضطراب. لكنْ مَنْ بدأ منذ الآن الاستعداد للمرحلة المقبلة؟

الحياة ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٧

استعمالات الثقافة

سمعت أنّ كتاب صموئيل هنتنغتون الأخير عن صراع الحضارات أثار العديد من النقاشات (والسخرية أيضًا كما آمل) هنا وهناك في العالم العربيّ. ويبدو أنّ مقاله عن الموضوع، الذي نشره قبل ثلاث سنوات ونصف السنة، أثار الجدل في الولايات المتحدة أكثر من كتابه الذي يَجْمع ما بين ثقل الدم والتكلُّف. ولعلّ السبب، في جزء منه، كان قصرَ المقال وعنوانَه المثير، وتوخِّيه صَدْمَ القارئ ودفعَه إلى الردّ. على العكس من ذلك نجد أنّ للكتاب أسلوبًا متعثِّرًا يشبه أسلوب طالب أبحاث يضيع في متاهاتِ حيِّزٍ لا يَعْرف عنه الكثير، معتنيًا بالتعريفات و«الوقائع» والإحصاءات، وخاشيًا في الوقت نفسه من انفجار غضب الأستاذ المُشْرِف. والواقع أنّ من الصعب أَخْذَ الكتاب بجدّ، بسبب النواقص الكثيرة في مسلَّمات المؤلِّف (مثلاً، أنّ الحضارات تبدو له كأنّها كتل دائمة هائلة الحجم، مثل جبل جليد)، وبسبب الأخطاء المخجلة العديدة في شأن الطريقة التي تَعْمل بها ثقافةٌ ما، وبسبب سوء وصف العناصر التي تميِّز الغربَ عن الإسلام والكونفوشيوسية وغيرهما، والافتراضات الساذجة التي لم تَخْضع للنقد والتقويم عن تفرُّد حضارة الغرب بالعظمة، وهي الافتراضات التي سَقَطَ أكثرُها منذ عهد مونتين وهيوم.

ومِنْ أغربِ ما في الموضوع أنّ نواقص هنتنغتون تبرز أكثر عندما يتناول حضارته هو، أي الغرب، على رغم أنّه من الواضح تمامًا أنّ تناوله للحضارة الإسلاميّة، مثلاً، مليء بمادّة يستعيرها من مستشرقين مثل برنارد لويس. خطأ

هنتنغتون الأساسيّ هو اعتباره أنّ للغرب جوهرًا ثابتًا لا يَعْرف التغيّرَ، أو هويّةً مُطْلقةً تبقى كما هي عَبْرَ القرون. ويقول إنّ الحضارة تتكوّن من الكتب الرئيسيّة والأبطال والقيم التي تتمحور عليها الثقافة، وهو ما يدفعه من ثمّ إلى القول بأنّ كلّ ما في الغرب يؤكّد هذا الجوهرَ وتلك القيمَ، والعكس بالعكس، في حتميّة لا تسمح بالتنوُّع أو التغيُّر بالمعنى الحقيقيّ للكلمتين.

قراءتي للغرب لا تركّز على الثوابت أو الجوهريّات التي يَفْرح بها هنتنغتون، بل على ما فيه، مَثَلُه في ذلك مَثَل كلّ الحضارات والثقافات، عبر الزمن من الانفصام والانقسام، إضافةً إلى الخلط والهجنة اللذين يَشُوبان كلَّ الحضارات والثقافات. على سبيل المثال، يرى مفسّرٌ سلطويٌّ دغمائيٌّ مثل هنتنغتون أنَّ سقراط شخصيَّة تاريخيَّة يشكّل منهجُها في التحقيق الميتافيزيقيّ في طبيعة الحقيقة والصلاح مفخرةً دائمةً من مفاخر الحضارة الغربيَّة. أمَّا بالنسبة إلى قارئ ألمعيّ فعلاً وواسع المخيّلة مثل فريدريش نيتشه فإنَّ المثير في سقراط هو كونه، من خلال منهجه و«عينه النقديَّة العظيمة الجوّالة،» المتحدِّي العظيمَ للقيم السائدة، والناقضَ للأفكار المتعارفة، والمهدِّدَ لكلّ أنواع السلطة. وكان هذا بوضوح هو السببَ في محاكمة سقراط ثمّ تركِهِ من دون خيار سوى الانتحار. والواقع أنَّ في الإمكان القول إنَّ من العناصر الرئيسيَّة في الثقافة الغربيَّة الحديثة بروزَ وسيطرةَ فلسفات مثل فلسفة نيتشه، الذي كان هدفُه الرئيسيُّ نقضَ فكرتي الخير والشر نَفْسِهما ومحاولةَ القضاء على كلّ إيمان بمفهوم ثابتٍ للهوية. أمَّا عند هنتنغتون فإنَّ للحضارات هويّاتٍ متميِّزةً دائمة، في حين أنَّ السؤال النقديّ الذي يناسب نهاية القرن هو: «أيُّ غرب، أو إسلام، أو كونفوشيوسيَّة، تعني؟» ذلك لأنَّ هناك عشرات الأنواع من كلّ منها، وكلُّها في صراع وتعارض دائميْن وفي تغيُّر مستمرّ. أَمِنَ الممكن الكلام عن «الغرب،» أو عن كونفوشيوسيَّة واحدة، بملحظ أنَّ الأدلة على التنوُّع الواسع ضمن كلّ ثقافة تقضي فورًا على اختزال الثقافة أو الحضارة إلى ظاهرة واحدة بسيطة؟

الغلطة الثانية التي تنتظم كلَّ كتاب هنتنغتون هي أنَّه لا يأخذ بجدّيَّة مدى ما في كلّ حضارة أو ثقافة من الهجنة والاختلاط بالحضارات الأخرى وامتلائها بعناصر مأخوذة من تلك الحضارات. وأرى أنَّ مدى الاختلاط والهجنة يجعل القول بثقافة واحدة موحَّدة متطابقة دومًا مع ذاتها ضربًا من اللامسؤوليَّة الفكريَّة. وليس

هناك أبعدُ عن الجدوى من اعتبار الغرب كأنَّه يقف وحده متعاليًا على حضارات أفريقيا والإسلام وأميركا اللاتينيَّة. وإذا كان من الصحيح أنَّ هناك محاولات أيديولوجيَّة في كلّ الثقافات للتظاهر بأنَّ لهذه الثقافة أو تلك ذلك الجوهرَ المتساميَ السابقَ على وجودها، الذي يحدِّدها مرَّةً وإلى الأبد، فإنَّ هذا من قبيل الأيديولوجيا لا التاريخ أو التفسير الجدّيّ للثقافة. وصادف أخيرًا أن قرأتُ كتابًا جديدًا عن بروز علم التفاضل والتكامل، فحواه أنَّ هذا الحقل من الرياضيَّات الذي لا غنى عنه بَرَزَ مكتملاً في أوروبا القرن السابع عشر وفي وقت واحد في أعمال لايبنتس ونيوتن. واعتبر المؤلِّف أنَّ هذا البروز المذهل كان نتيجةً مباشرةً لعودة علوم الإغريق المفاجئة إلى الظهور في ذلك القرن. ولا بدّ لي أن أصف هذا الرأي بأنَّه «أيديولوجيّ» وليس تفسيرًا تاريخيّاً حقيقيّاً لما حصل. إنَّ هذا الوصف للعبقريَّة العلميَّة «الغربيَّة» يَحْذف الدورَ الجوهريَّ الذي لعبه علماءُ الرياضيَّات المسلمون، الذين ما كان في إمكان نيوتن ولايبنتس لولاهم تطويرُ التفاضل والتكامل، ولا يعدو ذلك الوصف أن يكون محاولةً لإدامة أسطورة «الغرب» كحضارة نقيَّة منغلقة على نفسها، تدين بسيطرتها وقوّتها لنفسها دون سواها، وليس لتاريخها في التحليل النهائيّ أيَّةُ علاقة مع الحضارات والثقافات الأخرى.

هناك اليوم أشباهٌ لهنتنغتون في كلّ ثقافة. وأرى أنَّ السبب هو القوميَّة، أو على الأقلّ ذلك الجانبُ من القوميَّة الذي يتَّسم بنفسيَّة الدفاع عن ذاتٍ يَعْتبرها تحت التهديد، ويتّسم بكره الغرباء، وهو أيضًا جانبٌ يُطاوع ذلك النوع من التحريض الذي أَنْتج الصراعات الإثنيَّة والدينيَّة وأَنْتج تقسيمَ الكثير من المجتمعات التعدُّديَّة إلى كيانات صغيرة منفصلة تبادَلَ جيرانُها التهديدَ عبر حدودها المرسومة بالأسلاك الشائكة. ويكتب هنتنغتون من منظور مثقّف مهمَّتُه إدارةُ هذا النوع من الصراع، أيْ كمثقّف يَخْدم مصالحَ القوّة العظمى الأخيرة (الواقع أنَّه صريح تمامًا في هذا) ويَخْدم إدامةَ أولويَّتها كقوَّة عالميَّة. ومن هنا فإنَّ الموضوع الحقيقيَّ للكتاب ليس كيفيَّة خفض حدّة صراع الثقافات بل كيفيَّة الاستفادة منها لمصلحة أميركا وكوسيلة لإعطاء الولايات المتحدة الحقَّ في قيادة العالم. لكنَّ كلّ تلك الفخامة البلاغيَّة لا تستطيع أن تخفي أنَّ كلّ نمطه الفكريَّ مستقًى من المصدر الملوَّث نفسِهِ الموجودِ في كلّ الحضارات، أي الفكرة القائلة بأنَّ «نمط حياتي» و«طريقة تفكيري»

و«ديانتي» و«حضارتي» لا يمكن أن يشاركَ فيها أو يَفْهمَها مَنْ لم يكن من ديانتي أو لوني إلخ... وتقدِّم دولٌ مثلُ الهند وباكستان والبوسنة وإيرلندا وجنوب أفريقيا ولبنان، وبالطبع فلسطين ـ إسرائيل، أمثلةً على الآثار المدمِّرة لهذا المنطق، الذي لا يقوم في النهاية إلاّ إلى المزيد من ضيقِ الأفق وسوءِ التفاهم والعنف. النقطة بالطبع هي أنَّ التسليم بهذه الأفكار ليس أمرًا حتميّاً، على رغم كلِّ ما يدعو إليه هنتنغتون وأشباهُه. وعلى رغم أنَّ هناك تشابهًا بين أفكاره وأفكارِ الصهاينة اليمينيِّين، الذين يرون أنَّ لهم حقّاً يعلو على كلِّ مَنْ عداهم في أرض فلسطين ويُبْدون الاستعداد لقتال الفلسطينيِّين إلى يوم القيامة، فإنَّه يؤخذ بجدِّيَّة أكثر لأنَّ الولايات المتحدة اليوم هي الدولة الأقوى في العالم، لكنّ ذلك لا يُمْكن أن يشكِّل برهانًا على صحّة رأيه.

ليست هناك ثقافةٌ نقيَّةٌ اليوم. لكنّ هنتنغتون يكتب عن فرنسا وكأنَّها مكوَّنة من أشخاص مثل دوبون وبرْجُراك دون سواهم، وعن بريطانيا وكأنَّ كلّ سكانها يحملون اسم سميث أو جونز. إنَّ هذا هو أصوليَّة لا تحليل لثقافة ما، وهو أصوليَّة من صنع البشر وليس مفروضًا مرّة وإلى الأبد من قبل القضاء والقدر. من هنا فإنَّ كلَّ هويةٍ مادّةٌ مركَّبةٌ، أيْ مزيجٌ من مختلف التواريخ والهجرات والفتوحات وانتفاضات التحرُّر إلخ. ويمكننا أن نتعامل معها باعتبارها صراعاتٍ بين مختلف العوالم، أو كخبراتٍ يمكن التوفيقُ في ما بينها. إنَّ من بين الصلاحيّات التي تضفيها القوّةُ تاريخيّاً على حامليها تصنيفَ الأقوام الأضعف ووضعَها ضمن نماذج لا تَعْرف التغيُّرَ ـ من الأمثلة المعروفة على ذلك، الصينيُّ «الصبور» أو الأسودُ «الخانع» أو المسلم «المخاتل» أو «العنيف» ـ وهو ما يَحْكم على تلك الأقوام بالعزلة والفصل عن البقيّة، ويسهِّل التحكُّمَ بها أو إبعادَها. وهذا بالضبط ما يعنيه «فصلُ» العرب عن الإسرائيليِّين، في الماضي وأيضًا خلال عمليَّة السلام. لكنْ هل هذا هو السبيلُ الوحيدُ لتعايش الحضارات؟

لا أعتقد ذلك. إنَّ السبيل الآخر الممكن لاستعمال الفروق ضمن الثقافة هو الترحيب بـ «الآخر» ككيان مساوٍ دون أن يكون مشابهًا تمامًا. ورأت غالبيَّة الباحثين الإنسانيِّين العظام في زمننا، من أريش آورباخ إلى جوزيف نيدهام ولوي ماسينيون وطه حسين، في الماضي وفي الحضارات المختلفة فرصةً للتغلُّب على التغريب الذي يأتي بفعل مرور الزمن والبعد. وعندما قرأ آورباخ الشاعرَ الإيطاليَّ دانتي فإنَّه لم

يتناول علاقته بالقرن الرابع عشر الميلادي فحسب، بل بزمننا أيضًا. والفكرة هنا هي دراسة الحضارة من منظورٍ يَخْتلف عن المنظور القوميّ، لمعرفة الطريقة التي تكوَّنتْ بها وكيفيّةِ تشكيلها وتقديمِها للغير. وهذا، إضافةً إلى التطلُّع الأكثر أصالة إلى إمكانات الأسرة الإنسانيّة، هو ما يقدِّمه العالِمُ أو المثقّفُ الإنسانيّ، لا «مدير الأزمات» الهنتنغتوني.

قضيتُ ٣٥ سنة من عمري في تعليم الشبيبة فنونَ التفسير، أيْ كيف على المرء أن يَقْرأ ويَفْهم ويجدَ صلةَ الوصل بين منتجات الثقافة البشريّة والأنشطة البشريّة الأخرى. ومكّنني هذا، كما أعتقد، من فهم السياسة في شكل أفضل، لأنَّ التفسير يعلّمنا أنَّ كلّ النشاطات الإنسانيّة تقع في سياق التاريخ، بل إنَّها من مادّته. وهدف التفسير، كما أرى، هو أنَّ نتعلَّم ربطَ الأشياء بعضها ببعض: أي الثقافات المختلفة، والشعوب المختلفة، والحقب التاريخيّة المختلفة. وهذا بالتالي ناتج عن خيار معيّن، يخالف تمامًا خيارَ هنتنغتون وغيرِه في الغرب والعالم الإسلاميّ، الذين ينظرون إلى الثقافات بمنظور التعارض والصدام. مقولة صراع الحضارات تقدَّم على أنَّها حتميّة، لكنَّها بالطبع مفروضة على عالم مليء بالاضطراب والصراعات المحتملة والفعليّة. غير أنَّ أمامنا دومًا أن نختار إذا كنا نريد العمل على تغذية الصراع أو العمل ضدّه. علينا أن لا نُخْدع بلغة هنتنغتون الحماسيّة وأن لا نقتنع بأنّنا محكومون بالصراعات التي لا نهاية لها، لأنَّ الواقع هو أنّنا لسنا كذلك.

الحياة ١٣ شباط ١٩٩٧

سلطة التلفزيون... أو فقدان الدقّة

أُصبتُ خلال الأسابيع السبعة أو الثمانية الماضية بسلسلة من الالتهابات التي سبَّبتْ لي ألمًا شبه دائم، كما فرضتْ عليَّ البقاءَ في البيت طوال الوقت، من دون قدرة على تدريس صفوفي (التي أُلغيتْ لهذا الفصل الدراسيّ)، وهو ما جلب لي ذلك النوعَ من الاكتئاب والإحباط الذي يَشْعر به مريضٌ يعتقد أنّ معاناته طالت واشتدّت أكثرَ من المعقول. ولكنّني على رغم ذلك تمكّنتُ من أن أَخْتبرَ عن كثبٍ التأثيرَ الذي لا بدّ أن يمارسه التلفزيونُ على الأميركيّ العاديّ الذي يشاهده فترات طويلة. ذلك أنّ المرض أقعدني عن القراءة فتراتٍ طويلة أو عن سماع الموسيقى أو لعبها، ووجدتُ نفسي أنساق مرةً بعد مرة إلى إغراء «الريموت» الذي يَعِدُ، من خلال كبسة واحدة صغيرة، بأن يأتي بالعالم كله إلى الشاشة الصغيرة أمامي.

على المشاهدين في نيويورك أن يشتركوا في خدمة الكابل (هناك شبكة واحدة في المدينة، وهي احتكار تملكه شركةُ «تايم ـ وارنر») لأنّ الأبنية الشاهقة تمنع تمامًا تسلُّمَ البثّ المباشر. هكذا وجدتُ أمامي وأنا على فراش الألم ٧٥ قناة حافلة على مدار ٢٤ ساعة بالأفلام السينمائيّة والأخبار والرياضة والأشرطة الوثائقيّة والمقابلات والكثيرِ غيرِها من البرامج التي لا يتّسع المجالُ لتعدادها هنا. واستمتعتُ في بداية علاقتي هذه مع التلفزيون بالأفلام القديمة. وقبل أسابيع أفردتْ إحدى القنوات يومًا كاملاً لأفلام من استوديوهات يونيفرسال في الأربعينيّات، كلُّها مستوحاةٌ من الشرق الأوسط، غالبيَّتُها من بطولة جون هول وماريا مونتيز وسابو

وايڤـون دي كـارلو وتُرْهـان بك، فـي أفـلام مـثل «السـودان» و«ألف ليلة وليلة» و«شـهـرزاد.» وتعطي هـذه الأفـلام صـورةً مسلِّيـة، لكنْ شنيـعة أحـيانًا، عن مفـهـوم هوليوود للشرق (لا غنى لصـورة الشرق الأوسط، في هذه الأفـلام التي عفا عليـها الزمنُ، عن الكثير من الرمال، والخيولِ المتراكضة، والسلاطينِ القساة، والراقصاتِ إلخ...). وبعد مشاهدة ثلاثة أو أربعة من هذه الأفلام انسدَّتْ نفسي عنها تمامًا ولم أُطِق الاستمرارَ ولو ثانيةً أكثر.

بعد فترة قصيرة نسبيّاً نفد صبري تمامًا من التلفزيون كله. إذ إنَّ على المرء أن ينتظر ساعات، بل ربما أيامًا، ليَحْصل على فيلم أو برنامج وثائقيّ مقبول، وهو يكون في الغالب أجنبيّاً. أمّا برامج المقابلات فـهي حافلة بالتوافه المضـجرة والغبيّة في شكل يَصْعب تصديقُه، فيما تقتصر برامج الأخبار في شكل كامل تقريبًا، سواء في «سي ان ان» أو الشبكات الوطنيَّة أو المحليَّة، على أنباء الولايات المتحدة، وذلك في تقارير مكرورة تتناقلها الشبكاتُ بعضُها عن بعض. ووجدت أنَّ «سي ان ان» لا تشجِّع على المشاهدة نظرًا إلى كثرة الإعلانات والبرامج التي لا تثير اهتمامي مثل تلك التي تتناول الطبخَ أو الموضة، ما يجعلك تنتظر ساعاتٍ قبل الحصول على تقرير إخباريّ مهمّ. وهناك الكثير من البرامج الرياضيَّة، تغطِّي كرة السلة والقدم عادة، لكنْ مع رياضات جديدة عجيبة، مثل الملاكمة النسائيَّة والتزلُّج على الماء باستعمال القدمين لا ألواح التزلُّج.

هناك ثلاثة أنواع من البرامج تلوِّث موجات البثّ. الأول هو ذلك الصنف العامّ الذي يندرج في إطار التسلية، ويتكوَّن من أشياء مثل أفلام الكارتون والمسلسلات الشعبيَّة والعروض الأسبوعيَّة مدةَ ساعة من الأفلام والمسرحيات. ويهدف كلٌّ من هذه إلى اجتذاب مجموع من المشاهدين يتجاوز العشرين مليون مشاهد، وهي في العادة تعتمد الإثارة وتتميَّز بالبساطة التي تجعلها سهلة المتابعة، إضافة إلى الإفراط في العاطفيَّة والفراغ العقليّ. ويشاهد الكثير من الأميركيِّين هذه البرامج على مدار الساعة ـ قسم منهم يشاهدها حتى أثناء العمل ـ لكنْ خصوصًا عند العودة من العمل. ولنا أن نتصوَّر في كل بيت تقريبًا في أنحاء البلاد أفرادَ الأسرة وهم يجلسون صامتين، مع ما تيسَّرَ من البيرة والـ «پوپ كورن،» مشدوهين أمام التلفزيون الرئيسيّ (هناك أكثر من جهاز واحد لكل بيت، عدا العائلات الفقيرة

طبعًا). الفئة الثانية هي برامج المقابلات، التي تضمّ مقدِّم البرنامج وعددًا من الضيوف، هم عادةً من المشاهير، لكنَّهم في أحيان كثيرة من الناس الذين يعانون مشاكلَ خاصةً (النساء اللواتي يفضّلن صحبةَ صديقات أبنائهنّ، الرجال الذين يقعون في غرام النساء المفرطات في السمنة إلخ)، أو «صانعي الأخبار،» أي السياسيِّين، أو كبار الضيوف الأجانب مثل الأميرة ديانا (وأيضًا بنيامين نتانياهو). وبلغ التلفزيون درجةً من الانشغال بالذات، واكتسبتْ شخصيّاتُه ذلك القدَر من النفوذ، بحيث نجد كبار صحافيِّيه يقابلون بعضهم بعضًا، الأمر الذي ما يجعل «الخبر» هو ما يحدِّده هؤلاء كـ «خبر.» أخيرًا هناك البرامج الدينيّة، والأرجح أنَّها تفوق الصنفين الأوّلين كميّةً. ويَشْهد الانتشارُ الهائل لهذه البرامج على أنَّ الولايات المتحدة هي البلد الأكثر انشغالاً بالدين في العالم. وأظهر استطلاعٌ للرأي أُجري أخيرًا أنّ ٨٨ في المئة من الأميركيِّين يعتقدون أنَّهم يحظون بمحبة الله لهم. وتضمّ البرامج الدينيّة التلفزيونيّة كلَّ الطوائف المعروفة وتقدِّم شعائرها، لكنّ هذه لا تشكِّل إلاّ جزءًا ضئيلاً من المجموع، فيما الغالبيّة الكبرى هي برامج عن العبادات وعن فرقٍ دينيّةٍ بالغةِ الغرابة، من بينها مدارسُ مسيحيّة تؤمن بإمكان فهم الدين في شكل مباشر عن طريقة دراسة هندسة أهرام الجيزة (صدّقوني، لأنّني شاهدتُها بنفسي على التلفزيون!)، إلى مستعملي العلاج الطبي «الإيمانيّ» الذين يحيلون العميان إلى مبصرين والمقْعَدين إلى متحرِّكين ناشطين، وكل ذلك تحت الأضواء الساطعة وأمام ملايين المشاهدين.

هذه النظرة العاجلة تكفي للإشارة إلى أنّ التلفزيون الأميركيّ، الذي يجري تصديره إلى أنحاء العالم الآن، هو من منظور شخص متوسِّط التعليم مصدر سيِّئ تمامًا للأخبار بل وللتسلية والترفيه بالمعنى الحقيقيّ. ومن أسباب ذلك أنَّه، نظرًا لغزارة برامجه وسهولة توفُّره، يَفْرض على الذهن نوعًا من الاتّكاليّة والسلبيّة. ويشعر معظم السكّان أنّ في إمكانهم تجنُّب مشاكلهم، أو ربما حلّها، عن طريق فتح التلفزيون والاستسلام لما يثيره من الأوهام وأحلام اليقظة، التي تصبح مألوفة وكأنَّها حقائق واقعة لها جاذبيّة أكثر ممَّا للحياة الفعليّة. أمّا بالنسبة إلى الأطفال، فليس هناك للأبوين وسيلة لتهدئتهم أسهل من وضعهم أمام التلفزيون ساعات. هكذا، ومن أوجه عدّة، يمكن أن يصبح التلفزيون مثل مخدِّر، ما إن يبدأ المرء بالتعوُّد

عليه حتى يصبح مدمنًا له. الأهم من ذلك، أنّ التلفزيون يعطي جوابًا عن السؤال الذي يطرحه المهتمّون بسبب ندرة الرافضين في هذا المجتمع ـ وفي العالم العربيّ أيضًا ـ للأكاذيب والانتهاكات التي تمارسها حكومتهم، وأيضًا لما نشهده حالياً من تدنٍّ في مستوى القادة وسوء أدائهم. ذلك أنّ التلفزيون، بشموليّته في التغطية وانتشاره، وأيضًا عن طريق رسالته الإيديولوجيّة المضمرة ـ ومفادُها أنّ هذه هي أميركا، المجتمعُ الأعظمُ على الأرض، حيث يمكن حلّ كلّ المشاكل بالسهولة التي نفتح بها قنينة الكوكا كولا ـ يشلّ التفكير الانتقاديّ أو الأخلاقيّ.

لا أريد أن أقول إنّ التلفزيون لا يقدّم سوى المهازل والسخف، بل إنّ الأقنية المحليّة على سبيل المثال مليئة بالدرجة الأولى بجرائم القتل والاغتصاب والحرائق والكوارث الطبيعيّة. ولوسيلة الإعلام هذه قدرة غريبة على تشويه صورة الحقيقة، بحيث تشعر أنّ قصّةً ما «حقيقيّةٌ» لأنّها معروضة على التلفزيون، أمّا إذا لم تكن موضع اهتمامه فلا وجود لها. ويمكن القول إنّ نسبة القضايا الدوليّة إلى المجموع في البرامج الإخباريّة لا تتجاوز ثلاثة أو أربعة في المئة، ويغطّيها التلفزيون في العادة عندما تتطوّر القضية إلى أزمة، وينساها ما إنْ تنتهي تلك الأزمة. من هنا يندر حالياً أن نجد ذكرًا لقضايا مثل رواندا أو يوغوسلافيا السابقة، وهي تتحوّل في أذهان المشاهدين تدريجياً إلى «مشاكل» بعيدة غامضة. بالمقارنة نجد أنّ التغطية الاستثنائيّة التي حظيتْ بها محاكمة أو. جي. سمپسون ضخّمتها وحوّلتها إلى شيء يتجاوز كلّ حدود العقل وحتى العاطفة. وأصبح من المستحيل تقريبًا أن نرى العالم وكأنّه لا يدور على سمپسون ومحاميه وضحيّتيه ومأزقه القانونيّة. والمشكلة أنّ مسؤوليّة هذا التضخيم لا تقع فقط على التلفزيون بل يتحمّلها جمهور لا يشبع من قصّة بشعة تدور على ضرب النساء والقتل. وبكلمة أخرى، فَقَدَ الذهن القدرة على مقاومة الهجمة الواسعة هذه، بكلّ ما فيها من السخف والتزييف الفاضح للحقيقة.

أنا من جهتي متأكّد أنّ هذا «الإدمان» على التلفزيون لعب دورًا كبيرًا في تغييب الفكر النقديّ، وأيضًا، وهو الأهمّ، في تقليص قوّة الذهن على الاستعمال الدقيق والصحيح للغة، وهي، عندما نتفحّص عالمنا، وسيلة تفكيرنا ومادّة ذلك التفكير في الوقت نفسه. إنّ الصور التلفزيونيّة تمثّل نوعًا من السحر الذي يعمل من

خلال التنقُّل السريع بين الأمكنة والصور والمواضيع، وتقدم تصوُّرًا للعالم يسوده التركيز الاعتباطيّ والمفاجئ على هذه القضية أو تلك، والإيقاف الذي يساوي ذلك في الاعتباطيَّة لهذه العمليَّة أو تلك، في شكل يبعث فينا الاطمئنان إلى أنَّ ما نجده أمامنا، سواء كان المسلسلات الشعبيَّة أو النشرات الإخباريَّة أو المباريات الرياضيَّة أو الصحافيِّين الذين يتحاورون بثقة ومرجعيَّة، وكأنَّه العالم الفعليّ الذي يُعاش أمامنا ويُفسّر ويقدَّم لنا في شكلٍ سهلِ الهضم من دون أن نبذل أيّ جهد. وليس من خيار بالنسبة إلى المشاهد الفرد سوى الانتقال من قناة إلى أخرى. وشيئًا فشيئًا يصبح ذلك السيل من الصور والكلام المتدفِّق من التلفزيون بديلاً عن العمل الذهنيّ، وتَضْمر شيئًا فشيئًا القدرةُ على التفكير، التي كان التعليم بناها بجهد وتأنٍّ في الإنسان. وبدل التفكير في شكل حقيقيّ وواعٍ تجد نفسك معتمدًا على ما سمعتَ ورأيتَ على التلفزيون، ذلك السيل الذي يتدفَّق عليك حين تحاول العثور على الكلمة المناسبة أو الفكرة الصحيحة. وهكذا يصبح التلفزيون هو الناطقَ بأفكارك، والفارضَ للكثير من المفاهيم، والعنصرَ الذي يفرض وتيرة الحدث، ويختزل التعقيد إلى صور بسيطة.

بهذا الشكل، ومنذ سنوات، تم اختزال صورة العربيّ والمسلم إلى «جوهر بسيط» أو معنى واحد، هو «الإرهابيّ.» ويؤسفني القول إنَّنا لانزال راهنًا مرتبطون في الوعي الأميركيّ بهذه الهوية، مهما بدا من قادتنا من الاعتدال والتنازل، ومهما كان عدد المرات التي يأتون فيها إلى البيت الأبيض لتلتقط وسائلُ الإعلام صورَهم. علينا أيضًا أن نُبقي في ذهننا أنْ ليس هناك ـ وأنا أعني ذلك حرفيّاً ـ في ما نراه على التلفزيون ما يمكن أن يعطي للمشاهد مجرَّدَ إمكان الشكّ في أنَّ الولايات المتحدة هي الأرض التي يخصّها اللَّه برعايته، وأنَّها لم ترتكب خطأ في تاريخها، وأنَّها قوّةُ خيرٍ في هذا العالم. واكتسب ضميرُ الجمع في تعبير «بلدنا» قوّةً إيجابيَّةً لا رادَّ لها، حتى إنَّ لكلمة «أميركا» في الكلام العاديّ معنى إيديولوجيّاً واضحًا لا مجرَّد إشارة إلى بلد معيَّن أو شعب معيَّن، وهذه هي الطريقة التي يستعملها بها التلفزيون. ومن هنا فإنَّ الاستعمالات الخاصة للمفاهيم تجد نفسها أمام هجوم كبير من المفاهيم الجاهزة مثل «نحن نسير إلى الأمام» و«الفرص العظيمة التي فتحها أمامنا الله» إلخ... وغالبيَّتها تهدف إلى الدفاع عن رأسماليَّة منفلتة مهما

كان الضرر الذي تُلْحقه بأكثريَّة السكّان. المثال الأكمل على ذلك هو الجوقات التي تندِّد بـ «الحكومة،» وهو التعبير الذي يعني حاليّاً «الحكومةَ الكبيرة»، أي الاشتراكيَّة. وخلال الجدل الفاشل الذي دار قبل ثلاث سنوات على قضيَّة العناية الصحيَّة ـ علينا أن نتذكَّر أنَّ هناك ٤٥ مليون شخص في أميركا من دون حَقّ في الخدمات الصحيَّة، لأنَّ الحكومة لا تقدِّم الرعاية الصحيَّة لأحد، وعليك الانضمام إلى الضمان الصحيّ الذي تقدِّمه الشركات ـ كان الخيار الوحيد الذي لم يذكره أحد هو ما نجده في كل بلد في العالم، أيْ ضمان صحيّ على الصعيد الوطنيّ. ولم يتكرَّم أحد وإنْ بنقاش ذلك كمجرَّد فكرة، لأنَّ هذا النوع من الضمان الصحيّ يختلط في الأذهان بالاشتراكيَّة، وهي مبدأ لايزال يلقى الرفض الكامل من الأميركيّ العاديّ.

ما أقوله عن أميركا ينطبق أيضًا على العالم العربيّ، حيث يَمْنع التعليمُ الذي يأخذ شكلَ التلقين، إضافةً إلى الراديو والتلفزيون والخطاب السياسيّ الفاسد تمامًا، أو على الأقلّ المزيَّف، حول الوضع الاجتماعيّ، التعبيرَ السهلَ والمتعيَّنَ عن الذات. وقام الناشط التعليميّ المرموق منير فاشه (؟) قبل سنوات بتحليل للنثر الذي يكتبه طلبة المدارس الثانويَّة في الضفَّة الغربيَّة. واتَّضح له أمران وجدهما في كل الحالات: عجز الطالب عن الكتابة في شكل معيّن عن أيٍّ موضوع، وأيضًا العجز الكامل عن الكتابة المباشرة عن الذات. مثلاً، عندما يطلب من الطلبة الكتابة عن الأشياء المحدَّدة التي رأوها أو شعروا بها في طريقهم إلى المدرسة لم يستطيعوا إلاَّ ذكر ملاحظات شديدة العموميَّة عن الجوّ والشارع والحاجة إلى الذهاب إلى المدرسة، وكل ذلك في قوالب جاهزة وافتقار إلى التخصيص والدقَّة. ووجد الطلبة في بعض الحالات إطارًا مناسبًا للكتابة في شعارات سياسيَّة عن أنَّنا نحقِّق الاستقلال، وأهميَّة الدولة الفلسطينيَّة إلخ... ويعود هذا في بعض منه بالطبع إلى الظروف الحياتيَّة الصعبة لهؤلاء الطلبة. لكنَّني أجد هنا، عند طلبتي في هذه الجامعة الأميركيَّة الرئيسيَّة، ذلك النوع نفسه من فقدان الدقَّة والتخصيص، والميل إلى التخلِّي عن التفكير الواضح عمليّةً ومفاهيمَ. من هنا فإنَّ الظاهرة هنا شموليَّة، وبأهميَّة حاسمة خلال السنوات المقبلة، إذ سنرى بالطبع تنامي قوَّة الاتِّصالات الإلكترونيَّة في كل أشكالها وتأثيرها في ذهن الفرد وإرادته.

ويبدو أنَّ نظام السوق العالميَّة، أو نموذجه حسب صندوق النقد الدوليّ أو البنك الدوليّ، أنتج متوازيًا مع ذاته نظامَ اتّصالاتٍ من شأنه تخفيفُ مقاومة الفرد للأفكار السياسيَّة والتجاريَّة على حدّ سواء. وأرى أنَّ في الإمكان الحكم على وعي الفرد عن طريق مدى السرعة أو السهولة التي ينساق فيها إلى ما يقدِّمه التلفزيون أو الخطاب العامّ السائد، وإنْ كان الواقع لا أكثر تعقيدًا فحسب من ذلك التصوُّر بل مختلفًا تمامًا عنه. السابقة الكبرى على ذلك هي حرب الخليج في ١٩٩١، التي مثَّلتْ (بغضّ النظر عن لاشرعيّة خطوة صدام حسين في غزو الكويت) عرضًا واستعمالاً للقوّة الأميركيَّة على الصعيد العالميّ. وكانت تلك الحرب فعليّاً من دون تأييد شعبيّ في الولايات المتحدة. وفي الفترة ما بين أيلول (سبتمبر) وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ عمل التلفزيون بدأب وعناية على بناء إجماع يَعْتَبر صدام حسين شيطانًا شرّيرًا يهدِّد «حريَّتنا،» وأنَّ «علينا» وقف عدوانه. ولم يتساءل أحد عن «اعتداءاتنا» نحن، أو مَنْ على وجه التحديد عَيَّنَنا وصاةً على النظام العالميّ. وكانت سنين طويلة من الإصرار الإيديولوجيّ على أنَّنا لا نقوم إلاَّ بالعمل الصالح، وأنَّ دوافعنا أبعد ما تكون عن الاعتبارات الاقتصاديَّة والسياسيَّة والاستراتيجيَّة الرخيصة، قد هيّأتْ غالبيَّةَ الأذهان للتحوُّل إلى موقف التأييد. والأهمّ من ذلك، جرى التخطيط للحرب وخوضها على أنَّها «عمليَّة جراحيَّة» نظيفة نشاهدها على التلفزيون، وتمّ إقناعُ المشاهدين بأنْ، نعم، هناك بالفعل قوّات أميركيَّة في الصحراء، لكنْ لمّا كانت تُشاهَدُ على التلفزيون في أميركا فليس هناك من خسائر أو كلفة «حقيقيَّة» لأيّ شخص، عدا بالطبع العراقيِّين الأشرار. والمخيف أنَّ الأقليَّة المعارضة للحرب وَجدتْ أنَّ من المستحيل الوصول إلى وسائل الإعلام، التي أحاطت الأحداث بجدارٍ إلكترونيّ منيع، وذلك بالاتفاق مع الحكومة.

باختصار، إنَّ التناول الغائم والمفتقر إلى التخصيص للغة والواقع يُنْتج مواطنًا أسهل قيادًا وانسياقًا، ويحوِّله من مشارك في المجتمع إلى مستهلك يعاني نهمًا دائمًا. وللتعليم الراقي النقديّ دورٌ فائقُ الأهميَّة في توفير وسائل المقاومة لهذا الوضع، وهي أيضًا، كما علينا أن نقول، وسائل الدفاع عن النفس. عدا ذلك ليس أمامنا إلاَّ صورةٌ مخيفة، صورةُ البلايين من الناس وقد تم تطويعُ إرادتهم وإخضاعُ وعيهم.

الحياة ٢٤ شباط ١٩٩٧

سياق زيارة عرفات إلى الولايات المتحدة

قضيتُ يومين أخيرًا في قراءة مخطوطة كتاب رجا شحادة الجديد من **الاحتلال إلى الاتِّفاقات الموقّتة**، ذلك العمل المؤلم والقويّ الذي سيرى النور قريبًا بفضل ناشر هولنديّ. وشحادة نفسه شخص جديد بالاهتمام، يمتاز بالعناية والترويّ في كلّ ما يقول ويكتب، ويَجْمع ما بين الشجاعة والتواضع والجديّة البعيدة عن أيّة أوهام. هو نجل الراحل عبد العزيز شحادة، المحامي المرموق من رام اللّه، الذي كان من أوائل الذين قالوا بعد ١٩٦٧ بضرورة المطالبة بحق تقرير المصير للفلسطينيِّين في دولة في الضفّة الغربيّة وغزّة. وأتذكّر أنّ رأيه هذا عرّضه وقتئذ لهجوم واسع. أمّا الابن فدرَّس في الجامعة الأميركيّة في بيروت، وهو ما أعطى كتاباته دومًا بعدًا أدبيّاً عميقًا، خصوصًا في مذكّراته عن الصمود تحت الاحتلال العسكريّ الوحشيّ. درَّس القانون في بريطانيا وعاد إلى الضفّة الغربيّة في السبعينيّات لينضمّ إلى مكتب محاماة العائلة، وأيضًا ليصبح واحدًا من مؤسِّسي منظمة «الحق،» وهي إلى اليوم المنظمة الفلسطينيّة الأكثر صدقيّةً في مجال حقوق الإنسان. وتشكّل دراسات هذه المنظمة، بأسلوبها التحليليّ الواضح البعيد تمامًا عن كل مغالاة أو بلاغيّات (من بينها تحليلات شحادة للنظام القانونيّ الذي تَفْرضه سلطاتُ الاحتلال العسكريّة والمدنيّة، والتي صدرتْ بعنوان **قانون المحتل**) سجلاً لا يمكن محوه لاستراتيجيّة إسرائيل المنظّمة للسيطرة على الأراضي الفلسطينيّة لفترة طويلة. وأتذكّر عددًا من المناقشات معه حول الموضوع خلال الثمانينيّات، عندما

اشتكى من أنَّ منظمة التحرير الفلسطينيَّة لا يبدو أنَّها تَفْهم أنَّ الإسرائيليِّين لا يُصْدرون القوانين جزافًا، بل كانوا يعملون ضمن خطة متماسكة لوضع تلك الأراضي التي كانوا بوضوح يريدون الاحتفاظ بها تحت سيطرة قانونهم وحسب مصلحتهم. وكان، كما أعتقد، أَوَّلَ مَنْ فهم العقليَّة الإسرائيليَّة في تشبُّثها بشكليَّات القانون، ويبقى ضمن تلك الأقليَّة الصغيرة من الفلسطينيِّين الذين يحاولون فهم البنية العامة للسيطرة التي تعطي التفكير الإسرائيليّ عن الفلسطينيِّين وأرضهم تماسكه وقوتّه.

كما أتذكّر ارتياحي لدى تعيين شحادة مستشارًا قانونيّاً للوفد الفلسطينيّ الذي جاء إلى واشنطن للتفاوض مع الإسرائيليِّين في خريف ١٩٩١ بعد مؤتمر مدريد. وأتذكّر أيضًا لقائي معه في لندن بعد أشهر على ذلك، عندما قال لي باكتئاب شديد إنَّه قرَّر الاستقالة. إذ اتَّضح له وقتها أنَّ منظمة التحرير الفلسطينيَّة في تونس كانت تحاول تخريب عمل المفاوضين من الضفة الغربيَّة وغزّة، وأنَّه شعر تبعًا لذلك بأن لا فائدة من الاستمرار. وكانت هذه الإشارة الأولى التي حدستُ منها أنَّ عرفات يحاول على الأرجح عقدَ اتفاقٍ سريّ منفصل مع الإسرائيليِّين ليَضْمن أن تكون منظمةُ التحرير المحاورَ الرئيسيّ للإسرائيليِّين لا مندوبو الضفّة الغربيَّة وغزّة. وكان رجا دومًا على ما يكفي من الانضباط الذاتيّ لكي يستخلص النتائج ثم يعمل بموجبها. وانسحب من العمل السياسيّ منذ ذلك اليوم (أواخر ١٩٩٢ كما أعتقد) وهو الآن يركّز على عمله في المحاماة.

من هنا فإنَّ كتابه الجديد، كما يقول، هو نوع من «التشريح القضائيّ» لما حصل خلال الفترة الممتدة من محادثات واشنطن إلى الوقت الحاضر، إذ يوثِّق بتفصيلٍ كبيرٍ التنازلات وحالات الإهمال الهائلة وكلَّ أنواع القصور من الجانب الفلسطينيّ، مبرزًا في كل من الحالات مدى تناقض ذلك مع الإسرائيليِّين الذين استعملوا المفاوضات حسب خطَّة معدَّة بدقّة لإحكام قبضتهم على الأراضي وعدم التنازل للفلسطينيِّين عن السيادة أو إعطائهم حق تقرير المصير. وهكذا فإنَّ «السلام» في هذا السياق تعبيرٌ مضلِّل. ويبدو أنَّ الفلسطينيِّين لم يفهموا أبدًا طبيعة السياق الإسرائيليّ، أي الخطط الخفيَّة والمناورات القانونيَّة والتكتيكات التفاوضيَّة المهيَّأة بدقَّة التي ضمنتْ لهم التقدُّم، في واشنطن أولاً، ثم، وهو الأخطر، في أوسلو.

وكان على القيادة الفلسطينيّة، لكي تفهم هذا السياق، أن تكون قد دَرستْ إسرائيل بعناية، وفَهمتْ ديناميكيّة سياساتها والتزاماتها الإيديولوجيّة، واتُّخذت موقفًا أصلب وأنشط تجاه المفاوضين الإسرائيليّين. بدلاً من ذلك، يبيِّن شحادة بتفصيل مؤلم أنّ القيادة الفلسطينيّة (خصوصًا بعد هزيمة سياسة عرفات في تأييد صدام حسين خلال أزمة الخليج) حرصتْ على أن تبرهن للإسرائيليّين استعدادها للتنازل عن مواقف فلسطينيّة رئيسيّة، تجاه قضايا مثل المستوطنات والقدس، لمجرّد البرهنة للإسرائيليّين على تحمُّسها للمشاركة. وحدث في ١٩٩٣ أن وجّه رئيس وزراء إسرائيل آنذاك إسحق رابين خمسين سؤالاً إلى الفلسطينيّين، حصلتْ كلُّها على أجوبة إيجابيّة من عرفات وأبو مازن (الذي يَبْرز من خلال كلّ القصّة رجلاً جاهلاً في شكل كارثيّ ومستعداً للتنازل عن كلّ شيء مقابل مجرّد البقاء في السلطة). واستغرب رابين نفسُه هذه الأجوبة، وزاد من استغرابه أنّ الفلسطينيّين لم يَطْرحوا أبدًا أسئلة على الإسرائيليّين، ولم يتحدّوهم، ولم يحاولوا استكشاف نيّاتهم بشكل فاعل.

أطلتُ الحديثَ عن كتاب شحادة لأنّ الوضع نفسه بالضبط لايزال مستمرّاً اليوم في العلاقة بين السلطة الفلسطينيّة، أيْ عرفات ومجموعته، والأميركيّين. وجاء عرفات إلى أميركا أخيرًا في ما سُمِّي «زيارة رسميّة» التقى خلالها الرئيس بيل كلينتون، ووزيرةَ الخارجيّة مادلين أولبرايت، وعددًا من أعضاء الكونغرس في واشنطن، وذهب بعد ذلك إلى الأمم المتحدة لحضور حفلة استقبال، وقابل بعض القادة الأميركيّين اليهود، ثم ألقى خطابًا في مجلس العلاقات الخارجيّة، وزار الرئيسين السابقين جورج بوش في تكساس وجيمي كارتر في أتلانتا. وبدا بالطبع مبتهجًا بأن يُستقبَلَ وحده في الولايات المتحدة، وبما لقيه من المجاملة الرفيعة من الجهات الرسميّة ووسائل الإعلام، وبكونه محطّ أنظار الجميع. عدا ذلك فإنّه وحاشيته بدوا جاهلين بالسياق السياسيّ والفكريّ الذي كان الأميركيُّون يتحكّمون بهم من خلاله. وأعطى كلينتون تصريحًا واحدًا، واحدًا فقط، أشار فيه إلى تضايقه من الإعلان الإسرائيليّ عن إقامة مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم. كما أصدر الناطق باسم وزارة الخارجيّة تصريحًا انتقد فيه نيّة إسرائيل إغلاق أربعة مكاتب تدّعي أنّها «سياسيّة.» وهذا كل ما هناك. وفي الوقت نفسه كان مندوب عرفات في

الأمم المتحدة، وهو ابن شقيقته، ناصر القدوة، يَطْرح اقتراحًا على مجلس الأمن حصل على الموافقة بالإجماع من أعضاء المجلس يدين إسرائيل بسبب خطوتها في جبل غنيم، لكنَّ الأميركيِّين أوضحوا بما لا يقبل الشكّ لمنظمة التحرير أنَّهم سيلجأون إلى الفيتو إذا قُدِّمَ الاقتراح إلى التصويت، وهو ما فعلوه.

إضافة إلى ذلك بدا أنَّ عرفات لا يفهم مغزى اللطف الذي أبدته وسائلُ الإعلام تجاهه، تلك الوسائل التي كانت إلى عهد قريب تعتبره قاتلاً جماعيّاً لليهود يقارَنُ بهتلر وستالين. وظهر في برنامج مقابلات مسائيّ مع المدعوّ لاري كينغ، وهو صهيونيّ ليكوديّ متحمّس، طرح عليه أسئلة عن كوفيّته وعمّا إذا كانت هناك حريّةُ صحافة وغيرها من الحريّات الديموقراطيّة في الأراضي الفلسطينيّة. وأجاب عرفات، من دون خجل، بـ «نعم، لدينا ديموقراطيّة كاملة»؛ وهي كذبة، كما يعرف كينغ، لكنَّه اختار أن يمرّ بها مرور الكرام ليحمي عرفات من عار الفضيحة. ولم يَذْكر عرفات، في كل مقابلاته وتصريحاته إلى وسائل الإعلام، كلمةً واحدةً عن معاناة شعبه، أو عن أحداث ١٩٤٨، أو الحصار المفروض على الفلسطينيّين، أو الخمسة آلاف سجين الذين لايزالون في يد إسرائيل. لقد كان صنيعةَ سياقٍ لم يفهمه أو يحاول تغييره. فالواقع أنَّ عرفات لم يكن في أميركا من أجل دفع قضية شعبه إلى الأمام بل ليلعب دورًا صغيرًا في السياسة الأميركيّة كإرهابيٍّ تائبٍ جاء ليقف شاهدًا على قوّة أميركا وصلاحها، ولدعم مصالحها في منطقته من العالم.

وبدا أنَّه لا يعي أبدًا أنَّ الأميركيِّين تساهلوا مع ادِّعاءاته كقائد عسكريّ ولاعب سياسيّ كبير لأنَّه، ضمن السياق الأميركيّ (الذي لم يتكرَّم عليه بالكثير من المال)، كان قد قدَّم التنازلات المطلوبة عن مطامح شعبه نحو الحريّة والتقرير الحقيقيّ للمصير. هذا كان الثمن الذي توجَّب عليه دفعه لكي يعامله كلينتون وأولبرايت باحترام. وهو في السياق الأميركيّ لا يعدو أن يكون منفِّذًا للسلام الذي فرضَتْه أميركا وإسرائيل عليه، ذلك السلام الذي يبيِّن كتابُ شحادة بوضوح تام أنَّه ليس سوى وسيلة لتوطيد مكتسبات إسرائيل في غزّة والضفة الغربيّة. وكان من مظاهر خضوعه اللُّغةُ الشاحبةُ المملَّة التي استخدمها هو وحاشيته (كان من المحزن رؤية الشخصيَّة اللامعة حنان عشراوي وقد أصبحتْ مجرَّد مترجِمة ومساعدة لغويَّة له).

الأمر الأسوأ كان أنَّ عرفات بدا كمن يَجْهل مؤيِّديه الحقيقيِّين، أي الأميركيِّين الأفريقيِّين والطلبةَ والأساتذةَ ومختلفَ المنظمات الأميركيَّة العربيَّة التي تدافع منذ سنين طويلة عن حقّ تقرير المصير للفلسطينيِّين على رغم الظروف البالغة الصعوبة. ولم يُلقِ بالاً لأيٍّ من هؤلاء، مكتفيًا في حفلة الاستقبال الباذخة والخالية من المعنى في الأمم المتحدة بمصافحة أيدي المئات من النكرات. ولم يعد عرفات، في السياق الأميركيّ، مقاتلاً في سبيل حقوق شعبه، بل شخصًا لا يخلو من طرافة قام بسلسلة من العروض والمقابلات ثم اختفى. وهذه، كما أعتقد، طريقة حمقاء في التصرُّف من جانب شخص يقدِّم نفسَه على أنَّه رئيس دولة فلسطينيَّة في طريقها إلى الولادة. وكان عليه، بالعكس من ذلك، أن يأتي كشخص مدرك ويريد للآخرين أن يدركوا مدى الضرر الذي ألحقته الولاياتُ المتحدةُ بشعبه، وليتحدّى الأميركيِّين ويطرح أسئلة صعبة، ويدخل في حياة هذا البلد لا كحامل عرائض لا يفقه شيئًا بل ممثِّلاً لقضيَّة ولشعب بذلتْ إسرائيل والولايات المتحدة كل ما في وسعهما للقضاء عليهما.

ومع ذلك هناك ما يشير إلى أنَّ موقف الشعب الفلسطينيّ يختلف عن القيادات. ومن بين هذه المؤشّرات المحاولاتُ الشعبيَّةُ العفويَّة لوقف بناء المستوطنات الإسرائيليَّة، وستكون هناك محاولات أخرى ضدّ طغيان عرفات المتزايد على شعبه.

الحياة ١٧ آذار ١٩٩٧

ذكرى دير ياسين

تركنا فلسطين للمرّة الأخيرة، أبي وأمي وأختي وأنا، أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧. كان والدي شريكًا في عمل في فلسطين، مسؤولاً عن فرع الشركة في القاهرة. لذلك عندما تركنا القدس إلى القاهرة كنّا في الواقع نعود إلى مكان نعرفه جيّدًا، إلى بيت ومدرسة وأصحاب إلخ. لكنّ الحظّ لم يسعف بقية الأقارب، إذ وجد الأعمام والأخوال وأولادهم أنفسَهم بحلول ربيع ١٩٤٨ لاجئين مشتّتين في أنحاء العالم العربيّ. وذهب معظمهم إلى الأردن، وعدد أقلّ إلى لبنان، فيما جاءت عمّتي مع أكثر أبنائها الراشدين إلى القاهرة، حيث عملوا في شركة والدي إذ كانوا من الشركاء. وأذكر بوضوح أنّني، رغم كوني في الثانية عشرة آنذاك، لم أُخبَر الكثير، أو أفهم تمامًا، طبيعة الكارثة التي حلّت بنا كشعب. بل لست متأكّدًا أنّني اعتبرتُ آنذاك أنّنا ننتمي إلى شعب معيّن، فقد كانت حياتنا في المنزل بعيدة كل البعد عن السياسة. ومع ذلك شعرنا أنّ الظروف الصعبة التي واجهها اللاجئون الفلسطينيّون في مصر تمسّنا في شكل من الأشكال. ولم يكن هذا مستغربًا لأنّني أتذكّر رؤية كثيرين من الأقارب وهم يعانون الفقر ويعبّرون عن القلق من كيفيّة تسديد الإيجار والعثور على عمل وغير ذلك. لكنّني خلال عام ١٩٤٨ وأحداثه المتتابعة بدأتُ أفهم، ولو في شكل غائم وناقص، الطامةَ التي حلّت بفلسطين العربيّة.

من العناصر التي لعبتْ دورًا مهمّاً في إدراكي المتزايد لمصير فلسطين تلك الروايات المتناثرة التي كنتُ أسمعها على مائدة العشاء في بيتنا في القاهرة خلال

ربيع وصيف ١٩٤٨ عن مجزرة دير ياسين، التي حدثتْ في التاسع من نيسان (أبريل) من العام ذاته. وكانت عمَّتي وابنتها في القدس (على بعد نحو أربعة كيلومترات عن دير ياسين) وسمعتا تلك الروايات المرعبة عن أولئك الـ ٢٥٠ شخصًا من الرجال والنساء والأطفال، جميعهم من المدنيِّين الأبرياء، الذين قتلهم عمدًا ومن دون رحمة «اليهودُ» كما كان الجميع يسمُّونهم. إنَّها الواقعة المليئة بالاغتصاب وذبح الأطفال وبقر بطون الأمّهات وما شابه، واقعةٌ لاتزال الأكثر بروزًا في ذاكرتي عن تلك الفترة المليئة بالأهوال.

وسيطرتْ هذه الروايات على المخيِّلة، وكان أريد لها أن تسيطر. وأذهلني، وأنا في صباي وبعيدٌ عن مركز الأحداث، هذا العنفُ الدمويُّ الأعمى ضدّ فلسطينيِّين لا ذنب لهم سوى أنَّهم كانوا هنا. لكنْ لم أستطع أن أفهم السياق والمعنى الحقيقيّ لما حصل في دير ياسين إلاَّ بعد نحو عقد من الزمن.

الرأي السائد سابقًا هو أنَّ المجزرة كانت عملاً إرهابيّاً اعتباطيّاً إلى حدٍّ ما، خطَّطتْ له ونفَّذته منظمةُ «أرغون» التي قادها مناحيم بيغن. لكنّ ما نعرفه الآن، خصوصًا بفضل أعمال المؤرِّخ الإسرائيليّ بيني موريس، أنَّ «عمليَّة» دير ياسين لم تحظ فقط بمباركة قوات الهاغانا ومشاركتها، بل كانت جزءًا من خطة صهيونيَّة شاملة (خطة «داليت» التي كان وليد الخالدي أولَ مَنْ كتب عنها) تهدف إلى إخلاء فلسطين من سكانها العرب. وكما يقول موريس في كتابه **ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيِّين: ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩** [The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949]، كان لدير ياسين «أثر أقوى من أيِّ حادث آخر في الحرب على تشجيع هروب القرويِّين العرب من فلسطين.» (ص ١١٣) الحقيقة بالطبع أنَّ اللجوء لم يقتصر على «القرويِّين العرب» بل شمل ثلثي الشعب الفلسطينيّ، أيْ نحو ٨٠٠ ألف شخص. وجاءت في الفترة الأخيرة أعمال الباحث الفلسطينيّ الإسرائيليّ نور مصالحة التي ركزتْ على مفهوم «نقل السكان» في الفكر الصهيونيّ، لتبيِّن مدى ثبات الصهاينة على وضع برامجهم وتنفيذها لتخليص «أرض الميعاد» من سكَّانها الأصليِّين. وكان كتابه الأول **طرد الفلسطينيِّين** [Expulsion of the Palestinians] وتناول فيه الإيديولوجيا الصهيونيَّة من ١٨٨٢ إلى ١٩٤٨؛ فيما يقدِّم كتابه الثاني، الذي صدر لتوّه بعنوان **أرض بلا شعب: إسرائيل ونقل السكان**

والفلسطينيُّون [Land Without People: Israel, Transfer and the Pal-estinians]، صورةً مخيفةً لما حصل بين ١٩٤٩ و ١٩٩٦.

وللمادة التي يقدِّمها في الكتاب الأخير صدقيّةٌ لا تأتي من كونها مستقاة في الدرجة الأولى من المصادر الصهيونيّة فحسب، بل لما تبيِّنه من استمرار تصميم السياسيِّين والعسكريِّين والمثقفين الإسرائيليِّين فترة طويلة بعد ١٩٤٨ على متابعة هدف التخلُّص من الفلسطينيِّين، سواء عن طريق التهجير الفعليّ، أو المجزرة (كما في كفرقاسم)، أو بإجبار الفلسطينيِّين كشعب على الرضوخ. وكان الهدف دومًا القضاء على الواقع الفلسطينيّ، أيْ محو الفلسطينيِّين كشعب ذي حقوق مشروعة وتحويلهم إلى غرباء في وطنهم. والواقع أنَّ إسرائيل نجحتْ حتى الآن في وضع وجهة نظرها موضع التنفيذ. وها هي الآن عملية أوسلو للسلام، والمستوطنات، والتحدِّي والغطرسة من نتانياهو، التي تعود كلُّها في أصلها إلى إحداث مثل دير ياسين والأفكار التي جعلتْ مجزرة دير ياسين أمرًا ممكنًا.

ولكنْ يبقى السؤال: لماذا أصبحت دير ياسين قيد النسيان تقريبًا، ولماذا يحذف القادة والمثقفون الفلسطينيُّون عامَ ١٩٤٨ بأكمله من جدول الأعمال؟ السنا، في النهاية، نتعامل مع يهود إسرائيليِّين لا ينفكُّون عن تذكير العالم، وهم محقُّون، بشرور اللاساميّة والمحرقة النازيّة وما تستوجبه من تعويض؟ يبحث المؤرِّخ الهايتي ميشال رولف ترويو كيف أنَّ السرد الغربيّ لثورة ١٧٩٨ في هايتي يَفْترض أنَّ الغربيِّين لا بدّ أن ينتصروا في النهاية وينهزم الثوار، إضافة إلى ذلك فإنَّ أكثر الكتابات عن تلك الفترة يُهْمل ببساطةٍ ما كان يحصل داخل هايتي. ويتحدَّث ترويو عن «إسكات ثورة هايتي،» ويقول إنَّه حدث لأنَّ الخطاب التاريخيّ الغربيّ يصوِّر هزيمة الأقوام باعتبارها حتميّة إذا لم تحاول تلك الأقوام إعادة كتابة تاريخ السيطرة الغربيّة، مُطْلقةً بذلك «عمليةً إعادة كتابة جذريّة لتاريخ العالم.» ونحن كعرب وفلسطينيِّين بعيدون إلى حدّ كبير عن هذه المرحلة. ويتولّى الآخرون كتابة تاريخنا، وهي معركة أعلنّا فيها التسليمَ قبل بدايتها. ويتفاوض قادتنا كأنَّهم يبدأون دومًا من نقطة الصفر، فيما تتحكَّم أميركا وإسرائيل بقائمة الأولويّات. ونستمرّ في تقديم التنازل تلو التنازل تلو التنازل، لا فيما يخصّ الحاضر وحده بل الماضي والمستقبل أيضًا.

إنّ الذاكرة الجماعيّة لشعبٍ ما هي إرثه، لكنّها أيضًا قوّة دافعة: إنّها ليست شيئًا سلبيًا خامدًا بل يجب تفعيلها كجزء من هوية الشعب وشعوره بما له من حقوق وامتيازات. من هنا فإنّ تذكّر دير ياسين لا يعني مجرّد العودة إلى الكوارث الماضية، بل لفهم مَنْ نحن وأين نتّجه. وبدونها نكون في حال من الضياع، وما يبدو هو أنّنا بالفعل في ضياع.

الحياة ٢٥ نيسان ١٩٩٧

بعد ثلاثين سنة...

من الكتب الأميركيّة الأكثر جرأةً في مجال البحث والنقاش التاريخيِّين ذلك الذي أصدره في ١٩٨١ البروفسور أرنو ماير من جامعة پرنستون. عنوان الكتاب **استمرار النظام القديم: تاريخ أوروبا حتى الحرب العظمى**. وكان محوره الرئيسيّ أنّ أوروبا بعد الثورة الفرنسيّة في ١٧٨٩، ثم بعد قرن كامل من الثورات ضدّ الملكيّة والأرستقراطيّة والكنيسة، شهدت استمرارَ البنى التقليديّة شبه الإقطاعيّة حتى مرحلة مهمّة من القرن العشرين، ومحافظةَ النخب القديمة والثقافات التقليديّة العالية، بكل طقوسها السلطويّة، على مركز الصدارة، أمام تقدمِ التصنيع وصعودِ البرجوازيّة والتوجُّهِ المتسارع الأكيد نحو الديموقراطيّة الجماهيريّة. وإذا كانت هناك حالاتٌ أخرى من استمرار نظام قديم زمنًا طويلاً بعد زوال عهده فهي بلا شك ما نجده في العالم العربيّ بعد ١٩٦٧. إذ كانت حرب حزيران (يونيو)، في نظر كل عربيّ وإسرائيليّ، واحدًا من المنعطفات الكبرى في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر. وأدّت الضربة العسكريّة الوقائيّة التي شنّتها إسرائيل إلى تدمير القوّتين الجوّيّتين المصريّة والسوريّة خلال ساعات. واحتلّ الجيشُ الإسرائيليّ مساحاتٍ شاسعة من الأراضي ـ سيناء، الضفّة الغربيّة، غزّة، مرتفعات الجولان ـ وقَتَلَ الألوف من الجنود العرب، بعضُهم (كما عرفنا خلال السنتين الأخيرتين) في المجازر التي ارتكبها الجنود الإسرائيليُّون في حقّ أسرى حرب عُزّل. وانهارت في العالم العربيّ الإيديولوجيا العسكريّة، فيما انتصرت هذه الإيديولوجيا في إسرائيل.

وأصبحت الدولة اليهوديَّة القوَّة المسيطرة عسكريّاً في الشرق الأوسط، وذلك، في جزء منه، بفضل تحالفها مع الولايات المتحدة، فيما كان الاتِّحاد السوفياتي، الذي وَفَّرَ للمصريِّين والسوريِّين السلاحَ والدعمَ السياسيّ، في موقع الخاسرين إلى أن تمكّن حلفاؤه الإقليميُّون من استعادة سمعتهم في حرب ١٩٧٣.

المفارقة الكبرى هي أنَّ كلاً من الأنظمة العربيَّة المهمَّة اليوم لايزال على حاله من دون أيِّ تغيير جوهريّ، بعد ثلاثين سنة على الهزيمة الجماعيَّة الكبرى في تاريخ العرب. وإذا كان من الصحيح أنّ الحكومات كلّها تقريبًا حولّت ولاءها إلى الولايات المتحدة، ووقّعتْ مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينيَّة على اتفاقات للسلام مع إسرائيل، فإنَّ بنية السلطة في العالم العربيّ بقيتْ مكانها، في الأوساط الثريَّة الحاكمة نفسها، والكوادر العسكريَّة نفسها، والنخب التقليديَّة نفسها، التي تستمرّ في المحافظة على الامتيازات وتتَّخذ ذلك النوعَ من القرارات الذي اتخذته في ١٩٦٧. وأذاع الملك حسين في الذكرى الأخيرة للحرب خطابًا اعتبر فيه تلك الحرب غلطة مؤسفة، جاءت نتيجة سوء التخطيط والتنسيق والاستراتيجيَّات المبتسرة والدعايات الصاخبة. لكنَّه لم يشر (أو لم يستطع الإشارة) إلى أنَّ وضع العرب اليوم ليس بأفضل ممّا كان عليه في ١٩٦٧. وإذا كانت موجات الأثير العربيَّة في أواخر أيار (مايو) من تلك السنة مليئة بالتوقُّعات عن الانتصار القريب، فهناك بدلاً منها الآن الجوقةُ الصاخبةُ، التي لا تقلّ مخادعةً عن الدعاية القديمة، التي تتغنّى بـ «عمليَّة السلام،» ولم تحظ حتى الآن بدعم شعبيّ، ولم يستفد منها سوى إسرائيل. وهناك في كل بلد عربيّ رئيسيّ انتخاباتٌ وبرلمان، لكن من الواضح أنَّ الديموقراطيَّة بالمعنى الحقيقيّ مفقودة. إذ لا يزال الحاكم ينفرد بإدارة شؤون الخارجيَّة والدفاع وقضايا الموازنة والنواحي الأمنيَّة. ولا تزال حريَّة الرأي تُعتبر ضربًا من الترف، فيما تبقى الصحف والإذاعاتُ الرسميَّة مصدرَ المعلومات الوحيد للشعب. أمّا في ما يخصّ الحريّات الفرديَّة، فالوضع لا يقلّ سوءًا وبدائيَّة عمّا كان عليه في ١٩٦٧. وينتشر في كلّ مكانٍ التعذيبُ والاعتقالُ الكيفيّ والظروفُ البشعة في السجون. وتواصل فرقُ المخابرات نشاطَها على أساس مكافحة الإرهاب، الذي تربطه دومًا بالمجموعات الإسلاميَّة، ذلك العدوّ الذي يهدِّد الحكّام العرب ونظراءهم الغربيِّين والإسرائيليِّين على السواء.

ويبدو استمرارُ الأنظمة القديمة أكثر مثارًا للدهشة عندما نَسْتعرض الهزّات الكبرى المتتالية خلال السنين الثلاثين الأخيرة. وشهدت المنطقة تمكُّن إسرائيل، رغم عمليّة السلام، من الاحتفاظ عملياً بسيطرتها على الضفّة الغربيّة وغزّة (٩٠ في المئة من أراضي الأولى و٤٠ في المئة من الثانية). كما شهدتْ حربًا رئيسيّة في ١٩٧٣، تبعها الحظرُ النفطيّ الذي رفع أسعار النفط إلى مستويات لم يحلم بها أحد من قبل. وبرزتْ منظمة التحرير الفلسطينيّة كقوّة سياسيّة مهمّة، وأيضًا عسكريّة لفترة ما في الأردن، وذلك إلى أيلول (سبتمبر) الأسود في ١٩٧٠ الذي أنهى وجودها في الأردن. ثم انتعشت المنظمةُ من جديد في لبنان، فاندلعت الحربُ الأهلية هناك في ١٩٧٥، ودَمّرت البلدَ وقتلتْ حسب التقديرات ١٥٠ ألفًا من السكان، قبل التوصل إلى تسوية الطائف في ١٩٩٠. وتخلَّل هذه الحربَ الهجومُ الإسرائيليّ على لبنان في ١٩٧٨، والاجتياحُ في ١٩٨٢ الذي أدّى إلى طرد منظمة التحرير ومقتل نحو ٢٠ ألف مدنيّ، من ضمنهم المئات من اللاجئين الفلسطينيِّين العزّل في مخيّميْ صبرا وشاتيلا. وكانت هناك أيضًا الثورةُ الإسلاميّة في إيران التي دخلتْ عنصرًا جديدًا في سياسات مرحلة ما بعد ١٩٦٧، أولاً كمساندة للمقاومة الفلسطينيّة، ثم كراعية لمجموعات مقاومة محليّة، مثل حزب اللّه اللبنانيّ، وهو الطرف العسكريّ العربيّ الوحيد الذي استطاع أن يصمد في وجه إسرائيل. وبدأتْ في ١٩٨٧ الانتفاضة الفلسطينيّة التي أَجْبرت قادةَ إسرائيل، للمرّة الأولى منذ نشوب الصراع بين الصهيونيّة والشعب الفلسطينيّ، على الاعتراف بالوجود السياسيّ لهذا الشعب.

وبالقدر الذي أَنْذرتْ فيه الهزّاتُ والاضطراباتُ بتغيُّراتٍ بالغةِ العمق فإنَّ السمة الرئيسيّة للمشهد السياسيّ كانت قدرة النظام العربيّ القديم، إضافة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، على احتواء أيّ تحدٍّ جدّيٍّ وصدّه. وبدا أنَّ كل جيل جديد من القادة لا يعدو أن يكون نسخةً متزايدةَ الشحوب عن سابقيه. وحلّت العصبيّات الوطنيّة الضيِّقة محلّ القوميّة العربيّة، التي فَصلّت الجغرافيا على مقاسها لترسم حدودًا في ما بينها تَخْضع لأكثرِ ما يمكن من السيطرة. وبرز هذا الاتّجاه في صورته الأبشع والأكثر إجرامًا لدى بعثيِّي العراق، الذين نَظَروا إلى جيرانهم نظرةً تقوم على أخسّ ما يمكن من الأحلام البسماركيّة. وشكَّلَ احتلالُ العراق للكويت في ١٩٩٠ ثم حرب الخليج في ١٩٩١ الأزمة الكبرى في مرحلة ما

بعد ١٩٦٧، وكشفت الأزمةُ الانقسامات الرهيبةَ بين العرب، وفضحت الفراغَ الأخلاقيّ لما يسمّى الفكر «الراديكاليّ» العربيّ، كما أدّت إلى الحضور العسكريّ الأميركيّ المباشر في قلب العالم العربيّ. وجاءت بعد ذلك محادثاتُ أوسلو الشهيرةُ، والاتّفاقُ بين الصهاينة وزعيمِ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة ـ ونتج ذلك عن الهيمنة الأميركيّة على المنطقة، وأيضًا عن السياسة الخاطئة في شكل مأسويّ التي اتّخذتها منظمة التحرير الفلسطينيّة بقيادة ياسر عرفات، خصوصًا في خطوته الجنونيّة في التحالف مع صدام حسين. واضطرَّ عرفات بعدها، مدفوعًا بجبنه وقصر نظره فضلاً عن ضغط الأميركيّين، إلى وقف الانتفاضة والقبولِ برضوخ شعبه.

وما لبثت «عمليّة السلام الشهيرة،» التي انطلقتْ من حديقة البيت الأبيض وسط المبالغات الإعلاميّة، أن توقفتْ تمامًا لما انطوت عليه من إجحاف ونواقص، ولكنْ ليس قبل أن تحصل إسرائيل من خلالها على كل مطالبها الاستراتيجيّة التاريخيّة، وأوصلت الفلسطينيّين إلى أسوإ وضع يعرفونه. إذ انخفضت المداخيل الفرديّة بنسبة خمسين في المئة، فيما وصلت البطالة إلى أربعين في المئة، وانتشر الفقر والإحباط والنقص الغذائيّ، واستمرّت الهجمات العسكريّة الإسرائيليّة على المدنيّين لتوصل الفلسطينيّين إلى حضيض جديد من الانسحاق. خلال ذلك يبقى نحو ٤٥٠ ألف لاجئ فلسطينيّ في لبنان من دون مواطنيّة، ومن دون إذن للعمل أو التنقّل، وتحت تهديد الطرد الجماعيّ، ويبقى نحو ٨٠٠ ألف لاجئ في سورية قيد الحجْر في مخيّماتهم من دون اهتمام كافٍ بحاجاتهم، وأكثر من مليون في الأردن، وألوف غيرهم يقبعون من دون بصيصٍ من أمل في مختلف الدول العربيّة. وفي مناطق الحكم الذاتيّ الفلسطينيّة (علينا أن نتذكّر أنّ اتفاقات أوسلو تنصّ على «الحكم الذاتيّ» لكنّها تترك السيادة، والدخولَ والخروجَ، والمواردَ مثل المياه والأرض، والمسؤوليّةَ النهائيّة عن الأمن في أيدي الإسرائيليّين) تتحكّم بالفلسطينيّين سلطةٌ مستبدّةٌ تتّسم بالفساد والقسوة والعجز، من دون هدف غير مراعاة مصالح حفنة من المحاسيب. ونجد هناك احتكارات للوقود، ومواد البناء، من ضمنها الخشب والإسمنت، والتبغ، وكل سلعة ومادة استهلاكيّة تقريبًا، وكل ذلك لكي يثري منها بلا خجل رجالُ السلطة وأبناؤهم. وأصبح هذا الفساد فضيحة دوليّة. ولم يستطع المجلس التشريعيّ منذ انتخابه شعبيّاً قبل ثلاث سنوات إقرارَ أيّ قانون أو

إحراز أيِّ تقدُّم دستوريّ ضدّ مستبَدٍّ يسيطر على الموازنة إضافةً إلى إدارته عشرين جهاز أمني يمارس تعذيبَ وقتلَ وسجنَ منتقديه وحظرَ الكتب حسب رغبة ياسر عرفات. لكنّ هذا ليس كل شيء. إذ إنَّ الفلسطينيِّين الذين يبلغ عددهم سبعة ملايين نسمة يجدون أنفسهم تحت رحمة رجل عديم الكفاءة مهمّتُه أن يكون أداةً للاحتلال والنهب الإسرائيليَّيْن، ولا يستطيع أن يقدِّم لشعبه سوى الاضطهاد والخداع. وما لا يلاحظ إلاَّ نادرًا أنَّ عرفات لا يمثِّل حالياً إلاَّ نسبةً ضئيلةً من شعبه (سكّان الضفَّة الغربيَّة وغزّة) فيما يقيم ٦٠ في المئة من مجموع الفلسطينيِّين في الشتات، وعليهم الآن السعي من أجل رفع المظالم التاريخيَّة التي لحقتهم بسبل أخرى ومع قادة آخرين، وبفكر جديد وعزيمة جديدة.

من المفارقات التي لا تدرَكُ بما فيه الكفاية أنَّ السلام الملوَّث الذي عقده عرفات مع إسرائيل يعني أنَّه غَفَرَ للحركة الصهيونيَّة كلَّ ما ألحقته بالفلسطينيِّين، بدءًا من ١٩٤٨ عندما دمَّرتْ مجتمعهم وطردت ٧٠ في المئة من السكان. وما يضاعف من قسوة المفارقة أنَّ منظمة التحرير الفلسطينيَّة تغاضت عن الاحتلال العسكريّ الإسرائيليّ المدمِّر الذي يستمرّ منذ ثلاثة عقود، ووافقتْ على ضمّ القدس ووجودِ ١٤٠ مستوطنة على أراضٍ مصادرة من الفلسطينيِّين، واعتبَرَتْ عمليّاً أنْ «عفا الله عمّا مضى.» وكل هذا في مواجهة شعب لا يسمح للعالم بأن ينسى ما لقيه من الظلم، وتسلُّم تعويضاتٍ هائلةً عن ذلك، ولايزال يطاردُ قدماءَ النازيِّين ويضغط على دول مثل سويسرا، التي يتَّهمها الآن بالتعاون مع الفاشيّة. إنَّ الضمير الإسرائيليّ يعاني عمًى جوهرياً عندما ينظر إلى مصير فلسطين والفلسطينيِّين، وهو عمًى شجَّعته منظمة التحرير الفلسطينيَّة بتصرُّفها بدل أن تُجْبر الصهيونيَّةَ على الاعتراف بمسؤوليَّتها عن جرائمها تجاه شعب بأكمله. ولن يكون هناك أبدًا سلام بين الفلسطينيِّين العرب والإسرائيليِّين اليهود (وأنصارهم الكثيرين في الشتات) حتى يَعْترف الطرفُ الإسرائيليّ رسمياً بجرائم التشريد والاضطهاد وسرقة الأرض التي ارتكبها بحقّ الفلسطينيِّين ويحدِّد سياسته تجاههم على أساس هذا الاعتراف.

ويمكننا الآن بفضل جهود شجاعة من مؤرِّخين فلسطينيِّين وإسرائيليِّين يعيدون النظر في سجلّ الأحداث أن ندرك بوضوحٍ ما حصل خلال عقود الصراع

بين الصهاينة والفلسطينيِّين. ونَعْلم الآن أنَّ كل شخصيَّة صهيونيَّة رئيسيَّة منذ ١٨٩٧ كانت تحلم بطرد السكان الأصليِّين العرب لكي تديم تلك الأسطورة البائسة عن «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.» ونَعْلم أنَّ القوات الصهيونيَّة قاتلتْ في ١٩٤٨ بهدف طردِ أكثرِ ما يمكن السكان الفلسطينيِّين، وأنَّ إسحق رابين مسؤول شخصيّاً كقائد الهاغانا الذي طَرَدَ ٦٠ ألفًا من الرجال والنساء والأطفال من اللدّ والرملة. ومنذ ١٩٤٨ لعب قادة إسرائيل، واحدًا بعد الآخر، دورَهم في قمع وإفشال كل محاولة فلسطينيَّة للحصول على حق تقرير المصير، عادةً عن طريق الطرد والتهجير (بلغ عددُ اللاجئين في حرب ١٩٦٧ وحدها أكثرَ من ٣٠٠ ألف نسمة). والأمثلة الحاليّة على خطوات القمع ومحاولات الإفشال هي الحصاراتُ المتوالية التي تُضرب على المناطق الفلسطينيَّة وحظر التجوُّل ومصادرة الأراضي لإنشاء طرق تَرْبط ما بين المستوطنات إلخ... ويعترف الكثيرون من قادة إسرائيل، حتى الصقر المتطرِّف مناحيم بيغن، بأنَّ إسرائيل لم تكن بحاجة حقيقة إلى شنّ حرب ١٩٦٧، وأنَّ دافعها إلى ذلك كان الحصول على المزيد من الأراضي ومواصلة إخضاع الفلسطينيِّين. وتَشْهد الضفّة الغربيَّة حاليّاً نظام العزل العنصريّ، حيث يسكن الفلسطينيُّون مناطقَ متناثرةً تفصلها المتاريسُ والمستوطناتُ والطرقُ الالتفافيَّة بعضها عن بعض، وأُقيم أكثرُ هذه العوائق كجزء من «عمليَّة السلام.» وعلى عرفات أن يحصل على إذن إسرائيل في كل مرة يريد دخول غزّة أو الخروج منها، وهو وضع مفروض بقسوة أقوى بكثير على الفلسطينيّ العاديّ. وتحظُر إسرائيل على سكان الضفَّة الغربيَّة وغزَّة دخولَ القدس الشرقيَّة، فيما تقوم إسرائيل بجهد منظَّم لإلغاء أذون السُكّن الرسميَّة للمقدسيِّين الفلسطينيِّين لكي تتمكَّن من تهويد المدينة.

إذا أخذنا كلَّ هذا في الاعتبار نجد من المذهل إصرارَ القيادة الفلسطينيَّة على توهُّمها أنَّ مواصلتها التفاوضَ مع إسرائيل على أساس اتفاقات أوسلو سيعطيها الأرضَ مقابلَ السلام. إذ إنَّ اتفاقات أوسلو لا تستطيع أن تقدّم ذلك، بل إنَّه لم يكن هدفها أبدًا، وهذا ما لم يحاول حزبُ العمل إخفاءه عندما كان في السلطة، فيما أعلنتْ حكومةُ بنيامين نتانياهو المتطرِّفة بوضوح كامل أنَّ هدفها الاستمرارُ في الاستيطان وسرقةُ المزيد من الأرض الفلسطينيَّة، وذلك باسم ذلك «الحق» الزائف لليهود في السكن في كل جزء من «أرض إسرائيل.» ولا يبدو أن

لإدارة بيل كلينتون نيّةَ عملِ أيٍّ شيءٍ تجاه ذلك سوى التمسُّك بدعم إسرائيل «من دون شروط» كما قال أخيرًا نائبُ الرئيس آل غور.

من الأكيد، إذن، أنَّ الميل إلى السلام الحقيقيّ القائم على العدل والمساواة مفقود لدى الطرفين. إذ يشعر الإسرائيليُّون أنَّ في إمكانهم، بعد ثلاثين سنة من التفوُّق العسكريّ، الحصولَ على كل ما يريدون سواء في الحرب أو السلم. فيما يرفض الفلسطينيُّون، على رغم عجز قياداتهم، القبولَ بالرضوخ الدائم. ولن يكون هناك تصالح أو تعايش حقيقيّ مادام هناك مَنْ يُنْكر الحقيقة أو يتفاداها: وهي أنَّ إسرائيل موجودة كدولة يهوديَّة على أساسٍ مِنْ قمع حقوق كل الفلسطينيِّين وإخضاعها للحقوق اليهوديَّة «المتفوِّقة.» وإذا كانَ هناك درس يمكن تعلُّمه من السنين الثلاثين الأخيرة فهو استحالةُ إلغاء وقمع تطلُّع الفلسطينيِّين إلى السلام المشرِّف وتقرير المصير، مهما بلغتْ إسرائيل من القوّة العسكريّة والسياسيَّة. وما نحتاجه الآن هو تغيير في الوعي: أي أنَّ على الإسرائيليِّين أن يدركوا أنَّ مستقبلهم يعتمد على مواجهتهم وتعاملهم الشجاع مع مسؤوليَّتهم التاريخيَّة الجماعيَّة عن مأساة فلسطين. كما أنَّ على الفلسطينيِّين، والعربِ عمومًا، أن يدركوا أنَّ الصراع من أجل حقوقهم جزء لا يتجزَّأ من الحاجة إلى إقامة مجتمع مدنيّ ديموقراطيّ، والاستثمار الكثيف في التعليم، وأن يستكشفوا أنماطًا علمانيَّة في حياتهم لا توفِّرها «العودات،» اليهوديّ منها أو المسيحيّ أو المسلم، التي تمثِّلها الأصوليَّاتُ الدينيَّة المعاصرة.

الحياة ١٩ حزيران ١٩٩٧

«مثقفو كوپنهاغن» ... ونقاش مستمر

عُقد مطلع السنة الجارية لقاءٌ بين مثقفين عرب وإسرائيليِّين في كوپنهاغن بمساعدة الحكومة الدانماركيَّة. دعونا نَقْبل الفكرةَ القائلة بأنَّ هؤلاء كانوا مثقفين، على رغم أنَّ أحد المشاركين الإسرائيليِّين كان عميلَ استخبارات أمضى سنوات كثيرة في الخدمة في أنحاء العالم العربيّ (خصوصًا لبنان)، وأنَّ المجموعة الأردنيَّة تألَّفتْ حسب ما أُفيد من ضبَّاط في الجيش كُلِّفوا هذه المهمة من جانب الحكومة (التي عجزتْ عن إيجاد مدنيِّين مستقلِّين للمشاركة في لقاء كوپنهاغن). وصدر إثر اللقاء مباشرةً إعلانٌ افترض له أنَّه سيَرْسم الطريقَ إلى السلام بين العرب واليهود، إذ أُعطي الانطباعُ بأنَّ كل المشاركين في اللقاءات كانوا يمثِّلون حركةً أكثرَ اتِّساعًا وشعبيَّة من الأشخاص القلائل الذين حضروا إلى كوپنهاغن. ولم تُقدَّم أيّ أدلّة على هذا الادِّعاء. مع ذلك، انتشرتْ أخبارُ اللقاء والوثيقة الصادرة عنه ونوقشتْ على نطاق واسع في العالم العربيّ، فيما لم تُشِرْ إليها وسائلُ الإعلام الأميركيَّة إلاَّ مرة أو مرتين وتعاملتْ مع المسألة كأمر لا يستحقّ كثيرًا من الذكر. ونظرًا إلى أنِّي لا أملك كل الحقائق عمّا جرى في كوپنهاغن، باستثناء نصّ الإعلان الذي لفت انتباهي أنَّه كان ضعيفًا نوعًا ما، سأكتفي بتناول بضع قضايا أثارها مشاركون في اللقاء في النقاش اللاحق. وتبدو لي هذه القضايا مثيرةً للاهتمام وتستحقّ التفحُّص، خصوصًا إذا استطاع المرء أن يتجنَّب إطلاق النعوت والطعن المتكرّر الذي يُستخدم لتشويه سمعة الخصوم، وهو أحد الجوانب الأكثر بشاعة في المسألة برمَّتها. ونظرًا إلى أنِّي أكثر اهتمامًا بكثيرٍ بالجانب العربيّ فسأقتصر على القضايا التي بدت مهمة بالنسبة إليه.

هناك نقطة تمهيديّة أخرى يبدو مفيدًا تثبيتُها: على رغم أنّه جرت الإشارة إليّ بإيجاز في مقابلة مع لطفي الخولي - إحدى الشخصيّات الفاعلة في لقاء كوبنهاغن - فإنّي شخصيّاً لم أُدْلِ بشيء عن اللقاء قبل الآن. أجرى المقابلة الصحافيّ نوري الجراح، الذي سأل الخولي ضمنها إذا كانت لآرائي في عمليّة السلام تأثير في اللقاءات. وردّ بالقول إنّه على رغم ما يكنُّه لي من احترام كباحث في الأدب فإنّي مع ذلك لستُ سياسيّاً - وهو ما يشير ضمنًا، حسب ما يبدو، إلى أنّ كوني أدبيّاً يعني أنّي لست مؤهلاً لشيء آخر. وإذا كنتُ أبعدَ ما يكون عن الادّعاء بأنّني خبير سياسيّ وثقافيّ مثل السيد الخولي، أو أنّي أملك أيّاً من منجزاته الكبيرة، فلا يبدو لي هذا سببًا كافيًا للاستهانة بآراء شخصٍ ما لمجرّد أنّه ليس معتَمَدًا من جانب أحد الخبراء. فالمشاركة في النقاش السياسيّ، كما اعتقدتُ دومًا، هي في الواقع واجبُ كل مواطن وليست امتيازًا مقصورًا على محترفين معتمدين مثل السيد الخولي.

كانت إحدى القضايا الرئيسيّة في الجدل حول كوبنهاغن تتعلّق بمسألة التغيير في التفكير السياسيّ الإسرائيليّ: هل توجد في أوساط الرأي العامّ الإسرائيليّ قاعدةٌ للسلام الحقيقيّ؟ هل تغيَّرت الظروف في إسرائيل بما يكفي لتبرير للعرب وَضْعَ الآمال في عمليّة التحوُّلات وبَذْلَ الجهد السياسيّ لاستثمارها؟ الأدلّة المتوافرة من التاريخ، ومن السلوك السياسيّ الإسرائيليّ، بعيدة في شكلٍ مثبِّطٍ تمامًا عن إعطاء إجابات إيجابيّة عن هذه الأسئلة.

ولا يبدو أنّ في المواقف العربيّة المدافعة عن عمليّة السلام، فضلاً عن آفاق السلام مع إسرائيل، إدراكًا بأنّ الكلام عن إسرائيل أو التعامل معها أو تحليلها يتناول ظاهرة سياسيّة فريدة. فإسرائيل ليست دولة عاديّة، ولم يُقْصد لها أبدًا أن تكون دولة عاديّة. إنّها «دولة الشعب اليهوديّ،» وليست دولة لمواطنيها، بمن فيهم حوالى ٩٠٠ ألف من غير اليهود، حسب الوصف الإسرائيليّ الرسميّ للأقليّة الفلسطينيّة في الدولة.

وكما قال البروفسور إسرائيل شاهاك في صحيفة **الأهرام الأسبوعيّ** قبل بضعة أيام، فإنّ «تاريخ الصهيونيّة الحديثة أظهر تركيزًا على هدف لا مثيل له في أيّ حركة معاصرة أخرى. وبلغت الدوافعُ المحرِّكةُ لقادتها وأنصارها من القوّة، والثقةِ بصواب نهجها وقضيّتها، درجةً من العمق أصبحتْ معها انتهاكاتُ قواعد

الأخلاق والقانون والكرامة الإنسانيّة تُقْبَلُ على نحوٍ متكرّر باعتبارها أشياء مؤسفة ولكنّها نتائج محتومة لتحقيق قدرها ـ أي استعادة وطن اليهود كما جاء في التوراة وإقامة دولة إسرائيل العبريّة.»

لو كان هذا الوصفُ مسألةَ إيمان إيديولوجيّ بمعنى مجرّد فحسب فإنّه سيكون سيّئًا بما فيه الكفاية، لكنّه أيضًا توصيف دقيق لمواقف إسرائيل منذ تأسيسها في ١٩٤٨. وكانت الفرصة أُتيحت لي في هذه الأعمدة للتطرُّق إلى أعمال نور مصَالحة، الباحث الإسرائيليّ ـ الفلسطينيّ الذي ألّف كتابين عن الموقع المحوريّ لمفهوم «نقل السكان» في الفكر والتطبيق الصهيونيَّين. وينبغي لكتابه الثاني **أرض من دون شعب**، الذي نُشر في إنكلترا هذه السنة، أن يستأثر باهتمام المتحمّسين لعمليّة السلام و«كوبنهاغن،» بدل إطلاق الشعارات السطحيّة عن الحاجة إلى تفكير جديد وعقل عربيّ جديد. ويتتبع مصالحه إجراءات الحكومة الإسرائيليّة ضدّ الفلسطينيّين من ١٩٤٨ إلى الوقت الحاضر، مبيّنًا كيف أنّ الهجرة عام ١٩٤٨، ومحاولاتِ بن غوريون وشركائه (دايان ورابين وبيريز وآلون ويادين وهرتزوغ والآخرين) لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بهدف إزالة أو تفكيك سورية ولبنان والأردن والعراق، والاحتلال العسكريّ بعد ١٩٦٧، والسياسات تجاه فلسطينيّي إسرائيل، والمستوطنات، وحتى اتفاقات «أوسلو،» كانت كلُّها وجوهًا متعدِّدة للهوس ذاته: تخليص فلسطين من سكانها الفلسطينيّين العرب الأصليّين عن طريق الطرد والقمع والاستيطان، والتجاهل المتقصِّد لهم كبشر. على سبيل المثال، كتب المدّعي العامّ الإسرائيليّ في ١٩٧١ عن قيام إسرائيل بترحيل فلسطينيّين من ديارهم إلى الأردن: «إنّ ترحيل شخص إلى الأردن ... ليس ترحيلاً إلى أراضي القوّة المحتلّة، وفي الوقت نفسه ليس ترحيلاً إلى أراضي بلد آخر. إنّه أشبه بإعادة أو مبادلة أسير مع القوّة التي أرسلته وأعطته موافقتها وأوامرها للتحرُّك.» (صفحة ١٣١) وبُذلتْ، حسب مصالحة، جهودٌ منذ وقت بعيد لإجبار الفلسطينيّين على الهجرة، بل ولتوفير أموال لهم كي يرحلوا إلى الأرجنتين وفنزويلا وأماكن أخرى في أميركا اللاتينيّة.

وخلال الثمانينيّات، تمكّنتْ حركةٌ يمينيّة متطرِّفة قويّة بشكل تدريجيّ من تعزيز قوّتها ونفوذها في الحياة السياسيّة في إسرائيل، بتشجيع بالطبع من بيغن أولاً، ثم من شامير، والآن من نتانياهو. ولم تكتفِ تنظيماتٌ مثل «غوش أمونيم» و«كاخ» و«تحيا» و«مولديت» و«حركة أرض إسرائيل كلها» بالدعوة علنًا إلى ضمّ

أراضي فلسطين بل تبنّت أيضًا موقفًا يتّسم بالعداء الشديد تجاه الفلسطينيِّين باعتبارهم «غرباء» في أرض إسرائيل. صحيح أنّه كان هناك، كما يُقرّ مصالحة، منتقدون إسرائيليُّون ليبراليُّون لهذه الاتِّجاهات والأحزاب، لكنْ ليس بالمقدار الكافي لردع مثل هذه التنظيمات أو جعلها تخفِّف مواقفَها المتطرِّفة. بالإضافة إلى ذلك من الواضح تمامًا أنّ نفوذ اليمين آخذٌ بالتفوُّق على الليبراليِّين، الذين تضاءل نفوذهم، حسب ما يبدو، منذ أوسلو. كما أنّ اتفاقات أوسلو لم تلغِ الرغبة لدى حزبي العمل والليكود في إعاقة التنمية الفلسطينيّة وضمّ معظم أراضي الضفة الغربيّة، ورفضهما، قبل كل شيء، إعادةَ المستوطنات أو التسليمَ بأيّ حقوق للفلسطينيِّين في القدس. وفي هذه المدينة، سُجِّل لنائب رئيس بلديّتها شموئيل مائير اعترافَه بالتخطيط «لالتهام القدس الشرقيّة العربيّة وتقليصِ سكّانها العرب إلى أقليّة غير مهمّة.» وتتضمّن الخطة هدمَ المزيد من منازل الفلسطينيِّين، وبناءَ المزيد من المستوطنات، وتجريدَ مزيد من الفلسطينيِّين في القدس من هويّاتهم الشخصيّة وأذونات الإقامة. ولم يكن من قبيل الصدفة ألاّ تعترف اتفاقاتُ أوسلو للفلسطينيِّين بحقّ تقرير المصير وبإقامة دولة فلسطينيّة، وألاّ تتصوَّر أو تخطِّط في الوقت نفسه لأيّ شيء سوى استمرار هيمنة إسرائيل وسيادتها على الضفة الغربيّة وغزّة.

يحتفي المتحمِّسون لـ «كوپنهاغن» وعمليّة السلام كثيرًا بأشخاص مثل يوسي بيلين، الذي اعتُبر دومًا من «الحمائم» وحليفًا إلى حدٍّ ما للفلسطينيِّين. لكنّني، بعدما سمعتُه السنة الماضية في واشنطن يدافع عن مجزرة قانا، لست من المقتنعين بهذا الرأي، على رغم أنّ من الصحيح أنّ له تاريخًا من التعامل الودّيّ مع قادة فلسطينيِّين مثل أبو مازن. ووضع الاثنان وثيقة «سرية» حول التسوية النهائيّة التي يُفترض أنّها مقبولة من الطرفين. ولم يَجْرِ تسريبُ هذه الوثيقة على نطاق واسع فحسب، بل إنّ بيلين عقد اتفاقًا موازيًا مع واحد من نواب ليكود في الكنيست ينصّ على عدم إزالة المستوطنات (التي ستضمّ إلى إسرائيل)، وعدم العودة إلى حدود ١٩٦٧، وعدم قيام الدولة الفلسطينيّة (بل مجرَّد «كيان» منزوع السلاح)، وبقاء وادي الأردن ضمن المنطقة الأمنيّة الإسرائيليّة. وصرَّح بيلين عن ذلك في صحيفة **هآرتس** في ٢٨ آذار (مارس) الماضي، عندما توقّع قيام «كيان فلسطينيّ منزوع السلاح، بسيادة محدودة، مقابل القدس الموحّدة بكاملها.» بل كان أكثر وضوحًا في مناظرة تلفزيونيّة بُثت في ١٧ آذار

(مارس): «أنا من المؤيِّدين للبناء في كل مكان في القدس، بما في ذلك إقامة هار حوما، لأنَّ هذا من حقِّنا. لكنَّها مسألة توقيت وذكاء تكتيكيّ. وقمنا [حكومة إسحق رابين] بتوسيع المستوطنات بنسبة ٥٠ في المئة، وبأعمال البناء في يهودا والسامرة، لكنَّنا تصرَّفنا بهدوء وحكمة. أما أنتم [حكومة نتانياهو] فإنَّكم تعلنون نيّاتكم كل صباح، وتخيفون الفلسطينيِّين، وتحوِّلون القدس كعاصمة موحّدة لإسرائيل ـ وهو ما يتَّفق عليه كلُّ الإسرائيليِّين ـ إلى موضوع للجدل على الصعيد العالميّ. الأمر الرئيسيّ هو الحصول على قبول الفلسطينيِّين بأنَّ القدس عاصمة إسرائيل. ولن يكون هناك اتفاق ما لم يقبلوا.» (**نيوز فروم ويذين**، تيكفا هونيغ بارناس، نيسان أبريل ١٩٩٧).

يا لسعادة العرب بحليف موثوق وصادق مثل هذا! معسكر السلام الإسرائيليّ يصطفُّ متهيِّئًا للمسيرة معنا! المزعج هو أنَّ المعلِّقين والمثقفين العرب المؤيِّدين لـ «كوبنهاغن» وعمليَّة السلام لا يواجهون أشخاصًا مثل بيلين وكيمحي علنًا بأسئلة عن مواقفهم الحقيقيَّة. وكان لنا أن نتوقَّع من السيد الخولي وصحبه ـ بعد مئة سنة من العداء الإسرائيليّ المتواصل للفلسطينيِّين، وخمسين سنة من المحاولات، الناجحة في غالبيّتها، لتدمير وجودهم الاجتماعيّ والسياسيّ، وانتزاعِ أراضيهم، ووضعِهم موضعَ السود تحت نظام العزل العنصريّ أو الهنود الحمر في المعازل، وكل ذلك بتعاون مع قيادة فلسطينيَّة تتَّصف بالفشل وفقدان الصدقيَّة والفساد الكامل ـ مقدارًا أكبر من التشكُّك بالطرف المقابل، لا ذلك السيل من الإهانات والتجريح الموجَّه إلى أولئك العرب المخلصين الذين ينتقدون إسرائيل وعمليَّةَ السلام. ولماذا لا يوجِّه الخولي وأصحابه جهودَهم إلى تغيير الصهيونيَّة، خصوصًا أنَّهم لا يبدون حتى الآن كأنَّهم يعرفون الكثير عن إسرائيل أو الحركة الصهيونيَّة؟ ولماذا هذا الحماس، الذي يتجاوز حدودَ اللياقة، للسلام مع دولة لم تُبْدِ ميلاً كبيرًا، بل أيَ ميل، للتنازل عقائديّاً أو عمليّاً؟

القضيَّة الرئيسيَّة الأخرى في النقاش الذي تلا لقاء كوبنهاغن تتعلَّق بشيء يطلقون عليه تلك التسمية الغامضة: «العقل العربيّ،» وكأنَّ في الإمكان الكلام في شكل مسؤول وواضح في موضوع هائل السعة ومذهل العموميَّة كهذا. وعلينا هنا أن نبدأ بالقول إنَّ المعلِّقين العرب المساندين للولايات المتحدة، وغالبيَّتهم من اليساريِّين السابقين المقيمين في المهاجر، عندما يتكلَّمون في هذا الشكل العنصريّ عن العقل العربيّ

ويتّهمونه بالعُتْهِ أو، بكل بساطة بـ «الجنون،» إنّما يسهمون في الانحطاط المحيق بالخطاب السياسيّ والاجتماعيّ العربيّ. ويعتبر هؤلاء أنّ الحداثة لا تعني سوى الانتهازيّة. ولا يَذْكرون الكثيرَ عن سياسة إسرائيل أو الولايات المتحدة، فيما يستفيضون في التشهير بأشخاص يعتبرون أنّ آراءهم رجعيّة، وليست حديثة، وغبيّة في أساسها. من النماذج على ذلك المقالةُ الخطابيّةُ المتهافتةُ المنطقِ التي اتّهم فيها واحدٌ من هؤلاء المثقفين العربَ بأنّهم يفتقرون إلى ذلك النوع من الفكرِ المطلوب لتناول مسألة السلام، ووصل به الأمر إلى القول إنّ الفلسطينيِّين أنفسهم يفكّرون أكثر ممّا يجب بالمظالم التي أحاقت بهم في الماضي ولا يلتفتون كفايةً إلى المستقبل ـ أو هذا النوع من الهراء. إنّهم يتحدّثون وكأنّ من الممكن فصلَ الماضي عن المستقبل، خصوصًا عند التعامل مع خصم يقوم كلُّ وجوده على تحقيق الوعد التوراتيّ، وهو نمط من التفكير متجذِّر في الماضي بل متحجِّر فيه. وتمكّن هذا الشخص من فصل نفسه عن ماضيه إلى درجةِ دعوةِ الولايات المتحدة، في مقالة نشرتْها مجلةٌ فكريّة أميركيّة مرموقة في ١٩٩١، إلى غزو بغداد واحتلال العراق عسكريّاً. وإذا كان هذا نموذجًا من التفكير المستقبليّ فإنّه يصحّ لنا نبذُه كنوع من الاحتيال، وأن لا نرى فيه سوى العقدة النفسيّة القديمة ـ عقدةِ عبادةِ قوّة الرجل الأبيض، والرغبة في تملّقه والتشبُّه به مهما كان الثمن.

من الأكيد أنّنا بحاجة إلى قدر أكبر، لا أقلّ، من النقاش في العالم العربيّ. لكنْ لا يمكننا أن نَعْتبر أيَّ موقف يعتمد على القسر ويستمد سلطته من التفكير الرسميّ شريكًا في النقاش وحريّة التعبير عن الرأي. إنّ علينا أن نضع المسؤوليّة بوضوح وحزم على إسرائيل، وأن نطالب مواطنيها ومثقفيها بالتحوُّل النوعيّ من إيديولوجيّة سياسيّة لم تَحِدْ يومًا عن خطِّ التطرُّف الشوفينيّ والعدوانيّة الصريحة على العرب، الفلسطينيِّين منهم وغير الفلسطينيِّين. لكنّ المأساة، للأسف، هي افتقارنا في العالم العربيّ إلى المؤسّسات الاجتماعيّة والسياسيّة التي يمكن فيها إثارةُ نقاش يتّسم بالانفتاح والتكافؤ على قضايانا الأساسيّة، كما نفتقر إلى التوحّدُ والشعور بالهدف المشترك لمواجهة خصمنا الذي لا يَعْرف الرحمة والمصمِّم على بلوغ هدفه. وما لم نَسُدَّ هذا النواقص ستستمرّ على الأرجح الادّعاءات والادّعاءاتُ المضادة التي صدرتْ بعد اجتماع وبيان كوبنهاغن، من دون تأثير في تقدُّم إسرائيل نحو الاستحواذ الكامل على فلسطين.

الحياة ٧ أيار ١٩٩٧

الجيل المقبل؟

لا بدّ لأيّ عربيّ في ما بين الخمسين والسبعين من العمر أن يَشْعر بأنّ جيله لم يَحْصد سوى الهشيم. إنّنا من الجيل الذي أيّد وعايش العقد الأوّل من مرحلة الاستقلال بعد الحرب العالميّة الثانية، التي جاءت بتلك الأنظمة ـ والغريب أنّها لاتزال مسيطرة إلى اليوم ـ المتمثّلة بالجيوش، والمجتمعات اللاديموقراطيّة، والمخابرات في كلّ مكان، والتخلُّف المستعصي، وأنظمة التعليم البالية، والهوّة المتنامية بين النخبة الصغيرة والغالبيّة الساحقة المحرومة، والاتّكال على الولايات المتحدة، والغياب شبه الكامل للمجتمع المدنيّ الناشط، والتراجع المتواصل لكلّ أشكال الانتاج.

جيلنا أيضًا هو الذي رفع عاليًا تلك الشعارات الطنّانة عن التحرُّر وخلق مجتمع جديد والانعتاق من أغلال الماضي الكولونياليّ. وكان الحلم هو الوحدة العربيّة، وهو تعبير يكاد يكون معيبًا اليوم، بعدما حلّتْ محلّه تلك الصيغُ المتحذلقة عن «شرق أوسط جديد،» التي افتُرض أنّها ستحرّرنا من الأمل الواهم بالوحدة. والأسوأ من هذا هو اضمحلال مُثُلِ التعاون والتخطيط لنصل إلى وضعنا الحاليّ، وضعِ الولاءات «الوطنيّة» الضيّقة المتضاربة، وكلُّها الآن تواجِه دربَها المسدود. فوق كل ذلك، ها نحن نعيش الآن تحت الهيمنة الإسرائيليّة. إذ يستمرّ الاحتلال العسكريّ لأراضينا منذ ثلاثين سنة، وهو الاحتلال الأطول في القرن العشرين. ونجد تلك المنظومة من اتفاقات السلام المجحفة، والمكروهة بعمق من جانب الشعب،

مع إسـرائيل التي لم تكلِّفْ نفسَـها حتى الآن رسم حدودها أو إلغاءَ قـوانينهـا العنصـريَّة المعادية للعرب ـ وكل هذه النتائج المحزنة لفشل سياساتنا العسكريَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة. وحصلتْ إسرائيل منّا على كل ما تريد تقريبًا، والنتيجة أنَّ غالبيَّة العرب أصبحتْ تتجنَّب كلمة «السلام» نفسها بعدما اكتسبت معنى المصيدة، ولا يَحْتفل بها الآن سوى أقليَّة صغيرة لاتزال تعتبر أنَّ فيها بعض الأمل، فيما رفضتها تمامًا حكومةُ بنيامين نتانياهو، وهي الأكثر رجعيَّة ووحشيَّة في تاريخ إسرائيل.

من الواضح أنَّه سجِّل لا يدعو إلى الفخر، ولا نستطيع تقديمه بثقة إلى أطفالنا. وبالتأكيد ليست المشكلة أنَّ علينا أن نصبح أكثر غربيَّةً، أو أن ننأى بأنفسنا أكثر عن الغرب (كما تدعو الحركاتُ الإسلاميَّة كافَّة). إذ إنَّ غالبيَّة مستشاري القادة العرب هم من المتعلِّمين والمدرَّبين في الغرب. كما أنَّ عددًا لا بأس به من أساتذة الجامعات والكليّات درسوا في الجامعات الأميركيَّة والأوروبيَّة. وكثير منهم من جيلي نفسه، بينهم عدد كبير من ذوي المواهب والواعدين. عاد هؤلاء إلى بلادهم آملين أن يكون في مقدورهم أن يخدموا شعبهم. لكنَّ السيطرة في العالم العربيّ اليوم ليست في يدهم بل في يد طبقة من المضاربين والبيروقراطيِّين والانتهازيِّين. والمؤسف أنَّ بعض المستشارين الذين تلقّوا تعليمهم في جامعات مثل هارفارد أو أُكسفورد انتهى إلى الانسياق في سياسات تقود إلى حروب أهليَّة عربيَّة (من ضمنها حربُ الخليج الأخيرة) وإلى فشل بعد فشل.

ولاحظتُ من خلال خبرتي المباشرة المحدودة نفسها، أنَّ الكثيرين من الواعدين من دارسي العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة والطبيعيَّة، من الذين التقيتهم أو حتى درّستُهم في الولايات المتحدة، يعودون إلى مواقع مريحة في الجامعات العربيَّة حيث يَغْلبهم الكسل ويتوقفون عن الإنتاج، ربما بسبب جو الإحباط المسيطر على الكثير من القطاعات العلمانيَّة في المجتمع العربيّ.

من المؤسف أنَّ جيلنا يقترب حثيثًا من نهاية العمر من دون أن يترك الكثير لأطفالنا. ومع ذلك فهناك ما يدعو إلى الأمل، ونجده في أمكنة غير متوقَّعة. ألقيتُ قبل ثلاثة أسابيع محاضرة عن العلاقة بين المخيِّلة والإمبرياليَّة في جامعة مرموقة قرب مدينة بوسطن. كانت محاضرتي الأولى بعد أربعة أشهر من المرض

والاعتكاف في البيت، وشعرتُ قبلها بالقلق من رأي المستمعين فيها، وكذلك من قدرتي على إلقائها. لكنَّها كانت ناجحة إلى حدٍّ معقول. وتلتها مناقشاتٌ حامية، استمرَّت فترة طويلة امتدَّت إلى ما بعد ذهابنا إلى حفلة الاستقبال التي أقيمت للمناسبة. وكان أكثر المشاركين من النساء والرجال العرب، تراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين (غالبيَّتهم أقرب إلى العشرين)، من الطلبة في جامعات مثل هارڤارد و«أم آي تي» وبوسطن وتافت. وسعدتُ بلقائهم من نواحٍ عديدة، بينها أنَّ بعضهم أولاد أصدقاء لي، وكنت رأيتهم آخر مرة وهم أطفالٌ يتصايحون في البيوت. وها هم الآن طلبة جامعيُّون متشوِّقون إلى المعرفة ومليئون بالنظريات والأسئلة، وينظرون إلى العالم العربيّ بروح تجمع بين الانتقاد والرغبة في العمل من أجل التغيير.

لم تكن المجموعة كلّها من الأميركيِّين العرب، على رغم أنَّ أكثرها جاء من مدارس ثانويَّة ممتازة في شرق الولايات المتحدة. وكان بينهم عدد لا بأس به من أنحاء العالم العربيّ، من ضمنه الخليج. وتحادثتُ مع باحثين في الاجتماع والاقتصاد والأدب وعلم السياسة وشعراء، إضافة إلى واحد أو اثنين من دارسي علوم الطبيعة.

وأكثر ما أعجبني فيهم الافتقار شبه الكامل إلى التعبيرات الجاهزة والوصفات الغامضة التي كانت جزءًا لا يتجزأ من خطاب جيلي. ولم يكن لدى أيّ منهم جوابٌ جاهز أو نظام فكريّ مسبق يجيب على مشاكلنا، بل كانوا مليئين بالأسئلة عن دوافع جيلنا لاتِّخاذ مواقفه في الماضي، وأبدوا تشكُّكًا جديرًا بالإعجاب بالأجوبة السهلة. ولم يتغرَّب أيٌّ منهم عن العالم العربيّ، حتى الذين وُلدوا في الغرب أو نشأوا فيه، لكنّ علاقاتهم به كانت حقيقيَّة وخلت من المزايدات العاطفيَّة. وكانوا كلّهم مزدوجي اللُّغة، يتكلَّمون العربيَّة والإنكليزيَّة بطلاقة. وتعلَّم أكثرهم العربيَّة مثلما تعلَّمها ابني، أيْ على أنفسهم، رغم ما في ذلك من الصعوبة. وبدوا مسيطرين تمامًا على الخطابين العربيّ والغربيّ، وذلك بسهولة لم يعرفها جيلي، الذي أرى أنَّه أخذ من الطرفين أسوأ ما فيهما، إذ كان محنقًا وعدوانيّاً تجاه الغرب الذي بدا كأنَّه يرفضه، وعاطفيّاً تجاه العالم العربيّ، الذي كان ينظر إليه من دار الهجرة في الغرب بمنظور زامٍ كاذب.

من المهمّ أن أذكر أنّ كل المجموعة المكوّنة من نحو أربعين من الشبيبة، من طلبة الأبحاث والطلبة العاديّين، بدت وكأنّها في عهدة البروفسورة إيلين هاغوبيان، تلك الشخصيّة الليّنة بالعطف والكرم، وهي أستاذة علم الاجتماع في كلية سيمونز في بوسطن. وهي بالتأكيد أكثر مَنْ عرفتُهم تفانيًا وتواضعًا وإنكارًا للذات. والأدعى للإعجاب أنّها حمّلتْ نفسَها مسؤوليّة العناية بهؤلاء الشابات والشبان العرب في بوسطن، الذين لا ينظرون إليها على أنّها أستاذة كبيرة فحسب، بل كالأخت الكبرى للجميع. وهي تؤمن تمامًا بالمساواة، وقال لي واحد من الشباب إنّها لا تجعلهم يشعرون وكأنّهم أقل شأنًا أو أهميّة منها. وتقدّم خدماتها مجانًا ومن دون دعم رسميّ. لا غرابة إذن في أنّ كل الطلبة العرب هناك، وكلّهم أذكياء أقوياء في التعبير عن الذات ومتحمّسون للعمل في خدمة عالمنا العربيّ، يبدون مدينين لها. أمّا بالنسبة إلى جيلي فقد كان الوضع ـ ولايزال ـ أنّك عندما تشعر أنّك أكبرُ سنًا وأهميّة تقوم باضطهاد الشباب وكبح تقدُّمهم وحماسهم ومبادرتهم، والشعور بالغيرة عندما ينجحون: البروفسورة هاغوبيان عكس ذلك تمامًا.

شعرتُ إثر لقائي هذه المجموعة أنّ تشاؤمي حيال وضعنا بدأ بالانحسار. فها هو جيل جديد يبرز فجأة (لا بدّ أنّ هناك الكثير من نوعه في العالم العربيّ وخارجه) على رغم كل ما في الماضي والحاضر من انكسار وفشل. وأرى أنّ من أهمّ صفات هذا الجيل القدرة على التعايش بسهولة مع أكثر من عالم، فقد زالت روحيّة الانكماش المَرَضيّ التي سادت في الماضي، عندما كان الكره الشامل للغرب يتعايش مع الخوف منه والجهل به، وأيضًا الخضوع في السرّ لكل ما يفرضه. وشعرتُ أنّ من واجبي أن أعلن لشعبنا المحبط أنّ جيلاً جديدًا من الشبيبة اللامعة يقف على أهبة الدخول إلى معترك الحياة، وهو بحاجة إلى الدعم والاعتناء. هل نتّبع مثال ايلين هاغوبيان، أم نتّبع طريق جيلنا؟ نعم إنّه جيل جديد، لكنّ علينا تحمُّل مسؤولية وصوله إلى موقع النفوذ. وأملي أنّنا سنتصرّف في الشكل الصحيح تجاهه.

الحياة ٢١ أيار ١٩٩٧

هل هناك حدود للفساد؟

خلال زيارتي الأخيرة إلى لندن قبل بضعة أسابيع حضرتُ حفلة عشاء خيريّة لصالح جمعيّة «المساعدة الطبيّة لفلسطين،» وهي مؤسَّسة خيريّة بريطانيّة مهمّة توفِّر الأدوية والتدريب والمعدات الطبيّة للفلسطينيِّين في لبنان والضفّة الغربيّة وغزّة. وكانت غالبيّة الحاضرين (وغالبيّة مساندي المؤسَّسة عمومًا) من العرب، وخصوصًا من الفلسطينيِّين، لكنْ كان هناك أيضًا حضور بريطانيّ قويّ. المتكلِّمان الرئيسيّان كانا اللورد ديڤيد ستيل، النائب السابق والرئيس السابق للحزب الديموقراطيّ الليبراليّ، وكلير شورت، وزيرة التنمية الدوليّة في حكومة حزب العمّال الجديدة التي يرأسها توني بلير ـ وهما شخصيّتان معروفتان بمساندتهما لحقوق الشعب الفلسطينيّ. ورغم أنّهما تكلّما بإعجاب عن اتفاق أوسلو إلاّ أنّهما حرصا على إبداء الأسف حيال الوضع الحاليّ، إذ يستمرّ إنكارُ حقوق الفلسطينيِّين. لكنّ أوضح ما في الكلمتين كان الإشارة إلى إساءة استعمال المال العامّ من جانب السلطة الفلسطينيّة. وركّز ستيل وشورت على الحاجة إلى المساءلة والشفافيّة، ملمِّحيْن إلى ضرورة وقف ذلك الجانب من ممارسات السلطة الفلسطينيّة الذي أصبح معروفًا لدى العالم أجمع، أخذًا في الاعتبار أنّ الفلسطينيِّين لايزالون شعبًا يعاني القمعَ ويحتاج إلى المساعدة الماليّة والدعم.

جاءت هذه التعليقات في وقت شديد الصعوبة بالنسبة إلى الفلسطينيِّين. إذ لم تؤدِّ عمليّةُ السلام إلاّ إلى مفاقمة الأوضاع الاقتصاديّة والسياسيّة في الأراضي المحتلّة، بل إنّ حكومة بنيامين نتانياهو اليمينيّة المتطرِّفة ضاعفت استفزازاتها وسرقاتها المفضوحة التي تشكّل جوهر حملتها الاستيطانيّة. إضافة إلى ذلك، فإنّ الكونغرس

الأميركيّ، الذي يحرص على أن يبدي ولاءً لإسرائيل أكثر ممّا يبديه لأيّ بلد آخر، أقرّ مشروعًا يعطي إسرائيل السيادة الكاملة على القدس. ولم يحصل الفلسطينيُّون على ما يُذكر من الدعم من الدول العربيّة، فيما خسرت القضية الفلسطينيّة الكثير من مواقعها على الصعيد الدوليّ، ولاعجب في ذلك إذ إنّ هناك مشاكل أخرى كثيرة في العالم.

من هنا يصحّ تمامًا القول إنّ شعور الفلسطينيِّين الآن هو الاحتراب والعزلة. فهم بين لاجئ منسيّ أو أسير للاحتلال الإسرائيليّ. لكنْ لا يمكن القول، بالمقابل، إنّ مشاكلهم كلّها من صنع أعدائهم. إذ لا بدّ من وضع قسم من المسؤوليّة عن الوضع الكارثيّ على عاتق السلطة الفلسطينيّة ورئيسها ياسر عرفات. وعندما يقول تقريرٌ وضعتْه إدارةُ محاسبة السلطة نفسها إنّ ما نسبته ٤٠ في المئة من موازنتها راح هدرًا بسبب التبذير أو إساءة الاستعمال، فمن السخف إلقاء اللوم على إسرائيل أو القول إنّ كل حكومات الشرق الأوسط مصابة بالفساد واللافاعليّة ولماذا علينا أن نكون مختلفين. وليس من الصحيح أنّ الانتهاكات التي يرتكبها الرسميُّون الفلسطينيُّون هي من اختراع وسائل الإعلام الغربيّة المساندة للصهيونيّة. نشرتْ صحيفة **الغارديان** البريطانيّة أخيرًا تقريرًا عن الوضع في غزة من كبير مراسليها ديڤيد هيرست، وهو صحافيّ رفيع المستوى ومتعاطف أصيل مع القضية الفلسطينيّة يقيم في العالم العربيّ ويكتب عنه منذ فترة طويلة. جاء التقرير بعنوان «من دون عيون في غزّة،» وشكّل إدانة ساحقة لفساد السلطة الفلسطينيّة. ووصف هيرست الڤيلاّت الباذخة التي تشاد على الساحل لبعض رموز السلطة الفلسطينيّة، وتحدّث عن شركة «البحر،» وهي اسم على مسمى، إذ إنّ مهمّتها «بَلْعَ» ما تجده من الشركات والعقارات لمصلحة رأس السلطة، وعن النوادي الليليّة والسيارات الفخمة والانتهاكات الاقتصاديّة والتجاريّة التي يرتكبها كبار المسؤولين، وكل هذا في الوقت الذي تصل فيه نسبةُ البطالة في غزة إلى ٤٠ في المئة، وتستمرّ تعاسة الألوف من سكّان المخيّمات، ويعاني الاقتصاد الفلسطينيّ الشللَ التام، فيما انهارت كل محاولات التقدُّم نحو الحقوق الفلسطينيّة.

وعندما سألت مجلة **نيوزويك** عرفات عن ذلك، في مقابلة كانت مشينة أكثر من المعتاد، انكر كل شيء وأكّد أنّ السلطة لا تملك أيّ مال، وأنّ موازنتها تخضع تمامًا للدول المانحة. وكان جوابه على كل انتهاك يُتَّهمُ به نظامُه (مثلاً، الاعتقال الكيفيّ للصحافيّ داوود كُتّاب واحتجازه عشرةَ أيام) إمّا أنّه عَيَّنَ لجنة للنظر في الأمر، أو الاعتراض: «ألا تعرف أنّك تخاطب ياسر عرفات؟!» ذلك أنّ عرفات لا يفتقر فقط إلى أيّ

فكرة عن مسؤوليّة الحاكم ومبدإ المساءلة، بل يعتقد أنّ في إمكانه أن يخدع الكل عن طريق المماطلة والتهويش. ولا يحتاج أحد إلى التذكير بأنّ كلمة عرفات في الأراضي المحتلة هي بمثابة القانون، وأنّ «السلطة الفلسطينيّة» هي عرفات ولا أحد غير عرفات، ولا يمكن عمل أيّ شيء من دون موافقته، ولا أحد غيره يعرف حجم الموازنة.

نحن الآن أمام فضيحة دوليّة. إذ نشرت صحيفة **هآرتس** في نيسان (أبريل) الماضي ملحقًا من ١٥ صفحة عن السياسات الخادعة التي تمارسها السلطة الفلسطينيّة. وستحوّل إسرائيل هذه السنة ١،٥ بليون شاقل (٥٠٠ مليون دولار) إلى حسابات سريّة تملكها السلطة في البنوك الإسرائيليّة، وهو ما يشار إليه باسم «الصندوق الثاني،» ويتكوّن من رسوم الاستيراد ومستعادات ضرائب القيمة المضافة واستقطاعات مدّخرات التقاعد للفلسطينيّين العاملين في إسرائيل، التي تعيدها إلى عرفات. لكنّ أحدًا ـ باستثناء عرفات ومساعدين له مثل محمد رشيد (خالد سلام) ـ لا يَعْرف بالضبط حجمَ هذه الأموال وأمكنةَ إيداعها، ولذلك فهو حُرٌّ في التصرُّف بها، في الدرجة الأولى لشراء الولاءات والذمم. وأمام الانعدام شبه التام للإنتاجيّة والأشغال العامة فإنّ عرفات يواصل تغذية التضخُّم الكبير في بيروقراطيّته وقوّاته الأمنيّة، حتى يبلغ المجموع الآن نحو ٩٠ ألف شخص، الكثيرُ منهم بدون أعمال حقيقيّة وإنّما برتب رسميّة فارغة (هناك، مثلاً، ٧٥٠ مدير عام في الوزارات) ومرتّبات تتماشى معها. وعلى الفلسطينيّين، من أجل البقاء، أن يصبحوا خدمًا لطاغية ليس له ما يقدّمه لشعبه سوى شخصه الكريم، والمزيدِ من الفشل والفسادِ والتفاهة!

السرقة الحقيقيّة والجدّيّة التي يتعرّض لها الفلسطينيّون ترتكبها تلك المنظومة الاحتكاريّة التي يديرها عرفات وأصحابُه، من ضمنهم بعضُ الوزراء، إضافة إلى أطفالهم وزوجاتهم وما تيسّر من الأعمام والعمّات. فهناك الآن احتكارات للقمح والإسمنت والخشب والحصى والسجائر والسيارات والوقود وعلف الحيوان وغيرها من السلع، وكلُّها تضطر الفلسطينيَّ العاديَّ إلى دفع أسعار متضخِّمة تفوق بمرات ما كانت عليه أثناء الاحتلال الإسرائيليّ. فقد كان سعرُ الطن من علف الحيوان ١٢٠ دينارًا أردنيًا، لكنّه يصل الآن إلى ٣٠٠ دينار. وليس مَنْ يعرف كميّة الثروات المستحصلة بهذه الطريقة، أو إلى مَنْ تذهب، أو كيف تنفق. وليست هناك قوانين للشركات والاستثمارات، وبالتالي لا حاجة لتسجيل الشركات أو فتح باب التنافس أمام العطاءات والعروض. ولا نجد وسيلة لتنظيم الرهونات، أو آليّة منظمة لاستيفاء الديون. وفي هذا الجوّ من الفوضى

المتقصّدة يستطيع عرفات وأصحابه أن يعملوا ما يحلو لهم، من دون رادع قانونيّ أو اعتراض من إعلام مستقلّ. ويستخدمون الكثيرين من القادة الأمنيِّين لفرض الصفقات والابتزاز، وبالدرجة الأولى لتهديد كل مَنْ يجرؤ على الاعتراض. كل هذا نتائجُه سلبيَّة تمامًا. وليس هناك إمكان، ضمن وضع كهذا، للتنمية أو لتطوُّر المؤسَّسات أو للرفاه. ومن الناشز تمامًا أن نرى، في مجتمع لايزال تحت الاحتلال ويواجه صعوبات معيشيَّة كبرى، وزراء ومساعديهم يحيلون قوائم مصاريفهم البيتيَّة على السلطة لكي تدفعها، ويَمْلك كلٌّ منهم أربع سيارات، ويصرّ على السفر بالدرجة الأولى، وهي كلُّها إساءةٌ لاستعمال الأموال العامَّة وانتهاكٌ لثقة الشعب بهم. ويؤدِّي كل ذلك إلى تفشِّي مشاعر الإحباط ويشكِّل احتيالاً على شعبٍ أَدْرك دومًا أنَّ «عمليَّة السلام» كانت في الأساس ضربًا من الخداع، ولايزال يتطلَّع إلى العدالة والحرية.

يُتوقَّع من القادة في المراحل العصيبة أن يكونوا قدوة للباقين من حيث السلوك الشخصيّ والالتزام. أمَّا في وضع فلسطين، فإنَّ ما يفاقم من مأساة شعبها المستباح والقابع تحت الاحتلال العسكريّ هو تلك القيادة التي عقدتْ صفقةَ «السلام» مع عدوّها المتفوِّق ـ صفقةٌ تخدم أهداف إسرائيل الاستراتيجيَّة عن طريق إبقاء الشعب الفلسطينيّ، الذي خَسر أرضَه عمليّاً للاحتلال الإسرائيليّ، في وضع اليأس والاسترقاق. إنَّ قيادة ياسر عرفات تديم هذا الوضع المرعب ولا تخفِّف منه. إنَّ عرفات يوفِّر الأمن لإسرائيل عن طريق معاقبة شعبه، مدَّعيًا كذبًا أنَّه يقود الشعب نحو تقرير المصير، ويحاول إيهام الكل بأنَّه يتصرَّف باسم الشعب وخدمةً لمصالحه. أمَّا الواقع فإنَّ فساده أدّى إلى نهب موارد الشعب وتبذير ثروته وإيصاله إلى حضيض جديد من شظف العيش والمهانة. كيف له أن يدَّعي ما يدَّعيه فيما يستمرّ في سرقة شعبه، مجبرًا إيَّاه على القبول بالاحتكارات، رافضًا أيَّة مساءلة، وممعنًا في الإرشاء والتخويف وإفساد كل مَنْ يستطيع؟

الحقيقة هي أنَّ عرفات، بتصرُّفاته، لم يعد يمثِّل غالبيَّة الفلسطينيِّين، وهو يبقى في السلطة، من دون كرامة، بفضل المساندة الأميركيَّة والإسرائيليَّة والعربيَّة. إنَّه يستهين بشعبه، ولو كان لشعبه حريةُ التعبير لبادله الاستهانة. ولا شك أنَّ استقالته ستكون في مصلحة القضية الفلسطينيَّة. هذا ما قلتُه مباشرةً بعد توقيع اتفاق أوسلو، ويؤسفني القول إنَّ الزمن برهن على صحة رأيي. ليس لعرفات الرؤيا والشجاعة لقيادة الشعب الفلسطينيّ نحو أهدافه المنشودة، بل لا وجهةَ لقيادته سوى نحو المزيد من الفقر واليأس.

الحياة ٢ تموز ١٩٩٧

التعويضات: القوّة والضمير

تستمرّ أمامنا يومًا بعد يوم قصةُ البنوك السويسريّة، التي أُجبرتْ على الكشف عن موجوداتٍ وأرصدةٍ وأرقامِ الكثير من حساباتها السريّة. وكانت هذه المؤسّسات البالغة القوّة والموثوقيّة ترفضُ بشدّة منذ سنوات طويلة الكشفَ عن هذا النوع من الحسابات، الذي يأتي إليها طالبًا المأمنَ من المراقبة أو الملاحقة أو أيّ نوعٍ من أنواع التطفُّل، معتبرةً أنّ الكشف يمسّ رفاهَ سويسرا وصدقيَّتها كمركزٍ مصرفيّ. لكنّ تعبير «حساب بنكي سويسريّ» اتّخذ منذ مدة طويلة معنى الغش والانتهاك، وأصبحتْ فكرةُ وجود مأمن تامّ السريّة للمال غير المشروع مغريةً لكل الديكتاتوريِّين والمجرمين في أنحاء العالم، فيما تمتّعتْ سويسرا من جرّاء ذلك بالرفاه وبسمعتها كدولة «محايدة.» من المفيد أيضًا أن نعرف أنّ هناك منذ نحو عقديْن حركةً سويسريّةً تعارض بشدّة قوانين سريّة البنوك. وشنّ المثقف السويسريّ الشجاع، عضوُ البرلمان جان زيغلر، حملة قويّة على سياسة بلاده هذه ووصمها باللاأخلاقيّة، معتبرًا أنّ الأرباح التي تجنيها سويسرا من هذه السياسة تأتي على حساب الفقراء والمضطَهدين في العالم الثالث. وانضمّ آخرون إلى محاولة زيغلر، لكنْ من دون مردودٍ يُذْكر.

واستمرّ هذا الوضع إلى الشهور الأخيرة عندما أُجبرتْ سويسرا، تحت ضغط سياسيّ أميركيّ مشترك مع المجلس اليهوديّ العالميّ، على فتح سجلات بنوكها. وخصّصت صحيفة **نيويورك تايمز** في ٢٣ من الشهر الماضي صفحتين

كاملتين لأسماء أشخاص وحسابات بقيت غُفْلاً، معدِّدةً ٢٠٠٠ مبلغ تقبع في البنوك منذ الأربعينيّات. ولم يكن لهذا أن يحصل لولا الضغوط على سويسرا التي مارسها عدد من قادة مجلس الشيوخ الأميركيّ، إضافةً إلى الجهود في الاتِّجاه نفسه من شخصيّات أميركيَّة يهوديَّة مرموقة. وعَقَدَ الكونغرس الشتاءَ الماضي جلساتِ استماع استمرّت أيامًا، قدّم فيها شهود كثيرون معلومات عن حسابات بنوك سويسراً تعود إلى يهود ذهبوا ضحيَّة المحرقة النازيَّة ولهم ورثة لايزالون على قيد الحياة ومؤهَّلون قانونياً لتسلُّم المبالغ. ثم عَيَّن الكونغرس لجنةً برئاسة پول ڤولكر، وهو الاقتصاديّ المعروف والرئيس السابق للاحتياطيّ الفيدراليّ، مهمَّتُها الحصول على أكثر ما يمكن من المعلومات عن هذه الحسابات التي تعود إلى الحرب العالميَّة الثانية، ونَشْرُ المعلومات، وبالتالي تحصيلُ المبالغ للورثة، اليهود منهم وغير اليهود. وأثارت القضية اهتمامًا إعلامياً كبيرًا في أنحاء العالم، خصوصًا الولايات المتحدة، وتصاعدت الضغوط على الحكومة السويسريَّة، واضطرّ عدد من المسؤولين إلى الاستقالة أمام موجة الاستنكار الواسعة على ما اعتُبِرَ جشَعَ السويسريِّين وتعنُّتَهم. وتلقّى مطلبُ الكشف عن الحسابات دفعًا قوياً عندما هَرَّب حارس أمنيّ في بنك سويسريّ إلى الولايات المتحدة قائمةً بحسابات من هذا النوع. واضطرّ الحارس في النهاية إلى مغادرة سويسرا وجاء إلى أميركا، حيث استُقبل استقبالَ الأبطال وأُعطي عملاً ممتازًا. وشعرتْ حكومة سويسرا بالإحراج أمام العالم، وتراجعتْ عن السريَّة للحسابات العائدة إلى الحرب العالميَّة الثانية. (المفارقة المثيرة للانتباه هي عدم الطلب من ديكتاتور زائير السابق الجنرال موبوتو، الذي نهب ملايين الدولارات من ثروات بلده، التصريحَ عن حساباته في سويسرا، ولم يَعْثر كشفٌ أوليّ قام به خبراء مستقلُّون في سويسرا سوى على ١٤ مليون دولار. ولمّا كانت الولايات المتحدة غير مهتمَّة بالقضيَّة فإنّ سويسرا لم تتعرّضْ لأيّ ضغط من أجل الكشف عن الحسابات). وستُجري سويسرا خلال أسابيع استفتاء عامّاً حول إنشاء صندوق لتمويل «أهداف خيريَّة،» من ضمنها التعويض على ضحايا المحرقة، اليهود منهم وغير اليهود.

لا شكّ أنّ عددًا من الأفراد المشاركين في الحملة ضدّ سريَّة البنوك السويسريَّة تصرَّفوا بدوافع أنانيَّة أو انتهازيَّة، لكنَّني أرى أنّ مجمل ما حصل كان

مبرَّرًا تمامًا. ولم تَنْتج كلُّ الضغوط على سويسرا عن نفوذ اليهود، لأنَّ الواضح أنَّ الولايات المتحدة تحاول أيضًا إنهاءَ قبول سويسرا وَضْعَ أموال المخدرات في بنوكها. ومن الواضح أيضًا أنَّ الاتِّحاد الأوروبيّ متضايق من وجود هذا المركز الاقتصاديّ والمصرفيّ الرئيسيّ داخل أوروبا ولكنْ بمعزل عنها. ومهما كان الأمر فلا يسعنا إلاَّ الإعجاب بإصرار المجلس اليهوديّ العالميّ على المطالبة بالتعويضات لضحايا المحرقة اليهود. إذ لماذا تنتزع من ضحايا الاضطهاد والإبادة ممتلكاتهم، ولماذا يسمح لمضطهديهم بهذا الانتصار الإضافيّ؟ إنَّها ليست مسألة انتقام، بل هي رفع للظلم. أمَّا إذا كان أصحاب البنوك السويسريُّون والسكان يشعرون بأنَّ العدالة أخذت مجراها، فهذه قضية أخرى، لأنَّ من الأكيد أنَّ التنازل لم يكن ليحصل لولا الضغوط الهائلة التي لا يمكن أن يمارسها غيرُ الولايات المتحدة. إلاَّ أنَّ ما يثير الأسف في الدرجة الأولى هو أنَّ هذه القوَّة نفسها لم تُستعمل دومًا لدعم ضحايا آخرين للظلم.

لكنْ لا يمكن للتحليل أن يقف عند هذا الحدّ. إنَّ إسرائيل، بمعنى من المعاني، دولةُ الناجين من المحرقة وضحايا اللاساميَّة الغربيَّة (خصوصًا النوع المسيحيّ منها). وكان من ضمن تبريرات ثيودور هرتزل للصهيونيَّة الحاجةُ إلى إنهاء اضطهاد اليهود من خلال إيجاد مكان لهم يشكّلون فيه الغالبيَّة ويتخلَّصون بذلك من وضعهم كأقليَّات محتَقرة. ويعتقد كثيرون من مؤيِّدي إسرائيل في خلافها مع ما يسمُّونه في شكل عام «العربَ» أنَّهم يعوِّضون بذلك عمَّا فعلته مجتمعاتُهم تاريخيّاً باليهود. لكنَّ الواقع لم يكن بهذه البساطة، لأنَّ فلسطين كانت مأهولة بالفعل، ومارس الصهاينة ضدّ سكانها أعمال السلب والتشريد والتدمير الاجتماعيّ الشامل للمجتمع، وطُردتْ أعدادٌ كبيرة منهم إلى الخارج، فيما فَرضتْ إسرائيل في ١٩٦٧ الاحتلال العسكريّ على ما تبقَّى من الأرض. وتَشْهد إسرائيل منذ مدّة جدلاً متناميًا حول ما يسمِّيه المؤرِّخ وعالم النفس في جامعة حيفا بنيامين بيت هالامي خطيئة إسرائيل الأصليَّة ـ أيْ معاملتها للفلسطينيِّين منذ بداية الحركة الصهيونيَّة وصولاً إلى ١٩٤٨ ثم ١٩٦٧. وهناك الآن أدلَّة وفيرة من الأبحاث في أرشيفات إسرائيل، إضافة إلى شهادات الفلسطينيِّين وأبحاثهم، تؤكِّد أنَّ المصير المأسويّ الذي تعرَّض له الشعبُ الفلسطينيّ في السنين الخمسين الأخيرة كان إلى حدٍّ كبير نتيجة سلوك

إسرائيل ـ أيْ إسرائيل التي تصرَّفتْ على أنَّها دولة الشعب اليهوديّ. ونشرت مجلة **إيكونومست** في عدد ١٩ ـ ٢٥ من الشهر الماضي تقريرًا بعنوان «الشعب اللامختار» ـ في إشارة إلى الشعب الفلسطينيّ ـ عن مناظرات المؤرِّخين الإسرائيليِّين عن حجم مسؤوليَّة إسرائيل وجيشها حيال عذاب الفلسطينيِّين. إنَّه لا شك تطوُّرٌ مهمّ، لأنَّها المرَّة الأولى منذ قيام إسرائيل التي يجري فيها اختراقُ جدار الإنكار الرسميّ والصمت عن كلِّ ما جرى في ١٩٤٨، على رغم أنَّ بعض المثقفين لايزال يصرّ على إنكار الأدلَّة الملموسة. وتنهي **إيكونومست** تقريرها بالقول إنَّ «حرب المؤرِّخين لا بدّ لها أن تستمرّ، وهي، بالنتيجة، أمر جيِّد. ولا يمكن أحدًا أن ينكر ما تبيَّن من أنَّ مشروع قادة الصهاينة، مهما كانت نيَّاتهم الأصليَّة، جاء بنتائج كارثيَّة على عرب فلسطين. وربَّما سيجد الإسرائيليُّون أنَّ قبولهم تحمُّلَ جزءٍ من المسؤوليَّة سيسهِّل التوصُّل إلى تسوية مع الفلسطينيِّين. لكنْ، كما يؤمل، ليس عن طريق إعادة كتابة تاريخ بلادهم.»

من الطبيعيّ، على خلفيَّة الانصياع السويسريّ للرغبة المشروعة من المجلس اليهوديّ العالميّ في الكشف عن الحسابات السريَّة لضحايا المحرقة، أن نتوقَّع على الأقلّ فتحَ موضوع مطالب الفلسطينيِّين تجاه إسرائيل. إنّ من قبيل الرياء بالنسبة لإسرائيل أن تطلب العدالة في قضية معيَّنة وترفضها في قضية أخرى، خصوصًا أنَّ هناك الآن سبعة ملايين فلسطينيّ، تعرَّض كل واحد منهم تقريبًا للاضطهاد والسلب والاحتلال العسكريّ والقنابل والإرهاب. إنَّ القول بأنَّ السبب الوحيد لاضطرار سويسرا إلى فتح سجلاَّتها المصرفيَّة هو قوَّة الولايات المتحدة والمجلس اليهوديّ العالميّ لا يُفْصح إلاَّ عن جزء من الحقيقة. فقد لعبت القوَّة من دون شك دورًا مهمّاً، وهو أمر لا يمكن للفلسطينيِّين مضاهاته. لكنَّ الحقيقة أيضًا هي أنَّ الشرور التي رافقت الحرب الثانية كانت ستبقى بلا معالجة من دون اعتراف سويسرا بتورُّطها في ظلم فادح. ولا يمكن أن نعرف إذا كان كل واحد من سكان زوريخ أو جنيف يشعر بندم حقيقيّ أم لا، لكنَّ النقطة هي أنَّ النتيجة التي تمَّ التوصُّل إليها كانت محتَّمة، سواء كان السبب القوَّة أو الضمير أو الاثنين معًا. أمَّا إسرائيل فلم تجبر أبدًا على مواجهة ماضيها، وتستمرّ منذ خمسين سنة على أنَّها الدولة التي تجسِّد براءة الضحايا. وهذا بالطبع محض هراء. إنَّ خسارة

الفلسطينيِّين التي تتحمَّل إسرائيل المسؤوليَّة المباشرة عنها تقدَّر ببلايين الدولارات، علمًا أنَّ الصهاينة في ١٩٤٨ لم ينجحوا في شراء سوى ٦ في المئة من مساحة الأرض، واستحوذوا على الباقي بالقوَّة وعن طريق تشريد أكثر ما يمكن من الفلسطينيِّين وتهجيرهم. وهكذا، فإنَّ ما حصل هو أنَّ اليهود من ضحايا اللاساميَّة والمحرقة أصبح لهم ضحايا بدورهم، أي الفلسطينيُّون. وعلى رغم صعوبة صياغة مطالب ضحايا الضحايا هؤلاء فالواقع أنَّ من الضروريّ صياغتها، بالدرجة الأولى من جانب الفلسطينيِّين، ثم العرب عمومًا وكل مساندي حقوق الإنسان.

ركَّز الفلسطينيُّون أكثر جهودهم خلال نصف قرن على الكفاح المسلَّح، لأسباب مفهومة لكنَّها كما أعتقد لم تُخضع لما يكفي من التحليل. وسَمَحَ ذلك لأسطورة البطل المقاتل في سبيل الحرية بأن تقف وحدها. ومن هنا كان من السهل بالنسبة إلى الإسرائيليِّين تصوير الفلسطينيِّين على أنَّهم إرهابيُّون، أيْ تفريغ مطالبتنا بالعدالة والتعويض من محتواها الحقيقيّ. وقفزتْ قيادتُنا مباشرةً من موقف التحدِّي والكفاح المسلَّح إلى التنازلات التي قادت إلى كارثة أوسلو، وثمنها الفادح الآن على غالبيَّة الفلسطينيِّين. لكنَّ الأهمّ من السلام لنا هو الاعتراف بخساراتنا وهزائمنا الماضية، ويؤسفني القول إنَّ هذا هو ما يتناساه العربُ عمومًا والقيادةُ الفلسطينيَّة على وجه الخصوص. لكنّ عالم اليوم يختلف عن عالم ١٩٤٨ أو ١٩٦٨. ذلك أنَّ هناك نهضة ضميريَّة أخلاقيَّة في كل أنحاء عالم اليوم، وهو ما يفسِّر الانجازات المعنويَّة والسياسيَّة التي أحرزتها الانتفاضة ما بين ١٩٨٧ و١٩٨١، وأيضًا الأصداء التي أثارها في كل مكان الانتصارُ في جنوب أفريقيا وسقوطُ جدار برلين ووصولُ الديموقراطيَّة إلى مختلف دول أميركا اللاتينيَّة. الهدف هنا ليس إلقاء اللوم على القيادة الفلسطينيَّة على خطإٍ جديد من أخطائها، بل الإشارة إلى أنَّ علينا إعادة النظر في استراتيجيَّتنا للسلام بما يتجاوز الطريق المسدود الذي تمثِّله أوسلو. ولا بدّ أن يكون من المكوِّنات الرئيسيَّة لتلك الاستراتيجيَّة النداءُ الذي وجَّهه حيدر عبد الشافي لترتيب أوضاع البيت الفلسطينيّ أولاً، لأنَّه لا يمكن أن نشنّ صراعنا من أجل حقوقنا الوطنيَّة من دون أن نكون أهلاً لرفع هذا المطلب العادل. أيْ ليس من مكان بيننا للفساد والتعذيب وإساءة استعمال السلطة والخطابيَّة الفارغة، أو القبول بالتعاون مع سلطة تمارس كلَّ هذا. والخطوة التالية هي أن نرصّ

صفوفنا كمجموع أخلاقيّ لنقف إزاء إسرائيل ومؤيِّديها موقفًا أبعد ما يكون عن الاستجداء أو التماس الرحمة، بل كشعب يطالب بالاعتراف الكامل به، ماضيًا وحاضرًا ـ وهو مطلب لا يمكن أن يترافق مع الصفقات الرخيصة ومساومات السوق والتنازلات والتنازلات المقابلة. علينا الإخلاص لمبادئ تاريخنا ولضحايانا وعدم الانحراف إلى حلول مضحكة مثل «خطة آلون» التي يعرضها نتانياهو ومساندوه المتشدِّدون، لأن ليس من سلام عادل إلاّ على أساس من المصالحة والتعويض.

باختصار، نحن بحاجة إلى استراتيجيّة جديدة للسلام، وحركة سلام تقوم على أسس المساواة والعدالة، وخطاب يضع تاريخنا على الأجندة العالميّة لرفع مظالم التاريخ. ولن يحصل هذا إذا اتُّخذنا موقف الاستجداء. بل علينا تنظيم الموارد الوفيرة وتعبئتها لدى الجاليات الفلسطينيّة في الشتات، ومن ضمن ذلك المالُ والمواهبُ الإنسانيّة والإرادةُ الواعية. لكنْ في النهاية لا بديل عن استحداث خطاب وطنيّ لا يحمل أيّاً من شعارات الماضي البائسة، أو المفاهيم الحمقاء التي تقوم عليها عمليّةُ السلام الأميركيّة ـ الإسرائيليّة. إنّ الجيل الحالي من القادة، عاجلاً أم آجلاً، في طريقه إلى الزوال. وعلينا من الآن أن نبدأ في التفكير البنّاء بمستقبلنا، لكنْ لن نستطيع ذلك من دون إرساء أنفسنا على تاريخنا وقائمة أولوياتنا. عانينا قرنًا كاملاً من الخسارة والفشل. لكنْ يمكننا بالتأكيد أن نغيِّر أنفسنا، مادام النظام المصرفيّ السويسريّ نفسُه قد اضطرّ إلى التغيير!

الحياة ١٠ آب ١٩٩٧

قنابل وجرّافات

تفكّكُ عمليّة أوسلو للسلام والانقشاع المتواصل المحتوم لغلافها البرّاق استغرقا أربع سنوات، وها هي الآن تكشف حقيقتها: لم يكن هناك اتفاق سلام، بل اتّفاق على إدامة الهيمنة الإسرائيليّة على الأراضي الفلسطينيّة، من خلال معسول الكلام من جهة، والقوّة العسكريّة من الجهة الثانية. ويعود هذا في أكثره، كما أقول منذ زمن، إلى الفشل الفلسطينيّ المؤسف في استقراء نيّات الإسرائيليّين ـ خصوصًا حزب العمل عندما كان في الحكم ـ واتّخاذ موقف الحذر والتحفُّظ حيالها. ومن هنا فقد دخلنا هذه الدوّامة المريعة من الخسارة والمهانة، بعدما أوهمتنا الولاياتُ المتحدة ووسائلُ الإعلام بأنّنا حصلنا في النهاية على قسط من الاحترام والقبول، فيما اضطرتنا إسرائيل، بضرباتها المتوالية، إلى القبول بمفهومها العصابيّ لـ «للأمن» و«الحوار.» وأدّى ذلك إلى إيصال شعبنا إلى حضيض جديد من التعاسة والإفقار: فقد انخفض معدّل الدخل الفرديّ للسكان إلى نصف ما كان عليه، وخسرنا حريّة التنقُّل في أرضنا بعدما فُرض علينا أن نقبع في تلك الـ «بانتوستانات» الصغيرة المقيتة (نحو ثلاثة في المئة من أراضي الضفّة الغربيّة)، التي نصرّ على تسميتها «أراضي محرَّرة،» فيما نرى أمامنا بناءَ المزيد من المستوطنات، ومصادرةَ المزيد من الأراضي، وهدمَ المزيد من المساكن، وتشريدَ المزيد من السكان، والعقوباتِ الجماعيَّةَ الساديَّةَ التي لا يحدّها حدّ أو يبرِّرها عقل. إنَّ على الليبراليّين الغربيّين أن يدركوا أنَّ «أوسلو» لم تبدأ من فراغ، بل جاءت بعد ٢٦

سنة من الاحتلال الإسرائيليّ، وقبلها ١٩ سنة من التشريد والتهجير والاضطهاد للفلسطينيِّين. وإذا كانت إسرائيل تصرّ على عدم مسؤوليَّتها على ما أحاق بالشعب الفلسطينيّ منذ ١٩٤٨ فعليها أن تَشْرح لنا لماذا علينا، من دون سائر شعوب الأرض، نسيان الماضي، وأن نبقى دون تعويض بل دون اعتراف بما عانينا، حتى عندما نجد في أنحاء العالم أنَّ الكثير من الشعوب التي تعرَّضتْ للاضطهاد تَلْقى التعويضَ والاعتذار. ليس هناك منطق في موقف إسرائيل، بل هو لا يعدو أن يكون تعبيرًا عن موقف القوَّة المفتقِرة إلى رادع خلقيّ ـ القوَّة النرجسيَّة الباردة القاسية التي لا تبالي بعذاب الآخرين.

لم أسمع، منذ التفجيرين الأخيرين في القدس، فلسطينيّاً واحدًا يعبِّر عن الفرح إزاءهما، أو حتى الميل، مهما كان ضئيلاً، إلى الموافقة. لقد كانا عملَيْن غبيَّيْن إجراميَّيْن جلبا كارثة على شعبنا. لكنَّ وسائل الإعلام وحكومتَيْ إسرائيل والولايات المتحدة (ولا ننسى ميكرونيزيا، حليفتَهما العنيدة في الأمم المتحدة!) أصرَّت على وقف الإرهاب والعنف. بل أصرّ «رجلُ كل المناسبات» آموس أوز نفسُه على أنَّ علينا الخيار بين السلام والعنف، وكأنَّ إسرائيل تَخلَّت بالفعل عن طائراتها، وفكَّكتْ مُفاعل ديمونة الذي يُنتج قنابلَها النوويَّة، وتوقَّفتْ عن قصف جنوب لبنان (حيث قَتَلَ القصفُ الإسرائيليّ شيخين في السبعين من العمر في اليوم الذي وقع فيه تفجيرُ السوق في القدس: لماذا لا يمكن اعتبارُ ذلك عنفًا وإرهابًا؟)، وسَحَبتْ قواتِ الاحتلال من الـ ٩٧ في المئة من أراضي الضفَّة الغربيَّة التي لاتزال تحت سيطرتها، وأزالت الحواجزَ العسكريَّة التي تَعْزل بها المدنَ الفلسطينيَّة الرئيسيَّة بعضها عن بعض. إنَّ إسرائيل ومؤيِّديها الأميركيِّين نادرًا ما يعنون أنفسَهم بتلك الحقائق، التي يعتبرون أنَّ لإسرائيل الحق في «خلقها» أو إلغائها كما يحلو لها على الأرض وعلى صفحات وشاشات وسائل الإعلام.

لكن من الحقائق التي لا يريد هؤلاء مواجهتها أنَّ المهاجمَيْن الانتحاريَّيْن لايزالان مجهولَي الهوية تمامًا، ويُستبعد أن يكونا من الأراضي الفلسطينيَّة أصلاً. ولم يَصْدر أيّ ادّعاء موثوق بالمسؤوليَّة عن أيَّة منظمة فلسطينيَّة. كما أنَّ إسرائيل، بهوسها الأمنيّ، تسيطر على كل مداخل الأراضي الفلسطينيَّة ومخارجها، وهي وحدها المسؤولة عن أمن القدس الغربيَّة حيث وقع الهجوم. كيف يجرؤ بنيامين

نتانياهو وجوقةُ تابعيه الأميركيِّين على المطالبة بالاعتقال الكيفيّ للناشطين الإسلاميِّين وضمان أمن إسرائيل؟ إلى مَنْ يوجّه خطابه هذا بلهجة السيد إلى العبد؟ وعلى أيّ أساس أخلاقيّ إنسانيّ يمكنه أن يفترض أنّ المئات من الفلسطينيِّين الذين قُتلوا في الانتفاضة ومجزرة صبرا وشاتيلا ـ وإسرائيل تتحمّل المسؤوليَّة المباشرة عن قتلهم ـ هُمْ لا شيء مقابل «احتياجات الأمن» الإسرائيليَّة؟ وقبل أسابيع فقط قرَّر الجهاز القضائيّ الإسرائيليّ، من طرف واحد، عدم السماح لضحايا الانتفاضة بالتحرُّك ضدّ إسرائيل في المحاكم، لأنّ الدولة كانت وقتذاك في حال «حرب.» مَنْ يعتقد هؤلاء أنفسهم حين يعتبرون أنّ في إمكانهم الاستخفاف بما ألحقوه بنا بل وتناسيه تمامًا، ويواصلون تغطية عريهم الأخلاقيّ بالادّعاء أنّهم «الناجون من محارق النازيّة؟» ألسنا نحن ضحايا الضحايا؟ ألا يستحقّ عذابنا أيّ قسط من الاحترام؟ هل هناك حدود لما يُمْكن إسرائيلَ أن تقترفه بحقّ ضحاياها، فيما تصرّ في الوقت نفسه على أنّها دون غيرها «الضحيَّةَ البريئةَ؟»

في مقال في **نيويورك تايمز** (١١ من الشهر الجاري) قال المعلِّق المعروف أنطوني لويس إنّ إسرائيل تملك كل الأوراق، وإنّ في إلقاء المسؤوليَّة على الفلسطينيِّين في كل حادث أو هجوم داخل إسرائيل خلطًا بين المسؤوليَّات والأوهام. إنّه محقّ تمامًا في هذا، كما أنّه محقّ تمامًا حين يقول أنْ ليس من أمل كبير في السلام تحت ظروف كهذه. لقد كنتُ دائمًا من أشدّ المنتقدين لياسر عرفات وصحبه لما عملوه خلال السنوات الخمس الأخيرة، لكن عليَّ القول الآن إنّني أتّفق تمامًا مع سياسته في رفض التفاوض في مجال «الأمن» كما تعرِّفه إسرائيل (أيْ، باختصار، حشر كلّ مَنْ يُشتبه في أنّه ناشط «إسلاميّ» في معسكرات الاعتقال) إلى أن تفي إسرائيل بالتزاماتها في اتفاقات أوسلو، بعد كل انتهاكاتها الفاضحة للاتفاقات أو إهمالها التامّ لها. وعندما يكرِّر بيل كلينتون ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت الوصفةَ الجاهزةَ التي يستخدمها اللوبي الإسرائيليّ في دعايته القائلة أن «ليس من تكافؤ بين القنابل والجرّافات» فعليهما أن يوضِّحا، في هذا السياق، ما هو «المكافئ» للجرّافات الأميركيَّة ـ الإسرائيليَّة، وأن يوجِّها التوضيح خصوصًا إلى الأُسَرِ الفلسطينيَّة التي تتعرَّض للتشريد، أو إلى الفلسطينيِّين الرازحين تحت حظر التجوُّل وتدمير المساكن، والذين يَقْبع شبابُهم وشابّاتُهم في سجون الإسرائيليِّين، والمدنيِّين

الذي يتعرَّضون يوميّاً للتفتيش الجسديّ المهين، والذين يطردون عن مسقط رأسهم منذ أجيال في القدس ليأخذَ مكانَهم المهاجرون اليهودُ الروس، والذين يذهبون ضحايا للمجازر، ويُحرمون أيَّ حقّ في مقاومة سياسات الاحتلال الإسرائيليّ. إنَّ «عمليّة السلام» هذه، والحذلقات والكمائن التبريريّة الدعائيّة التي ترافقها، تقوم على فرضيّة عنصريّة بسيطة، هي أنَّ حياة الفلسطينيِّين والعرب لا تعادل أهميَّة حياة اليهود الإسرائيليِّين. وعندما استَهْدفتْ إسرائيل بمدفعيَّتها السنة الماضية المدنيِّين اللبنانيِّين الملتجئين إلى قاعدة الأمم المتحدة في قانا في جنوب لبنان وقَتلتْ قصدًا وعمدًا أكثرَ من مئة من النساء والشيوخ والأطفال والرجال، لم تُصْدر أيَّ اعتذار، ولم تطالبها الولاياتُ المتحدة بالتوقُّف بل ولا بتحجيم العمليّات، وإنَّما رفضت الدولتان مجرّد قبول تقرير الأمم المتحدة التفصيليّ عن المجزرة. هل هناك معنى حقيقيّ وراء هذا العرض المسرحيّ الأحمق، الذي يحاول الإيحاء بأنَّ الولايات المتحدة، وفريقَها من أعضاء اللوبيّ الإسرائيليّ الأميركيّ السابقين الذي يقود «عمليّة السلام،» يريدان فعلاً التوصُّل إلى سلام حقيقيّ وأنَّ في إمكانهما أن يكونا وسيطًا تفاوضيّاً عادلاً بين الطرفين؟

السلام الوحيد الذي يستحقّ الاسم هو تبادل الأرض بالسلام، على أساس من التكافؤ العامّ بين الطرفين. ولا إمكان للسلام ما لم تتَّخذ إسرائيل وحلفاؤها الأقوياء خطوةً مُخْلصة نحو ضحاياهم، خطوةً يُقْدمون عليها بروح التواضع والتصالح لا بالخلطة الحاليّة من التذاكي من جهة والممارسات الوحشيَّة من الجهة الثانية. لا يريد إلاَّ القليلُ منّا استعادةَ ما خسرنا في ١٩٤٨، لكنَّنا بالتأكيد نريد اعترافًا بما خسرنا وبدور إسرائيل في سلبنا وتشريدنا ـ الدور الذي يستكشفه الآن، بشجاعةٍ ودقّةٍ، عددٌ من المؤرِّخين الإسرائيليِّين. إنَّ الكثيرين من الفلسطينيِّين لا يريدون الآن العودة إلى وطنهم. لكنَّهم يتساءلون لماذا يتمتَّع كل يهوديّ نظريّاً بـ «حق العودة،» ولا يكون لنا نحن هذا الحقّ؟ على مواطني إسرائيل وأصدقائها أن يسألوا أنفسهم علنًا إذا كانوا يعتقدون أنَّ في إمكان إسرائيل الإمعانَ في اضطهاد الفلسطينيِّين وإهانتهم، وإظهار الازدراء للعرب، والتبجُّح أمام العالم بذلك، في الوقت الذي يتمتَّعون هم فيه بكامل الاعتراف والقبول. لكنّ الحقيقة المحزنة هي أنَّ أميركا وإسرائيل بعيدتان تمامًا عن واقع العالم العربيّ، ومهووستان بالكليشيهات عن

الإرهاب الإسلاميّ والراديكاليّة واللاساميّة العربيّتين، إلى درجة أنّهما لم تلحظا أنّ العرب يريدون السلام، وأنّ الفلسطينيّ العاديّ، مثل الأميركيّ العاديّ أو الإسرائيليّ العاديّ، يريد حياة كريمة تحت ظلّ الاستقلال والديموقراطيّة. لماذا إذن مضاعفة مخزون المرارة والكره بين الأطراف، بما يعرقل السلام بين العرب والإسرائيليّين سنوات طويلة؟

التفجيرات الإرهابيّة أمر فظيع، ولا يمكن التسامح معها. لكنّ جرافات النسيان والعنجهيّة فظيعة أيضًا. وأعتقد أنّ مطالبة إسرائيل الدائمة بالأمن تخفي قلق إسرائيل النفسيّ من «خطيئتها الأصليّة،» أيْ وجود شعب آخر في فلسطين، وأنّ كل قرية أو كيبوتز أو مستوطنة أو مدينة أو بلدة لها أيضًا تاريخُها العربيّ - وهو ما كان يَعْترف به علنًا موشي دايان. لكنّ الجيل الجديد من قادة إسرائيل يفتقر إلى هذه الصراحة. وأسوأ منهم اللوبيّ الإسرائيليّ والمنظّمات الموالية لإسرائيل في أميركا، التي تلوك دومًا الكليشيهات السخيفة نفسها عن فضائل إسرائيل من دون أثر لإدراك بأنّ تحت كل شارع أو طريق هناك، وخلف كل انتصار عسكريّ، وكل مستوطنة يتمّ بناؤها، ثمة مأسٍ تعرّض لها الفلسطينيّون. أيُّ نوع من الرياء هذا الذي يندّد بالأصوليّة الإسلاميّة ولا يقول شيئًا عن الأصوليّة اليهوديّة التي تنفي صفة الإنسانيّة عن كل مَنْ هو غير يهوديّ وتعتمد على وعود توراتية تعود إلى ألفيْ سنة؟

يشبه التشدُّقُ بإعادة التفاوض، في السياق الحاليّ، وضعَ الملك كانيوت، الذي «أمر» مَدَّ البحر بالتراجع وظل يكرِّر الأمر بكل حزم إلى أن غمره الماء، وكأنّ في إمكان مخطِّطي سياسة الخارجيّة الأميركيّة وصانعي القرار الإسرائيليّ صوغَ التاريخ والحقيقة على هواهم. هناك حاجة ماسة لتنقية الهواء، وتصفيةِ اللُّغة من الشعارات المستهلكة، وإعطاءِ الفرصة للصدق والإنصاف. نعم، الفلسطينيُّون يريدون السلام، لكنْ ليس بأيِّ ثمن، وليس بالتأكيد حسب تعريف نتانياهو وجوقته للسلام، الذي يحيطونه بألف تحفُّظ وشرط ويُخْفون تحته رفضًا لا يلين لتطلُّع الفلسطينيِّين إلى المساواة. إنّ الناس يستجيبون الدعوة إلى العدالة وإنهاء الاضطهاد والخوف، لكنْ ليس لما يسمُّونه «عمليّة السلام» المتعثِّرة البطيئة هذه، حيث تتوفّر لإسرائيل كل أشكال التفوُّق (من ضمنها ترسانتها النوويّة)، فيما لا ترى

معنى للفلسطينيِّين سوى ضمان «أمنها.» وأخشى الآن أنَّ الجوّ مشحون بالأكاذيب ومُفْسَدٌ بالأوهام والإحباط إلى درجةٍ لا تسمح بالتقدُّم. لكن من الضروريّ البدء في شكلٍ ما، في مجالٍ ما، وتوزيع اللّوم والمسؤوليّات في الشكل الصحيح. ولا يمكن أن نتوقَّع دومًا من أناس من دون دولة أو حقوق أو أمل أن يتصرَّفوا وكأنَّهم ديبلوماسيُّون أنيقون يناقشون على مستوى نظريّ في ندوةٍ دراسيَّةٍ السيناريوات المحتملةَ وخطواتِ بناء الثقة المطلوبة. ما نحتاج الآن ـ وهو خطوة يمكن للولايات المتحدة القيامُ بها ـ هو إعادة التأكيد على المسلّمة الرئيسيَّة، وهي أن لا سبيل إلى السلام إلاَّ بإعادة الأراضي، وأنَّ الهدف هو الاستقلال وإقامة الدولة للشعبين في فلسطين. إذا بدأنا من هذه النقطة قد نتمكّن من التحرُّك نحو ذلك الهدف، على كل المراحل التي يتطلَّبها التوصُّل إليه. لكنْ لا يُمْكن توقُّعُ السلام والأمن في الوقت الذي يستمرّ عذابُ الفلسطينيِّين من دون أن يقول أحد كلمة عن أسباب ذلك العذاب.

الحياة ١٩ آب ١٩٩٧

استراتيجيّات الأمل

لا شكّ أنّ لائحة السلبيّات التي تسجّل ضدّ اتفاق أوسلو طويلة، وإذ نمعن النظر فيها في الذكرى الرابعة لحفلة التوقيع في واشنطن، فإنّ المحصّلة المريعة للاتفاق تجعل من المستحيل تقريبًا أن نَفهم لماذا يستمرّ زعماء عرب وغربيُّون في التحدُّث عنه بمثل هذا الحماس. لكنْ في أعقاب صعود بنيامين نتانياهو إلى السلطة أنتجتْ سياسةُ الأرض المحروقة التي يَنْتهجها، في الواقع، مشهدًا يمتاز بقتامة فريدة حتى بالمقارنة مع الخراب المتعمّد الذي تضمّنه اتفاقُ أوسلو. مع ذلك، قيل ما فيه الكفاية عن أنواع الحرمان الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ التي عاناها الفلسطينيُّون خلال السنوات الأربع الماضية (تُعزى كلُّها إلى عمليّة أوسلو للسلام) من دون إيلاء اهتمام كافٍ للعامل البشريّ، الأكثر أهميّة من دون شكّ. ففي عصر عولمة رأس المال وانتصار نموذج السوق، على المستوى النظريّ إنْ لم يكن فعليّاً، يميل معظم المحلّلين الى إعادة إنتاج أحد العناصر الإيديولوجيّة الملازمة لهذا الانتصار الذي يتمثّل، حسب اعتقادي، بالاقتناع بأنّه ليس هناك أيُّ بديل منه. فإذا كنتَ تفكّر بأنّ صندوق النقد الدوليّ والبنكَ الدوليّ واقتصادَ السوق، المحابية للشركات المتعدّدة الجنسيّة والبلدانِ الأكثر ثراءً، هي وحدها التي يُحسب لها حساب في العالم اليوم، وأنّ التوزيع الأكثر إنصافًا والعدالة الاجتماعيّة هما إفرازان عاطفيّان لهزيمة الاشتراكيّة، فإنّك ستكون محكومًا باعتقادٍ مفادُه أن لا بديل سوى التنافس في السوق. وستتراجع في الأهميّة إرادةُ الفرد وقوّته، فيما يبدو

أنَّ القوَّة المطلقة لاقتصاد السوق تهيمن على كلّ فرد في كلّ مكان. هكذا كانت الحال مع اتفاق أوسلو، الذي كان انتصارًا للقويّ، والذي أقنعتْ عَبْرَه إسرائيلُ والولاياتُ المتحدة الفلسطينيِّين وغيرَهم بأنَّ ما جرى منذ ١٩٩٣ ليس أحسن شيء فحسب بل إنَّه الحلّ المتبقّي الوحيد لمشاكلنا البالغة الخطورة. وهكذا، فإنَّ الموقف اليوم هو «دعونا نُعِدْ اتفاق أوسلو الى مساره، لأنَّ أيّ شيء عدا ذلك غير وارد.»

في منعطف كهذا يصبح واضحًا أنَّ الخسارة الكبرى على صعيد أوسلو بالنسبة إلى الفلسطينيِّين كانت فقدانَ الثقة بما سمَّيتُه أعلاه العامل البشريّ. ونحتاج إلى أن نذكّر أنفسنا بأنَّ الصراعات السياسيَّة هي دائمًا صراعاتُ إرادة، يحاول الطرف أن يقنع الطرفَ الآخر بأن يستسلم، أن يَفْقد الإرادة في المقاومة ومواصلة الكفاح. وهذا ليس شأنًا عسكرياً بل إنَّه شأن سياسيّ ومعنويّ. لذا أعتقد أنَّ المهمة التي يواجهها المثقفون الفلسطينيُّون اليوم هي إعادة تفعيل الإرادة وكذلك، بمقدار لا يقلّ أهميَّة، إحياءُ الثقة في أنَّ ما يفعله البشر يمكن أن يُحْدث تأثيرًا. والمأساة في عمليَّات التفجير الانتحاريَّة أنَّها تَنْبع من اليأس. فهي لا يمكن أن تكون جزءًا من برنامج للانبعاث الوطنيّ لأنَّ ما تروِّجه هو الرفض كهدف في حدّ ذاته. والمشكلة في ما يتعلَّق بالمأزق الحاليّ لا تدور حول عدم استعداد مادلين أولبرايت والولايات المتحدة للضغط على إسرائيل الى حدّ كافٍ بل إنَّ القيادة منهمكة أساسًا في مساعٍ للبقاء لا في مساعٍ لتعبئة أكثر ما يمكن من الفلسطينيِّين لمقاومةِ ما تحاول إسرائيل، بغطرستها وطيشها الأعمى، أن تفعله بنا كبشر. هذا المسعى للبقاء مفهوم، لكنَّه غير كاف ليكون جوهر الاستراتيجيَّة الفلسطينيَّة لأنَّ مصلحة السواد الأعظم، مصلحةَ الأمَّة، أكثرُ أهميَّة بكثير من مصلحة القلَّة. فما هي إذًا المتطلبات الرئيسيَّة في هذا الوضع؟

إنَّ بعضها واضح ولا يحتاج هنا إلى تأكيد. الصمود ذو أهميَّة حاسمة، كما هو بناء مؤسَّسات مدنيَّة من جانب الفلسطينيِّين ومن أجلهم، بشكل مستقلّ تمامًا عمَّا قد يدور أو لا يدور في خلد السلطة الفلسطينيَّة. فنحن نميل الى التفكير فقط بشكل واقعيّ شبه حرفيّ بدل التفكير إلى حدٍّ كافٍ بأشكال رمزيَّة ومعنويَّة. كان أعظم انتصار للصهيونيَّة هو ما تمكَّنت من إدامته طوال قرن كامل: إقناع اليهود وغيرهم بأنَّ «عودة» إلى أرض مهجورة هو الحل المناسب، بل الوحيد، لمآسي الإبادة

ومناهضة السامية. لكنّ ما جرى تجاهلُه تمامًا في هذا المشروع، بالطبع، هو الثمن الفادح الذي دفعه الفلسطينيُّون الذين اعتُبر منذ البداية أنّه يمكن التضحية بهم على مذبح الهدف الصهيونيّ الكبير، بوصفهم كائنات «أدنى مرتبة» غيرَ منظورة، صامتةً، أو لاعقلانيّةً بالأساس وميّالةً إلى العنف. وبعد سنوات كثيرة أمضيتُها في العيش والدراسة والنشاط من أجل الحقوق الفلسطينيّة زدتُ اقتناعًا أكثر من أيّ وقت مضى بأنّنا أهملنا كليّاً الجهدَ ـ الجهدَ البشريَّ ـ الضروريَّ لنبيِّن للعالم لاأخلاقيَّةَ ما ارتُكب بحقّنا. وهذه، كما أرى الآن، هي المهمّة الجوهريّة التي تواجهنا كشعب حاليّاً. وما لم نعبِّئ أنفسنا وأصدقاءنا، وقبل كل شيء أصواتنا، كي نتمكّن بشكل منظّم من إظهار المشروع الصهيونيّ على حقيقته، الآن وفي الماضي، فإنّنا لا يمكن أن نتوقّع أبدًا أيَّ تغيير في مكانتنا كشعب أدنى منزلةً وخاضعٍ للهيمنة. وحتى عندما يحاول عرفات ورجاله من دون نجاح أن يتعاملوا مع مواقف إسرائيل فإنّهم ينسون، حسب ما يبدو، أنْ ليس هناك أيُّ صوت (أو أصوات) للتعبير عن معاناة الفلسطينيِّين، ولا يُبذل أيُّ جهد بشكل منهجيّ لتسجيل الحيف الذي يَلْحق بنا، ولا تُكرَّس أيُّ طاقة للسعي الى تنظيم جالياتنا المغتربة العديدة كي تتمكّن من النهوض بمهمّة التعبير بقوّة وفي النهاية دَحْرِ مشروعيّة الخطة التي استهدفت انتزاع كلّ فلسطين، كلّ شبرٍ من أرضنا، كلّ جانبٍ في ماضينا كشعب، وكلّ إمكانٍ لتقرير المصير في المستقبل. ففي الأساس يجب أن نكسب صراعنا مع الصهيونيّة أولاً على المستوى الأخلاقيّ ومن ثمّ يمكن خوضهُ في مفاوضات من موقع قوّة أخلاقيّ، آخذين في الاعتبار أنّنا سنكون دائمًا أضعف عسكريّاً واقتصاديّاً من إسرائيل ومؤيِّديها.

تبيَّنتْ أهميّةُ هذا بالنسبة إليّ للمرة الأولى عندما زرتُ جنوب أفريقيا في أيار (مايو) ١٩٩١ بعد إطلاق نيلسون مانديلا من سجنه وعودة قادة المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ الى الوطن، وسط التهيُّؤ للتحوُّل السياسيّ الكبير الذي أدّى إلى الانتخابات الديموقراطيّة بعد أربع سنوات وانتصار شعار «صوت واحد لكل مواطن.» وزرتُ مقرَّ المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ في وسط جوهانسبرغ، المنظمة التي كانت تُعتبر، قبل أسابيع قليلة آنذاك، إرهابيّةً ومحرومةً من أيّ شرعيّة. وأذهلني الانقلابُ الكامل في الأوضاع. وعندما التقيتُ والتر سيسولو، الذي أمضى ثلاثة عقود في المنفى وكان الرجل الثاني في المؤتمر الوطنيّ بعد مانديلا، سألتُه عن كيفيّة

إمكان تغيير كهذا، وكيف تمكّن المؤتمرُ الوطنيّ من تحويل الهزيمة الى انتصار؟ وكان جوابه: «عليك أن تتذكّر أنّنا هُزمنا في جنوب أفريقيا خلال الثمانينيّات، وتمكنتْ قواتُ الأمن من تدمير التنظيم، وكانت معسكراتنا في الدولة المجاورة تتعرّض للهجوم الدائم من جيش جنوب أفريقيا، فيما كان قادتنا بين قتيل ومسجون ومنفيّ. وأدركنا وقتها أنّ أملنا الوحيد كان التركيز على الحلبة الدوليّة، وتمكنّا من نزع الشرعيّة عن نظام الفصل العنصريّ. وقمنا بالتنظيم في كل مدينة رئيسيّة في الغرب، وشكّلنا اللجان، وحرّكنا وسائلَ الإعلام، وعقدنا الاجتماعات والتظاهرات، لا مرّةً أو مرّتين بل ألفَ مرّة. وشكّلنا التنظيمات في الجامعات والكنائس واتّحادات العمّال ومجموعات رجال الأعمال والمهنيّين.» وتوقف برهة ثم قال شيئًا لن أنساه ما عشتُ: «كل انتصار أحرزناه في لندن أو غلاسكو أو أيوا سيتي أو تولوز أو برلين أو ستوكهولم أعطى الشعبَ في الداخل شعورًا بالأمل وجدّد عزمه على مواصلة الكفاح. وبمرور الوقت استطعنا فرضَ العزل الأخلاقيّ على النظام وسياسته العنصريّة، وهكذا، على رغم أنّنا لم نستطع أن نؤذيه عسكريّاً في شكل مهمّ، فقد اضطرّ في النهاية إلى المجيء إلينا ليطلب التفاوض. ولم نغيِّر أو نتراجع عن برنامَجنا، عن مطلبنا الرئيسيّ، وهو صوتٌ واحدٌ لكل مواطن.»

يمكنني أن أضيف إلى هذا أنّني قمت، بناءً على تجربتي في جنوب أفريقيا، بتنظيم ندوة دراسيّة في لندن ضمّت كل الناشطين والمثقفين الفلسطينيِّين الذين عرفت، مِنْ ضمنهم مَنْ أصبحوا لاحقًا وزراء في حكومة ياسر عرفات. ودعوتُ سفير جنوب أفريقيا في لندن، وكنتُ التقيتُه أول مرّة في مكتب نيلسون مانديلا ثم على الطائرة إلى بريطانيا، لإلقاء كلمة في واحدة من الحلقات، ولبّى الدعوة بسرور. وكانت الفكرة هي التأكيد للجميع، في الأسابيع القليلة قبل مؤتمر مدريد، أنّ علينا أن نركّز من دون كلل على الحقائق نفسها في ما أحاق بنا كشعب، وأن لا ننجرّ إلى مناقشات حول السياسة المطلوبة أو استراتيجيّات التفاوض مع الإسرائيليِّين والولايات المتحدة فننسى الهدف الأخلاقيّ ـ السياسيّ المتمثّل في عزل الاحتلال الإسرائيليّ والفضح الكامل للاشرعيّته، وذلك من خلال حركة شعبيّة واسعة متينة التنظيم في أوروبا وشمال أميركا والعالم العربيّ ومناطق العالم الأخرى. وكان هناك بعض التحفُّظ حيال أقوال ممثل المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ عن تجربته الخاصّة. وقال

عالمُ سياسة فلسطينيّ شابّ «نحن لسنا سودًا»، معتبرًا أنّ علينا الاجتماعَ إلى الخبراء في جامعات مثل أكسفورد أو هارڤرد خلف الأبواب المغلقة لا إضاعةَ الوقت في محاولة لخلق حركات شعبيّة لمساعدة حقوق الإنسان الفلسطينيّ. وأذْكر أنّني قلتُ وقتها إنّ علينا قدر الإمكان التأكيدَ على الواقع العيانيّ، أي الحديث عن الحياة اليوميّة تحت الاحتلال، والمهاناتِ التي يتعرّض لها الفلسطينيُّون على الحواجز الأمنيّة الإسرائيليّة، وعن نسف مساكننا وقلع أشجارنا ـ لا الكلام إلى السامعين وكأنّنا نفاوض على قضايا نظريّة. وشعرنا، بقيةَ منظّمي الندوة وأنا، أنّنا أحرزنا بعض التقدُّم. لكنّ الغريب أنّنا في اللّحظة التي أعطتنا مدريد فرصةَ الكلام بدأنا نتكلّم وكأنّ كلاً منّا وزيرُ الخارجيّة الأميركيّ جيمس بيكر، ونسينا أن نستمدّ قوّتنا من كوننا ممثّلين لقضيّة أخلاقيّة أكثر ممّا نحن أعضاء فريق وفد دبلوماسيّ. وبالطبع فقد تغيُّر الهدف بعد ذلك إلى حدّ أنّنا، في مفاوضات أوسلو والفترة التي تلتها، لم ننس قيمَنا فحسب بل تاريخَنا أيضًا.

أنا مُقْتنع بأنْ لا خيار لنا الآن سوى العودة إلى خطاب المظلومين وأن نستخدم ما يَفْعله نتانياهو بنا فرصةً لتسليط الضوء على العلاقة المباشرة بين سياساته وتاريخ السياسات الصهيونيّة تجاه الفلسطينيِّين. ذلك أنّه ينحدر بشكل مباشر من ذلك الخطّ من المنظّرين الصهاينة، الذين أعلنوا دومًا أنّ حقوق اليهود تعلو على حقوق الفلسطينيِّين على رغم وجود الفلسطينيِّين وحضورهم. علينا أن لا نتحدّى ما يقومون به تجاهنا الآن فحسب بل نُقْحم وجودَنا الأخلاقيّ في الوعي الإسرائيليّ والغربيّ، والعربيّ أيضًا. الخطيئة الصهيونيّة الأصليّة هي سلبُنا، وما يعمله ليكود الآن هو ما عمله حزبُ العمل قبله، أي الإمعان في السلب تحت غطاء «السلام» و«الأمن.» لكنّها مواجهة لا يُمْكن الأفرادَ الذين يعملون وحدهم القيامُ بها، بل تتطلّب أولاً جهدًا لتنظيم وتفعيل خطة كهذه من جانب الفلسطينيِّين في كل أنحاء العالم. إنّها قضية لم يفهمها أبدًا ياسر عرفات وبطانتُه، إذ افترَضَ هؤلاء دومًا أنّهم إذا استطاعوا جذبَ انتباه رئيس أميركيّ أو وزير لخارجيّته، أو حتى بعض القادة اليهود في الولايات المتحدة، فإنّ في الإمكان إقناعَ هؤلاء النافذين بأن يفعلوا «شيئًا ما» للفلسطينيِّين. لكنّني كنتُ ولا أزال من الرافضين لموقف الذين يرون أنّ ما نطالب به كشعب يُمْكن أن يعطى لنا كنوع من الإحسان، أو أن يُعطى بالتقسيط ثمنًا لحسن

سلوكنا. إنَّ في هذا ما يحطّ من شأننا وشأن قضيَّتنا، لأنَّ قضيَّتنا الأخلاقيَّة كشعب مسلوب لا تقبل الردّ. هكذا، يصبح واضحًا أنَّ كل جالية فلسطينيَّة يجب أن تنظِّم نفسها كي تسهم في النقاش العامّ الذي يجري حاليّاً على صعيد عالميّ حول النزاع بيننا وبين أولئك الإسرائيليِّين الذين يؤيِّدون نتانياهو. لكنْ يجب أن نجتذب أيضًا تلك الغالبيَّة من الإسرائيليِّين، الذين يقولون في استطلاعات الرأي إنَّهم يؤيِّدون السلام، إلى واقعنا بالذات، واقع شعبٍ انتزُعتْ منه أرضُه كي يُمْكن أن تُقام عليها إسرائيل.

لا أقول إطلاقًا إنَّه يَنبغي أن ندعو إلى تدمير إسرائيل أو طرد الإسرائيليِّين. فحركتنا تكتسب مكانتها الأخلاقيَّة من أبعادها الإنسانيَّة واستعدادها الصادق للتعايش وإيمانها الراسخ باحترام حقوق الآخرين. ما أتحدَّث عنه هو مبادرة سلام جديدة تَهْدف، عبر فترة زمنيَّة طويلة، إلى تحقيق التكافؤ بيننا وبين الإسرائيليِّين، الذين غلبونا حتى الآن، ليصبح البعدُ الأخلاقيُّ الميدانَ الوحيدَ لصراعنا. يجب أن نبيِّن لإسرائيل ومؤيِّديها أنَّ إقرارًا كاملاً من جانبهم بما اقترفوه في حقّنا هو وحده الكفيل بتحقيق السلام والمصالحة. وهذا يقتضي أن تكون لدينا سياسةٌ تعتمد التفاصيل الملموسة بدل بيانات مجرَّدة عموميَّة لا تتفاعل بشكل كامل في الصراع على الأفكار. سيكون من المفيد، على سبيل المثال، أن نذكِّر قرّاء المقالات الصحافيَّة بأنَّ الأماكن المختلفة في إسرائيل كانت يومًا عربيَّة قبل أن يُطرد منها سكّانُها الأصليُّون. هكذا، لم يُشِرْ بروفيل [نُبذة] نشره دايڤيد ريمنيك عن حياة أناتولي شارانسكي في مجلة **نيويوركر** إلاّ بشكل عابر إلى أنَّ الناشط السوڤياتيّ يقيم الآن في القطمون، «أحدِ الأحياء القديمة في القدس الغربيَّة،» من دون أن يبلغ قرّاءه أنَّه كان حيّاً عربيّاً أُفْرغ من سكّانه بالقوَّة في الأشهر الأولى من ١٩٤٨. وعلى نحو مماثل، عندما تشير أولبرايت إلى تقديرها لـ «معاناة الفلسطينيِّين» ينبغي أن نعترض ونطلب منها أن تُجري عمليَّة الحساب علنًا: ما هو عدد الفلسطينيِّين الذين يجب أن يعانوا، ولأيّ فترة من الزمن وبأيّ طريقة، كي يمكن تهدئةُ المخاوف الأمنيَّة لإسرائيل؟ أو، مرَّةً أخرى، بالنسبة إلى بروفيل عن جبريل الرجّوب نشرتْه أخيرًا المجلةُ التي تُصْدرها صحيفة **نيويورك تايمز** يوم الأحد وأعدَّه جوناثان غولدبرغ الذي يعترف بأنَّه خدم في الجيش الإسرائيليّ. ينبغي أن نعترض علنًا على مدى أهليَّة جنديّ إسرائيليّ سابق للكتابة بشكل منصف عن ناشط فلسطينيّ. ويمكن للأمثلة أن تزداد

إلى ما لانهاية، لكنَّها جميعًا تستند إلى افتراض أنَّ هناك حجّة أخلاقيّة كاملة مفادها أنّنا كشعب أصحابُ قضية لم يُنصَتْ إليها ولم تؤخذ في الاعتبار بشكل كامل. وما نطالب به هو الإقرار بما ارتُكِبَ في حقّنا لا بالتدمير، وبالمساواة لا بالخضوع. كما أعتقد أنّه يجب أن نكون دائمًا في منتهى الوضوح في ما يتعلّق بتفهُّمنا لمعاناة اليهود وفي تبيان أنَّ ما يربطنا معًا هو تاريخ مشترك من الاضطهاد الذي يجب أن نوضح أنّه ليس المُلْكَ الحصريَّ لليهود. ولا يُمْكن أن نشجِّع ونساعد رفاقنا في فلسطين أو في معسكرات اللاجئين المختلفة في العالم العربيّ إلاّ إذا رفعنا أصواتَنا بانسجام وسجّلنا انتصاراتٍ أخلاقيّة. يَنْبغي أن نكون أصواتَ شجاعةٍ وصدقٍ يرتبط كلاهما على نحو جدير بالثقة بجهد متواصل لنيل تقرير المصير بشكل حقيقيّ للشعب الفلسطينيّ. أنا أدرك أنَّ المشكّكين سيقولون إنَّ الكلمات ليست مؤثِّرة مثل الأفعال، وإنَّ خبرة مواجهة المستوطنين على الأرض هي وحدها التي تَدْخل في الحساب. لكنَّ هذا، حسب اعتقادي، يعني للأسف تجاهُلَ البعد الأخلاقيّ الذي يجب أن يُوضَّحَ حيثما كان هناك أناسٌ ينصتون وقوّةٌ ظالمة يَنْبغي منازلتُها بشكل مباشر. إنّ أعظم انتصارات الصهيونيّة لم تتحقّق لمجرَّد أنّهم كانوا يملكون جيوشًا أفضل مما توافر لدينا، بل لأنَّهم هيّأوا الأذهانَ لتقبُّل، بل ولتأكيد الفكرة القائلة بأنَّ توطين فلسطين باليهود القادمين هو مشروع إيجابيّ أخلاقياً.

ويجب أن نأخذ على عاتقنا الآن المهمة الصعبة ذاتها، بنزع الشرعيّة أولاً عن سياسة إسرائيل العسكريّة والاستيطانيّة في غزّة والضفّة الغربيّة، ثم بإعطاء مطلبنا في تقرير المصير الاعتبارَ الذي لا يزال يَفْتقر إليه. يَنْبغي أن نكون مستعدِّين لمطالبة الأكاديميِّين والخبراء بأن يقاطعوا الزيارات إلى إسرائيل إلاّ إذا سعوا إلى زيارة جامعات ومعاهد فلسطينيّة وتقديم الدعم لها. كما يَنْبغي أن نشنَّ حملة لضمان أن يبدأ السيّاح إلى إسرائيل، الذين لا يَعْتبرونها سوى «مكان مثير للاهتمام،» بالنظر إليها كأرض يجب أن يعيش فيها شعبان جنبًا إلى جنب بسلام وتكافؤ، لكنَّهما لا يعيشان هكذا حاليّاً. بمعنى آخر، إنَّ ما نواجهه الآن هو التزام يفوق بكثير أيَّ شيء توقّعه اتفاقُ أوسلو أو وعد به، وإذا لم نَرْتقِ إلى مستوى التحدِّي فإنّنا سنكون الخاسرين الدائمين الأكثرَ عرضةً للتسويات المذَلّة والأكثرَ ضعفًا.

الحياة ٢٥ أيلول ١٩٩٧

إسرائيل الحائرة

لا بدّ أنَّ كل مُطّلع على تاريخ إسرائيل منذ ١٩٤٨ يَعْرف أنَّ قادتها أعطوا أنفسهم دومًا حقّ التدخُّل من طرف واحد في شؤون الدول الأخرى. ولم يقتصر هذا على الدول المجاورة، وإنَّما شمل دولاً مثل الولايات المتحدة وإيطاليا، على رغم علاقات الصداقات، بل التحالف، التي تربط بينهما والدولة اليهوديَّة. وكانت قضية بولارد، الخبير في البحريَّة الأميركيَّة الذي تجسَّس لمصلحة إسرائيل، ألحقتْ كما يبدو قدرًا كبيرًا من الضرر بالأمن الوطنيّ الأميركيّ إلى حدّ أنَّ واشنطن رفضتْ المناشدات المتعاقبة من رؤساء وزراء إسرائيل (رابين وبيريز وأخيرًا نتانياهو) لإطلاقه. كما أقدم الإسرائيليُّون على خطف موردخاي فعنونو من شارع في روما واقتادوه إلى إسرائيل حيث لايزال في السجن بعد الحُكْم عليه مدى الحياة. أمَّا العمليَّات ضدّ الدول العربيَّة، أي الاجتياح والغزو والاغتيالات والتفجيرات والخطف، فهي أكثر من أن تحصى، لكنَّها تبقى حيَّة في أذهان غالبيَّة العرب، التي ترى في هذه الأعمال براهين أكيدة على غطرسة إسرائيل وعدوانيَّتها، وأيضًا على عجز العرب وانكشافهم. من هنا، وعلى هذه الخلفيَّة، تَبْرز الهجمات الانتحاريَّة ضدّ إسرائيل خطوات يائسةً يقوم بها الضعفاء، ولا يمكن تبريرها أخلاقياً لكنَّها مفهومة إنسانياً. غير أنَّ محاولة إسرائيل الأخيرة ضدّ مواطن عربيّ في عاصمة البلد العربيّ الأكثر وداً وهدوءًا في التعامل معها كانت على درجة من الفجاجة تبعث على الحيرة، وغبيّة تمامًا. إذ لم تكن خطة الاغتيال بالغة الغرابة فحسب، بل انطوى

تنفيذها أيضًا على الكثير من العجائبيَّة. فلماذا محاولة قتل شخص ما عن طريق سكب السمّ في أذنه (وهي الطريقة التي كان آخر من استعملها كلوديوس ضدّ والد هاملت في المسرحية الشهيرة)، وما الدافع إلى استعداء الكنديِّين عن طريق استعمال جوازات سفر كنديَّة مسروقة ومزوّرة؟

الانطباع الأقوى هو التخبُّط والاحتقار. وكأنَّ قادة «إسرائيل» قرَّروا التخلِّي عن كل احتراس أو حذر، وإطلاقَ الحريَّة لتخيُّلاتهم المريضة من دون هدف سوى تأكيد قوَّتهم والإمعان في إذلال العرب. وفاقَمَ من الأمر العُذْرُ الذي قدَّمه نتنياهو، وهو أنَّ العمليَّة كانت جزءًا من حرب إسرائيل على الارهاب، لا لأنَّ ذلك يعني أنَّ إسرائيل ستواصل هذه الأعمال فحسب، بل أيضًا لأنَّها توحي بأنَّ الـ «غوييم،» أيْ غير اليهود، يستحقُّون كلَّ ما يصيبهم، وأنَّ اليهود، بعد قرون من اللاساميَّة، قد جاء دورُهم لاضطهاد الآخرين. ولا بدَّ أنَّ هذا قد كان الدافع، لأنَّه لم تكن هناك أيَّة مصلحة ممكنة لإسرائيل في القيام بعمليَّة بهذه الوقاحة في شوارع عمان سوى القول: «سنعمل ما يحلو لنا، وإلى الجحيم بالعواقب.»

قد يبدو من الحديث عن أخطاء نتنياهو وكأنَّها مؤشّرات إلى أنَّ إسرائيل ضلّت طريقها أو أنَّها كانت سابقًا تسير على الطريق الصحيح. لكنَّ إسرائيل في حكم قادتها التاريخيِّين ـ بن جوريون وجولدا مائير ومناحيم بيجن وإسحق رابين وشمعون بيريز ـ أبدتْ دومًا رغبتها في الهيمنة، لا عن طريق تفوُّقها العسكريَّ الساحق الذي حافظتْ عليه وعزَّزته عبر السنين فحسب، بل عن طريق العناية النوعيَّة بمواطنيها اليهود ومجتمعها. وعنى هذا إعطاءَ التعليم أولويَّةً عالية، وأنَّ الكثير من مؤسَّسات المجتمع المدنيّ مثل وسائل الإعلام والمحاكم والجامعات والحركة العمَّاليَّة تطوَّرتْ على النمط الأوروبيّ الغربيّ. كانت هناك دومًا شقوق خفيَّة وغير معترف بها في النسيج الاجتماعيّ، مثلاً بين اليهود الاشكيناز والسفارديم، وبين المواطنين اليهود وغير اليهود (أي الفلسطينيِّين). لكنْ كان في إمكان إسرائيل أن تدَّعي أمام العالم أنَّ سكَّانها في شكل عام يعيشون حياة أفضل ممَّا كانوا في الشتات قبل ١٩٤٨ (عدا اليهود الأميركيِّين الذين نجحوا في شكل لا مثيل له). لكن مشكلة إسرائيل المؤجَّلة دومًا هي مكانها ووضعها الفعليّ في الشرق الأوسط، هذه المنطقة العربيَّة المسلمة في غالبها. ونعلم الآن أنَّ بن جوريون كان يرى، من ١٩٤٨

إلى أوائل الستينيّات، أنّ من الأفضل لإسرائيل رفضَ تحرُّكات العرب نحو السلام، لأنّ حال الحصار في مصلحة إسرائيل ماديّاً، كما أنّها تمكّنها من عزل نفسها وعدم التعرُّض لـ «الاستعراب» أو «التشرُّق.» ومن هنا أمكن لسياسة الدولة أن تنطلق من فكرة إسرائيل كقلعة حضاريّة وسياسيّة تنمّي قدراتِها ومصالحَها ضدّ محيطها العربيّ والمسلم. وتشكّلتْ على هذا الأساس الهوية الإسرائيليّة، الجامعة بين التأكيد على الذات وروح الجماعة، وهو ما يمكن أن يتطوّر ليصبح الهويةَ الجديدةَ لليهوديّ، المتحرِّرةَ من ماضيها الصعب من جهة، ومن محيطها في شرق المتوسط من جهة ثانية.

لم أجد نفسي يومًا ما متّفقًا مع سياسات إسرائيل، لكنّني كنتُ، حتى أواخر السبعينيّات، متفهِّمًا على الأقلّ للمنطق الذي كان يُمْلي عليها تلك السياسات. وليس من الصعب أن يضع المرء نفسه مكانَ شعبٍ يشعر أنّ عليه التعويض عن الاضطهاد الذي لقيه طوال قرون، عن طريق هويّة سياسيّة جديدة مناقضة لما كان عليه اليهودُ في الماضي. لكنّ القوّة الهائلة التي راكمتها إسرائيل منذ حرب ١٩٦٧، والنجاحَ الكبير الذي أحرزْته بالنسبة إلى يهود الشتات، مكّناها في وقتٍ قريب من أن تَسْبق العربَ اقتصاديّاً وثقافيّاً واجتماعيّاً. وتحوّل ما كان دولةً محاصرةً قلقةً على مستقبلها إلى قوّة نوويّة، والأهم من ذلك، إلى قوّة محتلّة تتحكّم بملايين العرب وتواصل معاملتهم كبشر غرباء وأدنى في المرتبة. المذهل أنّ المرء عندما يمعن النظر في الماضي تبدو سياسات إسرائيل في عمقها بالغة الحمق، وكأنّها تقوم على صرف أنظار القيادات والناخبين عن كل حذر وتدبر، وكأنّها اعتبارات لا ضرورة لها إطلاقًا. ليس من شكّ في أنّ الإسرائيليِّين يريدون من جيرانهم القبول والتطبيع، وهو ما يريده البشر عمومًا لضمان أمنهم. لكنْ مع تسارع الاستيطان في الضفّة الغربيّة وغزّة، وتتابع المغامرات الطموحة خارج البلد (مثلاً، اجتياح لبنان واستمرار احتلال جزء من جنوبه)، وتبديد المكاسب السياسيّة، بدا وكأنّ البلد أضاع اتِّجاهه وأصبح يتخبّط من دون أيّ اتِّزان أو اعتبار لضرورات البقاء. وكنتُ أتصوّر نفسي طارحًا على رابين أو بيجن السؤالَ التالي: «إلى أين تعتقد سيقود كلُّ هذا العنف ضدّ العرب، كلُّ هذا التحقير المتعمّد، هذا الإنفاقُ من دون حساب لقوّتكم؟ هل تعتقد أنّنا سنقول في النهاية إنّكم ممتازون ونحن نَقْبل بكم؟ هل تعتقد أنّنا سننسى الماضي

وننسى كلَّ ما سلبتم من أراض وقتلتم من بشر ودمَّرتم من مساكن، وننسى التعذيب والتفجير والعذاب الذي فرضتموه علينا بالجملة، ونشعر فجأةً أنَّكم في الحقيقة أناس طيِّبون، وأنَّنا نريدكم هنا مقيمين على أرضنا التي تأخذون المزيدَ منها كل يوم، وتسرقون مياهَنا، وحريَّةَ تنقُّلنا وأملنا بل وشعورَنا بالهويَّة، ونقبل بكم في النهاية جيرانًا طيِّبين؟»

ليس لهذه الأسئلة اليوم معنى بالنسبة إلى السياسة الإسرائيليَّة، عدا مجموعات صغيرة وأفراد يستثير فيهم هذا التدميرُ الدائمُ الذي يرونه حولهم ضميرَهم الإنسانيَّ وضرورةَ تلمُّس الواقع. وكان من الجدير بالانتباه تمامًا تلك المرّة الأولى التي يرتفع فيها صوتٌ إسرائيليّ بعد هجوم انتحاريّ متَّهمًا الحكومة الإسرائيليَّة لا منفِّذي التفجير. وكان ذلك صوتَ ابنة الجنرال الراحل ماتي پيليد، التي قُتلت ابنتُها في الهجوم على سوق الخضار في القدس. لم تهاجِم ابنةُ الجنرال پيليد الفلسطينيِّين بل صبَّتْ كلَّ غضبها وألمها على السياسة المتعمّدة لحكومتها التي قالت إنَّها الخالقة للإرهاب. كنتُ على معرفة جيِّدة بوالدها الراحل، وأتذكّر أنَّني سألته مرَّةً في جنيف ١٩٨٣، أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عن القضيَّة الفلسطينيَّة، عمّا دفعه إلى القبول بالمصير الصعب الذي اختاره لنفسه، وهو أن يكون الصوتَ الإسرائيليّ المتفرّد الذي يهاجم زملاءه السابقين من العسكريِّين وحكومَته بسبب لاإنسانيَّة سياساتهم ضدّ الفلسطينيِّين. وكان جوابه المختصر والكامل: «الندم!» ـ أيْ عذاب الضمير لما يفعله الإسرائيليُّون اليهود ويستمرُّون في فعله بحقّ الفلسطينيِّين. ويشكِّل انتقالُ إرثه إلى ابنته في لحظة مصابها الفظيع مصداقًا على قوَّةِ وجدانٍ لايزال موجودًا، على رغم غيابه على صعيد المجتمع بصورة عامَّة، ويمكن نشره وتشجيعه. وباستثناء پيليد وزوجته وإسرائيل شاحاك وليا تسيميل، وبضعةٍ آخرين من أمثالهم، فإنَّ إسرائيل تتحرَّك حاليّاً، حسب ما يبدو، بشكل عشوائيّ مدمّر من دون سياسة أو ذكاء. وفقدتْ إحساسها بالهدف، ولم تعد قادرةً على الردّ إلاَّ بشكل غريزيّ على «إرهاب» ترفض رفضًا باتّاً تقصِّي أسبابه وارتباطه بسلوكها تجاه الفلسطينيِّين خصوصًا، والعرب بشكل عام. وهناك قصور في العقل وعجز عن إدراكِ أنَّ القبول والتطبيع لا يُمّكن أن يُفرضا بالقوَّة العسكريَّة الفظّة.

هناك مشكلة أعمق. إذ يبدو أنَّ معركة تدور داخل إسرائيل والشتات حاليّاً بين السلطات الدينيَّة المتشدِّدة وقطاعات اليهود الإصلاحيَّة والمحافِظة الأكثر ليبراليَّة. ويشكو كثير من اليهود العلمانيِّين والليبراليِّين من ظهور التيار الدينيّ المتشدِّد معتبرين أنَّه ليس إلاَّ نتاجًا للحياة السياسيَّة في إسرائيل لكنَّهم يغفلون، حسب اعتقادي، عن النتيجة الحتميَّة لإقامة دولة غايتُها الرئيسيَّة ترسيخُ الانتماء اليهوديّ وتقديسُه وحده باعتباره مبرِّرَ وجودها. والأزمة الحاليّة في إسرائيل هي أزمة تتعلَّق بما تعنيه الهويَّة اليهوديَّة، إنْ لم تكن هي ذلك الصنف المتطرِّف والمتخلِّف تمامًا والبدائيّ من التشدُّد الدينيّ الذي أصبح في المقدمة. ويقول هؤلاء إنَّهم يجسِّدون الديانة اليهوديَّة، أو أقلّها اليهوديَّة التي صُمِّمتْ إسرائيل لإدامتها. ولا يَمْلك خصومُهم ما يمكن أن يقدِّموه كردّ جديّ لأنَّهم لا يستطيعون الادِّعاء أنَّ إسرائيل كدولة عبريَّة يمكن أن تفعل شيئًا عدا ضمان إخضاع غير اليهود أو إبقائهم بعيدين عنها. وفشلت الصهيونيَّة الليبراليَّة، ممثَّلةً بحزب العمل تحت زعامة رابين وبيرين، في الاختبار عندما واجهت اتفاق أوسلو. ففي النهاية أرادت هي أيضًا أن تكون الغلبةُ للانتماء اليهوديّ مهما كان الثمن، وبغضّ النظر عن التغييرات الضروريَّة لسلام حقيقيّ مع الفلسطينيِّين. ولم تفشل أوسلو لأنَّها كانت مجحفةً بحقّ الفلسطينيِّين فحسب بل لأنَّ الزعماء الإسرائيليِّين كانوا أيضًا عاجزين عن التقدُّم بخطوة حقيقيَّة إلى أمام مبتعدين عن سياساتهم التاريخيَّة التي تقوم على إذلال العرب وإجبارهم على الإذعان. وتعامى رابين وبيريز (بالإضافة إلى رعاتهما الأميركيِّين) ببساطة عن المعنى الحقيقيّ والإمكانات الحقيقيَّة للسلام. كان ينبغي أن يدركا أنَّ المطروح هو إمكان انتهاج سبيل جديد يضع الإسرائيليِّين والعرب على قدم المساواة في التخطيط للمستقبل. وبدل التفكير بمصير مشترك تبنّى رابين وبيريز الأسلوب السهل بتعزيز الاحتلال والمكاسب العسكريَّة بوسائل أخرى (أي الحكم الذاتيّ المزعوم) وواصلا بشكل أساسيّ النهجَ ذاتَه كما كانا يفعلان دائمًا في الماضي، عبر استخدام القوَّة مقترنًا بازدراء العرب الذي ميَّز معظمَ تاريخهما السابق.

يقف الفلسطينيُّون والإسرائيليُّون معًا على شفا كارثةٍ اليومَ. ولا يَنْعم أيٌّ منهما بقيادة تمتاز برؤية وشجاعة أخلاقيَّة. لكنَّ الإسرائيليِّين يواجهون تحديّاً أكثر

حدّة وصعوبة. فعليهم أن يحدّدوا ما تعنيه الهويّةُ اليهوديّة بطريقة تسمح لهم أن يعيشوا بشكل عقلانيّ ومثمر في المستقبل عبر التعايش على أساس من التكافؤ في شرق أوسط عربيّ ومسلم. لكنْ للأسف، لا يوجد في ماضي إسرائيل الرسميّ ما يُمْكن استلهامُه للنهوض بمهمّة كهذه. كما أنَّ زعامة الفلسطينيِّين والعرب، واحسرتاه، غيرُ قادرة بسبب عجزها وإفلاسها الأخلاقيّ عن تقديم أيّ شيء ذي أهميّة كي يتعامل معه الإسرائيليُّون. وتُرك لعدد ضئيل من المثقفين والمفكّرين أن يصوغوا نظريّة جديدة للتعايش يمكن أن تقدِّم، في المأزق الحاليّ، مَخْرجًا من الورطة. هذا ما سأبحثه في مقالي المقبل. لكنْ، في غضون ذلك، يواصل نتانياهو تخبُّطه، بصورة طائشة ومتهوِّرة ومدمِّرة تتَّصف أساسًا بالعناد.

الحياة ٢١ تشرين الأول ١٩٩٧

أسسٌ للتعايش

من أهمّ الفروق بين العرب في العالم العربيّ والعرب في الغرب أنّ الأخيرين يضطرُّون يوميّاً إلى مواجهة تجربة اليهود المتمثِّلة باللاساميَّة والإبادة العنصريَّة. ونجد سنةً بعد سنة سيلاً متزايدًا من الكتب والأفلام والمقالات والصور عن الموضوع. السنة الماضية كانت سنة «قائمة شيندلر» فيلم ستيفن سپيلبرغ الذي وضع ملايين المشاهدين وجهًا لوجه أمام أهوال المحرقة النازيَّة. كما دار ويدور الكثير من النقاش والجدل حول الأسباب التي أدّت إلى الكارثة الألمانيَّة، وكيف أنَّ أمَّة على هذا القدر الرفيع من الحضارة، قدَّمتْ إلى أوروبا أعظمَ ما عرفته من الفلاسفة والموسيقيِّين والشعراء والعلماء والباحثين، انحطَّت لا إلى جنون النازيَّة فحسب بل إلى أبشع برنامج للإبادة عرفه التاريخ. وليس هناك من مقيم في الولايات المتحدة أو فرنسا أو غيرها من دول أوروبا يستطيع تجاهل صور معسكرات الإبادة في آوشفتز أو داخاو، تلك الشواهد الدائمة على عذاب اليهود في تلك الحملة الوحشيَّة المنظَّمة التي استَهْدفتْ في الدرجة الأولى شعبًا بعينه، اليهود، الذين اعتُبروا، على رغم إنجازاتهم وإسهاماتهم في الحضارة، حيواناتٍ يمكن قتلُها بالملايين في غرف الغاز والمحارق.

إضافةً إلى تداول هذا التاريخ دومًا في الجامعات والمدارس والمتاحف والإعلام ودخولِهِ إلى صميم الخطاب العامّ الغربيّ، هناك أيضًا خلافات كبيرة حوله. من الأمثلة الأخيرة على ذلك كتاب دانيال غولدهاغن **جلاّدو هتلر المطاوعون** السنة

الماضيـة، الذي حـاجج بأنّ كل ألمانيّ، لا الحـزبَ النازيَّ وحـده أو المهـووسـين من مساعدي هتلر، كان مهيّأً للقيام بحملة الإبادة بل قام بها فعلاً. وإذ خالفتْ غالبيّةُ المؤرِّخين هذا الرأي المتطرِّف، فإنّ السؤال عن الإثم الجماعيّ الأوروبيّ، والمسيحيّ على وجه الخصوص، تجاه اليهود، يستمرّ في إشغال العالم الغربيّ. ويضع الأميركيُّون اليهود، الذين لم تتعرَّض جاليتُهم لما تعرَّض له يهودُ أوروبا، تجربةَ المحرقة نصبَ أعينهم دومًا، ويُشْبعونها درسًا واستذكارًا. ومن الجدير بالملاحظة أنّ واشنطن تحتضن «متحف المحرقة» البالغ الفخامة، فيما تخلو من أيّ تذكار لحملات الإبادة التي تعرَّض لها سكانُ أميركا الأصليُّون أو الملايين من السود المستعبدين. من هنا يمكن القول، ضمن حدود معيّنة، إنّ تاريخ المحرقة يُسْتخدم لتبرير أوضاع سياسيَّة معاصرة. ويَسْتعرض النقَّاد دومًا العلاقة بين معاناة اليهود في تاريخهم وإنجازات الجالية الأميركيّة اليهوديَّة، أو بين المحرقة وإسرائيل، إذ تبرز المعاناة على أنَّها سبب وتبرير لوضع الجالية وإقامة إسرائيل. بل إنّ هناك ما يكفي من الأدلَّة التاريخيَّة على أنّ التيار الرئيسيّ في الحركة الصهيونيَّة كان في أحيان معيَّنة أقل اهتمامًا بإنقاذ الشعب اليهوديّ كلّه من الإبادة، منه بإنقاذ بعضهم للاستيطان في فلسطين. كما أنّ التيار اليمينيّ في الحركة (مثلاً، إسحق شامير) اتَّصل بالألمان أثناء حكم النازيِّين ليطلب المساندة والمعونة.

لكنّ ما حصل بين ١٩٣٣ و ١٩٤٥ يفوق في مجمله قدرتنا على الوصف، ناهيك عن الفهم. وكلَّما أمعن المرء في درس تلك المرحلة ازداد يقينُه بأنّ إبادة الملايين من الأبرياء لا بدّ أن تترك للأجيال التالية، اليهوديّ منها وغير اليهوديّ، إرثًا بالغ الإيلام والتأثير. ومهما اتَّفقنا ـ على سبيل المثال ـ مع توم سيغيف في كتابه **المليون السابع** على أنّ إسرائيل استغلّت المحرقة لأهداف سياسيَّة، فليس لنا بالتأكيد أن نستهين بالذاكرة الجماعيَّة عن تلك المأساة والرعب الذي أورثته اليهودَ إلى اليوم. هناك بالطبع مجازرُ أخرى في التاريخ (مثلما لسكان أميركا الأصليِّين والأرمن والبوسنيِّين والأكراد، إلخ)، مجازرُ لم تحظَ بالاعتراف ولم ينل ضحاياها التعويض. لكنّ هذا، كما أرى، لا يشكِّل أبدًا سببًا لإنكار مشاعر الاستهوال والرهبة إزاء تلك المأساة التي حلَّت بالشعب اليهوديّ. وأجد أنّ من المهمّ بالنسبة إليّ، خصوصًا كعربيّ، أن أحيط أقصى ما يُمْكن بتلك التجربة الجماعيَّة وتفاصيلها

البشعة، لأنّ محاولة الإحاطة هذه تَضْمن للشخص إنسانيَّتَه وتصميمَه على أنّ كارثة كهذه يجب أن لا تُدْرَجَ أبدًا طيَّ النسيان وأن لا تتكرَّر في تاريخ الإنسانيَّة.

هذا المنظورُ لعذاب اليهود توفَّرَ للمعلّقين العرب أوائل الستينيَّات أثناء محاكمة أدولف آيخمان في إسرائيل، التي استَخْدمت المناسبةَ لكشف أهوال الإبادة النازيَّة. وفيما اعتبر معلّقون يمينيُّون من حزب الكتائب اللبنانيّ أنّ القضيَّة كلَّها دعائيَّة ولا تستند إلى أساس، فإنّ الصحافة العربيَّة الأخرى وقتها (في مصر، والصحف اللبنانيَّة الرئيسيَّة) غطّت المحاكمة في شكل يأخذ في الاعتبار الأحداثَ البشعةَ في ألمانيا أثناء الحرب. وحسب دراسة عن الفترة قام بها الدكتور أسامة مقدسي، وهو مؤرّخ لبنانيّ شاب في جامعة رايس في هيوستن عاصمة ولاية تكساس الأميركيَّة، فإنّ التقارير العربيَّة استنتجتْ أنّ ما حلّ باليهود في ألمانيا كان بالتأكيد جريمةً ضدّ الإنسانيَّة، لكنّ جريمة إسرائيل في سلب شعب بأكمله وطرده من أرضه تشكّل جريمةً لا تقلّ عن ذلك من حيث النوع. واكتشف الدكتور مقدسي أنّ المعلّقين العرب لم يحاولوا المساواة بين المحرقة وكارثة الفلسطينيّين، بل اعتبروا أنّ الحُكْم على القضيَّتيْن بموجب معيار واحد يبيِّن أنَّهما جريمتان كبيرتان بشعتان. من جهتي أرى أنّ قضيَّة آيخمان ربما كانت مفيدة للعرب خلال المواجهات السيكولوجيَّة مع إسرائيل في الستينيَّات، لفضح قسوة إسرائيل تجاه العرب لا بشكل خاصّ في محاولةٍ لإطلاع القارئ العربيّ على تفاصيل التجربة اليهوديَّة.

أتحدَّث عن هذا في مقالة عن التعايش لأنَّه يُبرز المفارقةَ التاريخيَّة التي ينطوي عليها المأزقُ الحاليّ ـ المفارقة التي ربما لا يمكن إدراكها في شكل وافٍ، ومن ثمّ، بمعنى من المعاني، تخطِّيها، إلاَّ من جانب العرب واليهود في الشتات. ليس هناك سلام حقيقيّ حاليّاً، وهذه حقيقة لا تُنْكرها سوى قلّة قليلة من المراقبين الذين يَجْمعون العنادَ إلى السذاجة. وكما قلتُ في مقالتي السابقة، فإنّ تصرُّفات إسرائيل الأخيرة كما تتجسَّد في وحشيّة بنيامين نتانياهو العشوائيَّة المتواصلة تشكّل امتدادًا لسياسة إسرائيل منذ أيَّامها الأولى، وهي سياسة تقوم على احتقار الفلسطينيِّين واستعمال القوَّة الوحشيَّة السافرة ضدّهم. ولكنْ لا يمكن، من جهة أولى، سوى رفض أيَّة محاولة إسرائيليَّة لتبرير هذه السياسة عن طريق الإشارة إلى المحرقة؛ ولا يمكن من الجهة الثانية، سوى رفض أيَّة محاولة من الفلسطينيِّين لإنكار

أيّ علاقة للمحرقة بالقضيّة، بل التشكيك في حدوثها أصلاً. إنّ في الموقفين نوعًا من الاستهتار بالقيم، وكما قال أوسكار وايلد فإنّ المستهتر هو ذلك الذي يَعْرف سعرَ كلّ شيء لكنّه لا يَعْرف قيمةَ أيّ شيء. ولنا أن نواجه بالقدر نفسه من الاستنكار ادّعاءات إسرائيل عن «الأمن النفسيّ» والمحاولات العربيّة الأخيرة للحصول على مساندة أشخاص منحطّين مثل روجيه غارودي لإلقاء الشكوك على الملايين الستة من الضحايا، إذ ليس في الموقفين ما يساند قضية السلام أو التعايش الحقيقيّ بين شعبين يربط بينهما بقوّة تاريخُهما المأساويّ.

على رغم ذلك لم يقدّم المفكّرون اليهود، باستثناء عدد قليل من الأشخاص هنا وهناك، ومنهم الحاخام الأميركيّ مارك إيليس والبروفسور إسرائيل شاحاك، ما يكفي من التفكير في العلاقة بين تاريخ اللاساميّة البشع وما يجري اليوم. إنّ هناك علاقة واضحة بين ما حصل لليهود في الحرب العالميّة الثانية والكارثة التي حلّت بالشعب الفلسطينيّ، وهي علاقة يجب أن لا يقتصر تناولها على الناحية البلاغيّة، أو جعلها مجرّد وسيلة للتقليل من شأن أحداث المحرقة من جهة، أو، بالمقابل، تبرير ما حصل في ١٩٤٨. وإذا كان الحدثان ليسا متكافئين، فلا يمكن في الوقت نفسه لأيّ منهما أن يشكّل تبريرًا للعنف الحاليّ. أخيرًا، ليس من المقبول انتقاصُ أيّ منهما، فقد عانت كلُّ الأطراف ما يكفي من الآلام والمظالم. لكنْ ما لم يتمّ توضيحُ الصلّة التي تبيِّن أنّ مأساة اليهود قادت في شكل مباشر إلى كارثة الفلسطينيِّين، وذلك «بالضرورة» كما يُمْكن أن نقول (وليس الإرادة المتعمّدة)، فإنّه لن يُمْكننا التعايش كمجتمعَيْن لكلٍّ منهما ألمُه التاريخيّ الخاصّ من دون تخاطب في ما بينهما. وكانت خطيئة أوسلو أنّها خطّطتْ على أساس تقسيم الشعبين في شكل «جراحيّ» إلى كيانين غير متكافئين، بدل أن تدرك أنّ السبيل الوحيد إلى تجاوز الحلقة المفرغة من العنف واللاإنسانيّة هو الاعتراف بإنسانيّة تجربة الطرفين التاريخيّة وشموليّتها، والبدء في التخطيط لحياة مشتركة سويّة.

ليس هناك مجال، كما أرى، لإنكار أنّ يهود إسرائيل هم فعلاً، وفي شكل حاسم، النتيجة الدائمة للمحرقة، كما لا بدّ في الوقت نفسه من مطالبتهم بالاعتراف بما فعلوا بالفلسطينيِّين خلال ١٩٤٨ وبعدها. ويعني هذا بالنسبة إلينا نحن الفلسطينيِّين أن نريد منهم إدراكَ ما فعلوا وتقديمَ التعويضات، من دون أن يعني

ذلك مطلقًا التقليلَ من شأن تاريخهم المليء بالعذاب وحملات الإبادة. إنَّه الاعتراف المتبادل الوحيد الذي يستحقّ أن يُنال، وإذا كانت الحكومات الحاليَّة والقادة الحاليُّون يفتقرون إلى القدرة على القيام بتحرُّك في هذا الاتَّجاه فذلك يقف شاهدًا على فقر الروح والمخيِّلة الذي نعانيه جميعًا. وهذا هو المطلب الذي يمكن للفلسطينيِّين واليهود خارج إسرائيل أن يلعبوا دورًا إيجابيّاً فيه، وهو ما يبدو مستحيلاً بالنسبة إلى المقيمين في الداخل، الذين يعيشون تحت الضغوط اليوميَّة للاحتلال وجدليّات المواجهة. على الحوار أن يكون على المستوى الذي أتحدَّث فيه هنا، لا على مستوى الاستراتيجيَّة والتكتيك السياسيّ المنحطّ. وعندما يطّلع القارئ على الخطوط العريضة للفلسفة اليهوديَّة من بوبر إلى ليفيناس ويرى هناك غيابًا شبه تامّ لقضية فلسطين، يدرك أنَّ هذه المسيرة ستكون طويلة. المطلوب، إذن، هو مفهوم للتعايش يتماشى مع **الفروق** بين اليهوديّ والفلسطينيّ، ولكنْ يتماشى أيضًا مع التاريخ المشترك في الصراع والبقاء، من موقف الأضعف لكلّ منهما في حينه، الذي يجمع بينهما.

ليست هناك ضرورة أخلاقيَّة أعلى من النقاش والحوار في هذا الشأن. علينا أن نتفهَّم التجربة اليهوديَّة في كل ما حفلتْ به من رعب وأهوال، لكنْ علينا أن نطلب إعطاء تجربتنا اهتمامًا لا يقلّ عن ذلك، أو ربما على مستوى آخر من الحقيقة التاريخيَّة. من منّا يريد أن يساوي بين الإبادة والسلب؟ إنَّ من السخف مجرّد محاولة ذلك. ومع ذلك، فالأمران مترابطان، وهو شيء يختلف تمامًا عن المطابقة ـ في الصراع على فلسطين بكلّ ما فيه من عناد وتحجُّر بين الأطراف. أعرف أنَّ الكلام على معاناة اليهود في السابق، في هذا الوقت الذي يَشْهد استمرارَ اغتصاب الأراضي الفلسطينيَّة وتدميرِ مساكننا وإخضاعِ حياتنا اليوميَّة للمهانة والقيود التي تفرضها إسرائيل ومساندوها الكثيرون في أوروبا، ولكنْ خصوصًا في الولايات المتحدة، قد يبدو ضربًا من الوقاحة. إنَّني أرفض الفكرة القائلة بأنَّ الصهيونيَّة قدّمت الخلاصَ لليهود عن طريق سلب أراضينا، ولا يمكن أن أَخْضع أبدًا لسلب كل الشعب الفلسطينيّ. لكن في إمكاني أن أَفْهم أيضًا أنَّ التشويهات التي مثَّلتها المحرقة أدّت إلى تشويهات في ضحاياها، وهي تؤدِّي الآن إلى تشويهات في ضحايا الصهيونيَّة نفسها، أي الفلسطينيِّين. إنَّ تفهُّم ما حصل لليهود في أوروبا

تحت النازيّة يعني تفهُّم ما هو شموليّ في التجربة الإنسانيّة عندما تحيق بها الكارثة. إنّه يعني الشفقة والتعاطف الإنسانيّين والاستبشاع الكامل لفكرة قتل البشر لأسباب عرقيّة أو دينيّة أو قوميّة.

لا أضع حدودًا على هذا النوع من التفهُّم والتعاطف، لأنّه شعور له قيمته الذاتيّة، وليس من أجل مكسب سياسيّ. لكنّ هذا النوع من التقدُّم في الوعي بالنسبة إلى العرب يجب أن يقابَلَ باستعدادٍ مشابهٍ للتفهُّم والتعاطف من جانب الإسرائيليّين ومسانديهم الذين يلجأون إلى كل أساليب الإنكار والإصرار على عدم المسؤوليّة إزاء دور إسرائيل المركزيّ في سلبنا كشعب. إنّه أمر مشين. ومن المرفوض تمامًا القول (كما يفعل الكثير من الصهاينة الليبراليّين) إنّ علينا أن ننسى الماضي ونتقدّم نحو دولتين منفصلتين. إنّها إهانة للذكرى اليهوديّة لضحايا المحرقة بمقدار ما هي إهانة للفلسطينيّين الذين تستمرّ معاناتُهم ويستمرّ سلبُهم على يد إسرائيل. الحقيقة البسيطة هي أنّ التجربتين اليهوديّة والفلسطينيّة مرتبطتان تاريخيّاً، وفي شكل عضويّ، وفي فصلهما الواحدة عن الأخرى تزويرٌ لحقيقة أصيلة في كل منهما. علينا أن نفكّر بتاريخينا معًا، مهما كان ذلك صعبًا، لكي يكون لنا مستقبل مشترك. ويجب لذلك المستقبل أن يَشْمل العرب واليهود معًا، من دون أي مخطّطات للعزل والإنكار من جانب طرف للطرف الآخر، نظريّاً أو سياسيّاً. هذا هو التحدّي الحقيقيّ، أمّا الباقي فهو أسهل بكثير.

الحياة ٥ تشرين الثاني ١٩٩٧

العراق وأزمة الشرق الأوسط

تتضمّن الأزمة الحاليّة التي تتعلّق بالعراق كلّ عناصر الوضع الأوسع ـ وهو على درجة كبيرة من التعقيد والتفكّك ـ الذي أخذ الآن يسود المنطقة على نحو قد يتعذّر إصلاحه. وسيكون من الخطإ، حسب اعتقادي، أن يُختزل ما يجري بين العراق والولايات المتحدة إلى مجرّد تأكيد لإرادة العرب وسيادتهم مقابل الإمبرياليّة الأميركيّة، مع أنّ ذلك يلعب من دون شك دورًا رئيسيّاً في هذا كلّه. ومهما كانت نيّات صدّام، فإنّ براعته لا تكمن في أنّه يزرع الشقاق بين أميركا وحلفائها (وهو ما لم ينجح فعلاً في تحقيقه) بل في أنّه يستغلّ البلاهة المدهشة للسياسة الخارجيّة الأميركيّة وإخفاقاتها. ولا يمكن أن يُخدع أحدٌ، بما في ذلك صدّام ذاته، بأنّه الضحية البريئة للغطرسة الأميركيّة؛ فمعظم ما يلقاه شعبُه التعسُ الحظ، الذي يتعرّض لمعاناة مريعة وغير مكترَثٍ بها إلى أقصى حدّ، ناجمٌ إلى حدٍّ كبير عن استهتاره الأخلاقيّ الفظّ: قبل كل شيء، غزوه المدمّر للكويت الذي لا يمكن تبريرُه، واضطهاده للأكراد، وغروره الوحشيّ وذاتيّته المتبجِّحة بالإصرار على تبجيله وتبجيل نظامه بكلفة باهظة وغير مبرّرة إطلاقًا حسب اعتقادي. فمن المستحيل بالنسبة إليه أن يدّعي الدفاع عن الأمن والسيادة الوطنيّين في الوقت الحاضر نظرًا إلى استخفافه التامّ بهما في حالة الكويت وإيران. ومع ذلك فإنّ النزعة الانتقاميّة للولايات المتحدة، التي سأتناول مصادرها بعد قليل، فاقمت الوضعَ بفرض نظام عقوباتٍ وصفه أخيرًا ساندي بيرغر مستشارُ الأمن القوميّ الأميركيّ بفخر بأنّه لا مثيل لقسوته في تاريخ العالم كلّه.

قضى ٥٦٧ ألفًا من المدنيِّين العراقيِّين منذ حرب الخليج، ونجمتْ معظم الوفيات في الغالب عن تفشِّي الأمراض وسوء التغذية وتدهور الرعاية الطبيَّة لدرجة يُرْثى لها. وتعاني الزراعة والصناعة حالَ ركودٍ تامّ. وهذا وضع غير معقول بالطبع، وتتحمَّل المسؤوليَّةَ عنه أيضًا بشكل أساسيّ البربريَّةُ الوقحة لصانعي السياسة الأميركيِّين. لكنْ يجب ألاّ ننسى أنّ صدّام يغذِّي هذه البربريَّة على نحو متعمّد تمامًا كي يُبْرز بشكلٍ مثيرٍ التضادَّ بين الولايات المتحدة وبقيّة العالم العربيّ. فبعدما أثار أزمةً مع الولايات المتحدة (أو الأمم المتحدة التي تهيمن عليها الولاياتُ المتحدة) لجأ في البداية إلى إبراز جور العقوبات. لكنْ باستمراره في هذا النهج، كما يفعل الآن، تغيَّرت القضيَّة وأصبحت تتعلَّق بعدم إذعانه، وجرى تهميش الآثار الفظيعة للعقوبات.

ولا بدّ من تحليل متأنٍّ لهذه الأزمة. عارضت الولايات المتحدة دائمًا أيّ بوادر للشعور القوميّ أو الاستقلال من جانب العرب، ويَرْجع هذا في جانب منه إلى أسباب خاصة بها كقوّة عظمى، وفي جانب آخر إلى أنّ تأييدها غير المشروط لإسرائيل يتطلّب منها أن تفعل ذلك. ومنذ حرب ١٩٧٣، وعلى رغم الحظر النفطيّ القصير الأمد، حاولت السياسة العربيَّة، حتى بدء عمليَّة السلام وبعدها، أن تتفادى هذه العداوة أو تخفِّف منها بالتماس المساعدة من الولايات المتحدة، وبالتزام سلوك «جيِّد،» وبالاستعداد للسلام مع إسرائيل. لكنّ الإذعان لرغبات الولايات المتحدة لا يمكن أن يفضي إلى شيء باستثناء كلمات استحسان تطلقها أميركا أحيانًا حول زعماء يبدون «معتدلين.» ولم تكن السياسة العربيَّة أبدًا مدعومة بتنسيق أو ضغوط جماعيَّة أو أهدافٍ تحظى باتفاق كامل. وحاول كل زعيم عربيّ بدَل ذلك أن يتوصَّل إلى ترتيبات منفصلة مع الولايات المتحدة وإسرائيل على السواء، ولم يؤدِّ أيّ منها إلى نتيجة تُذْكر سوى مطالب متزايدة ورفض ثابت من جانب الولايات المتحدة لممارسة أيّ ضغوط ذات شأن على إسرائيل. وكلَّما أصبحتْ سياسةُ إسرائيل أكثر تطرُّفًا تزايد احتمالُ تأييد الولايات المتحدة لها، وتضاءل الاحترامُ الذي تبديه للشعوب العربيَّة التي ارتُهن مستقبلُها ورفاهُها بآمال كاذبة تتجسَّد، على سبيل المثال، في اتفاقات أوسلو.

بالإضافة إلى ذلك، تَفْصل فجوةٌ عميقة بين الثقافة والحضارة العربيَّتين من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى. وفي ظلّ غياب أيّ سياسة إعلاميَّة وثقافيَّة

عربيّة جماعيّة، فإنّ الفكرة التي تتحدّث عن شعب عربيّ ذي تقاليد وثقافات وهويّات خاصّة به غيرُ مقبولة تمامًا في الولايات المتحدة. هكذا، يُجرّد العرب من إنسانيّتهم ويُنظر إليهم كإرهابيِّين لاعقلانيِّين مجبولين على العنف يسعون دائمًا إلى تنفيذ أعمال قتل وتفجيرات مثيرة للاشمئزاز. والعرب الوحيدون الذين يستحقُّون أن تتعامل معهم الولاياتُ المتحدة هم زعماء ورجال أعمال وعسكريُّون مذعِنون تساعد مشترياتُهم من الأسلحة (تَبْلغ أعلى معدّل للفرد في العالم) في دعم الاقتصاد الأميركيّ. وعدا ذلك فليس هناك أيُّ تحسُّس إطلاقًا، على سبيل المثال، للمعاناة المريعة للشعب العراقيّ الذي غابت هويّتُه ووجودُه عن الأنظار في الوضع الحاليّ.

هذا الخوف والكره المَرَضِيّ للعرب كان فكرة ثابتة في السياسة الخارجيّة للولايات المتحدة منذ الحرب العالميّة الثانيّة. كما أنّ أيّ شيء إيجابيّ يتعلّق بالعرب يُنظر إليه في الولايات المتحدة كتهديد لإسرائيل. وعلى هذا الصعيد، لعب اليهود الأميركيُّون المؤيِّدون لإسرائيل والمستشرقون التقليديُّون والمتطرِّفون ذوو النزعة العسكريّة دورًا تخريبيّاً. وتُعامَلُ الدولُ العربيّةُ بازدراء أخلاقيّ لا مثيل له. فتركيا، على سبيل المثال، تشنّ حملة ضدّ الأكراد منذ سنوات عدّة، ومع هذا لا يُسمع شيء حول ذلك في الولايات المتحدة. وتحتلّ إسرائيل أراضي بشكل غير شرعيّ منذ ثلاثين سنة، وهي تنتهك مواثيق جنيف ساعة تشاء، وتنفِّذ عمليّاتِ غزو وهجماتٍ إرهابيّة واغتيالاتٍ ضدّ العرب، وعلى رغم ذلك تستخدم الولايات المتحدة حقّ النقض (الفيتو) لمنع أيّ إجراء عقابيّ ضدّها في الأمم المتحدة. وتُصنِّف سورية والسودان وليبيا والعراق دولاً «منبوذة.» والعقوبات ضدّها أقسى بكثير مما أُقِرّ ضد أيّ بلدان أخرى في تاريخ السياسة الخارجيّة الأميركيّة. ومع ذلك تتوقّع الولايات المتحدة أن تكون الغلبة لأجندة السياسة الخارجيّة الخاصّة بها (مثلاً، القمّة الاقتصاديّة البائسة في الدوحة) على رغم عدائها للأجندة العربيّة الجماعيّة.

وفي حالة العراق، هناك بعض المبرّرات الجزئيّة الإضافيّة التي تجعل الولايات المتحدة تمارس قمعًا أكبر. وتستعر في اللاوعي الأميركيّ الجماعيّ حماسةٌ بيوريتانيّة متزمِّتة تقضي بتبنّي أشدّ المواقف صرامةً إزاء كلّ مَنْ يُعتبر شريرًا ضالاً. وواضح أنّ هذا الموقف كان الموجّه للسياسة الأميركيّة تجاه الهنود الأميركيِّين الذين حُوِّلوا إلى شياطين أولاً ثم صُوِّروا كهمجيِّين مخرِّبين، وجرت بعدئذ

تصفيتُهم وعزلُ العدد الضئيل المتبقّي منهم في معازل ومعسكرات اعتقال. هذا الغضب الدينيّ تقريبًا يغذّي موقفًا مسبقًا لا مكان له في السياسة العالميّة، لكنّه بالنسبة إلى الولايات المتحدة يشكّل عقيدة مركزيّة لسلوكها حول العالم. ثانيًا، يُنظر إلى العقاب بصيغة مطلقة. وخلال الحرب الفيتناميّة روّج جنرال بارز ـ وحقّق ذلك تقريبًا ـ لتبنّي هدف قصف العدوّ وإعادته إلى العصر الحجريّ. وساد الرأي ذاته خلال حرب الخليج في ١٩٩١. فالأشرار محكوم عليهم بالفناء، وبأقصى درجة من الوحشيّة، بغضّ النظر عمّا إذا كانوا سيعانون أكثرَ سكرات الموت قسوةً. وتحتلّ فكرةُ العقاب «المبرّر» للعراق الآن موقعَ الصدارة في أذهان معظم مستهلكي الأخبار الأميركيّين، ويترافق ذلك مع ابتهاج أقرب إلى العربدة إزاء القوّة العسكريّة المتزايدة التي تُحشد لمواجهة العراق في الخليج. وتتخلّل صورُ أربع حاملات ضخمة للطائرات (ربما أصبح عددُها الآن خمس حاملات)، وهي تمضي بقوّة في طريقها، نشراتِ أنباء متلاحقة حول تحدّي صدّام والأزمة المحدقة. ويعلن الرئيس الأميركيّ أنّه لا يفكّر بالخليج بل بالقرن الحادي والعشرين: كيف يمكن أن نتهاون إزاء تهديد العراق باستخدام أسلحة جرثوميّة على رغم إيضاح تقارير اللّجنة الخاصة الدوليّة «أونسكوم» (وهو ما لا يُشار إليه) أنّه لا يملك القدرة الصاروخيّة أو الأسلحة الكيماويّة أو الترسانة النوويّة، كما لا يملك قنابلَ «انثراكس» التي يُزعم بأنّه يلوّح بها مهدّدًا؟ وفي خضم هذا كلّه يجري تناسي أنّ الولايات المتحدة تملك كلّ أسلحة الرعب التي عرفتها البشريّة، وهي البلد الوحيد الذي استَخْدم قنبلةً ذريّةً ضدّ مدنيّين. ولم تمض أكثر من سبع سنوات منذ أن ألقت ٦٦ ألف طن من القنابل على العراق. وباعتبارها البلد الوحيد المتورِّط في هذه الأزمة، الذي لم يُضطر أبدًا لخوض حرب على أراضيه، من السهل للولايات المتحدة ومواطنيها المغسولة أدمغتهم تقريبًا أن يتكلّموا بتعابير قطعيّة. ولّح تقريرٌ من أستراليا الأحد الماضي، في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، إلى أنّ إسرائيل والولايات المتحدة تفكّران في إلقاء قنبلة نيوترونيّة على بغداد.

وللأسف فإنّ إملاءات القوّة الفجّة غايةٌ في القسوة، وهي ساحقة بالنسبة إلى دولة ضعيفة مثل العراق. والمؤكّد أنّ إساءة استعمال العقوبات من جانب الولايات المتحدة لتجريد العراق من كل شيء، بما في ذلك أيّ فرصة للأمان، شيء ساديّ

على نحوٍ بشع. وتتألف ما يُعرف بـ «اللّجنة ٦٦١» التابعة للأمم المتحدة، التي أُنشئت للإشراف على العقوبات، من ١٥ من الدول الأعضاء (بينها الولايات المتحدة) يتمتّع كلٌّ منها بحقّ النقض (الفيتو). وكلّ مرة يقدّم فيها العراق إلى هذه اللّجنة طلبًا لبيع النفط مقابلَ أدوية وشاحنات ولحوم وغير ذلك، يُمْكن أيّ عضو في اللّجنة أن يعترض على هذه الطلبات بالقول إنّه قد تكون لمادة معيَّنة أغراض عسكريَّة (إطارات السيارات مثلاً، أو سيارات الإسعاف). بالإضافة إلى ذلك، أكّدت الولايات المتحدة وحلفاؤها بوضوح ـ على سبيل المثال، ريتشارد باتلر المزعج والعنصريّ، الذي يقول علنًا إنّ لدى العرب مفهومًا للحقيقة يختلف عن بقيَّة العالم ـ أنَّه حتى إذا خُفّضتْ قدراتُ العراق العسكريَّة إلى النقطة التي لا يعود عندها يمثّل خطرًا على جيرانه (وهو الحال في الوقت الحاضر) فإنّ الهدف الحقيقيّ للعقوبات هو إطاحة نظام صدّام حسين. بمعنى آخر، حسب الأميركيِّين، ليس هناك ما يمكن للعراق أن يفعله لرفع العقوبات باستثناء استقالة صدّام أو موته. وأخيرًا، ينبغي ألاّ ننسى ولو للحظة أنّ العراق أصبح، عدا كونه موضعَ اهتمام على صعيد السياسة الخارجيَّة، قضيةً أميركيَّةً داخليَّة ذاتَ تأثير بالغ الأهميَّة على قضايا لا علاقة لها بالنفط أو الخليج. والأزمات الشخصيَّة التي يواجهها بيل كلينتون ـ فضائح تمويل الحملة الانتخابيَّة، ومحاكمة وشيكة حول اتهام بتحرش جنسيّ، وإخفاقاته المختلفة على الصعيدين التشريعيّ والداخليّ ـ تتطلَّب منه أن يبدو قويّاً ومصمِّمًا و«رئاسيّاً» في مكان آخر. وأين إلاَّ في الخليج في مواجهة العراق سيجد عدوّاً خارجيّاً جاهزًا على هذا النحو ليطلق قوَّته ويستثمرها إلى أقصى حدّ؟ بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الزيادة في الإنفاق العسكريّ لتغطية استثمارات جديدة في إنتاج الأسلحة «الذكيَّة» الإلكترونيَّة، والمزيد من الطائرات المتطوِّرة والقوات النقَّالة لنشر القوَّة الأميركيَّة على نطاق عالميّ، ملائمةٌ تمامًا للعرض والاستخدام في الخليج حيث يكون احتمالُ انكشاف الضحايا للعيان (من المدنيِّين العراقيِّين في الواقع) ضئيلاً جداً، وحيث يمكن إظهار براعة التكنولوجيا العسكريَّة الجديدة على أحسن وجه. وتبدو وسائل الإعلام مستعدّة على وجه الخصوص، لأسباب ينبغي تثبيتها هنا مرَّة أخرى، لمسايرة الحكومة وجعل الزبائن المحليِّين يتأثَّرون بأجواء الإثارة التي تتجلَّى في الاعتقاد بالتفوُّق الأخلاقيّ للأميركيِّين والتلويح بالأعلام والإحساس بالرضا إذ نواجِهُ «نحن» بجسارةٍ

ديكتاتورًا متوحِّشًا. وبدلاً من التحليل والتأمُّل الهادئ تستمدّ وسائلُ الإعلام وحيها بشكل رئيسيّ من الحكومة، ولا تقدِّم تصويبًا أو تبدي أيّ معارضة. هكذا، بإيجاز، تمثِّل وسائل الإعلام امتدادًا للحرب ضدّ العراق.

الجانب الذي يبعث على الأسى بدرجة أكبر في المسألة كلّها هو أنه كُتب على المدنيِّين العراقيِّين، حسب ما يبدو، أن يتحمَّلوا مزيدًا من المعاناة والألم. ولا تميل حكومتهم أو الحكومة الأميركيَّة إلى تخفيف الضغوط المسلّطة عليهم، واحتمالُ أن يتحمَّلوا وحدهم نتائج الأزمة يبدو كبيرًا جدّاً. على الأقل ـ وهو ليس بالشيء الكثير ـ لا يبدو أنَّ هناك أيّ حماسة لدى الحكومات العربيَّة إزاء التحرُّك العسكريّ الأميركيّ. لكنْ لا يوجد عدا ذلك أيُّ موقف عربيّ منسّق، حتى على صعيد القضيَّة الإنسانيَّة البالغة الخطورة. ومن المؤسف أن يكون هناك، حسب الأنباء، تأييد شعبيّ متزايد لصدّام في العالم العربيّ، كما لو أنَّ الدروس السابقة في شأن التحدِّي من دون قوّة حقيقيَّة لم تُستوعَبْ بعدُ. لا جدال أنَّ الولايات المتحدة تَسْتخدم الأمم المتحدة لغاياتها الخاصَّة، وهو موقف مخزٍ نظرًا إلى أنَّ الكونغرس لم يصادق في الوقت ذاته على مشروع قرار بدفع بليون دولار عن متأخّرات بذمّتها إلى المنظمة الدوليَّة. والأولويَّة الأساسيَّة بالنسبة إلى العرب والأوروبيِّين والمسلمين والأميركيِّين هي أن يدفعوا إلى المقدمة قضيةَ العقوبات والمعاناة الفظيعة المفروضة على المدنيِّين العراقيِّين الأبرياء. وتبدو فكرة طرح القضية على محكمة العدل الدوليَّة في لاهاي شيئًا قابلاً للتحقيق تمامًا، لكنَّ المطلوب تصميم قويّ من جانب العرب الذين تحمّلوا طويلاً الضربات الفاضحة من الولايات المتحدة من دون ردّ ملائم.

الحياة ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٧

أشعيا برلين: بين الليبراليَّة والصهيونيَّة

تشرين الثاني (نوفمبر) شهرٌ للأحزان بالنسبة إلى الفلسطينيِّين. ففي الثاني منه عام ١٩١٧ صدر وعد بلفور الذي فتح الطريق أمام إقامة إسرائيل دولةً يهوديَّة. وفي الشهر نفسه من ١٩٤٧ أَصْدرت الأممُ المتحدة، تحت ضغط أميركيّ شديد، قرار تقسيم فلسطين، مخصِّصةً نحو ٥٥ في المئة من الأراضي لأقلّ من ٣٠ في المئة من السكّان ـ وهم الأقليَّة التي لم تكن وقتئذ تَمْلك أكثر من سبعة في المئة من الأراضي. ونجد مفتاح الوعد والقرار في المذكّرة التي كتبها بلفور في آب (أغسطس) ١٩١٩، وقال فيها: «إنَّنا لا ننوي، في ما يخصّ فلسطين، القيام ولو بشكليَّاتِ استشارةِ رغباتِ السكّان الحاليِّين لذلك البلد... إنَّ القوى العظمى الأربع تلتزم الصهيونيَّة، والصهيونيَّة ـ محقّةً كانت أم مخطئة، شرّاً كانت أم خيرًا ـ متجذِّرةٌ في تقليد تاريخيّ عهيد، وفي حاجات الحاضر وآمال المستقبل، بأهميّةٍ أعمقَ بكثيرٍ من رغبات وأهواء السبعمئة ألف عربيّ الذين يسكنون الآن تلك الأرض التاريخيَّة. وأرى أنَّ هذا صحيح.» من هنا فإنَّ سياسة بريطانيا خلال مرحلة الانتداب كانت تغيير فلسطين سكّانيّاً، على رغم رغبات سكان فلسطين الأصليِّين. أمّا عن فترة ما بعد ١٩٤٧ فقد جرى عمدًا اجتياحُ الفلسطينيِّين من جانب حركةٍ وخطابٍ سياسيِّين لم يجدوا لهما أيَّ فائدة ولم ينظروا إليهما فعليّاً إلاَّ على أنَّهما خطر موقت على استيطان فلسطين.

في السنين الخمسين، منذ إقامة الدولة اليهوديَّة، لم تتمكّن هذه الدولة من توطيد سيطرتها على الأرض (خصوصًا بعد ١٩٦٧) فحسب، بل اصطنعت في

الغرب، بدقّة ومثابرة، بنية فكريّة وخطابًا سياسيّاً شاملين، أكملتْ بهما محو الفلسطينيِّين كشعب ليس له أيّ قسط من الحقوق أو التواصل السكنيّ أو الادِّعاء بحق في أرض فلسطين التاريخيّة. ومن الحقائق الصارخة أنّ القائمين بهذه المهمّة كانوا من اليهود الموالين للصهيونيّة وأيضًا من غير اليهود الذين كانوا في قلب الحضارة والمجتمع الغربيَّين، إذ أعطى نفوذهم كمثقفين وعلماء وموسيقيِّين وكتّاب وفنّانين وسياسيِّين ورجال أعمال وصحافيِّين وزنًا وصدقيّة لتأييدهم المشروعَ الصهيونيّ. ولم يجد الجانب العربيّ تيّارًا مشابهًا من صانعي الرأي، فكانت النتيجة أن بقي الفلسطينيُّون في حال من الإخفاء والصمت في الغرب في ما يخصّ «رغبتهم وأهواءهم» (حسب تعبير بلفور المهين). ولم يكن في الحكومة البريطانيّة وقتئذ من معارض للصهيونيّة سوى اللورد كورزن، إلاّ أنّه تغيّب يوم التصويت على وعد بلفور. ولكنْ إذا فكّرنا في شخصيّات مثل تشرشل ووايزمان وآينشتاين وفرويد وراينهولد نيبور واليانور روزفلت وترومان وشاغال، والموسيقاريْن العظيميْن أوتو كلمپرر وأرتُورو توسكانيني إضافةً إلى العشرات غيرهم في بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وأوروبا عمومًا، ثم حاولنا تسجيل قائمة بمساندي الفلسطينيِّين الذين يمكن أن يوازنوا ما لتلك الشخصيّات من نفوذ وشهرة في ذلك الوقت، فإنّنا لا نكاد نجد اسمًا على القائمة.

من بين أشهر مساندي إسرائيل في بريطانيا في الفترة ما بعد ١٩٤٨ كان السير أشعيا برلين، ذلك الرجل المتميِّز اللافت، الذي ولد في روسيا وعاش سنينه الأولى في ريغا وسان بطرسبورغ، ثم جاء إلى بريطانيا في أواخر سنوات المراهقة. ودرس أولاً في مدرسة سانت پول في لندن، ثم في جامعة أكسفورد، التي بقي فيها طيلة حياته تقريبًا، إلى أن توفي هناك عن ٨٨ عامًا في الخامس من الشهر الماضي. كانت دراسة برلين الأصليّة، وكذلك محورُ الكثير من أعماله، هي الفلسفة. لكنّه كان أيضًا مثقفًا شموليّاً لامعًا، واشتهر بقدرته الحواريّة المذهلة (كان تشرشل يَعْتبر أن أمسيةً مع برلين هي المتعة العظمى)، وبذاكرته الخارقة وموهبته كمحاضر وبلطفه الشخصيّ وعلاقاته مع كل المشاهير والنافذين في العالم الأنكلوسكسونيّ وفي عالم اليهود وإسرائيل، واشتُهر فوق كل هذا بقدرته على اجتذاب أفضل الطلبة والأساتذة الجامعيِّين والصحافيِّين والمثقفين والفلاسفة والقائمين بالأعمال الخيريّة، وبقي

موضع احترامهم وحبهم. وهو الأكاديميّ والمثقف الوحيد الذي يشار إليه دومًا باسمه الأول: فقد عَرفَ الكلُّ مَنْ هو «أشعيا،» واعتبره الجميع من الدُّرَرِ النادرة في حضارة الغرب.

اختلف برلين عن شخصيّات كبيرة مثل توينبي وبرتراند راسل وجان پول سارتر ـ وكلُّهم مثله من ذوي الشهرة الواسعة وحازوا احترام الباحثين المختصِّين والقرّاء عمومًا ـ بأنّه لم يكن من المكثرين في التأليف. واقتصرتْ أعمالُه المكتوبة في الدرجة الأولى على المقالات، إضافةً إلى ثلاثة أو أربعة كتب صغيرة (من بينها كتاب غير مقنع ـ كما أرى ـ عن كارل ماركس). لكنّ مجال اهتمامه كان واسعًا ومتنوِّعًا، ووظَّف ذلك، فضلاً عن اتقانه الروسيَّة والفرنسيَّة والألمانيَّة والإيطاليَّة، لتسليط الضوء على تاريخ الفكر الحديث وفنّ الأوبرا والانطباعات الشخصيَّة، وتميّز بدراساته عن مثقفي روسيا في القرن الماضي، ومن بين أفضل مقالاته تلك التي تناولتْ هرزن وتورغينف. كتابه الأشهر، الذي أتذكّر أنّني قرأتُه عندما كنتُ في نحو العشرين، كان **القنفذ والثعلب**، وهو دراسة عن تولستوي تقوم على الفرق بين الحيوانين وقد استقاه من الشاعر الغنائيّ الإغريقيّ أرخيلوخوس. ذلك أنّ للقنفذ، حسب الشاعر القديم، فكرة واحدة كبيرة وجدها في كل مكان، في حين أنّ الثعلب لا يهتمّ إلاّ بأفكار صغيرة كثيرة. وتلخصتْ مقولةُ برلين في أنّ تولستوي كان يريد أن يكون قنفذًا، وكانت له رؤيا شموليّة عن تاريخ الإنسان ومصيره، لكنّ واقعه كروائيّ عظيم الموهبة جعله في حقيقته ثعلبًا ملتزمًا بالتفاصيل العيانيّة والخبرة الإنسانيّة الفعليّة والسلوك المرئيّ، وهي كلُّها نقيضُ ما يهمّ القنفذ. وعكس برلين في كتابه تشكُّكه وعداءه، اللذيْن لازماه طيلة حياته، لكلّ الأنظمة الفكريّة التي تَعِدُ بتوفير حلول لكلّ المشاكل (مثل الماركسيّة). وطوّر في مقالته الأشهر «مفهومان لليبراليّة» نظريّةً للحريّة السياسيّة في شكلها الواقعيّ، تقوم على التفريق بين الحريّة السلبيّة (حق الإنسان في عدم التعرُّض للاضطهاد) والإيجابيّة (الحق في الحريّات الإيجابيّة). وأصبحت النظريّة بمثابة السمة المميّزة للتصوُّر الغربيّ للذات أثناء الحرب الباردة والمواجهة مع الستالينيّة والكتلة السوفياتيّة. ورفع برلين دومًا قيم الاتّزان والمعقوليّة وحريّة الفكر والبراغماتيّة والسلوك المتحضّر، وعادى التطرُّف سواء اتّخذ شكل العقلانيّة المطلقة أو العاطفيّة الدوغمائية وبناء الأنظمة الفكريّة. ومن هنا اتّفاقه مع المثقفين الروس

المنفيِّين الذين منعهم موقفُهم المشكّك من الحياة في وطنهم الثوريّ. وكان هذا أيضًا سببَ اهتمامه بالفيلسوفين الإيطاليّ ڤيكو والألمانيّ هردر، اللذين أَطْلق عليهما صفة «عدوّي الاستنارة»، لأنَّهما، مثله، اعتبرا أنَّ الاستنارة بالغتْ في إيمانها بإمكان وصول الإنسان إلى الكمال من خلال العلم والعقل.

قرأتُ كتابات برلين خلال السنين ببالغ الاهتمام، وحرصتُ على اغتنام كل فرصة لسماع محاضراته. كان رجلاً ضئيل البنية يقف عادةً أمام حشد كبير من المستمعين ممسكًا بيده حزمةً من الأوراق (التي لم ينظر إليها أبدًا أثناء المحاضرة) ومشيرًا بالأخرى، فيما يتدفّق منه سيلُ الكلام، وفي سرعة تصل أحيانًا إلى درجة تصعب معها متابعتُه. وكان بالتأكيد ألمعَ مُحاضر استمعتُ إليه، بسبب وضوح أفكاره وغزارة مادته وجمله الإنكليزيّة الرائعة (مع لكنة خفيفة من لغته الأصليّة الروسيّة). التقيتُه مرات عديدة، وكان دومًا بالغ الود. اللقاء الأخير كان في مطعم في لندن السنة الماضية، حيث ناداني وحرص على محاورتي بشكل عابر عن الفيلسوف ڤيكو من القرن الثامن عشر، وهو موضع اهتمامنا المشترك الكبير.

أَطْلق موتُ برلين الشهر الماضي سيلاً من مقالات التأبين، زخرتْ كلُّها بالودّ والإعجاب والحزن، وأيضًا بروح احتفائيَّة، لأنَّ الواضح لكلِّ مَنْ عرفه (وأنا من بينهم) أنَّه كان يجد الحياة نفسها مصدرًا للسعادة، وهو شعور كان يوصله دومًا إلى أصدقائه ومستمعيه ومحاوريه. النغمة الوحيدة الناشزة في برلين بالنسبة إليّ كانت صهيونيَّتَه المتحمِّسة التي لا تعرف أيَّ شك أو تردُّد، وإيمانَه بإسرائيل ومساندتَه لها، وكلُّها أَسْهمتْ في شكل كبير في الصورة الإيجابيَّة لإسرائيل وتلك التشكيلة من المشاعر حولها التي اصطُنعتْ في الغرب. كان صديقًا شخصيّاً حميمًا لحاييم وايزمان، ووصَفَهُ في مقالة تقريظيَّة كتبها قبل سنين بأنَّه من بين أعظم الشخصيّات التي التقاها في حياته. وكتب أنّ وايزمان «لم يرتكب أيّاً من تلك الانتهاكات الكبرى التي يبرِّرها صانعو الدول، ومَنْ يكتب سيَرَهم بعدهم، بأنَّها كانت ممّا يسمّى ضرورات السياسة.» أجد في هذه الجملة عمًى مذهلاً، بل ما يكاد أن يكون عبادةً صنميَّة. ذلك أن وايزمان ترأّس عملية استيطان فلسطين، وكان يَعْرف عن طرد الفلسطينيِّين، ولا بدّ أنَّه شعر دومًا بأنَّه لو ارتُكِبتْ تلك الأعمال بحقّ اليهود لكان أوّل من وَصَفَها بالمظالم. وقال للرئيس روزفلت في ١٩٤٤: «لا يمكننا أن نَرْهن

قضيّتنا بموافقة العرب، فهم بالطبع سيرفضون كلّما طُلبتْ منهم الموافقة.» هذا ما لا يشير إليه برلين ولو بكلمة. والواقع أنّ ما خَيَّبَ أملي هو أنّني بعد قراءة كل ما كتبه تقريبًا وجدتُ أنّه، حسب أقصى معرفتي، لم يَنْطق بكلمة واحدة عن الفلسطينيّين. ويبدو أنّهم لم يكونوا في نظره أكثر من عوائق متوقّعة يمكن نسيانُها تمامًا وإلغاؤها من الفكر بعد إزاحتها عن طريق المهمّة الأكبر.

الغريب أنّ آخر موقف عبّر عنه برلين، حسب صحيفة غارديان البريطانيّة في ١٣ من الشهر الماضي، تناول إسرائيل وإمكانَ السلام في الشرق الأوسط. وهنا أيضًا لا نجد ذِكْرًا، ولو بكلمة، للفلسطينيّين، بل يكتفي بالإشارة إليهم كواحد من «طرفين.» كما يتحدّث عن التقسيم الذي يقول عنه بتردُّد إنّه قد يؤدّي إلى علاقات جوار طيِّبة. لكنّه يتراجع عن هذا الموقف نفسه حين يقول: «هناك شوفينيُّون متعصّبون إرهابيُّون بين الطرفين،» وكأنّ الفلسطينيّين هم المسيطرون على معظم الأرض فيما يمنعهم الإرهابيُّون المسلمون من التوصّل إلى تسوية! ويُغْفل برلين تمامًا الاحتلالَ العسكريّ والمستوطنات وكلّ أعمال الغزو والقتل والسلب. بل يَخْلص بدلاً من ذلك إلى القول بأنّنا بحاجة إلى «تسامح على مضض» كوسيلة لتجنُّب الحرب. أمّا عن القدس فيقول برلين «عليها أن تبقى عاصمة إسرائيل فيما تُصْبح الأماكنُ الإسلاميّة المقدّسة أرضًا خارج السيادة الإسرائيليّة تحت سلطة إسلاميّة،» وكأنّ في إمكان أيّة دولة مسلمة، مثل الأردن أو العربيّة السعوديّة، بل ربما باكستان وبنغلادش، المشاركةَ في عضويّة تلك «السلطة الإسلاميّة.» هكذا لا شيء عن حقوق الفلسطينيّين الوطنيّة أو حقوق المسيحيِّين أو أيّ شيء من هذا القبيل. من الواضح أنّ الفلسطينيِّين بالنسبة إلى برلين ليسوا شعبًا، وليسوا ضحيّةً للظلم. إنّهم إمّا «الجانب الآخر» أو مجموعة من البشر تمثّلها وتحكمها «اللّجنة الإسلاميّة». أمّا عن كون الصهيونيّة مبدأً انعزاليّاً أو ممارِسًا للتمييز ضدّ «غير اليهود» الذين تجدهم على طريقها فلا يقول برلين شيئًا.

لكنّ برلين لم يقتصر على تأييد إسرائيل وعدم التساؤل عن أخلاقيّة أعمالها في سلبٍ وقمع شعبٍ بأكمله بل حاول منع الآخرين من القيام بذلك، مستعملاً صيته ونفوذه لخنق المنشقّين وإخراس المعارضين. روى لي نوم تشومسكي حادثتين يمكن إيرادُهما في هذا السياق. الأولى حصلتْ أواخر الستينيّات، عندما كان تشومسكي يلقي سلسلة من المحاضرات السياسيّة في جامعة أكسفورد. وخصّص واحدة من

المحاضرات لتناول الشرق الأوسط، ووجّه كعادته انتقاداته المريرة إلى إسرائيل. وزاره برلين صبيحة اليوم التالي وقال إنّه قد يكون موافقًا على بعض ما قاله تشومسكي لكنّه جاء ليُخبر المنشقّ اليهوديّ الشهير أنّ من غير المناسب لليهود الكلامَ بهذا الشكل علنًا عن إسرائيل. وبالطبع لم يوافق تشومسكي على الرأي، لكنّ صداقتهما استمرّت. الحادثة الثانية كانت أواسط الثمانينيّات عندما طلبتْ مجلّة **إنديكس أون سَنْسورشِپ** (فهرست الرقابة) من تشومسكي مقالةً عن الإهمال والتحريف في تقارير الصحافة الغربيّة عن إسرائيل. ولبّى الطلب، إلاّ أنّ برلين تحرّك من وراء الكواليس فنظّم حملةً لمنع المجلة من نشر المقالة، ودعا أصدقاءه النافذين لتوجيه رسائل الاحتجاج إليها وحاول الإضرارَ بها، حتى إنّه حاول إغلاقها، لكنّ المجلّة أصرّت على موقفها ونشرت المقالة.

التناقض في كل هذا واضح تمامًا: برلين كان شخصًا مؤمنًا بالإنصاف والمشاعر الإنسانيّة، وبالاعتدال المتحضّر في كل شيء إلاّ في ما يخصّ إسرائيل. وكان اندفاعُه المتحمّس والأعمى في هذا المجال مشابِهًا لسلوك المتطرِّفين، سواء من اليمين أو اليسار، الذين استنكر برلين مواقفهم دومًا في كتاباته. بهذا المعنى كان برلين «مثقفًا عضويّاً» بالنسبة إلى إسرائيل، لصيقًا بمصالح تلك الدولة، خصوصًا عندما تجتاح تلك المصالح اعتبارات الإنصاف والإنسانيّة، إلى درجةٍ دفعتْ قرّاءه والمعجبين به إلى السير على طريقه وإعلاءِ شأن إسرائيل والتغافلِ عمّا ترتكبه من مظالم. لا يمكن القول إنّ برلين خلق الأكاذيب لخدمة إسرائيل. لكنّه سمح لنفسه بالعمى الذي يتّصف به الصهاينةُ العاديُّون إزاء الفلسطينيِّين، ذلك الشعبِ الذي لم تكن جريمتُه سوى الوجود في أرض، حسب تعبير بلفور، لها أهميّةٌ جغرافيّةٌ عظيمة إلى درجةٍ لا يمكن تركُها لـ «رغبةِ وأهواءِ» سكّانها الأصليِّين.

ما يؤسفني أكثر أنّنا نحن الفلسطينيِّين (وأنا أيضًا لا أجد لنفسي العُذْرَ) لم نواجه برلين بقضيّة فلسطين. ويؤسفني أنّني لم أذكر شيئًا عنها خلال أحاديثي معه، وأنّني أقوم بذلك الآن بعدما أكْمل حياتَه وعمله. لكنّ تركة برلين ستبقى حيّة، وأفضل ما يمكن أن نقوم به اليوم هو أن نَضْمن أنّ تلاميذه وزملاءه في الحركة الصهيونيّة سيضيفون بعدًا واقعيّاً جديدًا إلى فكرهم عن مستقبل السلام في الشرق الأوسط.

الحياة ٩ كانون الأول ١٩٩٧

فلسطين وإسرائيل: منظور عبر ٥٠ سنة

أُوشِكُ، وأنا أكتبُ هذه السطور من كلكتا، على إنهاء أول زيارة أقوم بها إلى الهند، هذا البلد الذي شعرتُ نحوه دائمًا بانجذاب كبير وكنتُ أطمح دائمًا إلى التعرُّف عليه. وأَذْكر أنِّي درستُ عن الهند عندما كنت صبيّاً في مدارس بريطانيَّة في فلسطين ومصر، وقرأتُ روايات كيپلينغ وقصص إدموند بورك واللورد ماكولي عنها، وأدركتُ أنَّ مكانتها بالنسبة إلى الانكليز أشبهُ بالجوهرة في التاج، أو حجرِ الزاوية في صرح الإمبراطوريَّة. وكان العالم العربيّ، حسب ما تعلّمتُ، مهمّاً بالنسبة إلى الإمبراطوريَّة لأنَّه كان يمثِّل الطريقَ إلى الهند، وهو ما استوجب حمايته والدفاعَ عنه مهما كلَّف الأمر. ومكث البريطانيُّون في الهند ٤٠٠ سنة: جنوا ثرواتٍ هائلة، وأمدّوا جيوشهم بألوف الرجال من هذا البلد، وأنشأوا نظامًا من المؤسَّسات والشبكات (التعليميَّة والبيروقراطيَّة والقانونيَّة والعسكريَّة والدينيَّة) التي كانت تَخْضع لسيطرتهم عبر سلطات حاكمة وإجراءات اتَّسمتْ بالوحشيَّة في أحيان كثيرة وكانت تَنْبع من جبروتهم. وفي النهاية رحلوا، بعدما توصَّلوا إلى أنّ نزوع الهند إلى الاستقلال قوَّةٌ هائلةٌ لا يمكن مقاومتها. وقد فرضتْ بريطانيا العظمى في ذروة عظمتها سطوتَها على ٣٥٠ مليون هنديّ باستخدام قوّات لم يكن تعدادُها يزيد على مئة ألف رجل.

وعلى رغم حجم الهند الهائل، والتنوُّع العجيب في لغاتها وتقاليدها، وجمالها ومعالمها الملهمة، فإنَّها تبدو بالنسبة إليَّ بلدًا أقلّ غرابة بالمقارنة، مثلاً، مع السويد

أو إيطاليا. ولعب الإسلامُ دورًا بالغ الأهميّة في شبه القارة الهنديّة، وهو ما يتجلّى للزائر على نحوٍ مثيرٍ للإعجاب في العمارة الإسلاميّة الرائعة وبهائها الخارق. على سبيل المثال، يجمع «تاج محل» بين ما هو فريد تمامًا ومألوف في الوقت نفسه؛ فجدرانه السماويّة وتصاميمه المتناسقة الجميلة التي تسمو على ارتفاع شاهق تحاكي مساجدَ في الأندلس ومصر وسورية. فالهند، في أيّ حال، جزء من الشرق ذاته الذي تخيّله فلوبير وبرتون ودزرائيلي، ونحن العربَ إلى حدٍّ ما شرقيُّون من الصنف ذاته، إذْ خَضَعنا للاستعمار واعتُبرنا أدنى مرتبةً، ونكافح الآن من أجل استقلالٍ حقيقيّ، ويحبّنا البعض ويبدي إعجابه بنا لماضينا «الكلاسيكيّ» فيما يعاملنا آخرون بازدراء لتخلُّفنا وقصورنا على صعيد التكنولوجيا، ونعاني الاستغلال من جانب الشركات المتعدِّدة الجنسيّة والنخب المحليّة الجشعة على السواء. لكنْ يمكن العربَ أن يحسّوا في الهند بأُلفة يتعذّر التمتُّعُ بها في أوروبا. وهناك، بالطبع، الوجود الإسلاميّ القويّ (يزيد عدد المسلمين في الهند وباكستان وبنغلادش على عددهم في العالم العربيّ كلّه). وهناك أيضًا الدفء والحسّ بالتراث، ونمط الحياة المتحرِّر بشكل عامّ من الإجهاد الذي يميِّز الكثيرَ من العالم غير الغربيّ. كما نتقاسم المشاكل ذاتها التي تتمثّل بالفقر والجهل والمرض، ولو أنَّ الهند، بخلاف العالم العربيّ، تَمْلك طبقةً وسطى مهمّة، وفئةً حيويّةً من الأكاديميِّين والمثقفين، وقطاعًا بالغ التطوُّر في الصناعة الإلكترونيّة، وديموقراطيّةً حقيقيّة.

لكنْ ربّما كان وجهُ الشبه الأكثر وضوحًا هو أنَّ كلَيْنا عانى الآثار المدمِّرة للتقسيم على أيدي القوى المستعمرة. وصادفت السنة ١٩٩٧ الذكرى الخمسين لاستقلال الهند، وهي أيضًا الذكرى الخمسون لتقسيم البلاد إلى باكستان الإسلاميّة والهند التي يشكّل الهندوسُ غالبيّةَ سكّانها البالغ عددهم ٩٥٠ مليون نسمة ومن ضمنهم ١٢٥ مليون مسلم وملايين عدّة من السيخ، بالإضافة إلى أقليّات أخرى كثيرة أصغر حجمًا (من ضمنها المسيحيُّون في جنوب الهند). كما كانت ١٩٤٧ السنةَ التي صَدَرَ فيها قرارُ الأمم المتحدة الخاصّ بتقسيم فلسطين، ونتائجُ النزاع بين الحركة الصهيونيّة والعالم العربيّ كلّه معروفةٌ تمامًا. لكنَّ التقسيم الإثنيّ والدينيّ لم يولِّد ذلك النوع من الاستقرار أو الهدوء والسكينة الذي كان يطمح إليه الهندوس والمسلمون، بالقدر الذي أَخْفق فيه في توفير الأمن والانسجام بين العرب

والإسرائيليِّين، بل بين العرب أنفسهم. فقد ولّد الاستقلال الطائفيّةَ والحربَ الأهليّة الدمويّة (كما جرى في فلسطين ولبنان والجزائر) وذلك النوعَ من عدم الاستقرار الذي كان يُفترض أن ينتهي مع رحيل آخر جنديّ مستعمِر. وفي العالم العربيّ، تفشّت نزعاتُ الخوف من الأجانب وعدم التسامح الدينيّ والقوميّ التي تجسّدها إسرائيل. وواضح أنّ بعضها مستمدّ من الصهيونيّة ذاتها، لكنّ قدرًا لا يستهان به نَجَمَ أيضًا عن التعصُّب الدينيّ الناشئ محليّاً الذي لم يَجْرِ الحدُّ منه بنشوء مجتمع ديموقراطيّ حقيقيّ. وفي الهند نفسها، يبدو أنّ حزب بهاراتيا جاناتا الذي يمثّل الأصوليّة الهندوسيّة ويسعى إلى تحويل الهند إلى بلد هندوسيّ ـ وهو ما كان يلقى دائمًا مقاومةً شديدةً من جانب غاندي ونهرو ـ أصبح الحزب الأقوى بعد حلّ البرلمان أخيرًا. وبسبب الفساد والانتهاكات المعتادة من جانب البيروقراطيّة (تشبه كثيرًا الطريقةَ التي بُدِّدتْ بها سلطةُ جبهة التحرير الوطنيّ في الجزائر) تَحَلَّلَ النفوذُ التاريخيّ للمؤتمر الوطنيّ الهنديّ لدرجةٍ أنّ أقدم أحزاب البلاد الذي انتَزَعَ استقلالَها من بريطانيا يعيش الآن حال انهيار دائم بعد سنين طويلة من حكم عائلتيْ جواهر آل نهرو وأنديرا غاندي. وتستمرّ أزمة الحكومة فيما يقترب موعدُ الانتخابات. ويلفّ البلادَ سياسيّاً إحساسٌ ينذر بالشرّ.

هكذا، تُقدِّم الهند منظورًا موثوقًا، ونموذجًا موازيًا ضخمًا، لنصف القرن الذي انقضى منذ إقامة إسرائيل بالقوّة وتشريدِ الفلسطينيِّين وعسكرةِ العالم العربيّ واستنزافِه عبر سنين من الحرب، وتعطيلِ الحقوق الديموقراطيّة، وتطوُّرِ التطرُّف الدينيّ إلى قوّة ذات شأن. ولا شك لديّ بأنّنا أسوأُ حالاً من الهند، أو من باكستان التي تشبه البلدان العربيّة أكثر لأنّ الجيش هناك ـ بخلاف الهند ـ لعب دورًا سياسيّاً كبيرًا. وكما قلتُ في إحدى مقالاتي الأخيرة، فإنّ «حلّ» إسرائيل للمشكلة اليهوديّة الممعنة في القِدَم أدّى إلى جدل طائفيّ داخل البلاد حول مسألة «مَنْ هو اليهوديّ»؟ فيما تنتقل من أزمة إلى أخرى في ظل حكم بنيامين نتانياهو. كان الجيل الأول من الزعماء العرب والهنود، بل ومن الإسرائيليِّين أيضًا، بعد الاستقلال متشابهين في كونهم جميعًا ـ عبد الناصر، نهرو، بن غوريون ـ مهما اختلفنا معهم في الوقت الحاضر، يتّصفون بجاذبيّة جماهيريّة ويتمسّكون بموقف قوميّ وعلمانيّ بعض الشيء كان يمتاز، باستثناء إسرائيل، بشموليّته وأخلاقيّته

ويشي بحسٍّ قويّ بالعدالة. ونعيش في الوقت الحاضر ضمن آفاق أضيق كثيرًا، حيث تسود نزعاتٌ قوميّةٌ ذاتُ طابع محليّ وطائفيّ ولكنّه في الأساس دينيّ (أو محافظ على الأقل)، ولا ترجع سيادتُها تلك إلى ما تبديه من روح تسامحٍ أو قيادةٍ مُخْلصة بل إلى استغلال مشاعر القلق والإحساس بانعدام الأمان الذي يستبدّ بشعوبٍ تَشْعر أنّها ضلّت طريقَها فيما هي تقترب من الألفيّة الجديدة. وإذا جُرِّدتْ إسرائيل من الإحساس بأنّ مواطنيها يمثّلون أقليّة محاصرة تواجه عدوّاً «عربيّاً ـ مسلمًا» مخيفًا، فإنّ المسألة المتعلّقة بما تعنيه فعلاً الهويّةُ الإسرائيليّةُ تدور حول جدل تلموديّ يُشْرف عليه رجالُ دين رجعيُّون ومتعصّبون خطرون يَعْتبرون العربَ غرباء في «بلادهم»، أو في ما يسمّى أرضَ إسرائيل. ويتكرّر كثيرًا هذا النوعُ من المشاعر، الذي تَكْمن جذورُه في استقطاب يضع الذات في مواجهة الآخر، في أنحاء العالم العربيّ حيث الديموقراطيّة والمجتمع المدنيّ معطّلان عمليّاً على المدى المنظور.

وتقوم إسرائيل منذ أَبْرمت اتّفاقها العسكريّ الجديد مع تركيا باستعراض خياراتها النوويّة في تهديدات موجَّهة إلى إيران. ومع زيادة الضغوط الأميركيّة على العراق تعطي هذه التهديداتُ مؤشّرًا إلى ما سيحْمله لنا عصرٌ جديدٌ من الإرهاب النوويّ. ولا توجد حاليّاً أيُّ دلائل مباشرة على أنّ الفلسطينيِّين سيمارسون فعلاً حقّ تقرير المصير: ٣٠ سنة من المقاومة ضدّ إسرائيل استنزفت الحركةَ القوميّةَ الفلسطينيّةَ وأدّت إلى احتوائها في النهاية، وقادتُها الآن كبارٌ في السنّ ومرضى، وجماهيرُها مشتّتة ومكتئبة، ومستقبلُها عبارةٌ عن توليفة من حكم مسؤولين أمنيِّين وشخصيّاتٍ قياديّةٍ من الدرجة الثانية. وعلى الصعيد العسكريّ لاتزال الدول العربيّة أعجز من أن تكون ندّاً حقيقيّاً لإسرائيل وحلفائها. وقد لا تعدو سورية أن تكون مسألة جانبيّة بالنسبة إلى المتشدِّدين الإسرائيليِّين، وهي بالتأكيد لا تمثّل رادعًا، ولا تختلف في ذلك عن أيّ من القوى الإقليميّة الأخرى.

خسر العرب إذًا أولَ نصفِ قرنٍ من النضال ضدّ التوسُّع والهيمنة الإسرائيليّة من دون تسجيل أيّ مكاسب مهمّة. وعلى رغم ما نمتاز به من كثافة سكانيّة أكبر، فإنّنا أفقرُ، ومهدّدون أكثر بالأميّة والفقر المتفشّي، وأقلُّ حريّةً، وأقلُّ براعةً في العلوم والثقافة والزراعة والصناعة. وتزداد شحّةُ المياه والنفط والموارد الطبيعيّة الأخرى. من المحتمل أن تتخطانا منطقةُ بحر قزوين في إنتاج النفط، ولم

ننسّقْ بدرجة كافية على المستوى الإقليميّ في ما يتعلّق بتقاسم المياه، ولا يَخْضع التلوُّث لضوابط بل يبلغ معدّلاتٍ عاليةً في مدن كبيرة مثل القاهرة وبيروت ودمشق وأماكن أخرى.

كان قيام إسرائيل نتيجة عوامل كثيرة بالطبع، وجاء بشكل أساسيّ نتيجة رغبة الإمبرياليِّين في التفرقة والحكم، بالترابط مع برنامج صهيونيّ مصمِّم أيضًا على إنهاء الاضطهاد المناهض للساميّة. وأدّت عمليّات التقسيم المختلفة التي نجم عنها نشوءُ العديد من الدولة المستقلّة في الشرق الأوسط إلى تجاوُز، إنْ لم يكن تدمير، فكرةِ الوحدة العربيّة التي كانت فكرةً ملهِمةً في المنطقة على امتداد النصف الأول من القرن العشرين، وهي الآن «حلم » يكاد لا يُذكر ويتعرَّض للكثير من القدح والذم ولا يجرؤ أحد على الدفاع عنه علنًا. ومنذ ظهور إسرائيل إلى الوجود (يُمْكن المرءَ أن يتذكَّر هنا فضيحةَ لافون في الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥) لم تكتفِ بالسعي إلى تجزئة العرب بل عملتْ أيضًا على عزلهم عن بقية العالم. ويبلغ هوسنا حاليّاً بإسرائيل والغرب درجةً جعلتنا ننسى أفريقيا وشبهَ القارة الهنديّة والصينَ واليابانَ، بالإضافة إلى بقيّة آسيا، على رغم أنَّ غنى ثقافاتها وتاريخها يؤكِّد أهميّة الاحتفاظ بعلاقة وثيقة معها (كما كان للعرب في وقت مضى). لكنْ يجري تجاهلها الآن لأسباب تتعلّق بالتحامل العنصريّ والشهيّة المتزايدة إلى الاستهلاكيّة الغربيّة والاعتمادِ من دون تحفُّظ على الولايات المتحدة.

ولن يكون لنا كشعب أيُّ خيار حقيقيّ إذا لم نستعدْ مرّةً أخرى مكانتنا في العالم، كثقافة، وحضارة، وكقضية أخلاقيّة وسياسيّة. وجوهر هذا التحوُّل يجب أن تحفِّزه رؤيةٌ لا تقوم على تنافس العرب فيما بينهم وعدم اكتراثهم، بل على نوع من التعاون الاجتماعيّ والإقليميّ الذي لا بدّ منه للحؤول دون مزيد من التدهور في أوضاعنا. والمكان الوحيد الذي ينبغي أن ننطلق منه بشكل ملموس هو في الداخل، لا أن نكتفي بالنواح بشكل مشتّت يفتقر إلى التأمُّل من قوّة إسرائيل وغرسطتها. وإذا كانت السنوات الخمسون الماضية علّمتنا شيئًا فهو أنّه لا يمكن مقاومة عدوّ إذا كان مجتمعُنا يتهاوى من الداخل. لقد ضحّينا بسنين من حياتنا الوطنيّة لشراء أسلحة نعجز عن استخدامها كما ينبغي، وبملايين من شعبنا في حروب لم يفكِّروا إطلاقًا بشكل جديّ في كسبها، وببلايين الدولارات في مشاريع كُرّستْ لخدمة

سماسرة ورجال أعمالٍ عديمي الضمير أكثر من خدمة أيّ شخص آخر. **المطلوب: مفهومٌ للمواطنة العربيّة**، فكرةٌ تنطوي على حقوق والتزامات ومسؤوليّات. وهي تقتضي، قبل كل شيء، خدمةَ الصالح العالم، وحقٌ كل مواطن في ألاّ يتعرّض للتعذيب أو السجن أو القتل بشكل جائر، وحقّه في الكلام والتقصّي بحريّة، وفي انتخاب ممثّلَيه بطريقة عادلة، وأن يعيش حياةً تؤمّن فيها حاجاته الأساسيّة. والعنصر الأساسيّ في هذا كلّه، حسب اعتقادي، يتمثّل في نظام مناسب للضرائب. وكما قال الخبير الاقتصاديّ جورج قرم ذات مرّة فإنّ العالم العربيّ هو الآن منطقة معفاة من الضرائب بالنسبة إلى الأثرياء، وهو ما يعني عمليّاً أنّ جني الأرباح والنهب يمكن أن يتواصلا من دون اكتراث للمجتمع الذي يعيش فيه المرء، بينما توجد البرلمانات والجمعيّات التشريعيّة للتصديق على سياسات الحكّام على رغم أنّ الكثير منها لا يحظى بشعبيّة.

ولا يَكْمن التحدّي الحقيقيّ الذي تمثّله إسرائيل، التي بزّتنا حتى الآن على صعيد القوّة العسكريّة والاقتصاديّة والسياسيّة، في أنّها تحتلّ أراضيَنا وتقرّر إلى حدٍّ ما مستقبلَنا من طرف واحد فحسب، بل إنّها ترغمنا على التراجع أكثر فأكثر وتعمّق ما نعانيه من عجز وغيابِ ديموقراطيّة وانعدام إرادة. لا أدري كيف سيحدث التحوّل والانعطاف في الوضع أو إذا كان سيحدث إطلاقًا. لكنّ نهجنا الحاليّ ليس بالتأكيد هو النهج الصحيح، ولا يُمْكن أيّاً منّا أن يتهرّب من المسؤوليّة. نحتاج إلى هدف جماعيّ وجهد فكريّ لم يَسْبق له مثيل كي نواجه السنوات العشر المقبلة: وبخلاف ذلك، كما قال إبراهيم أبو لغد في ١٩٩١، ستنتهي الدول العربيّة إلى ما انتهت إليه أفريقيا في القرن التاسع عشر، فتعاني التجزئة والتفكّك والفقر.

الحياة ٤ كانون الثاني ١٩٩٨

التحدِّي الإسرائيليّ... بعد خمسين سنة

الندوب لاتزال طريّة، والجراح تنزّ، والماضي لايزال حيّاً في الذاكرة. ومع ذلك ليس هناك اتفاق في العالم العربيّ على ما تمثّله إسرائيل لنا وعلى الطريقة الأصحّ لتعاملنا معها. حتى إنّ استعمال ضمير الجمع هنا، بما يوحي بوحدة في المواقف، ينطوي على قدر من المبالغة، لأنّها وحدة مفترضة أكثر ممّا هي فعليّة. إنّ إسرائيل، إذا تناولناها على مستوى ما من السياسة والإيديولوجيا، حليف موضوعيّ لبعض سياسات العرب وساستهم، وليس هؤلاء كلّهم من المسيحيِّين اليمينيِّين اللبنانيِّين. فهناك مثلاً الأردن، الذي وقّع على معاهدة للسلام مع إسرائيل، كما فعلتْ قبله منّظمةُ التحرير الفلسطينيّة ومصر. ومع ذلك لا يعبِّر إلاّ القليلُ من الكتّاب والمثقفين والأكاديميِّين، وحتى صانعي القرار السياسيّ، عن الاستعداد للتطبيع مع إسرائيل، على رغم استمرارها في احتلال أراض فلسطينيّة وسوريّة ولبنانيّة. إنّ في وعينا منطقةً غائمةً كبيرة، وهناك نجد إسرائيل. لكنْ كيف يمكن أن نفكّر فيها، والأهمّ من ذلك كيف نعمل حيالها؟ الكل يريد السلام ويتحدّث عنه، لكنْ كيف يُمْكن شخصًا أن يُعْلن للفلسطينيِّين الذين استولت إسرائيلُ على كلِّ أراضيهم ودَمّرتْ مجتمعهم انقضاءَ «الفترة القانونيّة» لملاحقة الانتهاكات، وأن يقول إنّ ما مضى قد مضى وإنّ علينا أن نوطِّن أنفسَنا على مستقبل مع إسرائيل؟ وإذا فكّرنا في الوضع الراهن، كيف يمكننا القولُ إنّنا سنتعايش مع دولة لم تعلِنْ بعدُ عن حدودها وتستمرّ في وصف نفسها لا على أنّها دولةٌ لكلّ مواطنيها بل دولةٌ لكلّ اليهود ولها الحقُّ في كل

«أرض إسرائيل؟» أمّا عن المستقبل، فأين بصيصُ الأمل بإسرائيل جديدةٍ لا إمبرياليَّةٍ ولا إقصائيَّةٍ، متأقلمة في شكل من الأشكال مع العالم العربيّ الاسلاميّ الذي انزرعتْ في وسطه فكرةً وتطبيقًا منذ عام ١٨٩٧؟

إذا طرحنا التحدِّي الذي تمثِّله إسرائيل بهذه الطريقة يقفز أمامنا عدد من الحقائق المتضاربة. من بينها استحالةُ طمس الحقيقة التاريخيَّة في أنَّ وجود إسرائيل يقوم بالضرورة على تدمير مجتمع آخر وشعب آخر. إنَّ الضرر الذي لحق بالفلسطينيِّين لَهُوَ من العمق والشمول بحيث لا يمكن تجاوزه. باختصار، إسرائيل موجودة كواقع تاريخيّ مفروض على واقع تاريخيّ آخر ومتشابك معه، وهذا الواقع هو الشعب الفلسطينيّ الذي يتعرَّض لإنكار وجوده وتاريخه، وليس له صوت يُسْمع ضمن الخطاب السائد في الحياة الإسرائيليَّة. من المؤكّد أنَّ كلّ إسرائيليّ يدرك ذلك، مثلما يدركه كلُّ فلسطينيّ. والسؤال هو إلى متى يمكن أن يستمرّ، بالنسبة إلى الضحيّة، هذا الوضعُ الذي لا يطاق، وضعُ القرب من جهة والمعاناة المفروضة من الجهة الثانية، وإلى متى يمكن للطرف المنتصر إرجاؤه؟

تكوَّنتْ سياسةُ إسرائيل دومًا من شقَّين: الأول الجهد لتبرئة الذات من كل مسؤوليَّة عن «المشكلة» الفلسطينيَّة والثاني محاولة التوصُّل، على أساس هذه التبرئة، إلى تسوية مع القيادة العربيَّة أو الفلسطينيَّة المسيطرة الموجودة، مع الاستمرار في الاستيطان. ويقوم هذان الشقَّان على افتراض واحد، وهو أنَّ الخيار أمام الفلسطينيِّين، مع ما يكفي من الضغط ومرور الزمن، هو النسيان أو الاستسلام والرضوخ، في شكل من الأشكال، لواقع أنَّهم فَقَدوا إلى الأبد ما كان لهم. هذه السياسة، عمومًا، لم تحقِّق الكثيرَ من النَجاح، على رغم عمليَّة السلام واتفاقيّتي السلام مع دولتين عربيَّتين. ذلك أنَّ الفلسطينيِّين والعرب يجدون أنفسهم مواجَهين بذلك التاريخ بسبب إصرار إسرائيل على العودة دومًا وأبدًا إلى ارتكاب خطيئتها الأصليَّة. فما هو المنطق الشاذّ المريض الذي يَحْكم بنيامين نتانياهو ليستطيع في الوقت نفسه القولَ إنَّه يريد لعمليَّة السلام أن تستمرّ فيما يصرّ على أنَّ الضفَّة الغربيَّة وغزّة هما جزء من أرض إسرائيل؟ إنَّ كلَّ نسف لمسكن، وكلَّ استيلاء على دونم من الأرض، وكلَّ اعتقال وتعذيب، وكلَّ إقامة لحاجز، وكلَّ حصار، وكلَّ خطوة متعجرفة تَقْصد إلحاق المهانة بالفلسطينيِّين، تعيد ذلك التاريخ إلى الحياة، وتكرِّرُ

خطايا إسرائيل الأصليّة تجاه روح الفلسطينيِّين وأرضهم وحياتهم كمجموع. إنّ الحديث عن السلام ضمن سياق كهذا ضرب من المستحيل، فهو محاولة للتوفيق بين موقفين لا مجال للتوفيق بينهما.

لكنْ ما هو على الدرجة نفسها من الاستحالة تصوُّرُ إمكان إزالة إسرائيل وشعبها في شكل من الأشكال. نعم، يمكن إجبارُهم على الانسحاب من الأراضي المحتلّة، غير أنّه من الوهم أن نتوقّع لهم الاختفاءَ أو العودَة إلى بولندا أو روسيا أو أميركا. هنالك الآن قوميّة إسرائيليّة، وهناك مجتمع إسرائيليّ منفصل عن رغباتنا ومستقلّ كذلك عن الشتات اليهوديّ. وتكْمن خلفَ هذا المجتمع، كما قلتُ في مقالة سابقة، ذكرياتُ المحرقة وقرونٌ من اللاساميّة الغربيّة، ومن الحمق أن نعتقد أنّ في إمكان الإسرائيليِّين نسيان ذلك. لكنّ هناك أيضًا سجلاً من الممارسات المعادية للفلسطينيِّين، وهو أيضًا يتطلّب الاعتراف به كتاريخ يحتوي على أبشع أنواع الظلم والقسوة. وكما يَطْلب اليهودُ من العالم الاعتراف بمعاناتهم فإنّ علينا أيضًا أن نستمرّ في الطلب نفسه لا بقصد الانتقام بل من أجل العدل. من هنا فإنّ ما يؤلم في اتفاق أوسلو هو أنّ قادتنا سايروا رابين وبيريز، وصَرفوا النظرَ عن ذلك التاريخ، في حين كان علينا أن نضع نصب أعيننا ما فعله الصهاينة، ونضعَ أيضًا، وهو ما لا يقلّ أهميّة، نصب أعيننا ما فعلتْه بريطانيا والولاياتُ المتحدة وغيرُهما من الحكومات الغربيّة التي تواطأت على سلبنا.

التحدِّي الأول تجاه إسرائيل، إذن، هو أن نَسْتخلص منها الاعترافَ بما فعلته بنا وبغيرنا من العرب، الذين قتلتْ إسرائيل أبناءهم وبناتهم في حروبها واحتلالاتها وأعمالها الاستيطانيّة. إنّها مهمّة أخلاقيّة علينا كلّنا الاضطلاعُ بها، مهمّةُ عدم النسيان وتذكير بعضنا بعضًا وكذلك العالم بمصيرنا، والقيام شهودًا على استمرار الظلم بحقّنا. ولا أعتقد أنّ التاريخ سيَعْذرنا إذا فشلنا في هذه المهمّة. لكنّ علينا أيضًا، كما أرى، أن نَطْرح إمكان قيام نوع من التعايش، يتمثّل في حياة جديدة أفضل تخلو من التعصُّب الإثنيّ أو الدينيّ. ذلك أنّ الفقر الروحيّ للصهيونيّة من جهة وللوطنيّة الفلسطينيّة من الجهة الثانية هو ما يكمن خلف فراغ الرؤيا وانعدام الدفع الروحيّ، وهو ما نعاني منه اليوم. أنا على ثقة بأنّنا إذا قدّمنا مطالبنا المستندة إلى الماضي على أنّها تُمَكّننا من التعايش والتعاون في المستقبل فإنّ الموقف الذي

سيواجه في البداية السلبيّةَ والاستخفافَ سيلاقي تدريجًا صدى إيجابيّاً من الطرف الإسرائيليّ والغربيّ.

من البديهيّ بالنسبة إليّ أيضًا أنّه ليس في الإمكان فصل منظورنا لإسرائيل عن مواقفنا وسياساتنا تجاه الولايات المتحدة. ذلك أنّ الأخيرة ضخّت منذ ١٩٤٩ إلى إسرائيل نحو ١٤٠ بليون دولار من المساعدات. وليس هذا استثمارًا ماليّاً هائلاً فحسب، بل إنّه بالنسبة إلى الفئة الحاكمة الأميركيّة يمثّل استثمارًا سياسيّاً على المدى البعيد في ذلك البلد. وإذا كان لنا توقُّعُ مساندة أميركيّة أقلّ لإسرائيل، أو حتى موقفًا انتقاديّاً منها (وهما ليسا مستحيلين)، فإنّ هذا لن يتمّ من دون القيام بحملة كبرى في الولايات المتحدة دفاعًا عن حقوق الفلسطينيِّين الإنسانيّة والسياسيّة. إنّ هذا من البداهة بحيث لا يحتاج إلى نقاش. لكنّ السؤال الوحيد هنا هو لماذا لم يقم بذلك أحدٌ حتى الآن؟ إنّ كلّ مَنْ يعرف الغرب منّا يدرك أنّ نجاح إسرائيل على الأرض تمّت التهيئة والمساندة له عن طريق حملات دعائيّة جاهدة تركّز على تحجُّر العرب ورغبتهم في قذف اليهود في البحر، مقابل رغبة إسرائيل في السلام. وتدور هذه الحملات على أنّ إسرائيل دولة يهوديّة خلقتها حركةٌ لتحرير اليهود (هي الصهيونيّة) وإنّها وجَدتْ فلسطينَ أرضًا قفراءَ وأحالتها حديقةً غنّاء. ذلك أنّ الصهيونيّة، مثلها مثل كل الحركات الشعبيّة الناجحة في القرن العشرين (ومن ضمنها الفاشية)، أدركتْ قيمة الدعاية، أي أنّ المعركة من أجل كسب الرأي العامّ هي الأهمّ. إنّه شيء لم نتعلّمه بعد، وسنبقى من الخاسرين ما لم نتعلّمه.

باختصار، يمكن القول إنّ إسرائيل تشكّل معيارًا لما فينا من الضعف والنواقص. إنّنا ننتظر قائدًا عظيمًا منذ سنين لكنْ لم يأتِ أحد. وانتظرنا انتصارًا عسكريّاً عظيمًا، لكنْ لم نحصد سوى الهزيمة. وانتظرنا القوى الخارجيّة (الولايات المتحدة، والاتّحاد السوفياتيّ عندما كان موجودًا) لكنْ لم يهبّ أحدٌ لمساعدتنا. الشيء الوحيد الذي لم نحاوله بأيّ مقدار من الجديّة هو الاعتماد على أنفسنا، وإلى أن يتمّ ذلك مع التزام تام بالنجاح فلا أمل بالتقدُّم نحو تقرير المصير والتحرُّر من العدوان.

لنأخذْ مثلاً قضيّة الوضع السياسيّ الفلسطينيّ الحاليّ، إذ يتجلّى الفشل بأقوى مظاهره فيما العلاجُ متوفّر بشكلٍ أسهل ممّا نتصوّر. إنّنا نعاني، على مدّ

الذاكرة، قيادةً متهافتةً، ومع ذلك نستمرّ في تأييد هذه المجموعة المفلسة عبر كلّ أخطائها وكوارثها. لكنّنا نفتخر في الوقت نفسه بأمثلة النجاح الكثيرة التي حقّقناها ـ كأطباء ومحامين ومهندسين ورجال أعمال ومثقفين وأكاديميِّين وفنّانين. وندّعي أنّنا نريد الاستقلال وإقامة الدولة، لكنْ لا يفكّر أيٌّ منّا حتى في أبسط مؤسّسات الدولة. إذ ليس هناك قانون أساسيّ في المناطق التي تَحْكمها السلطةُ الفلسطينيّة، وذلك نتيجة نزوة شخص واحد لا يريد الموافقة على ذلك القانون، في تحدٍّ فاضح للمجلس التشريعيّ. جامعاتنا أيضًا في حال مزرية، بافتقارها إلى المال وما تعانيه من مشاكل إداريّة، وبأساتذة عليهم الكفاحُ من أجل لقمة العيش ولم يقوموا منذ سنين بأبحاث مستقلّة أو أعمال جديدة. عندنا أيضًا مجموعة كبيرة من الأشخاص البالغي الثراء الذين لم يُدْركوا الضرورةَ الملحّةَ للاستثمار أقصى ما يمكن في التعليم، وإنشاءِ مكتبةٍ وطنيّةٍ فلسطينيّة وتمويل بنية التعليم الجامعيّ بكاملها لضمان مستقبلنا كشعب. حضرتُ خلال عقدين عشرات الاجتماعات لتمويل مئات المشاريع الصغيرة المتناثرة، لكنْ من دون رؤيا للجوهر الموحّد لها، أيْ ما نحتاجه كمجتمع. هذا الافتقار إلى هدف جماعيّ شَلّ الجهودَ الفلسطينيّة لا على المستوى الرسميّ وحده بل ضمن الهيئات والتجمّعات المدنيّة، حيث تعوّق تقدُّمَنا الخلافاتُ الشخصيّةُ والصراعاتُ وشتى ضروب النميمة.

من هذا المنظور نجد أنّ التحدِّي الذي تمثِّله إسرائيل يستهدفنا كبشر ـ إنّه تحدٍّ لعجزنا عن التنظيم، وعجزِنا عن نذر أنفسنا لمنظومة من المبادئ التي لا حياد عنها، وعجزِنا عن التركيز على تعبئة طاقاتنا، وعجزِنا عن بذل كل جهودنا في التعليم ورفع الكفاءة، وأخيرًا عجزِنا عن اختيار قيادة قادرة على الاضطلاع بمهامها. لا نفع هنا في إلقاء اللّوم على منظمة التحرير أو عدد من الفاسدين والفاشلين. الواقع هو أنّ لنا الآن القيادةَ التي نستحقّ، ولن يتوقّف وضعُنا عن التدهور إلى أن ندرك أنّ هذه القيادة التي لايزال الكثيرون يخدمونها ويحترمونها تُبْعدنا أكثرَ فأكثرَ عن هدفنا في تقرير المصير واستعادة الحقوق. ثمّة تعبيرٌ بليغٌ لأنطونيو غرامشي عن تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة. نعم، إنّ وضعنا إزاء إسرائيل كارثيّ، ولا شكّ أنّه سيتفاقم أثناء حكم نتانياهو. لكنّ علينا أن نسأل ماذا يمكننا أن نعمل، ونَعْقد العزم جماعياً على القيام بذلك العمل. وكل شيء عدا ذلك هو لغو. من

الضروريّ اختيارُ قادةٍ جدد، لكنّ علينا أيضًا تحسينَ أوضاعنا لئلاّ يضطرّ عمّالُنا لبناء المستوطنات الإسرائيليّة للحصول على خبز يومهم، ولكي لا يضطرّ طلاّبُنا إلى الخضوع للبرامج الدراسيّة المتخلّفة في هذا العصر الذي وصل فيه منافسونا إلى القمر، وكيلا يبقى شعبُنا يرزح تحت التحكّم والقمع، حيث تعاقِبُ السلطةُ المعارضين وتَسْتعمل التعذيبَ لإخضاع المواطنين، وكلُّ ذلك باسم الوحدة الوطنيّة. إنّها نومة العقل، وما لم نستيقظ منها سنَخْسَر أكثرَ وأكثرَ من الأرض والسيطرةِ لصالح إسرائيل. لكنْ لا يمكننا الكفاح من أجل حقوقنا وتاريخنا ومستقبلنا ما لم نتسلّح بسلاح النقد والوعي الملتزم. ونحن بهذا في حاجة إلى المثقفين العرب والمجموع الثقافيّ العربيّ الذي صَرَفَ أكثرَ ممّا يجب من الوقت على الشعارات عن الصهيونيّة والإمبرياليّة وأقلّ ممّا يكفي لمساعدتنا في الكفاح ضدّ نواقصنا ونقاط ضعفنا. التحدّي من إسرائيل يواجه مجتمعاتنا. ونحن لسنا على قدر المهمّة لأنّنا لانزال مرتبطين بأساليب ومواقف تنتمي إلى زمن ماضٍ. الصراع في القرن المقبل هو الصراع من أجل تحرير الذات وتخليصها من الكولونياليّة. وعندها يمكننا تناول قضيّة إسرائيل.

الحياة ١٢ كانون الثاني ١٩٩٨

المشكلة هي الوحشيَّة

استحوذتْ بلدانٌ في العالم العربيّ على اهتمامي خلال الأسابيع الأخيرة: الجزائر ولبنان. كان اسمُ الأولى في ما مضى مرادفًا للمقاومة المناهضة للاستعمار والصلابة المبدئيَّة، فيما ارتبط اسمُ الثاني بالانفتاح والتنوُّع ومتعة الحياة. ومع ذلك فإنَّ كلا البلدين مرّ بتحوُّلات مريعة. فالحرب الأهليَّة في لبنان استمرَّت حوالى ٢٠ سنة، ودَمَّرتْ عمليّاً المجتمع، مخلِّفةً وراءها ألوفًا لا تُحصى من الضحايا الأبرياء الذين قُتلوا أو ذُبحوا في الغالب بسبب ديانتهم، ثم أَنْجبتْ أخيرًا ما يسمّى لبنانَ الجديد الذي جرى فيه إخفاءُ كثيرٍ من المشاكل القديمة تحت ستار من الفساد وحمى إعمارٍ مدمِّرٍ للبيئة وأزمةٍ اقتصاديَّة متعمِّقة. فالفقراء يزدادون فقرًا، والأغنياء غنًى، ويحافظ كل السياسيِّين القدامى على مواقعهم وفق معايير طائفيَّة بالكامل تقريبًا.

لم يكن نصيب الجزائر أقلّ سوءًا، لكنْ بطريقة مختلفة، ربما كانت أكثر إيلامًا. فقد حَكَمتْها على امتداد ثلاثة عقود منذ ١٩٦٢ نخبةٌ سياسيَّةٌ هرمة احتفظتْ بمواقعها منذ أيام الكفاح ضدّ الفرنسيِّين. وفي سياق ذلك نَهَبت البلادَ، وقضت على الديموقراطيَّة، وأعطت الجيش الدور الرئيسيّ في السلطة والحياة السياسيَّة. وفي ١٩٩٢، بعدما فازت جبهةُ الإنقاذ الإسلاميَّة في الانتخابات عمليّاً، ألغى الجيش نتائج تلك الانتخابات، واعتُبِر الإسلاميُّون - الذين لا أكنّ لسياستهم أيّ مودة - خارجين على القانون، واعتُقِل قادتُهم، وحُلَّت منظَّماتُهم. وعانت الجزائر منذ ذلك

الحين موجةً بعد أخرى من المجازر، ابتدأتْ بقتل مثقفين وفنّانين، ثم صحافيِّين، لتَشْمل في الفترة الأخيرة المئات من النساء والأطفال الأبرياء الذين قُتلوا بأكثر الطرق وحشيةً وعشوائيّةً. ويتمثّل موقفُ الحكومة بإلقاء مسؤوليّة كل أعمال القتل على عناصر منشقّة من جبهة الإنقاذ الإسلاميّة أو على «الجماعة المسلّحة،» فيما اتُّهِمَ مراقبون مستقلُّون مثلُ منظمة العفو الدوليّة القوّاتِ الحكوميّةَ بالمشاركة في أعمال القتل، أو بعدم القيام بأيِّ شيءٍ لوقفها على رغم أنّ سكان القرى ذُبحوا، في حالات عدّة، على مقربة من مواقع للجيش. وما زاد الطين بلّة أنّ الحكومة جعلتْ زيارةَ الصحافيِّين الأجانب إلى الجزائر شيئًا يكاد يكون مستحيلاً، ورفضت اقتراحاتٍ عدّةً للوساطة قدّمتها الجامعةُ العربيّة والاتّحادُ الأوروبيّ والأممُ المتحدة.

هل تمتاز هاتان الحالتان بالفرادة في العالم العربيّ؟ من حيث الدرجة فحسب، لا من حيث النوع. فالذين كافحوا منّا على امتداد سنين من أجل حقّ تقرير المصير للفلسطينيِّين أصيبوا بخيبة أمل مريرة بسبب سلوك السلطة الفلسطينيّة بزعامة ياسر عرفات تجاه مواطنيها بالذات. وتحدّثتْ كلُّ المنظّمات المدافعة عن حقوق الإنسان عن غياب القانون وعن الفساد والوحشيّة السافرة لرجال الأمن التابعين للسلطة الفلسطينيّة الذين كان كثيرون منهم، وهو ما يشكّل مفارقة، ضحايا لسياسات الاحتلال التي تمارسها إسرائيل. وأتذكّر شاباً من غزّة، كان قد أصبح أحد أفراد جهاز الأمن في رام الله، وهو يردّ على تساؤلي عن أنشطته للتجسُّس على زملائه الطلبة في جامعة بيرزيت والتحقيق معهم. قال: «إنّهم [يقصد الإسرائيليِّين] عذّبوني، والآن حان دوري.» ويمارِس كلُّ بلد عربيّ ما ندينه كلُّنا في إسرائيل، وهو تحديدًا القمع الجسديّ في السجون. وتتجلّى في أنحاء إسرائيل بوضوحٍ الأدلةُ على وحشيّة العرب تجاه العرب. لنأخذْ مثالاً غايةً في البساطة بل عادياً: وصول الناس إلى المطار. إنّهم يعامَلون، من دون استثناء تقريبًا، بقسوة وبطريقة عدوانيّة من جانب شرطة الحدود التابعة لسلطتهم، كما لو كان مُفترضًا أنّهم مجرمون وليسوا مواطنين يعودون إلى ديارهم. وأينما نظر المرء تَبْرز شاخصةً علاماتٌ على غياب الإنسانيّة لدى الأقوياء تجاه الأضعف والمحرومين. التعذيب، والمجازر، والقمع، والممارسات اللاديموقراطيّة: هذا ما أصبحنا نُعرف به نحن العربَ.

لا يجدي نفعًا أن نكتفي بإلقاء مسؤوليّة هذا الوضع على إسرائيل أو على الإمبرياليّة، على رغم أنّه يمكن أن يُحمَّلا قدرًا من المسؤوليّة. فلا أحد يُنْكر أنّ الصهيونيّة تتحمّل مسؤوليّة جسيمة عن المصير التعس للشعب الفلسطينيّ منذ ١٩٤٨، لكنّ العرب ـ بشكل جماعيّ ومنفرد ـ يتحمّلون مسؤوليّة هم أيضًا. وتجلّى هذا بشكلٍ مثيرٍ في برنامج امتاز بالصراحة والإنسانيّة على نحو مفاجئ بثّته شبكة تلفزيون «أي بي سي» في ٢٠ كانون الثاني (يناير) الجاري. ويبدو أنّ المراسل ستيف لورانس أُوفِدَ إلى لبنان ليُعدّ تقريرًا عن إعادة إعمار البلاد، لكن انتهى به الأمر إلى إرسال تقرير عن الفلسطينيّين البالغ عددهم ٣٥٠ ألفًا (وربما أكثر) الذين تقطّعتْ بهم السبلُ هناك من دون أذونات إقامة حيث يتعذّر عليهم العملُ (هناك ٩٥ وظيفة مختلفة يُحظّر على الفلسطينيّين القيامُ بها بموجب القانون) والسفر، ويعانون الفقرَ والعوزَ ولا يلقون الرعايةَ، ويعيشون بشكلٍ عامّ أوضاعًا يُرثى لها، إذا لم توصف بأنّها مريعة. ويركّز لورانس على إحدى عائلات اللاجئين في مخيّم شاتيلا، يَفْتقر أفرادُها تمامًا إلى الأمل والصحّة والمال. ويروي الأب كيف ذهب بطفله الرضيع الذي لم يتجاوز عمرُه أسبوعًا إلى أحد المستشفيات لمعالجته عندما اشتدّ به المرض. فأحاله ذلك المستشفى على مؤسّسة خيريّة متعاقدة مع وكالة الغوث الدوليّة (أونروا) لتقديم العلاج للفلسطينيّين. وهناك أُبلغ الرجلُ المسكين أنّ عليه أن يدفع ٣ آلاف دولار قبل أن يبدأ علاج الطفل المريض. وعندما زار لورانس المستشفى لمعرفة ما حدث بالضبط، قيل له في البداية إنّ الطفل عولج بالفعل مجّانًا. لكنّ أحد المسؤولين الإداريّين في المستشفى اعترف في وقت لاحق أمام الكاميرا بأنّه «من المحتمل» أن يكون قد رُفض إدخالُ الطفل لأنّه فلسطينيّ. اضطُرّ الرجلُ وقد استبدّ به اليأس إلى نقل طفله المحتضر إلى صيدا، التي تبعد مسافة ٥٠ ميلاً، لكنْ طُلب منه هناك أيضًا أن يدفع ١٠٠٠ دولار. ولأنّه أخذ يبكي فقد أَشْفق عليه المسؤول في المستشفى وأبلغه أن يترك الطفل ليتلقّى العلاج شرط أن يعود مع المبلغ في اليوم التالي. لم يكن الأب يملك أيّ خيار، ونفّذ ما طُلب منه. وعندما عاد في اليوم التالي كان الطفل قد توفّي. لكنّ أحد المسؤولين في المستشفى رفض تسليم جثمانه ما لم يُدفع له ٢٢٠ دولارًا. وكما أَبْلغ الرجلُ المفجوعُ وزوجتُه لورانس، فإنّ الموت أفضل من الحياة التي يعيشونها.

وتتطوّر الرواية نحـو الأسـوإ. يقـوم المراسل بزيارة إلى رئيس الوزراء الذي يقول أمام الكاميرات إنّ لبنان ليس مسؤولاً عن الفلسطينيِّين، بل إنّ إسرائيل وحدها هي المسؤولة. وأقتبس في ما يأتي حرفيّاً من نص الحديث:

ـ لورانس: هل من الإنصـاف أن يقول رئيس الحكومـة اللبنانيّة إنّها ليست مشكلتنا؟

ـ رئيس الوزراء: يتـوقّف الأمـر على الطريق التي يُطرح بهـا. لا يمكن أن ندمجـهم في المجتمع. لا يمكن أن نمنحهم الجنسيّة اللبنانيّة. لا يمكن أن نعـاملهم كلبنانيِّين لأنّهم ليسوا كذلك، وإذا فعلنا ذلك نشعر بأنّنا ننفّذ خطة إسرائيل.

ـ لورانس: اللاجئون إذاً محشورون. يبدو أنّه حتى ياسر عرفات نسيهم. فـالمسـاعدات الماليّة من منظّمـة التحـرير الفلسطينيّة قُطعت. والتبرُّعـات من الدول العربيّة الغنيّة، التي كانت سخيّة في ما مضى، تكاد تكون معدومة الآن.

من المؤلم حقّاً أن يرى المرء مثل هذا المشهد على شاشة التلفزيون الأميركيّ الذي لا يُعرف بشفقته على الفلسطينيِّين. والحادثة التي وصفتُها بإيجاز لا يمكن أن ترقى بالتأكيد إلى مستوى العرض الشامل لحياة الفلسطينيِّين في لبنان الذي أعدّته روزماري صايغ، وهي باحثةٌ رائعة حقّاً وإنسانةٌ عطوفة: عنوان كتابها **أعداء كثر**، ويمكن الحصول عليه من دار «زَدْ بُوكس» للنشر. لكنّ القصّة التي ترويها لا تختلف كثيرًا عمّا رواه لورانس، وهي قصّة تصبح معها الأعذارُ والتبريراتُ المعتادة غيرَ مقبولة. فما يقوله رئيس الوزراء اللبنانيّ ليس غريبًا، بل ربما كان مقبولاً، وفق المنطق السياسيّ العربيّ. لكنّه، وفق المنطق الإنسانيّ العاديّ، شيء في منتهى الوحشيّة. وهو الموقف نفسه الذي تجده في كلّ بلد عربيّ يعيش فيه اللاجئون الفلسطينيُّون الذين يعامَلون في الغالب، باستثناء الأردن، مثلَ نكِراتٍ، لا يكاد يُطاق وجودهم، ويوصَمون رسميّاً بالغرباء، نعم بالغرباء الفلسطينيِّين. يبقى على الخطاب السياسيّ العربيّ أن يوضح بشكل مقنع كيف يمكن لمعاملة الفلسطينيِّين بشكل إنسانيّ أن تساعد على تنفيذ خطط إسرائيل: لا أستطيع أن أفهم ذلك، ويَعْجز عن فهمه أيضًا بالتأكيد معظمُ البشر العاديِّين غير المطّلعين على خفايا المنطق العميق لرجال الدولة والسياسيِّين. هل هي جريمة تستحقّ العقاب إذا كان المرء لاجئًا

فلسطينيّاً؟ المؤسف والمأساويّ في المسألة أنّ الزعماء الفلسطينيّين أنفسَهم لا يُبْدون اهتمامًا حسب ما يبدو بالناس المعدمين الذين يزعمون تمثيلَهم في المحادثات مع البنك الدوليّ أو الرئيس كلينتون.

أو لنأخذْ مثالَ العراق. واضحٌ أنّ صدام حسين لا يريد أن يخضع لـ «بلطجة» الولايات المتحدة. لكنّه غزا الكويت فعلاً وحاول أن يزيلها، وتسبَّبَ بشكل متعمّد في نشوب حرب مُكْلفة وعقيمة في النهاية، وجلبتْ ممارساتُه معاناةً هائلةً لشعبه الذي دفعتْ أكثرُ فئاته براءةً (الأطفال والمرضى وكبار السنّ)، ولاتزال تدفع، ثمنَ حماقته. هل تستحقّ حمايةُ إمكانات العراق العسكريّة، التي أثبتتْ عجزها التامّ، مثلَ هذه الوحشيّة، ومثلَ هذه الاستهانة القاسية بحياة الإنسان، حتى في الوقت الذي يشيِّد فيه المزيدُ من القصور الرئاسيّة و«تُصان»؟

هناك في حياتنا العامّة وحشيّة فظّة تثير اشمئزازًا عميقًا. لم نولِ اهتمامًا كافيًا تثقيفَ الناشئة بالقيم الليبراليّة والإنسانيّة، أو الأولويّاتِ الحقيقيّةَ لمؤسّساتنا الوطنيّة. ويجري تكرار وحشيّة الاستعمار، بل إعادة إنتاجها، في مجتمعاتنا بعد انقضاء جيلين على انتهاء الاستعمار. ولم تصحِّحْ تشوُّهاتُ الصهيونيّة من جانب حركاتنا الوطنيّة المختلفة التي مَجّدت القوّةَ الفجّة والطاعةَ العمياء للسلطة وكرّستْ كرهًا مخيفًا تجاه الآخرين في ممارسات تعود بنا بشكل أكيد إلى القرون الوسطى. باسم أيّ شيء؟ ليس باسم الحريّة قطعًا، فما نملكه منها الآن أقلّ بكثير ممّا كان لدينا قبل خمسين سنة. باسم السيادة والوحدة الوطنيّة؟ كلا بالتأكيد: العرب ممزّقون ومخترَقون أكثرَ من أيّ وقت مضى. باسم التنمية والديموقراطيّة؟ كلا، بالطبع. باسم أيّ شيء إذًا؟ أتردّد في الإفصاح عنه، لكنْ لا مفرّ من الاستنتاج: باسم الوحشيّة. هذه هي مشكلتنا، عجزنا جماعة وأفرادًا أن نعاملَ أنفسَنا كبشر يستحقّون أن يُعامَلوا كمواطنين حياتُهم مهمّةٌ وثمينةٌ بشكل حقيقيّ. كيف سيساعدنا ما يُسمى عمليّة السلام على إحراز هذا المستوى الأساسيّ من الطيبة والإنسانيّة؟ من الواضح أنّها لن تتمكّن من القيام بذلك، لأنّ المشكلة تبدأ في الداخل. وكلّما جرى إقرارُ ذلك بسرعة كان ذلك أفضل بالنسبة إلينا.

الحياة ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٨

صنع التاريخ... بناء الواقع

يَفْصل بين عبد الرحمن بن خلدون، المتوفَّى سنة ١٤٠٦ عن ٧٤ سنة، والفيلسوف غيامباتستا ڤيكو من نابولي المتوفَّى سنة ١٧٤٤، البحرُ الأبيضُ المتوسط وثلاثمائة سنة من الزمن. لكنَّ المفكِّرَيْن يَعْرضان تشابهًا مذهلاً في منظورهما للتاريخ، وهو منظورٌ لايزال يعني لنا كثيرًا اليوم. لم يُنْشر كتاب ڤيكو **العلم الجديد** إلاَّ بعد سنة من موته، وبقي مغمورًا إلى أواخر القرن الثامن عشر عندما اكتشفه المؤرِّخ الفرنسيّ جول ميشيليه وترجمه إلى الفرنسيَّة. منذ ذلك الحين يدين عدد كبير من الشخصيَّات الرئيسيَّة في الفكر الأوروبيّ، من بينهم هيغل وماركس ونيتشه وكروتشه وفرويد وجيمس جويس وصموئيل بيكيت، إلى هذا الحدّ أو ذاك، لنظرة ڤيكو العميقة، التي ترى أنَّ البشر يصنعون تاريخَهم بأنفسهم، وبالتالي فهو تاريخ يُمْكن البشرَ إدراكُه علميّاً وحسب قوانين السياق والتطوُّر والفهم. من هنا فمن الخطإ، كما قال ڤيكو، الحُكْمُ على عالم هومر البدائيّ من منظور عالم أرسطو العقلانيّ الأرقى. ذلك أنَّ النوع البشريّ يبدأ من مرحلة الهمجيَّة ليتقدّم نحو الحياة الاجتماعيَّة كما تمثِّلها العائلة ثم يتوصَّل إلى اللُّحمة الاجتماعيَّة، ما أسماه ابن خلدون، الذي يعدِّد المراحلَ نفسَها «العصبيَّةَ.» النقطة الجوهريَّة للرجلين هي أنَّ عالم البشر مختلف عن عالم الطبيعة من جهة، وعن المجال الروحانيّ من الجهة الثانية؛ إنَّه عالم التاريخ، أي ذلك الحيِّز الدنيويّ الذي يمكن فهمُه عقلانيّاً كنتيجة للتحوُّلات والاستدامات والهزّات التي تَحْكمها قوانينُ وأفعالٌ إنسانيَّة قابلة للإدراك.

الفهم التاريخيّ هو استيعاب ما يعمله البشر وما لا يُمْكنهم عملُه. في مقطع شهير يَسْخر ابن خلدون من المسعودي وفكرته المغرقة في الخيال في أنَّ إسكندر المقدوني نزل إلى البحر المتوسِّط لإخافة وحوش بريَّة خرافيَّة بما يمكِّنه من بناء مدينة الإسكندرية. بكلمة أخرى، على التدوين التاريخيّ أن يتوخَّى المعقوليَّة، وأنْ يضع الأحداث في سياقها، وأن يخلو من المبالغة والتحيُّز، وأن يركِّز على ما فعله البشر إلخ. وإذا كان هذا الطرح المختصر يجعل من السهل القبول بآراء المفكِّرَيْن العظيمَيْن فالواقع هو أنَّنا لانزال نواجه نتائج نظرتهما العميقة هذه، خصوصًا في العالم العربيّ ـ لكنْ أيضًا في مناطق أخرى. إنَّ أفكار «المؤامرة» و«التدخُّل الإلهيّ» وشخصيَّات الأبطال تعوق قدرتنا على أن نَفْهم أنَّ التاريخ يأتي من الجهد البشريّ، لا من السحر أو القوى الغامضة التي تعمل سرّاً. وإذا كان هذا يبدو أمرًا لا يَقْبل النقاش فلا يمكن وصفُ بعض التفاسير المتداولة عن قضايا مثل السلوك «الإسرائيليّ» والأميركيّ إلاَّ بأنَّها أبعد ما تكون عن العقلانيَّة والعلميَّة والقابليَّة للتصديق.

تتحكَّم بالولايات المتحدة في تعاملها مع العالم العربيّ ضغوطٌ ومصالحُ معيَّنة، لا مجرَّد مؤامرة صهيونيَّة، أو تجاهلٌ لاأخلاقيٌّ لحقوق الفلسطينيِّين، رغم أنَّ هذا أيضًا ما نجده أمامنا بالفعل. وكما قلتُ مرارًا في السابق في هذه المقالات فإنَّ تركَ القادة العرب أنفسَهم تحت رحمة الولايات المتحدة، بسبب قوَّتها ولغة الأخلاق التي تتشدَّق بها، مسلكٌ أبعدُ ما يكون عن العقلانيَّة. إنَّه في رأيي مثال على الفكر السحريّ، أي افتراض أنَّ زعيمًا في مكان ما سيَقْلب منطقَ المصالح والضغوط ويقفز من السياق التاريخيّ ليحتضن العرب. وتؤرِّخ دراسة أخيرة من عالم سياسيّ عربيّ مرموق هذا التاريخَ المؤسفَ من الانحياز الأميركيّ، والمبالغ الهائلة من المال والسلاح التي حصلتْ عليها إسرائيل.. الخ. ويقول إنَّ أوسلو جاءت نتيجةً لميزان القوى، وكأنَّ ميزان القوى واقع ثابت لا يقبل الردّ، مثل هذه الشجرة أو ذاك الجبل حين نتكلَّم عن الطبيعة. ولا نجد في أيّ مكان تفسيرًا لجملة من الأوضاع، وبالدرجة الأولى كيف صاغت إسرائيل تلك الصورة لنفسها التي مكَّنتها من الحصول على مساعدة الولايات المتحدة. كما لا نجد أيّ جهد لاكتشاف ما يمكن عمله حاليّاً إزاء هذا الوضع. عندما يُطرح «ميزانُ القوى» بهذا الشكل فهو يأتي دون بعد تاريخيّ:

أيْ أنَّه نوع من التفكير التسحيريّ الذي يجعلنا نميل إلى أن نأخذ الأمور وكأنَّها تحصيل حاصل، وليس هناك ما يمكن عمله من أجل التغيير.

العنصر المفقود هنا هو دور الإرادة في السيطرة في شؤون الإنسان، وهو ما فهمه جيّدًا ابنُ خلدون وڤيكو. تعمل الإرادة في الشكلين الهجوميّ والدفاعيّ. ويبيِّن الباحث زيف ستيرنهيل في الكتاب الذي أصدره أخيرًا بالإنجليزيّة **الأساطير المؤسِّسة لإسرائيل: القوميّة، والاشتراكيّة، وتكوين الدولة اليهوديّة** أنَّ الفكرة الجوهريّة للصهيونيّة هي الاحتلال. وهو ما يتَّضح من خطاب بن جوريون. كما يتّضح من لغة بيرل كاتسنيلسون، وهو من المنظِّرين الرئيسيِّين للصهيونيّة العالميّة، الذي قال بصراحة في العام ١٩٢٩ إنَّ «المشروع الصهيونيّ هو مشروع احتلال.» وأضاف: «ليس من قبيل المصادفة أن أستعمل تعبيرًا عسكريّاً عندما أتحدَّث عن الاستيطان.» لتحقيق هذا الهدف سعت الحركة الصهيونيّة دومًا إلى القوّة ورسّختها واستعملتها، وهو ما حصل بالفعل في فلسطين قبل ١٩٤٨، ثم بعد إقامة الدولة عندما تبيَّن أنَّ إسرائيل بحاجة إلى مساعدة دائمة من الخارج، خصوصًا من الولايات المتحدة. علينا التركيز على أنَّ إرادة القوّة والسيطرة هذه عمل بنائيّ واعٍ ومنظَّم قام به رجال ونساء نَذَروا أنفسَهم للحفاظ على الأرض التي احتلُّوها. أيّ أنَّ القضيَّة أبعد ما تكون عن الحظ أو الصدفة أو المؤامرة بل كانت ـ ولاتزال ـ تُطْرح على أنَّها هدفُ كل زعيم إسرائيليّ من اليمين أو اليسار. ومن هذا المنظور فإنَّ بنيامين نتانياهو ليس سوى نسخة فجّة لا تختلف في جوهرها عن بن جوريون أو رابين. لم يكن الجهلُ بميزان القوى من بين نواقص المفاوضين الفلسطينيِّين في أوسلو، بل الجهلُ بتفاصيل احتلال إسرائيل العسكريّ للضفَّة الغربيَّة وغزّة والجولان والقدس. ولو عرفوا تلك التفاصيل لرأوا بوضوح أنَّ هدف أوسلو كان الحصول على قبول الفلسطينيِّين بإدامة تلك الأوضاع وإدخالها إلى قلب الاتّفاق الرسميّ للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيَّة. إنَّ كل ما نعرفه عمّا حصل في أوسلو يشير إلى أنَّ القيادة الفلسطينيّة اعتقدتْ أنَّها كانت ستحصل على دولة، فيما كان الإسرائيليُّون واقعًا يخطِّطون للعكس تمامًا. وفي ظلّ هذه الظروف لعبت الإرادةُ والجهدُ الواعي والاستعدادُ والتنسيقُ دورَها المتوقّع من طرف، فيما أدّى غيابُ كل هذا من الطرف الآخر إلى الوضع الذي نراه الآن، ولم تتنازل

إسرائيل سوى عن ثلاثة في المائة من أراضي الضفّة الغربيّة (دون سيادة فلسطينيّة عليها) وتعلن أنّها ستضمّ غالبيّة المتبقي.

النقطة هنا هي أنّ إسرائيل والولايات المتحدة خطّطتا في شكل واعٍ لاستعمال القوّة والإرادة لإدامة الظلم على الفلسطينيّين. والسؤال هنا هو: إذا كان هذا الوضع من صنع البشر لا مفروضًا من السماء أو من الطبيعة، أثمّة سبيلٌ للتعامل معه في شكل لا يؤدّي إلى استمرار الظلم؟

أعتقد أنّ الجواب هو نعم، لكنْ بوسائل واعية عقلانيّة، أي ترفض الاكتفاءَ بانتظار معجزةٍ أو قائدٍ عظيم أو تدخُّلٍ غيرِ متوقّع، وهي كلُّها مستبعدة تمامًا عن عالم الأمم، أو العالم الدنيويّ، كما درسه ابن خلدون وڤيكو، الذي يَحْكمه الجهدُ الإنسانيُّ القابلُ للتحليلِ والفهمِ العقلانيّ والتاريخيّ. وكان الناقد الثقافيّ البريطانيّ المرموق ريموند وليامز قال مرّةً إن ليس هناك من نظام اجتماعيّ، مهما كان كابحًا، يستطيع إخماد كل البدائل الاجتماعيّة التي يمكن أن تناقضه أو تقاومه. الشيء نفسه يصحّ على الولايات المتحدة. ذلك أنّ هناك، رغم قوّة اللوبيّ الإسرائيليّ وتوافُقِهِ مع الأهداف الاستراتيجيّة الأميركيّة كما ترسمها دوائرُ الاقتصاد والدفاع، قطاعًا مهمّاً من السكّان يَشْعر بالحيرة والغضب من تمكُّن إسرائيل من ارتكاب كل هذه الانتهاكات للسياسة الأميركيّة المعلنة في مجالات حقوق الإنسان وانتشار أسلحة الدمار الشامل والضمّ غير القانونيّ للأراضي إلخ. علينا أن نسأل أنفسنا لماذا لم يخاطِب العربُ والفلسطينيُّون هذا القطاعَ في شكل منظّم؟ لماذا آمن قادتنا دومًا، وأيضًا مثقفونا المشهورون وعلماؤنا السياسيُّون، بتوجيه الاهتمام إلى «صانعي السياسة» و«كبار المسؤولين» وإهمال الباقين؟ إنّهم لم يعيشوا في الغرب أو في بلد ديموقراطيّ لكي يَفْهموا طريقة التوصُّل إلى صوت مسموع في مجال السياسة، أي أسلوب نشر الأفكار، والتفاعل بين الأفكار والمصالح، وبين المؤسّسات والقيم. وكما قلتُ في مقالة سابقة فإنّ الصهاينة أدركوا ما للرأي وإذاعته من أهميّة في عالم اليوم، وحاولوا التأثير في العدد الأكبر من السكان في الغرب عن طريق إغراق وسائل النشر والإعلام بصورة إسرائيل كدولة ديموقراطيّة رائدة، أُنشِئتْ على أرض مهملة خالية من السكّان، يحيطها العرب الذين لا يعرفون سوى العنف ويريدون إلقاء اليهود في البحر. ولا يعرف تسعون في المائة من الناخبين في الغرب أنّ في

إسرائيل قانونَ العودة الذي يقتصر على اليهود دون سواهم، وأنَّ إسرائيل أقيمت على حطام المجتمع الفلسطينيّ، وأنَّ الانتفاع بمؤسَّسات الدولة يقتصر على اليهود ويأتي على حساب السكّان الأصليِّين، خصوصًا لجهة ملكيَّة الأرض.

نعم، للحفاظ على أرضنا أهميَّةٌ حاسمة، لكنْ ما لا يقلّ عن ذلك أهميَّةً هو الحاجةُ إلى التحدِّي الأخلاقيّ للاحتلال العسكريّ الذي يعارضه الكثير من الإسرائيليِّين وأنصارِ إسرائيل في الغرب. هذه كانت المهمّة التي قام بها أعداءُ نظام التمييز العنصريّ في جنوب أفريقيا عندما شنُّوا حملاتهم المتواصلة في الجامعات والكنائس ولدى الشركات الكبرى وفي وسائل الإعلام، وأصبح التمييز العنصريّ في جنوب أفريقيا نتيجةَ ذلك قضيةً أخلاقيَّةً مطروحةً على الرأي العامّ. أمّا نحن فلم نحاول أبدًا تنظيم حملات مشابهة على الصعيد الشعبيّ. ويعود ذلك في جزء منه إلى أنَّنا لم ندرك بعدُ أهميَّةَ عمل كهذا، ويعود أيضًا إلى أنَّ الكثيرين منّا لايزالون يرفضون رؤية العلاقة بين القوّة والإرادة والظلم، ويَرْفضون تبعًا لذلك أن يروا الوجه الآخر للمعادلة، وهو إمكان استعمال القوَّة والإرادة لصالح العدالة.

ليس هناك شيء غير هذا على الأفق ـ الأفق الذي يبدو أكثر إظلامًا من أيّ مرحلة سابقة من تاريخنا. إنَّ قوانا تضعف ويتركنا الآخرون خلفهم لنغرق شيئًا فشيئًا في النسيان. وها هي أصواتنا تَخْفت بالتدريج، لتنضمّ إلى الصمت المحبط الذي تَلْزمه الأقوامُ الأصلانيَّةُ الأخرى المقهورة. لكنّ قراءة صحيحة للتاريخ ترينا أنَّ ميزان القوى مهما مال لصالح الخصم، فقد يمكن للأضعف الانتصار على الأقوى بسبب العنصر الإنسانيّ في المعادلة، أيْ إرادة المقاومة وإيجاد سبل جديدة ذكيَّة لمحاربة الظلم، والتفاني في بذل الجهد والتمسُّك بالأمل. ولعلّنا نجد السند في أنَّنا، رغم سنين القمع والاستلاب، نستمرّ في وجودنا كشعب وأنَّ صوتنا لايزال مسموعًا، وهو ما يجب أن يشجِّعنا على مواصلة الطريق بروح انتقاديَّة واعية وخلَّاقة. فوق كل ذلك علينا أن نحرص دومًا على قراءة التاريخ بوصفه سجلاً لما فعله البشرُ وما لم يفعلوه.

الفشل، مثل النجاح، هو ما يصنعه الإنسان، وليس شيئًا تلقائيّاً: الفشل هو ما يركِّبه الإنسانُ لنفسه، ما يَعْمل عليه إلى أن يصبح عادةً والتزامًا. إنَّه ليس شيئًا في «الجينات» أو «مصيرًا محتومًا.» وبالمقابل يمكننا أن نلتزم تغيير أوضاعنا ـ لا

بقوّة السلاح، لأنّها لا تتوفر لنا ولن تتوافر بالقدر الكافي في المستقبل المنظور، بل بحركة شعبيّة يقوم بها أناس عقدوا العزم على الكفاح سياسيّاً وأخلاقيّاً، بوسائل لا تشمل العنف، لمنع تعرُّضنا للمزيد من التهميش والضياع. هناك مئات الألوف من الفلسطينيِّين في كل مكان مستعدُّون مبدئيّاً لرفع مطالبهم إلى كلّ مَنْ يسمع ويهمّه أن يَفْهم. إنّ فلسطين، لأهميّتها التاريخيّة والدينيّة والثقافيّة، رمز مفتوح دومًا على إمكان التنوُّع والتعدُّديّة والتوازن الخلاّق. لكنّ توقُّع نهوض الصهيونيّة لتلبية هذا التحدِّي الذي تَطْرحه فلسطين أخلاقيّاً وسياسيّاً ينطوي على مثاليّة مغرقة، بل ربّما ينطوي على السذاجة والبله. ومع ذلك أواصل قناعتي بإمكانيّة الانتصار إذا أَوْضحنا كفلسطينيِّين استعدادنا، مع يهود إسرائيل والشعب العربيّ في المناطق المحيطة، لصنع تاريخ من نوع جديد يقوم على سياسات التكامل والقبول بالجميع. إنّه، ولا شك، عمل بطيء وصعب، لكنّه ممكن وواعد. إنّ القناعة بأقلّ منه تشكّل خطأً بشعًا نرى نتائجه واضحةً حولنا.

الحياة ١٨ شباط ١٩٩٨

غاليفر... في الشرق الأوسط!

أصدر الكاتب الإنكليزيّ الإرلنديّ جوناثان سويفت روايته رحلات غاليفر، وهي من كلاسيكيّات الأدب السياسيّ الساخر، في ١٧٢٧. وروى فيها قصّة الإنكليزيّ ليميويل غاليفر الذي يقرّر مغادرة إنكلترا، وينجو إذ تغرق سفينته ليروي أحداث الرحلة الأولى من رحلاته الأربع عندما يصل إلى جزيرة ليليپوت بسكّانها الأقزام الذين لا يتجاوز طولُ الواحد منهم ستَّ بوصات. الرحلة الثانية كانت إلى بلاد بروبدنغناغ، بلادِ العمالقة الهائلي الحجم. وهكذا فإنَّ غاليفر يتحدَّث في ليليپوت عن نفسه كعملاق بين أقزام، فيما هو في بروبدغنانغ قزم بين عمالقة.

تعطي الحادثتان تصوُّرًا للمشاكل المتعلِّقة بكون المرء أكبر من المناسب في وضع أو سياق ما، وأصغر من ذلك في غيره. ويتعرَّض غاليفر في ليليپوت، على رغم كونه عملاقًا هناك، لاضطهاد سكّانها الذين يورِّطونه في مكائدهم، وفي النهاية يقرِّرون له الإعدام أو النفي. أمّا في بروبدنغناغ فيجد نفسه دومًا في مأزق، مهدّدًا بالسحق من جانب سكّانها الضخام. وعندما يَسْمح له الملك في النهاية بالكلام دفاعًا عن نفسه وعن العالم الإنسانيّ «السويّ» الذي يأتي منه، يقدِّم خطبةً طويلةً عن حياة انكلترا وما فيها من الطبقيّة والتمايز ومكائد البلاط وقذارة السياسة وانعدام المبادئ والحروب والمؤامرات والعنف عمومًا. وبدل أن يشعر الملك بالإعجاب بحياة «أقزام» مثل غاليفر يستنتج أنّه ينتمي إلى «أبشع جنس من الهوام سمحتْ له الطبيعة بالزحف على سطح الأرض.»

يبدو لي أنّ سويفت، بنظرته الحالكة السواد إلى الحياة السياسيّة وإدانته الشاملة والمريرة لها، هو الكاتب الوحيد القادر على تناول الأزمة العراقيّة - الأميركيّة الأخيرة، بكلٍّ ما فيها من الغرائبيّة والدراما والمهازل. ذلك أنّ الولايات المتحدة، بكل قوّتها العسكريّة والسياسيّة والاقتصاديّة في الشرق الأوسط، لم تحرز نجاحًا هناك يفوق ما أحرزه العملاق غاليفر في ليليپوت، بعدما أدّت بها أوهامُها عن قوّتها وسلطتها الأخلاقيّة إلى السقوط في حبائل السياسة المحليّة.

القوّة والحجم، كما يعلّمنا سويفت، ليسا كل شيء. وكانت الولايات المتحدة بقيادة جورج بوش قد اكتشفتْ فجأة أهميّةَ الأمم المتحدة وقراراتها، بعد عقود من «البلطجة» الدوليّة واحتقار القانون الدوليّ ومساندة حلفائها في أنحاء العالم في مغامراتهم الدمويّة. ولم يسبق لقوّة عظمى أن استعانت بالأمم المتحدة بذلك القدر من الاستهتار الأخلاقيّ والتناقض السياسيّ مثل الولايات المتحدة، التي لم تَدْفع حتى الآن إلى المنظمة الدوليّة مستحقّاتها المتراكمة التي تبلغ ١،٣ بليون دولار. كما لم تَسْتعمل قوة عظمى حقّ النقض مثلما استعملتْه واشنطن للدفاع عن سلوك مرفوض دوليّاً (سلوك إسرائيل). كما لم تُظْهر قوّةٌ عظمى أبدًا ما تُظْهره أميركا من احتقار للمنظمة الدوليّة.

ثم كان أنْ وَجَدَتْ واشنطن، في شكل انتهازيّ، أنّ من الأفضل التعبير عن موقفها من العراق من خلال حفنة من القرارات الدوليّة حصلتْ عليها قبل سبع سنوات وتستمرّ في محاولة تنفيذها حرفيّاً، وهو ما لا سابق له في تاريخ الأمم المتحدة. أثناء ذلك أدّى نظام العقوبات على العراق إلى تدمير البنى التحتيّة العراقيّة، وكان معناه الفعليّ قتل ما لا يقلّ عن ١،٥ مليون من المدنيّين العراقيّين الأبرياء.

وشهدنا قبل أيام الأداء المخزي من وزيرة الخارجيّة مادلين أولبرايت، التي فاقت كل من سبقها في المنصب كذبًا، ووزيرِ الدفاع وليام كوهين أمام مجموعة من المواطنين الأميركيّين العاديّين الذين أبدوا امتعاضهم الواضح لسياسات واشنطن. وأعلنت الوزيرة بفخر عن «إنسانيّتها وقلقها» على شعب العراق، فيما تباهت في الوقت نفسه بأنّ العقوبات على العراق كانت الأشمل والأقسى في التاريخ. ولم يُرِدْ الرئيس بيل كلينتون، الذي يترنّح تحت الفضائح الجنسيّة والماليّة المتواصلة، أن يترك الحلبة لوزيرته، بل بلغتْ به الصفاقة أن وجّه خطابًا إلى الشعب العربيّ،

مستعملاً لهجةَ من يتكلَّم مع جملة من البلهاء. وأكَّد أنْ ليس من نزاع بين أميركا وشعب العراق، بل إنَّ ذلك يقتصر على صدّام حسين، في حين يَعْرف الكلّ أنَّ الرئيس العراقيّ لا يعاني شيئًا يُذْكر من الحصار، وأنّ مَنْ يعانيه ويموت من جرّائه هو شعبُ العراق. وقدَّم كلينتون هذا على أنَّه تبرير مُقْنع للهجوم العسكريِّ على العراق.

لكنّ هذا ليس كل شيء. فقد ثابرتْ وسائلُ الإعلام الأميركيَّة طوال أسابيع على تغذية الرأي العام بقصص عن أسلحة الدمار الشامل التي يُخْفيها العراق. ولم يبرهن أحد على وجود تلك الأسلحة، لكنَّها حتى إنْ وُجدتْ فإنَّها لا تشكِّل خطرًا على أيّ جهة. وأعطت الولاياتُ المتحدة نفسَها حقَّ تجاوز كل أعراف السلوك الدوليّ، وتأكيد العزم على توجيه ضربة عسكريَّة في حال فشل المساعي الديبلوماسيَّة. وهكذا أرسلت الأساطيل والطائرات والقوات الأرضيَّة في عمليَّةٍ تُكلِّف دافعَ الضرائب الأميركيّ خمسين مليون دولار يوميّاً (ولا ننسى المشاركة البريطانيَّة الضئيلة في هذا الجهد، التي جاءت لتشكِّل تعبيرًا ممجوجًا عن خنوع لندن أمام واشنطن). ولم يَبْرز خلال أسابيع من التبجُّح والتهديد هدف حربيّ واضح. كما لم يَظْهر أيُّ ضمان بأنَّ الهجوم سيؤدِّي إلى الإضرار بقوات صدّام حسين، أو ما تبقَّى منها، بل استمرَّ تدفُّق القوات على المنطقة والكلام على تفكيك العراق واحتلاله وسيلةً للقضاء على نظام صدّام حسين المخيف.

نتيجة هذا كلّه كانت تقليص العملاق الأميركيّ إلى حجم صدّام حسين، وبرهنت الولايات المتحدة على أنَّها تقف على المستوى نفسه الذي يقف عليه صدام حسين، من حيث افتقارُها إلى القاعدة الأخلاقيَّة وغرورُها وضربُها عرض الحائط بالقانون. وأصبحت مثل غاليفر، العملاقِ الذي يكبِّله سكّان ليليپوت الأقزام ولا يستطيع سوى التباهي والتبجُّح.

ما لا يقلّ عن ذلك أهميَّةً أن نتذكَّر أنَّ واشنطن، التي لاتزال تسيطر عليها عقليَّةُ الحرب الباردة العقيمة، تخبَّطتْ من فشل إلى آخر في ما يخصّ قضية الشرق الأوسط. إذ عاث بنيامين نتانياهو تخريبًا بالأشلاء المتبقِّية من عمليَّة السلام، التي يُفترض أن تكون تحت «رعاية» الولايات المتحدة. وأستطيع أن أقول بعد عودتي أخيرًا من رحلة استمرَّت عشرة أيام إلى فلسطين إنَّ الأخطبوط الصهيونيّ بعد

خمسين سنة من إقامة إسرائيل يستمرّ يومًا فيومًا في سلب الأراضي وتدمير المساكن وتشريد السكّان، وأكثرُها عمليّاتٌ عاد الصهاينة إليها بحماس متجدِّد بعد أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣. وفقدت الولايات المتحدة دعم الدول العربيّة والمسلمة التي يُفترض أنّها حليفاتها، وذلك نتيجة تبلُّدها الأخلاقيّ وريائها الفاضح إذ تمالئ إسرائيل إلى ما لا نهاية فيما تطالِبُ العربَ بالخضوع الكامل. وشكلت «قمة الدوحة» في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي كارثة ديبلوماسيّة لواشنطن، تبعتها كارثةُ الفشل في تعبئة تأييد مصر والمملكة العربيّة السعوديّة للحملة على العراق.

فوق كل ذلك هناك الخداع الصارخ في الخطاب الأميركيّ، كما يتجسّد في الوزيرة أولبرايت المقيتة التي لا تضيِّع فرصةً للتصرُّف مثل «بلطجيّ» محترف ـ ذلك الخداع الذي ينمّ عن المبادئ المهترئة (إذا جاز وصفها بمبادئ) لسياسة واشنطن تجاه الشرق الأوسط.

لكن ما يكاد يستحيل على التصديق تلك الجديّة التي يتكلّم بها الناطقون الرسميُّون الأميركيُّون عن استنكار العنف وإدانة الإرهاب، متناسين سجلّ أميركا الطويل الذي يتفوّق على كل الدول الأخرى في الأعمال الدمويّة اللاقانونيّة في كل أنحاء العالم الثالث. فهل نسينا أنّ الولايات المتحدة هي التي قتلتْ ثلاثة ملايين فيتناميّ، وكانت وراء المجازر التي أودت بنحو عشرة في المئة من سكان غواتيمالا في الخمسينيّات، وتواطأت مع نظام سوهارتو في أندونيسيا في غزو تيمور الشرقيّة وأيضًا في قتل نحو نصف مليون من الذين اتُّهمهم سوهارتو بالشيوعيّة، وزرعت الألغام في موانئ نيكاراغوا (ونالت بذلك إدانة المحكمة الدوليّة) وساندت ثوّار الكونترا ضدّ النظام الساندينيّ في الثمانينيّات، وغزت بنما وغرانادا، وموّلت الأصوليِّين الأفغان، وتستمرّ في تمويل الاحتلال والنهب الإسرائيليَّيْن اللذيْن لا يعرفان حدودًا، كما تتواطأ يوميًّا الآن في هجمات تركيا على الأكراد؟ المذهل أنّها إذ عملتْ وتعمل كلّ هذا تعطي نفسَها الحقّ في إلقاء المحاضرات على العرب عن القانون الدوليّ، صارخةً بغضب مثل غاليفر وهو يعنِّف الأقزام من سكّان ليليپوت، قبل أن يتمكّنوا بتكتيكاتهم وأحابيلهم من إخضاع العملاق الثقيل الحركة.

اضطرّت الولايات المتحدة، رغم حجمها وقوّتها، إلى الاعتراف بالواقع العالميّ الفالت عن سيطرتها ولا يمكنها يومًا ما أن تُخْضِعَه تمامًا لرغباتها. وها هو بيل

كلينتون، الذي يبدو محرجًا خجلاً من نفسه مثل طفل شقيّ أَمْسكه بالجرم المشهود أستاذٌ حازمٌ لكن بالغ الهدوء، يوافق على التسوية التي توصّل إليها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان. وإذا كانت تفاصيل الاتِّفاق وآلياته لاتزال قيد البحث فالواضح أنّ الدبلوماسيَّة نجحت هذه المرّة (ربما لفترة قصيرة فقط) في لجم الآلة العسكريَّة الجبّارة. ومع ذلك يمكنني المخاطرة بالقول إنّ «موسم العزّ» الأميركيّ في الشرق الأوسط على وشك الأفول. وإذا كان من الصحيح أنّ واشنطن لاتزال تحتفظ بقسط كبير من الهيمنة، فالذي افتُضِحَ تمامًا هو فراغ ورثاثة ادّعائها أنّ في إمكانها السيطرةَ على الكلّ في كل الأوقات. إنّ المسؤولين الأميركيِّين سيستمرُّون من دون شكّ في التشدُّق بقوّة أميركا العسكريَّة وسعة حيلتها.

لكنّ تبجُّحَهم يبقى واضح الهشاشة، مثل ادّعاءات غاليفر أمام ملك بروبدنغناغ، إذ انكشف تمامًا فراغُ سياستهم تجاه الشرق الأوسط ـ السياسة التي يتلاعب بها اللوبي الصهيونيّ وتموسقها تلك الجوقةُ من الصحافيِّين الذين لايزالون يؤمنون بـ «رسالة» الولايات المتحدة (من أمثال توماس فريدمان وجيم هوغلاند وأ.م. روزنتال وفؤاد عجمي وغيرهم)، ويحاولون إقناع أنفسهم بصحّة رأيهم على رغم أنّ الأحداث برهنتْ مرّة بعد أخرى على سخفه. ولا ننسى أيضًا «الاستراتيجيِّين» المتقاعدين مثل هنري كيسنجر، بآرائهم التي أكل الدهر عليها وشرب، والمشابهةِ للبالون في أيام الـ «جمبوجت.»

مع ذلك فإنّ ما نتشوّق إليه هو أن يكون لعالمنا العربيّ ما يكفي من الهمّة لكي يستفيد من بؤس وضع غاليفر. إنّ صدّام حسين، كما أرى، وصل إلى درجة من فقدان الصدقيَّة والتلطخ بالدماء لا تسمح له بأن يشكّل أكثر من مضايقة لجيرانه (لكن لا ننسى أنّ بقاءه يعني العذاب المستديم لشعبه). ولا يبدو أنّ هناك الكثير من المعنى في البحث في ما إذا كان صدّام هو «المنتصر» أو «الخاسر» في المواجهة الأخيرة، لأنّ بلده تعرّض للدمار وعاد عقودًا، بل ربما حقبًا، إلى الوراء من حيث التنمية. وأفضل ما يمكن أن يفعله هو الاستقامة، على رغم أنّه أكثر عنادًا من أن يفكّر في ذلك. وأخشى أنّ الكثيرين من العرب يقدِّسونه كبطل، رغم عدم أهليّته الكاملة. إنّه سيستمرّ على وضعه، مثل نظرائه في العالم العربيّ، إلى أن يطيحه مغامرٌ آخر، لتبدأ بذلك عمليَّة جديدة تَحْمل التقدُّم أو المزيدَ من الانهيار.

لا يجد القادة العرب أمامهم، في غياب الديموقراطيّة، سوى الاستمرار في مداولاتهم الخافتة واجتماعاتهم التي تأخذ مظهر الطقوس الفارغة، وصفقاتهم المالية التي تؤجّل أكثر فأكثر الاستثماراتِ الكبرى المطلوبةَ في التعليم والصحّة والممارسات والديموقراطيّة. في حال سويفت نجد أنّه أَجْبر بطله غاليفر في النهاية على أن يواجه نفسَه ويدركَ أنّه ليس سوى بربريّ لا سبيل له إلى الترقّي، يستمع إلى محاضرات يلقيها عليه حصانٌ صاهلٌ لا إنسانٌ حكيم.

من السهل، في أيامنا السود هذه، أن نذهب إلى الحدّ الأقصى في إدانة أنفسنا كبشر يعانون عجزًا متأصّلاً عن تحقيق أيّ إنجاز. لكنّ مشهد الفلاّحين والعمّال والسكّان الفلسطينيّين العاديِّين وهم يقاومون بصبر وصلابة حملات السلب المتواصلة التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليُّون والجيش الإسرائيليّ يبقيني على ثقة بأنّ لنا، على رغم كل نواقصنا، معركةً لا بدّ من خوضها وقضيةً لا بدّ من نُصْرتها.

الحياة ٣ آذار ١٩٩٨

مَشَاهد من فلسطين

عدتُ أخيرًا من رحلتين منفصلتين إلى القدس والضفّة الغربيّة حيث قمت بإعداد برنامج تلفزيونيّ لـ «بي بي سي» يُبثّ في الثالث من أيار (مايو) المقبل، وفي وقت لاحق من الشهر نفسه تبثّه أيضًا «بي بي سي ـ الخدمة العالميّة.» مناسبةُ البرنامج هي السنويّة الخمسون لقيام إسرائيل، وقد تناولتُ الموضوع من زاويتي الشخصيّة، ومن ضمن ذلك طبعًا منظوري كفلسطينيّ. وتوفّرَ لنا فريقُ عمل ممتاز، يَشْمل مخرجًا بريطانياً، وشابّةً بريطانيّةً من أصل هنديّ (وهي صاحبة فكرة دعوتي لإعداد البرنامج)، ومصوِّرًا تلفزيونياً فلسطينيّاً، ومهندسَ صوت إسرائيليّاً. أنهينا مرحلة تجميع المادة في نيويورك قبل أيام، ولم تبق إلاّ مرحلة التقطيع والتحرير وتكثيف الساعات الطويلة من المقابلات والمشاهد إلخ... إلى فيلم من ساعة واحدة. ولا شك أنّ هذه ستكون المرحلة الأصعب، نظرًا إلى غزارة المادة. وقد كانت تجربتي في التجوال في فلسطين وتسجيل المشاهدات من القوّة بحيث رأيتُ من المفيد تسجيلها في هذه المقالة. وعليّ بدءًا الإشادة بما لقيتُه من التعاون والمساعدة من المخرج وبقيّة الفريق، بمن في ذلك مهندسُ الصوت الإسرائيليّ. إنّه من موظفي «بي بي سي» في القدس، واعتبر أنّه استفاد من تجربة الكلام مع الفلسطينيِّين وعدد قليل من الإسرائيليِّين، وتعلّم منها الكثير، ووجد فيها تحدّيًا لمسلّماته عن تاريخ إسرائيل ـ خصوصًا أنّه صهيونيّ التنشئة (وإنْ كان ليبراليّاً بعيدًا عن التعصُّب الأعمى). وقد قال بعد انتهاء العمل: «من الصعب أن أعود إسرائيليّاً الآن.»

كان هناك انطباعـان رئيسيَّان متناقضـان تمامًا تغلَّبا على كل ما عداهما. الأول، وجودُ واستـمرارُ فلسطين والفلسطينيِّين على رغم كل جهود إسرائيل المنظَّمة منذ البداية، الهادفة إلى التخلُّص منهم أو تحجيمهم إلى درجةٍ تُفْقدهم أيَّ فاعلية. ولي أن أقـول بثقـة إنَّنا برهنَّا على الحماقـة العميقة التي تنطوي عليها سياسةُ إسرائيل؛ ذلك أنَّ فلسطين وشعبها لم يختفيا، ولا مفرَّ من هذه الحقيقة: بقاء فلسطين وشعبها كفكرة وذكرى، وفي أحيان كثيرة كواقع دفين أو خفيّ. ومهما بلغ العداء المنظَّم والمستمرّ من النخبة الصهيونيَّة لكلّ ما تمثِّله فلسطين فإنَّ حقيقة وجودنا التي لا تُنْكر أفشلتْ، ولو لم تَدْحر، الجهودَ الإسرائيليَّة للتخلُّص منَّا تمامًا. وكلَّما بالغتْ إسرائيل في عزل الذات وكره العرب ساعدتْهم أكثرَ على البقاء والإصرار على مقاومة مظالمها وإجراءاتها الوحشيَّة. هذا ما يصحّ في شكل خاص على الفلسطينيِّين الإسرائيليِّين، كما لمستُ عند مقابلة عزمي بشارة، تلك الشخصيَّةِ المثيرةِ للإعجاب، والممثِّلِ الرئيسيِّ للفلسطينيِّين الإسرائيليِّين في الكنيست. المقابلة كانت مستفيضة، وأُعجبتُ بموقفه الذكيّ والشجاع الذي يُلْهم جيلاً جديدًا من الشباب الفلسطينيِّين، الذين قابلتُ عددًا منهم أيضًا. المعركة بالنسبة إليهم، وأيضًا بالنسبة إلى عدد متزايد من الإسرائيليِّين (في مقدّمهم البروفسور إسرائيل شاحاك)، هي من أجل المساواة في حقوق المواطنة، في إسرائيل التي تَعْتبر نفسَها دولةَ اليهود لا دولةَ كل مواطنيها بمن فيهم غيرُ اليهود. من هنا فإنَّ إسرائيل، على عكس هدفها المعلن والموضوع قيد التطبيق، قوَّتْ من الوجود الفلسطينيّ، حتى لدى مواطنيها اليهود الذين نفد صبرُهم من سياستها القصيرة النظر الهادفة إلى إخضاع الفلسطينيِّين وعزلهم. فها نحن في كل مكان هناك، غالبًا بحضور متواضع صامت كعمَّال وطبَّاخين وما إلى ذلك، ولكنْ أيضًا في تجمُّعات كبيرة، كما في الخليل، تقاوم باستمرارٍ القبضةَ الإسرائيليَّةَ التي تحاول سحقهم.

الانطباع الحاسم الآخر كان أنَّنا ـ دقيقةً بعد دقيقة، ساعةً فساعة، يومًا فيومًا ـ نخسر المزيد من الأراضي الفلسطينيَّة لصالح إسرائيل. ولم يكن هناك درب أو طريق التفافيّ أو قرية صغيرة مررنا بها خلال الأسابيع الثلاثة التي قضيناها هناك إلاَّ وكانت شاهدةً على تلك المأساة اليوميَّة المتمثِّلة بالاستيلاء على الأراضي وتدمير الحقول واقتلاع الأشجار والمحاصيل وهدم البيوت ـ فيما يقف المالكون

الفلسطينيُّون عاجزين عن صدّ الهجوم، من دون مساعدة من سلطة ياسر عرفات، أو اهتمام من الفلسطينيِّين الأوفر حظّاً. من المهمّ أن لا نستخفّ بالضرر الذي تأتي به هذه العمليّات إلى حياتنا، وما تُلْحقه بها من التشويه والبؤس. وليس هناك ما يشابه شعورَ الحزن والعجز عندما نستمع إلى شاب فلسطينيّ اشتغل عاملاً مياومًا من دون تصريح في إسرائيل مدة ١٥ سنة لكي يَجْمع ما يكفي لبناء بيت صغير، ويعود يومًا ليجد المسكن وقد سحقته الجرّافاتُ الإسرائيليَّة بكلّ ما فيه من الممتلكات. وإذ تَسْأل عن السبب، علمًا بأنّ الأرض ملكه، تُخْبرَ أنّه لم يتسلّم أيّ إنذار مسبق، بل أعطاه جنديّ إسرائيليّ وثيقةً بعد يوم من تدمير المنزل تقول إنّه بناه من دون ترخيص. في أيّ مكان في العالم، سوى تحت سيطرة إسرائيل، يُطْلب من الناس الحصولُ على ترخيص (وهو ما ترفض إسرائيل إعطاءه في أيّ حال) للبناء على أرض يملكونها؟ لليهود بالطبع حقّ البناء، لكنْ ليس، أبدًا، للفلسطينيِّين. إنَّه التمييز العنصريّ في شكله الأصفى.

في واحدة من جولاتي، على الطريق من القدس إلى الخليل، توقّفتُ لتصوير جرّافة إسرائيليَّة يحميها الجنود وهي تسوِّي أرضًا خصبة مجاورة للطريق. على بعد نحو مئة متر وقف أربعة فلسطينيِّين ينظرون بمزيج من الحزن والغضب. قالوا إنَّها أرضهم ويعملون فيها منذ أجيال، وها هم الإسرائيليُّون يدمِّرونها بحجَّة توسيع الطريق الذي يستخدمه سكّانُ المستوطنات، وهو عريض بما فيه الكفاية. وشكا واحد منهم: «لماذا يحتاجون طريقًا عرضُه ١٢٠ مترًا، لماذا لا يتركوني أزرع أرضي؟ كيف أُطعم أطفالي الآن؟» سألْتُهم إذا كانوا تسلَّموا إنذارًا بالخطوة الإسرائيليَّة، فنفوا ذلك، وقالوا إنَّهم لم يسمعوا بها إلاَّ اليوم، ووصلوا بعد فوات الأوان. سألتُ إذا كانوا حصلوا على مساعدة السلطة الفلسطينيَّة وأجابوا كلا بالطبع. لا تراها عندما تحتاجها. ذهبتُ بعد ذلك إلى الجنود الإسرائيليِّين، الذين رفضوا أول الأمر الكلام أمام الكاميرا والميكروفون. وحين أصررتُ وجدتُ أنَّ أحدهم كان منزعجًا من المهمّة، على رغم أنَّه مضطر لتنفيذ الأوامر. سألتُه: «ألا ترى مدى الظلم في أخذ الأرض من مزارعين لا يملكون أيَّة حماية منكم؟» قال: «هي في الحقيقة ليست أرضهم بل أرض دولة إسرائيل.» أتذكّر قولي له إنَّ الحجّة نفسها استُعملتْ في ألمانيا قبل ستين سنة ضدّ اليهود، وها هم اليهود يستعملونها ضدّ ضحاياهم الفلسطينيِّين. لم يجب، بل ذهب ليقف بعيدًا.

هذا كان الوضع في كل أنحاء الأراضي المحتلَّة والقدس: عَجْزُ الفلسطينيِّين عن مساعدة بعضهم بعضًا. في جامعة بيت لحم ألقيتُ محاضرة عن استمرار عمليَّات السلب هذه. وتساءلتُ عن دور نحو خمسين ألف عنصر أمنيّ تابع للسلطة الفلسطينيَّة، إضافةً إلى الألوف غيرهم من البيروقراطيِّين الذين لا عمل لهم سوى ترتيب الأوراق على مكاتبهم وقبضِ معاشٍ محترم آخر الشهر. لماذا لا يذهبون إلى الحقول للمساعدة على وقف المصادرات ومنعِ إسرائيل من قطع أرزاق المزارعين؟ لماذا لا يذهب المزارعون إلى الحقول ويقفون أمام الجرافات الإسرائيليَّة، ولماذا لا يقدّم قادتنا العظام المساندة، حتى المعنويَّة، إلى الشعب الفقير الذي يخسر المعركة؟ رجعتُ في أحد أيَّام التصوير لأجد أنَّ الفندق يقيم حفلة عشاء بمناسبة «عيد العشّاق» ثمنُ البطاقة فيها ٣٨ دولارًا (نعم ٣٨ دولارًا!) للشخص. قالوا إنَّني لم أحجز تذكرة، لذا لا يمكنني تناول العشاء. رفضتُ هذا مصراً على حقّي كنزيل في عشاء مهما كان بسيطًا ـ سندويشًا أو ما يشابه. وضعوني على طاولة منزوية في الركن وقدَّموا صحنًا من الرزّ والخضار. بعد لحظات رأيتُ وزيرًا فلسطينياً يدخل الصالة مع سبعة من الضيوف، ويجلس إلى طاولة عامرة بعشاء «عيد العشّاق» المكوَّن من سبعة أصناف لكلّ شخص، إضافة إلى ما تيسَّر من النبيذ وغيره من الأشربة. قرَّفني منظرُ ذلك الرجل البدين المتبسِّم، المشغولِ دومًا في «التفاوض» مع الدول المانحة والإسرائيليِّين، وهو يلتهم الأطباق بتلذُّذ فيما يتعرَّض أبناء شعبه في المناطق المجاورة للحرمان، وخرجتُ من الصالة مليئًا بالاحتقار والاشمئزاز. كان هذا الشخص قد جاء إلى الفندق بسيارة مرسيدس فارهة، ورأيتُ في الباحة سائقه ومرافقيه ـ وكانوا ثلاثة ـ وهم يأكلون الموز، فيما كان زعيمهم العظيم يُتْخم نفسَه في الداخل.

كان هذا من بين أسباب عدم سماعي، في كل مكان ومهما كان الموضوع، كلمةَ مديح واحدة للسلطة الفلسطينيَّة أو لمسؤوليها. ذلك أنَّ الكلّ يعتبر أنَّها في جوهرها ضامنة لأمن إسرائيل والمستوطنين، وليست حكومة شرعيَّة مهتمَّة بمصالح شعبها. المذهل أنَّ الكثيرين من هؤلاء القادة يرون من المناسب الآن، وسط كل هذا البؤس والألم، التنافسَ على بناء أفخم ما يمكن من المساكن. ولكنْ إذا كان لقادة الفلسطينيِّين من مهمّة في هذا الوقت، فهي أن يكونوا مثالاً على التضحية والتفاني

في الخدمة، وهو بالضبط ما لا تقدِّمه السلطةُ الفلسطينيَّة. الانطباع الأشدّ إيلامًا كان انعدام أيِّ نوع من الرعاية أو التعاطف، وكان على كل فلسطينيّ أن يعاني مصيبته وحده، دون أن يتلطَّف عليه أحدٌ بطعام أو غطاء أو حتى بكلمة مواساة. الفلسطينيُّون اليوم شعب يتيم بكلّ معنى الكلمة.

الواقع الصارخ في القدس هو الاستمرار الذي لا يلين لعمليَّة التهويد. وها هي المدينة الصغيرة التي تُركتْ قبل أكثر من خمسين سنة وقد أصبحت حاضرةً [من الحواضر] مترامية، تحيط بها من كل الجهات مشاريعُ البناء الكبرى الشاهدة على سطوة إسرائيل وقدرتها التي لا تُحدّ على تغيير شخصيَّة المدينة. هنا أيضًا لمستُ شعور العجز لدى الفلسطينيِّين وكانت المعركة قد انتهت وأصبح المستقبل في حكم المقدور. أكثر الذين تحدَّثتُ إليهم قالوا إنَّهم لا يجدون دافعًا للتظاهر ضدّ إسرائيل وإعطاء المزيد من التضحيات بعد حادث فتح النفق التاريخيّ في أيلول (سبتمبر) الماضي، وتساءل أحدُهم: «ماذا تتوقَّع؟ خسرنا ستين قتيلاً لكنَّ النفق بقي مفتوحًا، وذهب عرفات إلى واشنطن على رغم تأكيده أنَّه لن يلتقي نتانياهو إلاَّ بعد إغلاق النفق. ما جدوى الكفاح الآن؟» لكنّ الفشل في القدس لا يخصّ القيادة الفلسطينيَّة وحدها بل الدولَ العربيَّةَ والإسلاميَّة، والمسيحيَّة نفسها، المقيمة كلَّها على خنوعها إزاء اعتداءات إسرائيل. ولا يُسمح بدخول القدس، التي يطوِّقها الجيشُ الإسرائيليّ، إلاَّ للقليل من الفلسطينيِّين من غزة أو الضفَّة الغربيَّة (أيْ سكان مدن مثل رام اللّه والخليل وبيت لحم وجنين ونابلس)، وهو مثال آخر على العزل العنصريّ.

من جهة أخرى وجدتُ أنَّ الوضع الإسرائيليّ لم يكن حالكًا بالشكل الذي توقَّعتُ. قمتُ هناك بمقابلة طويلة مع البروفسور إيلان پاپي من جامعة حيفا. إنَّه أحد المؤرِّخين الجدد الذين تتحدَّى أبحاثُهم عن أحداث ١٩٤٨ الروايةَ الصهيونيَّةَ الرسميَّة حول مشكلة اللاجئين، وعن دور بن غوريون في إجبار الفلسطينيِّين على الرحيل. في هذه الأبحاث يؤكِّد المؤرِّخون الجدد، بالطبع، ما يصرّ عليه دومًا المؤرِّخون وشهودُ العيان الفلسطينيُّون - وهو إطلاق حملة عسكريَّة متقصَّدة طرد أكثر ما يمكن من العرب. الأهم أنَّ پاپي قال أيضًا إنَّه يتلقَّى دعوات كثيرة متحمِّسة لإلقاء المحاضرات في المدارس الثانوية في أنحاء إسرائيل، على رغم أنَّ الكتب

المدرسيّة الرسميّة، بكل بساطة، تُغْفل أيَّ ذكر للفلسطينيِّين. هذا التعايش بين العمى والتناسي من جهة، والانفتاح على التاريخ الحقيقيّ من الجهة الثانية، يعبِّر عن المزاج الإسرائيليّ الحاليّ، وهو تناقض يستحقّ التناول الجادّ، تعميقًا ودرسًا.

قضيتُ يومًا في التصوير في الخليل، ووجدتُ وضعًا يجسِّد أسوأ ما جاءت به أوسلو. فهناك حفنة من المستوطنين، لا تتجاوز المئتين، تسيطر فعليّاً على قلب مدينة عربيّة يَخْضع سكّانُها الذين يجاوزون مئة ألف شخص للتهميش التامّ، وليس لهم مجرّد حقّ زيارة مركز المدينة، فيما يواجِهون يوميّاً تهديدات الإسرائيليِّين، مستوطنين وجنودًا على السواء. زرتُ مسكنًا لفلسطينيّ في الحيّ العثمانيّ القديم. ووجدتُه محاصرًا بمعاقل المستوطنين، من ضمنها ثلاثةُ مبان جديدة إضافة إلى ثلاثة خزانات هائلة الحجم (التي يسرقها المستوطنون من مياه المدينة)، ومواقع الجنود على السطوح المحيطة. شكا الفلسطينيّ بمرارة من قبول القيادة الفلسطينيّة بتقسيم المدينة بحجّة زائفة تمامًا، وهي أنَّ المدينة احتوت زمن التوراة على ١٤ مبنى إسرائيليّاً (لا أثر لها الآن). سألني بغضب: «كيف وافق المفاوضون الفلسطينيُّون على هذا التزييف البشع للواقع، خصوصًا أنَّهم لم يكونوا، حتى تلك المفاوضات، قد زاروا المدينة ولو بشكل عابر؟» في اليوم التالي لزيارتي الخليل قَتَلَ الجنود الإسرائيليُّون فيها ثلاثةً من الشبّان الفلسطينيِّين، وجرحوا في الاشتباكات عددًا كبيرًا من السكّان. الخليل والقدس تقفان رمزًا لانتصار التطرُّف الإسرائيليّ، لا للتعايش أو لأيّ أمل بمستقبل يحمل الأمل.

المقابلة الأكثر إثارةً مع الإسرائيليِّين بالنسبة إليَّ كانت مع الموسيقار ولاعب البيانو اللامع دانيال بارينباوم، الذي كان في القدس لتقديم عرض موسيقيّ تزامن مع وجودي هناك. ولد بارينباوم في الأرجنتين ونشأ فيها، وجاء إلى إسرائيل عام ١٩٥٠ عندما كان عمره تسع سنوات، وعاش هناك نحو ثماني سنوات. في السنين العشر الأخيرة عمل قائدًا لاثنتين من أعظم الفرق الموسيقيّة في العالم، هما أوبرا برلين وأوركسترا شيكاغو السيمفونيّة. تعارفنا منذ مدّة، ونمت بيننا خلال السنوات الأخيرة صداقةٌ شخصيّةٌ قويّة. عبّر لي أثناء المقابلة بصراحة عن مدى أسفه لأنَّ السنين الخمسين من عمر إسرائيل هي السبب في السنين الخمسين من تعاسة الفلسطينيِّين، كما دعا بقوّة إلى إقامة الدولة الفلسطينيّة. في نهاية العرض الموسيقيّ

طالبه الحضور بالمزيد، وأهدى القطعة الإضافيَّة الأولى التي عزفها إلى سيِّدة فلسطينيَّة (كانت بين الحضور) كانت قد استضافته على العشاء الليلةَ السابقة. كان الحضور يهوديّاً صرفًا، عدا السيدة الفلسطينيَّة وأنا كما يبدو، وفوجئتُ بموقفهم من آرائه، إذ استقبلوها، مثلما استقبلوا لفتةَ الإهداء النبيلة، بعاصفة من التصفيق. من الواضح أنَّ هناك صحوة ضميريَّة تنمو تدريجًا في إسرائيل، سببُها، في جزء منه، تجاوزاتُ نتانياهو، وفي الجزء الآخر مقاومةُ الفلسطينيِّين. ما شجَّعني أيضًا أنَّ بارينباوم، وهو من بين أعظم موسيقيِّي العالم، عرض خدماته كعازف بيانو على المستمعين الفلسطينيِّين، في رمز تصالحيّ يعادل أكثر من دزينة من اتفاقات أوسلو.

بهذا أَختتم مشاهداتي المختصرة عن الحياة الفلسطينيَّة اليوم، شاعرًا بالأسف لعدم قدرتي على زيارة اللاجئين في لبنان وسورية، ومتمنِّيًا لو أتيحت لي فرصةٌ أطول للتصوير. لكنْ يبدو لي حاليّاً أنَّ من المهمّ أن نقدِّم شهادتنا على صمود القضيَّة الفلسطينيَّة وقوّتها، وهو ما أثَّر في عدد من الناس داخل إسرائيل وخارجها أكثر بكثير ممّا تصوَّرتُ. إنَّنا نعيش فترة حالكة من تاريخنا، لكنّ هناك بريقًا من الأمل في أنَّ المستقبل قد لا يكون بالسوء الذي نتصوَّر.

الحياة ٢٦ آذار ١٩٩٨

نهاية عمليَّة السلام أم بداية مرحلة جديدة؟

عاد دنيس روس إلى واشنطن من رحلته الأخيرة إلى الشرق الأوسط بالنتيجة المعتادة: لا تقدُّمَ، مهما كان ضئيلاً، في عمليّة السلام التي تحتضر. فقد رفضتْ إسرائيل اقتراحًا أميركيّاً متواضعًا بانسحاب جديد يشمل ١٣ في المائة من أراضي الضفّة، ورفضت السلطة الوطنيّة الرفض! فيما أكّد بنيامين نتنياهو موقف إسرائيل المتشدِّد في خطاب ألقاه في ٢٦ من الشهر الماضي ونشرته صحيفة هآرتس اليوم التالي، عندما أعلن: «أنّنا نبذل جهدًا مستمراً للحفاظ على القدر الأكبر [من الأراضي]، من ضمن ذلك أراضٍ أنا مستعدّ للقتال دونها حتى لو لم يكن لها قيمة أمنيّة.» وأضاف: «التسوية الدائمة ستتبع المفاوضات على قضية الأراضي وعلى الناحية الوظيفيّة. الجانب الوظيفيّ سيتضمّن القيود على السلطات التي يتسلّمها الفلسطينيُّون، مثل حظر عقدهم التحالفات الدوليّة، وحظر استعمالهم موارد إسرائيل المائيّة، ومنعهم من تهديد مجال إسرائيل الجويّ وإغراق المنطقة باللاجئين.»

الواضح أنّ عدوانيّة وغرور نتانياهو وصلا إلى حدّ لا يهمّه معه الحديث سوى إلى نفسه وإلى تلك الحلقة الضيِّقة من مسانديه اليمينيِّين. والمذهل أنّه لايزال هناك في أميركا مَنْ يرى (مِنْ بينهم مسؤولو إدارة كلينتون) أنّ موقفه ينطوي على قدر من المعقوليّة. أمّا الحقيقة فهي أنّ نتنياهو يعيش، مثل «أليس في عالم العجائب،» واقعًا توهّمه لنفسه، ويتكلّم عنه بلغة تشبه لغة «أرنب آذار» أو «ملكة القلوب» من حيث إغفال الوقائع والإمكانات ومصالح الآخرين في العالم الحقيقيّ. الواضح أيضًا، كما أعتقد، أنّه يرى أنّ السلطة الفلسطينيّة على المدى البعيد ستَقْنع

بتسعة في المائة من الأراضي، إضافةً إلى الثلاثة في المائة التي تمارسها في الحكم الذاتيّ الآن، وتترك إسرائيل لحالها، وكأنَّها صفقة مُرضية للجميع.

من جهتها تجد إدارة كلينتون أنّ أجندة الرئيس الداخليَّة تمنعه من عمل الكثير تجاه تدهور مكانة أميركا في الشرق الأوسط. من هنا فإنَّ سياسة الولايات المتحدة، راهنًا على الأقل، ستُتْرك في يد حفنة من الموظفين الضيِّقي الأفق، غالبيَّتُهم من المسؤولين السابقين في اللوبي الإسرائيليّ الذين يبدو أنَّ همهم الأوّل هو المحافظة على عملهم. وربَّما كانت المواجهة بين وزير الخارجيَّة البريطانيّ روبن كوك والمسؤولين الإسرائيليِّين مؤشِّرًا على تغيُّر في الموقف الأوروبيّ، لكنْ لم يحن التأكُّد من ذلك بعد. في أيِّ حال، لا مجال للخلاف على أنَّ بؤرة التوتُّر الرئيسيَّة بين الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين هي قضية الأرض. إنَّه صراع سيستمرّ، ومن الضروريّ بالنسبة إلينا، في غياب وزن عربيّ عسكريّ رادع أو خلاف حقيقيّ بين أميركا وإسرائيل، أن نفكّر بالوسائل المتاحة لنا في الوقت الحاضر.

من بين الضرورات الملحَّة للفلسطينيِّين إيجادُ طريقة لوقف الفلسطينيِّين عن العمل على بناء المستوطنات الإسرائيليَّة، وهو بالطبع ما يضطرّ إليه العاملون بسبب ظروفهم اليائسة. قبل ثلاثة أسابيع سألتُ سائق شاحنة فلسطينيّاً عن السبب في عمله لدى مقاول إسرائيليّ. أجاب: «عليّ أن أُطْعم أطفالي. اِعثرْ لي على عمل آخر وسأترك فورًا.» علينا، بالتعاون مع السلطة الفلسطينيَّة، أن نوجِّه اهتمامنا فورًا إلى هذه المشكلة، والجواب عليها هو إنشاء صندوق لمساعدة العاطلين عن العمل، وهو ما سيمنع، أو على الأقل يخفِّف، من قيام الفلسطينيِّين بأعمال كهذه. ولا أجد أنَّ هناك ما يمنع المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ من تحدِّي ياسر عرفات على هذه النقطة، ووضْعِها ضمن النقاش المستمرّ حول الفساد في السلطة الفلسطينيَّة. الواقع أيضًا هو أنَّ ما بين ٤٠ ألفًا إلى خمسين ألف فلسطينيّ يعملون في أجهزة الأمن، أكثرهم في مهام التجسُّس وأعمال حراسة شكليَّة. لماذا إذًا لا يجري تحويل قسم من هذا الإنفاق من المجال الأمنيّ إلى مجال الحفاظ على الأراضي؟ إضافة إلى ذلك هناك أربعة ملايين فلسطينيّ يعيشون في الخارج، منهم كثيرون من الميسورين ويمكنهم الإسهام بمبلغ شهريّ لمواجهة تكاليف صندوق مساعدة العاطلين عن العمل (أو صندوق مخصّص للتشغيل).

إنّها ضرورة ملحّة ننساها تمامًا في إدمانا النقاشَ النظريَّ العقيم حول «الاستراتيجيّة.»

علينا، إضافةً إلى وقف الفلسطينيِّين عن العمل في بناء المستوطنات، أن نفكِّر بعناية في أسلوب العصيان المدنيّ. لا أشير هنا إلى انتفاضة جديدة، لأنَّ هذا يعني تكرار شيء لا يقبل التكرار. لكنْ أعتقد أنَّ علينا التفكير بالقيام في شكل منظّم ومستمرّ بمسيرات سلميّة إلى مواقع إنشاء المستوطنات وعرقلة المرور والتظاهر إلخ، وذلك جزءًا من استراتيجيّة عامّة لاحتواء التوسُّع الإسرائيليّ المستمرّ يومًا بعد يوم. ولمّا لم يكن لنا، لأسباب بديهيّة، اعتمادُ الأساليب المستعملة في جنوب لبنان التي جاءت بانتصار مهمّ إلى حزب الله، فإنّ علينا التخطيط لما يمكننا القيامُ به، والأهمّ من ذلك، لما يمكننا أن ننتصر من خلاله. إنَّ إعادة بناء المساكن التي يهدمها الإسرائيليُّون هي جزء من عمليّة المقاومة السلميّة. لكنْ لا يمكننا التفكير في أيّ من هذا ما لم ينجح الضغط الشعبيّ الفلسطينيّ في إجبار القيادة على طرح هذه الإمكانات، واضطرارها إلى الاعتراف علنًا بأنَّ عمليّة أوسلو بأسرها قد أُفرغتْ من أيّ محتوى حقيقيّ، وأنّنا إزاء أولويّات جديدة نابعة من ضرورة ملحّة تتعلّق بالحفاظ على الذات.

أخيرًا يجب إطلاق حملة دوليّة ضدّ المستوطنات ومن أجل حقّ تقرير المصير. إنَّ في هذا ما يساعد الاتّحاد الأوروبيّ على تحديدٍ أوضح لأولويّاته، ويوجِّه تحذيرًا إلى الولايات المتحدة من أنَّ الفلسطينيِّين كشعب لن يسمحوا بعد الآن بهذا القضم البطيء والمستمرّ لسيادتهم على أرضهم. وكنتُ فوجئتُ، خلال الشهور الأخيرة، بالحماس الذي قوبلتُ به كلّما تحدّثتُ أو كتبتُ عن القضية، ولمستُ مدى تلهفُ الكثيرين من العرب والأوروبيِّين والأميركيِّين والأفارقة على السماع من الفلسطينيِّين والبحث عن طرق لمساندة كفاحهم ضدّ قوّة إسرائيل وغطرستها التي لا تضاهى. لكنْ لن نحصل على عون ما لم نعد إلى تحمُّل مسؤولياتنا في معركتنا ضدّ التمييز العنصريّ. لقد غرقنا منذ زمن في تفاصيل عمليّة مزيّفة للسلام منعتنا من التركيز على مواقفنا المبدئيّة بل كادت تنسينا تلك المواقف. إنَّ إسرائيل صريحة في عزمها على خوض حرب استنزاف ضدّنا، لذا حان الوقت بالتأكيد لمواجهة هذه الحقيقة ووقف هذه اللعبة الغبيّة التي ورّطتنا طيلة خمس سنوات في مماحكات لا تنتهي بشأنٍ ما هو أقلّ فأقلّ.

علينا اكتساب القدرة على مواجهة الرأي العام الإسرائيليّ حسب منطلقاتنا، أيْ ليس كمجرَّد حرس لأمن إسرائيل بل كشعب يطلب العدالة. ولا شكّ عندي أنَّ هناك، خارج الأقنية الرئيسيَّة التي تمثِّلها الفئاتُ الحاكمة في إسرائيل، أيْ ليكود والعمل والمؤسَّسات الدينيَّة، أقنيةً كثيرةً للاتصال بالإسرائيليِّين المستعدِّين للكفاح ضدّ العنصريَّة والتعصُّب الدينيّ في بلادهم. علينا أن نمتلك الشجاعة الكافية للترحيب بهؤلاء بدل السفسطات المعتادة عن «التطبيع.» علينا التطبيع مع الإسرائيليِّين الذين يتَّفقون مع أهدافنا، أيْ حقّ تقرير المصير للشعبيْن في فلسطين. علينا أن نكون مستعدِّين لزيارة أشخاص مثل دانيال بارينباوم، الذي لم يُخْفِ رغبَته في إقامة العروض الموسيقيَّة للفلسطينيِّين والعرب، ويرى أنَّ المجال الحقيقيّ المفتوح للمصالحة هو الثقافة لا السياسة أو المشاريع الاقتصاديَّة. ما الضير في استضافته في رام الله أو القاهرة أو القدس، والاستماع إلى هذا الموسيقيّ العظيم المطالِب دومًا بالعدالة والسلام للفلسطينيِّين؟ كما أنَّ هناك غيره من الذين نتجنَّب التعرُّف عليهم بسبب تردُّدنا وخوفنا. حان الوقت لكي نجعل العدالة موضوعًا مشتركًا بيننا وبين الإسرائيليِّين.

لا أدَّعي أنَّ هذه الاقتراحات تشكِّل جوابًا أو حتى جزءًا من جواب على سؤال «ما العمل؟» الذي طرحه الدكتور حيدر عبد الشافي. لكنَّ مهمّة المثقفين هي تكوين وطرح مفاهيم جديدة وفتح أبواب للتفكير والدرس أوصَدتْها علينا زمنًا طويلاً روحيَّةُ المحافظة واتِّباع المألوف. إنَّنا نعاني ظروفًا خارجة تمامًا على المعتاد: ذلك أنَّ خصمنا الإسرائيليّ فريد من نوعه، وتاريخنا فريد من نوعه، لذا لا بدّ أن يكون مستقبلنا فريدًا أيضًا. أنا على ثقة أنَّ نهاية أوسلو تعني بداية مرحلة جديدة، لا بدّ لها، في ظلّ ظروف التفكُّك الحاليَّة، أن تكون أفضل مِنْ كل ما يواجهنا الآن. إنَّني متأكِّد تمامًا أنَّ أوسلو كانت وبالاً على المجتمع الفلسطينيّ، وولَّدتْ فيه فسادًا بأعمق ما في هذه الكلمة من معنى. فقد تقدَّمتْ إلى الواجهة المصالحُ الفرديَّة، وتزايد التهرُّبُ من المهام الجوهريَّة والتطلُّع إلى الربح السريع باتِّباع الطرق المعهودة.. وهذا ما قادنا إلى مأزقنا الحاليّ.

لقد لعبت الولايات المتحدة وإسرائيل دورًا في إضعاف وضعنا هذا، لكن من المرفوض تمامًا إهمال الدور الرئيسيّ الذي قمنا نحن به. التحدِّي الأكبر أمامنا هو أنفسنا، وما لم نواجه التحدِّي فلن يكون أمامنا سوى الانصياع إلى مصير مظلم في الشرق الأوسط، مشابهٍ لمصير الهنود الحمر في أميركا.

الحياة ١٠ نيسان ١٩٩٨

الفنّ، الثقافة، القوميَّة

عدتُ لتوِّي من رحلة قصيرة إلى برلين حيث شاركتُ في مهرجان استمرَّ أسبوعًا وشمل حفلاتٍ موسيقيَّة وجلساتٍ للنقاش عن الموسيقى العظيمة المرتبطة بالقوميَّة الألمانيَّة ـ وهي القوميَّة التي أدّت، كما نعلم، إلى موجة الجنون الجماعيّ المسمّاة الفاشيّة الهتلريَّة. جوهر البرنامج الموسيقيّ كان عرض أوبرا ريخارد ڤاغنر «أساتذة الغناء في نورنبرغ» (Die Meistersinger von Nurnberg) التي ألّفها مباشرةً بعد أوبرا «تريستان وأزولده»، وأيضًا أثناء عمله على الرباعيَّة الأوبراليَّة الكبرى «خاتم النيبلنغ». تنفرد أوبرا «نورنبرغ» بين كل أعمال ڤاغنر بأنَّها كوميديا ذات نهاية سعيدة. كما أنَّ لها، على الأقلّ في واحد من مواضيعها، أهميَّة خاصَّة للنازيِّين وهتلر نفسه.

العرض الأول للأوبرا كان في ١٨٦٨، قبل ثلاث سنوات تقريبًا من توحيد ألمانيا على يد بسمارك. لكنَّ الغريب أنَّها استبقتْ صعودَ موجة التعصُّب القوميّ الألمانيّ، التي تفاقمتْ لاحقًا لتصل إلى الهستيريا الشوفينيَّة في «الرايخ الثالث» بقيادة هتلر. الموضوع المذكور يأتي قرب نهاية هذا العمل الكبير، حين يبدو مقطع من الأوبرا وكأنَّه يدعو إلى حماية «الفن الألمانيّ المقدّس» من التأثيرات الأجنبيَّة لكي يبقى «ألمانيًا أصيلاً.» هذا المقطع وحده تحوّل على يدّ النازيِّين إلى عقيدة لا جدال فيها، واعتبروا أنَّ كل ما لا يتّفق مع المواصفات التقليديَّة لـ «الفنّ الألمانيّ» عمل سلبيّ يستحق الإدانة والإزالة ـ أو هكذا رأى المتأخرون من تابعي ڤاغنر ومفسِّريه.

تعود الأوبرا بالمُشاهد إلى القرن السادس عشر، الذي اعتقد ڤاغنر أنّه يحاكي عالمه في القرن الماضي. وتدور على مجموعة من المغنِّين، أو بالأحرى «أساتذة الغناء» الخبراء في قواعد الغناء الألمانيّ وتقاليده. لكلّ من هؤلاء مهنته الخاصّة، من الحِرَفيّ إلى البورجوازيّ، لكنّهم شكّلوا اتّحادًا للمغنِّين. بطل الأوبرا هانز ساخس، وهو إسكافيّ إضافةً إلى مهارته في الغناء. ويساند ساخس النبيل الشاب ڤالتر في نيل رغبته، وهي إتقان الغناء لكي يتزوَّج من إيڤا، المرأة المعروضة جائزةً للمغنّي الأفضل. لڤالتر مواهب كبيرة كشاعر وموسيقيّ، لكنّه يضيق ذرعًا بقواعد الفنّ. منافسه كاتبُ عدل المدينة سكستوس بيكميسر، وهو بدوره من «أساطين الغناء» ويَطْمح إلى الزواج من إيڤا. نتيجة المنافسة هي الفشل الذريع لبيكميسر رغم إتقانه أصولَ الغناء، فيما يفوز ڤالتر بفضل مساعدة ساخس له، التي مكّنتْه من الجمع بين القواعد والتقاليد من جهة والإبداع من الثانية. هكذا يتمكّن من الزواج من إيڤا. أمّا ساخس فيقدِّم أغنية إلى سكّان البلدة مشيرًا عليهم بأهميّة تقبّل الجديد لكنْ من دون نسيان «المعلِّمين الألمان التقليديِّين» ولا «الفنّ الألمانيّ النقيّ» بالطبع.

تنامى بمرور الزمن لدى القوميِّين الألمان، وأعداءِ ألمانيا أيضًا، تفسيرٌ لشخصيّة ودور بيكميسر يعتبره نموذجًا يقدِّمه ڤاغنر لليهوديّ المكروه، على رغم أنّ الأوبرا تُظْهره ألمانياً لا يختلف في شيء عن الباقين. ذلك أنّ فشل بيكميسر المخزي في نهاية الأوبرا، والأغنية النشاز التي يقدِّمها، ثم إخراجه من المسابقة، جعلت الكثيرين يفترضون أنّ مقصد ڤاغنر، الشهير بلاساميّته، كان الإشارة إلى تخليص ألمانيا من عضو مكروه في المجتمع، أي اليهوديّ.

هذا ما اعتقده النازيُّون، واستعملوا عروض هذه الأوبرا أثناء الاحتفالات الرسميّة للإشادة بنقاء الفن الألمانيّ، وفي الوقت نفسه لإظهار طريقة التعامل المطلوبة مع اليهود. بعد الحرب العالميّة الثانية أصبحت الأوبرا، التي لا ينكر أحدٌ عظمتها الفنيّة، مثارًا لنقاش حادّ حول ما إذا كانت تحتفي بالثقافة الألمانيّة، لتكون بذلك وثيقةً تسجِّل ذلك النوعَ المسعورَ من القوميّة الألمانيّة التي قادت إلى النازيّة ومعسكرات الإبادة مثل أوشڤتز، أم أنّها عمل فنيّ يحتوي أيضًا على أفكار شريرة وإيحاءات مخيفة، لكنّها تلعب دورها ضمن الكلّ ولا تحدّد المعنى النهائيّ له. هذه

كانت المسألة التي ناقشناها في برلين، وجاءت المناقشات بشأن «أوبرا الدولة الألمانيّة» في قلبِ ما كان يُعرف باسم «الرايخ الثالث.»

يبلغ من تعقيد فنّ ڤاغنر أنّ للمرء أن يرى في هذا العمل بذورَ ذلك الوضع الذي أدّى في الثلاثينيّات إلى المسيرات النازيّة الكبرى في نورنبرغ، ولكنْ يرى أيضًا عملاً فنيّاً بالغ الغنى والإنسانيّة يحاول إظهار العلاقة بين الثقافة وأمّة تمرّ بمرحلة من التطوُّر. إنّ في اعتبار ڤاغنر نبيّاً للفاشية إغفالاً لجانب مهمّ منه، وهو شعوره أيضًا بالخطر الذي تأتي به القوميّة عندما تنحو إلى التطرُّف. من هنا فإنّ ما يقوله ساخس في نهاية العمل هو أنّ على الشعب البقاء مرتبطًا بجذوره لكنّ عليه أيضًا أن يتطوّر عن طريق استيعاب التجارب الجديدة الثمينة الخارجة عن الوصفات التي يقدِّمها القوميُّون. أيْ أنّ تجربة الجديد أو «الآخر» هي ما يَمْنع الثقافةَ من التكلُّس في مجموعةٍ من المسلَّمات والقوالب. إنّ الثقافة لا تستحقّ اسمها إلاّ عند تحديثها وإعادة تفسيرها وعيشها مجدّدًا. أما موت الثقافة فيأتي عندما تؤخذ بحرفيّتها، أيْ عندما تحوِّل تقاليدها وتاريخها إلى سلطة محافظة ضاغطة.

هناك علاقة بين الكثير من هذا النقاش في ألمانيا والثقافة العربيّة المعاصرة، التي تمرّ بعمليّةٍ مشابهةٍ من تفحُّص الذات والعودة إلى النهوض. لكنّ هناك عنصرًا يضفي تعقيدًا على علاقتنا بماضينا وتقاليدنا وفننا، وهو مواجهتنا مع الغرب وإسرائيل، وكلاهما يبدوان أنّهما سلبانا أوجهًا عديدة من التواصل والثقة بالنفس. هذان الحضوران الخارجيّان لايزالان يحوزان منا مقدارًا متفوّقًا من الاهتمام لأنّهما يوجِّهان إلينا تحدّيًا ثقافياً إضافةً إلى التحدِّي السياسيّ. النتيجة هي التناقض المذهل لدينا بين التصدِّي المعلن لإسرائيل والغرب والقلق الذاتيّ، بين التصريحات الناريّة المعبِّرة عن الموقف القوميّ الرسميّ والتعاون المشين مع أعدائنا. استمرَّ الموقف القوميّ المحافظ سنين طويلة في التأكيد أنّ إسرائيل عدوّنا الذي لا يلين، وأنّ عدوانها يتوجّه إلى كل العرب، وأنّ وجودها نفسه يشكِّل عبئًا علينا التحرُّرُ منه. لكنْ فجأةً أصبح من الممكن لا القبولُ بإسرائيل فقط بل عقدُ اتفاقات سلام معها، وفي الوقت نفسه طَلَبُ الوساطة الأميركيّة. واستمرّت لغة عمليّة السلام هذه بعد عقد الاتفاقات، حتى بعدما اتّضح استمرارُ مطامع إسرائيل في أرض الفلسطينيِّين واستمرارُ الاحتلال والاستيطان في الأراضي السوريّة واللبنانيّة والفلسطينيّة، فيما

لم توقف أميركا خطوات إسرائيل بل دعمتْ أقصى حكوماتها تطرُّفًا، حكومة ليكود بقيادة بنيامين نتانياهو.

ينطوي الموقف العربيّ المحافظ خصوصًا تجاه فلسطين على تناقضات حادّة. من الأمثلة الصارخة على ذلك الحملاتُ القاسية أخيرًا في لبنان على «مسرح بيروت» الذي نظّم عددًا من الفعاليّات لإحياء الذكرى الخمسينيّة للكارثة التي أحاقت بفلسطين عند إقامة إسرائيل (**الحياة** ٩٨/٤/١٧). المنظِّم الرئيس للفعاليّات كان إلياس خوري، الروائيّ الموهوب والصحافيّ والمثقف الذي حافظ على التزامه المبادئَ الديموقراطيّة العلمانيّة للثورة الفلسطينيّة. وقد كان في إمكانه، باعتباره مواطنًا لبنانيّاً، أن ينسى فلسطين، خصوصًا بعد التناقضات والتسويات والتعقيدات الصعبة التي يعيشها اللبنانيُّون والفلسطينيُّون منذ ١٩٨٢. لكنّه مع زملاء له في المسرح، من بينهم فوّاز طرابلسي، حافظوا على المُثُلُ التي كافحنا من أجلها، فلسطينيِّين وغير فلسطينيِّين، وجوهرُها الإيمانُ بضرورة تحقيق العدالة والمساواة ورفض أشكال التمييز، وهي بالضبط ما تحرِّمه إسرائيل على الفلسطينيِّين. الفكرة القائدة هنا شموليّة الطابع، أيْ أنَّها مطروحة لكلّ إنسان، بغضّ النظر عن الدين والعنصر واللُّغة، وأنّ للكلّ الحقوق المدنيّة والسياسيّة والإنسانيّة نفسها. إذا أخذنا في الاعتبار المعاناة الشديدة التي تفرضها إسرائيل على غير اليهود من مواطنيها لاعتبارات الدين واللُّغة، فإنّ الموقف الفكريّ الوحيد المسؤول هو التأكيد على خطإ ذلك التمييز ووجوبِ استبداله ـ ولكنْ ليس بالتمييز لمصلحة العرب بل بإلغاء التمييز ضدّ الجميع.

من هذا المنظور نجد أنّ الكفاح الفلسطينيّ استمدّ الكثير في موقفه الأخلاقيّ من مساندة اليهود المعارضين للصهيونيّة، خصوصًا يهود من بلاد عربيّة مثل المغرب وتونس، لاقوا الاضطهادَ من جالياتهم بالضبط لأنّهم عارضوا ميولها الصهيونيّة. هذا كان أيضًا وضعَ بعض اليهود الفلسطينيِّين، وأيضًا، في الآونة الأخيرة، وضعَ يهودٍ من السفارديم (من اليمن والعراق ومصر) ذهبوا إلى إسرائيل وأصبحوا من أقوى منتقديها بعدما تعرَّضوا للاضطهاد لأنَّهم ليسوا من الأشكيناز أي اليهود الغربيِّين. وكان من بين الفعاليّات الأكثر إثارةً للاهتمام في برنامج «مسرح بيروت» في ذكرى النكبة الندوة التي كان من المفترض أن يَعْقدها عددٌ من

هؤلاء اليهود العرب، وكلُّهم دون استثناء ـ خصوصًا المغربيّ إبراهيم سرفاتي الذي سُجن سنين طويلة ـ دفعوا ثمنًا باهظًا لدعمهم العلنيّ للأفكار الراديكاليَّة اللاصهيونيَّة.

لكنَّ المخجل والمثير للغضب كان تلك الضجَّة التي أثارتها نيَّةُ عقد تلك الندوة، والهجوم على «مسرح بيروت» بسبب توجيهه الدعوة إليها واتِّهامه بالسعي إلى «التطبيع» مع العدو الإسرائيليّ، ما أدَّى إلى إلغاء الندوة. إنَّ التهمة البالغة الزيف والتضليل هذه تعيد إلى الأذهان الشكلَ المرفوضَ من القوميَّة الألمانيَّة، الذي تناهى في التالي إلى الفاشية الألمانيَّة في إدانتها لليهود على أساس أنَّهم ليسوا ألمانًا «حقيقيِّين» بل طارئين يدنِّس وجودُهم ذلك الجوهرَ النقيّ، أيْ حسب تعبير تلك الشخصيَّة التي صوَّرها ڤاغنر في «أساتذة الغناء»، كل ما هو «أصيل وألمانيّ.»

إنَّ فكرة الثقافة النقيَّة والهويَّة النقيَّة والأمَّة النقيَّة تنطوي على غطرسة مطلقة وليس لها من قيمة. إذ ليس من ثقافة أو شعبٍ أو أمَّةٍ بعيدةٍ عن قدر كبير من الاختلاط والتمازج. فماذا كانت ألمانيا ستصبح دون تأثيرات اليونان وإيطاليا وفرنسا؟ أو من دون وجود الأقوام السلافيَّة؟ أو، كما نرى اليوم، دون وجود ذلك العدد الكبير من الأتراك والأكراد والعرب الذي يشكلون جزءًا مهمّاً من واقعها الحاليّ؟ إنَّها بالتأكيد لن تساوي كثيرًا، كما أنَّها لا تساوي كثيرًا إذا اعتقد المرء، مثل هتلر أو غوبلز، أنَّ اليهود الألمان أنفسهم، الذين يتكلَّمون الألمانيَّة ويَعْتبرون الحضارة الألمانيَّة حضارتهم، ليسوا ألمانًا «حقيقيِّين،» وكأنَّ كون المرء ألمانيّاً شيء يُمْكن استحداثُه عن طريق التشريع أو استحضارُهُ في المختبرات. إنَّ تاريخ الإنسان وواقعه أكثر تعقيدًا من ذلك، وينطويان على «شوائب» من الحمق استبعادُها أو تدميرُها. ماذا يمكن أن يكون اعتراضنا على إسرائيل إذا قلنا إنَّنا نريد فلسطين «نقيَّة،» خاصةً من اليهود، وخاصةً مِنْ كل ما هو غير عربيّ ومسلم وفلسطينيّ؟ لن يمكننا أن نعترض لأنَّنا عندها سنكون من مقلِّدي ما نهاجِم. ويا له من غباء وضيق أفق، ويا لها من شوفينيَّة وعنصريَّة، عندما نحدِّد الشخص لا من خلال ما يحمله من الأفكار والقيم بل من حيث العنصر أو الدين أو الثقافة.

الأمر الذي أثار اهتمامي في النقاش في ألمانيا كان حصوله هناك أصلاً، في حين يبدو لي أنَّ وضعنا لا يَسْمح بنقاشٍ مشابهٍ. إذ يبدو من وضعنا كأنَّ الفئات

المسيطرة تخاف الاعتراف بوجود نضال فلسطينيّ حقيقيّ من أجل الحريّة والديموقراطيّة، أو أنّها لا تريد أن تسمع في العالم العربيّ المطالبة التي يجب أن نكرّرها دومًا: مطالبة إسرائيل باحترام الفلسطينيّين وإنصافهم، بعد كل ما ألحقته بهم من الاستلاب والاضطهاد. الخطاب الواحد والحقوق الإنسانيّة الشاملة للجميع، على رغم اعترافنا اللّفظيّ بها، تبدو أمورًا بالغة الخطر عندما نتكلّم عنها في العالم العربيّ أو في باريس ونيويورك. التحدّي أمامنا هو رفض ازدواجيّة القيم وازدواجيّة اللّغة، لأنّ هذا يعني سقوطنا في الفخّ نفسه الذي نقول إنّ إسرائيل سقطتْ فيه. على كفاحنا أن يقدّم منظورًا بديلاً عن العلاقة بين الثقافة والسياسة. إذ لا يمكننا القولُ إنّه لا يحقّ الكلام عن العرب سوى للعرب أنفسهم، وإنّه لا يحقّ الكلام عن فلسطين إلاّ للمسلمين العرب. بكلمة أخرى، علينا إمّا أن نكون جزءًا من الحل، أو، مهما كان الاعتراف بذلك مخيفًا، جزءًا من المشكلة. إنّ الهجوم على إلياس خوري و«مسرح بيروت» فضيحةٌ تنضح بالرياء والشوفينيّة المحمومة الفالتة. إنّه هراء لا يمكننا تحمّل ثمنه، وعلينا، إزاء فداحة الاضطهاد الاسرائيليّ لـ «غير اليهود،» أي الفلسطينيّين، أن نتّخذ موقفًا أفضل من مجرّد استنساخ عنصريّة الغريم وكرهه للآخرين وإقحامها في كفاحنا.

الحياة ٢٨ نيسان ١٩٩٨

خمسون سنة من السلب

تحاول الاحتفالات في الولايات المتحدة بالذكرى الخمسين لإقامة إسرائيل استعادةَ صورةٍ لذلك البلد كانت سائدةً قبل الانتفاضة الفلسطينيّة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٢)، أي إسرائيل كدولة أقامها الروّادُ وتَحْمل الأمل إلى الناجين من المحرقة النازيّة، وكمعقل للاستنارة والليبراليّة في العالم العربيّ الذي يسوده التعصُّبُ والرجعيّة. على سبيل المثال، كان هناك برنامج من ساعتين بثّته محطة «سي بي إس» من هوليوود وقدّمه النجمان مايكل دوغلاس وكيفن كوستنر، وظهر فيه ممثّلون مثل آرنولد شوارزنيغر وكاثي بيتس (الأخيرة قرأتْ مقاطع من مذكرات غولدا مائير، لكنّها لم تقرأ بالطبع مقولتها الشهيرة التي نفت فيها وجودَ الفلسطينيّين) ووينونا رايدر. ليس لأيٍّ من هؤلاء المشاهير خبرةٌ بالشرق الأوسط أو اهتمامٌ بشؤونه، لكنّهم أجمعوا على الإشادة بعظمة إسرائيل وإنجازاتها الراسخة. شمل البرنامج مساهمةً من الرئيس بيل كلينتون، تجاوزت الكلَّ في سخفها، عندما استخدم تعابير لامتداح إسرائيل أثبت الزمنُ كذبَها، مثل كونها «واحةً صغيرةً» نجحتْ في «تحويل الصحراء إلى جنّة» وأنّها «أقامت ديموقراطيّةً حيّةً على تربة معادية.»

المفارقة أنّ تلفزيون إسرائيل لم يقدّم مدائحَ مثل هذه، بل احتفل بالذكرى الخمسينيّة بإذاعة مسلسل باسم «تِكُوما» مكوّنٍ من ٢٢ حلقة من تاريخ البلد. إنّه مسلسل ذو محتوى أكثر تعقيدًا وانتقادًا ممّا نجده في الولايات المتحدة. ففي الحلقة عن الحرب (١٩٤٨)، على سبيل المثال، استخدم البرنامج الموادّ الأرشيفيّة التي

كشف عنها ما يسمّى «المؤرِّخون المراجعون»، مثل بيني موريس وإيلان پاپي وآفي شلايم وتوم سيغيف وغيرهم، للبرهنة على ما أحاق بالفلسطينيِّين من الطرد وتدمير القرى وسلبِ الأراضي وتدميرِ المجتمع. وبدا أنَّ المُشاهد الإسرائيليّ، عند استعراض تاريخ إسرائيل، ليس بحاجة إلى تلك «الملطِّفات» التي يحتاجها يهودُ الشتات أو المشاهدون العالميُّون عمومًا، إذ يبدو أنَّ على إسرائيل الاستمرار في إقناع هؤلاء بأنَّ تأسيسها واستمرارها مدعاة لبهجة لا يعكِّر صفوَها شيء، وأنَّها ليست، كما هي للفلسطينيِّين، السببَ في الكارثة التي لاتزال تصيبهم إلى اليوم.

إغفالُ الاحتفالات الأميركيَّة أيَّ ذِكْرٍ للفلسطينيِّين يشير أيضًا إلى قدرة إيديولوجيَّةٍ ما على الصمود رغم كل الوقائع، ورغم الأخبار والعناوين الصحافيَّة عبر السنين، من خلال الجهد المثابر ولكن الفاشل في النهاية، لمحو أيِّ ذكر للفلسطينيِّين، لكي تبقى صورةُ إسرائيل على بهائها. إنَّه الاعتقاد بأنَّ عدم ذكر الفلسطينيِّين يعني عدم وجودهم! ولا أزال، حتى بعد خمسين سنة من العيش في الشتات الفلسطينيّ، أجد نفسي مذهولاً من المدى الذي تذهب فيه إسرائيل الرسميَّة ومساندوها للتكتُّم على أنَّ كل هذه السنين مرّت من دون تعويض من إسرائيل أو إدراكٍ أو اعترافٍ منها بحقوق الإنسان الفلسطينيّ، وأيضًا من دون الاعتراف بالحقيقة الدامغة، وهي الترابط الوثيق بين انتهاك تلك الحقوق والسياسات الرسميَّة الإسرائيليَّة. وحتى عندما يكون هناك تلمُّس لذلك، مهما كان غامضًا ومبهمًا، مثلما حدث في مقال للمدعوّ إيثان برونر على الصفحة الأولى من **نيويورك تايمز** في ٢٣ من الشهر الماضي، فإنَّ النكبة الفلسطينيَّة تُصوَّر على أنَّها حادث شبه خياليّ (مثلاً عن طريق إحاطة الكلمة بمزدوجين) لا مسؤولَ عنه. وعندما ينقل برونر كلام لاجئ فلسطينيّ يتحدَّث عن معاناته فإنَّه يضيف: «إنَّ مجرَّد التفكير بادّعاء شخص مثل السيد شقاقي صفة الضحية أمر يبعث على القشعريرة لدى غالبيَّة الإسرائيليِّين.» ويضفي على هذا الموقف مسحةً من المعقوليَّة أنّ برونر يقفز بلامبالاة على ما تعرّض له الفلسطينيّ من السلب والانتهاك المنظَّم لحقوقه ليتحدَّث فورًا عن «الغضب» المتأصّل عنده (وهو التعبير المستعمل منذ سنين كلّما أريد تناول التاريخ الفلسطينيّ)، الذي دفع أولاده للتطوُّع في صفوف «حماس» و«الجهاد الإسلاميّ.» وهكذا، فالفلسطينيُّون هم دومًا «الإرهابيُّون» فيما تستمرّ إسرائيل في كونها «قوَّة

إقليميَّة عظمى نابضةً بالحياة وديموقراطيَّة أقيمت على رماد الإبادة النازيَّة» ـ لا على رماد فلسطين ودمارها الذي يستمرّ من خلال الإجراءات التي تتُّخذها إسرائيل لانتهاك حقوق الفلسطينيِّين داخل أراضيها وكذلك في الأراضي التي احتلَّتها عامَ ١٩٦٧.

لنأخذْ قضية الأرض والمواطنيَّة على سبيل المثال. طردتْ إسرائيل من فلسطين سنة ١٩٤٨ نحو ٧٥٠ ألف فلسطينيّ، وعددهم الآن أربعة ملايين نسمة. وبقي في الداخل ١٢٠ ألف فلسطينيّ، هم الآن مليون نسمة، أصبحوا مواطنين إسرائيليِّين. إنَّهم يشكِّلون أقليَّة من ١٨ في المئة من السكَّان، لكنْ ليس لهم من حقوق المواطنة شيء سوى الاسم. إضافةً إلى ذلك هناك في الضفَّة الغربيَّة وغزة ٢،٥ مليون فلسطينيّ من دون سيادة. إنَّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي ليست دولةً لكلّ مواطنيها، بل لكلّ اليهود في العالم، الذين يتمتَّعون تبعًا لذلك بحقوق ليست لغير اليهود. إنَّها أيضًا دولة من دون دستور بل بمجموعة من القوانين الأساسيَّة، من بينها «قانونُ العودة» الذي يعطي لأيّ يهوديّ من أيَّة دولة حقَّ الهجرة إلى فلسطين، فيما ليس للفلسطينيِّين المولودين على أرض فلسطين هذا الحقّ. أمَّا عن الأرض، فإنَّ ٩٣ في المئة من الأراضي تُعتبر «أراضي يهوديَّة،» أي لا يحقّ تأجيرها أو شراؤها لغير اليهود، فيما لم تمتلك الجالية اليهوديَّة قبل ١٩٤٨ إلاَّ أكثر قليلاً من ٦ في المئة. واشتُهرتْ في إسرائيل أخيرًا قضيةُ الإسرائيليّ الفلسطينيّ عادل قعدان الذي أراد شراء قطعة أرض ورُفِضَ طلبُه لأنَّه ليس يهوديًا. وإذ نجح في إيصال القضيَّة إلى المحكمة العليا فإنَّها لم تبتَّها بعدُ، ولعلها تفضّل عدم البتّ. ونقلت **نيويورك تايمز** عن محامي قعدان مطلع الشهر الماضي قوله: «أعتقد، كيهوديّ في إسرائيل، أنَّ حرمان أيّ يهودي في أنحاء العالم من شراء أرض تَمْلكها الدولة... تَمْلكها الحكومةُ الفيدراليَّة، لمجرَّد كونه يهوديًا، أعتقد أنّ ذلك كان سيثير ضجَّةً في إسرائيل.» ما يفاقم هذا الشذوذَ في الديموقراطيَّة الإسرائيليَّة، الذي قلَّما يُعرف أو يُذكر، أنَّ الأراضي نفسها كانت أصلاً للفلسطينيِّين الذين طُردوا في ١٩٤٨، وخضعتْ بعد ذلك لـ «قانون ملكية الغائبين» و«قانون أملاك الدولة» و«نظام تملّك الأراضي للمصلحة العامَّة.» وهكذا فليس من سبيل إلى الأرض الآن سوى لليهود، وهو ما يدحض التعميمَ الغريبَ الذي أطلقته مجلة **إيكونوميست** البريطانيَّة

الأسبوعيَّة في عددها الأول من الشهر الجاري، حين قالت بمناسبة الذكرى الخمسينيَّة لإسرائيل إنَّ الفلسطينيِّين منذ إقامة الدولة «يتمتَّعون بالحقوق السياسيَّة الكاملة.»

ما يؤلم الفلسطينيِّين في شكل خاص أنَّهم يَشْهدون، يومًا بعد يوم، تحويلَ وطنهم إلى دولة غربيَّة، هدفُها الصريحُ الاعتناءُ باليهود من دون غيرهم. فقد بقي فلسطينيّو إسرائيل ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٦ تحت السلطة العسكريَّة. بعد ذلك، مع تطوُّر سياسات الدولة في مجالات التعليم والقانون والديانة والاجتماع والاقتصاد والمشاركة السياسيَّة، تمّ ذلك في شكل يُبقي الفلسطينيِّين أقليَّةً محرومةً تعاني العزل والتمييز. هناك تفصيل مفيد تمامًا لهذا التاريخ المزري لا يشار إليه إلاَّ نادرًا، وعند الإشارة يجري فورًا تبريرُه وصرفُه بالشكل نفسه الذي كان يلجأ إليه النظامُ العنصريّ في جنوب أفريقيا، أيْ أنَّ «لهم» نظامهم الخاصّ. أتحدَّث عن التقرير الذي صدر الشهر الماضي بعنوان «الانتهاكات القانونيَّة لحقوق الأقليَّة العربيَّة في إسرائيل» عن منظمة «العدالة» العربيَّة ـ اليهوديَّة داخل إسرائيل. المفيد بشكل خاص هو القسم الذي يتناول «التمييز الذي تتبعه المحاكم الإسرائيليَّة،» التي يشيد بها أنصارُ إسرائيل دائمًا لنزاهتها وإنصافها. يلاحظ التقرير، في الواقع، أنَّه في الوقت الذي أصدرت المحاكم قراراتٍ تقدُّميَّةً ونزيهةً على صعيد حقوق المرأة ومثليِّي الجنس والمعوَّقين وغيرهم، فإنَّها «رفضتْ منذ ١٩٤٨ كلَّ الدعاوى التي تتعلَّق بمساواة المواطنين العرب في الحقوق، ولم تُدرج إطلاقًا أيَّ بيان صريح في القرارات المتعلِّقة بحماية حقوق العرب.» ويتجلَّى هذا في مسح للدعاوى الجنائيَّة والمدنيَّة، إذ لا يحصل العربُ فيها على أيّ مساعدة من المحاكم، واحتمالُ إدانتهم أكبرُ بكثير بالمقارنة مع اليهود في ظروف مماثلة.

لم تتكشَّف الصورة القبيحة لإسرائيل إلاَّ خلال السنة أو السنتين الماضيتين نتيجة أبحاث في تكوينها السياسيّ الذي كان يُفترض حتى ذلك الحين أنَّه اشتراكيّ ومساواتيّ وريادي ومنفتح. ويمثِّل كتاب زئيف سترنهل **الأساطير المؤسِّسة لإسرائيل** (برينستون ١٩٩٨) عملاً لمؤرِّخ إسرائيليّ مختصّ بالحركات الجماهيريَّة اليمينيَّة في أوروبا في القرن العشرين، يكتشف تطابقًا مزعجًا بين هذه الحركات والنمط الخاصّ بإسرائيل، وهو ما يسمِّيه سترنهل عن صواب «الاشتراكيَّة القوميَّة.»

فمؤسِّسو إسرائيل، وتبعًا لذلك نظامُ الحكم التي أنشأوه، كانوا مناهضين بقوّة للاشتراكيّة ومصمِّمين على «الاستيلاء على الأرض» و«تحقيق الذات» وخلق شعور جديد بالانتماء القوميّ العضويّ كان يَجْنح باستمرار إلى اليمين خلال السنوات التي سبقتْ عامَ ١٩٤٨. يقول سترنهل إنّ «الحركة الصهيونيّة في الخارج والروّاد الذي بدأوا يستوطنون في البلاد عجزوا عن تطوير سياسة تجاه الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة. ولم يكن السببَ الحقيقيّ لذلك نقصٌ في فهم المشكلة بل إدراكٌ واضحٌ للتناقض الذي لا يمكن تجاوزه بين الأهداف الأساسيّة للطرفين.» بعد ١٩٤٨، كانت السياسة تجاه الفلسطينيِّين تقوم بوضوح على إخفاء هذه الجماعة أو إلغائها سياسيّاً، إذ كان واضحًا أنّ التناقض بين الطرفين سيبقى دائمًا غير قابل للحلّ. باختصار، لم يكن بمقدور إسرائيل أن تصبح دولة ليبراليّة علمانيّة على رغم الجهود التي بذلها جيلان من خبراء الدعاية لإظهارها كذلك.

بعد ١٩٦٧، أدّى احتلال الضفّة الغربيّة وغزّة إلى نشوء نظام عسكريّ ومدنيّ للفلسطينيِّين كان هدفه إخضاع الفلسطينيِّين وتحقيق الهيمنة الإسرائيليّة، أيْ بمثابة امتداد للنموذج الذي قامت عليه إسرائيل. وأنشئت مستوطنات في أواخر صيف ١٩٦٧ (وجرى ضمّ القدس)، ولم تقم بذلك أحزابٌ يمينيّة بل حزبُ العمل الذي كان عضوًا في الدوليّة الاشتراكيّة. ولم يكن تشريعُ المئات من «قوانين المحتلّين» يخالف بشكل مباشر أسسَ الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان فحسب بل مواثيقَ جنيف أيضًا. وتعدَّدتْ هذه الانتهاكات لتمتدّ من الاعتقال الإداريّ إلى المصادرات الجماعيّة للأراضي وهدمِ المنازل والإجلاءِ القسريّ للسكّان والتعذيبِ واقتلاع الأشجار والاغتيالِ وحظرِ الكتب وإغلاقِ المدارس والجامعات. لكنّ توسيع المستوطنات اللاشرعيّة استمرّ دائمًا فيما شملتْ سياسةُ التطهير العرقيّ المزيدَ من أراضي العرب كي يمكن توطين اليهود القادمين من روسيا وأثيوبيا وكندا والولايات المتحدة وغيرها من البلدان.

بعد توقيع اتفاقات أوسلو في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، شهدت أوضاع الفلسطينيِّين تدهورًا مستمراً. وأصبح من المستحيل بالنسبة إلى الفلسطينيِّين أن يتنقّلوا بحريّة بين مكان وآخر، وحُظر عليهم الوصول إلى القدس، وأدّت مشاريع بناء ضخمة إلى تغيير جغرافيا البلد. وفي كل شيء جرى الحرص بدقّة على التمييز

بين اليهوديّ وغير اليهوديّ. ويتضمَّن كتاب رجا شحادة **من الاحتلال إلى اتفاقات الفترة الانتقاليَّة: إسرائيل والأراضي الفلسطينيَّة** (كلوير، ١٩٩٧) أعمق تحليل للوضع القانونيّ الذي نشأ بعد أوسلو، وهو عمل مهمّ يبيِّن الاستمراريَّة التي جرى التمسُّك بها بين استراتيجيَّة التفاوض الإسرائيليّ خلال عمليَّة أوسلو وبين سياسة الاستيلاء على الأرض التي تتبعها في الأراضي المحتلَّة من مطلع السبعينيَّات. بالإضافة إلى ذلك، يكشف شحادة الغياب المأساويّ للإعداد والفهم في استراتيجيَّة منظمة التحرير الفلسطينيَّة خلال عمليَّة السلام، وما ترتَّب على ذلك من تفريط بالكثير من التعاطف الذي حصل عليه الفلسطينيُّون عالميّاً ضدّ سياسة إسرائيل الاستيطانيَّة وضدّ سجلّها البائس في مجال حقوق الإنسان، من دون الاستفادة من ذلك التعاطف واستثماره. فيقول إنَّ «كلّ التأييد والتعاطف الذي أمضى الفلسطينيُّون سنين في حشده عاد إلى منزله، إذا صحّ التعبير، وهو يظنّ خطأ أنَّ الكفاح انتهى. وقد ساعد الفلسطينيُّون، بدرجة لا تقلّ عن الإسرائيليِّين، على إعطاء الانطباع الزائف ـ عبر صورة المصافحة بين عرفات ورابين التي تناقلتها وسائلُ الإعلام على أوسع نطاق، فضلاً عن أمور أخرى ـ بأنَّ النزاع الإسرائيليّ ـ الفلسطينيّ قد حُلّ. ولم يُبذل أيّ جهد جديّ لتذكير العالم بأنَّ أحد الأسباب الرئيسيَّة للنزاع بعد ١٩٦٧، وهو المستوطنات الإسرائيليَّة في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة، لايزال قائمًا من دون أيِّ تغيير. هذا فضلاً عن المسائل الأساسيَّة الأخرى التي لاتزال من دون حلّ، مثل عودة اللاجئين والتعويضات وقضيَّة القدس.»

لا جدال أنَّ المأزق الأخلاقيّ الذي يواجهه كلُّ مَنْ يحاول أن يتناول النزاع الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ هو مأزق عميق. فاليهود الإسرائيليُّون ليسوا مستوطنين بيضًا من الصنف الذي استعمر الجزائر أو جنوب أفريقيا، على رغم أنَّ وسائل مماثلة استُخدمتْ. ويُنْظر إليهم بحقّ كضحايا تاريخ طويل من الاضطهاد الغربيّ المسيحيّ المناهض للساميّة بشكل أساسيّ، وقد توِّج بفظاعات المحرقة النازيَّة التي تكاد تتجاوز حدودَ التصديق. لكنْ بالنسبة إلى الفلسطينيِّين فإنَّ دورهم هو دور ضحايا الضحايا. ويفسِّر هذا لماذا ينأى الليبراليُّون الغربيُّون بأنفسهم، وهم الذين أيَّدوا علنًا حركةَ مناهضة نظام التمييز العنصريّ، أو الحركةَ الساندينيَّة في نيكاراغوا، أو البوسنة، أو تيمور الشرقيَّة، أو الحقوقَ المدنيَّة في أميركا، أو إحياءَ

الأرمن لذكرى الإبادة التي نفّذها الأتراكُ أو قضايا سياسيَّة أخرى كثيرة من هذا النوع، عن التأييد العلنيّ لحقّ تقرير المصير للفلسطينيِّين.. أمَّا بالنسبة إلى السياسة النوويَّة لإسرائيل، أو حملةِ التعذيب المشرَّعة قانونيّاً، أو استخدامِها للمدنيِّين كرهائن، أو رفضِها إعطاءَ الفلسطينيِّين أذونات للبناء على أراضيهم في الضفَّة الغربيَّة، فإنَّ القضيَّة لم تُطرح إطلاقًا في المجال العلنيّ الليبراليّ. ويرجع السبب في جانب منه إلى الخوف، وفي جانب آخر إلى الشعور بالذنب.

ثمّة تحدٍّ أكبر من السابق نفسه، ويتمثَّل في صعوبة الفصل ما بين المجموعتين السكّانيَّتين الفلسطينيَّة والإسرائيليَّة، وهما الآن متداخلتان من نواحٍ تفوق الحصر، على رغم الهوَّة الكبيرة بينهما. ويدرك الكثيرون منّا، الذين نادوا سنين طويلة بإقامة الدولة الفلسطينيَّة، أنَّ «دولة» كهذه (المزدوجان هنا في مكانهما الصحيح!) إذا قُدِّر لها أن تولَدَ من كارثة أوسلو، ستكون ضعيفةً ومعتمِدةً اقتصاديّاً على إسرائيل ومفتقِرةً تمامًا إلى أيّ قوَّة أو سيادة. فوق كل ذلك فإنَّ خريطة الضفَّة الغربيَّة حاليّاً تبيِّن أنَّ مناطق الحكم الذاتيّ منفصلة بعضها عن بعض (مساحتها الآن لا تتجاوز ثلاثة في المئة من مساحة الضفَّة الغربيَّة، فيما تواصل حكومة نتنياهو رفضَ إعطائها ١٣ في المئة إضافيَّةً) وهي بذلك ستكون بمثابة بانتوستانات تسيطر عليها إسرائيل من الخارج. الحل المعقول الوحيد، إذن، هو أن يجدِّد الفلسطينيُّون ومساندوهم الصراعَ ضدّ المبادئ الإسرائيليَّة الأساسيَّة التي تضع غيرَ اليهود موضعَ الهوان في أرض فلسطين التاريخيَّة. يبدو لي أنَّ هذا هو المطلب المنطقيّ لأيّ حملةٍ لتحقيق العدالة للفلسطينيِّين، بدل المطالبة بالانفصال بين الطرفين، كما تفعل بين حين وآخر، وبتردُّد وضعف، حركةُ «السلام الآن» الإسرائيليَّة. ليس هناك مبدأٌ لحقوق الإنسان، مهما كان مطّاطًا، يمكن أن يتوافق مع التمييز الذي تمارسه إسرائيل ضدّ غير اليهود، أيْ ضدّ الفلسطينيِّين بالدرجة الأولى. وليس من أمل في مصالحة على أرض فلسطين ـ إسرائيل ما لم تتمّ مواجهة التناقض بين عقيدة إسرائيل الانعزاليَّة على الصعيدين الدينيّ والإثنيّ من جهة، ومتطلَّبات الديموقراطيَّة الحقيقيَّة من الجهة الثانية. أمّا التهرُّب من هذه القضيَّة أو تغطيتها كلاميّاً أو اللجوء إلى تعريفات غائمة لـ «السلام» فلن تجلب للفلسطينيِّين، وللإسرائيليِّين على المدى الطويل، سوى المعاناة والقلق.

الحياة ٥ أيار ١٩٩٨

تاريخ جديد... أفكار قديمة

نظّمتْ صحيفة **لوموند ديپلوماتيك** الشهريّة الفرنسيّة، بالاشتراك مع دورية **ريڤو ديتود پاليستينيين** (مجلة الدراسات الفلسطينيّة)، ندوة بحثيّة في باريس الأسبوع الماضي وكنتُ من بين المشاركين. وإذ اعتبَرَ الإعلانُ عن الندوة أنّها تمثِّل اللقاء العلنيّ الأوّل بين ما يسمّى «المؤرِّخين الجدد» الإسرائيليِّين ونظرائهم الفلسطينيِّين، فإنّ الواقع هو أنّها كانت اللقاء الثالث أو الرابع بين الطرفين. ومع ذلك فإنّ ما امتاز به اجتماعُ باريس هو أنّه كان الأول من حيث إتاحة نقاش موسّع وشامل بينهما. من الطرف الفلسطينيّ كان هناك إيلي صنبر ونور مصالحة وأنا، مقابل بيني موريس وإيلان پاپي وإيتمار رابينوڤيتش (الأخير ليس مؤرِّخًا بالمهنة، على رغم أنّه بروفسور تاريخ في جامعة تل أبيب، وهو سياسيّ عمّاليّ سابق وخبير في شؤون سورية، وقاد الطرفَ الإسرائيليَّ في محادثات المسار السوريّ - الإسرائيليّ في واشنطن، ويبدو حاليّاً أنّه يغيِّر من مواقفه). كما كان هناك البروفسور زئيف ستيرنهيل من الجامعة العبريّة، وهو مؤرِّخ إسرائيليّ مختصّ بالحركات الشعبيّة اليمينيّة في أوروبا، أصدر أخيرًا كتابًا بالغ الأهميّة عن الأساطير التي يتمسّك بها المجتمع الإسرائيليّ دَحَضَ فيه تمامًا الأساطير الرئيسيّة، مثل أنّ إسرائيل دولة ليبيراليّة، اشتراكيّة، ديموقراطيّة، من خلال تحليل مذهل في الدقّة والتفصيل لليبراليّة إسرائيل وطبيعتها شبه الفاشيّة المعادية بعمق للاشتراكيّة، كما يجسّد ذلك حزبُ العمل واتحادُ النقابات (الهستدورت).

لم تحظَ الندوة بالكثير من الإعلان، ومن هنا لم يكن عدد الحضور كبيرًا. لكنَّ المستوى الممتاز للمساهمات (مع بعض الاستثناءات) جعلها مناسبةً ثمينةً جداً. من الانطباعات القويّة التي تركها الاجتماع لديَّ كان تركيز الجانب الإسرائيليّ، الذي ينتمي إلى اتجاهات سياسيّة متفاوتة، على أهميّة التجرُّد واتّخاذ موقف البعد النقديّ التأمّليّ من الوقائع، مقابلَ إلحاحِ الجانب الفلسطينيّ وتشبُّثه العاطفيّ القويّ بضرورة تأريخ جديد. السبب بالطبع هو أنَّ إسرائيل، وبالتالي غالبيّة الإسرائيليِّين، هم الطرف المسيطر في الصراع. فهم يمسكون بكل الأرض، ولهم كلُّ القوّة العسكريّة، ومن هنا يُمْكنهم التريُّث والارتياح إلى ترك النقاش يأخذ مجراه. ولم يؤيِّد أيٌّ منهم الموقف الفلسطينيّ صراحةً باستثناء إيلان پاپي، المؤرِّخ الإشتراكيّ المعادّي للصهيونيّة، الذي قدَّم المساهمة الإسرائيليّة الألمع والأكثر راديكالية. أمّا الآخرون فقد اعتبروا، بدرجات متفاوتة، أنَّ الصهيونية ضروريّة لليهود. واستغربتُ من ستيرنهيل اعترافَه في الجلسة الأخيرة بالظلم الفادح الذي تعرَّض له الفلسطينيُّون، وبأنّ جوهر الصهيونيّة هو أنّها حركةُ استحواذ، ثم قوله بعد ذلك إنّه استحواذٌ «ضروريّ.»

من السمات الأبرز للإسرائيليِّين (أيضًا باستثناء پاپي) التناقض العميق الذي يطبع أعمالهم ويصل إلى حدّ الشيزوفرينيا. من الأمثلة أنَّ بيني موريس ألّف قبل عشر سنوات العمل الإسرائيليّ الأهمّ عن جذور مشكلة اللاجئين الفلسطينيِّين. وأَثْبَتتْ دراستُه بما لا يقبل الشك، اعتمادًا على أرشيفات الهاغاناه والأرشيفات الصهيونيّة، أنَّ الفلسطينيِّين أُجبروا على النزوح، وذلك ضمن سياسة لـ «الترحيل» تبنّاها بن غوريون. وأبرزتْ أبحاثُ موريس الدقيقة أنَّ الأوامر صدرتْ تباعًا إلى قادة المناطق بطَرْد الفلسطينيِّين وإحراقِ قراهم والاستيلاء المنظَّم على مساكنهم وأراضيهم. لكنَّ الغريب أنَّ موريس يبدو في نهاية كتابه عازفًا عن استخلاص النتيجة البديهيّة لأبحاثه. إذ يقول إنَّ رحيل الفلسطينيِّين كان في جزء منه مِنْ عمل القوات الصهيونيّة، فيما كان الجزء الثاني بسبب الحرب. وهكذا يبدو موريس كأنّه لايزال صهيونيّاً بما فيه الكفاية ليصدِّق الروايةَ الإيديولوجيّة، وهي أنَّ الفلسطينيِّين اختاروا المغادرة ولم يَطْردهم الإسرائيليُّون، بدل أن يَقْتنع بالأدلة التي قدَّمها هو نفسه على أنَّ السياسة الصهيونيّة أَجْبرت الفلسطينيِّين على الخروج. هناك أيضًا

ستيرنهيل الذي يَعْترف في كتابه بأنَّ الصهاينة لم يعتبروا العربَ مشكلة، لأنَّهم لو اعتبروهم كذلك لكان عليهم الاعتراف علنًا بأن لا مجال لتنفيذ المشروع الصهيونيّ بإقامة دولة يهوديَّة إلاَّ عن طريق التخلُّص من الفلسطينيِّين. ومع ذلك أصرّ خلال ندوة باريس على أنّ طرد الفلسطينيِّين، على رغم أنَّه عمل لاأخلاقيّ، كان «ضروريّاً.»

ومع هذه التناقضات كان من المثير للاهتمام أنَّ موريس وستيرنهيل أبديا بعض التردُّد في موقفيهما إزاء الضغط عليهما من جانب پاپي والفلسطينيِّين، وهو ما اعتبرتُه مؤشّرًا إلى تغيُّر في المواقف يَعْكس التغيُّر الأعمق الذي تشهده إسرائيل. النقطة هنا هي أنَّ تغييرًا مهمّاً في الخطوط الرئيسيَّة للإيديولوجيَّة الصهيونيَّة لا يمكن أن يَحْصل تحت هيمنة السياسة الرسميَّة، سواء كانت من ليكود أو العمل، بل إنَّ عليه أنْ يأتي من خارج ذلك السياق، أيْ حيثما يتمتَّع المثقفون بحريَّة التفكير والتأمُّل في واقع إسرائيل حاليّاً. المشكلة في المحاولات الأخرى التي يقوم بها مثقفون من الطرفين للتأثير في سياسة بنيامين نتانياهو مثلاً أنَّها، كما في حال مجموعة كوپنهاغن، تجري على مسافة أقرب ممَّا يجب من الحكومات التي تتمسك بمنظور أضيق وأقصر مدى. وإذا كانت السنوات منذ ١٩٩٣ برهنَتْ على شيء فهو أنَّ المنظور الصهيونيّ الرسميّ للصراع مع الفلسطينيِّين، مهما كان مستنيرًا أو ليبيراليّاً (وهذا ينطبق على أوساط اليسار الصهيونيّ مثل حركة ميريتس، أو يسار الوسط مثل شيمون پيريز)، لا يستطيع الوصول سوى إلى مرحلة الشيزوفيرينيا المذكورة أعلاه: أيْ، نعم، نريد السلام مع الفلسطينيِّين، ولكنْ لا، لم نقم بما يستحقّ الإدانة في ١٩٤٨. غير أنَّه لا يمكن لهذا الموقف المتناقض أن يشكِّل أساسًا للسلام، لأنَّه ينطوي على اعتبار الفلسطينيِّين في بلدهم كأنَّهم أدنى مرتبة من اليهود. كما ينطوي الموقف على القبول بالتناقض العميق بين الصهيونيَّة والديموقراطيَّة (كيف يمكن أن تكون هناك دولة ديموقراطيَّة يهوديَّة حين يكون فيها أكثرُ من مليون مواطن غير يهوديّ لا يتساوون مع اليهود في الحقوق والتشغيل وتملُّك الأرض؟) ميزةُ أعمال المؤرِّخين الإسرائيليِّين الجدد هي أنَّها على الأقلّ تَدْفع التناقض الصهيونيّ إلى حدود لم تكن بادية لغالبيَّة الإسرائيليِّين، بل وللكثيرين من العرب أيضًا.

من المؤكّد أنّ الأهميّة الكبيرة اليوم للمؤرِّخين الإسرائيليِّين الجدد هي أنّهم أكّدوا ما قال به الفلسطينيُّون دومًا، مؤرِّخين وغيرَ مؤرِّخين، عمّا حصل لنا كشعب على يد إسرائيل. وهم قاموا بذلك بالطبع كإسرائيليِّين تكلّموا باسم ضمير شعبهم ومجتمعهم. لكنّني، من منظور نقد الذات، أرى أنّ علينا كعرب عمومًا وكفلسطينيِّين على وجه الخصوص أن نستكشف تواريخنا وأساطيرنا وتصوُّراتنا البطريركيّة لأنفسنا كقوميّة، وهو ما لم نَقُمْ به حتى الآن، لأسباب بديهيّة. خلال ندوة باريس شدَّد الفلسطينيُّون، ومن ضمنهم أنا، على الحاضر، وبإلحاح، ذلك لأنّ النكبة لاتزال معنا إلى الآن. ورغم ذلك فإنّ علينا كمثقفين ومؤرِّخين واجبَ النظر إلى تاريخنا وتاريخ قياداتنا ومؤسساتنا بعين انتقاديّة جديدة. هل هناك في أيّ من هذه ما يفسِّر المشاكل التي نواجهها اليوم؟ وماذا عن الصراع بين العائلات الكبيرة، وأنّ قادتنا تقليدياً لا يأتون بالانتخاب الديموقراطيّ، والواقع الذي لا يقل عن ذلك إيلامًا في أنّنا كما يبدو نتوارث جيلاً بعد جيل الكثيرَ من الفساد والتسيُّب؟

إنّها قضايا خطيرة بل حاسمة، ولا يُمْكننا تركها من دون جواب، أو الاستمرار في تأجيلها بذريعة الدفاع عن الوطن والوحدة الوطنيّة. ويُمْكن أن يشكِّل كتاب يزيد صايغ الجديد عن تاريخ الكفاح المسلّح الفلسطينيّ بداية لهذه النظرة النقديّة إلى الذات. ونحن بحاجة إلى الكثير من الأبحاث السياسيّة والنقديّة التي لا تتهرّب ممّا في تاريخنا من التعقيد والمفارقات.

أعمال موريس وپاپي وستيرنهيل ، حسب علمي، لم تترجَمْ إلى العربيّة بعد، وعلينا سدّ هذا النقص بأسرع ما يُمْكن. الأمر الذي يضارع ذلك أهميّةً كما أرى هو أن يبادر المثقّفون العرب إلى الاتّصال المباشر مع هؤلاء المؤرِّخين ودعوتهم إلى النقاش في الجامعات ومراكز الثقافة والمنابر العامّة في العالم العربيّ. أعتقد ايضًا أنّ واجبنا كمثقفين، فلسطينيِّين وعربًا، مواجهة الأوساط الثقافيّة والأكاديميّة الإسرائيليّة عن طريق إلقاء المحاضرات في المراكز الإسرائيليّة، وذلك في شكل علنيّ وشجاع وواضح الالتزام. فماذا استفدنا من السنوات الطويلة التي رفضنا خلالها التعامل مع إسرائيل؟ لا شيء سوى إضعافنا وإضعاف تصوُّرنا لمناوئينا. إنّ السياسات التي استمرّت منذ ١٩٤٨وصلتْ إلى نهايتها بفشل عمليّة أوسلو التي قامت على الفصل ما بين اليهود الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين. ومن بين ما يُمْكن عمله

في السياسات الجديدة المطلوبة التي تحدّثتُ عنها في هذه المقالات الاستمرار في اللقاء مع المؤرِّخين الإسرائيليِّين الجدد. فهم رغم كونهم أقليَّةً صغيرةً يمثِّلون ظاهرة مهمَّة. فقد كان لأعمالهم، على سبيل المثال، تأثير كبير في مسلسل «تكوما» المكوَّن من ٢٢ حلقة الذي عرضه التلفزيون الإسرائيليّ بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الدولة. كما تتهافت المدارسُ الإسرائيليَّة على دعوتهم لإلقاء المحاضرات، في حين تثير أعمالهم اهتمامَ المؤرِّخين وغيرهم في أوروبا والولايات المتحدة. والغرابة، إنْ لم نَقُلْ التخلُّف، أنَّ المكان الوحيد الذي لم يَسمع صوتَهم هو العالم العربيّ. لكنْ حان الوقت لتخليص أنفسنا من التحامل العنصريّ ودفن الرأس في الرمل والبدء من الآن بالعمل لتغيير وضعنا.

الحياة ٢٦ أيار ١٩٩٨

«الولاية» الأخرى

يندر للصراعات في العالم الحديث، سواء كانت سياسيّة أم عسكريّة، أن تتّخذ صفة الثبات. فإذ يحدّد طرف ما موقعه ويتمسّك به، عليه أيضًا أن يستخدم المناورات والتكتيكات المتحرّكة كي يحمي ذلك الموقع. ويتصاعد التعقيد والحركيّة في الصراع كلّما غلب عليه الطابعُ السياسيّ. ولنا أن نلاحظ أنّ معظم الصراعات الرئيسيّة من أجل التحرُّر في القرن الحاليّ خالف الأساليب التقليديّة وتمّ له الانتصار لا من خلال الجيوش بل عبر القوى السياسيّة المتحرّكة، التي اعتمدتْ أساليبَ المبادرة والإبداع والمفاجأة أكثر مما اعتمدت التمسُّك بالمواقع المحصّنة والقوّة الناريّة للجيوش التقليديّة أو ثقل المؤسّسات الرسميّة والتقليديّة. من الأمثلة على ذلك الهجوم الكبير الذي قامت به قوات فيتنام الشماليّة والفيتكونغ في فيتنام في ١٩٦٨ وعرف باسم «حملة تيت.» وتمثّلت الحملة في عاصمة فيتنام الجنوبيّة سايغون، مقرّ القيادة العامّة الأميركيّة، بعدد كبير من الهجمات الجريئة على أخطر المواقع الأميركيّة، من بينها السفارة الأميركيّة نفسها. وكان الهدف، الذي دفع الفيتناميُّون ثمنًا بشريّاً فادحًا له، تسليط الضوء على انكشاف القوات الأميركيّة وقوات فيتنام الجنوبيّة أمام الثوار، وهو ما أبرزته التقاريرُ التلفزيونيّة التي صدمت المشاهد الأميركيّ. بكلمة أخرى، كان الهدف التأثير في الرأي العام الأميركيّ ودفعه إلى معارضة الحرب، والبرهنة على هشاشة الموقف السياسيّ الأميركيّ الذي هدف إلى فرض إرادة واشنطن على فيتنام.

أمَّا في الجزائر، خلال حرب التحرير ما بين ١٩٥٤ و١٩٦٢، فقد قسّمتْ جبهةُ التحرير الوطنيّ البلادَ إلى ستّ ولايات، لكلّ منها هيكلها القياديّ الخاصّ وقوّاتها المسلّحة الخاصّة ومسرح عملياتها، فيما اعتُبرتْ فرنسا نفسُها الولايةَ السابعة. الفكرة كانت أنّ على حركة التحرُّر، إزاء تفوُّق فرنسا العسكريّ، أن تقوم بعمليّات سياسيّة خلف الخطوط الفرنسيّة، أيْ محاولة الحصول على أكثر ما يمكن من التأييد من المدنيِّين الفرنسيِّين. وكان هذا عنصرًا مهمّاً في الانتصار الجزائريّ، الذي لم يكن عسكريّاً بمقدار ما كان سياسيّاً. واستطاع الجزائريُّون كسب تأييد شخصيّات فرنسيّة مرموقة مثل جان پول سارتر وپيار فيدال ـ ناكيه وجان جينيه. وكانت أهميّة هذه الشخصيّات تنبع بالضبط من كونها فرنسيّة، أيْ منتمية إلى الطرف الآخر في المواجهة.

في جنوب أفريقيا كان من السياسات الرئيسيّة للمؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ إشراكُ البيض في شكل مباشر في الصراع ضدّ نظام الفصل العنصريّ والتأكيد أنّ الصراع ضدّ العنصريّة لا يهدف إلى إخراجهم من البلاد. الهدف الواضح من هذه السياسة كان إدراك المؤتمر الوطنيّ ضرورةَ إقناع البيض أنّ انتصار العدالة بالنسبة إلى السود لا يعني بداية شكل جديد من الظلم، بل إنّه سيأتي بالمساواة إلى الجميع. من هنا كان من الضروريّ منطقيّاً إشراكُ البيض في الصراع كأعضاء في المؤتمر الوطنيّ. ولم يكن للمؤتمر الوطنيّ الانتصارُ لولا سياسة إشراك الرجال والنساء البيض في الكفاح ضدّ نظام يحابيهم عنصريّاً. وعندما دخل المؤتمر الوطنيّ مرحلته الأضعف داخل جنوب أفريقيا، وتوزَّع قادتُه بين القتل والنفي والسجن، ووصلت الروحُ المعنويّة بين الكوادر إلى الحضيض، وبدا أنّ قوات النظام العنصريّ تمكّنتْ من إحكام سيطرتها على الوضع، نقلت الحركةُ الصراعَ إلى الخارج وإلى أوساط البيض، ولاسيّما الشخصيّات المؤثِّرة في الرأي العامّ. كما أنّ حركة المطالبة بالحقوق المدنيّة في الولايات المتحدة خلال الستينيّات تمكّنتْ من تحقيق قسط من النجاح بفضل حرص قيادتها من السود على إشراك أكبر عدد ممكن من المثقفين والشخصيّات العامّة، خصوصًا البيض، في مسيراتها وعرائضها وغير ذلك من الفعاليّات.

تتطلّب استراتيجيّةٌ كهذه قدرًا كبيرًا من الانضباط والدقّة في العمل. وقال لي صديق زار فيتنام أواخرَ الستينيّات إنّه ذُهل أثناء زيارة المقرّ السياسيّ لجبهة

التحرير الوطنيّ الفيتناميّة عندما شاهد خارطةً كبيرةً للولايات المتحدة مقسّمةً حسب المناطق الانتخابيّة، مع تقرير مفصّل عن كل ممثّل للدوائر في الكونغرس يحدّد كيفيّة تصويته على عشر قضايا رئيسيّة، خارجيّة وداخليّة. هكذا تمكّن الثوار الفيتناميُّون من متابعة خطِّ كلِّ عضو في مجلسَي الكونغرس، وتحديد الأعضاء الذين يمكن إقناعهم بتغيير التصويت أو الثباتِ عليه في القضايا التي تخصّ الحرب. المهم أنَّ كل هذا كان يجري أثناء تعرُّض الهند الصينيّة بأجمعها لقصف جويّ متواصل فاق كلَّ ما شهدته الحربُ العالميّة الثانية أو حربُ كوريا.

في جنوب أفريقيا، خلال الثمانينيّات وأوائل التسعينيّات، واصلتْ حركة مناهضة العنصريّة مقاطعة الزيارات التي كان يقوم بها الأكاديميُّون والصحافيُّون والرياضيُّون والفنّانون ورجال الأعمالُ إلى جنوب أفريقيا، لكن كانت هناك استثناءات للمقاطعة. وعندما زرتُ البلاد في أيار (مايو) ١٩٩١ ضيفًا على جامعتيْ كيپ تاون وجوهانسبرغ قررت اللّجنة المعنيّة استثنائي من المقاطعة، معتبرةً أنَّ حضوري يساند الصراع ضد العنصريّة. بكلمة أخرى، لم يكن هناك أبدًا في فيتنام أو أميركا أو الجزائر أو جنوب أفريقيا حظرٌ مسبقٌ شاملٌ على كل مَنْ يُفترض أنّه من الجانب الآخر، فقد اعتَبَرت الحركات هناك أنَّ مِنْ بين العناصر الجوهريّة في الصراع من أجل التحرُّر إشراكَ أشخاص من الطرف المقابل فيه.

على موقفنا، فلسطينيِّين وعربًا، المناهضِ للانتهاكات الصهيونيّة أن يتعامل مع الطرف المقابل بالمقدار نفسه من المعرفة والتمييز. إنَّ الفكرة القائلة إنَّ علينا، في رفضنا للتطبيع، مقاطعةَ كلِّ الإسرائيليِّين من دون تمييز، تشكّل سلاحًا بالغ العموميّة يفتقر في النهاية إلى الفاعليّة ويرتدّ علينا بالضرر. ففي الدرجة الأولى ليست هناك قوّة عربيّة، أعسكريّة كانت أم سياسيّة، تواجه إسرائيلَ فعلاً. وقد وقّعت منظمة التحرير الفلسطينيّة نفسها، إضافةً إلى مصر والأردن، على اتفاقات سلام مع إسرائيل، وليس أمامنا خيار عسكريّ من أيّ شكل ـ عدا طبعًا حرب العصابات الشجاعة التي يقوم بها حزبُ اللّه في جنوب لبنان. ثانيًا هناك الكثير من الإسرائيليِّين الذين يشعرون بالاشمئزاز من سياسة حكومة بنيامين نتانياهو، وفي إمكانهم أن يلعبوا دورًا فاعلاً في كفاحنا ضدّ العزل العنصريّ الذي يشوّه المشهد السياسيّ الإسرائيليّ والفلسطينيّ. ثالثًا، إنّنا نتصرّف بحمق حين يقتصر قبولنا

بإسرائيليِّين لدعم موقفنا على شخصيات مرتبطة في شكل أو آخر بالحكومة أو الفئات الحاكمة عمومًا. هذا ما يصحّ على منظمة التحرير الفلسطينيّة عندما تحاول الحصول على رضا حزب العمل، بمقدار ما يصحّ على المثقفين المستقلِّين الذين تُسعدهم مقابلةُ أشخاص مثل ديڤيد كيمحي في كوپنهاغن.

إنّ في القيام بذلك سوءَ فهم عميقًا لطبيعة المعركة من أجل المساواة في الحقوق وتقرير المصير. وكما كانت الحال مع جنوب أفريقيا، فإنّ علينا أن نوضِّح للإسرائيليِّين بما لا يقبل الشكّ أنّ كفاحنا لا يهدف إلى طردهم من الشرق الأوسط. إذ لا يمكننا إعادة الساعة إلى ما قبل ١٩١٧ أو ما قبل ١٩٤٨. لكنْ يمكننا التأكيد لهم، كما حرص نيلسون مانديلا دومًا على التأكيد للبيض، أنّنا نريد لهم البقاء والمشاركة معنا في الأرض على أساس المساواة. من هنا يمكننا مناشدة الإسرائيليِّين على أساس الحقوق المدنيّة والإنسانيّة والسياسيّة لكلّ سكان فلسطين. ما نعارضه هو سيطرةُ الإسرائيليِّين علينا واستمرارُهم في احتلال أرضنا وحرماننا إيّاها. ولو قلنا للعناصر الديموقراطيّة في المجتمع الإسرائيليّ إنّنا نطمح إلى الأهداف نفسها، أي التساوي في الحقوق والحياة الكريمة في ظلّ الأمن والسلام، لأمكننا التعاون معها. غير أنّ علينا أن نقوم بذلك بناءً على إدراك دقيق لطبيعة المجتمع المدنيّ الإسرائيليّ، مثلما فعل الفيتناميُّون تجاه الولايات المتحدة والجزائريُّون تجاه فرنسا.

أركّز على فكرة العمل على أساس وجود «ولايات» أخرى أو مجالات أخرى للصراع لكي أنتقد الفكرة المقابلة المفتقرة إلى الفاعليّة، المصرّة على الفصل المطلق بيننا وبين كلّ إسرائيليّ أو يهوديّ. لهذا تحدّثتُ في مقالة سابقة عن حاجة المثقفين الفلسطينيِّين إلى مخاطبة الطلبة والأساتذة والمثقفين والفنانين الإسرائيليِّين وغيرهم من المستقلِّين في شكل مباشر، بدل رفض التكلُّم والتعامل مع أيّ إسرائيليّ. ففي غياب الخيار العسكريّ الحقيقيّ، بل حتى غياب أيّ جبهة حقيقيّة تفصل الفلسطينيِّين عن الإسرائيليِّين (لأنّ الكتلتيْن السكانيّتين مختلطتان رغم الحلم الصهيونيّ بالفصل بينهما)، ليس هناك من سبيل للفلسطينيِّين لكي يستعيدوا حقوقهم من دون إشراك فاعل للإسرائيليِّين في كفاحهم. ولهذه المشاركة أن تتّخذ أشكالاً كثيرة، مثلَ إطلاق حملة دوليّة منظّمة ضدّ المستوطنات، أو القيام بمسيرات

مختلطة ضد مستوطنات رئيسيّة، أو تنظيم الاجتماعات الشعبيّة للتعبير عن الأهداف المشتركة. في كل هذه النشاطات علينا نحن، قبل الإسرائيليِّين، اتِّخاذ المبادرة، وذلك في الوقت الذي نتكلّم فيه بوضوح وصراحةٍ عن أوضاعنا الداخليّة وكيفيّة إعادة ترتيب البيت الفلسطينيّ. ذلك أنّه يستحيل علينا كشعبٍ الاستمرارُ في المعاناة الصامتة تحت طغيان النظام الفلسطينيّ الحاليّ وفساده. علينا أن ندرك بما لا يقبل الشكّ أنّ من مصلحة الحكومة الإسرائيليّة استمرارَ سلطة فلسطينيّة تتّسم بهذا القدر من الضعف والفساد والافتقار إلى الشعبيّة. إنّها بعيدة تمام البعد عن الديموقراطيّة والحوار بين الأنداد. لهذا علينا إيصالُ كفاحنا إلى «الولاية» الإسرائيليّة، للمناداة هناك بالسلام والعدالة للشعبين. وسنبقى في تخبُّطنا وتحمُّلنا آلامَ الاحتلال من جهة، والحكمَ الفلسطينيَّ اللاديموقراطيَّ من جهة ثانية، إلى أن نقوم بذلك، وأن نقوم به من دون عقدة الذنب من مخاطبة «العدو» وعلى أساس التمييز الواضح بين حزب العمل والقوى الحقيقيّة الساعية للسلام في إسرائيل.

الحياة ٩ حزيران ١٩٩٨

كسر الجمود: طريق ثالث

الآن، وبعدما تأكّد بوضوح أنّ اتفاق أوسلو هو كما كان فعلاً منذ البداية عمليّة «سلام» تعاني اختلالاً عميقًا ويتعذّر تطبيقُها، يحتاج العرب والإسرائيليُّون وأنصارُهم المتعدِّدون والمتنوِّعون إلى التفكير وبوضوح أكبر بكثير وليس العكس. ويبدو أنّ بعض النقاط الأوليّة تَطْرح نفسها منذ البداية. أصبح «السلام» الآن كلمة مُخادعة لا تتمتّع بصدقيّة، ولا تشكّل ضمانًا لتجنيب الشعب الفلسطينيّ المزيدَ من الأذى والدمار. فكيف يمكن المرءَ، بعد كلّ عمليات مصادرة الأراضي والاعتقالات وهدم المنازل وإجراءات الحظر وأعمال القتل التي جَرَتْ من طرف واحد بسبب غطرسة إسرائيل وعنجهيّتها في سياق لـ «عمليّة السلام» نفسه، أن يستمرّ في استخدام كلمة «السلام» من دون تردُّد؟ هذا مستحيل. يقول المؤرِّخ الرومانيّ تاسيتوس عن الاحتلال الرومانيّ لبريطانيا «إنّهم [الجيش الرومانيّ] أحدثوا خرابًا، وسمّوه سلامًا.» الشيء ذاته تمامًا حدث لنا كشعب، بتعاون واعٍ من السلطة الفلسطينيّة والدول العربيّة (مع بضعة استثناءات ذات شأن) وإسرائيلَ والولاياتِ المتحدة.

ثانيًا، لا جدوى من التظاهر بأنّه يمكن أن نحقّق تقدُّمًا في معالجة الجمود الحاليّ، الذي يتعذّر كسرُه في الإطار القائم لاتفاق أوسلو، بالعودة إلى فترات الماضي الذهبيّة. لا يمكن أن نعود إلى الأيام التي سبقتْ حربَ ١٩٦٧، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن نَقْبل شعارات الرفض التي تعيدنا عمليّاً إلى العصر الذهبيّ للإسلام. لا يمكن إعادةُ عقارب الساعة إلى الوراء. فالسبيل الوحيد لرفع الحيف،

كما قال إسرائيل شاحاك وعزمي بشارة على السواء، هو أن تخلق مزيدًا من العدل، لا أن تخلق إشكالاً جديدة من الأعمال الظالمة الانتقاميَّة، أي القول إنَّ «لديهم دولة عبريَّة، ونحن نريد دولة إسلاميَّة.» من جهة أخرى، لا يقلّ سخفًا فرضُ مقاطعة كاملة على كل شيء إسرائيليّ (كما هو رائج حالياً في أوساط عربيَّة تقدُّميَّة مختلفة) والتظاهر بأنَّ هذا هو الطريق القوميّ السليم فعلاً. هناك في أيّ حال مليون فلسطينيّ هم مواطنون إسرائيليُّون: فهل سيتعرّضون أيضًا للمقاطعة كما كانت الحال خلال الخمسينيَّات؟ وماذا عن الإسرائيليِّين الذين يَدْعمون كفاحَنا، ولكنَّهم لا ينتمون إلى حركة «السلام الآن» المراوغة أو إلى «مريتس» أو إلى حزب العمل الإسرائيليّ «العظيم» الذي يتزعَّمه إيهود باراك (الذي يُرجَّح أنَّه قتل كمال ناصر وأبو أياد)؟ هل ينبغي لهؤلاء ـ فنّانين ومثقفين أحرارًا وكتّابًا وطلبةً وأكاديميِّين ومواطنين عاديِّين ـ أن يُقاطَعوا لأنَّهم إسرائيليُّون؟ واضح أنَّ القيام بذلك سيعني التظاهُرَ بأنَّ الانتصار على نظام الفصل العنصريّ في جنوب أفريقيا لم يحدث، وتجاهُلَ كل الانتصارات الكثيرة للعدالة التي تحقّقتْ بفضل التعاون السياسيّ غير العنفيّ بين أناس يحملون أفكارًا متماثلة على جانبي الجبهة المتشابكة إلى درجة كبيرة والمتحرّكة. وكما قلتُ في مقال نُشر أخيرًا، لا يمكن أن ننتصر في هذا الصراع عبر التمنِّي بأن يختفي ببساطة كلُّ اليهود، أو بأن نتمكّن من جعل كل شيء يصبح إسلاميّاً: بل نحتاج إلى «الولايات» الأخرى، داخل إسرائيل وعلى صعيد عالميّ، وإلى الناس داخلها الذين يؤيِّدون كفاحنا. ويجب أن نجتاز حاجز الفصل ـ الذي كان إنشاؤه أحدَ الأهداف الرئيسيَّة لأوسلو ـ الذي يديم الفصل العنصريّ الحاليّ بين العرب واليهود في فلسطين القديمة. أن نجتاز الحدّ الفاصل، لكن من دون أن نعزِّزه.

ثالثًا، وقد يكون الأهم: هناك فرق كبير بين السلوك السياسيّ والسلوك الفكريّ. فدور المفكّر هو أن يقول الحقيقة، بأكبرِ ما يمكن من الوضوح والمباشرة والصدق. لا يُفترض بأيِّ مفكّر أن يَقْلق ما إذا كان ما يُقال يُحرِجُ أو يُرضي أو لا يُرضي أناسًا في السلطة. وقول الحقيقة لأصحاب النفوذ يعني بالإضافة إلى ذلك أنَّ القطاع الذي يتوجَّه إليه المفكّر لا يتمثّل في حكومة أو شركة أو مصلحة فرديَّة: لا شيء سوى الحقيقة بلا تزويق. ويعتمد السلوك السياسيّ بشكل أساسيّ على

اعتبارات تتعلّق بالمصلحة: إحراز تقدُّم وظيفيّ، العمل مع حكومات، الحفاظ على موقع المرء، وغير ذلك. من الواضح إذًا في أعقاب اتفاق أوسلو أنَّ الاستمرار في النهج الذي تروِّجه الأطرافُ الثلاثةُ الملتزمةُ بنودَه، أي الدول العربيَّة والسلطة الفلسطينيَّة والحكومة الإسرائيليَّة، يمثِّل سلوكًا سياسيّاً لا فكريّاً. خذ على سبيل المثال الإعلان المشترك الذي صدر عن مصريِّين وإسرائيليِّين (وهم رجال في الأغلب) بالنيابة عن «جمعية القاهرة للسلام» وحركة «السلام الآن.» فإذا طرحنا جانبًا كلَّ التعابير الطنّانة عن «السلام» لن نحصل على تأييد مدوٍّ لاتفاق أوسلو فحسب، بل كذلك على عودة إلى اتفاقات السادات ـ بيغن في أواخر السبعينيّات وهي اتفاقات توصف بأنَّها جريئة وبالغة الأهميَّة.

حسنًا. لكنْ ما علاقة هذا بالفلسطينيِّين الذين تجنَّبتْ تلك الوثائقُ الجريئة والبالغة الأهمية الإشارةَ إلى أرضهم وحقِّهم في تقرير المصير؟ بالإضافة إلى ذلك، لاتزال مصر وإسرائيل في حال سلام. كيف سيكون الأمر إذا اجتمع بضعة إسرائيليِّين وفلسطينيِّين وأصدروا بياناتٍ مدوّيةً عن السلام بين إسرائيل وسورية تَهْدف إلى «مناشدة» حكومتيهما؟ سيَعْتبر معظمُ الناس ذلك ضربًا من الجنون. ما الذي يخوِّل طرفين، أحدهما يَضْطهد الفلسطينيِّين والآخر يدّعي لنفسه حقَّ التحدُّث بالنيابة عنهم، أن يعلنا أهدافًا سلميَّة في نزاع لا يدور بينهما؟ بالإضافة إلى ذلك، تبدو فكرةُ مناشدة هذه الحكومة الإسرائيليّة، وتوقُّع الحصول على حلول منها، أشبهَ بمناشدة مصّاص الدماء الشهير الكونت دراكولا أن يتحدَّث بحماسة عن فضائل النباتيَّة.

باختصار، يقوّي هذا النوعُ من السلوك السياسيّ سيطرةَ تلك الجرثومة القاتلة، عمليَّة أوسلو المهلكة رغم أنَّها تسير إلى الموت، على مستقبل السلام الحقيقيّ المناقض للسلام الأميركيّ ـ الإسرائيليّ المخادع. لكنْ يتوجَّب أن أقول أيضًا إنَّه لن يكون موقفًا مسؤولاً على المستوى الفكريّ، من جهة أخرى، العودةُ عمليّاً إلى ذلك النوع من المقاطعة الشاملة الذي يَلْقى الرواجَ حاليّاً في بلدان عربيَّة مختلفة. وكما ذكرتُ سابقًا، فإنَّ هذا النوع من التكتيك (لا يمكن أن يوصف بأنَّه استراتيجيَّة، إلاَّ بالقَدْر الذي يمكن أن يُعتبر إدخالُ الرأس في الرمل مثلَ النعامةِ ضربًا من الاستراتيجيَّة) يؤدِّي إلى الارتداد.

إنَّ إسرائيل ليست جنوب أفريقيا، أو الجزائر، أو فيتنام. واليهود شئنا أم أبينا، ليسوا مستعمِرين عاديِّين. نعم، لقد عانوا المحرقة، ونعم إنَّهم ضحايا مناهضة السامية. لكنْ كلاَّ، لا يمكن أن يَسْتخدموا هذه الحقائق ليستمرُّوا، أو يَشْرعوا، بتشريد شعب آخر لا يتحمَّل أيَّ مسؤوليَّة عن أيِّ من هذه الحقائق السابقة.

لقد دأبتُ على القول طوال عشرين سنة إنَّنا لا نملك أيَّ خيار عسكريّ، وليس من المحتمل أن نملك مثلَ هذا الخيار في المستقبل القريب. كما أنَّ إسرائيل لا تملك خيارًا عسكريّاً فعليّاً. فعلى رغم القوَّة الهائلة للإسرائيليِّين لم ينجحوا في تحقيق الاعتراف أو الأمن اللذيْن يتوقون إليهما. من جهة أخرى، ليس كل الإسرائيليِّين على الشاكلة ذاتها، ومهما يحدث يجب أن نتعلَّم العيشَ معهم بشكلٍ ما، والأفضل أن يكون ذلك بشكل عادل، بدل أن يكون بشكل جائر.

يتجنَّب الطريقُ الثالث إذًا إفلاسَ أوسلو والارتدادَ إلى سياسات المقاطعات الشاملة على السواء. ويجب أن يبدأ انطلاقًا من فكرة المواطنة، لا القوميّة، لأنَّ فكرة الفصل (أوسلو) والنزعةَ القوميَّة الثيوقراطيَّة الأحاديَّة الجانب الانتصاريَّة، يهوديَّةً كانت أو إسلاميَّة، لا تتعامل مع الحقائق التي نواجهها. ويقضي هذا أن يحلَّ مفهومٌ للمواطنة يَضْمن لكلّ فرد حقوقَ المواطن ذاتها، ولا يستند إلى العرق أو الدين بل إلى عدالة متكافئة يَكْفلها الدستور لكلِّ مواطن، مكانَ كل الأفكار البالية عن الطريقة التي ستُطهَّر بها فلسطين من الأعداء. فالتطهير العرقيّ، هو التطهير العرقيّ سواء نفَّذه الصربُ أو الصهاينةُ أو «حماس.» ما يسعى عزمي بشارة ويهود إسرائيليُّون عديدون مثل إيلان بابي إلى تعزيزه حاليّاً هو وضعٌ وحياةٌ سياسيَّان يكفلان لليهود والفلسطينيِّين داخل الدولة العبريَّة امتلاكَ الحقوق ذاتها. وليس هناك أيُّ سبب يَحُول دون تطبيق المبدإ نفسه على الأراضي المحتلَّة حيث يعيش الفلسطينيُّون واليهود الإسرائيليُّون جنبًا إلى جنب، معًا، ولكنْ مع هيمنة أحد الشعبين، اليهود الإسرائيليِّين، وحده على الآخر في الوقت الحاضر.

الخيار إذًا هو إمَّا أن يكون هناك نظامُ فصلٍ عنصريّ، أو عدالةٌ ومواطنة. ويجب أن نُقرّ بحقائق المحرقة لا كصكٍّ على بياض يستخدمه الإسرائيليُّون للإساءة إلينا، بل كمؤشّر إلى إنسانيَّتنا، وقدرتِنا على فهم التاريخ، ومطلبنا أن يجري الاعتراف على نحوٍ متبادل بمعاناتنا. كما يجب أن نُقرّ بأنَّ إسرائيل مجتمع ديناميّ

توجد داخله تيّاراتٌ كثيرةٌ، وليست كلُّها تابعةً لكتلة ليكود أو حزبِ العمل أو تيّارات دينيَّة. يجب أن نتعامل مع أولئك الذين يُقرُّون بحقوقنا. ينبغي أن نكون مستعدِّين كفلسطينيِّين للذهاب والتحدُّث إلى الفلسطينيِّين أولاً، ولكنْ إلى الإسرائيليِّين أيضًا وينبغي أن نُطْلعهم على حقيقة أوضاعنا، بدل المساومات الغبيَّة من النوع الذي تتعاطاه منظّمةُ التحرير الفلسطينيَّة والسلطةُ الفلسطينيَّة، ويمثّل عمليّاً الفصلَ العنصريَّ الذي تضمَّنه اتفاقُ أوسلو.

القضية الرئيسيَّة هي الحقيقة بذاتها وضرورةُ التصدّي لأيّ نوع من الفصل العنصريّ والتمييز العرقيّ، بغضّ النظر عن الجهة التي تمارسه. هناك الآن موجة بغيضة متسلِّلة من مناهضة الساميّة وادّعاء السموّ الأخلاقيّ المرائي تتغلغل إلى فكرنا وخطابنا السياسيّ. وأرى بقوّة أنَّ هناك شيئًا يجب أن يكون واضحًا: نحن لا نكافح الأعمال الجائرة للصهيونيَّة كي نستبدلها بنزعة قوميَّة (دينيَّة أو مدنيَّة) مثيرة للبغض تقضي بأن يتمتّع العربُ في فلسطين بمساواة أكثر من الآخرين. يعاني تاريخ العالم العربيّ الحديث ـ بكل إخفاقاته السياسيَّة وانتهاكات حقوق الإنسان وعجز عسكريّ مذهل وتضاؤل إنتاج، وحقيقةِ أنَّنا وحدنا بين كل الشعوب الحديثة تراجعنا على صعيد التطوُّر الديموقراطيّ والتكنولوجيّ والعلميّ ـ سلسلةً كاملةً من الأفكار البالية التي فقدتْ صدقيّتها، ومن بينها الفكرةُ القائلة إنَّ اليهود لم يعانوا أبدًا وإنَّ المحرقة كذبة اختلقها حكماءُ صهيون، وهي فكرة تلقى رواجًا أكبر ممَّا ينبغي بكثير.

لماذا نتوقَّع أن يصدّق العالم معاناتنا كعرب إذا كنَّا: (أ) لا نستطيع أن نُقرَّ بمعاناة الآخرين، حتى بمعاناة مضطهدينا، و(ب) لا نستطيع أن نتعامل مع الحقائق التي تتحدَّى الأفكار التبسيطيَّة من النوع الذي يروِّجه مفكِّرون مثاليُّون لا يريدون أن يروا العلاقة بين المحرقة وإسرائيل. دعوني أكرِّرْ، مرَّةً أخرى، أنَّه لا يمكن أن أقبل الفكرة القائلة بأنَّ المحرقة تبرّر للصهيونيَّة ما فعلته بالفلسطينيِّين. فأنا أقول العكس تمامًا، وهو أنَّه يمكننا عبر الإقرار بالمحرقة لما مثَّلتْه فعلاً من جنون الإبادة أن نطالِبَ الإسرائيليِّين واليهودَ عندئذ بالحق في ربط المحرقة بالأعمال الظالمة التي اقترفها الصهاينةُ ضدّ الفلسطينيِّين، في الربط وانتقاد الربط لما ينطوي عليه من رياء ومنطق أخلاقيّ فاسد.

لكنَّ دعم مساعي غارودي وأصحابه المشكِّكين في المحرقة بذريعة «حرّيّة الرأي» هو حيلةٌ سخيفة تُلحق مزيدًا من الإساءة بسمعتنا التي شُوِّهتْ بالفعل في

أنظار العالم بسبب عجزنا وفشلنا في خوض المعركة كما يجب، وبسبب سوء فهمنا العميق للتاريخ وللعالم الذي نعيش فيه. لماذا لا نكافح بقوّة أكبر من أجل حريّة الرأي في مجتمعاتنا، هذه الحريّة التي تكاد تكون معدومة كما يدرك الجميع؟ عندما أشرتُ إلى المحرقة في مقال كتبتُه هنا في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي تلقّيتُ اتّهامات أكثر غباءً مما كنتُ أتوقّعه إطلاقًا. وبلغ الأمر بمفكّر شهير أن اتّهمني بمحاولة الحصول على شهادة حسن سلوك من اللّوبي الصهيونيّ. أؤيد، بالطبع، حق غارودي في أن يقول ما يشاء وأعارض قانون «غيسو» التعيس الذي حوكم غارودي ودين بمقتضاه. لكنْ أعتقد أيضًا أنّ ما يقوله مبتذل وغير مسؤول، وعندما نصادق عليه فإنّ ذلك يضعنا بالضرورة إلى جانب جان ماري لوپن وكلّ العناصر الفاشيّة اليمينيّة الرجعيّة في المجتمع الفرنسيّ.

كلاّ، إنّ معركتنا هي من أجل الديموقراطيّة والحقوق المتكافئة، من أجل رابطة أو دولة علمانيّة يكون فيها كلُّ الأفراد مواطنين متساوين، ويكون المفهوم الذي يشكّل أساس هدفنا هو فكرة المواطنة والانتماء، وليس جوهرًا أسطوريّاً أو فكرة تستمدّ سلطتّها من الماضي البعيد، سواء كان هذا الماضي مسيحيّاً أو يهوديّاً أو إسلاميّاً. وكما قلتُ، فإنّ عبقريّة الحضارة العربيّة في ذروتها، في الأندلس مثلاً، كانت تكمن في تعدُّدها الثقافيّ وتعدُّدها الدينيّ وتعدُّدها الإثنيّ. هذا هو المثل الأعلى الذي ينبغي أن يحفّز جهودَنا الآن، بعد موت اتفاق أوسلو وموت مواقف الرفض أيضًا. فالحَرْف يَقْتل، لكنّ الروح تَمْنح الحياة، كما يقول الكتابُ المقدّس.

في غضون ذلك، ينبغي أن نركّز مقاومتنا على التصدّي للاستيطان الإسرائيليّ (كما وُصِفَ في مقال كتبتُه قبل بضعة أسابيع) بتظاهرات جماهيريّة غير عنفيّة تعرقل مصادرةَ الأراضي، وعلى إقامة مؤسّسات مدنيّة مستقرّة وديموقراطيّة (مستشفيات وعيادات، ومدارس وجامعات، تعاني الآن تدهورًا مريعًا، ومشاريع عمل تحسّن بنيتنا التحتيّة)، وعلى مواجهة شاملة لأفكار وسياساتِ الفصل العنصريّ المتأصّلة في الصهيونيّة. هناك تنبّؤات كثيرة بانفجار وشيك بسبب المأزق الحاليّ. ولكنْ حتى إذا تأكدتْ صحّة هذه التوقّعات، فعلينا أن نخطّط بشكلٍ بنّاءٍ لمستقبلنا، لأنّ من المستبعد أن يَضْمن الارتجالُ أو العنفُ إقامةَ المؤسّسات الديموقراطيّة وترسيخَها.

الحياة ٣٠ حزيران ١٩٩٨

اليهود يأخذون الأرض ونحن نعلن دولة !

لأسباب يَصْعب عليّ فهمُها لايزال هناك لدى حكومات عربيّة بعضُ الأمل في أن يبلغ نفادُ صبر أميركا تجاه إسرائيل قريبًا النقطةَ الحرجة، ليحفِّز إطلاق مبادرة جديدة مثيرة، وربّما يستحثّ أخيرًا جبروت الولايات المتحدة لتتصدّى، بفاعليّة، لتكتيكات رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتانياهو. لكنّ هذا، للأسف، يعني إساءة فهم ما يجري حاليّاً في إسرائيل والولايات المتحدة على السواء، إذ إنّ احتمال حدوث أيّ تغيُّر نوعيّ كالذي يحلم به قادةٌ عرب ضئيلٌ جداً.

فالرئيس بيل كلينتون يواجه معارضة من الكونغرس الذي يؤيِّد بقوّة، ولأسباب داخليّة كثيرة، كتلة ليكود. نعم، هناك لوبي إسرائيليّ، لكنّ الواقع أنّ الحزب الجمهوريّ متحالف مع اليمين المسيحيّ الأميركيّ، بالإضافة إلى مؤسّسات محافظة، و«جماعات أعمال،» وجمهور عامّ غير متعلّم ومضلَّل لا يعتبر إسرائيل حليفًا عنيدًا يفرض تعنُّته على العالم كلّه فحسب بل ينظر إليها أيضًا كشريك دوليّ ينبغي للولايات المتحدة أن تحاكيه، وتفعل ما تقوم به إسرائيل من التعامل بازدراء مع فكرة وجود مجتمع دوليّ ذاتها.

فائدة هذا كلّه للجمهوريّين أنّه يمثِّل صفعة للرئيس كلينتون الذي تبدو إدارته الفاسدة والمبتلاة بالمشاكل لكثير من الأميركيّين منغمسة أكثر ممّا ينبغي في مخطّطات الأمم المتحدة والمجتمع الدوليّ، وهو ما يحدّ من سيادة أميركا وقدرتها على استخدام قوّتها من طرف واحد. وكان الموقف السلبيّ لكلينتون من اللقاء

الأخير في روما في شأن جرائم الحرب يهدف، حسب اعتقادي، إلى اقناع معارضيه في الداخل بأنّه قادر في الوقت المناسب، ومن أجل القضيّة المناسبة، أن يتصرّف مثل إسرائيل، متحدّيًا الرأي العالميّ بإظهار أنّ مصالح بلاده تتجاوز مبادئ نورمبرغ نفسَها التي كانت الولايات المتحدة أول مَنْ نادى بها إثر الحرب العالميّة الثانية.

تراجعت القضيّة الفلسطينيّة حالياً في أذهان الناس بشكل كبير، بل إلى حدّ التلاشي تقريبًا. ويدور الحديث بين حين وآخر عن الاقتراح الأميركيّ على إسرائيل بانسحاب يشمل ١٣ في المئة من أراضي الضفّة الغربيّة، وهو ما وافقتْ عليه القيادة الفلسطينيّة. لكنّ هذا يقترن دائمًا بنقاشات حول الإرهاب الفلسطينيّ وميثاق منظمة التحرير الفلسطينيّة، فيجري بذلك إفراغُ قضيّة الأرض من أيّ مضمون جدّيّ.

ما يزيد الوضعَ سوءًا الغيابُ المطلق تقريبًا لأيّ جهد إعلاميّ فلسطينيّ في الولايات المتحدة أو في أوروبا الغربيّة، وهو ما يتجلّى بشكل صارخ عندما نلمس اختفاء الأكاديميِّين والطلبة والمنظمات التي واظبتْ على التذكير بالتشريد والظلم الذي لحق بالفلسطينيِّين: فراغ هائل يبتلع الشيء الضئيل الذي يُقال أو يجري القيام به دفاعًا عن شعب يعاني منذ قرنٍ الفقدانَ التدريجيَّ للأرض والتهديدَ المتزايدَ للهويّة. أمّا ما يجري داخل العالم العربيّ فلا يقلّ تثبيطًا بالنسبة إلى شخص مثلي يعيش خارجه. فالزُّعماء يتبادلون الزيارات، ويتحدَّثون عن تحوُّلات مقبلة، ويعقدون المزيد من الاجتماعات، ويقومون بالرحلات. أما النتيجة: فلا شيء يستحقّ الذكر.

الواقع أنّ العالم العربيّ لا يتمتَّع بأيّ نوع من التعبئة لمواجهة الوضع، خصوصًا داخل فلسطين حيث نجد الخسائر الأكثر مأسوية، والانتهاكات الأفظع بحقّ المواطنين العاديِّين، وحيث توشك إسرائيل أن تضع اللمسات الأخيرة على مشروعها النهائيّ.

أُدرك أنّ هناك في بلدان عربيّة مثل مصر ولبنان، على سبيل المثال، مسعى فكريّاً جديّاً للتصدِّي لمأساة الشعب الفلسطينيّ، في نقاشات عن المواقف التي ينبغي أن تُتَّخذ، والمواقف التي ينبغي تأييدها، وهلمّ جرّاً. لكنّ هذا لا يؤثِّر إطلاقًا

على ممارسات الجنود والمستوطنين الإسرائيليِّين، التي تشكِّل مجتمعةً محاولةً منظَّمةً للتطهير العرقيّ. الفرق الرئيسيّ بين البوسنة وفلسطين هو أنَّ التطهير العرقيّ في الأولى جرى في شكل مجازر صارخة أثارت انتباه العالم، بينما الذي يجري في فلسطين هو تكتيك القطرة فقطرة، حيث يدمَّر منزلٌ أو منزلان يوميّاً، وتُنتزَع بضعةُ هكتارات من الأرض كل يوم، ويُجبر بضعةُ أشخاص على الرحيل. ولا يُبدي أحد اهتمامًا يُذكر، خصوصًا الفلسطينيُّون الآخرون، الذين يعيشون مثلاً في رام الله، ولا تثير انتباهَهم خطوةٌ مثلُ تدمير الطريق الرئيسيّ من حوسان (قرية صغيرة إلى الغرب مباشرة من بيت لحم) من قبل مستوطني «إفرات.»

في غضون ذلك، تواصل الجاليات الفلسطينيّة المرفّهة في لندن وعمّان حياتها اليوميّة متغافلةً تمامًا عمّا يصيب البقيّة المتضائلة من وطنها الأصليّ. وتشهد الفنادق الراقية في هذه العواصم كل يوم حفلات زواج ضخمة، ويقود شبّان سيارات «بي إم دبليو» ودراجات «هوندا» يطوفون بها في تلال عبدون وجادات هولاند پارك الوارفة. والانطباع الذي يتركه ذلك هو أنّهم مستغرِقون في حلم يقظة طويل، من دون أن يعيروا أدنى اهتمام للماضي أو المستقبل.

جيل الشباب من الفلسطينيِّين ـ والعرب أيضًا ـ الذين حقَّق آباؤهم ثرواتهم خلال الأيام السهلة للفورة النفطيّة في الخليج ومشاريع البناء يمضي حياته بما فيها من فترات ممتعة وسنوات دراسة في هارفرد أو جورجتاون، وعطل في غستاد وكانْ، ووظائف في قطاعات الإعلان أو التسويق أو الاستثمار أو البناء، في عالم مسحور يُنفق فيه من دون حساب من دون ضرائب. إنّهم يشكّلون فئة فريدة من نوعها في تاريخ القرن العشرين من حيث مقدار الهدر وضآلة الإنتاج. لكنّها الفئة نفسها التي ائتُمِنَتْ نظريّاً على مستقبل كفاحنا ضدّ خصم شرس وعنيد.

أتذكَّر أنّني لفتُّ الانتباه قبل حوالى ٢٥ سنة، في سياق مراجعة كتاب حول الاستيطان والاستعمار الصهيونيّ في فلسطين قبل ١٩٤٨، إلى تعليق من حاييم وايزمان مفاده أنَّ هذه الحركة بدأتْ صغيرةً، تنتزع أجزاء من الأراضي هنا وهنا، «فدّان آخر، معزاة أخرى.» وكانت الفكرة أنَّ مثل هذا المشروع المركّز، مهما كان متواضعًا، لم يَغِبْ عن نظره أبدًا الهدفُ النهائيّ الذي كان يتمثَّل بانتزاع السيطرة على كل فلسطين لإقامة دولة عبريّة. حتى ١٩٤٨، كان الصهاينة يسيطرون على أقلّ

من ٧ في المئة من أرض فلسطين. وبعد ١٩٤٨، انتزعوا كل شيء باستثناء الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. وبعد ١٩٦٧، استولوا على بقيّة فلسطين. وبالتوقيع على اتفاقات أوسلو عزّزوا سيطرتهم على الأرض بالتخلّي للسلطة الفلسطينيّة عن حوالى ٣ في المئة من الضفّة الغربيّة (التي لا تؤلّف سوى ٢٢ في المئة من كل فلسطين)، فيما حصلت السلطةُ الفلسطينيّة مقابل ذلك على الحقّ بإدارة حياة الفلسطينيّين، لكنْ من دون سيادة على الأراضي.

ولم ينته الأمر عند هذا الحدّ. فبهدف إزالة الوجود الفلسطينيّ في معظم الضفّة الغربيّة التي لا يشملها اتفاق أوسلو، تقوم إسرائيل بأمرين: تصادِر الأرض لاستخدامها من قبل المستوطنين والجيش الإسرائيليّ، وتدمِّر المنازل. ويتضمَّن مقال لمنى حمزة محيسن نُشر في **تقرير فلسطين** الصادر في ١٥ تموز (يوليو) الجاري حقائق صارخة على هذا الصعيد. جاء في هذا التقرير: «منذ التوقيع على اتفاق أوسلو في ١٩٩٣، في الفترة بين أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ وآذار (مارس) ١٩٩٨، هَدَمت الجرّافاتُ الإسرائيليّة ٦٢٩ منزلاً للفلسطينيّين، ٥٣٥ منها في الضفّة الغربيّة و٩٤ في القدس. من ضمن المنازل الـ ٦٢٩ المدمّرة، هَدمتْ حكومةُ حزب العمل ٢٦٨ منزلاً فيما هُدمت المنازلُ الـ ٣٦١ المتبقّية من قبل الليكود. وفي ظلّ حكم نتانياهو وخلال عام ١٩٩٧ وحده هُدم حوالى ٢٣٣ منزلاً. وفي الربع الأول من ١٩٩٨، هُدم ما مجموعه ٥٧ منزلاً للفلسطينيّين. وخلال أسبوع، ابتداءً من ٢١ حزيران (يونيو)، هُدم ٣٠ منزلاً. وهناك حاليّاً أوامر تنتظر التنفيذ لتدمير أكثر من ١٨٠٠ منزل، الأمر الذي يهدِّد بتشريد ١٠ آلاف شخص آخرين.»

ما يثير الرهبة هو التواصل التامّ والشرس بين تعليق وايزمان البسيط عن الفدّان والمعزاة، وكان قد أدلى به قبل أكثر من ٧٥ سنة، وبين ما يجري حاليّاً. إنّها الرؤيا الأساسيّة للصهيونيّة التي لم تَشْهد تعديلاً، وتَحْكم على الفلسطينيّين بوجود يتزايد تفكّكه وتضاؤله يومًا بعد يوم. هذا ما يجري تحت بصر الجميع، عربًا ويهودًا على السواء. لا يُحاط هذا المشروع بالكتمان، ولا يبدو بحاجة إلى أيّ ملطِّف أو تحلية. إنّهم ينتزعون الأرض جزءًا بعد آخر، وشبرًا بعد آخر، ومنزلاً بعد آخر. وتختتم منى محيسن بالقول: «ستنجح إسرائيل بتحقيق هذا كلّه، في عزل السكّان الفلسطينيّين في ثلاثة أو أربعة بانتوستانات (معازل) مفصولة، وهي خطّة تُعرف في إسرائيل بـ

'ألون زائد.' وبهذه الطريقة، حتى إذا أعْلن الرئيس الفلسطينيّ ياسر عرفات، كما هو متوقَّع، إقامةَ دولة فلسطينيَّة في أيار (مايو) ١٩٩٩، فإنَّ إسرائيل ستكون قد خلقت واقعًا جديدًا على الأرض يجعل من المستحيل لدولة كهذه التمتُّع بالتواصل الأرضيّ.»

تُبرز منى حمزة محيسن، ربما من دون قصد، الفرقَ بين الفعل الإسرائيليّ وردّ الفعل الفلسطينيّ: هم يأخذون الأرض، ونحن نعلن دولة! وكما قال أخيرًا حيدر عبد الشافي في مقابلة: ما معنى العودة إلى إعلان دولة، ما دمنا أعلنّاها سابقًا في الجزائر في ١٩٨٨؟ ولا بدّ لي من القول إنَّني أشارك الدكتور عبد الشافي الحيرة من هذا الردّ الغريب الأخرق على الوضع الخطير الحاليّ. إسرائيل تستولي على الأراضي في شكل منظّم فيما نقف مكتوفي الأيدي، من دون ردّ سوى القول: «لم يأخذوها حقيقةً، لأنَّنا نعتبرها أراضي دولتنا.» المؤسف، بل الفاجع، أنَّ هذه كانت استراتيجيّتنا منذ البداية. فنحن نواجِه منذ قرنٍ عمليَّةً واضحةً فعليَّة منظّمة للاستيلاء على الأراضي، ولم نستطع، أو كنّا عاجزين أو عازفين عن القيام بشيء لوقف العمليَّة، ناهيك عن إجبارها على التراجع.

إنَّها الجدليَّة التي شهدتُها طيلة حياتي، أولاً في طفولتي في فلسطين، ثم أخيرًا قبل أسابيع عندما رأيتُ الجنود الإسرائيليِّين يدمِّرون خيام بدو الجهالين وأراضي المزارعين خارج الخليل وبيت لحم. حاولتُ وقتها ثني الجنود، وتحدّيتُهم، وذكّرتهم أنَّ أراضيهم، كيهود، صودرتْ قبل ستين سنة من قبل شعب «متفوّق،» أي الألمان. لكن الحقيقة أنَّني كنتُ في موقع العاجز الذي ليس أمامه سوى أن يشاهد ثم يسجِّل مشاهداته على فيلم. كانت لهم الجرّارات والبنادق، ولم يكن لي سوى الكلمات والصور.

إنَّنا شعب يفتقر إلى التعبئة. إنَّنا من دون قيادة. إنَّنا من دون عزيمة. لم نستطع أن نركِّز عقولنا وقلوبنا على المشكلة الجوهريَّة، وهي سرقة أراضينا. خلال الأسابيع القليلة الماضية تشكَّلَ عددٌ من الهيئات الإسرائيليَّة لمعارضة تدمير المنازل. وقامت هذه الهيئات بالتظاهرات وأعمال الاحتجاج. لكنْ لا يبدو أنَّ هناك الكثير من هذا القبيل في الجانب الفلسطينيّ. إنَّنا نبدو شعبًا تحت التخدير، من دون قدرة على الحركة أو العمل. إنَّهم يأخذون أراضينا ونكتفي بالتفرُّج، بل غالبًا لا نكلِّف أنفسنا وإنْ مشقّة التفرُّج. إنَّنا نفترض أنَّ ما يجري يَستهدف الغير، ولذلك يمكننا

أن نشيح بوجوهنا وننصرف إلى أعمالنا. إنّنا نفتقر إلى شعور على الصعيد الوطنيّ بحراجة الموقف يتجسّد بتعبئة فلسطينيّة داخل فلسطين وفي أوروبا وأميركا الشماليّة والعالم العربيّ - تعبئة يقوم بها المدركون بأنّ الوقت قد حان لمجابهة الخطر الإسرائيليّ في مكان وجوده، أيْ في أرض فلسطين. بدل ذلك نجد أنّ إحصاءات نسف المنازل ذاتها هي إحصاءاتٌ إسرائيليّة المصدر، وأنّ التقرير الأفضل عن النشاط الاستيطانيّ الإسرائيليّ لم يأت من الفلسطينيّين بل من مجموعة أميركيّة يقودها جيفري أرونسون، وهو يهوديّ.

إنّني أناشد قرّائي المساعدة. لماذا نبدو بهذا الضياع التامّ إزاء السرقة المفضوحة لآخرِ ما تبقّى من أراضينا؟ لماذا لا نعبّئ الصفوف ونقف أمام الجنود الإسرائيليّين؟ لماذا لا نستطيع إقناع العمّال الفلسطينيّين الذين يقومون ببناء المستوطنات بوقف هذه الأعمال المضرّة بشعبهم؟ لماذا لا يترك قادتنا مكاتبهم وسياراتهم الفخمة ليقفوا في الحقول والبساتين وجهًا لوجه أمام جنود إسرائيل، مدافعين بأجسامهم عن أرضِ وسكنِ الفلسطينيّين؟ لماذا هذا الهوس بالبيروقراطيّة والحرس الشخصيّ والهواتفَ النقّالةَ ورحلات التبضّع المترفة والمفاوضات الغبيّة التي لا تنتهي وتستنزف قوّتنا وإرادتنا وتتركنا في عجز كامل إزاء المشهد، مشهدِ أرضنا وهي تختفي أمامنا؟

لا أستطيع أن أفهم عجزَنا عن التحرّك وجبنَ قادتنا، الذين يفضّلون التنكيل بشعبهم واضطهاده على الحفاظ على الشعب وأرضه. كما لا أفهم شلل المثقفين الفلسطينيّين والعرب الذين يعطون الأولويّة للتنظير عن الاستراتيجيّة الفُضْلى بدل الذهاب مباشرةً إلى فلسطين (وهو ممكن بسهولة للمصريّين والأردنيّين، بسبب معاهدتيهما للسلام مع إسرائيل) للوقوف كتفًا إلى كتف مع عائلة أو قرية فلسطينيّة تتحدّى السارقين الإسرائيليّين. لا أفهم كيف أنّنا فشلنا، بعد مئة سنة، في التركيز على جوهر الموضوع ونبذ كل أشكال الهراء. إنّني أطلب مساعدة القرّاء المطّلعين لكي أفهم، لأنّني بالفعل لا أستطيع تعليل كل هذا، بل كل ما أعرفه هو أنّنا لن نجد عندما نستيقظ سوى أقلّ من القليل من أرض فلسطين. وقتها سنسأل أنفسنا: ماذا حصل؟ لماذا تركنا الأرض تؤخذ شيئًا فشيئًا أمام عيوننا طيلة مئة سنة من دون أن نفعل شيئًا؟ إنّها المرحلة الأخيرة، مرحلة النهاية، وها هي قد حلّت. فأين نحن منها؟

الحياة ٢٩ تموز ١٩٩٨

نهاية الترتيبات الموقّتة

أَكْتب هذه السطور بعد الاجتماعات المتواصلة التي عقدها قادة الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين والأميركيِّين، وكلّهم يعاني الضعفَ بسبب الأزمات الداخليَّة، وأعلنوا بعدها عزمهم على اختتام مرحلة الاتفاقات الموقّتة التي حدَّدها اتفاق أوسلو. وكان من الضروريّ بالنسبة إليهم التوصُّل إلى ذلك قبل أيار (مايو) المقبل، موعد البدء (أيضًا حسب أوسلو) بمفاوضات الوضع النهائيّ. وكان الرئيس بيل كلينتون أكّد منذ البداية أنَّه يريد لاجتماعات «مزرعة واي» أن تؤدِّي إلى نتيجة في أسرع وقت ممكن، على رغم الخلافات الكبيرة بين الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين. وهذا ما حصل بالفعل، مع إعلان الاتفاق والاحتفال الرسميّ بتوقيعه (أو على الأقل ذلك القدر من الاتفاق الذي يكفي للبرهنة على أنَّ كلينتون لايزال يسيطر على السياسة الخارجيَّة).

بكلمة أخرى، من بين المتطلبات الأميركيَّة الأساسيَّة من مفاوضات «واي» إظهار كلينتون بمظهر «رئاسيّ،» لكنْ بالطبع من دون أيّ مساومة على مصالح إسرائيل أو تراجُع عن موقف التأييد لها، (ولو أنَّ رفضه الخجول لمطلب بنيامين نتانياهو إطلاقَ سراح الجاسوس الإسرائيليّ جوناثان پولارد حفظ له قسطًا من ماء الوجه). كان هذا المطلب محاولة وقحة من نتانياهو لإفشال المحادثات والحصول على شيء من دون مقابل. كما أنَّه مثال صارخ على صلافة إسرائيل المذهلة، بعدما سرق ذلك الجاسوس مقدارًا كبيرًا من معلومات الاستخبارات الأميركيَّة، من ضمنها خريطةُ مقرّ منظمة التحرير الفلسطينيَّة في تونس، حيث قامت إسرائيل بعد

ذلك باغتيال أبو جهاد في عمليَّة أدّت إلى مقتل عدد من الفلسطينيِّين. وأعتقد أنَّ المعارضة الرئيسيَّة لمطلب نتانياهو جاءت من الاستخبارات الأميركيَّة نفسها، لكن هذا لا يَضْمن عدم إطلاق پولارد في وقت قريب، لأنَّ كلينتون في النهاية يبقى كلينتون.

اتّسمت تقاريرُ الصحافة الأميركيَّة، كما كان متوقعًا، بالإغفال الكامل للحقائق. مثلاً، لم يهتمّ أحد بالإشارة إلى أنَّ الـ ٤٠ في المئة من الأراضي التي يُفترض لسلطة عرفات الفاسدة أن تستلمها مقسّمةٌ إلى أجزاء متناثرة، كلُّها خاضعة لخيارات إسرائيل فيما يخصّ تحديد المواقع المعنيَّة أو موعد الانسحاب منها. ولن تتخلَّى إسرائيل عن أيّ من المستوطنات أو الطرق الالتفافيَّة. كما طلبتْ من الولايات المتحدة زيادةَ المساعدات بمبلغ ١،٣ بليون دولار لتغطية تكاليف الانسحاب. ولاتزال الضفَّة الغربيَّة مقسَّمة إلى ثلاث مناطق: المنطقة «أ» الواقعة تحت السيطرة الفلسطينيَّة، باستثناء مجالات الأمن والمياه والدخول والخروج. المنطقة «ب» التي تعمل فيها دورياتٌ أمنيَّة فلسطينيَّة ـ إسرائيليَّة مشتركة، فيما تسيطر إسرائيل في شكل كامل على الأمن والمياه وتراخيص البناء والدخول والخروج. المنطقة «ج» الواقعة تحت السيطرة الإسرائيليَّة الكاملة. وكانت مساحات هذه المناطق، على التوالي وقبل محادثات «واي،» ٢،٨ في المئة و٢٤ في المئة و٧٢ في المئة من الضفَّة الغربيَّة. ويعطي اتفاق «واي» الفلسطينيِّين واحدًا في المئة من المنطقة «ج» و١٤،٢ في المئة من المنطقة «ب،» واضعًا بذلك ١٨،٢ في المئة من المجموع تحت سلطة الفلسطينيِّين، مع الاستثناءات نفسها المذكورة أعلاه. إضافة إلى ذلك ستحوِّل إسرائيل نحو ١٣ في المئة من المنطقة «ج» إلى المنطقة «ب» (وهي المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل فعليّاً كما قلنا)، من ضمن ذلك مساحة الـ ٣ في المئة التي ستكون «محميَّة طبيعيَّة» (أيّاً كان معنى ذلك).

ومن هنا فإنَّ الفلسطينيِّين سيحصلون (إذا كانت هذه هي الكلمة المناسبة) على ١٨،٢ في المئة من الضفَّة الغربيَّة مضافة إلى المنطقة «أ،» فيما تضاف البقية إلى المنطقة «ب.» ولم يحصل الفلسطينيُّون في أيّ مرحلة من المراحل على السيادة أو السيطرة على الدخول والخروج أو الماء أو المسؤوليَّة النهائيَّة عن الأمن. إضافة إلى ذلك تكفي نظرةٌ إلى الخريطة لتبيان مدى تناثر المناطق الفلسطينيَّة بما لا يَسْمح

بالتنقُّل الحرّ فيما بينها. وتبقى القدس، بالطبع، محظورة على سكّان الضفّة الغربيّة وغزّة.

غالبيّة ما تبقى من «مذكّرة واي ريفر» تعالج الترتيبات الأمنيّة، التي تُلْزم السلطة الفلسطينيّة بحماية أمن إسرائيل، لكنْ لا تُلزم إسرائيل بأيّ شيء في المقابل. أيْ أنّ حياة الفلسطينيّين ومعاشهم لا يستحقّان ولو جملة واحدة في النصّ البالغ الالتواء الذي تتكوّن منه المذكّرة. وفيما تعطي المذكّرة وكالةَ الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة (سي آي أي) دورًا تحكيمياً فاعلاً في قضايا مثل تسليم المطلوبين ومكافحة البنى التحتيّة لـ «الإرهاب» والتحريض... إلخ، فإنّ لإسرائيل أثناء ذلك أن تتصرّف كما يحلو لها، من ضمن ذلك إنشاء المزيد من المستوطنات والاستيلاءُ على المزيد من الأراضي وتوسيعُ حدود القدس والاستفادةُ من مياه الضفّة الغربيّة. أمّا مصير حقوق الإنسان الفلسطينيّ فيبدو مظلمًا حقّاً، تحت السيطرة الديكتاتوريّة من عرفات الذي تسانده «سي آي أي» وإسرائيل. لكنّ المشكلة الحقيقيّة في ترتيبات نقل السيطرة على الأراضي إلى الفلسطينيّين ليست في ترك الأمر بيد إسرائيل لجهة تحديد الأراضي المعنيّة فحسب، بل في «سخائها» عندما تسمح لإسرائيل بـ «مراحل» لإكمال النقل من دون آلية للسيطرة على الوتيرة أو عقوبات على التباطؤ فيها. وإذا أخذنا في الاعتبار سجلّ إسرائيل منذ اتفاقات أوسلو، بما فيه رفضها حتى الآن فَتْح ممرّ آمن بين غزة والضفة الغربيّة، فليس لنا أن نتفاءل بأنّ إعادة الانتشار ستحصل حسب المواعيد المقرّرة، خصوصًا مع وجود السيئ الصيت آرييل شارون في موقع القيادة.

أمّا عن طلب إسرائيل تغيير الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ، فإنّه يحتاج إلى اجتماع عاجل لتلك الهيئة، أي المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ، التي اختار كلينتون، لأسباب لا تشرّفه كثيرًا، التوجُّه إليها. وارتاحت الأطراف إلى ترك قضيّة المطار الفلسطينيّ ومرفأ غزّة ملفوفة بالغموض، فيما اختارت إسرائيل، بشناعتها المعهودة، الإصرارَ على تفتيش طائرة ياسر عرفات قبل كل رحلة وبعدها، كما أنّ مسؤوليّة أمن المطار والمرفإ المزمعين ستبقى بيد إسرائيل. وهكذا فإنّ الحصيلة وثيقةٌ تَرْشح باللؤم واللجاجة، من دون فرصة كبيرة للتطبيق (لأنّ قنبلة يدويّة واحدة من فلسطينيّ يمكن أن توقف عملها شهورًا طويلة). ولا تشكّل هذه الوثيقة مطلقًا أيّ تغيير في

العلاقة بين الطرفين، لأنَّ الإسرائيليِّين يَبْقون السادة، فيما يبقى الفلسطينيُّون في موقع العبوديَّة والهوان.

وماذا الآن؟ هناك عدد من المواقف التي تطرح نفسها فورًا:

الأول هو الإدانة الكاملة على أوسع نطاق ممكن للقيادة الفلسطينيَّة على أدائها التفاوضيّ المشين في خنوعه. فقد وضع عرفات وبطانتُه أنفسَهم في قبضة أجهزة الاستخبارات الإسرائيليَّة والأميركيَّة، وهو ما ينهي تمامًا إمكانَ أيِّ نوع من الديموقراطيَّة والاستقلال في الحياة السياسيَّة الفلسطينيَّة. وتمت التضحية بهذا من أجل بقاء عرفات وبطانته المكوّنة من المستشارين والمستزلمين والقادة الأمنيِّين... إلخ، الذين لا يرون في مجتمع مدنيّ فلسطينيّ وجهاز قضائيّ مستقلّ وهيئة تشريعيَّة سوى عائق سخيف يمكنهم التخلُّص منه بالسهولة نفسها التي تخلَّوا بها عن الأراضي الفلسطينيَّة. ولا شك في أنَّ أيَّ مقاومة للاستيطان الإسرائيليّ ستلقى من الآن فصاعدًا ردّاً فوريّاً من السلطة، في حين يوصَمُ معارضو ممارسات عرفات بأنَّهم «الحاقدون على السلام.»

ثانيًا، إنَّ ترك ألوف السجناء الفلسطينيِّين لمصيرهم في سجون إسرائيل (نتانياهو وافق على إطلاق ٧٠٠ من مجموع يقدَّر بما بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف سجين) فضيحةٌ يتحمَّل عرفات شخصيّاً مسؤوليتها المباشرة.

ثالثًا، هناك الفضيحة الأخرى المتمثِّلة بإرجاء النظر في قضايا مهمّة مثل المزيد من إعادات الانتشار وفتح ممرّ آمن للفلسطينيِّين وإنشاء المناطق الصناعيَّة. إذ مَنْ يصدِّق أنَّ السلطة الفلسطينيَّة تَمْلك ما يكفي من الإرادة أو وسائل الضغط لتحقيق هذه المطالب؟

باختصار، لقد تصرَّف عرفات وجماعته، كما بات متوقَّعًا: استسلموا من دون مقاومة تُذْكر، ومن دون أثر مهما كان ضئيلاً من الرؤيا الاستراتيجيَّة أو الأخلاقيَّة. إنَّهم بالتأكيد سيقولون إنَّ شيئًا مثل «مذكّرة واي» أفضل من لا شيء، لكنْ هل هو كذلك؟ ذلك أنَّ الفلسطينيِّين الآن مقيَّدون بترتيبات أمنيَّة إسرائيليَّة من شأنها الاستمرارُ في الحطّ من حياة الفلسطينيِّين، ناهيك عن تطلُّعاتهم التي لم يعد يَذْكرها أحد. فقد أُسدل الستارُ على كارثة ١٩٤٨ وأيضًا على كارثتيْ ١٩٦٧ و١٩٨٢.

وسيبقى اللاجئون لاجئين، ويستمرّ الفلسطينيُّون تحت سطوة جنود إسرائيل، فيما لا يعلم أحد ما يبيِّته المستوطنون الإسرائيليُّون من فظائع لسكّان الضفّة الغربيَّة وغزّة الذين لا حماية لهم. ولا شك في أنّ عرفات لن يعمل شيئًا لهم عدا حضّهم مرارًا وتكرارًا على انتظار إعلان «دولتنا،» في حين يواصل خلال ذلك سرقتهم في وضح النهار والسماح للفساد بالاستمرار ومحاولة شراء ذمم المعارضين ومعاقبة الذين يَرْفضون بالسجن والتعذيب والقتل.

الضرورة الملحّة الآن هي حضّ الفلسطينيِّين على بذل أقصى الجهد للضغط على أعضاء المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ لعدم المشاركة في ذلك الاجتماع الذي يُفترض فيه إجراءُ التعديلات على الميثاق الوطنيّ حسب رغبة إسرائيل. وإذا كان عليّ القول إنَّني لستُ من المعجبين تمامًا بالميثاق، فإنَّني أجد مهانة لا مثيل لها في جَمْع أعضاء المجلس خضوعًا لإرادة إسرائيل، التي لا تقدّم في المقابل أدنى تغيير في قَوانينها التي تميّز ضد الفلسطينيِّين. إنّ السبيل الحقيقيّ الوحيد أمام الفلسطينيِّين الآن هو الضغط على ممثليهم للتصويت بأقدامهم، أيْ مقاطعة اجتماعات ذلك المجلس الذي لم يعد يمثِّل أحدًا، والعودة إلى العمل على تكوين مجلس جديد لا يدين أعضاؤه لعرفات.

لم يعد أمامنا الكثير من الوقت لمنع هذه القيادة الفاشلة والفاسدة من إكمال بيعنا بالهوان. وعلينا أن نسارع إلى تنظيم اجتماع فلسطينيّ رئيسيّ خارج العالم العربيّ. إنَّها ساعة منتصف الليل... وهي تدقّ الآن!

الحياة ٦ تشرين الثاني ١٩٩٨

يوميّات الضفّة الغربيّة

زرتُ فلسطين المرّة السابقة خلال شهريْ شباط (فبراير) وآذار (مارس) الماضييْن، أثناء تصوير فيلم «بحثًا عن فلسطين» لتلفزيون «بي بي سي،» الذي عُرض في قناة «بي بي سي ٢» في أيار (مايو) ثم في برنامج «بي بي سي وورلد» في حزيران (يونيو) الماضي قبل أن يختفي، للأسف، بشكل أو بآخر. فرغم أنّه صُوِّر هنا وهناك في الحرم الجامعيّ وفي منازل مواطنين وفي واحد أو اثنين من الأماكن العامّة في فلسطين وإسرائيل، أخفقتْ «بي بي سي» كليّاً في إيصاله إلى شاشات التلفزيون في أميركا، حيث كان يمكن أن يفعل شيئًا لتصحيح الصورة المضلِّلة، بل الغبيّة إلى درجة تبعث على السخرية، التي يحملها معظم الأميركيِّين في أذهانهم عن الشعب الفلسطينيّ و«عمليّة السلام.» ولم تحقّق جهود التسويق التي بذلتها «بي بي سي،» حسب علمي، قدرًا أكبر من النجاح مع مؤسّسات التلفزيون الأوروبيّة والعربيّة. وتلمّسنا بشكل خاصّ أثناء التصوير في أماكن مثل الخليل وبيت لحم والقدس تدنّي نوعية الحياة اليوميّة بالنسبة إلى المواطن الفلسطينيّ العاديّ، الذي تقلّصتْ بشكل حادّ قدرتُه على كسب الرزق أو السفر منذ اتفاق أوسلو، ويواجه بشكل مستمرّ خطر فقدان أرضه وداره، وتحوّلتْ حياته في ظلّ سلطة الرئيس عرفات البغيضة (التي تحظى بدعم وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة «سي آي أي» والموساد) إلى كابوس. أمكن على الأقل أن نسجّل في صورٍ ذلك الجزءَ الضئيلَ من الأراضي ـ حوالى ٣ في المئة ـ الذي تسيطر عليه السلطة

الفلسطينيَّة، ونعني بذلك السيطرة التي تُستثنى منها المخارجُ والمداخلُ والمواردُ المائيَّة والأمنُ، إذ لاتزال إسرائيل تتحكّم بكل ذلك. ويَعْرض آخرُ مشهدٍ من الفيلم الأشياء بشكل صارخ: كانت الأرض تُصادَر يوميّاً من دون أن يتمكّن أحد، أو أيُّ مسؤول، من وقف البلدوزرات الإسرائيليَّة المفزعة والجنود الذين يقتحمون قرى عزلاء ويبدأون فورًا عملهم المدمِّر بكفاءة وقسوة متناهية.

هذه المرّة ـ خلال الأيّام الثمانيَّة التي قضيتُها هناك في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ـ كان اتفاق «واي پلانتيشن» لايزال طريّاً في الذاكرة، لكنَّه لم يلقَ اهتمامًا يذكر من كل الذين تحدّثتُ إليهم. وتولّد لديّ انطباع بأنَّ هناك، في مكان ما بعيدًا عن مسرح الأحداث الرئيسيّ، فَرْقًا بين الباحثين الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين الذي يسعون إلى فهم الاتفاق (توجد حاليّاً شبكة مدهشة من المعاهد ومراكز الأبحاث المنتشرة في أنحاء الأراضي الفلسطينيَّة، معظمُها مموَّل من جانب الأوروبيِّين، بشكل منفرد أو في مجموعات، ويعمل الكثير منها بالتعاون مع نظراء إسرائيليِّين. ونظرًا لأنِّي لستُ خبيرًا مهنيّاً أو أحدَ صنّاع السياسة أو صحافيّاً أو مرشّحًا لوظيفة، فقد تحسّستُ، بشكل غير مباشر، وجودَ هذه المؤسَّسة الكبيرة نوعًا ما والتي توظِّف لديها كثيرين من حملة الدكتوراه). لا شك أنَّ جهدًا كبيرًا قد استُثْمر في اتفاق السلام هذا. وكانت التحضيرات جارية بالفعل لافتتاح مطار غزّة ـ كاد شايام باتيا مراسل صحيفة ذي غارديان يُقْنعني بالذهاب إلى غزّة لمجرّد إلقاء نظرة على الموقع، الذي أُنفق فيه حتى الآن أكثر من ٦٥ مليون دولار، ويبدو في تناقض صارخ مع الوضع المعيشيّ البائس لمئات الآلاف من اللاجئين الفقراء في أنحاء القطاع ـ وللاجتماع المقبل للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ الذي ألقى الرئيس بيل كلينتون أمامه خطابًا فيما يمزّق هذا المجلس «الميثاقَ الوطنيّ» أو يعدّله للمرَّة الرابعة.

التكرار موضوع ثابت أينما ذهبت. الأسئلة ذاتها تُسأل. الأشياء ذاتها تُقال (هناك، على سبيل المثال، وعدُ عرفات بإعلان دولة في ٤ أيار (مايو) ١٩٩٩، رغم أنَّ دولة أُعلنتْ بالفعل في ١٩٨٨). سيجري تغيير «الميثاق» مرّة أخرى. ومع ذلك، لايزال المستوطنون الإسرائيليُّون ينتشرون في كل مكان، ويُهدَّد المزيد من القرى، ويُبنى المزيد من الطرق، ويُنتزع المزيد من الأراضي. يقول أبو مازن، الرجل الثاني بعد

عرفات، إن آرييل شارون لم يعد الرجل نفسه الذي غزا لبنان وفرض حصارًا على بيروت لمدّة شهرين، وقَصَفَ المدينة بشكل عشوائيّ في ١٩٨٢، وكان مسؤولاً عن مذبحة صبرا وشاتيلا. أدهشني أنّه لم يدافع أيضًا عن الجنرال پينوشيه بالاستناد إلى المنطلقات نفسها.

كان عزمي بشارة، الفلسطينيّ ذو الشخصيّة الجذّابة وعضو الكنيست، قد نظّم لي اجتماعًا عامًا في الناصرة حيث كنت سألتقي إسرائيليّين من أصل فلسطينيّ للمرّة الأولى في مثل هذا المنتدى. واصطحبني الصديق معين ربّاني، الذي يعمل في مشروع توأمة مع بلديات هولنديّة وفلسطينيّة، في سيارته من آخر مأدبة غداء في المؤتمر المنعش الذي نظّمته جامعةُ بيرزيت عن البيئة في فلسطين، إلى الناصرة مرورًا بنابلس وجنين والعفولة، في رحلة استغرقتْ ثلاث ساعات. وعلى مشارف نابلس نقلنا معنا في السيارة شاباً كان يريد الذهاب إلى الزبابدة، وهي قرية مسيحيّة تبعد حوالى ١٠ كيلومترات من جنين في شمال الضفّة الغربيّة. وتبيّن خلال الحديث أنّ الشاب موظّف قيد التدريب في الكازينو الفلسطينيّ الجديد الذي افتُتح لتوّه في أريحا. سألناه، وفي بالنا أولاً ما يقاسيه من وعثاء السفر وطول الرحلة، «هل تسافر على هذا الطريق كل يوم؟» أجابنا: «كلا، سيستمرّ ذلك حتى انتهاء التدريب. لا أقضي هناك حالياً سوى بضع ساعات يومياً بينما يعمل الكازينو بدوام جزئيّ. حالما ينتهي تدريبنا ويبدأ الكازينو العمل على مدار الساعة سنقيم في سكن داخليّ بجواره. يعيش المدير النسماويّ في إحدى المستوطنات الإسرائيليّة القريبة، كما هي الحال بالنسبة إلى جميع الموظفين الأجانب.» ولمّا لم أكن من مرتادي الكازينوات فقد حاولتُ أن أعرف بالضبط ما يتدرَّب عليه. «بلاك جاك،» قالها باللُّغة الإنكليزيّة، وهي لعبة أعرفها (بخلاف البوكر أو البكاراه أو الكرابس، التي كان يتهيّأ للتدرُّب عليها وكانت قواعدها تستعصي عليّ دائمًا). وبدا أنّ اعترافي هذا أثار لديه إحساسًا بالرضا. وعندما دخلنا الزبابدة قلتُ شيئًا يلمّح إلى أنّها تبدو بلدة مزدهرة. قال الشاب «لدينا كل شيء هنا. حتى ڤيياغرا.» لم أفهم هذه الكلمة الأخيرة، حتى أَوْضح ما كان يعنيه: «ڤيياغرا.» إنّه حقّاً تطوُّر متفاوت.

في الناصرة، كان عزمي استأجر «قاعة فرانك سيناترا» لاستضافة تلك الأمسية. نعم، فرانك سيناترا، أحد أنصار إسرائيل القدامى الذي تبرّع حسب ما

يبدو بالمال لإقامة منشأة للرياضة يستخدمها اليهود والعرب (الناصرة أكبر بلدة عربيّة في إسرائيل). وفي وقت لاحق، جرى تحويل المنشأة إلى مركز اجتماعات للهستدروت. وعندما وصلنا إلى المكان، أوضحوا لي أنّه يمكن دائمًا تأجيره لإقامة اجتماعات. شعرتُ بإطرء لمجيء مثل هذا الحشد الكبير من الجمهور (في ليل يوم أحد) لرؤيتي والاستماع إليّ. كانوا جميعًا من المواطنين الفلسطينيِّين في إسرائيل الذين يبلغ عددهم الكليّ حوالى مليون شخص، أي حوالى ٢٠ في المئة من سكان إسرائيل. ويمثِّل عزمي الجيل الجديد من فلسطينيي ١٩٤٨ حسب ما يُطلق عليهم: يُتقن على نحوٍ مدهشٍ أربعَ لغات (العربيّة والعبريّة والإنكليزيّة والألمانيّة)، ويعتمد أسلوب المواجهة المباشرة في التعامل مع الإسرائيليِّين الذي يستمدّه من الاعتياد والدراية وعدم الخوف. وهو قبل كل شيء رجل لامع يحظى بإعجاب كبير من جانب الناخبين في منطقته الذين لا يرون فيه تابعًا خانعًا لأحد الأحزاب الإسرائيليّة الكبيرة أو لمنظمة التحرير الفلسطينيّة بزعامة عرفات، بل مثقفًا ينادي بحقّ تقرير المصير عبر المواطنة والمساواة للجميع، يهودًا وعربًا. لذا فإنّه يمثِّل تهديدًا للوضع العربيّ القائم لا يقلّ عن الخطر الذي يمثّله على إسرائيل. وتسعى وسائل الإعلام في كل مكان في إسرائيل والعالم العربيّ إلى التودُّد إليه، وهو مستعدّ دائمًا للتعبير بصراحة عن آرائه، مخلّفًا وراءه الكثيرَ من النقاش والجدل.

في تلك الأمسية في الناصرة، قدّمني عزمي بحرارة إلى الجمهور الذي اتّسم بالودّ والفضول، ثم طلب منِّي أن أَعْرض تطوُّر أفكاري السياسيّة وصولاً إلى نقدي لعرفات واتفاق أوسلو والنظام الإسرائيليّ. وعند الانتهاء من ذلك، فُسح المجال لتوجيه الأسئلة، وعلى امتداد ساعة ونصف ساعة أجبتُ عن شتّى الأسئلة، ومن ضمنها انتقادات كان وجّهها إلى الاستشراق ماركسيٌّ سوريٌّ في الثمانينيّات. أشرتُ أثناء اللقاء إلى أنّ المناسبة كانت أشْبة بعودة إلى الوطن بالنسبة إليّ لأنّ أمِّي ولدتْ ونشأتْ في الناصرة حيث كان والدها أنشأ الكنيسة المعمدانيّة وكان راعي الأبرشيّة فيها. كما منحتني المناسبة الفرصة لأوضِّح مدى افتقار تكويني السياسيّ إلى الدراية بأوضاع الفلسطينيِّين في إسرائيل الذين كان يُنظر إليهم في العالم العربيّ كما لو كانوا خونةً لأنّهم بقوا مواطنين غيرَ يهود في إسرائيل. قلتُ إنّ ما يستوقفني الآن هو الدور الحاسم الذي أصبح يلعبه الفلسطينيُّون في إسرائيل

بالنسبة إلى مستقبلنا كشعب لأنّهم جسّدوا بشكل مثير، نظرًا إلى كونهم مواطنين غير يهود في دولة عبريّة، الأوضاعَ الشاذةَ لأنظمة الحكم القوميّة والدينيّة في أنحاء الشرق الأوسط. إذ أصبحت القوميّة الطريق المسدود لحياتنا السياسيّة، وتقتضي تقديمَ تضحيات لا تنتهي وإلغاءَ الديموقراطيّة من أجل الأمن القوميّ. ينطبق هذا في إسرائيل وفي كل بلد عربيّ على السواء. وفي بلدان مثل لبنان حيث تجاهلتْ عمليّة أوسلو كليّاً تجمُّعاتٍ كبيرةً للاجئين الفلسطينيِّين، يمكن أن ألاحظ تماثلاً مع معاناة الفلسطينيِّين في إسرائيل باستثناء أنَّ هؤلاء، بالطبع، ليسوا مشرَّدين بل حُرموا فحسب من الحقوق السياسيّة؛ فيُسمح لهم بالتصويت، لكن لا يحقّ لهم شراء الأرض أو استئجارها أو بيعها، بل يُحتجز ٩٢ في المئة منها في رعاية «الشعب اليهوديّ،» ولا يتمتّعون مثل كل الفلسطينيِّين، بما فيهم أنا، بحقوق الهجرة، وليسوا مشمولين بـ «قانون العودة.» هكذا، برزتْ حملةٌ للمطالبة بمواطنة كاملة وشكّلت الأساس لصراع سياسيّ جديد داخل إسرائيل (وسط اليهود والفلسطينيِّين على السواء) وأقامت منبرًا علمانياً يمكن أن نلفّ حوله العرب فضلاً عن اليهود. وأعدتُ إلى الذاكرة أنّني ودانيال بارانبوم التقينا في القدس الغربيّة في آذار (مارس) الماضي مجموعةً من اليهود الإسرائيليِّين الذين كانوا مهتمِّين أيضًا بالعلمانيّة والحقوق الدستوريّة والمواطنة ضمن السياق اليهوديّ تمامًا لإسرائيل الحديثة. كانت العلمانيّة بالنسبة إلى هذه المجموعة حاجة ملحّة تنقذ الحياة السياسيّة من براثن المتطرّفين الدينيِّين.

في اليوم التالي، بناءً على دعوة من شابة اسمها لينا جيّوسي، تدير مجموعة أبحاث حول «المعرفة والعلمانيّة والمجتمع» في معهد ڤان لير في القدس الغربيّة، على مسافة بضعة أمتار من المنزل الذي ولدتُ فيه وأصبح الآن مكتبَ «السفارة المسيحيّة العالميّة» ذاتِ النزعة الأصوليّة المريعة، تحدّثتُ أمام حوالى ثلاثين من الإسرائيليِّين الفلسطينيِّين واليهود. لم يكن لديّ وضوح حول ما يُفترض أن أتحدّث عنه، وكنتُ منهكًا، وزادت من حيرتي التياراتُ الفكريّةُ والانفعالاتُ الجائشة في أنحاء البلاد. تمتمتُ ببضع كلمات حول سياسات الهويّة والحاجة إلى رؤى جديدة حول التضمين، وهلمّ جرّاً. وسرعان ما أثار ذلك سلسلة من المداخلات المثيرة للاهتمام فعلاً من الحاضرين، الذين كانوا جميعًا من الشبان وكلّهم أكاديميُّون ويتحدّثون

اللُّغة الإنكليزيَّة بطلاقة. كنتُ قد قلت شيئًا عن أهميَّة الفكر المتّصل بالجغرافيا (بالمقارنة مع ما يتعلَّق بالزمان) بالنسبة إلى أعمالي حول الثقافة والإمبراطوريَّة ـ كان مؤتمر جامعة بيرزيت حول البيئة لايزال طريّاً في ذاكرتي ـ وأثار هذا مجموعة مدهشة من الردود. وللمرَّة الأولى منذ حوالى ست سنوات من السجال الفكريّ مع العرب واليهود على السواء، حول السياسات المتعلِّقة بفلسطين وإسرائيل، أحسستُ بانتعاش مفاجئ لأنَّنا تجاوزنا بشكلٍ ما سيلَ الهجمات اللفظيَّة والحواجز التي كانت دائمًا قائمة، ودخلنا حيِّزًا جديدًا نسبيّاً يثير اهتمامًا مشتركًا لدى اليهود والفلسطينيِّين على السواء في إسرائيل. انضمّ عزمي بشارة إلى هذه المجموعة في وقت لاحق. ورغم أنِّي لن ألخِّص هنا النقاط الرئيسيَّة التي أثيرت، إلاَّ أنِّي أَذْكر بوضوح أنَّ إحساسًا انتابني بأنَّني أشاطر المجموعةَ افتراضات **علمانيَّة** حول السياسة والتاريخ والمستقبل. لم يدافع أحد في الواقع عن الصهيونيَّة القائمة. ومع قرب انتهاء النقاش الذي استمرّ حوالى ساعتين، بدأتُ أدرك بسرعة أنِّي أتحدَّث في مؤسَّسة إسرائيليَّة، رغم وجود فلسطينيِّين، وأنِّي كنت محقّاً في التحدُّث بشكل صريح ومن دون تحفُّظ حول المسؤوليَّة الأخلاقيَّة التي تتحمَّلها إسرائيل عن نكبة فلسطين.

خرجتُ من هذه الزيارة القصيرة بتصميم متجدِّد على أنَّ من المهمّ بالنسبة إلينا كمثقفين فلسطينيِّين، متمسِّكين بحقِّنا في تقرير مصيرنا كشعب، ومصمِّمين على عدم التخلِّي عن الكفاح ضدّ الظلم الذي نعانيه من جرّاء السياسة الإسرائيليَّة ـ الصهيونيَّة، أن ننقل رسالتنا إلى داخل إسرائيل والجامعات الإسرائيليَّة والمؤسَّسات الإسرائيليَّة، وغيرها. وأتذكَّر أنِّي ذكرتُ ذلك لعدد من أصدقائي الفلسطينيِّين في اليوم التالي، وبعد ذلك بيوم أثناء وجودي في مصر لحضور امتحان شفهيّ لطالب في جامعة طنطا. كان شابّاً لامعًا عمل معي في دراسة عن كونراد لمدّة سنتين في نيويورك. وكانت المناسبة ذاتها جديرة بأن تُذكر لحماسة الطلبة والأساتذة كما لحيويّة النقاش. في أيِّ حال، عندما أَثَرْتُ مع أصدقائي المصريِّين الذين لا يرقى شك إلى وطنيَّتهم، ما تولّد لديّ من انطباعات في القدس والناصرة، حُذِّرتُ فورًا من «التطبيع،» أي إقامة علاقات مع الإسرائيليِّين، خصوصًا على المستوى المؤسساتيّ. ورغم أنَّ مصر تعيش حال سلام رسميّ مع إسرائيل منذ

ما يقرب من عشرين عامًا، لم يقم أيّ مثقف أو فنّان أو كاتب مصريّ ذي شأن بزيارة إسرائيل أو الاشتراك في حوار مع مثقفين إسرائيليِّين، وهلمّجراً. ولا توجِّه الجامعاتُ الفلسطينيَّة، كأمر واقع، الدعوة إلى أكاديميِّين أو طلبة إسرائيليِّين للمشاركة في مؤتمرات أو ندوات، حتى إلى أولئك الإسرائيليِّين الذين يُعرفون بتعاطفهم مع القضية الفلسطينيَّة. وأبلغني أحد أصدقائي أنَّه، أخذًا في الاعتبار الهجماتِ الكثيرةَ التي شنَّها الجيشُ الإسرائيليّ على الجامعات، يشعر الفلسطينيُّون أنَّه سيبدو كما لو أنَّ الأساتذة الإسرائيليِّين الزائرين يأتون إلى أماكن مثل جامعتيْ بيرزيت والنجاح كامتداد للجيش الإسرائيليّ. لذا فإنَّ ذلك شيء مرفوض. ونظرًا إلى أنِّي لم أعِشْ شخصيّاً هذه التجارب المؤذية فقد احتفظتُ بآرائي لنفسي، بينما كنتُ أكثر صراحة بكثير في مصر.

قلتُ لبعض أصدقائي المصريِّين، وكلّهم معروفون ككتاب ومثقفين، إنَّ الفلسطينيِّين عانوا الكثير من العزلة المفروضة عليهم داخل أراضٍ تَخْضع كلُّ مخارجها ومداخلها لسيطرة الجيش الإسرائيليّ. وكان الردّ الذي حصلتُ عليه أنَّها مسألةُ التزام قوميّ ألاّ يجري اجتياز نقاط تفتيش إسرائيليَّة، وألاّ تُختَمَ جوازاتُ السفر أو تُقدَّمَ طلباتٌ للحصول على تأشيرات دخول إسرائيليَّة، وألاّ تُعطى أيّ إشارة إلى «التطبيع» مع إسرائيل ما دامت قوَّة محتلّة. إزاء هذه الحجّة كرَّرتُ الردّ الذي تلقيتُه من الفلسطينيِّين: لن يأتي مثل هؤلاء المثقفين العرب لـ «يطبّعوا» مع إسرائيل، بل سيذهبون هناك للتعبير عن تضامنهم مع كفاحنا من أجل تقرير المصير، ولتقديم المساعدة في مؤسَّساتنا، ولإلقاء محاضرات وما شابه على طلبتنا، وللظهور في مناسبات يكون هدفُها رفعَ المعنويات والتعرُّف في الوقت نفسه عن كثب على مشاكلنا كفلسطينيِّين، بشكل ملموس وعميق. كما قلتُ إنَّ موقفكم يستبعد كليّاً بشكل أو بآخر السكانَ الفلسطينيِّين في إسرائيل: ألا يملكون الحقّ في أن تُصغوا إليهم وتلتقوا بهم؟ لا أعتقد أنِّي ولّدتُ بمجادلتي الانطباعَ الذي كنتُ أطمح إليه، لكنِّي أحسستُ هنا وهناك ببصيص موقف جديد محتمل. أمَّا بالنسبة إلى موقفي، فقد أكّدتُ بوضوح أنَّه بسبب ضعفنا غير المتكافئ تجاه إسرائيل علينا أن نَشْرَع بمبادرات جريئة كي ننقل رسالتنا بالتحديد إلى أولئك الإسرائيليِّين الذين استفادوا من غيابنا وصمتنا.

إنّه موقف محفوف بالمخاطر، بالطبع، لأسباب شتى، ماديّة وسياسيّة. فكسر الحواجز سيف ذو حدّين. لكنّي مقتنع بقوّة أنّ هذا هو ما نحتاج، نحن فلسطينيّي الشتات، القيامَ به رغم صعوبة مواجهة القوميّين الإسرائيليّين المتشدّدين في ملاذاتهم الفكريّة حيث لا تمثّل قضيةُ فلسطين بأكملها حاليّاً سوى مسألة فصل (مثلما كان النزاع بين السود والبيض في جنوب أفريقيا) وأمن إسرائيل وترتيبات تكتيكيّة. لم يَجْرِ الشروعُ بعدُ بمعالجة الحيف الذي وقع علينا، بسبب ارتباطه بكل تاريخ ما بعد الحرب وسياسات ما بعد المحرقة. وإذا لم نطرحه للنقاش، رافضين الاختباء وراء تناسي التاريخ المقبول من قبل عرفات والزمرة الصغيرة من المتواطئين معه، فإنّنا سنظلّ نقاسي آلامه. وينطبق هذا على الإسرائيليّين كما ينطبق علينا. فنتائج ١٩٤٨ لن تختفي بهدوء فحسب، ويرجع هذا جزئيّاً إلى خصوصيّة نزاعنا مع الصهيونيّة، كما يَرْجع بشكل أساسيّ إلى أنّ وضعنا تفاقم في الخمسين سنة منذ ١٩٤٨، ولم يتغيَّر إلاّ شكليّاً، وبقي في جوهره من دون معالجة، مفتقرًا إلى التحليل العميق، وغير معترف به أخلاقيّاً وسياسيّاً من جانب معظم الإسرائيليّين ومؤيّدي إسرائيل.

الحياة ٢٩ كانون الأول ١٩٩٨

الحقيقة والمصالحة

حان الوقت مرّة أخرى، آخذين في الاعتبار انهيارَ حكومة نتانياهو بسبب اتفاق السلام في «واي،» للتساؤل إذا كانت عمليَّة السلام برمَّتها التي بدأتْ في أوسلو في ١٩٩٣ تمثِّل الأداة السليمة لتحقيق السلام بين الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين. وأتبنّى وجهة النظر القائلة بأنَّ عمليَّة السلام أدّت في الواقع الى تأجيل المصالحة الحقيقيَّة التي يجب أن تتمّ إذا كان لحرب المئة سنة بين الصهيونيَّة والشعب الفلسطينيّ أن تنتهي. لقد مهّد اتفاقُ أوسلو للانفصال، لكنْ لا يمكن للسلام الحقيقيّ أن يتحقَّق إلاَّ بدولة إسرائيليَّة ـ فلسطينيَّة ثنائيَّة القوميَّة.

ليس من السهل تخيُّل هذا الأمر. فالخطاب الصهيونيّ ـ الإسرائيليّ والخطاب الفلسطينيّ متضادان ويتعذَّر التوفيق بينهما. يقول الإسرائيليُّون إنَّهم خاضوا حرب تحرير وهكذا أحرزوا الاستقلال، فيما يقول الفلسطينيُّون إنَّ مجتمعهم دُمِّر وشُرِّد معظم السكان. وفي الواقع، كان هذا التضارب واضحًا تمامًا بالفعل لأجيال عدّة من الزعماء والمفكِّرين الصهاينة الأوائل، كما كان كذلك بالطبع لجميع الفلسطينيِّين.

يقول المؤرّخ الإسرائيليّ البارز زيف ستيرنهل في كتابه الأخير **خرافات تأسيس إسرائيل** إنَّ «الصهيونيَّة لم تكن تجهل وجود العرب في فلسطين. فالشخصيات الصهيونيَّة التي لم تزر البلاد أبدًا كانت تعرف هي نفسُها أنَّها ليست خالية من السكان. وفي الوقت نفسه، لم تتمكَّن الحركة الصهيونيَّة في الخارج أو

الروّاد الذين بدأوا بالاستيطان في البلاد من صوغ سياسة تجاه الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة. ولم يكن السبب الحقيقيّ يرجع إلى افتقار لفهم المشكلة بل إلى إدراك واضح للتناقضات التي لا يمكن تجاوزها بين الأهداف الأساسيّة للطرفين. فإذا كان المثقفون والزعماء الصهاينة تجاهلوا المعضلة العربيّة فإنّ ذلك يرجع بشكل أساسيّ إلى كونهم أدركوا أن لا حلّ لهذه المشكلة ضمن طريقة التفكير الصهيونيّة».

كان موقف بن غوريون، على سبيل المثال، يتّسم دائمًا بالوضوح. فقد قال عام ١٩٤٤ «ليس هناك في التاريخ مثال على شعب يقول نوافق على أن نتخلّى عن بلادنا، دعوا شعبًا آخر يأتي ويستوطن هنا ويفوقنا عددًا.» ولم تكن لدى زعيم صهيونيّ آخر، هو بيرل كاتزنلسون، أيُّ أوهام أيضًا بشأن استحالة التغلُّب على التعارض بين أهداف الصهاينة والفلسطينيِّين. وكان دعاة الدولة الثنائيّة القوميّة مثل مارتن بوبر وجوداه ماغنس وحنه أريندت يدركون تمامًا كيف سيكون عليه الصدام، إذا وقع فعلاً، كما حدث بالطبع.

كان العرب الفلسطينيُّون، بحكم تفوُّقهم العدديّ الهائل على اليهود، يرفضون دائمًا خلال الفترة التي أعقبتْ إعلانَ بلفور في سنة ١٩١٧ والانتداب البريطانيّ أيَّ شيء من شأنه أن يهدِّد هيمنتهم. وليس من الإنصاف عند استعادة الماضي الانتقاص من الفلسطينيِّين لعدم قبولهم التقسيمَ في عام ١٩٤٧. فحتى عام ١٩٤٨، لم يكن الصهاينة يسيطرون إلاّ على حوالى ٧ في المئة من الأرض. تساءل العرب عندما قُدّم قرار التقسيم لماذا ينبغي أن نتنازل عن ٥٥ في المئة من فلسطين لليهود الذين كانوا أقليّة في فلسطين؟ لم يسلِّم إعلانُ بلفور أو الانتدابُ إطلاقًا بشكل محدّد بأنّ للفلسطينيِّين حقوقًا سياسيّة، مقابل الحقوق المدنيّة والدينيّة، في فلسطين. لذا كانت فكرة عدم المساواة بين اليهود والعرب متأصّلة منذ البدء في سياسة بريطانيا، وفي سياسة إسرائيل والولايات المتحدة في ما بعد.

يبدو النزاع مستعصيًا على الحلّ لأنّه صراع على الأرض ذاتها بين شعبين يؤمنان بأنّ لهما حقًا شرعيًا فيها ويأمل كلٌّ منهما أن يتخلّى الطرفُ الآخر عنها عاجلاً أو آجلاً أو يرحل. انتصر أحد الطرفين في الحرب، وخسر الآخر، لكنّ النزاع لايزال قائمًا على أشدّه. نحن الفلسطينيِّين نتساءل لماذا يحقّ ليهوديّ ولد في وارسو أو نيويورك أن يستوطن هناك (وفقًا لـ «قانون العودة» الإسرائيليّ)، بينما لا يحقّ ذلك لنا

نحن الشعبَ الذي عاش هناك طوال قرون. وتفاقمت القضيَّة بعد ١٩٦٧. فأدَّت سنين من الاحتلال العسكريّ إلى نشوء مشاعر سخط ومهانة وعداوة لدى الطرف الأضعف.

ويؤخذ على اتفاق أوسلو أنَّه لم يفعل شيئًا لتغيير الوضع. وجرى تحويل عرفات والعدد المتضائل من أنصاره إلى عناصر تتولّى حماية أمن إسرائيل، فيما أُجبر الفلسطينيُّون على تحمُّل المهانة الناجمة عن «المواطن» المريعة والمبعثرة التي لا تؤلِّف سوى حوالى ٩ في المئة من الضفة الغربيَّة و٦٠ في المئة من غزّة. طَلَبَ منّا اتفاق أوسلو أن ننسى ونتنكّر للتاريخ الذي يروي ما فقدناه، إذ شُرِّدنا على أيدي الشعب ذاته الذي عَلَّمَ الجميعَ أهميَّةَ عدم نسيان الماضي. هكذا، نحن ضحايا للضحايا، ولاجئون شُرِّدوا على أيدي لاجئين.

كان المبرِّر لوجود إسرائيل هو دائمًا أنَّه ينبغي أن يكون هناك بلد منفصل، ملاذ، لليهود حصرًا. وكان اتفاق أوسلو ذاته يستند الى مبدإ الفصل بين اليهود والآخرين، كما اعتاد إسحق رابين أن يكرِّر بلا كلل. ومع ذلك، على امتداد الخمسين سنة الماضية، وبشكل خاصّ منذ أن زُرعت المستوطنات الإسرائيليَّة للمرَّة الأولى في الأراضي المحتلّة في ١٩٦٧، أصبحتْ حياة اليهود متشابكة أكثر فأكثر مع حياة غير اليهود. وتزامنت المساعي المبذولة للفصل، على نحو متناقض ظاهريّاً، مع المساعي لانتزاع مزيد ومزيد من الأراضي، وهو ما كان يعني بدوره أنَّ إسرائيل ضَمَّتْ إليها أعدادًا متزايدة من الفلسطينيِّين. في إسرائيل ذاتها يبلغ عدد الفلسطينيِّين حوالى مليون، أيْ ٢٠ في المئة تقريبًا من السكّان. وفي غزّة والقدس الشرقيَّة والضفّة الغربيَّة، حيث تنتشر المستوطنات بكثافة أكبر، هناك ما يقرب من ٢،٥ مليون فلسطينيّ آخرين. وأقامت إسرائيل نظامًا كاملاً من الطرق «الالتفافيَّة،» التي صُمِّمتْ لتلتفّ حول البلدات والقرى الفلسطينيَّة، كي تؤمِّن ربط المستوطنات وتحاشي العرب، لكنّ صغر مساحة فلسطين الأصليَّة، والتداخُلَ الكبير بين الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين، رغم انعدام التكافؤ والتنافر بينهما، يبلغان حدّاً يتعذَّر معه ببساطة حدوثُ هذا الفصل التامّ أو تحقيقه. ويقدَّر أنَّه بحلول السنة ٢٠١٠ سيكون هناك تكافؤ ديموغرافيّ. كيف ستكون الحال عندئذ؟

من الواضح أنَّ نظامًا يمنح امتيازات لليهود الإسرائيليِّين لن يرضي أولئك الذين يريدون دولة عبريَّة متجانسة كليّاً، أو أولئك الذين يعيشون هناك ولكنَّهم ليسوا

يهوديًا. فبالنسبة إلى المجموعة الأولى يمثِّل الفلسطينيُّون عقبة ينبغي التخلُّص منها بطريقة ما، وبالنسبة الى المجموعة الثانية يعني الوجود كفلسطينيِّين في دولة عبريَّة أنَّهم يشعرون بسخط دائم بسبب مكانتهم الأدنى منزلةً. لكنَّ الفلسطينيِّين في إسرائيل لا يريدون أن يرحلوا، إذ يقولون إنَّهم موجودون بالفعل في بلادهم ويرفضون أيَّ حديث عن الانضمام إلى دولة فلسطينيَّة منفصلة إنْ ظهرتْ هذه الدولة إلى الوجود. وفي غضون ذلك، يَصْعب إخضاعُ السكّان المسيَّسين في غزة والضفّة الغربيَّة بسبب ما فُرِض على عرفات من شروط تَسْلبه القوَّة. فليس هناك ما يشير إلى اضمحلال طموحات هؤلاء الفلسطينيِّين إلى تقرير المصير، وذلك بالضدّ من الحسابات الإسرائيليَّة. كما يبدو واضحًا أنَّ الفلسطينيِّين كعرب يريدون مهما كان الثمن ـ وهذه الحقيقة مهمّة متى أُخذتْ في الاعتبار معاهداتُ السلام الفاترة على نحو كئيب بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والأردن ـ أن يحتفظوا بهويّتهم العربيَّة كجزء من العالم العربيّ والإسلاميّ الذي يحيط بهم.

تكمن المشكلة، لهذه الأسباب كلُّها، في أنَّ إعطاء حقّ تقرير المصير للفلسطينيِّين في دولة منفصلة شيءٌ غيرُ عمليّ، كما هي الحال تمامًا بالنسبة إلى مبدإِ الفصل بين سكان عرب من دون سيادة وسكان يهود يتمتَّعون بها فيما يعيش الفريقان تمازجًا ديموغرافيّاً وترابطًا يتعذَّر إلغاؤه. والسؤال، حسب اعتقادي، ليس كيف يمكن ابتكارُ وسائل لمواصلة السعي إلى الفصل بينهما، بل النظر في إمكان أن يعيشا معًا على أفضل نحوٍ ممكن من العدل والسلام.

يمكن وصف الوضع القائم حاليّاً بأنَّه مأزق محْبِط، إنْ لم نقل إنَّه دمويّ. فالصهاينة داخل إسرائيل وخارجها لن يتخلَّوا عن رغبتهم في إقامة دولة عبريَّة منفصلة، ويريد الفلسطينيُّون الشيء ذاته لأنفسهم رغم أنَّهم قبلوا من اتفاق أوسلو أقلَّ من ذلك بكثير. ومع ذلك، في كلا الحالين، تصطدم فكرة الحصول على دولة «لنا» بالحقائق: فباستثناء القيام بحملة تطهير عرقيّ أو تهجير جماعيّ كما حدث في ١٩٤٨، لا يمكن التخلُّص من الفلسطينيِّين أو أن تحقَّق رغبةُ الفلسطينيِّين في التخلُّص من الإسرائيليِّين. ولا يَمْلك أيٌّ من الطرفين خيارًا عسكريّاً ممكنًا ضدّ الطرف الآخر، وهو للأسف ما يفسِّر لماذا اختار كلاهما سلامًا يسعى بوضوح إلى تحقيقِ ما عجزتْ عنه الحربُ.

كلّما استمرّت الأنماط الحاليّة للاستيطان الإسرائيليّ وفرض القيود على الفلسطينيِّين وما يُبْدونه من مقاومة، تضاءل احتمالُ حصول أيّ من الطرفين على أمن حقيقيّ. وكان التعبير عن هوس نتانياهو بالأمن بشكلٍ يقصره على إذعان الفلسطينيِّين لمطالبه يتّسم دائمًا بسخف واضح. فمن جهة، مارس هو وشارون ضغوطًا متزايدة على الفلسطينيِّين بدعواتهما الصاخبة للمستوطنين بأن ينتزعوا ما يُمْكن انتزاعُه. ومن جهة أخرى، توقّع نتانياهو أن تُكرِه مثلُ هذه الوسائل الفلسطينيِّين على قبول كلّ ما تفعله إسرائيل، من دون أيّ خطوات إسرائيليَّة في المقابل. ويصبح عرفات، مدعومًا من واشنطن، أكثر قمعًا كلّ يوم. فقد أصدر أخيرًا، على سبيل المثال، بالاستناد إلى «أنظمة الطوارئ العسكريّة» التي أصدرتها سلطة الانتداب البريطانيَّة عام ١٩٣٦ ضدّ الفلسطينيِّين، مرسومًا لا يكتفي باعتبار التحريض على العنف والنزاع العرقيّ أو الدينيّ جريمةً فحسب بل يشمل بذلك أيضًا انتقادَ عمليَّة السلام. ليس هناك أيُّ دستور أو قانون أساسي فلسطينيّ. ويرفض عرفات ببساطة القبولَ بأيّ قيود على سلطته، آخذًا في الاعتبار الدعمَ الأميركيّ والإسرائيليّ له. فمن يعتقد حقّاً أنَّ هذا كلّه يمكن أن يحقّق لإسرائيل الأمن والخضوع الدائم للفلسطينيِّين؟

ينبع العنف والكره والتعصُّب من الظلم والفقر والإحباط السياسيّ. وفي الخريف الماضي صادر الجيشُ الإسرائيليّ مئات الفدادين من الأراضي الفلسطينيَّة من قرية أم الفحم التي لا تقع في الضفّة الغربيَّة بل داخل إسرائيل. وأكّد هذا حقيقةَ أنَّ الفلسطينيِّين، حتى كمواطنين إسرائيليِّين، يُعامَلون باعتبارهم أدنى منزلةً وأشبه بفئة دنيا تعيش في ظلّ نظام تمييزٍ عنصريّ. في الوقت نفسه، لمّا كانت إسرائيل هي الأخرى لا تَمْلك دستورًا، ولأنَّ الأحزاب الأرثوذكسيَّة المتطرِّفة تستحوذ على مزيد من السلطة السياسيَّة، فثمّة جماعات وأفراد من اليهود الإسرائيليِّين الذين بدأوا ينتظمون حول فكرة نظام ديموقراطيّ علمانيّ كامل لكلّ المواطنين الإسرائيليِّين. كما يتحدّث عضو الكنيست العربيّ ذو الشخصيَّة الجذّابة عن توسيع مفهوم «المواطنة» كوسيلة لتجاوز المعايير الإثنيَّة والدينيَّة التي تجعل إسرائيل عمليّاً في الوقت الحاضر دولةً غيرَ ديموقراطيَّة بالنسبة إلى ٢٠ في المئة من سكّانها.

يمتاز الوضع في الضفّة الغربيّة والقدس وغزّة بانعدام الاستقرار واختلال كبير في العلاقة لمصلحة أحد الطرفين. فالمستوطنون الإسرائيليُّون (حوالى ٣٥٠ ألفًا منهم) يستمرُّون في العيش، تحت حماية الجيش، كأناس لا يخضعون للقوانين المحليّة ويتمتّعون بامتيازات وحقوق لا يملكها السكّان الفلسطينيُّون. (على سبيل المثال، لا يمكن لسكان الضفّة الغربيّة أن يذهبوا الى القدس، وهم لايزالون يخضعون في ٧٠ في المئة من المنطقة للقانون العسكريّ الإسرائيليّ، وأراضيهم عرضة للمصادرة). وتتحكّم إسرائيل بموارد مياه الفلسطينيِّين وأمنهم، فضلاً عن المخارج والمداخل. وحتى مطار غزّة الجديد يخضع لسيطرة إسرائيل الأمنيّة. ولا يحتاج المرء لأن يكون خبيرًا كي يدرك أنّ من شأن هذا الوضع أن يؤدِّي الى إطالة أمد النزاع بدلاً من الحدّ منه. يجب هنا أن نواجه الحقيقة، لا أن يجري تجنُّبها أو إنكارها.

هناك في الوقت الحاضر يهود إسرائيليُّون يتحدّثون بصراحة عن «ما بعد الصهيونيّة،» بقدر ما يعني أنّ الصهيونيّة الكلاسيكيّة، بعد خمسين عامًا من تاريخ إسرائيل، لم توفّر حلاً لوجود الفلسطينيِّين أو لوجود مقصور على اليهود. ولا أجد أيّ سبيل آخر سوى الشروع في الكلام عن اقتسام الأرض التي فُرِضَ علينا أن نوجد معًا عليها، اقتسامها بطريقة ديموقراطيّة فعلاً، بحقوق متكافئة لكلّ مواطن. لا يمكن أن تكون هناك أيُّ مصالحة إلاّ إذا قرّر كلا الشعبين أنّ وجوده هو حقيقة دنيويّة وأنّه ينبغي التعامل معه تبعًا لذلك. وهذا لا يعني الانتقاص من حياة اليهود أو التخلّي عن طموحات العرب الفلسطينيِّين ووجودهم السياسيّ. إنّه، على العكس، يعني تقرير المصير لكلا الشعبين. لكنّ هذا يعني فعلاً الاستعدادَ لتخفيف المكانة الخاصة التي يتمتّع بها أحد الشعبين على حساب الآخر والتقليل من شأنها والتخلّي عنها في النهاية. ويتعيَّن النظر في «قانون العودة» لليهود وحقّ العودة للاجئين الفلسطينيِّين وتشذيبهما معًا. ونحتاج إلى أن نحدّ، من حيث المدى والإقصائيّة، من فكرتين على السواء: فكرة إسرائيل الكبرى باعتبارها الأرض التي منحها اللّه لليهود، وفكرة فلسطين باعتبارها أرضًا عربيّة لا يمكن أن تُعزل عن الوطن العربيّ.

ومن المثير للاهتمام أنّ تاريخ فلسطين الذي يمتدّ آلاف السنين يقدِّم ما لا يقلّ عن سابقتيْن للتفكير بمثل هذه الصيغ العلمانيّة والأكثر اعتدالاً. أولاً كانت فلسطين

دائمًا ولاتزال مهدَ حضاراتٍ وأقوامٍ كثيرة، وسيكون من قبيل التبسيط المفرط أن نَنْظر إليها باعتبارها يهوديّة أو عربيّةً بشكل أساسيّ أو على وجه الحصر. فوجود اليهود فيها، رغم قدمه، ليس الوجود الرئيسيّ بأيّة حال. ومن الأقوام الأخرى التي أقامت فيها الكنعانيُّون والمؤابيُّون واليبوسيُّون والفلستينيُّون في العصور القديمة، والرومان والعثمانيُّون والبيزنطيُّون والصليبيُّون في العصور الحديثة. تمتاز فلسطين بتعدُّد الثقافات وتعدُّد القوميَّات وتعدُّد الديانات. وليس هناك أيُّ مبرِّر تاريخيّ للتجانس، مثلما لا يوجد مثلُ هذا التبرير لأفكار غامضة عن النقاء القوميّ أو الإثنيّ والدينيّ في الوقت الحاضر.

ثانيًا، خلال الفترة بين الحربين العالميتين، جادلتْ مجموعةٌ صغيرة ولكنْ مهمّة من المفكِّرين اليهود (جوداه ماغنس وبوبر وأريندت وآخرون) وحرّضتْ على إقامة دولة ثنائيَّة القوميَّة. وغلب على جهودهم طبعًا منطقُ الصهيونيَّة، لكنَّ الفكرة لاتزال حيَّة في الوقت الحاضر هنا وهناك وسط أفراد يهود وعرب محبطين جرّاء عيوب الحاضر ومصائبه. ويقوم جوهر هذه الرؤية على التعايش والاقتسام بأشكال تقتضي استعدادًا مبدعًا وجريئًا ونظريّاً لتجاوز المأزق المجدب للادِّعاء والرفض والإقصاء. وأعتقد أنَّه حالما يجري الاعتراف الأوليّ بالآخر كطرف مكافئ، لن يصبح الطريق إلى أمام ممكنًا فحسب بل جذّابًا أيضًا.

لكنَّ القيام بالخطوة الأولى أمرٌ بالغُ الصعوبة. فاليهود الإسرائيليُّون معزولون عن واقع الفلسطينيِّين، ويقول معظمهم إنَّه في الحقيقة لا يعنيهم. وأتذكَّر، عندما انتقلتُ بالسيارة للمرَّة الأولى من رام اللَّه إلى داخل إسرائيل، كيف بدا لي ذلك أشبهَ بالانتقال مباشرةً من بنغلادش الى جنوب كاليفورنيا. ومع ذلك فإنَّ الواقع ليس أبدًا قريبًا الى هذا الحدّ.

يجد أبناء جيلي من الفلسطينيِّين، الذين يعانون حتى الآن آثار الصدمة الناجمة عن فقدان كل شيء عام ١٩٤٨، أنَّه يكاد يكون من المستحيل أن يقبلوا استيلاءَ شعبٍ آخر على منازلهم ومزارعهم. ولا أرى أنَّه يمكن بأيّ طريقة تجنُّب حقيقة أنَّه جرى في عام ١٩٤٨ تشريدُ شعبٍ من قِبَلِ شعب آخر، مقترفًا بذلك ظلمًا خطيرًا. ولا تتيح دراسةُ تاريخ الفلسطينيِّين واليهود معًا إعطاء مأساة المحرقة وما حدث للفلسطينيِّين في وقت لاحق مداهما الكامل فحسب بل ستكْشف أيضًا ـ في

سياق الحياة المتداخلة للإسرائيليِّين والفلسطينيِّين منذ ١٩٤٨ ـ كيف تحمَّلَ أحدُ الشعبين، الفلسطينيُّون، قسطًا غير متكافئ من الألم والخسارة.

لا تمثِّل مثلُ هذه الصياغة أيّ مشكلة بالنسبة إلى الإسرائيليِّين المتديِّنين واليمينيِّين. فهم يقولون: «نعم، انتصرنا، لكنّ هذا هو ما ينبغي أن يكون عليه الحال. هذه الأرض هي أرض إسرائيل وليست لأحد سواها.» سمعتُ هذه الكلمات من جندي إسرائيليّ يحرس بلدوزرًا كان يقوم بتخريب حقل فلسطينيّ في الضفّة الغربيَّة (بينما كان مالكه يراقِبُ عاجزًا) بهدف توسيع طريق التفافي. لكنّ هؤلاء المتديِّنين واليمينيِّين ليسوا الإسرائيليِّين الوحيدين. فهناك آخرون، ممن يريدون السلام كنتيجة للمصالحة، مستاؤون من الهيمنة المتزايدة للأحزاب الدينيَّة على الحياة في إسرائيل ومِنْ جَوْرِ اتفاق أوسلو ومشاعر الإحباط الناجمة عنه على السواء. ويشارك كثيرون من أمثال هؤلاء الإسرائيليِّين بنشاط في تظاهرات ضدّ العمليَّات التي تنفِّذها حكومتهم بمصادرة أراضي الفلسطينيِّين وهدم منازلهم. هكذا، يتحسَّس المرء استعدادًا سليمًا للبحث عن السلام في مكان آخر بدلاً من انتزاع الأراضي والتفجيرات الانتحاريَّة.

ويعتبر بعضُ الفلسطينيِّين، لأنَّهم الطرف الأضعف، الخاسر، أنَّ التخلِّي عن استعادةٍ كاملةٍ لفلسطين العربيَّة يعني التخلّي عن تاريخهم بالذات. لكنّ معظم الآخرين، خصوصًا من جيل أولادي، ينظرون بشك إلى من يكبرونهم سناً ويتطلَّعون بطريقة أقلّ تقليديَّةً إلى المستقبل تتجاوز النزاعَ والخسارةَ التي لا تنتهي. وواضحٌ أنَّ المؤسَّستين الحاكمتين في كلا الجانبين مشدودتان إلى تيارات الفكر والصيغ السياسيَّة «البراغماتيَّة» الراهنة لدرجة يجعلها لا تجرؤ على أيّ شيء أكثر مخاطرةً. لكنّ بعض الآخرين (فلسطينيِّين وإسرائيليِّين) بدأوا بصوغ بدائل جذريَّة للواقع القائم. إنَّهم يرفضون قبول القيود التي فرضها اتفاقُ أوسلو، فيما يبلغني آخرون أنَّ الصراع الحقيقيّ يدور على حقوق متكافئة للعرب واليهود، لا إقامة كيان فلسطينيّ منفصل يكون بالضرورة تابعًا وضعيفًا.

تكون البداية بتطوير شيء مفقود كليّاً من الواقعين الإسرائيليّ والفلسطينيّ على السواء في الوقت الحاضر: وهو فكرة وممارسة المواطنة، بدل الانتماء الإثنيّ أو العرقيّ، باعتبارهما الأداةَ الرئيسيَّة للتعايش. ففي الدولة الحديثة يُعتبر كل أفرادها

مواطنين بحكم وجودهم وتقاسُم الحقوق والواجبات. المواطنة إذًا تعطي اليهوديّ الإسرائيليّ والعربيّ الفلسطينيّ الحقَّ في أن يتمتَّعا بالامتيازات والموارد ذاتها. هكذا يصبح وجودُ دستور ووثيقة للحقوق أمرًا ضروريّاً لتجاوز نقطة البدء في النزاع، لأنَّ كل جماعة سيكون لها حقٌّ تقرير المصير ذاته، أي الحقّ في أن تمارس حياتها بطريقتها (اليهوديَّة أو الفلسطينيَّة) الخاصة، وقد يكون ذلك في كانتونات فيديراليَّة، مع عاصمة مشتركة في القدس، وتكافؤ في ما يتعلَّق بالأرض، وحقوق علمانيَّة وقضائيَّة ثابتة. ولا ينبغي لأيّ من الطرفين أن يكون رهينةً بأيدي المتطرِّفين الدينيِّين.

ومع ذلك، فإنَّ مشاعر الإحساس بالاضطهاد والمعاناة متأصِّلة إلى درجةٍ أنَّه يكاد يكون من المستحيل القيامُ بمبادرات سياسيَّة تشدّ اليهودَ والعربَ إلى المبادئ العامَّة نفسها من المساواة المدنيَّة، فيما يجري تجنُّبُ المخاطر التي تنجم عن وضع طرف في مواجهة مع الطرف الآخر. ويحتاج المثقفون الفلسطينيُّون إلى أن يعبِّروا للإسرائيليِّين عن قضيَّتهم بشكل مباشر في المنتديات العامة والجامعات ووسائل الإعلام. ويكمن التحدِّي إزاء المجتمع المدنيّ وداخله على السواء، فقد ظلّ إلى وقت طويل خاضعًا لنزعة قوميَّة تطوّرتْ إلى عقبة في وجه المصالحة. بالإضافة الى ذلك، يعوق انحطاطُ الخطاب ـ كما يجسِّده تبادلُ الاتِّهامات بين عرفات ونتانياهو فيما تهدِّد حقوقَ الفلسطينيِّين مخاوفُ «أمنيَّةٌ» مغالى فيها ـ نشوءَ أيّ منظور أوسع أفقًا وأكثر تسامحًا.

تبدو البدائل بسيطة على نحو مزعج: إمَّا أن تستمرّ الحرب (إلى جانب الكلفة المرهقة لعمليَّة السلام الجارية) أو أن يجري السعي الحثيث إلى سبيل للخلاص يقوم على السلام والمساواة (كما جرى في جنوب أفريقيا بعد انتهاء نظام التمييز العنصريّ)، رغم العقبات الكثيرة. فحالما نسلِّم بأنَّ الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين باقون هناك، لا بدّ أن يكون الاستنتاج اللائق هو الحاجة إلى تعايش سلميّ ومصالحة حقيقيَّة. تقريرٌ فعليٌّ للمصير. وللأسف، لا يتضاءل الظلمُ ونزعةُ العدوان من تلقاء ذاتهما: بل يتعيَّن الهجوم عليهما من قبل كل الأطراف المعنيَّة.

الحياة ١ شباط ١٩٩٩

تحريض!

كان لزيارة بيل كلينتون الأخيرة إلى غزة هدفان: إنقاذ عمليَّة السلام وتقوية موقفه إزاء الكونغرس الذي كان وقتها يَنْظر في عمليَّة إقالته. وإذا كان الهدف الثاني قد فشل بعدما صوَّت مجلسُ النوّاب الأميركيّ لإحالته على المحاكمة أمام مجلس الشيوخ، فقد مُني الهدف الأوّل أيضًا بالفشل، رغم كل المبالغات والتهويلات في وسائل الاعلام. مع ذلك علينا القول إنَّ خطاب كلينتون إلى الفلسطينيِّين كان الأوّل من نوعه من حيث التعبير عن التعاطف الإنسانيّ مع مأساتهم. وما إنْ وصل كلينتون إلى فلسطين حتى أعلن بنيامين نتانياهو وقفَ عمليَّة إعادة الانتشار الإسرائيليَّة التي نصَّ عليها اتفاقُ «مزرعة واي» الذي عُقد في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي. ولما كان الانسحاب المفترض رمزيّاً أصلاً، إذ لم يَشْمل سوى مساحة ضئيلة من الأرض (خمسة في المئة من المنطقة «ج» التي تسيطر عليها إسرائيل تُضَمّ إلى المنطقة «ب» الواقعة تحت السيطرة الأمنيَّة الإسرائيليَّة في أيّ حال)، فإنَّ الغاية من الإعلان كانت مجرَّد إهانة الفلسطينيِّين والرئيس كلينتون. وتوالت في الأسابيع الأخيرة التقاريرُ عن «الاضطرابات» في الأراضي المحتلَّة، وكان سببَها، من جهة، استهتارُ إسرائيل بمشاعر الفلسطينيِّين عندما أَطْلقتْ سراح نحو مئة سجين من سارقي السيارات والمجرمين العاديِّين (فيما نصَّ اتفاقُ «مزرعة واي» على إطلاق ٧٥٠ سجينًا سياسيّاً)، ومن الجهة الثانية غضبُ الفلسطينيِّين من استعداد عرفات الدائم لتقديم التنازلات، وأسلوبِه التفاوضيّ المتَّسم بالتسيُّب

واللامبالاة (وهو ما دفع عددًا من مفاوضيه إلى التهديد بالاستقالة). من هنا، بدلاً من التقدُّم نحو السلام، نجد هذا المزيج من صلافة نتانياهو وضعف كلينتون وتضاؤل شعبيَّة عرفات إلى حدّ الاختفاء، وهو ما لم تَنْجح في تغطيته كلُّ تلك المراسيم والطقوس العجيبة التي تَفَنَّنَ في ابتكارها الفلسطينيُّون والأميركيُّون، ومن ضمنها عروضُ فرق موسيقى القِرَب والفتيات الحاملات الزهور والسيِّدة عرفات إلخ...

ما أَستغربه هو عددُ المرّات التي يَقْبل فيها عرفات وبعضُ أتباعه القيامَ بخطوات إلغاء الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ تلبيةً لطلب الإسرائيليِّين. ولم يكن هناك بالطبع أخيرًا اجتماع حقيقيّ للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ، لأنَّ تلك المؤسَّسة فقدَتْ شرعيَّتها واستقلاليَّتها فعليّاً عندما عاد عرفات إلى غزَّة في عام ١٩٩٤. وإذا كان عرفات سنة ١٩٩٦ جَمَعَ بعضَ الفلسطينيِّين لتغيير الميثاق فإنَّه هذه المرَّة اكتفى بدعوة حفنة من المسؤولين ورجال الأعمال والوصوليِّين للمناسبة «الكبرى» الجديدة. والغريب أنَّني تسلَّمتُ (عن طريق الخطإ) دعوةً لحضور الاجتماع، أرسلتْها إلى مكتبي بالفاكس «الشركةُ الفلسطينيَّة للخدمات التجاريَّة» التي يُسَيْطر عليها عرفات. وحدَّدتْ لي الدعوةُ موعدًا للوصول إلى عمّان والانضمام هناك إلى رحلة جويَّة إلى غزَّة مخصَّصة للمشاركين في الاجتماع، ثم العودة مساء اليوم نفسه. وجاءت الدعوة رغم أنَّني استقلتُ من المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ في ١٩٩١، وهو ما يعطينا فكرة عن شرعيَّة الاجتماع الجديد من حيث العضويَّة والنصاب. في الوقت نفسه تسلَّمتُ دعوة لحضور اجتماع المعارضة الفلسطينيَّة في دمشق بقيادة جورج حبش ونايف حواتمة. وأكَّدتْ مصانع الإشاعات الفلسطينيَّة (وهي المؤسَّسات الوحيدة الناشطة في الحياة السياسيَّة الفلسطينيَّة) أنَّني حضرت الاجتماع.

المهزلة البائسة التي جرت في غزَّة بحضور كلينتون ألهمتْ دَبْرا سونتاغ، المراسلة الجديدة في إسرائيل لصحيفة **نيويورك تايمز**، مقالةً بالغةَ السخف تغنَّت فيها بالديموقراطيَّة التي يَنْعم بها الفلسطينيُّون خلافًا لبقية العرب. لكنَّ الأحداث على الأرض استمرَّت في تكذيب المهزلة. من ذلك، أولاً، استمرارُ وتصاعدُ وتيرة الاستيلاء على الأراضي العربيَّة من قبل المستوطنين الإسرائيليِّين، سواء عن طريق توسيع المستوطنات الأصليّة أو إنشاء مستوطنات جديدة. ويسيطر المستوطنون على

نحو أربعين في المئة من أراضي غزّة، فيما تحيط الحواجز الإلكترونيّة الإسرائيليّة بالقطاع من جهات ثلاث (الجهة الرابعة هي البحر، حيث دوريّات الأسطول الإسرائيليّ). ولا يبدو أنّ كلينتون أدرك مدى إسهام إسرائيل في تأمين سلامته خلال الزيارة. وحسب الدراسة الموثوق بها الصادرة في واشنطن أواخر السنة الماضية بعنوان «تقرير عن الاستيطان الإسرائيليّ» فإنّ «الديبلوماسيّة لا تتناول التغييرات التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلّة،» ومن هنا فإنّ سياسة الاستيطان الإسرائيليّة أثناء عمليّة السلام «سارت شوطًا طويلاً نحو الهدف الذي سعى إليه قادة إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة: إعاقة إنشاء كيان سياسيّ فلسطينيّ مستقلّ يتمتع بسيادة حقيقيّة غرب نهر الأردن. إنّ هدف إسرائيل، كما يبدو، مناقض تمامًا للأفكار السائدة عن هدف المفاوضات التي بدأتْ في أوسلو في ١٩٩٣.» ويفشل الفلسطينيُّون في كل اجتماعات القمّة المتوالية، رغم ما يرافقها من التطبيل الإعلاميّ، في وقف حملات الاستيطان الإسرائيليّ. ولم تَشذّ محادثاتُ «مزرعة واي» عن هذه القاعدة، كما أَوْضحتْ ليس أندوني في العدد الصادر في ١١ من الشهر الماضي لمجلة **ميدل إيست إنترناشونال**، لأنّ المفاوضين لم يَفْهموا أنّ إسرائيل «لم توافق سوى على عدم توسيع المستوطنات إلاّ بعد الانتهاء من مرحلة الإنشاء الحاليّة، وهو ما يَعْني أنّ ما يُسمّى المناطقَ المحاذية (التي وافق عليها الفلسطينيُّون) يُمْكن أنْ تَشْمل في النهاية مئاتٍ لا تحصى من الفدادين.» ونجد في صحيفة **هارتس** في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وصفًا مخيفًا لكيفيّة توسُّع مستوطنة أفرات قرب بيت لحم وَخَنْقِها للقرى الفلسطينيّة المجاورة. وكنتُ صوَّرتُ شريطًا تلفزيونيّاً للمنطقة خلال شباط (فبراير) الماضي، إلاّ أنّ القرى هناك مثل وادي رحال والخضر التي زُرْتُها وقتها فَقَدَت الآن كلّ أراضيها تقريبًا.

ثانيًا، أدَّت اقتصاديَّاتُ السلام إلى إفقار الفلسطينيِّين، كما تُبيِّن سارا روي في دراسة جديدة مثيرة للإعجاب نشرها لتوّه مركزُ الإمارات للدراسات الاستراتيجيّة، عنوانُها «الاقتصاد الفلسطينيّ وعمليّة أوسلو: تدهور وتفكُّك.» على كل مستويات المجتمع، تتدنّى الإنتاجيّة وتتقلّص الأسواق، وهناك اتّكال أكبر على إسرائيل. وفيما تبلغ البطالة أعلى معدّلاتها إطلاقًا، تُعتبر سلطةُ عرفات، بأجهزتها الأمنيّة الـ ١٤ وجهازها البيروقراطيّ المنتفخ وآلاف المخْبرين وعناصر الأمن،

المستخدَمَ الأكبر والأقلُّ إنتاجيَّة. فكلّ وزارة توظِّف مئات المدراء الذين لا يفعلون أيَّ شيء سوى تقاضي أجور سخيَّة. وتشير تقديرات البنك الدوليّ إلى أنَّ حجم قوَّة العمل التابعة لعرفات يَبْلغ ١٢٠ ألف شخص، وهم يشكِّلون مع الذين يتولّون إعالتهم حوالى نصف الفلسطينيِّين المقيمين في الضفَّة الغربيَّة وغزَّة. ويَعْتمد هؤلاء بشكل كامل على عرفات. لكنَّ التذمُّر يَحْتدم في أيِّ حال. فقد تظاهر آلافُ اللاجئين في سورية ولبنان. وأصيب أربعةُ فلسطينيِّين بجروح على أيدي القوات الإسرائيليَّة عندما أَجْبرت مجموعةً من العمَّال الفلسطينيِّين على أن يزحفوا على الارض. ويستمرّ قذف الحجارة من قبل الفلسطينيِّين وإطلاق «الرصاص المطّاط» من قبل الإسرائيليِّين. ومع ذلك، يتحدَّث نتانياهو بصخب عن التحريض عندما يرفع أحدُ الفلسطينيِّين شعارًا يطالب بحريّة الوصول إلى الأماكن المقدَّسة في القدس التي لا يُسمح لفلسطينيِّي الضفَّة الغربيَّة وغزَّة بالوصول إليها (كما وَصَفَتْ ذلك صحيفةُ **هآرتس** في ١٤ كانون الأول).

كانت الفكرة الرئيسيَّة لاتفاق «واي» إذًا هي عدم إعطاء الفلسطينيِّين مزيدًا من الحريَّة، وفي الوقت نفسه عدم السماح للولايات المتحدة وإسرائيل بـ «مساعدة» الفلسطينيِّين على إقامة دولة مستقلَّة، بل العكس تمامًا، أن تُزاد ـ بمساعدة من السلطة الفلسطينيَّة ـ القيودُ والشروطُ التي يعيش في ظلِّها الفلسطينيُّون كي يبقوا طَيِّعين ويُعتنى بهم وفق أفضل التقاليد الاستعماريَّة. ويتجلَّى أحسنُ مثال رمزيّ على ذلك في إصدار مرسوم جمهوريّ من قِبل عرفات في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي يَحْمل عنوان «بشأن تكريس الوحدة الوطنيَّة ومنع التحريض.» ويشير المرسوم، الذي يبدو واضحًا أنَّه جاء نتيجةَ هوس نتانياهو المفرط بأمن إسرائيل (يقابله إهمالُ عرفات لأمن الفلسطينيِّين)، إلى أنَّ مراجعه الشرعيَّة والأمثلة السابقة التي يستند عليها مستمدَّةٌ مِنْ قوانين من ضمنها «قانونُ العقوبات الفلسطينيّ الرقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته.» هذا القانون ليس سوى «أنظمة الطوارئ العسكريَّة» التي أصْدرتْها سلطةُ الانتداب البريطانيَّة كوسيلة لمعاقبة المقاومة الفلسطينيَّة، ثم تبنَّاها الإسرائيليُّون بعد ١٩٤٨ للغاية ذاتها. والآن يستخدمها عرفات لتهديد أبناء شعبه. وما الغرض من ذلك؟ لمنع التحريض على أعمال العنف والإهانات والتمييز العنصريّ. كما يحظِّر المرسومُ «الجمعيَّاتِ غيرَ

الشرعيَّة،» وكذلك «إفسادَ الحياة وتهييجَ الجماهير للتغيير بالقوَّة غير المشروعة أو التحريض على الفتنة أو التحريض على خرق الاتِّفاقات التي عقدَتْها منظَّمةُ التحرير الفلسطينيَّة مع دول شقيقة أو أجنبيَّة.» وستتولَّى تنفيذَ هذا القانون الجديد والفريد لجنةٌ مشكَّلةٌ من عدد متساوٍ من الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين وعضوٍ أو أكثر (العدد متفاوت حسب التقارير) من الأميركيِّين الذين قد يكونون، أو لا يكونون، أعضاء في وكالة الاستخبارات المركزيَّة الأميركيَّة «سي آي أي.» ولن تكون مهمَّتُهم سوى مراقبة كلّ ما يتفوَّه به الفلسطينيُّون ـ كتابةً أو شفاهًا، وما يُنشر أو يُبثّ ـ بالإضافة إلى الكتب المدرسيَّة والصحف والمجلات، كما أَوْضح لي صديق من الضفَّة الغربيَّة وصوتُه يتأرجح بين الأسى والبهجة.

هذه الوثيقة العجيبة لم تُلحظْ بعدُ من قبل وسائل الإعلام الأميركيَّة أو العربيَّة أو الأوروبيَّة التي تبدي حماسةً مفرطةً في التبشير بنشوء الدولة الفلسطينيَّة. لا يهمّ، بالطبع، الغيابُ الكامل للاتِّصال بين الأراضي في مناطق الحكم الذاتيّ. ولا يهمّ أن يكون عرفات رفض التصديق على الدستور أو القانون الأساسيّ الذي اقترحه مجلسُه التشريعيّ. ولا يهمّ أن تَخْضع حياةُ الفلسطينيِّين، بفضل الضغوط الأميركيَّة والإسرائيليَّة، لسلطة محاكم أمن الدولة التي تَمْنع حضورَ الشهود أو محامي الدفاع أو الجمهور. ولا يهمّ أن يستمرّ عرفات، الذي لا يَخْضع لأيّ مساءلة أو محاسبة، في التحكُّم بمبالغ كبيرة تعهّد بها مانحون أوروبيُّون وأميركيُّون، رغم أدلَّة كثيرة على تفشِّي الفساد على نطاق واسع. أمَّا أن تَفْرض إسرائيلُ والولاياتُ المتحدة على الفلسطينيِّين الإذعانَ بتزلُّف لقانون مناهض للتحريض ـ مع لجنة على النمط الستالينيّ تقرِّر من طرفٍ واحدٍ ما هو التحريض وما هو غير ذلك ـ فإنَّه بالتأكيد ليس خطوةً إلى الأمام في السعي إلى السلام أو تقرير المصير من قبل الفلسطينيِّين. أهناك إذًا ما يدعو إلى العجب لأنَّ زيارة كلينتون «التاريخيَّة» إلى غزَّة لم تحرِّك مشاعرَ الفلسطينيِّين، أو لأنَّهم يرون في وصفات «السلام» الأميركيَّة دورَ مستشاري الرئيس كلينتون الذين كان معظمُهم، مثل دنيس روس، أعضاء سابقين في اللوبي الإسرائيليّ؟

الحياة ٩ شباط ١٩٩٩

مأساة في الطريق إلى التحقُّق !

فكرة إيهود باراك الغريبة عن «إدماج» الشروط البائسة الأخيرة في اتفاق واي (انسحاب إسرائيليّ ثالث من نحو خمسة في المئة من الضفّة الغربيّة) في مفاوضات الوضع النهائيّ تعطي مؤشّرًا خطيرًا لما سيأتي. وكان باراك حرص منذ انتخابه في أيار (مايو) الماضي على إشاعة أجواء من التفاؤل والظهور بمظهر صانع السلام الإيجابيّ المنفتح والمراعي لشعور الآخرين. وهو ما صدّقته الإدارة الأميركيّة كما يبدو، وكذلك عدد من القادة العرب والأوروبيّين الذين التقوه. أسلوبه بالطبع مخالف لأسلوب بنيامين نتانياهو العدوانيّ، لكنْ هل هناك فرق فعليّ بين الاثنين؟ هل يؤْمن باراك بسلام حقيقيّ، أم أنّ فكرته لا تختلف عن قادة إسرائيل السابقين، الذين أرادوا إدامة السيطرة على الفلسطينيّين، إنْ لم يكن استعبادهم إلى الأبد، مهما كان الثمن؟ وإذا كان له موقف جديد مختلف نوعيّاً ـ مثلاً، انسحاب إسرائيليّ كامل ودولة فلسطينيّة ذات سيادة حقيقيّة ـ فما فائدة تأجيل وإعادة صياغة اتّفاقات سابقة بحجّة الخوف على أمن إسرائيل، فيما يعرف العالم كله أنّ إسرائيل قوّة عظمى تكاد تساوي الولايات المتحدة من حيث السلاح المتطوّر والتفوُّق الاستخباراتيّ على كل الدول العربيّة؟

من هنا يبدو أنّ باراك، إلى درجة لا تقلّ عن نتانياهو، سيحافظ على مكتسبات إسرائيل في الأرض، ولا يترك للفلسطينيّين سوى حقوق على مستوى البلديّات في بقعة ضئيلة من الأرض. وفي هذا بالتأكيد ما يعود إلى تذكير العرب

بأنَّ إسرائيل لا تقدِّم التنازلات، بل إنَّها تخلق الوقائع ثم تقدِّم الفُتَات إلى عرفات وتسمح له بأن يعلن (أيضًا وأيضًا) عن انتصار فلسطينيّ جديد. لكنْ ربما يدرك الكل، حتى عرفات، أنَّ لعبة إسرائيل الحاليَّة لا تنطوي على تفهُّم أكثر للفلسطينيِّين مما كانت عليه قبل أن يصبح ضيفَ بيل كلينتون في البيت الأبيض. كما أنَّ الولايات المتحدة اعتادت ولاتزال معارضةَ حقِّ الفلسطينيِّين في العودة وتأييد كلّ خطوات إسرائيل على الأرض رغم انتهاكها قرارات الأمم المتحدة والقانون الدوليّ. إنَّه الوضع المؤسف الذي يمكن أن يوضحه إلى عرفات ورجاله كلٌّ من يَفْهم سياسة أميركا الخارجيَّة. لكنَّ القيادة الفلسطينيَّة تستمرّ على وهم الحصول من إسرائيل على صفقة أفضل عن طريق المزيد من التقرُّب إلى «بيل» (وهو بالتأكيد من أقلّ البشر صدقيَّة في العالم!). غير أنَّ هذا لم يحصل سابقًا ولن يحصل مستقبلاً من دون ضغوط تفرض التغيير، فيما الموقف الفلسطينيّ المعلن هو التخلِّي عن الضغط واستبداله بالرضوخ والتعبير الخانع عن «حسن النيَّة،» في خطوات مثل إلغاء اجتماع جنيف الشهر الماضي الذي كان سيبحث انتهاكات إسرائيل لقوانين الحرب كما ينصّ عليها الميثاق الرابع. ولم يؤدِّ هذا الموقف إلاّ إلى مفاقمة الوضع.

معنى هذا أنَّ منظَّمة التحرير ستبقى تحت رحمة إسرائيل ما لم تتوفَّر التعبئة الشعبيَّة العامَّة للفلسطينيِّين في كل مكان، والرؤيا المتماسكة الواضحة للمستقبل، والمثابرة والاستعداد لما سيأتي، من دون مساعدة إلاّ من تلك القلَّة من الدول العربيَّة التي تعلن الاهتمام وتمارس اللامبالاة. ما يزيد الوضعَ سوءًا تحجُّرُ شعور القادة العرب إزاء المظالم والعذاب الذي تلقاه شعوبهم (لا الفلسطينيُّون وحدهم) من الولايات المتحدة حسب نزواتها ونزوات إسرائيل. وها هو العراق يتعرَّض للقصف اليوميّ تقريبًا، ويموت فيه الأطفال والنساء والشيوخ بأعداد هائلة بسبب العقوبات وتدمير البنى التحتيَّة، دونما كلمة احتجاج من الجامعة العربيَّة. وقبل سنة حاول كلينتون صرف الأنظار عن فضيحته مع مونيكا لوينسكي عن طريق مهاجمة السودان، ودمّر نصفَ قدرة البلد على إنتاج الأدوية. وشهد السودان بعد ذلك موجة من وباء التهاب السحايا قضت على كثيرين بسبب الافتقار إلى الدواء. ومع ذلك استمرَّ الصمت والشلل العربيَّان، حتى مع اعتراف الولايات المتحدة بـ«غلطتها» عندما قصفت الخرطوم. لماذا لا يرفع أحد صوته ضدّ هذه المظالم الفاضحة؟ إلى

متى نتصرّف وكأنّ شيئًا لم يكن؟ وهل هناك حدود للرياء والعجز في الموقف العربيّ؟ إنّهم يكرّرون: «أَعْطوا باراك الفرصة،» فيما يوضحون لأميركا تلهّفَهم إلى السلام، لكيّ تتدفّق الاستثمارات والمساعدات وتنقذ اقتصاداتهم المشوّهة وتتيح المزيد من الثراء للنخبة من أصحاب الأعمال.

أنا لست من السياسيّين، ولذا يحلو لـ«الواقعيّين» الخبراء بالسياسة تذكيري بأنّها «فنّ المُمْكن،» وأَنْ ليس لنا إذا أخذنا في الاعتبار التفاوتَ الهائلَ في القوى بين أميركا وإسرائيل من جهة والعرب من جهة ثانية سوى أن نتوقّع سلامًا «براغماتيّاً» لا يصل إلى المعنى الكامل للسلام. لكنْ لو صحّ هذا المنطق لكنّا لانزال في عصر الخيل والجمال، عصرِ تسليم الرسائل باليد بدل البريد الإلكترونيّ، والموتِ السريع بالجدريّ والطاعون. غير أنّ الحقيقة معاكسة: وهي أنّ الواقع (مثل التاريخ) من صنع الإنسان. وكان ابن خلدون المفكّر العظيم الأوّل الذي أدرك ذلك، كما أدرك أنّ قوانين التاريخ تَفْرض نتائج محدَّدة، معتمدًا على ما يقوم به الإنسان أو ما لا يقوم به. وقال إنّ التفكّك يأتي عندما تفقد المجتمعات إرادتها وتواجه الفساد الداخليّ والضغوط الخارجيّة ـ والنتيجة دومًا دمار ذلك المجتمع واختفاؤه. وأمام العرب اليوم، ولاسيّما الفلسطينيّون، وضعٌ بالغُ البؤس، لكنّه ليس نتيجة «الواقع» بل الفشل في تحديد الرؤيا ثم الكفاح من أجل تحقيقها.

ما هي الخريطة المحتملة للشرق الأوسط التي ستَبْرز من عمليّة السلام هذه؟ ستتوصّل سورية ولبنان وإسرائيل إلى اتفاق يشمل انسحاب الأخيرة مقابل تعديلات تطالب بها إسرائيل على وضع سوريّة العسكريّ. لكنْ من المُسْتَبْعد تمامًا أن يؤدّي ذلك إلى السلام «الكامل» والتطبيع نظرًا إلى افتقار الخطوة إلى التأييد الشعبيّ، أيْ أنّ الوضع سيكون كما نجده في مصر أو الأردن في علاقتهما بإسرائيل. أما الفلسطينيّون فإنّ أقصى ما يُمْكنهم توقُّعه هو استعادة نحو ٤٠ في المئة من الضفّة الغربيّة، على أن تستمرّ إسرائيل في المشاركة في نصف تلك المساحة. كما تبقى حدود غزة والضفّة الغربيّة في يد الإسرائيليّين، وتبقى القدس إسرائيليّة، مع تنازلات طفيفة في الحرم الشريف وكنيسة القيامة وإزاء مطلب أو مطلبين دينيّين غيرهما. الموارد المائيّة قضية رئيسيّة، ولا أتوقّع أيّ تنازل إسرائيليّ مهمّ حولها، أيْ أنّ السيطرة على المياه الجوفيّة في الضفّة ستبقى في يد

الإسـرائيليِّين. قـد يكون هناك تنازل عن بعض المسـتـوطنات الصـغـيـرة، لكنَّ المستوطنات الرئيسيَّة مثل معالي أدوميم وأفرات وغيرهما قرب بيت لحم والخليل ونابلس ستبقى مكانها. وسيبقى اللاجئون في بلاد اللُّجوء، من دون حقّ في العودة موازٍ لـ «قانون العودة» الإسرائيليّ. ولن تكون هناك تعويضات على تدمير فلسطين ١٩٤٨ أو سياسات الاحتلال منذ ١٩٦٧، على رغم مئات البلايين من الدولارات التي خسرها الفلسطينيُّون.

ما أستغربه أنَّ عرفات لا يقدِّم كلَّ هذا على أنَّه النتيجة المرجَّحة للمفاوضات الحاليّة، ولا يطلب رأي الفلسطينيِّين فيها. ألم يتعهد باراك إجراءَ استفتاءٍ على الانسحاب من الجولان (ومناطق أخرى)؟ أليس للمواطن العربيّ حقٌّ مساوٍ في الإدلاء برأيه من خلال استفتاء؟ إنَّ هذا يصحّ خصوصًا على الشعب الفلسطينيّ، الذي يقاد في هذه المرحلة «الواقعيَّة» من تاريخه إلى كارثة لا مخرج منها، حيث التاريخ المسلوب والحرمان إلى الأبد من إقامة الدولة السيِّدة الحقيقيَّة ومن حقّ العودة والمطالبة بالمواطنيَّة المتكافئة ومستقبل اقتصاديّ عادل وتنمية اجتماعيَّة شاملة. لماذا هذا الصمت العميق من شعب بسبعة ملايين نسمة والاكتفاء بالتفرُّج إزاء اختزال الاستقلال والكرامة إلى فتات متناثرة من دون معنى أو قدرة على البقاء؟

إنَّه الليل الطويل الذي يوشك أن يَبْتلع ٥١ سنة من الصراع. إنَّها النهاية التي يريدها الجار والحليف، ويتوقَّع من الفلسطينيِّين «العرفان بالجميل» تجاهها لأنَّهم «على الأقلّ قد حصلوا على شيء.» لكنَّ تاريخ البشريَّة لا يعرف الخمود، وهو مليء بترتيبات للسلام وتقسيمات وتسويات مفروضة لم تمهِّد في النهاية سوى للثورات والحروب الأهليَّة والانفجارات الاجتماعيَّة. علينا أن نَفْهم أنَّنا أمام هذا النوع من السلام، وعلى باراك وعرفات التفكير مليّاً، كلّ من جانبه، بمصلحة شعبه على المدى البعيد. إنَّ ما يضرّ بمستقبل إسرائيل كدولةٍ في الشرق الأوسط محاطةٍ بمئات الملايين من المسلمين هو أن تبدو فارضةً المهانةَ على شعب عربيّ يقوده رجل مريض أثقلَتْه السنون ومفتقرٌ إلى الشعبيَّة. وليس لـ «بانتوستان» جديدة يمارَس فيها العزلُ العنصريّ أن تُشْبِعَ الاندفاعَ الفلسطينيّ (أو العربيّ) نحو تقرير المصير. إنَّ «حلاً» كهذا سيؤجِّل فقط، ولن ينهي، المزيدَ من المواجهات والعنف. ولا بدّ لإسرائيل أن

تَعْترف وقتًا ما بظلمها للفلسطينيِّين وتَرْفعه عنهم، بدل الاطمئنان الواهم إلى أنَّها نجحَتْ في أن تَفْرض عليهم القبول بسطوتها. لأن نجاحًا كهذا يفترض لأمَّة ما أن تنسى هويَّتها وتاريخها ـ وهذا مستحيل كما يعرف اليهود قبل غيرهم. ليس هناك بديل من التعايش المتكافئ بين الطرفين، فلماذا لا نخطط له بشجاعة الآن؟

أما منظمة التحرير الفلسطينيَّة فأنا أعرف مدى افتقارها حاليّاً إلى مجال المناورة ـ وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى أوهامها إزاء الولايات المتحدة. لكنَّ السبب أيضًا هو احتقارها لشعبها وازدراؤها بمصالحه، في الوقت الذي لا يُمْكن فيه، في وضعنا، صنعُ السلام من جانب ديكتاتور، بل يجب محاولة أخذ جملة الفلسطينيِّين في الاعتبار. لكنْ ماذا قال عرفات للناس في الدهيْشة أو برج البراجنة أو البقعة في عمّان أو غيرها من المخيمات؟ لا شيء. إنَّه يَقْضي وقتًا أطول في الحديث مع شيراك مما يقضيه مع اللاجئين أو المزارعين الذين تصادَرُ أراضيهم يوميّاً. لكنْ لا بدّ له قريبًا من مصارحة الشعب الفلسطينيّ، والقول علنًا وبصدق ما يعتقد أنَّه يفعل، وماذا في إمكانه أن يقدِّم لهم فعلاً، ثم تَرْك الخيار لهم. غير أنَّه مَهْما يكن من أمر عرفات فإنَّ مفاوضات الوضع النهائيّ تشكّل نهاية حياته السياسيَّة، التي قدَّم خلالها ما أمْكنه ـ ببطولة أحيانًا، وبدونها أحيانًا أخرى. وعلى جيل جديد أن يواجه النتائج لكي تبدأ ولادة جديدة، وإلاَّ فإنَّ استلاب شعبنا سيَدْخل التاريخَ مأساةً مفتوحةً أبدًا، جرحًا ينزف إلى ما لا نهاية.

الحياة ١٧ آب ١٩٩٩

ماذا يُمْكن أن يعني الانفصال؟

يُبْدي معظم الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين رغبةً قويَّةً وأكيدة، كما يبدو، في العيش في دولتين منفصلتين. وشهدت الأسابيع القليلة الماضية هدوءًا موقّتًا في المفاوضات على كل الجبهات في عمليّة السلام، ويرجع السبب بشكلٍ أساسيّ إلى عدم استعداد من جانب إسرائيل للمغامرة بأيّ شيء جديد أو ممكن في المستقبل القريب. لكنَّ إيهود باراك كان في الواقع صريحًا تمامًا خلال هذه الفترة، ومنذ انتخابه أيضًا، في ما يتعلَّق بهدفه السياسيّ الذي يقضي بفصل العرب واليهود بعضهم عن بعض الآن وفي المستقبل. وترافَقَ هذا مع سلسلة خطوات غير مألوفة تتعلَّق بممرّ «مُحكم» (secure) (تُترجم هذه الكلمة دائمًا بشكل خاطىء على أنَّها تعني «آمِن») للفلسطينيِّين بين غزَّة والضفَّة الغربيَّة، كما لو كان الفلسطينيُّون من وجهة النظر الإسرائيليَّة جنسًا مُعْديًا يتعيَّن احتواءُ وجوده في أنحاء أرض إسرائيل وعزلُه وتطهيرُه من السموم. ويمثِّل افتتاح حاجز تفتيش جديد في الطرف الشماليّ من بيت لحم جزءًا من عقدة الارتياب ذاتها: قُتل أحد الفلسطينيِّين بالفعل في هذا الموقع، وهناك احتمال كبير جداً أن ينشأ توتُّر حيثما حدث تماسّ بين الشعبَيْن. لكنّ ما يجب أن نتذكَّره هو أنَّ هذا وضع غير متكافئ تَمْلك فيه إسرائيل السلطة كلّها وتسيطر على الأرض كلها، فيما يبدو الفلسطينيُّون مثل أشياء توضع هنا وهناك وفق مشيئة إسرائيل.

لا ينتهي الأمر عند هذا الحدّ. فالمنطق الانفصاليّ للنزعة القوميَّة الفلسطينيَّة يزيد الوضع تعقيدًا. لا جدال إطلاقًا في أنَّه يحقّ لشعبٍ سُلب هويَّته وانتُزعتْ منه

أرضه، وأُجبر على أن يعيش عقودًا من الاضطهاد والنفي العسكريّ، أن يتطلّع إلى أن يستعيد مكانه في الأسرة الدوليّة كعضوٍ كامل. لكنّ الوضع الفلسطينيّ أكثر تعقيدًا من أيّ وضع آخر في تاريخ الكفاح من أجل التحرُّر أو الاستقلال. فالفلسطينيُّون الذين شُتِّتوا يعيشون في الوقت الحاضر في ظلّ سلطات متنوِّعة، من ضمنها بالطبع سلطةٌ فلسطينيّةٌ تؤدِّي وظيفتها من دون استقلال حقيقيّ تحت وصاية إسرائيليّة. هناك مليون من الفلسطينيِّين هم مواطنون إسرائيليُّون، وحوالى مليونين منهم أردنيُّون. ويعيش ألوف آخرون في بلدان عربيّة مختلفة في وضع قانونيّ «غير محدَّد.» ويَطْمح جميعُ الفلسطينيِّين بحقّ إلى وضع يتمتّعون فيه بتماسك وسيادة وطنيَّيْن، حتى في الوقت الذي يتفاوض فيه ممثِّلوهم المفترَضُون لتجميد الوضع الراهن غير المرغوب فيه بطريقة تُفْضي إلى إنشاء دُوَيْلة لا يُمْكن أن تتمتّع أبدًا باستقلال كامل. منطق الانفصال الذي يتبنّاه باراك تماثله إذًا على نحو عجيب رغبةٌ فلسطينيّةٌ في الوجود بشكل منفصل عن إسرائيل، على رغم أنّ مثل هذا الانفصال غير مُمْكن حقّاً في كلّ الأحوال. فأيْنما ذهب المرء في فلسطين/إسرائيل سيَجِد أنّ شعبَيْهما ممتزجان في الواقع، ويرجع السبب إلى حدٍّ كبيرٍ إلى الكفاءة المروِّعة لسياسات الاستيطان الإسرائيليّة منذ ١٩٦٧. في كل أرجاء فلسطين الأصليّة (بما في ذلك ٤٠ في المئة من غزّة وكلّ المناطق المحيطة بالقدس) يعيش الإسرائيليُّون على مقربة من الفلسطينيِّين، ولو أنّه وضع مشحون بالتوتُّر ولا يَحْظى بقبول. هكذا، سواء بالنسبة إلى حلم باراك بإقامة سياج من أسلاك شائكة يَفْصل بين الشعبين، أو بالنسبة إلى رغبة الفلسطينيِّين في أن يعيشوا في أرض خياليّة من دون وجود يهوديّ ـ إسرائيليّ متطفِّل، يبدو كلا وجهَي العملة غيرَ واقعيّ ويَفْتح البابَ لعقود من العنف في المستقبل. وتفرض عليّ الأمانة أن أرفض كلا الفكرتَيْن باعتبار أنّهما من حيث الجوهر، وعلى المستوى الفلسفيّ أيضًا، غير عمليّتَيْن إذا أخذنا في الاعتبار الحقائق التي يجري التغاضي عنها حالياً في خضمّ التفصيلات الفنيّة السطحيّة لعمليّة السلام التي ترعاها الولايات المتحدة.

تؤكّد الحقائق ـ نعم، إنّها حقائق ولا يُمْكن إنكارها إطلاقًا إلاّ بالكذب الفاضح أو بإيهام الذات ـ أنّ إسرائيل في الوقت الحاضر ليست دولة عبريّة على نحوٍ صرف وأنّ فلسطين ليست دولة عربيّة فلسطينيّة على نحوٍ صرف. ربما كان

حلمنا قبل عشرين سنة بإقامة دولة فلسطينيَّة قابلاً للتحقيق آنذاك، لكنَّنا اليوم لا نَمْلك الإرادة أو القدرة العسكريَّة أو السياسيَّة أو المعنويَّة لإنشاء دولة فلسطينيَّة مستقلَّة حقيقيَّة. أُكرِّر: يُمْكن أن أتفهَّم وأؤيِّد من نواحٍ كثيرة فكرة استقلال فلسطين، إذا كان تحقيقُها ممكنًا. لكنْ كيف سنَقْتلع ٣٥٠ ألف إسرائيليّ، وكيف سنُخلي الأجزاء اليهوديَّة التي شُيِّدتْ أخيرًا في القدس الشرقيَّة، وكيف سنُزيل المستوطنات، وكيف سندحر المستوطنين والجيش في أيّ وقت حاليّاً أو في المستقبل القريب؟ لا نَمْلك أيّ وسيلة لتحقيق أيّ من هذه الأشياء، وواضح أنَّ المفاوضات لن تفعل ذلك. فقد اقتضى الأمر ٦ سنوات من التنازلات لإسرائيل لتحقيق استقلال جزئيّ لحوالى ١٣ في المئة من الضفَّة الغربيَّة، ناقصًا الأمن والمياه والهواء ونقاط السيطرة على الحدود التي لاتزال إسرائيلُ تتحكَّم بها. هل يوجد أيّ إمكان لقيام كيان فلسطينيّ مستقلّ فعلاً في ظلّ الظروف الراهنة أو حتى في المستقبل المنظور؟ كلاَّ، إطلاقًا. كما لا يُمْكن تحقيق الأحلام الإسرائيليَّة، بغضّ النظر عن عدد الطرق والحواجز ونقاطِ التفتيش (بما في ذلك آخر نقطة تفتيش في بيت لحم) ووسائلِ الفصل التي يواصل باراك ومستشاروه اختراعَها. لا يُمْكن إبعاد الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين بعضهم عن بعض. في المنطقة الواقعة بين رام الله في الشمال وبيت لحم في الجنوب يعيش ٨٠٠ ألف من الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين على نحو متشابك، ولا يُمْكن الفصل بينهم. هذه هي الحقيقة.

المنطق السياسيّ المقبول الوحيد إذًا بالنسبة إلى الفلسطينيِّين هو أن ننقل كفاحنا من مستوى التفاوض الرفيع إلى مستوى الواقع الفعليّ على الأرض. فمن الواضح، أولاً وقبل كل شيء، أنَّ السلطة الفلسطينيَّة لا تَمْلك الدَّعم الشعبيّ لما تفعله في أوسلو، وثانيًا، ليس هناك مَنْ يَخْلف عرفات في المستقبل القريب ويستطيع أن يحتفظ بالسيطرة كما يفعل الآن. فإذا أردنا أن نتجنَّب معاناةً فظيعة ومزيدًا من العنف في المستقبل علينا أن ننقل جهودنا من السماء إلى الأرض. يجب أن نتبنَّى استراتيجيَّة مع إسرائيليِّين من الرأي نفسه ـ هذا تحالف حاسم ـ على صعيد قضايا لنا مصالحُ متماثلةٌ بشأنها: الحقوق العلمانيَّة، الأنشطة المناهضة للاستيطان، التعليم، والمساواة أمام القانون، سواءً كان القانون المناهض للديموقراطيَّة فلسطينيّاً أو إسرائيليّاً عندما يتعلَّق الأمر بغير اليهود وباليهود

العلمانيِّين أيضًا. لا يُمْكن تنفيذ مشروع كهذا بالتعاون مع مسؤولين يعملون إمّا للحكومة الإسرائيليَّة أو للسلطة الفلسطينيَّة لأنَّ لدى كلتيْهما مصلحةً في إدامة الوضع الراهن. لا شك عندي في أنَّ ما أقوله هنا لن يكون له أيُّ تأثير على عمليَّة السلام الجارية، أو على نمط تفكير القيادة الحاليّة. أنا أكتب كيْ يسمعني عربٌ آخرون وإسرائيليُّون آخرون، أولئك الذين تتخطَّى بصيرتُهم الآفاقَ العقيمةَ لما يُمْكن أن يقدِّمه التقسيمُ والفصل. ندرك أنَّ محاولة رسم خطوط بين شعوب لا يُمْكن الفصلُ بين ثقافاتها وتاريخها وقربها الجغرافيّ لن يحلّ المشكلات الأساسيَّة للنزاع بينها. فالفصل السياسيّ هو في أحسن الأحوال إجراء موقّت. والتقسيم تركة للإمبرياليَّة، كما تُظْهر ذلك بوضوح الأمثلةُ المحزنةُ في الهند وباكستان وإيرلندا وقبرص والبلقان، وكما تَشْهد على ذلك بشكل فاجع تمامًا كوارثُ إفريقيا في القرن العشرين. يجب أن نبدأ الآن التفكير بلغة التعايش، بعد الانفصال، وعلى الرُّغم من التقسيم. ويَقْتضي ذلك، كما قلتُ أعلاه، نشاطًا سياسيّاً للسكّان المحليِّين على الأرض، الذين يتعاملون مع أشكال الحيف والجور على الأرض، بعيدًا عن اجتماعات القمة المضلّلة مع كلينتون وقنوات أوسلو السريَّة الغادرة. فهؤلاء الزُّعماء بعيدون عن المصلحة الحقيقيَّة البعيدة المدى لشعوبهم، لكنَّهم يفعلون ما يجب أن يَفْعلوه. ليس بوسعهم أن يَفْعلوا أكثر من ذلك.

دعونا إذًا ننظر إلى أشكال التقسيم الجديدة هذه باعتبارها المساعي اليائسة وخندقَ الدفاع الأخير لإيديولوجيا انفصالٍ محتضرة ابتُليتْ بها الصهيونيَّةُ والنزعةُ القوميَّةُ الفلسطينيَّة، إذ لم يتغلَّب كلٌّ منهما على مشكلة «الآخر» الفلسفيَّة التي تَكْمن في تعلُّم كيفيَّة العيش مع «الآخر» بدل العيش على الرُّغم منه. عندما يتعلَّق الأمر بالفساد، وبالتمييز العرقيّ أو الدينيّ، وبالفقر والبطالة، وبالتعذيب والرقابة، يكون «الآخر» دائمًا واحدًا منّا لا شخصًا غريبًا وبعيدًا. لا تعرف هذه الإساءات والانتهاكات سوى ضحايا السلطة الجائرة، ويتعيَّن على هؤلاء الضحايا أن يقاوموا كل الجهود التي تُبذل لتعميق معاناتهم. هذا هو برنامج المستقبل.

الحياة ٧ كانون الأول ١٩٩٩

احتجاج طال انتظاره

أصدر عشرون مواطنًا فلسطينيًاً من الضفّة الغربيّة وغزّة، كلّهم تقريبًا شخصيّات بارزة تتمتّع بشعبيّة كبيرة، بيانًا تضمّن إدانة لاذعة للسلطة الفلسطينيّة برئاسة ياسر عرفات، متّهمًا إيّاها بقدر هائل من «الفساد والإذلال والاستغلال،» وخيانة الشعب الفلسطينيّ في «عمليّة السلام» كما لاتزال تُسمّى على نحو طريف، والسماح بشكل عام لأوضاع الفلسطينيّين العامّة بالتدهور على كل المستويات.

تُلقي مسؤوليّة الكثير من ذلك على اتفاق أوسلو، لكنّ البيان اعتبر عرفات ذاته على وجه التحديد (وعلى نحو مبرّر) الطرفَ الذي يتحمّل أكبرَ قدْرٍ من المسؤوليّة عن المأزق البائس كلّه. فقد أُشير إليه باعتباره هو الذي شرّع الأبواب للفساد الماليّ وتضليل الشعب في ما يتعلّق بإنجازات اتفاق أوسلو، ووعدهم بـ «سنغافورة» بدلاً من المستنقع الراكد الذي يغرق فيه حوالى ثلاثة ملايين شخص، باستثناء ٢٠٠ أو ٣٠٠ شخص من المحيطين به الذين يتمتّعون بمكانة «أشخاص بالغي الأهميّة» (VIP) ويعيشون في أحسن حال. وردّت السلطة بدهائها المميّز باعتقال أربعة من الموقّعين العشرين على البيان، ووضعت اثنيْن آخريْن قيد الإقامة الجبريّة في منزلهما، واستُدْعي آخرون للتحقيق معهم. وجرى هذا كلّه وفقًا لأوامر غازي الجبالي قائد جهاز الأمن الرئيسيّ التابع لعرفات، الذي عاد إلى فلسطين برفقة زعيمه عام ١٩٩٤ بعدما كان أمضى سنوات الانتفاضة في حال رفاه نسبيّ في تونس.

تناولت **نيويورك تايمز** وبضع صحف رئيسيّة أخرى هذه القصة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. لكنْ لم يضع أيٌ منها المسألة في سياقها الحقيقيّ، أو فسّرها كما هي عليه فعلاً باعتبارها أشبه بقمّة كتلة جليد طافية تشير إلى مدى ما آل إليه عرفات، وشريكتاه الولايات المتحدة وإسرائيل، وسلامُهم من افتقار إلى الشعبيّة، لا وسط «أعداء السلام الإسلاميّين» الذين يَلْحظهم بيل كلينتون حول كل زاوية، ولا وسط «عملاء سوريّة» الذين يحلو لأتباع الولايات المتحدة من العرب أن يُلقوا عليهم المسؤوليّةَ عن الأصوات المشاكسة لاتفاق أوسلو، ولا وسط أشخاص «معزولين» مثلي أنا، بل وسط كل الفلسطينيّين العاديّين تقريبًا ونظرائهم العرب.

لا علاقة للأمر إطلاقًا بما لَمّح إليه أخيرًا توماس فريدمان بأنّه يمثّل المشكلة، معتبرًا أنّ الحكومات العربيّة التي وقّعتْ على عمليّة السلام لم تثقّفْ سكّانَها على نحو كافٍ بـ «ثقافة السلام،» وهو تعبير سخيف إذا كان هناك إطلاقًا مثلُ هذا التعبير. بل يرجع الأمر إلى أنّ «السلام» يُصنع من قبل حكومات غير ديموقراطيّة تفتقر إلى الشعبيّة ومعزولة، ومضت قُدُمًا فيه بسبب الدّعم الأميركيّ لأنظمتها المهزوزة، ولأنّ عدم استعداد إسرائيل الصارخ للالتزام بتنفيذ قرارَي الأمم المتحدة اللذيْن ينصّان على مبادلة الأرض بالسلام كشف بوضوح أنّ المستوطنات ستستمرّ وتتوسّع، وستبقى القدس تحت سيادة إسرائيل وحدها، وستكون الحدود والأمن فضلاً عن المياه تحت سيطرة إسرائيل، وستفتقر أيّ «دولة» فلسطينيّة لا معنى لها يمكن أن تنشأ إلى مقوّمات البقاء بشكل جدير بالازدراء مثلما خُطّط لها دائمًا أن تكون. وإذا أضيف إلى ذلك التدهور المريع في نوعيّة حياة الفلسطينيّين، زائدًا رفض إسرائيل التامّ القبولَ بأيّ عودة ذات شأن أو تعويض للاجئين الذين كانت شرّدتهم في ١٩٤٨، يمكن للمرء أن يتصوّر مدى الإحساس باليأس والاشمئزاز الذي ينتاب الفلسطينيِّين الآن، إذ تقترب «مفاوضاتُ الوضع النهائيّ» من ذروتها، فيما بدأتْ وسائل الإعلام الغربيّة بالفعل الاحتفالَ بسلام الألفيّة، وأخذ البنك الدوليّ يضع مزيدًا من الأموال مباشرةً بين يديْ عرفات الجشعتين.

ويمتدّ تشويه صورة «السلام» أبعد من ذلك، كما سيكشف تفحُّص أسماء الموقّعين على البيان. فبسّام الشكعة ليس مجرّد رئيس البلديّة السابق لمدينة نابلس، بل شخصيّة محوطة بالإعجاب حقّاً، وكان فقد ساقيه عندما انفجرتْ قنبلةٌ زرعها

الإسـرائيليُّون في سـيـارته في ١٩٨٠. ورفض الشكعـة، الذي يُعـرف بكونه نصـيـرًا شجاعًا لاستقلال فلسطين، أن يُسمح لعرفات بزيارته في منزله في ١٩٩٤. وعندما تحدَّثتُ إليه الإثنين الماضي، أبلغني أنَّه على رغم قرارٍ وضعه قيدَ الإقامة الجبريَّة فإنَّه يغادر منزله بانتظام في كرسيّ المُقْعَدين ليشتري الخبز ويتحدّى الجبالي أن يعتقله. أما راوية الشوّا فهي عضوة لامعة وخطيبة مفوَّهة في المجلس التشريعيّ، وتتحدَّر من عائلة معروفة في غزّة. وزوجها هو رئيس بلديَّة غزة، لكنَّها لم تُخْفِ معارضتها لنظام عرفات البغيض. وتجنَّب الجبالي، المعروفُ بفظاظته، اعتقالَها، مفضِّلاً، كما يبدو واضحًا، عدمَ خوض مواجهة مع شخص على هذا القدر من القوّة، مقرِّرًا بدل ذلك اختيارَ أهداف أسهل. فأحمد قطامش، الذي اعتقل، كان قد أُطلق لتوّه من قبل الإسرائيليِّين بعدما احْتُجِزَ لأطول مدّة (٦ أو ٧ سنوات) تحت الحجز الإداريّ، أيْ من دون محاكمة. وعبد الجواد صالح، الذي اعْتُقِلَ أيضًا، هو مسؤول سابق في منظَّمة التحرير الفلسطينيَّة وعضو في حركة «فتح» (مثل كثير من الموقِّعين الآخرين) وعضو في المجلس التشريعيّ. وعادل سمارة وعبد الستار قاسم هما أكاديميَّان مستقلاّن يحظيان بالتقدير. وعدنان عودة هو رئيس وحدة الأبحاث البرلمانيَّة. وعبد الرحمن كتّانة طبيب معروف، كما هي الحال بالنسبة إلى ياسر أبو صفيَّة الذي يشغل أيضًا عضويَّة مجلس نقابة لجان العمل الصحيَّة. ويسعى عرفات حاليّاً إلى نزع الحصانة البرلمانيَّة عن النواب التسعة، بعد عمليّات اقتحام لمنازل ومكاتب نُفِّذتْ بوحشيَّة مذهلة.

حتى وأنا أكتب هذه السطور، يرفع مئات بل آلاف آخرون من الفلسطينيِّين أصواتهم، ويوقِّعون المذكّرات، مطالبين علنًا بانتخابات جديدة وبتنحية عرفات. إنَّها لفضيحة أن يجري الإبقاء على الرئيس لمجرّد التوقيع على هذا السلام السهل، فيما يشغل ما لا يقلّ عن ١٢٥ ألف شخص كجزء من جهازه الأمنيّ والبيروقراطيّ (٧٠ في المئة تقريبًا من الموازنة) ولا ينفق سوى ٢ في المئة على البنى التحتيَّة. وشيّد مساعدون له، يُمقّتون بقوّة ـ لكنْ يعاملون في إسرائيل وواشنطن كدعاة سلام شجعان ـ شققًا فارهة بملايين عدّة من الدولارات على شاطئ غزّة (على مرأى من معسكر جباليا الذي يقطنه ٩٠ ألف لاجئ وتخترقه شبكةٌ من قنوات الصرف المكشوفة)، فيما تسافر زوجاتهم إلى باريس للتسوُّق، ويدير أولادهم وأقرباؤهم شركات تكاد تحتكر كل شيء،

مع حسابات مصرفيّة في إسرائيل لخزن أموالهم فيها. ويتأرجح معدّل البطالة بين ٢٠ و ٤٠ في المئة، وتستمرّ عمليّات هدم المنازل ومصادرة الأراضي من دون إعاقة، بينما يواصل إيهود باراك، بطلُ السلام الشهير، زيادةَ الإنفاق العسكريّ والاستيطانيّ بوتائر تفوق ما كان قائمًا في عهد نتانياهو نفسه.

كان سيتعذّر حتى على كتّاب موهوبين أمثال جوناثان سويفت أو إيڤيلين واف، ولو مجتمعين، أن يبتكروا شيئًا أسخفَ وأفشل من عمليّة السلام الحاليّة التي تَسْحق كل شيء يعترض طريقها. ستندفع بالتأكيد إلى أمام بقوّة، لكنّها ستجلب أيضًا بلا ريب المزيدَ من عدم الاستقرار وإراقة الدماء للفلسطينيّين والإسرائيليّين على السواء. لكنْ يبدو أنّ أيّاً من الإسرائيليّين المتنوّرين أو اليسار الليبراليّ في الغرب لا يريد أن يتقدّم ليعلن ما هو واضح، كما لو أنّ كلمة «سلام» أصبحت تعويذة مقدّسة وَقَعوا جميعًا تحت تأثيرها المخدِّر وجعلتهم يتصرّفون ببلاهة. غير أنّ ما ينبغي لصنّاع القرار أن يعوه على الأقل هو أنّ الفلسطينيّين والإسرائيليّين شعبان على درجة من التسيُّس والوعي لا يمكن معها أن يُخدعا لوقت طويل من قبل زعمائهما الجبناء، أو أن يَقْبلا مشاريعَ للفصل لا تعدو أن تكون أكثر من نظام للفصل العنصريّ تحت اسم جديد.

ينبغي للفضيحة التي أثارها هذا الاحتجاج الأخير أن تنبّه الناسَ إلى ما جرى حتى الآن في هذه العمليّة ذات التسمية المضلّلة إلى أبشع حدّ من بين كل عمليّات «السلام.» لكنّها، للأسف، لن تؤدّي إلى ذلك، فعلينا إذًا أن نتوقّع المزيد من الشيء ذاته حتى تُفتح بعضُ العيون، ويُنحّى عرفات في النهاية ـ وهو ما سيحدث بالتأكيد حالما يُستنفد الغرضُ منه. عند ذاك قد يبلغ الجَيَشان مدى لا يمكن إيقافه، وسيُكشف اتفاقُ أوسلو إلى الأبد على حقيقته مسخرةً جديرةً بالرثاء كما كان عليه منذ وقت طويل.

في غضون ذلك، يجري التخطيط لعقد مؤتمر عالميّ يشارك فيه فلسطينيُّون ناشطون سياسيّاً ومستقلّون من الأراضي المحتلّة وإسرائيل وكل تجمُّعات اللاجئين. وسيتضمَّن برنامجه عمليّة سلام بديلة وانتخابات ديموقراطيّة ومؤسَّسات تمثيليّة. ويأمل المرء أن تنجح مثل هذه المبادرة أخيرًا في تمكين الفلسطينيِّين من أن يمثِّلوا أنفسهم.

الحياة ٧ كانون الأول ١٩٩٩

الانتظار حين يصبح نوعًا من الحلّ... ولكن إلى متى؟

لو كان لي أن أختار العمل الفنيّ الأهمّ رمزيّاً وروحيّاً في القرن الذي وصل لتوّه إلى نهاية عاديّة فربّما كان ذلك مسرحيّة صموئيل بيكيت الشهيرة في **انتظار غودو**. وكان المسرحيّ الإرلنديّ كتبها بالفرنسيّة أوّل الأمر، وتُرجمتْ إلى الإنكليزيّة لاحقًا وعُرضتْ مرّات لا تحصى في أنحاء العالم. وقيل إنّ بيكيت وصف أحداث المسرحيّة بأنّها: «لا شيء يحصل: مرّتين!»، وهو بالفعل ما ينطبق على بنية المسرحيّة المكوّنة من فصلين، وينطبق أيضًا على محتواها، أيْ ذلك الحوار الدائريّ الذي لا ينتهي، المليء بالتوافه والحماقات بين صعلوكيْن ينتظران شخصًا اسمه غودو لكنّه لا يأتي.

هناك بالطبع الكثير من التفسيرات لمعنى المسرحية. مثلاً، هناك مَنْ يرى أنّ غودو يرمز إلى الله، وأنّ الصعلوكيْن هما آدم وحواء، وأنّ المسرحية تدور في عالم ما بعد الكارثة النوويّة... إلخ. لكنّ المعنى الرئيسيّ بالنسبة إليّ، بعد أن قرأتُها وشاهدتُها على المسرح مرّات كثيرة منذ صدورها قبل خمسين سنة، هي أنّها تدور على الانتظار، على التوقّع الذي لا يَعْرف نهايةً، على اللّحظة التي تَسْبق شيئًا ما لا يأتي، وتأسر الإنسانَ في وضع المهرِّج الأبلهِ الذي لا يَقْدر إلاّ على الحركة المحدودة في المكان نفسه.

إنّها اللّحظة، كما أَشْعر أحيانًا، التي تجسِّد وضعَنا الحاليّ كعرب، حيث نعيش في انتظار أشياء كثيرة من دون أن نعرف ما هي بالضبط، وكيف ستؤثّر

علينا، وماذا سيأتي بعدها. وما يُذْهل في هذا المجال أن نرى كيف يقودنا عجزُنا، المشابهُ لعجز الشخصين في مسرحية بيكيت، إلى وضع مشابهٍ لوضعهما: الانتظار الدائم لوقوع حدثٍ حاسمٍ لا نَعْرف ما هو، والاستمرار خلال ذلك في ألعابنا التافهة البعيدة عن المجرى الرئيسيّ للأحداث. هكذا نجد أنفسنا الآن في انتظار نتيجة المفاوضات الإسرائيليّة ـ السوريّة والمفاوضات ـ الفلسطينيّة الإسرائيليّة وأشياء كثيرة غيرها لا نعرف الكثير عنها، لكنّنا في الوقت نفسه مثل المهرِّجيْن في المسرحية: نشغل أنفسنا بسيل لا يتوقّف من التكهنات والترهات والشائعات والملاحظات و«المعلومات»، وكلُّها لا قيمة لها في المأزق الحاليّ. نعرف أنَّ «الكبار» مثل باراك وكلينتون ومفاوضيهم العرب يضعون مسوّدات الاتفاق (التي تُسَرَّب إلى الصحف أو يُعْلن عنها رسميّاً)، كما يرسمون الواقعَ الذي نَفْترض، محقّين إلى حدٍّ ما، أنَّ السيطرة عليه بيد الأميركيِّين والإسرائيليِّين. أيْ أنَّ باراك إذا أراد إعادة ٥ في المئة من أراضي الفلسطينيِّين في ١٥ كانون الثاني (يناير) أو ٤ في المئة في ١٠ شباط (فبراير) فالخيار متروك له تمامًا. أمَّا نحن فليس لنا سوى الانتظار مع بعض الاحتجاج الخافت، ثم في النهاية الانسياق لما يريده مثلَ الخراف.

يبدو لي أنَّ انتظارنا الحاليّ يدور على ما سيَتْبع الجولةَ الحاليَّةَ من المفاوضات والتوقيع على اتفاقات السلام (وهو بالطبع ما سيحصل)، أيْ قضايا التطبيع ووضع اللاجئين وإعادة الأراضي (أو عدم إعادتها). ويشعر معظمُ العرب أنَّ هذه القضايا ليست خارج سيطرتهم فحسب، بل إنَّها تستعصي على تفكيرهم العقلانيّ أيضًا، ولا يمكن تناولُها إلاَّ في شكل عجائبيّ وسحريّ: كالقول إنّ هناك مؤامرة أميركيَّة إسرائيليَّة، وإنَّ «هم» يخطِّطون لوضع كل اللاجئين في العراق، أو إنَّهم سيُجْبِرون لبنان على تجنيس اللاجئين مقابل هذا الشيء أو ذاك، وإنَّ الأطراف توصلَّتْ فعلاً إلى اتِّفاق كامل والمسألة الآن مسألة وقت فقط... إلخ. إنَّ البعد بين الحاكم والمحكوم، بين الحكومة والمواطن، وصل إلى حدّ يمنع المرءَ من تناول الواقع إلاَّ من خلال التسحير أو العُصاب أو الغيبيّات: «إنَّهم» قرّروا (أيّاً كان الطرف المقصود بـ «هم»)، وسيفعلون كذا وكذا، وسيُخضعوننا لمشيئتهم، وسينقلون هذا أو ذاك حسبما يريدون... إلخ. بتعبير آخر، كما تبيِّن مسرحية **في انتظار غودو** في فصليها المليئين بالحوار المضحك (فهي في النهاية مسرحية هزليَّة، وبيكيت يريد

إضحاكنا لا إثارةَ مشاعر الشفقة والرعب)، أنَّ الانتظار يحوِّل وضعنا الذاتيّ الداخليّ إلى بُعد خارجيّ، أي أنَّه يسمح لنا بإسقاط مشاعر الاضطراب والنقص والقلق لدينا على العالم خارجنا، بدل حَصْرِها في الداخل. فمن المؤسف أنَّ تلك المشاعر لا تبدو في ظاهرها رفيعة ولا مأسوية، بل تبدو مضحكة.

العمل الفنيّ الآخر في القرن العشرين الذي يدور على الانتظار هو قصيدة «في انتظار البرابرة» للشاعر الإغريقيّ الإسكندرانيّ قسطنطين كاڤافيس (١٨٦٣ - ١٩٣٣). كانت الإسكندريَّة وقتها عاصمة مصر الاقتصاديَّة، وأيضًا عاصمتَها السياسيَّة الصيفيَّة، وعمل كاڤافيس في دائرة الريّ هناك. كان مَثليّاً جنسيّاً وعاش منزويًا ولم يَنْشر شيئًا من شعره إلاَّ في طبعات خاصة محدودة التداول. لكنَّه يُعرف الآن كواحد من أعظم شعراء القرن مع أنَّه لم يكتب الكثيرَ (الجديرُ بالملاحظة أنَّه لا يَذْكر شيئًا في شعره عن مصر الحديثة أو المصريِّين). وتحتلّ قصيدتُه «في انتظار البرابرة» مكانًا متميِّزًا من أعماله (رغم أنَّه، في تطلُّبه الدائم للكمال، لم يَعْتبر أبدًا أنَّه فرغ من العمل عليها). تقع القصيدة في ٣٥ سطرًا، وكتبها بأسلوبه العميق والمختصر لكن الموحي بوضع درامي شموليّ. يتخيَّل كاڤافيس في هذا العمل أيَّام الإمبراطوريَّة الرومانيَّة، حيث ينتظر السكان قدوم حشود البرابرة إلى أبواب المدينة. ويأتي الجزء الأكبر من القصيدة على لسان الراوي الذي يصف الاستعدادات المستعجلة التي يقوم بها الأمبراطور والشيوخ وكبار المسؤولين والخطباء لتلقّي هؤلاء الذين يتوقَّع الرومان العنف منهم: «لماذا استيقظ إمبراطورنا مبكرًا، ولماذا يجلس على العرش متوَّجًا محاطًا بالحاشية عند بوابة المدينة؟» لكنْ سرعان ما تنتشر الفوضى والحيرة في الحشد. لماذا؟ يأتي السبب في الأسطر الأخيرة من القصيدة:

«لماذا تَفْرغ الشوارعُ والساحات بهذه السرعة ويُسرع كلٌّ نحو بيته غارقًا في الفِكَر؟

«لأنَّ الليل جاء ولم يأت البرابرة.

«ويقول بعض الرِّجال العائدين من الحدود أن لم يعد هناك برابرة.

«والآن ماذا سيحدث لنا إذا لم يكن هناك برابرة؟ فقد كان هؤلاء، في شكل ما، حلاً ما.»

واستعار الروائيّ المرموق من جنوب أفريقيا جي. أم. كوتزي عنوانَ القصيدة وموضوعَها لروايته عن نظام الفصل العنصريّ هناك، واصفًا حالَ الانتظار للتغيُّر الحتميّ كما لو كان آتيًا من الخارج، مع أنَّ البلاد كانت مرغمة على مواجهته في الداخل. وذاك هو مقصد كاڤافيس: إنَّ الخطر الخارجيّ (متخيّلاً كان أم حقيقيّاً) ليس ضروريّاً للمجتمع لكي يحتفظ بهويّته كحاجز وهميّ أمام البربريّة فحسب، بل هو أيضًا أسلوب لتأجيل الحاجة إلى مواجهة وضع داخليّ يتعفّن وطالما أُغفلتْ ملاحظتُه، وذلك عن طريق التعبئة لمواجهة الخطر الخارجيّ. وفي النهاية يتبيَّن لنا استحالةُ مواجهة الوضع الخارجيّ أو الداخليّ، لأنَّ بنية الانتظار بأكملها تنهار انهيارًا مفاجئًا.

لا أريد أبدًا أن أوحي أنَّ الفلسطينيِّين وغيرهم من العرب، الذين احتُلَّتْ أراضيهم وانقلبتْ حياتُهم رأسًا على عقب بسبب التدخُّل الصهيونيّ في منطقة الشرق الأوسط على مرّ القرن الماضي، لا يواجِهون خطرًا حقيقيّاً. فقد كان هناك بالفعل ذلك الخطر، خصوصًا للفلسطينيِّين الذين تعرَّض مجتمعهم بأسره للدمار. ولا شكّ في أنَّ انتظار مئات الألوف من اللاجئين للعودة إلى وطنهم يشكِّل واحدةً من أعمق وأبشع مآسي زمننا. وها ممّا لا شكّ فيه حقيقة مفجعة. لكنَّ المعنى العميق لدى بيكيت وكاڤافيس لا يتناول الواقع ذاته، بل طريقة تشكيل ذلك الواقع، وتحويلَه إلى ظاهرة تفرز حال الانتظار القلق تلك. لكافكا أمثولة رائعة عن كهنة ديانة غريبة يمارسون طقوسَهم وتهاجمهم خلالها مجموعةٌ من الفهود فيفرّ الجميع، كهنةً ومتعبِّدين، خوفًا على حياتهم. بعد ذلك يعود الجميع إلى تلك الطقوس مثلما كانت، لكنْ مع الاحتفاظ بدور فيها للفهود. إلاَّ أنَّ الفهود بالطبع لا تعود إلى الهجوم.

يمكن للانتظار أن يشكِّل نوعًا من الحلّ لمشاكل لا نحاول مواجهتها أثناءه. وتبقى هذه المشاكل بالنسبة إلينا جزءًا من التشويهات التي قبلنا بها وأعطيناها مكانًا في حياتنا الوطنيَّة والثقافيَّة. من بين الأمثلة على ذلك قضيَّة التعليم، الذي يبقى متخلِّفًا بسنين طويلة عن مستوياته في الدول النامية. إذ لا يزال التعليم الابتدائيّ في العالم العربيّ قائمًا على الاستظهار ومحاكاة المعلّم واستعمال العنف للعقاب. وهذا يقتل المبادرة الفرديَّة ويلغي إمكان تشكيل عقل ناشط مليء بالتساؤلات متواصل النموّ، والأهمّ من هذا أنَّه يسبِّب كرهًا عميقًا لـ «الآخر»

(المعلّم، الحاكم، الأجنبيّ). التبرير الذي يقدَّم عادةً لهذا الوضع هو ادّعاء وجود أولويّات أهمّ، مثل الدفاع ضدّ العدوّ الخارجيّ والتعبئة للحرب. ومن هنا وجوب إعطاء الجيش والحزب كل هذا المدى من السلطة وجعل الديكتاتوريّة لا الديموقراطيّة نظامًا للحكم. كل هذا لا يعدو أن يكون انتظارًا لغودو أو للبرابرة. لكنّ السؤال المهمّ هو إلى متى ننتظر، وهل أنّ حلاً من الخارج، يتمثّل بالبرابرة أو باختفائهم، هو الجواب الحقيقيّ على مسألة إصلاح التعليم؟ إنّ المبادئ التي يقوم عليها التعليم لا تعتمد على إيجاد حل للأزمة العامّة المتمثّلة بالعدوان الإسرائيليّ، بل إنّ العكس هو الصحيح: إنّ الأزمة تحتّم علينا صوغ مناهج تعليميّة جديدة واتّخاذ موقف ديموقراطيّ يشجّع على النموّ الفكريّ والإبداع. لكنّ المشكلة هي اقتناع الكثيرين منّا بالانتظار، وكأنّ انتظار حلّ خارجيّ معجز يكفي وحده لحلّ المشاكل الطويلة الأمد التي نواجهها «داخل» مجتمعاتنا. هكذا لا نجد أمامنا ديموقراطيّة تستحقّ الذكر، بل وضعًا يغري المواطن بتملُّق الحاكم أو إرضائه مهما كانت الكوارث التي يجلبها على الكلّ، بينما تَفْرض غالبيّةُ المثقفين والصحافيّين على نفسها رقابةً ذاتيّة، إلاّ حينما تصل القيود التي تفرضها الأنظمة (الأردن، فلسطين) حدّاً لا يطاق.

ما يقلقني حاليّاً أنّنا كمجموعة من الدول قبلنا بمبدإ العولمة وحكْم الولايات المتحدة من خلال منظمة التجارة العالميّة. هكذا نجلس في انتظار نضج ثمار هذا التحالف مع الشيطان، فيما نواجه خلال ذلك تلاشي قوّتنا العاملة المحليّة واضمحلال نقاباتنا، التي عليها الانصياعُ طوعًا أو قسرًا للقواعد التي تضعها المنظّمة، كما نخضع لأوامرها بتحجيم القطاع العامّ المسؤول عن الصحة والضمان الاجتماعيّ، ونقبل الإجراءات القاسية المعوِّقة لحماية البيئة والمشوِّهة لاقتصاداتنا بحيث تعطى الأولويّةُ لإنتاج سلع للتصدير تتماشى مع متطلّبات السوق العالميّة لا مع الاحتياجات المحليّة. كل هذا فِي حين نبقى نحن في انتظار الفوائد المرجوّة. لكنّ الواقع، كما سرّني أن ألاحظ، أنّ بعض الدول العربيّة بدأتْ في التنبُّه إلى أن لا فائدة من الانتظار، لأنّ الولايات المتحدة في اندفاعها الذي لا يلين لتوسيع أسواقها فَرضتْ على الدول النامية شروطًا مدمِّرة، وعلينا على المدى البعيد أن نراعي مصالح مواطنينا قبل أن ننتظر وصول غودو الموعود في هيئة الرفاه والحداثة.

هذا النوع من الوعي هو ما أتمنّاه لسياستنا الخارجيّة تجاه إسرائيل والولايات المتحدة، الطرفين اللذين لا يمكن القول إنّهما يريدان تقديم حلّ لأيّ من مشاكلنا. وكما قال أنطونيو غرامشي قبل زمن فإنّ السياسة الوحيدة لتجنُّب الفشل هي بناء هيمنة مضادة للقوى المهيمِنة فعلاً (لا أقصد بهذا الجانب العسكريّ، لأنّه خارج طاقتنا، على رغم غرام العرب بالإسراف في الإنفاق على أسلحة لا فائدة منها). إنّ معنى مقولة غرامشي لنا هو تعزيز مؤسّساتنا المدنيّة مثل الجامعات ووسائل الإعلام والأجهزة القضائيّة ومعاهد البحوث والديموقراطيّة والتعليم. وليس من أمل في التطوّر إلى ذلك النوع من المجتمعات الذي يَشْتاق إليه بشدّة، كما أعتقد، كلُّ الجيل الجديد من العرب من دون النهوض لمواجهة الفقر والاتّكال والخضوع التي يفرضها علينا الآخرون. لكنَّ الحكّام يرون أنَّ السبيل الأفضل هو الانتظار، انتظار غودو أو البرابرة (وقد يكونون الشيء نفسه في النهاية) لأنَّ الانتظار نفسه نوع من الحلّ! لكنْ إلى متى يُمْكن حلاً كهذا أن يستمرّ؟

الحياة ٣ شباط ٢٠٠٠

حقّ العودة... أخيراً

الآن وقد تبدّدتْ تقريبًا أجواءُ الابتهاج التي رافقتْ وصول إيهود باراك إلى السلطة، وإذ يواجِه هو أو حزبُه في الداخل ملاحقةً قضائيَّةً في فضيحة فساد أثناء حملته الانتخابيَّة، ومطالبةً متزايدةً في الخارج بتحقيق نتائج، ينكشف الوجه الحقيقيّ لنظامه بوضوح مدهش ومقلق فعلاً. يعرف المرء بعض الأشياء عن الصهيونيَّة كإيديولوجيَّة، ولكن من المفزع على رغم ذلك أن يصادفها ويعاود مصادفتها مرارًا. وينبغي عدم الانتقاص أبدًا من الإحساس بالاستغراب والفزع لحال من الإنكار اللاإنسانيّ بمثل هذه الفجاجة والبدائيَّة، فالأفضل أن يتمكّن المرء من رؤيتها على حقيقتها، وهو شيء يؤسفني أن أقول إنَّه لم يجرؤ أيّ نظام عربيّ على التصدِّي له. وبالنسبة إليّ، فإنَّ واحدًا من أسوإ المذنبين في هذا العمى الأخلاقيّ هو القيادة الفلسطينيَّة التي مهّدتْ عمليّاً الطريقَ لحجج الصهيونيَّة ومشاريعها، من دون مراعاة تُذكر لمعاناة الكتلة البشريَّة الهائلة من الفلسطينيِّين الذين يرزحون في مخيّمات وأحياء فقيرة ومساكن موقّتة في فلسطين وفي بلدان عربيَّة أكثر من أن تُحصى.

نقطة الخلاف التي انتهت إليها أخيرًا عمليَّةُ السلام التي غدت الآن سيئة الصيت هي تلك القضية التي تكمن في صميم ما تعرَّض له الفلسطينيُّون من سلب ونهب منذ ١٩٤٨: مصير اللاجئين الذين شرِّدوا في ١٩٤٨، ومرَّةً أخرى في ١٩٦٧، ومرَّةً أخرى في ١٩٨٢ عبر عمليَّة تطهير عرقيّ إسرائيليَّة سافرة. إنَّ أيّ وصف آخر

لهذه الأعمال التي قام بها الجيش الإسرائيليّ هو تزييفٌ للحقيقة، مهما كان حجم الاعتراضات التي تُسمع من اليمين الصهيونيّ المتعنّت (على افتراض أنّ اليسار أكثر استعدادًا لقبول الحقيقة). وحقيقةُ أنّ الفلسطينيّين عانوا عقودًا من التشريد والعذابات القاسية قلّما عانت مثلَها شعوبٌ أخرى ـ بشكل خاصّ لأنّه جرى تجاهل هذه العذابات أو إنكارُها، ولأنّ المسؤولين عن هذه المأساة، وهو الأكثر إيلامًا، يحظون بتمجيد لإنجازاتهم الاجتماعيّة والسياسيّة التي لا تَذْكر إطلاقًا أين بدأتْ هذه الإنجازاتُ فعلاً ـ تمثّل بالطبع مركز «المشكلة الفلسطينيّة»، لكنّها دُفعتْ إلى موقع بعيد في أسفل أجندة المفاوضات حتى برزتْ الآن، أخيرًا على السطح.

ظهرت خلال الأسابيع القليلة الماضية مجموعتان متناقضتان من الأحداث ترويان، في تضادهما الصارخ الذي لا يَقْبل التوفيق، القصة الكاملة تقريبًا للعلّة الكامنة في صهيونيّة متحجِّرة من جهة، والعلّة التي لا تقلّ خطورة في عمليّة السلام، من جهة أخرى. فلم يكفّ باراك وبعضُ أتباعه الأقلّ شأنًا عن الإدلاء بتصريحات في إسرائيل، وفي أوروبا وأماكن أخرى، يؤكّدون فيها تنصلُّهم بقوّة متزايدة من أيّ مسؤوليّة عن تشريد الفلسطينيّين. وبين حين وآخر، يلجأ مسؤول إسرائيليّ أكثر إنسانيّةً، على سبيل المثال، إلى التخفيف من هذه التصريحات بالاعتراف بأنّ إسرائيل تتحمّل بعض المسؤوليّة عن «التنقيلات» [الترانسفيرات] التي جرت في ١٩٤٨ و١٩٦٧، لكنّ «العرب» ـ الذين يُفْترض أنّهم طَرَدوا الفلسطينيّين أيضًا، وهذه فكرة أسخف من أن يُردّ عليها ـ هم أيضًا مسؤولون، ممهِّدًا بذلك الطريقَ لعرضٍ شهم بأن توافق إسرائيل على عودة ١٠٠ ألف من اللاجئين الذين يقدَّر عددهم بحوالى ٤،٥ مليون لاجئ يعيشون الآن في العالم العربيّ وخارجه. لكنّ مثل هذه التصريحات الفرديّة تمتاز بندرتها وانعدام الردّ عليها من جانب باراك وحاشيته، ناهيك عن الغالبيّة في الكنيست والمستوطنين وعدد كبير بشكل محبط من الإسرائيليّين العاديّين الذين يرون، على ما يبدو، أنّه أيّاً كان ما حدث في ١٩٤٨ فإنّ لا شأن لهم به إطلاقًا. إنّها ليست مشكلتهم، وبالتالي لماذا ينبغي أن يدلوا بشيء. وهذه، بالطبع، هي استراتيجيّة التفاوض التي يتّبعها باراك: رفض أيّ مناقشة إطلاقًا لمطالبة اللاجئين بالعودة وبإعادتهم إلى وطنهم و/أو التعويض. والمعلومات التي كَشَفَ عنها أخيرًا باحثٌ إسرائيليّ بأنّ مذبحة أكبر من

تلك التي شـهـدتها دير ياسين وقـعتْ في ١٥ أيار (مـايو) ١٩٤٨في طنطورة وراح ضحيّتَها أكثرُ من ٢٠٠ من المدنيِّين الفلسطينيِّين الذين قُتلوا رميًا بالرصاص وبدم بارد على أيدي الجنود الصهاينة، لم تغيِّر قيد شعرة من رفض باراك المتعنِّت.

الجزء المتناقض في هذه القضيَّة يكمن في التأثير المتعاظم لمطلب فلسطينيّ شامل أصبح يُسمع عمليّاً في أرجاء العالم بالحصول على حقّ العودة. فقد جرى التوقيع على عشرات المذكّرات، وتضاف يوميّاً إلى هذه اللوائح آلوفُ الأسماء في العالم العربيّ وأوروبا وأفريقيا والأميركيتيْن. وللمرَّة الأولى إطلاقًا يُطرح حقّ العودة بقوّة على الأجندة السياسيَّة. وأدلى أسعد عبد الرحمن، الوزير في منظَّمة التحرير الفلسطينيَّة المكلَّف قضيَّةَ اللاجئين في عمليَّة السلام، ببعض التصريحات القويَّة الممتازة أخيرًا حول الحقّ المطلق في العودة للفلسطينيِّين الذين شرّدتهم إسرائيل. وتعبِّر هذه التصريحات عن مستوى مناسب من التصميم والسخط الأخلاقيّ. يشير عبد الرحمن إلى أنَّ أحد قرارات الأمم المتحدة (الرقم ١٩٤) جرى تأكيده سنويّاً منذ ١٩٤٨، وهو يعطي الفلسطينيِّين حقّ العودة و/أو التعويض. لماذا ينبغي للفلسطينيِّين أن يقبلوا بمساومة إذا كان هناك إجماع من جانب المجتمع الدوليّ؟ وحظي هذا القرار بتأييد الولايات المتحدة نفسها، ولم يعارضه أحد سوى إسرائيل. لكنَّ المثير للقلق أنَّ عبد الرحمن يلمِّح إلى أنَّ قيادة منظَّمة التحرير قد تتوصَّل إلى صفقة مع إسرائيل بشأن اللاجئين من وراء ظهره. وهو قلق مشروع ومبرِّر تمامًا بالفعل، أخذًا في الاعتبار التاريخَ الطويلَ للمساومات العرفاتيَّة.

الشيء الوحيد المؤكّد هو أنَّ إقناع أيِّ فلسطينيّ بأنَّ الصفقة التي يُفترض أن يتمّ التوصُّل إليها (كما سيحدث بالفعل) من جانب منظمة التحرير لا تمثِّل عمليّاً إلغاء حقّ العودة، سيقتضي قدرًا كبيرًا من البراعة وألاعيب العلاقات العامَّة والمنطق المضلِّل. لنتأمَّلْ في منطق ما جرى منذ ١٩٩١. على صعيد كل قضية رئيسيَّة تَفْصل الفلسطينيِّين عن الإسرائيليِّين، كان الفلسطينيُّون هم الذين تراجعوا. نعم، حقَّقوا مكاسب ضئيلة هنا وهناك، لكنْ لا يحتاج المرء إلاَّ أن يلقي نظرة على خريطة غزّة والضفَّة الغربيَّة، ثم يزورَ هذه الأماكن، ثم يقرأَ الاتِّفاقات، ثم ينصتَ إلى الإسرائيليِّين والأميركيِّين، كي يحصل على فكرة جيِّدة تمامًا عمّا جرى على سبيل المساومة والترتيبات المنقوصة ونقض حقّ تقرير المصير الكامل للفلسطينيِّين. وقد

تحقّقَ هذا كلّه لأنَّ القيادة الفلسطينيَّة تصرّفتْ بشكل أنانيّ ووضعتْ مصلحتَها الذاتيَّة وأجهزتَها الأمنيَّة المتضخِّمة واحتكاراتها التجاريَّة واستمرارَها في السلطة واستبدادَها اللاشرعيّ وجشعَها ومناهضتَها للديموقراطيَّة، قبل المصلحة الجماعيَّة للفلسطينيِّين. وقد تواطأتْ حتى الآن مع إسرائيل لدفع قضية اللاجئين إلى الوراء، لكنْ مع بدء مرحلة مفاوضات الوضع النهائيّ لم يعد هناك مجال للمناورة. لذا عدنا، كما قلتُ، إلى التناقض الأساسيّ، الذي لا يَقْبل التوفيق، والمتشابك على نحو لا ينفصم بين النزعتين القوميَّتين الفلسطينيَّة والإسرائيليَّة. وللأسف لا أثق إطلاقًا بأنَّ قيادتنا ستتمسَّك بمقاومتها الظاهريَّة وتواصل السماح لعبد الرحمن ولآخرين مثله بالتعبير عن مواقفهم. ستكون هناك دائمًا صفقة محتملة على نمط الاتفاق بين أبو مازن ويوسي بيلين، وإذا كان في إمكان الإسرائيليِّين أن «يُقْنعوا» رجال عرفات بأنَّ أبو ديس هي في الواقع القدس، فلماذا لا يمكن أن يُقْنعوهم أيضًا بأنَّه سيتعيَّن على اللاجئين أن يبقوا لاجئين لفترة أطول قليلاً؟ إنَّهم قادرون على ذلك، بالطبع، وسيفعلون.

يترك هذا إذًا أمامنا جميعًا السؤالَ التالي من دون جواب: هل سيَقْبل الشعبُ الفلسطينيّ كلُّه ـ أنتَ وأنا ـ أن تُستخدم هذه الورقةُ الأخيرةُ ضدّنا أم لا؟ للأسف، لا تبدو التقديرات على المدى القريب مشجِّعة، كما تدلّ الفرصة التي ضُيِّعتْ لمحاسبة السلطة الوطنيَّة ومحاكمتها في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي عندما نُشرت المذكّرة التي تَحْمل تواقيعَ ٢٠ شخصيَّة، واعتُقل بعضُ الموقِّعين بشكل غير شرعيّ وتعرّض البقية لتهديدات. لم تحدث تداعياتٌ ذاتُ شأن، وتمكّنت السلطة من الإفلات باستخدام وسائل القوّة. ويتمكّن عرفات من البقاء داخل الأراضي الفلسطينيَّة في الوقت الحاضر لسببين رئيسيَّين: أولاً، تحتاج إليه القوى الدوليَّة المؤيِّدة لعمليَّة السلام، وبين أهمِّها إسرائيل والولايات المتحدة والاتِّحاد الأوروبيّ. إنَّه مطلوب كي يوقِّع، ولا شيء عدا ذلك، ويُدرك الجميعُ هذا الأمر. والسبب الثاني هو أنَّه بحكم براعته تخلّص من كل المعارضة المنظَّمة (هناك دائمًا أفراد لا يمكن احتواؤهم) وتخلّص بالتالي من وجودها كخطر. أمّا بقيَّة السكّان فتنتابهم مشاعر قلق وإحباط تجعلهم عاجزين عن القيام بشيء يُذْكر. توظِّف السلطة حوالى ١٤٠ ألف شخص، فإذا ضُرب هذا الرقم بخمسة أو ستة (عدد الأشخاص الذين يعيلهم

كلُّ موظّف) تكون النتيجة ما يقرب من مليون شخص يعتمدون في معيشتهم على ما يقدِّمه ياسر عرفات. لذلك سيبقى مادام يحتفظ بأدوات الضغط على عدد هائل من الأشخاص الذين لن يعرِّضوا مستقبلَهم للخطر لمجرّد أنَّهم يخضعون لحكمه.

يبقى إذًا الشتاتُ الفلسطينيّ، الذي أَنْتج عرفات في المقام الأول: فهو قد برز من الكويت والقاهرة ليتحدَّى الشقيري والحاج أمين. من المؤكّد تقريبًا أنَّ قيادة جديدة ستَظْهر من الفلسطينيِّين الذين يعيشون في أماكن أخرى: إنَّهم غالبيَّة، ولا يشعر أحد منهم بأنَّ عرفات يمثِّله، وكلُّهم يرون أنَّ السلطة الوطنيَّة تفتقر إلى شرعيَّة حقيقيَّة، وهم الذين سيحقِّقون أكبر مكاسب من حق العودة الذي سيُجبَر عرفات ورجالُه على التنازل بشأنه. يجب أن نشجِّع أنفسنا على أداء مهمّة جرد رغبات اللاجئين وعددهم، وجدولةِ ما خسروه من ممتلكات، وإعدادِ لائحةٍ بالقرى المدمَّرة، والمضيِّ قُدُمًا في حملة المطالبات، مثل المذكّرة التي تقوم بترويجها حاليّاً شبكة «البديل.» وقد أَنْجز المهندسُ والباحثُ الرائع سلمان أبو سته عملاً كبيرًا بشأن الأملاك والإحصاءات الديموغرافيَّة، ويحذو آخرون حذوه أو يقدِّمون له الدَّعم. وهو يعمل وحده أو بمساعدة أصدقاء. وسيكون من قبيل الآمال الكاذبة أن نتوقَّع من عرفات الاستفادةَ من كل هذه الخبرة المخلصة والالتزام الأصيل. فقد أَوْكل مهمّةَ الإعداد لمفاوضات الوضع النهائيّ إلى «معهد آدم سميث،» وهو مركزُ أبحاثٍ يمينيّ مقرُّه لندن، ويتلقَّى أتعاب خدماته من جانب وزارة الخارجيَّة البريطانيَّة. كما احتفظ بمؤسَّسة «آرثر أندرسون» الاستشاريَّة الأميركيَّة لتنظيم حملة إعلانات لاجتذاب الاستثمارات. لا توجد في التاريخ حركةُ تحرير أخرى باعت نفسها لأعدائها على هذا النحو. ونتحمَّل كلُّنا قسطًا من المسؤوليَّة لضمان فشل هذه الانحرافات، ولجعل تلك الحفنة الصغيرة من الخبراء الفلسطينيِّين، المنخرطة حاليّاً في هذه الترتيبات، تثوب إلى رشدها وتترك السلطة لتغوص بشكل نهائيّ في الوحل الذي يلفّها. وسنتابع عندئذ بشكل جديّ، مع قادة جدد، المطالبات بالعودة والتعويض.

الحياة ١١ شباط ٢٠٠٠

جنوب لبنان وما بعد...

هناك حاجة إلى تحليل متّزن، بعيد عن التّشويه الذي تَفْرضه وسائلُ الإعلام الأميركيّة، لهزيمة إسرائيل في جنوب لبنان ـ لانسحابها المتعجِّل، والوضع الذي لايزال مضطربًا هناك بعد عرضٍ للقوّة العسكريّة دام نحو عشرين سنة وأثْبت فشلَه في النهاية على رغم ممارساته التدميريّة التي فاقت التصوُّر. الدافع الحقيقيّ للاحتلال الاسرئيليّ لم يكن «حماية» حدود إسرائيل الشماليّة، بل كانت هناك أهداف سياسيّة دارت في البداية على دحر منظمة التحرير الفلسطينيّة، ثم على تغيير بنية لبنان السياسيّة بما يتّفق مع مصلحة إسرائيل، وأخيرًا من أجل الضغط على سورية لكيْ تَخْضع لأوامر الدولة اليهوديّة. ونجحتْ إسرائيل جزئيّاً في تحقيق الهدف الأول، وتكلَّل ذلك عامَ ١٩٩٣ بتحويل ياسر عرفات، بعد طرده من لبنان وتهميشه، إلى شريك مطيع لإسرائيل في إنهاء الانتفاضة والسيطرة على الأراضي الفلسطينيّة التي لاتزال تحت الاحتلال، ثم المحاولة (الفاشلة حتى الآن) للتوصُّل إلى صيغة لاحتواء طموح الفلسطينيِّين إلى تقرير المصير وتحجيمه ليلائم مصلحة إسرائيل. أمّا الهدفان السياسيّان الآخران فقد كان مصيرُهما الفشلَ الذريعَ، كما بيّنه بوضوحٍ تفكُّكُ جيش جنوب لبنان العميل لإسرائيل (الذي تصفه وسائلُ الإعلام دومًا بأنّه «مسيحيّ» فيما هو بالدرجة نفسها، إنْ لم يكن بالدرجة الأولى، شيعيّ أيضًا)، وبروزُ حزب اللّه بسياسته الناجحة في المقاومة وتوجيه الضربات المضادّة، واستمرارُ رفض سورية شروطَ إسرائيل للسلام وإصرارُها على الانسحاب الكامل.

تتجلَّى سيطرة أصدقاء إسرائيل على وسائل الإعلام الأميركيَّة في منظورها المذهل في تبسيطه للواقع. لنأخذْ مثلاً استخدام كلمة «دفاع» لوصف تكتيكات إسرائيل، مع أنَّها تَمْلك القوَّة الجويَّة الهجوميَّة الوحيدة في الشرق الأوسط، إضافةً إلى الخيار النوويّ، ويتمتَّع جهازُها السياسيّ ـ العسكريّ بدعم كامل من القوَّة العظمى الوحيدة. كيف يُمْكن استخدامُ تعبير «دفاع» عندما واصلتْ إسرائيل طوال ٢٢ سنة تحدِّي الإرادة الدوليَّة بالاستمرار في احتلالها العسكريّ وقصْفَ عواصم عربيَّة كلَّما استحسنتْ ذلك وتدمير البنية التحتيَّة المدنيَّة للبنان، إضافةً إلى قتل ما لا يقلّ عن ٢٠ ألف شخص وجرح أعداد لا تحصى، ٩٥ في المئة منهم من المدنيِّين، في لبنان وحده؟ أو لنأخذْ كلمة «السلام،» كما في «عمليَّة السلام.» فقد حاولتْ إسرائيل فرض «السلام» على القيادات المخضَعة في العالم العربيّ، وواصلت في الوقت نفسه سياساتها العدوانيَّة في الاستيطان والضمّ على رغم إدانة الكلّ لذلك... عدا الإعلام الأميركيّ طبعًا، الذي يواجه ممارسة إسرائيل للتطهير العرقيّ والتمييز العنصريّ ضدّ غير اليهود إمَّا بالتغافل التامّ أو بالاستغلال اللاأخلاقيّ لذكرى المحرقة. والواقع أنَّ هناك هوَّة متنامية بين مؤيِّدي إسرائيل في أميركا والإسرائيليِّين أنفسهم، إذ إنَّ غالبيَّة مهمَّة من الأخيرين تدرك أنَّ على إسرائيل في النهاية أن تَعْترف بماضيها الحقيقيّ قبل ان تُقبَلَ، وإن اسمياً، في العالم العربيّ والإسلاميّ. ومهما استمرَّت إسرائيل وأصدقاؤها في أميركا في محاولة الانتقاص من المقاومة اللبنانيَّة التي دحرتْ أسطورة جيش إسرائيل في لبنان عن طريق وصفها بـ «الإرهابيَّة» أو «المدعومة من إيران،» فلا سبيل لإنكار الطبيعة المحليَّة الصرف للمعركة التي جاءت بهزيمة ناجزة لإسرائيل.

الحقيقة إذن هي أنَّ انسحاب إسرائيل من لبنان كان بوضوح نتيجةَ مقاومةٍ شعبيَّة باسلة مستعدَّة للتضحية وتحمُّل الضربات. ومارس حزب الله الحركة التي كشفتْ ترهُّل ولافاعلية قوات إسرائيل على الرُّغم من تفوُّقها الهائل أرضًا وجوّاً وقدراتها التدميريَّة الساحقة، فيما أَثْبَتَ مقاتلو الحزب حنكة وشجاعة أكثر بكثير من جنود الجيش المحتلّ الذين عانوا الإحباطَ والخوف، وكذلك حلفاؤهم المحليُّون الخونة. وإذ ركَّزتْ وسائلُ الإعلام الأميركيَّة على متاعب إسرائيل في جنوب لبنان نسيَ الكلّ أنَّ إسرائيل استمرَّت خلال عشرين سنة في تحدِّي قرار الأمم المتحدة

الذي يدعوها إلى الانسحاب وفَرضتْ على مواطني لبنان السيِّئي الحظ هناك عبر تلك السنين نظامًا يقوم على التعذيب والنهب وتسليط العملاء. ويشكِّل جنوب لبنان بعد تحرُّره من هذا النظام الإرهابيّ التحدِّي الأوَّل لمستقبل المنطقة الذي يُستبعد أن تواجهه إسرائيلُ أو الأنظمةُ العربيَّة بنجاح.

الأساس الوحيد حتى الآن لفكرة إمكان إنهاء الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ هو ما عبَّر عنه بصراحة أنور السادات وجسَّده، أيْ أنَّ في إمكان قادة رسميِّين أقوياء التفاوضَ لإقامة سلام جديد بين أعداء قدماء. لكنَّ مصر والأردن ومنظَّمة التحرير تقدِّم نماذج تكذِّب هذا الافتراض، فقد ذهب القادة إلى أقصى ذلك الشوط من دون أن يستطيعوا إقناع مواطنيهم بالسير على خطاهم. وعلى الرُّغم من استثناءات أصغر من أن تُذكر، ليس هناك في مصر أو الأردن أو فلسطين الحكم الذاتيّ شخصيَّةٌ سياسيَّةٌ على المستوى الوطنيّ أو منظمةٌ أو هيئةٌ مستقلَّة غير حكوميَّة قبلتْ بالسلام. وبقيت إسرائيل «لاطبيعيَّة» ومعزولةً على هذا الصعيد، وهو الأهمّ على المدى البعيد. ولاتزال التعابير عن مقاومة حضور إسرائيل (لا وجودها، وهو فرق مهمّ) بارزةً، بل صاخبةً في حدّتها. ومن بين تلك التعابير حرصُ محطات التلفزيون العربيَّة على أن تبثّ مرارًا وتكرارًا احتفالات الانتصار والبهجة في جنوب لبنان. بالمقابل نجد علاقات محدودة بين رجال أعمال عرب وإسرائيليِّين، فيما تستمرّ عمليَّة العولمة من دون عائق. لكنّ هذا هو كل ما هنالك.

بكلمة أخرى، أبْرزت الأحداثُ جوهريّاً فشلَ الفكرة التقليديَّة عن صنع السلام في الشرق الأوسط، على الرُّغم من أنَّ هذا لا يعني نهاية هذه الفكرة أو وقف المسارات التفاوضيَّة الحاليّة. لكنّ ما برز أخيرًا في شكل غير متوقَّع كان ذلك المخزون الهائل من المقاومة والصمود، الذي لن يمكن طمسه بسرعة الآن.

ثانيًا، علينا أن لا ننسى أنَّ هياكل السلطة حاليّاً في إسرائيل والدول العربيَّة هي الأقدم في مرحلة ما بعد الحرب العالميَّة الثانية، وكلُّها تعاني العسكرةَ (الجيش في مصر هو المشغِّل الأكبر ويقوم بكل مشاريع البنية التحتيَّة)، ويسودها إلى حدٍّ كبيرٍ حكمُ القلَّة ولهذا فهي لن تتجاوب مع ذلك النوع من التغيير الذي يمثِّله انتصارُ حزب الله. وكانت الولايات المتحدة تعاملتْ تاريخيّاً مع حلفاء ونظراء تقليديِّين في المنطقة، لكنَّها حاولتْ بين حين وآخر ضمّ الحركات الإسلاميَّة إلى صفِّها (كما في

أفغانستان) أو دعم مجتمع مدنيّ شبيه بما في أميركا (عن طريق المؤسسات وبرامج الأعمال والمدارس والتبادل الأكاديميّ). لكنّ هناك قطاعًا حياتيّاً هائل الحجم يقبع خارج منظور الأنظمة والولايات المتحدة، والآن، للمرة الأولى منذ هزيمة منظمة التحرير الفلسطينيّة في الأردن في ١٩٧٠، يعود هذا الوجه اللارسميّ للمجتمعات إلى توجيه تحديه الجيو ـ سياسيّ إلى البنى القديمة المصابة في غالبها بالتكلّس.

الحركات الإسلاميّة هي بالطبع جزء من هذا القطاع اللارسميّ، وهي تقدّم واحدًا من البدائل الفكريّة والثقافيّة للنمط السائد حاليّاً. وإذ تختلف هذه الحركات في ما بينها فإنّها تتّفق على مقاومة الانصياع الثقافيّ وروحيّة الاستهلاك اللذين يميّزان النموذج الأميركيّ، وعلى معارضة إسرائيل كقوّة خارجيّة مستكبرة يجب تحويلُها عن الصهيونيّة ودحرُها بدل التفاوض الذليل معها (كما في أوسلو مثلاً). كما تدّعي كلّ من هذه الحركات أنواعًا مختلفة من الاستناد إلى أنماط «أصيلة» من التقاليد الثقافيّة والمدنيّة. لكنّ هناك أيضًا معارضة علمانيّة نشيطة تكافح على عدد من الجبهات (مثلاً، معارضة الصحافيين في أنحاء العالم العربيّ لقوانين النشر الجائرة، وحركات حقوق الإنسان ضدّ التعذيب والقضاء المسيّس، وحركات حقوق المرأة، والمنظّمات الناشئة لحماية البيئة ـ وهي كلّها موجودة في المجتمعات العربيّة كافةً، ناهيك عن الروابط الأكاديميّة والاتّحادات العماليّة ومنظّمات الكتّاب والفنانين، وكلها ناشطة ومسموعة). وتَدْخل هذه القوى العلمانيّة في منافسة حادّة مع نظيراتها الدينيّة.

ويشهد الوضع حاليّاً توتّرًا استثنائيّاً، لا بسبب نجاح حزب اللّه في تحرير جنوب لبنان من دون دعم رسميّ من الدولة فحسب، بل أيضًا لأنّ كل دول المواجهة تَشْهد مشاكل كبيرة تدور على انتقال السلطة. وإذا فكّرنا في أيّ بلد عربيّ فإنّ أول ما يأتي إلى الذهن هو الصعوبة التي يلاقيها النظامُ القديم في إدامة نفسه عبر الاصطفافات الجديدة للقوى المعارضة التي أطلقها فشلُ ما تعتبره الغالبيّةُ قياداتٍ لاشعبيّةً معزولةً ومتقدّمةً في السنّ. إنّها المرّة الأولى منذ مرحلة الاستقلال التي ستحدَّد فيها سياساتُ الشرق الأوسط بمحصّلة هذه التيّارات الداخليّة المتلاطمة أكثر ممّا تُحَدَّد بالقوى الخارجيّة أو القيادات الشكليّة التقليديّة. من هنا فإنّ أيّة ترتيبات مقبلة للسلام لن تَخْضع لما يقرّره باراك وشركاؤه العرب في ما بينهم بل

تَخْضع للفائزين في العالم العربيّ وإسرائيل (ناهيك عن إيران وتركيا) في الصراعات التي تخوضها أحزاب سياسيَّة مثل شاس أو حزب الله وحماس، إضافة إلى تلك التشكيلة الواسعة من الأحزاب العلمانيَّة المعارضة، من أجل قدر أكبر من النفوذ في مجالات كانت محرَّمة عليها سابقًا.

قد يبدو ما سأقوله غريبًا الآن، لكنَّني مقتنع بأنَّ المعارضة العلمانيَّة ستَنْتصر في النهاية على معارضيها الدينيِّين. ذلك أنَّ الشرق الأوسط منطقة أكثر تنوُّعًا وعصريَّة ووعيًا سياسيّاً من أن يَخْضع لقوى هي في الواقع رجعيَّة وذاتُ نظرة مفوَّتة عندما تحاول إقامة أنظمة دينيَّة إسلاميَّة أو يهوديَّة. الصراع الأهمّ الذي سيحدِّد المستقبل على المدى البعيد هو الذي يدور على قضايا مثل المواطنة والهويَّة والسلطة السياسيَّة. أثناء ذلك علينا أن نتوقَّع الكثير من الأزمات والتقلبات.

الحياة ١٨ حزيران ٢٠٠٠

كامپ دايڤيد... قمّة نهائيّة؟

حفلتْ وسائل الإعلام بكلّ أنواع الإشاعات والتكهُّنات (وبعض الأخبار) عن سير الأمور في قمّة كامپ دايڤيد ونتائجها ومعانيها. ولكنْ، بغضّ النظر عن النتيجة المباشرة للمفاوضات، فإنّ شيئًا واحدًا يبدو واضحًا تمامًا: مهما كانت الترتيبات التي ستُتّخذ في ما يخصّ الأرضَ والحدودَ ووضعَ القدس واللاجئين والماء والسيادة، فالقضيّة الأساسيّة هي ما إذا كان الفلسطينيُّون سيوافقون على إنهاء صراعهم مع إسرائيل وإلغاء الماضي وإبطال أيّ علاقة له بالحاضر والمستقبل. إنّ إعلانًا كهذا، كما أعتقد، هو الجائزة الكبرى التي يستطيع ياسر عرفات (لنتذكّر أنّ القرار النهائيّ يبقى في يده على رغم جيش من المساعدين معه في كامپ دايڤيد) تقديمَها إلى إسرائيل، الجائزة التي تريدها إسرائيل بإلحاح أكثر من أيّ شيء آخر.

إذن ليس لقضيّتَي القدس وحقّ العودة نفسهما أهميّة إعلانٍ يقدّمه الفلسطينيُّون طوعًا بأنّهم يتوقّعون نهايةً لكلّ مطالبهم من إسرائيل ووقف الصراع مع الدولة التي سلبتهم، فرديّاً وجماعيّاً، الإرث التاريخيّ والأرضَ والسكنَ والممتلكات وكلّ شيء. وما أثار قلقي دومًا من تكتيك عرفات (أم تُراه استراتيجيّة؟) في التهديد بإعلان الدولة هو خطر اعتراف الآخرين سريعًا بها على أنّها تعني فعليّاً تلبيةَ مطلب تقرير المصير الفلسطينيّ، وأنّها تبقى كذلك حتى لو كانت تلبية على الورق فقط. إذ لا يرجّح لبلد مثل إسرائيل أن يَحْتمل وجودَ دولة، ناهيك عن المساعدة على إقامة دولة، تحمل تاريخًا لايزال ناقصًا ينتظر التحقُّق. هكذا فإنّ من

المعقول تمامًا لإسرائيل أن تشترط تخلّي تلك الدولة عن كل المطالب المتعلّقة بالماضي، وهو ما على الدولة الجديدة، بطبيعتها، الاستجابة إليه. بكلمة أخرى: إنّ دولة فلسطينيّة منزوعةَ السلاح ومجزّأةَ الأرض وتعاني الدمار الاقتصاديّ والضعف السياسيّ، ستصمّم وتشكّل وتبنى وتقوم أصلاً على أساس إلغاء الماضي وإبطاله. ذلك أنّ إسرائيل ترى أنّ الماضي المعنيّ هنا هو ماضي الفلسطينيِّين دون غيرهم، لا الماضي الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ. (المبدأ في حال إسرائيل هو رفض إسدال الستار على التاريخ والاستمرار إلى ما لا نهاية في ملاحقة مضطهِدي اليهود في الماضي). أمّا للفلسطينيِّين، فإنّ ماضيهم الحقيقيّ، أيْ كل الكفاح والآلام والسلب والتشريد والتهجير، سيُعتبر باطلاً ولاغيًا باعتبار أنّهم حصلوا بالمقابل على دولتهم.

لن تكون هذه قضية شكليّة، بل إنّها مُصمَّمة لضرب جذور الهويّة الفلسطينيّة، وهو ما بدأ فعلاً مع عمليّة أوسلو، التي تمارس تأثيرها السلبيّ على تاريخ الفلسطينيِّين من خلال الكتب المقرَّرة للناشئة من جانب السلطة الفلسطينيّة. ويَبْرز الفلسطينيُّون في هذا المنظور الجديد شعبًا يصدف الآن أنّه يعيش في نابلس ورام اللّه وأريحا، مع إغفالِ أنّ بعضهم ذهب إلى تلك المناطق نتيجة ١٩٤٨ و١٩٦٧، أو أنّ غالبيّة السكّان في طبريا أو صفد كانت من العرب ـ كل هذه التفاصيل المزعجة اختفت تمامًا من الكتب المقرَّرة. ويقتصر كتاب التاريخ المقرّر للصفّ السادس عند تعريفه لياسر عرفات على أنّه رئيس السلطة الفلسطينيّة، طامسًا تمامًا تاريخَه رئيسًا لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، ناهيك عن أيّامه في عمّان وبيروت وتونس. ويَرْسم كتابٌ آخر خارطةَ فلسطين كمستطيل فارغ، على أن يملأ الأطفالُ الفراغَ لاحقًا، عند التوصُّل إلى اتفاق السلام، بأسماء المدن والقرى والمناطق التي يخصِّصها كامپ دايڤيد للفلسطينيِّين.

هناك بالطبع فرق كبير بين كره الماضي أو استنكاره من جهة، ورفض الاعتراف بأنّه الماضي الحقيقيّ، بل الماضي الذي يؤمن به الكثيرون إيمانًا عميقًا. السبب في حرص العديدين من الممثلين الرسميِّين للفلسطينيِّين على الإشارة إلى قراري الأمم المتحدة ١٩٤ (حق العودة) و٢٤٢ (استرجاع الأرض) هو أنّ القرارين، على ما فيهما من اختصار وابتسار، يجسِّدان نقاطًا جوهريّة من التاريخ الفلسطينيّ يعترف بها المجتمع الدوليّ، ولها بهذا شرعيّتُها مهما كانت رغباتُ هذا الطرف أو

ذاك. الخطر في كامپ دايڤيد أنّه سيلغي، صراحة أو ضمنًا، تلك الشرعيَّة، أيْ أنَّ إعادة كتابة التاريخ هذه لن تجري حسب جهود المؤرِّخين في تحديد ما حصل بل حسب رغبة الطرف الأقوى، أميركا وإسرائيل.

ما لا شكّ فيه أنَّ هذا الطمس للماضي وما يمليه على الحاضر والمستقبل سيسري على الاحتلال الإسرائيليّ الذي بدأ في ١٩٦٧. ولدينا الآن سجلّ كامل بالممارسات الوحشيَّة للاحتلال، الممتدة من أعمال القتل والتعذيب والقمع إلى التخريب المتعمَّد للاقتصاد، ومن ضمن ذلك تدميرُ الزراعة والمرافق البلديَّة والممتلكات. إنَّني بالتأكيد لا أدعو إلى إدامة الحقد على الجناة بل إلى الحرص على إدامة هذا الماضي في الذاكرة وعدم السماح لثلاثة عقود من الاحتلال بالتلاشي والضياع. وها هو العراق لايزال يدفع التعويضات المستحقّة إلى الكويت عن شهور الاحتلال القليلة في عاميْ ١٩٩٠ و١٩٩١، فلماذا يجري إعفاءُ إسرائيل من التعويض على كل جرائمها؟ كيف نتوقَّع لمواطني جنوب لبنان أن يضعوا طيَّ الغفران والنسيان ٢٢ عامًا من الاحتلال، بما فيها أهوالُ التعذيب والحبس الانفراديّ والظروف اللاإنسانيَّة في معسكر الخيام، وكلُّها بإشراف وإدامة الخبراء الإسرائيليِّين ومرتزقتهم اللبنانيِّين؟

أعتقد أنَّ هذه القضايا بحاجة إلى الكثير من التفكير والتدقيق. وربّما أمكن في الوقت المناسب تشكيلُ «هيئة للحقيقة والتصالح» مثلما حدث في جنوب أفريقيا. ولا أرى إمكانَ تسويةٍ قضيةٍ لها وزنُ وخطرُ الظلم التاريخيّ الذي لحق بالفلسطينيِّين على يد الإسرائيليِّين في صفقة «بازارية» سريعة خلف الكواليس. المطلوب، في وجه كل التشاطر والانتهازيّة السياسيَّة، التمسُّكُ باعتبارات الحقيقة والكرامة والعدالة، إذ لا يمكن من دونها التوصُّل إلى اتفاق كامل.

الحدّ الأدنى ضمانًا لهذه الاعتبارات هو طرحُ سلام من النوع الذي هدفتْ إليه قمّةُ كامپ دايڤيد على الشعب الفلسطينيّ في استفتاء ديموقراطيّ حر. إنَّها فرصة فريدة لعرفات ومؤيِّديه، وسط عمليَّة أوسلو المُهَلْهَلَة، لإنقاذ جزء صغير ممّا تبقّى لنا كشعب، بعد كل ما أضعناه خلال هذه السنين بسبب سوء الحكم والفساد والمهانة. هل لهم على الأقل أن يتَّخذوا خطوةً على الطريق لاستعادة جزء من مصداقيّتهم؟

الحياة ٢٥ تموز ٢٠٠٠

فرصة أخرى وحيدة

كـانت واحـدةً من أكـثـر اللّحظات دلالةً تلك التي جـاءت خـلال التـحـقـيق القضـائيّ العلنيّ الذي خَضَعَ له بيل كلينتون بشـأن عـلاقته مع مونيكا لوينسكي، حـسب مـا أذكـر، عندمـا سُئل بشكل صـريح إذا كـان مـارس الجنس مـع هذه المسـاعدة الشـابة. وكان جوابه: «يتوقّف الأمر على ما تعنيه بالجنس.» إنّ مراوغة الرجل الجريئة هذه وقدرته على تجاوز الواقع بمناورة جديدة مفاجئة (خصوصًا بعد ما كُشف فعلاً للعالم كلّه عبثه مع لوينسكي) وَسَمَتَا أيضًا موقف كلينتون من عمليّة السلام في الشرق الأوسط في كامپ دايڤيد. فبفضل موقعه كرئيس أميركيّ امـتلك فـرصـة القـيـام بما عـجـز سواه عن القـيـام به، وهـو جـعل الإسـرائيليّين والفلسطينيّين على السواء (لكنْ بشكل خـاص الإسـرائيليّون) يدركون فعلاً مـاهيّة القضـايا المطروحة ومن ثمّ جعل الطرف الأقوى، الذي يسـتحقّ اللّوم أكثر، يواجـه خيارات حقيقيّة. مثل هذا النهج كان سيقتضـي، بالطبع، أن يبذل جـهدًا لتجـاوز الكليـشيـهات ونزعـات الانحيـاز لدى فريقه الخـاصّ بالشـرق الأوسـط، الذي يكاد يكون كل واحد من أفراده صـهيونيّاً معروفًا أو أحدَ العاملين السابقين في اللّوبي الإسرائيليّ، وأن يتعامل مع جوهر المشكلة التي تدور، ببساطة، حول قيام شعب بتشريد شـعب آخر. هذه حقيقة تاريخيّة ترجع إلى تاريخ مـحدّد (١٩٤٨) وليست نزاعًا «تاريـخيّاً يرجع إلى آلاف السنين» كما قالت السيدة أولبرايت التي تمتاز بقصور الاطّلاع.

ومع ذلك، كان ينبغي لكلينتون أن يسأل نفسه لماذا تردَّد رجل مرن مثل ياسر عرفات كل هذا الوقت في قبول الشروط الإسرائيليَّة للوضع النهائيّ؟ أيمكن أن يكون الأمر متعلِّقًا بشعب أصيل لديه مظلمة حقيقيَّة لن تختفي بمجرَّد جلب زعيمين إلى كامب دايفيد وجعلهما يوقِّعان اتفاقًا يمحو عملياً حقوق أحد الشعبين كي يخرج الآخر فائزًا بالكعكة كلِّها ومن دون مسؤوليَّة عن أيّ شيء حدث؟

وتجلَّت أيضًا ضحالة الأسلوب الذي اعتمده كلينتون في إذعانه لموقف إيهود باراك بأنَّ إسرائيل يمكنها النظر في «إبداء التفهُّم» تجاه معاناة الشعب الفلسطينيّ و«أخذها في الاعتبار» لكنَّها لن تتحمَّل أيّ قسط من المسؤوليَّة عن التسبُّب بها. هل خطر إطلاقًا لكلينتون أنَّه لا وجود لشيء اسمه معاناة دون سبب أو مسؤوليَّة؟ ألا يُعتبر فضيحةً أنَّ أحدًا في كل وسائل الإعلام والتصريحات الرسميَّة عن فشل المحادثات لم ينطق بكلمة واحدة عن نذالة كلينتون الأخلاقيَّة؟ ألم يكن واضحًا بجلاء أنَّ المحاولة المضلِّلة التي كان كلينتون ونائبه الباهت (الواقع في مشاكل بالفعل هو وحملته الانتخابيَّة المتعثِّرة) يعملان من خلالها على تحقيق دفعة قويَّة بثمن بخس كان محكومًا عليه بالفشل، وعلى وجه التحديد لأنَّ تهرُّب كلينتون من الحقيقة قاده إلى ترتيب ضربة مسرحية «جريئة» انفجرتْ بعدئذ في وجهه؟ كيف أمكنه أن يتخيَّل أنَّ العالم الإسلاميّ والعربيّ كلَّه، ناهيك عن كل فلسطينيّ، يَقْبل سيادة إسرائيل على القدس بالإضافة إلى معظم فلسطين التاريخيَّة مقابل لا شيء سوى موافقة إسرائيليَّة وأميركيَّة على مجرَّد فتات دولة زائفة؟ هل كان ضرورياً أن يُعامل عرفات والشعب الذي ادَّعى تمثيله لا كمخلوقات تافهة جديرة بالازدراء فحسب بل كمغفلين أيضًا؟ وبالإضافة إلى تجريدهم من تاريخهم كسكَّان فلسطين، كيف توقَّع كلينتون وباراك من الفلسطينيِّين أن يتخلَّوا عن حقِّهم في العودة بعد خوض حرب السنة الماضية دفاعًا عن حقّ ألبان كوسوفو في العودة؟ ألم يكن هناك أيّ حدّ لازدواجيَّة المعايير والنفاق الفجّ؟

المسؤوليَّة لا تتحمّلها كلياً إسرائيل، أو كلينتون. فقد نقلت صحيفة **الغارديان** في عددها الصادر في ٢٢ تموز (يوليو) الماضي عن مسؤول فلسطينيّ كبير في كامپ دايفيد قوله إنَّ «الصداقة مع أميركا هي كل شيء بالنسبة إلينا. فمن دونها نحن لا شيء.» لم يجرِ التفوُّه أبدًا من قبلُ بكلمات مخزية وجبانة كهذه، كلمات

تجسِّد كلَّ عيوب الموقف الفلسطينيّ خلال عمليّة السلام برمّتها. فهي، أولاً وقبل كل شيء، تشوِّه سمعة كفاح الفلسطينيِّين وتلغيه، وتنتقص من كل الجهود والتضحيات التي قُدِّمَتْ بالنيابة عن فلسطين من جانب أشخاص كانوا يؤمنون بإخلاص، بل يمكن القول بحماس، بصواب قضيَّتهم وعدالتها. وهو نقيض إلغاء كل شيء. وهي، ثانيًا، تضع الفلسطينيِّين في موقع غير مؤاتٍ إلى حدّ لا يصدّق وذلك بتخصيصهم بمرتبة عبيد يستجدون الرحمة. كيف يمكن المرءَ أن يتوقَّع من تجّار قوّةٍ مثل باراك أو كلينتون أن يحترموا أشخاصًا لا يحترمون أنفسهم؟ وهي، ثالثًا، تعمّق مشاعر الإحباط لدى الفلسطينيِّين إذ تكشف أنَّ قادتهم يحملون نظرة سيِّئة جداً عنهم. وهي، أخيرًا، تعطي الولايات المتحدة تفويضًا مطلقًا لأن تقول أو تفعل ما تشاء بالفلسطينيِّين. فإذا كانت قيادةٌ ما لا تعتبر نفسها سوى أداة للخصم فسيكون الكفاح قد انتهى، ويمكن للمنتصر أن يَفْرض إرادته من دون أدنى اكتراث بالخاسر. ولي أن أضيف أنَّ موقفًا دنيئًا إلى هذا الحدّ يمكن أن يملأ خصومنا (أو «شركاءنا في السلام»، حسب التعبير الملطَّف المثير للاشمئزاز) بنوع من القرف تجاهنا.

ومع ذلك، وبعد إثبات هذا كلّه، لا بدّ من القول، حسب اعتقادي، إنَّ عرفات فعل الشيء الصائب بعدم التوقيع. والمقالة التي كتبها بلال الحسن في **الحياة** (٢٠٠٠/٧/٢٨) تَكْشف خلفيَّة مفيدة جداً للسياق الفلسطينيّ والعربيّ الذي كان يتحرك فيه عرفات، وقد أُهْمل هذا بالطبع كليّاً من جانب وسائل الإعلام (ومن جانب كلينتون أيضًا بالطبع) في هجماتها الغاضبة على الفلسطينيِّين لأنَّهم غير مستعدِّين للتوصُّل إلى حل وسط، وفي المديح الذي كالته لباراك لأنَّه كان «شجاعًا،» وهي كلمة لا تعني شيئًا في هذا السياق. فبعدما ضمّتْ إسرائيل القدسَ بالفعل ووسّعتْ حدودَها وملأت المكان بمستوطنات إسرائيليّة جديدة، لم تعد تحتاج إلى شجاعة تُذكر للتعبير عن استعدادها لإعادة بيت حنانيا وأبو ديس إلى سيادة فلسطينيّة جزئيّة.

أمّا بخصوص شهامة إسرائيل التي جرى التبجُّح بها كثيرًا بشأن ما تبديه من استعداد لتحدّي «المحرّمات» القديمة حول القدس عبر التحدُّث عنها، فإنَّ هذا أيضًا هراء في منتهى العفونة. فالحقائق الماثلة هي أنَّ القدس لاتزال مقسّمة، وأنَّ ٢٠٠ ألف فلسطينيّ يعيشون هناك، ومن دون دعم عربيّ وإسلاميّ لم يكن عرفات ببساطة في وضع يسمح له بأن يساوم بشأن القدس الشرقيَّة فضلاً عن

المستوطنات وحقّ العودة. كل ذلك مقابل لا شيء سوى تربيتةٍ على الظهر ودولةٍ زائفة لا يمكن أن تَخْدع ولو شخصًا يَنْشد الوهمَ بحماسة مثل عرفات. وكما تنبّأتُ في مقالة قبل أسبوعين، كان باراك يريد في الواقع أن يوقِّع عرفات على إنهاء للنزاع العربيّ ـ الإسرائيليّ (دعمتْ وجهةَ نظري معظمُ تقارير الصحافة الإسرائيليّة حول لقاءات كامپ دايڤيد، التي يُقرّ الإسرائيليُّون أنّها كانت مخطَّطة فعلاً لانتزاع التنازل النهائيّ من عرفات السيِّئ الحظ)، وأن يُفْلت عمليّاً من دون إجراء تغييرات جوهريّة في الموقف الإسرائيليّ، أيْ بمعنى أنّه يُمْكن لإسرائيل أن تستمرّ في الاستحواذ على ٧٨ في المئة من فلسطين في عهد الانتداب معتبرةً أنّها تابعة لها، بالإضافة إلى أجزاء استراتيجيّة من الـ ٢٢ في المئة المتبقّية، وأن تُبقي على عزل صارم بين اليهود وغير اليهود، وتحتفظ بالقدس كلّها، وتستمرّ في تطبيق «قانون العودة» المؤذي، وتواصل السيطرة على المياه والحدود والأمن، ولا تحتاج أبدًا إلى مواجهة مسؤوليّاتها التاريخيّة لكونها شرّدتْ بالقوّة شعبًا بكامله كي تَظْهر إلى الوجود.

حسنًا إذًا، ما هو الموقف الآن؟ أشعر بقلق من أنّ عرفات، وقد لقي استقبال المنتصرين عند عودته، سيستدير الآن، بعدما اطمأنّ إلى التأييد الذي يحظى به في الداخل، ويعود إلى كامپ دايڤيد ويستسلم لإسرائيل وكلينتون. لكنّه يملك فرصة أخيرة وحيدة ليخلِّص نفسه وينبذ الدرب المضلّل الذي تبنّاه سرّاً في أوسلو قبل سبع سنوات. ويعني هذا، أخيرًا، أن يقول لشعبه الحقيقة، بشكل صريح وأمين، وهو ما لم يفعله أبدًا. إنّ قضية فلسطين، بل وقضيّة إسرائيل أيضًا، تشكّلان معًا إحدى أضخم القضايا وأكثرها تعقيدًا في التاريخ كلّه. فهي تتضمّن قضايا دينيّة وسياسيّة واجتماعيّة وثقافيّة وتاريخيّة هائلة يعجز عن استيعابها أيٌّ من الزعماء بمفرده (لن يدركها قطعًا أحدٌ من أمثال باراك أو كلينتون والآخرين المحيطين بهم). فلا أحد منهم يملك الضمير الأخلاقيّ أو المقدرة الفكريّة أو الحيويّة للإحاطة بما هو مطروح. والسبيل الوحيد أمام عرفات هو أن يتوجّه إلى شعبه، لا فقط إلى مجموعة المتملّقين الأذلاء والأقزام الذين أحاط (وعَزَلَ) نفسَه بهم. ما يجب أن يفعله للمرّة الأولى منذ ١٩٨٢ هو أن يعبِّئ شعبه، ويناشد مواهبَهم، ويستجمع مواردَهم، ليكرِّسوا أنفسهم للمهمّة الآتية التي تتمثّل بالتمسّك الحازم برؤيتنا الجماعيّة كشعب مشرّد يطالب بردّ جدّي منصفٍ لمطالبنا وبرفع المظالم عنّا. فعرفات، بشعبه لا بشيء

آخر غير شعبه، يُمكنه أن يتحوّل لا إلى ضمير عمليّة السلام فحسب وإنّما إلى رؤيتها أيضًا، وهو ما تفتقر إليه هذه العمليّة في الوقت الحاضر.

ويمكنه إذا قام بذلك أن يَعْرض على الإسرائيليِّين سلامًا حقيقيّاً مع العدل، لا سلامًا باردًا مع إحساس بالظلم يفور في صدر كل فلسطينيّ. إنّ إسرائيل والولايات المتحدة أقوى من أن يواجههما وحده، وبما أنّه اكتشف أنّ وضع نفسه تحت رحمتهما لن يؤدِّي إلاّ إلى مزيد من المطالب منهما، فإنّ عليه أن يعتمد على موارد أخرى غير مستخدمة توجد تحت سيطرته. لا شك أنّ على الفلسطينيِّين في النهاية أن يتوصّلوا إلى حل وسط، ويجب أن يكونوا على وضوح تام عندما يقولون إنّنا ننوي بشكل كامل الاعترافَ بوجودٍ آمنٍ لليهود الإسرائيليِّين بيننا، لكن فقط كنتيجة لحلّ القضايا الأساسيّة بما يستجيب للحدّ الأدنى من مطالبنا. وهذا ليس مجرّد نزوة: إنّه مترسّخ في كل قرار دوليّ وقانونيّ معروف. ويكتسب نموذج جنوب أفريقيا فائدة إضافيّةً هنا: علينا، كما فعل مانديلا، أن نتحلّى بنظرة شموليّة، ويجب أن نطالب بوضع حدّ للفكرة المؤذية التي تقول بأنّ أحد الشعبين يتمتّع بكلّ الحقوق بينما يتعيّن على الشعب الآخر أن يقبل بوضع أدنى مرتبةً. بالإضافة إلى ذلك، سيكون إنشاءُ ما يشبه «لجنة الحقيقة والمصالحة» لتضمّ إسرائيليِّين وفلسطينيِّين يحظون بمكانة أخلاقيّة كبيرة في مجتمعاتهم فكرةً جيِّدة أيضًا. لكنّ المساواة هي المبدأ المحوريّ، وعلى رغم أنّها لا يمكن أن تطبّق بدقّة رياضيّة فإنّ عليها أن تعالجَ التفاوت الأساسيّ السائد حاليّاً بين اليهوديّ والعربيّ.

ليس لديّ أيُّ وهم إطلاقًا بأنّ هذا سيكون سهلاً، أو بأنّ الغياب التامّ للديموقراطيّة الحقيقيّة في العالم العربيّ يمثّل بالتأكيد عائقًا بوجه الصراع الفعليّ في فلسطين. لكن لا أعتقد أنّ هناك أيّ وسيلة أخرى متاحة لعرفات إذا كان يريد أن يتجنّب النهاية المنطقيّة الكئيبة لعمليّة أوسلو للسلام، التي لم يكد يفلت منها في كامپ دايڤيد. إنّها لحظة تتطلّب التحلّي برؤية ومبادئ وشجاعة. وإذا كان يريد منّي الدعم في مهمّة كهذه، فإنّه سيلقاه.

الحياة ١٨ آب ٢٠٠٠

الصهيونيَّة الأميركيَّة، المشكلة الحقيقيَّة (١)

هذه هي المقالة الأولى ضمن سلسلة حول الدور الذي أسيئ فهمُه وأسيئ تقديرُه للصهيونيّة الأميركيّة في قضيّة فلسطين. وحسب ما أرى فإنّ دور الجماعات والأنشطة الصهيونيّة في الولايات المتحدة لم يُعالَجْ بصورة كافية خلال مرحلة «عمليّة السلام» وهو إهمال أجد أنّه مدهش تمامًا، آخذًا في الاعتبار أنّ السياسة الفلسطينيّة تمثّلتْ أساسًا بإلقاء مصيرنا كشعب في أحضان الولايات المتحدة من دون أيّ إدراك استراتيجيّ للطريقة التي تَخْضع بها السياسةُ الأميركيّة عمليّاً للهيمنة، إنْ لم يكن للسيطرة الكاملة، من جانب أقليّة صغيرة تبدو مواقفُها من السلام في الشرق الأوسط بشكلٍ ما أكثرَ تطرُّفًا من تلك التي تتبنّاها كتلة ليكود في إسرائيل نفسها.

دعوني أقدِّمْ مثالاً بسيطًا. قبل شهر أوفدتْ صحيفة **هآرتس** الإسرائيليّة أحد كتّاب أعمدتها البارزين، آري شافيت، ليمضي بضعة أيام في التحدُّث معي. ونُشر ملخّص جيِّد لهذه المحادثة الطويلة كمقابلة بصيغة سؤال وجواب في ملحق الصحيفة الصادر في ١٨ آب (أغسطس) الماضي، من دون أن تُحذف مقاطع منها أو تخضع للرقابة. وقد عبّرتُ عن وجهات نظري بصراحة تامّة مع تأكيد كبير على حقّ العودة وأحداثِ العام ١٩٤٨ ومسؤوليّةِ إسرائيل عن هذا كله. أثار استغرابي أن تُعرض آرائي كما عبّرتُ عنها بالضبط، من دون أدنى تحريف من جانب شافيت الذي كانت أسئلته دائمًا كيّسة وغير استفزازيّة.

بعد أسبوع على نشر المقالة جاء ردٌّ عليها من ميرون بنفنيستي، النائب السابق لرئيس بلديَّة القدس تيدي كوليك. اتَّسم الردّ بطابع شخصيّ مثير للاشمئزاز، وكان يطفح بالإهانات وتشويه السمعة ضدّي وضدّ عائلتي. لكنَّه لم يُنْكر أبدًا أنَّ هناك شعبًا فلسطينيّاً، أو أنَّنا شُرِّدنا في ١٩٤٨. لقد قال في الواقع، نحن قهرناهم، ولماذا ينبغي أن نَشْعر بالذنب؟ بعثتُ بردّ على بنفنيستي نشرته هآرتس بعد ذلك بأسبوع. وما كتبتُه نُشر أيضًا من دون حذف. ذكّرتُ القرّاء الإسرائيليِّين بأنَّ بنفنيستي كان مسؤولاً عن تدمير (والأرجح أنّه كان على معرفة بقتل عدد من الفلسطينيِّين) حارة المغاربة في ١٩٦٧ التي فَقَدَ فيها مئاتٌ عدَّة من الفلسطينيِّين منازلَهم تحت جنازير البلدوزرات الإسرائيليَّة. لكنَّني لم أكن بحاجة إلى تذكير بنفنيستي أو قرّاء هآرتس بأنَّنا كشعب موجودون ويمكن على الأقلّ أن نناقش حقّنا في العودة. فهذا أمر مفروغ منه.

توجد هنا نقطتان. الأولى هي أنَّ المقابلة كلَّها ما كان يمكن أن تَظْهر في أيّ صحيفة أميركيَّة، وقطعًا ليس في أيّ صحيفة أميركيَّة ـ يهوديَّة. ولو كانت هناك مقابلة فإنَّ الأسئلة الموجَّهة إليَّ كانت ستكون عدائيَّة ومتغطرسة ومهينة، مثلاً، لماذا كنتَ متورِّطًا في الإرهاب، ولماذا ترفض الاعترافَ بإسرائيل، ولماذا كان الحاج أمين نازيّاً، وهلمّ جرّاً. النقطة الثانية هي أنَّ صهيونيّاً إسرائيليّاً يمينيّاً مثل بنفنيستي، مهما كان يَمقتني أو يَمْقت آرائي، لن يُنْكر أنَّ هناك شعبًا فلسطينيّاً أُجبر على الرحيل في ١٩٤٨. لكنَّ صهيونيّاً أميركيّاً سيظلّ يقول إنَّه لم يكن هناك أيُّ احتلال أو، كما زعمتْ جون پيترز في كتاب صدر في ١٩٤٨ بعنوان منذ زمن سحيق وقد اختفى الآن وكاد يطويه النسيان (فاز بكلّ الجوائز اليهوديَّة عندما ظهر في أميركا)، لم يكن هناك أيّ فلسطينيِّين يعيشون في فلسطين قبل ١٩٤٨.

سيعترف كل إسرائيليّ من دون تردُّد، وهو يعرف تمامًا، بأنَّ إسرائيل بكاملها كانت في ما مضى فلسطينَ، أيْ (كما قال موشي دايان علنًا في ١٩٧٦) أنَّ كل بلدة أو قرية إسرائيليَّة كان لها يومًا اسم عربيّ. ويقول بنفنيستي بشكل صريح «نحن» انتصرنا، ثم ماذا؟ لماذا ينبغي أن نشعر بالذنب بشأن الانتصار؟ أمَّا الخطاب الصهيونيّ الأميركيّ فإنَّه ليس صادقًا على هذا النحو إطلاقًا. فهو يجب أن يلفّ دائمًا ويتحدَّث عن جعل الصحراء تُزهر، وعن ديموقراطيَّة إسرائيل، وغيرها،

متحاشيًا كليّاً الحقائقَ الأساسيّةَ عن ١٩٤٨ التي عاشها فعلاً كلُّ إسرائيليّ. بالنسبة إلى الأميركيّ تمثّل هذه في الأغلب تخيُّلات، أو أساطير، لا وقائع. ويبلغ مدى ابتعاد أنصار إسرائيل الأميركيِّين عن الواقع، وانغماسِهم في تناقضات الشعور بالذنب الذي تولِّده حياةُ الشتات (فماذا يعني أن يكون المرء صهيونيّاً ولا يهاجر إلى إسرائيل؟)، ونزعةِ الغرور باعتبارهم الأقليّة الأكثر نجاحًا والأكثر نفوذًا في الولايات المتحدة، حدّاً يجعل ما يَظْهر في معظم الأحيان مزيجًا مرعبًا من ممارسة العنف بالنيابة عن آخرين ضدّ العرب ومن الخوف والكره العميقيْن لهم. وهذا نتيجة لعدم وجود أيّ تماس مباشر ودائم مع العرب، بخلاف اليهود الإسرائيليِّين.

لا يمثِّل العرب إذًا بالنسبة إلى الصهيونيّ الأميركيّ أشخاصًا حقيقيِّين بل تخيُّلات عن كل شيء تقريبًا يمكن تبشيعُه وازدراؤه، وبالأخصّ الإرهاب ومناهضة الساميّة. تسلّمتُ أخيرًا رسالة من أحد طلبتي القدامى، ممن أتيحت لهم فرصة الاستفادة من أرقى تعليم متوافر في الولايات المتحدة، يسألني فيها رغم كل شيء بصدق وكياسة لماذا أَسْمح كفلسطينيّ لنازيّ مثل الحاج أمين أن يستمرّ في تحديد أَجَنْدتي السياسيّة؟ وقال مجادلاً «قبل الحاج أمين لم تكن القدس مهمّة بالنسبة إلى العرب. ولأنّه كان شريرًا تمامًا فقد جعل منها قضيّة مهمّة للعرب لإحباط التطلُّعات الصهيونيّة التي اعتبرت القدسَ دائمًا مهمّة.» لا يمثِّل هذا منطقَ شخصٍ عاش مع العرب ويعرف شيئًا ملموسًا عنهم. إنّه منطق شخص يتكلّم بخطاب منظّم وتحرّكه إيديولوجيّة لا تعتبر العرب سوى دالاّت سلبيّة، يجسِّدون مشاعر عنفيّة مناهضة للساميّة، ولذا ينبغي محاربتهم والتخلُّص منهم إذا أمكن ذلك. ولم يكن محضَ صدفة أن يكون الدكتور باروخ غولدشتاين، الذي قَتَلَ بصورة مروِّعة ٢٩ فلسطينيّاً كانوا يصلُّون بخشوع في الحرم الإبراهيميّ في الخليل، أميركيّاً، كما كان الحاخام مائير كاهانا. وبدلاً من اعتبار كاهانا وغولدشتاين حالتين شاذتين تشكّلان إحراجًا لأتباعهما، يُنظر إليهما في الوقت الحاضر بتبجيل من جانب آخرين على شاكلتيهما. كما أنّ كثرة من المستوطنين المتطرفين اليمينيِّين الأكثر تعصُّبًا الذين يجثمون على أراض فلسطينيّة، ويتحدّثون بقسوة عن «أرض إسرائيل» باعتبارها عائدة لهم، ويكرهون ويتجاهلون المالكين والمقيمين الفلسطينيِّين الذين يحيطون بهم،

وُلدوا هم أيضًا في أميركا. ويبدو المشهد مرعبًا عندما تراهم يسيرون في شوارع الخليل كما لو كانت هذه المدينة العربيّة كلّها ملْكًا لهم، ويفاقم ذلك ما يظهرونه من استخفاف وازدراء سافرين ضدّ الغالبيّة العربيّة.

أَلْفت الانتباهَ إلى هذا كلّه لتثبيت نقطة أساسيّة واحدة. عندما اتّخذتْ منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة في أعقاب حرب الخليج القرارَ الاستراتيجيَّ ـ الذي كان بلدان عربيّان رئيسيّان حسماه قبل المنظمة ـ بالعمل مع الحكومة الأميركيّة وإذا أمكن مع اللُّوبي النافذ الذي يتحكّم بمناقشة سياسات الشرق الأوسط، فإنّها أقدمتْ على هذه الخطوة (كما فعل البلدان العربيّان قبلها) بالاستناد إلى جهل هائل وافتراضات خاطئة على نحو استثنائيّ تمامًا. كانت الفكرة، كما أوضحها لي ديبلوماسيٌّ مصريّ كبير بعد ١٩٦٧ بوقت قصير، هي أن يتمّ الاستسلام عمليّاً ويقال إنّنا لن نواصل الكفاح بعد الآن، وإنّنا الآن مستعدُّون لأن نقبل إسرائيل ونَقْبل أيضًا دورَ الولايات المتحدة المقرَّر في مستقبلنا. كانت هناك أسباب موضوعيّة وراء وجهة نظر كهذه في ذلك الحين، كما هي الحال الآن، مثل التساؤل عن جدوى مواصلة المعركة كما فعل العرب تاريخيّاً إذا كان ذلك سيؤدِّي إلى هزيمة أخرى بل كارثة. لكنّني أعتقد جازمًا أنّها كانت سياسةً خاطئةً أن يُلقى بسياسة العرب ببساطة في أحضان الولايات المتحدة، وفي أحضان المنظّمات الصهيونيّة الرئيسيّة أيضًا لأنَّ الأخيرة تمارس نفوذًا كبيرًا في كلّ مكان في الولايات المتحدة، معلنين في الواقع أنّنا لن نقاتلكم، دعونا ننضمّ إليكم، لكنْ رجاءً أَحْسِنوا معاملتنا. كان الأمل هو أنّنا إذا تنازلنا وقلنا نحن لسنا أعداءكم سنصبح كعرب أصدقاءهم.

المشكلة تكمن في التفاوت في القوّة الذي ظلّ قائمًا. فمن وجهة نظر الأقوى، أيُّ تأثير سيطرأ على استراتيجيّتك إذا كان خصمُك الأضعف يُقرّ بعجزه ويقول ليس هناك شيء آخر أقاتل من أجله، خذني، أريد أن أكون حليفًا لك، حاولْ فحسب أن تفهمني بشكل أفضل وربما ستكون عندئذ أكثر إنصافًا؟ إحدى الوسائل المفيدة للإجابة عن هذا السؤال بطريقة عمليّة وملموسة هي أن نلقي نظرة على آخر تطوُّرات الأحداث في السباق الانتخابيّ على مقعد ولاية نيويورك في مجلس الشيوخ، حيث تتنافس هيلاري كلينتون مع الجمهوريّ ريك لازيو على المقعد الذي يشغله حاليّاً الديموقراطيّ دانييل پاتريك موينيهان الذي سيتقاعد من منصبه. فقد أعلنتْ هيلاري

العام الماضي أنَّها تؤيِّد إقامة دولة فلسطينيَّة، وخلال زيارة رسميَّة إلى غزَّة مع زوجها عانقتْ سهى عرفات. إلاَّ أنَّها منذ دخول السباق الانتخابيِّ في نيويورك بزَّت أكثرَ الصهاينة يمينيَّةً في حماسها لإسرائيل ومعارضتها لفلسطين، بل ذهبتْ إلى حدِّ تأييد نقل السفارة الأميركيَّة من تل أبيب إلى القدس و(ما هو أكثر تطرُّفًا) تأييد تخفيف الحكم الصادر بحقِّ جوناثان پولارد، الجاسوسِ الإسرائيليِّ الذي دين بالتجسُّس ضدَّ الولايات المتحدة ويقضي الآن حكمًا بالسجن مدى الحياة. وقد حاول خصومها الجمهوريُّون إحراجَها بتصويرها «نصيرةً متحمِّسةً للعرب» وبترويج صورة فوتوغرافيَّة تَظْهر فيها وهي تعانق سهى. ولمَّا كانت نيويورك هي قلعة النفوذ الصهيونيِّ فإنَّ إطلاق نعوت مثل «نصيرة متحمِّسة للعرب» و«صديقة سهى عرفات» يعادل أسوأ إهانة ممكنة. هذا كلّه على رغم أنَّ عرفات ومنظَّمة التحرير الفلسطينيَّة هما حليفان معلنان لأميركا، ويتلقَّيان مساعدات عسكريَّة وماليَّة أميركيَّة، ويستفيدان في مجال الأمن من الدعم الأمنيِّ لوكالة الاستخبارات المركزيَّة الأميركيَّة «سي آي أي.» في غضون ذلك، وزَّع البيت الأبيض صورة فوتوغرافيَّة يَظْهر فيها لازيو وهو يصافح عرفات قبل عامين. واضح أنَّ كلَّ ضربة تستحقّ الأخرى.

الحقيقة التي لا مراء فيها هي أنَّ الخطاب الصهيونيَّ هو خطاب القوَّة، والعرب في هذا الخطاب هم أهداف للقوَّة ـ وأهداف محتقرة أيضًا. وبعدما راهنوا على هذه القوَّة باعتبارهم خصمها السابق المستسلم لم يعد بإمكانهم أن يتوقَّعوا أبدًا أن يكونوا على قدم المساواة معها. ومن هنا المشهد المخزي والمهين لعرفات (رمز العداء دائمًا وأبدًا بالنسبة إلى عقل الصهيونيِّ) وهو يُستخدم في سباق محليِّ تمامًا في الولايات المتحدة بين خصمين يحاولان أن يبرهنا أيّهما أكثر تأييدًا لإسرائيل... علمًا أنَّ أيّاً من الاثنين، هيلاري كلينتون وريك لازيو، ليس يهوديّاً.

ما سأناقشه في مقالتي المقبلة هو كيف أنَّ الاستراتيجيَّة السياسيَّة الممكنة الوحيدة تجاه الولايات المتحدة، بمقدار ما يتعلَّق الأمر بسياسة العرب والفلسطينيِّين، ليست إقامة حلف مع الصهاينة أو مع السياسة الأميركيَّة بل تنظيم حملة تعبئة جماهيريَّة موجَّهة إلى السكان الأميركيِّين لمصلحة حقوق الفلسطينيِّين الإنسانيَّة والمدنيَّة والسياسيَّة. كل الترتيبات الأخرى، سواء أوسلو أو كامپ دايفيد،

مصيرُها الفشل لأنَّ الخطاب الرسميّ يَخْضع كلياً، ببساطة، لهيمنة الصهيونيّة، وما عدا استثناءات فرديّة لا توجد أيُّ بدائل منه. لذا فإنَّ كل ترتيبات السلام التي تتمّ على أساس تحالف مع الولايات المتحدة هي تحالفات تعزِّز النفوذ الصهيونيّ بدلاً من التصدِّي له. إنَّ الإذعان الانبطاحيّ لسياسةٍ شرقِ أوسطيّةٍ يتحكَّم بها الصهاينة، كما فعل العربُ على مدى ما يقرب من جيل حتى الآن، لن يحقّق الاستقرارَ في بلادهم أو المساواةَ والعدلَ في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، تكمن المفارقة في أنَّه يوجد داخل الولايات المتحدة كتلةُ رأيٍ ضخمةٌ مستعدّة لاتِّخاذ موقف نقديّ تجاه إسرائيل والسياسة الخارجيّة للولايات المتحدة على السواء. والمأساة هي أنَّ العرب يعانون الضعف والتشرذم وغياب التنظيم والجهل إلى حدّ يَحُول دون إمكان الاستفادة منها. وسأناقش في مقالتي أيضًا [الجزء الثاني] الأسبابَ التي تكمن وراء ذلك، لأنَّ طموحي هو أن أسعى إلى الوصول إلى جيل جديد ربّما يعاني الحيرة والإحباط معًا بسبب الموقع البائس والمُزدرى الذي توجد فيه الآن ثقافتُنا وشعبُنا، والإحساس الدائم بالخسارة المثيرة للسخط ولكن المهينة التي نعانيها جميعًا نتيجة ذلك.

الحياة ٢٨ أيلول ٢٠٠٠

نهاية أوسلو

عمليَّة السلام التي بدأتْ في أوسلو تدخل اليوم مرحلةَ الاحتضار ـ مرحلةَ المواجهات العنيفة والردّ الإسرائيليّ الموغل في الوحشيَّة والخسارة الكبيرة في الأرواح، غالبيَّتها الساحقة من الفلسطينيِّين. ولم يكن لزيارة آرييل شارون إلى الحرم الشريف في ٢٨ آب (أغسطس) أن تحصل من دون موافقة رئيس الوزراء إيهود باراك، وإلاَّ كيف كان لمجرم الحرب البدين ذاك أن يذهب محروسًا بألف جنديّ؟ بعد تلك الزيارة قفزتْ نسبة التأييد لباراك من ٢٠ في المئة إلى ٥٠ في المئة، وتمّت تهيئة المسرح، كما يبدو، لتشكيل حكومةٍ للوحدة الوطنيَّة مستعدّةٍ لإيصال العنف والقمع إلى مستوى جديد من البشاعة.

لكنَّ المؤشرات إلى ما حصل كانت بارزة منذ البداية في ١٩٩٣، وكما لوحظ في **الحياة** (١٣ و ١٤/١٠/٩٣)، فإنَّ قادة حزب العمل أو ليكود لم يُخْفوا أنَّ أوسلو صُمِّمتْ لعزل الفلسطينيِّين في جيوب متفرِّقة تحيطها حدود تسيطر عليها إسرائيل، بمستوطنات وطرق التفافيَّة تنتهك تكامل الأراضي الفلسطينيَّة، مع المواصلة الحثيثة للمصادرات وهدم المساكن خلال الحكومات الإسرائيليَّة المتوالية، من إسحق رابين إلى شيمون پيريز إلى بنيامين نتانياهو إلى باراك، وتوسيع وزيادة المستوطنات (توطين مئتيْ ألف يهوديّ إسرائيليّ في القدس، ومئتيْ ألف غيرهم في الضفَّة الغربيَّة وغزّة)، واستمرار الاحتلال العسكريّ، وقيام إسرائيل كما يحلو لها بعرقلة أو تأجيل أو إلغاء كل خطوة مهما كانت متواضعة نحو السيادة الفلسطينيَّة، مثل

الاتفاقات على الانسحاب أياً كان صغر المناطق المعنيّة وبطء الوتيرة. هذا الأسلوب كان أحمقَ، بل انتحارياً، على الصعيدين السياسيّ والاستراتيجيّ. ووُضعت القدسُ الشرقيّة المحتلّة خارج أيّ إطار ممكن للتسوية، من خلال الحملة الإسرائيليّة الشرسة لحظرها على الفلسطينيِّين والادّعاء أنّ المدينة المنقسمة في العمق هي «العاصمة الأبديّة والموحَّدة» لإسرائيل. فيما قيل للاجئين الفلسطينيِّين الذين يبلغ عددهم أربعة ملايين نسمة ـ هم الآن مجموعة اللاجئين الأكبر والأطول معاناة في العالم ـ إنّ عليهم نسيانَ حقِّهم في العودة أو في التعويض.

خلال ذلك استمرّ ياسر عرفات ونظامُه الغبيّ القائم على القمع والفساد، المدعوم من الـ «موساد» والـ «سي آي أي،» في الاعتماد على وساطة الولايات المتحدة، على رغم سيطرة مسؤولين سابقين في اللّوبي الإسرائيليّ على فريق السلام الأميركيّ، وبوجود رئيس ذي أفكار عن الشرق الأوسط لا تزيد على ما لدى أصوليّ مسيحيّ صهيونيّ، من دون أيّ اطّلاع أو فهم للعالم العربيّ والإسلاميّ. واضطرّ الزعماء العرب المسايرون لأميركا، بعزلتهم وافتقارهم إلى الشعبيّة، للخضوع للخط الأميركيّ بكلّ ما في ذلك من المهانة، وهو ما زاد في تراجع صدقيّتهم ـ على تواضعها أصلاً ـ في بلادهم. وجاءت في صدر جدول الأعمال دومًا أولويّاتُ إسرائيل ومطالبُها الخرقاء ومخاوفُها الأمنيّة التي لا نهاية لها، دونما تنازل حقيقيّ إزاء الظلم العميق المحيق بشعب فلسطين الذي سلبتْه إسرائيل الأرضَ والحقوقَ في ١٩٤٨.

تكمن في أساس عمليّة السلام فرضيّتان ثابتتان من أميركا وإسرائيل، مستمدّتان من تجاهلٍ مذهلٍ للحقيقة. أولاً، إنّ قدرًا كافيًا من القمع خلال السنين منذ ١٩٤٨ سيؤدّي إلى رضوخ الفلسطينيِّين في النهاية والقبول بتنازلات مشينة ـ قَبِلَها عرفات فعلاً ـ تُنهي القضيةَ الفلسطينيّةَ وتَمْسح عن إسرائيل كلّ ما ارتكبته بحقّهم. من بين الأمثلة الصارخة على ذلك أنّ «عمليّة السلام» هذه لم تتناول بجديّة الخسائر الهائلة التي تحمّلها الفلسطينيُّون في الأرض والممتلكات، ولا العلاقة بين تلك الكارثة في الماضي والافتقار الحاليّ إلى الدولة والمواطنيّة ـ هذا في الوقت الذي تستمرّ فيه إسرائيل، الدولةُ النوويّةُ ذاتُ القوّة العسكريّة الكبيرة، في التأكيد على وضعها كضحيّة، وعلى المطالبةِ بالتعويض عن جرائم الإبادة التي ارتكبتها

اللاساميَّة الأوروبيَّة. الغريب حاليّاً، بعدما خاضت الولايات المتحدة الحربَ في العراق وكوسوفو بدعوى حماية اللاجئين، أن لا نجد اعترافًا رسميّاً بمسؤوليَّة إسرائيل عن مأساة ١٩٤٨، على رغم أنَّها موثَّقة تاريخيّاً الآن. لكنْ لا يمكن إجبار الشعوب على النسيان، خصوصًا أنَّ العرب يَشْهدون أمام أعينهم يوميّاً تكرارَ المأساة الأصليَّة.

ثانيًا، بعد سنوات سبع من الانهيار المتزايد للأوضاع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للفلسطينيِّين، يصرّ صانعو السياسة الأميركيَّة والإسرائيليَّة (بغباء كما أرى) على التطبيل والتزمير لمنجزاتهم، وإبعاد الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف ذاتِ العلاقة، وإخضاع وسائل الإعلام، المشينةَ في انحيازها أصلاً، إلى إرادتهم، وطمسِ الواقع بالانتصارات الوهميَّة لـ «السلام.» لكنْ ها هو الوضع القائم، بكل تنافره وشذوذه، يتفكّك الآن، وينهض العالم العربيّ بأسره ضدّ هليكوبترات إسرائيل ومدفعيّتها الثقيلة التي تدكّ المباني المدنيَّة الفلسطينيَّة، ومقتل نحو مئة فلسطينيّ وجرح ٢٠٠٠ غيرهم (بين الضحايا الكثير من الأطفال)، وثورة فلسطينيِّي إسرائيل على معاملتهم مواطنين غيرَ يهود من الدرجة الثالثة. إزاء كل هذا ليس لأميركا ـ بقيادة بطّتها العرجاء كلينتون، وعُزْلتِها في الأمم المتحدة، والكرهِ الشامل لها من قبل كل العالم العربيّ بسبب دعمها غير المشروط لإسرائيل ـ ما يمكن أن تقدِّمه اليوم.

ولكنْ ليس هناك أيضًا ما يمكن أن تقدِّمه القيادات العربيَّة والإسرائيليَّة، رغم أنَّها قد تتمكَّن من تلفيق «اتفاق موقّت» جديد. فيما كانت الصدمة الكبرى هي الصمت التامّ من معسكر السلام الصهيونيّ، في أوروبا وأميركا وإسرائيل نفسها. أو أنَّ عصبة السلام المفترضة هذه كانت بالأحرى تكتفي، إزاء استمرار المجزرة بحقّ شبيبة فلسطين، بتأييد وحشية إسرائيل أو التعبير عن الأسف لـ «جحود» الفلسطينيِّين. الأسوأ هو موقف الصحافة الأميركيَّة التي يرعبها «اللُّوبي الإسرائيليّ» بالمعلّقين ومقدِّمي البرامج الذين يدبِّجون تقاريرهم المضلِّلة عن مقتل الفلسطينيِّين في «تبادل النار» و«العنف الفلسطينيّ،» ويَغْفلون أنَّ إسرائيل قوَّة محتلَّة وأنَّ الفلسطينيِّين يقاتلونها ولا «يحاصرون إسرائيل» كما تقول الشنيعة مادلين أولبرايت. في هذه الأثناء تحتفل أميركا بانتصار الشعب الصربيّ على

سلوبودان ميلوسيڤيتش، فيما يرفض كلينتون ومرؤوسوه أن يروا في الانتفاضة الفلسطينيّة تجسيدًا للصراع نفسه ضدّ الظلم.

حدسي هو أنّ الانتفاضة الفلسطينيّة الحاليّة موجّهة في جزء منها ضدّ ياسر عرفات، الذي ضلّل شعبَه بالوعود المزيّفة، وأحاط نفسه بطاقم من المسؤولين الفاسدين، القابضين على الاحتكارات التجاريّة، الذين يفاوضون إسرائيل باسمه، وبأيّ ضعف وتخبُّط. والمعروف أنّ عرفات يُنْفق ٦٠ في المئة من الموازنة العامّة على جهازه الأمنيّ والبيروقراطيّ، فيما لا ينفق على البنية التحتيّة سوى اثنين في المئة. وقبل ثلاث سنوات اعترف محاسبوه أنفسُهم باختفاء ٤٠٠ مليون دولار من الحسابات. ولكنّه وضع يرضاه المانحون الدوليُّون إكرامًا لـ «عمليّة السلام،» هذا التعبير الأكثر استثارةً للكره في القاموس الفلسطينيّ اليوم.

تبرز تدريجًا بين الفلسطينيّين، في الضفّة الغربيّة وغزّة وداخل إسرائيل والشتات، قيادةٌ جديدة وخطّةٌ بديلة للسلام، جوهرُها أن لا عودة إلى إطار أوسلو، ولا مساومة على قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ و١٩٤ التي كانت أساس مؤتمر مدريد في ١٩٩١، وإزالةُ كل المستوطنات والطرق العسكريّة، وإخلاءُ كل الأراضي التي احُتلّت أو ضُمّت في ١٩٦٧، ومقاطعةُ كل البضائع والخدمات الإسرائيليّة. وربما يتعمّق الآن الاقتناعُ بأنْ لا نجاح إلاّ من خلال تحرُّك شعبيّ شامل ضدّ نظام العزل العنصريّ الإسرائيليّ، المماثل لما كان في جنوب أفريقيا. إنّ من الغباء لباراك أو أولبرايت تحميلَ عرفات مسؤوليّةَ وضع لم يعد قادرًا على ضبطه. الأفضل لمساندي إسرائيل، بدل رفض الإطار الجديد المطروح، أن يدركوا أنّ قضيّة فلسطين تخصّ شعبًا بأكمله، لا قائدًا فَقَدَ صدقيّته وأنهكه تقدُّمُ السنّ. عليهم أن يفهموا أنْ لا سلام في فلسطين / إسرائيل إلاّ بين طرفين متكافئين، وبعد زوال الاحتلال العسكريّ. وليس هناك فلسطينيّ واحد، ولا عرفات نفسه، يمكنه أن يَقْبل حقيقةً بأقلّ من هذا.

الحياة ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٠

المزيد عن الصهيونيَّة الأميركيَّة (٢)

طرأ حدث صغير ينطوي على إحراج منذ أن كتبتُ مقالتي الأولى عن الصهيونيَّة الأميركيَّة قبل أسبوعين. فقد جُرِّد مارتن أنديك، سفيرُ الولايات المتحدة (للمرَّة الثانية خلال إدارة كلينتون) لدى إسرائيل، بشكل مفاجئ من الإذن الأمنيّ الديبلوماسيّ الممنوح له من جانب وزارة الخارجيَّة الأميركيَّة للاطِّلاع على الوثائق السريَّة. وحسب الرواية المتداولة فإنَّه استخدم جهاز الكومبيوتر النقَّال العائد له من دون اتِّباع إجراءات أمنيَّة مناسبة، ومن ثمّ يُحتمل أن يكون قد أفشى معلومات أو كشفها لأشخاص غير مخوَّلين. ونتيجةً لذلك لم يعد بإمكانه أن يدخل وزارة الخارجيَّة أو يغادرها من دون مرافقة، ولا يمكن أن يبقى في إسرائيل، ويجب أن يَخْضع لتحقيق كامل.

ربما لن نعرف أبدًا ما حدث فعلاً، بدليل أنَّ أنديك أُعيد إلى منصبه ثانية من دون أيّ إيضاحات. لكنَّ الشيء المعروف على نطاق واسع، ورغم ذلك لم تتناوله وسائلُ الإعلام، هو فضيحة تعيين أنديك. إذ أُعلِنَ عشيَّةَ تقلُّد كلينتون منصبَه رسميّاً في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ أنَّ مارتن أنديك، الذي وُلد في لندن وكان مواطنًا أستراليّاً، مُنح الجنسيَّة الأميركيَّة بناءً على رغبة عاجلة للرئيس المنتخب. ولم تُتَّبع الإجراءاتُ الأصوليَّة: فقد كان إجراء يستند إلى امتياز رئاسيّ أتاح تعيين أنديك، بعد حصوله على الجنسيَّة الأميركيَّة مباشرةً، عضوًا في مجلس الأمن القوميّ ومسؤولاً عن الشرق الأوسط. كان هذا كلّه، حسب اعتقادي، هو الفضيحة الحقيقيَّة،

وليس طيش أنديك اللاحق أو حماقته أو حتى ضلوعه في تجاهل قواعد السلوك الرسميَّة. فقبل أن يصل أنديك إلى قلب الحكومة الأميركيَّة في منصب رفيع المستوى ومحاط بالكتمان إلى حدٍّ كبير، كان رئيسًا لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وهو مؤسَّسةُ أبحاث ذات طابع فكريّ ظاهريّاً تمارس دعاية نشيطة لمصلحة إسرائيل وتنسِّق عملها مع «ايباك» (لجنة الشؤون العامَّة الأميركيَّة الإسرائيليَّة)، اللُّوبي الأقوى والأعظم نفوذًا في واشنطن. وتجدر الإشارة إلى أنَّ دنيس روس، مستشار وزارة الخارجيَّة الذي يرأس الفريق الأميركيّ في عمليَّة السلام، كان أيضًا رئيسًا لمعهد واشنطن قبل التحاقه بإدارة بوش. لذا فإنَّ قناة الاتِّصال بين جماعات الضغط الإسرائيليَّة وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منتظمة جدّاً، ومنظَّمة.

مارست «ايباك» نفوذًا كبيرًا على مدى سنين، ولا يَرْجِع ذلك لاستنادها إلى جالية يهوديَّة حسنةِ التنظيم وذات صلات جيِّدة وحضور بارز وناجحةٍ وثريَّةٍ فحسب، بل أيضًا لأنَّها في أغلب الأحوال لم تلقَ مقاومة تُذْكَر. وهناك رهبة واحترام كبيران لـ «ايباك» في أرجاء البلاد، لكنْ بشكل خاص في واشنطن حيث يمكن في غضون ساعات أن يعبِّأ مجلسُ الشيوخ بأكمله لتوقيع رسالة إلى الرئيس لمصلحة إسرائيل. فمن سيعارض «ايباك» ويحتفظ بموقعه في الكونغرس، أو يتحدّاها من أجل، القضية الفلسطينيَّة، مثلاً، عندما لا يمكن هذه القضيَّةَ أن تقدِّم شيئًا ملموسًا لمن يتحدَّى «ايباك؟» في الماضي، تصدَّى واحد أو اثنان من أعضاء الكونغرس علنًا لـ «ايباك» لكنْ سرعان ما جرت عرقلة إعادة انتخابهما من جانب لجان العمل السياسيَّة الكثيرة التي تخضع لسيطرة «ايباك»، وهكذا انتهى الأمر. وكان السناتور الوحيد الذي تبنَّى موقفًا يمكن اعتباره معارضًا ولو من بعيد لـ «ايباك» هو جيمس أبو رزق، لكنَّه لم يكن يرغب في إعادة انتخابه وقرَّر، لأسباب خاصَّة به، أن يستقيل عندما انتهت فترة عضويّته التي استمرّت ست سنوات.

لا يوجد الآن في الولايات المتحدة أيُّ معلِّق سياسيّ يتبنَّى موقفًا واضحًا وصريحًا تمامًا في التصدِّي لإسرائيل في الولايات المتحدة. وبين حين وآخر ينتقد بعضُ كتّاب الأعمدة، مثل أنتوني لويس في **نيويورك تايمز**، ممارسات الاحتلال الإسرائيليّ، لكنْ لا يُذكر أبدًا أيُّ شيء عن ١٩٤٨ وقضيَّة تشريد الفلسطينيِّين التي

تكمن في صلب وجود إسرائيل وسلوكها اللاحق. وفي مقالة نُشرتْ أخيرًا، لاحظ المسؤول السابق في وزارة الخارجيّة الأميركيّة هنري براكت الإجماعَ المذهلَ في كل قطاعات الإعلام الأميركيّ، من السينما إلى التلفزيون والراديو والصحف والمطبوعات الأسبوعيّة والشهريّة والفصليّة واليوميّة: كل واحد منها يتّبع بشكل أو بآخر الموقفَ الإسرائيليَّ الرسميَّ الذي أصبح أيضًا الموقفَ الأميركيَّ الرسميَّ. هذا هو التوافق الذي حقّقته الصهيونيّةُ الأميركيّة في السنوات المنصرمة منذ ١٩٦٧، واستغلّته في معظم الخطاب الرسميّ حول الشرق الأوسط. وهكذا فإنَّ السياسة الأميركيّة تساوي السياسة الإسرائيليّة، باستثناء مناسبات نادرة جداً (أيْ قضية پولارد) عندما تتجاوز إسرائيل الحدّ وتفترض أنَّ لها الحقَّ في نيل ما تشاء.

وهكذا أيضًا يقتصر انتقادُ ممارسات إسرائيل على هجمات عرضيّة ونادرة حتى إنّها تكاد تكون غير منظورة. ويبدو الإجماع العامّ منيعًا وفعالاً إلى حدّ أنّه يطبَّق في كل مكان في إطارالاتّجاه السياسيّ السائد. ويتألف هذا الإجماع من حقائق لا يرقى إليها الشكّ، وتتعلّق بإسرائيل كديموقراطيّة تتمثّل فضيلتُها الأساسيّة في عصريّةٍ وعقلانيّةٍ شعبها وقراراتها. ذات مرّة قال الحاخام آرثر هرتزبرغ، وهو رجل دين ليبراليّ أميركيّ، إنَّ الصهيونيّة هي الدين العلمانيّ للجالية اليهوديّة الأميركيّة. ويحظى هذا بدعم واضح من جانب منظّمات أميركيّة متنوّعة يتمثّل دورها في مراقبة الحيّز العامّ منعًا لأيّ خروقات، حتى في الوقت الذي تدير فيه منظماتٌ يهوديّةٌ أخرى كثيرةٌ مستشفياتٍ ومتاحفَ ومعاهدَ أبحاث لمصلحة البلاد كلّها. هذه الثنائيّة أشبه بتناقض ظاهريّ يستعصي على الحل، تتعايش فيه مشاريع عامّة نبيلة مع أحقر المشاريع وأكثرها لاإنسانيّةً. فإذا أخذنا مثالاً حديثًا، فقد قامت «المنظمة الصهيونيّة في أميركا» (ZOA)، وهي جماعة صغيرة من المتعصّبين لكنّها صاخبة جداً، بدفع كلفة إعلان نُشر في صحيفة **نيويورك تايمز** في ١٠ أيلول (سبتمبر) الماضي يخاطب إيهود باراك كما لو كان مستخدَمًا لدى اليهود الأميركيّين، مذكّرًا إيّاه بأنَّ ستة ملايين منهم يفوقون عددًا الخمسة ملايين إسرائيليّ الذين قرّروا التفاوضَ بشأن القدس. ولم تكن لهجةُ الإعلان تحذيريّةً فحسب بل كادت تكون تهديديّة، قائلة إنَّ رئيس وزراء إسرائيل قرّر بصورة غير ديموقراطيّة أن يَشْرع في تنفيذ ما يُعدّ شيئًا محرّمًا بالنسبة إلى اليهود الأميركيّين

الذين كانوا مستائين من سلوكه. وليس واضحًا إطلاقًا مَن الذي خوّل هذه المجموعة الصغيرة والمشاكسة من المتعصِّبين توبيخَ رئيس الوزراء الإسرائيليّ بهذه اللّهجة، لكنّ «المنظمة الصهيونيّة في أميركا» تشعر أنّ لديها الحقّ في أن تتدخّل في شؤون الجميع. فهي توجِّه رسائل أو تتّصل هاتفيّاً بشكل روتينيّ برئيس جامعتي لتطلب منه أن يُقيلني أو ينتقدني رسميّاً بسبب شيء ما قلتُه أو كتبتُه، كما لو كانت الجامعات أشبه برياض أطفال وينبغي معاملة الأساتذة مثل جانحين أحداث. وشنّت هذه المنظّمة العامَ الماضي حملةً تهدف إلى إقالتي من المنصب الذي انتخبتُ إليه كرئيس لجمعيّة اللّغات الحديثة، وهي جمعيّة تعرِّض أعضاؤها البالغُ عددُهم ٣٠ ألف شخص للتوبيخ من جانب المنظمة باعتبارهم بلهاء. ويمثّل هذا أسوأ صنوف «البلطجة» الستالينيّة، إلاّ أنّه مثالٌ نموذجيّ على الصهيونيّة الأميركيّة المنظّمة في أسوإ صورها وأكثرها تعصُّبًا.

وعلى نحو مماثل، تبنّى كتّاب ومحرِّرون يهود يمينيُّون (نذكر، على سبيل المثال، نورمان پودهورتز وتشارلز كروتهامر وويليام كريستول، ضمن الدعاة الأكثر صخبًا) موقفًا نقديّاً من إسرائيل لأنّها أغضبتهم، كما لو أنّهم أكثر أحقيّة بها من أيّ شخص آخر. وتمتاز مقالاتهم هذه وغيرُها بلهجة كريهة، فهي توليفة منفِّرة من الغطرسة السافرة وادّعاء الوعظ الأخلاقيّ وأقبح أشكال النفاق، وينفّذ هذا كلّه في أجواء من الثقة الكاملة. فهم يفترضون أنّهم قادرون بفضل نفوذ المنظّمات الصهيونيّة التي تَدْعم وتؤيِّد صخبَهم المشين على أن يُفْلتوا من دون أن يحاسَبوا على هذا النوع من الهراء الذي لا يمتّ بصلّة إلى الحقائق السياسيّة الفعليّة في الشرق الأوسط ويَنْظر إليهم معظمُ الإسرائيليِّين الواعين بنفور.

لقد بلغت الصهيونيّة الأميركيّة في الوقت الحاضر مستوى من الفنتازيا التامّة التي يكون فيها ما هو صالحٌ للصهاينة الأميركيِّين في إقطاعيّتهم وخطابهم الخياليّ صالحًا في الغالب لأميركا وإسرائيل، وبالتأكيد للعرب والمسلمين والفلسطينيِّين الذين لا يبدو أنّهم سوى مجموعة منغِّصات تافهة. وكل من يتحدّاهم أو يجرؤ على تحدِّيهم (خصوصًا إذا كان عربيّاً أو يهوديّاً ناقدًا للصهيونيّة) يكون عرضةً لأقذع أنواع السباب والتوبيخ، وهي كلّها ذات طابع شخصيّ وعنصريّ وإيديولوجيّ. إنّهم قساة، يفتقرون كليّاً إلى أيّ سماحة نفس أو تفهُّم إنسانيّ

صادق. والقول إنَّ نقدهم الساخر العنيف وتحليلاتهم شبيهة بالتوراة في أسلوبها يمثّل إهانة للتوراة.

بمعنى آخر، سيكون أيُّ تحالف معهم، على نحو ما حاولت الدولُ العربيَّة ومنظّمةُ التحرير الفلسطينيَّة تشكيلَه منذ حرب الخليج، أغبى نوع من الجهل. فهم يناهضون بثبات كلَّ ما يناضل من أجله العربُ والمسلمون، وبشكل خاص الفلسطينيُّون، وسيفجِّرون الوضعَ بدلاً من التوصُّل إلى سلام معنا. ومع ذلك، فإذا كان صحيحًا أيضًا أنَّ معظم المواطنين العاديِّين غالبًا ما يشعرون بالحيرة إزاء عنف نبرة هؤلاء فإنَّهم لا يدركون حقّاً ما يقف وراءها. وكلّما تحدَّث المرء مع أميركيِّين ليسوا من اليهود أو العرب ولا يَمْلكون أيَّ خبرة بالشرق الأوسط، ينتابه دائمًا إحساسٌ بالحيرة والسخط إزاء موقفهم المتغطرس إذ يتصرَّفون كما لو أنَّ الشرق الأوسط كلّه ملْكًا مستباحًا لهم. وقد خلصت إلى أنَّ الصهيونيَّة في أميركا ليست تخيُّلات مبنية على أسس متصدِّعة تمامًا فحسب بل إنَّ من المستحيل إقامةَ تحالفٍ أو توقُّعَ حوارٍ عقلانيّ معها. لكنْ يمكن الالتفافُ حولها ودحرُها.

دأبتُ في منتصف الثمانينيَّات على أن أُوضح لقيادة منظَّمة التحرير الفلسطينيَّة ولكلّ فلسطينيّ وعربيّ التقيتُه أنَّ سعي المنظَّمة إلى كسب تعاطف الرئيس الأميركيّ هو وهم كامل لأنَّ كل الرؤساء في العقود الأخيرة كانوا صهاينة مخلصين، وأنَّ السبيل الوحيد لتغيير السياسة الأميركيَّة وتحقيق تقرير المصير يكمن في تنظيم حملة جماهيريَّة دفاعًا عن حقوق الإنسان للفلسطينيِّين، وهو ما سيمكّن من الالتفاف على الصهاينة والتوجُّهِ مباشرةً إلى الشعب الأميركيّ. فالأميركيُّون، الذين يعانون نقصًا في الاطِّلاع ولكنَّهم يتفاعلون مع نداءات الاستغاثة طلبًا للعدل، كانوا سيجاوبون كما فعلوا مع حملة المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ ضدّ نظام التمييز العنصريّ التي غيّرتْ في النهاية توازُنَ القوى داخل جنوب أفريقيا. وإنصافًا ينبغي أن أشير هنا إلى أنَّ جيمس زغبي، الذي كان في ذلك الحين مدافعًا ناشطًا عن حقوق الإنسان (قبل أن يرمي بثقله إلى جانب عرفات والحكومة الأميركيَّة والحزب الديموقراطيّ)، هو أحد مبتكري هذه الفكرة. وكونُه قد تخلَّى عنها يدلّ على ما طرأ عليه من تغيير، وليس إبطالاً للفكرة ذاتها. لكنْ أصبح واضحًا تمامًا بالنسبة إليَّ أنَّ منظَّمة التحرير لن تفعل ذلك أبدًا لأسباب عدّة. فهذا يقتضي

جهدًا وتفانيًا. ثانيًا، سيعني ذلك اعتناقَ فلسفة سياسيَّة تستند في الواقع إلى تنظيم ديموقراطيّ على مستوى القواعد. ثالثًا، سيتعيَّن أن تكون حركة بدلاً من مبادرة شخصيَّة لمصلحة الزعماء الحاليِّين. وأخيرًا، فإنَّها تتطلَّب معرفة حقيقيَّة لا سطحيَّةً بالمجتمع الأميركيّ. بالإضافة إلى ذلك، شعرتُ أنَّ من الصعب جداً تغييرَ الذهنيَّة التقليديَّة التي قادتنا من وضع سيِّئ إلى آخر، وقد أثبت الزمنُ أنَّني كنتُ على صواب. فاتفاقات أوسلو جسَّدت القبولَ الضيِّق الأفق من قبل الفلسطينيِّين بالتفوُّق الإسرائيليّ ـ الأميركيّ بدلاً من كونها محاولةً لتغيُّيره.

وفي أيّ حال، سينتهي مآلُ أيّ تحالف أو حلّ وسط مع إسرائيل في الظروف الحاليَّة، حيث تَخْضع السياسةُ الأميركيَّة كلياً لهيمنة الصهيونيَّة الأميركيَّة، إلى النتائج ذاتها تقريبًا بالنسبة إلى العرب بشكل عام والفلسطينيِّين بشكل خاصّ. فإسرائيل يجب أن تَسُود، ومخاوفُ إسرائيل هي الأساس، وستجري إطالةُ أمد الظلم الإسرائيليّ المنظَّم. وعليه، فما لم يَجْرِ التصدِّي للصهيونيَّة الأميركيَّة وتُجْبَرْ على التغيير ـ وهذه ليست مهمَّةً بالغةَ الصعوبة، كما سأحاول أن أبيِّن في مقالتي المقبلة ـ فإنّ النتائج ستكون هي ذاتها، كئيبةً ومسيئةً للعرب.

الحياة ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٠

الصهيونيَّة الأميركيَّة (٣)

أعطت أحداثُ الأسابيع الأربعة الأخيرة انتصارًا شبه كامل للصهيونيَّة الأميركيَّة، وذلك للمرَّة الأولى منذ عودة الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة الحديثة إلى البروز في أواخر الستينيَّات. إذ تحوَّلتْ إسرائيل خلال الصدامات الأخيرة، على صعيد الخطابيْن السياسيّ والإعلاميّ، إلى ضحيَّة، إلى درجة أنَّه على رغم مقتل أكثر من ١٤٠ فلسطينيّاً وجَرْح نحو خمسة آلاف منهم فإنَّ ما يسمَّى «العنف الفلسطينيّ» هو ما جاء ليعرقل التَقدُّم الهادئ الذي كانت تحرزه عمليَّة السلام.

وهناك الآن مجموعة من العبارات يكرِّرها المعلِّقون الصحافيُّون، إمّا حرفيّاً أو بالاعتماد عليها مسلَّماتٍ ضمنيَّةً، وهي الآن محفورة في كل أذن وعقل وذاكرة، لتَعْمل بذلك كـ «دليل الحائر» أو هي بمثابة لائحة تعليمات جاهزة، أو آلةٍ تضخّ تلك العبارات التي ملأت الأجواء شهرًا على الأقلّ. ويمكنني تلاوةُ غالبيّتها عن ظهر قلب: باراك عرض في كامبِ دايفيد تنازلاتٍ لم يَعْرضها رئيسُ وزراء إسرائيليّ قبله (٩٠ في المئة من الأراضي وسيادة جزئيَّة على القدس الشرقيَّة)؛ عرفات كان جبانًا وافتقر إلى الشجاعة اللازمة للقبول بعروض إسرائيل لإنهاء الصراع؛ العنف الفلسطينيّ الذي يوجِّهه عرفات يهدِّد إسرائيل (هناك تنويعات كثيرة على هذه النغمة، من بينها الرغبة في إزالة إسرائيل، اللاساميَّة، الغضب الانتحاريّ ضمانًا للوصول إلى شاشات التلفزيون، وضع الأطفال في المقدّمة لتحويلهم إلى شهداء)؛ وهذا العنف يبرهن أنَّ الدافع هو «حقد» الفلسطينيِّين القديم على اليهود؛ عرفات

زعيم ضعيف يسمح لشعبه بمهاجمة اليهود والتحريض ضدّهم عن طريق إطلاق الإرهابيِّين ونشر كتب مدرسيَّة تُنْكر وجودَ إسرائيل.

الأرجح أنَّني نسيتُ واحدة أو اثنتين من هذه الوصفات الجاهزة. لكنَّ الصورة العامَّة تبقى أنَّ إسرائيل محاطة ببرابرة يهاجمونها بالحجارة، وأنَّ الصواريخ والدبابات تُستعمل لـ «حماية» الإسرائيليِّين من العنف ودرء تلك القوَّة المخيفة التي يمثِّلها الفلسطينيُّون. كما أنَّ مطالبات بيل كلينتون (التي تردِّدها وزيرة الخارجيَّة مادلين أولبرايت مثل الببغاء) للفلسطينيِّين بـ «التراجع» توحي بقوَّة بأنَّ الفلسطينيِّين هم الذين يستولون على أرض إسرائيل لا العكس.

ما يستحقّ الذكر أيضًا أنَّ النجاح في صهينة وسائل الإعلام الأميركيَّة بلغ درجة أنَّ الصحف وشبكات التلفزيون لم تحمل حتى الآن خريطة واحدة لكي تذكِّر القارئَ أو المُشاهِدَ الأميركيَّ ـ المعروفَ بجهله الجغرافيا والتاريخَ ـ بأنَّ المعسكرات والمستوطنات والطرق والحواجز الإسرائيليَّة تقطِّع أوصال الأرض الفلسطينيَّة في الضفَّة الغربيَّة وغزَّة. إضافةً إلى ذلك، ومثلما كانت الحال في بيروت عام ١٩٨٢، هناك الآن حصار إسرائيليّ حقيقيّ للفلسطينيِّين، بل لياسر عرفات ورجاله أيضًا. وقد نسي الرأي العامّ الأميركيّ الآن، هذا إذا كان قد فهم أصلاً، نظامَ تقسيم الأراضي إلى مناطق «أ» و«ب» و«ج»، الذي يستمرّ بفضله الاحتلالُ الإسرائيليُّ لـ ٤٠ في المئة من أرض غزَّة و٦٠ في المئة من الضفَّة الغربيَّة ـ ذلك النظام الذي لم يكن اتفاق أوسلو مصمَّمًا لإنهائه ولا لمجرّد تعديله في شكل كامل.

لهذا الفراغ الذي يتركه إخفاءُ البعد الجغرافيّ أهميَّةٌ أساسيَّةٌ لأنَّه يزيل عن الصور التلفزيونيَّة للأحداث أو وصفها من جانب المراسلين الصحافيِّين أيَّ سياقٍ ممكن. إنَّه، كما أعتقد، إخفاءٌ تعمَّدتْه وسائلُ الإعلام الصهيونيَّة منذ البداية وأصبح تلقائيًا الآن. وسمح هذا لمعلّقين مزيَّفين مثل توماس فريدمان بتسويق بضاعته بلا خجل، مواصلاً ثغاءه عن «الإنصاف» الأميركيّ ومرونةِ إسرائيل وكرمِها وحكمتَه البراغماتيَّةَ التي يَنْصح قادةَ العرب باتِّباعها ـ وكل هذا يَقْذف إلى أحضان النوم بقرّائه الضَّجِرين أصلاً. النتيجة لم تكن إدامة الانطباع الممسوخ بأنَّ ما يدور هو هجوم الفلسطينيِّين على إسرائيل فحسب، بل المزيد من تجريد الفلسطينيِّين من إنسانيّتهم وتصويرهم وحوشًا دون وعي أو دافع مفهوم. لذلك لا غرابة إذا لم نجد

عند تلاوة أعداد الضحايا أيَّ ذِكْرٍ لانتمائهم، وهو ما يسمح للأميركيِّين افتراض أنَّ الخسائر متساوية بين «طرفي الحرب.» بل إنَّ التقارير تبالغ في تقدير معاناة اليهود، ولكنَّها تخفِّف من معاناة العرب ومشاعرهم أو تحذفها كليّاً ـ عدا شعور «الغضب» بالطبع، وبكل أشكاله وأنواعه، الذي يبقى العاطفةَ الفلسطينيَّةَ الوحيدة، بل الجوهريَّة، بالنسبة إلى هذا المنظور: فهو ما يفسِّر كلَّ هذا العنف، ويُطْلقه ظاهرةً قائمةً بذاتها بما يسمح بتصوير إسرائيل مجتمعًا يمثِّل الصلاحَ والديموقراطيَّةَ محاطًا دومًا بالغضب والعنف، من غير احتمال وجود أيِّ تعليل منطقيٍّ للمواجهة بين رماة الحجارة وإسرائيل الصامدة في «الدفاع» ضدّهم.

في كل هذا السيل الإعلاميّ لا نجد ذِكْرًا لنسف المساكن ومصادرة الأراضي والاعتقالات اللاقانونيَّة والتعذيب وما شابه، ولا نجد ذِكْرًا للاحتلال العسكريّ الأطول عهدًا في العصر الحديث (عدا احتلال اليابان لكوريا)، ولا عن قرارات الأمم المتحدة أو انتهاك إسرائيل لمواثيق جنيف ـ ولا شيئاً عن عذاب شعب بأكمله وتحجُّر شعب آخر تجاه ذلك. وغطّى النسيانُ نكبةَ ١٩٤٨ والتطهيرَ العرقيّ والمجازرَ في دير ياسين وقبية وصبرا وشاتيلا، والسنينَ الطويلة من الحكم العسكريّ على مواطني إسرائيل غير اليهود، ناهيك عن اضطهادهم المستمرّ كأقليّة تشكِّل ٢٠ في المئة من سكّان إسرائيل. أمّا أرييل شارون فهو في أسوإ الأحوال شخصيَّة «استفزازيَّة»، لا مجرمُ حرب. وباراك «رجل دولة،» لا ذلك المشارك في عمليّات الاغتيال في بيروت. كما أنَّ الإرهاب يأتي دومًا من الجانب الفلسطينيّ، أمّا إسرائيل فتقتصر أعمالها على الدفاع.

ما يُغْفله فريدمان و«دعاة السلام» الإسرائيليُّون عند الإشادة بكرم باراك الذي لا سابق له هو جوهر تلك العروض. إنَّهم لا يَذْكرون أنَّ التزامه في «اتفاق واي» قبل ١٨ شهرًا القيامَ بانسحاب ثالث (من نحو ١٢ في المئة) لم يتحقَّق أبدًا. ما هي إذن قيمة المزيد من هذا النوع من «التنازلات؟» ويخبّروننا أنَّه مستعدّ لإعادة ٩٠ في المئة من الأراضي، لكنَّهم لا يقولون إنَّها ليست ٩٠ في المئة من المجموع، بل من المتبقّي من أراضٍ لا تنوي إسرائيل أبدًا الانسحابَ منها. فمساحة القدس الكبرى تزيد على ٣٠ في المئة من الضفَّة الغربيَّة، فيما مساحة المستوطنات الكبيرة التي تنوي إسرائيل ضمّها تشكِّل ١٥ في المئة إضافيَّةً، زِدْ على ذلك الطرقَ والمناطقَ

العسكريّة التي لم تحدَّد بعد. إذن، وبعد حذف هذه المساحات، فإنَّ هذه التسعين في المئة من الباقي لا تعني الكثير.

أمّا بالنسبة إلى القدس فقد كان التنازل الرئيسيّ الإسرائيليّ هو الاستعداد للبحث، ومن ثم ربّما، ربّما فقط، عرض سلطة مشتركة على الحرم الشريف. الغشّ المذهل هنا أنَّ عرفات تنازل أصلاً عن القدس الغربيّة بأسرها، التي كانت عربيّة في شكل رئيسيّ عامَ ١٩٤٨، إضافةً إلى غالبيّة القدس الشرقيّة حسب توسيعها الهائل لاحقًا. ومن التفاصيل المفيدة أنَّ إطلاق النار من بيت جالا من قبل الفلسطينيِّين على مستوطنة غيلو يصوَّر من قبيل العنف الأعمى. وأمّا الحقيقة التي لا يذكرها أحد فهي أنَّ غيلو تقبع على أرضٍ صودرتْ من بيت جالا. إضافةً إلى ذلك فقد كان الردّ الإسرائيليّ مفرِطًا في العنف، حيث قَصَفتْ طائراتُ الهليكوبتر بيت جالا بالصواريخ ودَمَّرتْ فيها عددًا من مساكن المدنيِّين.

قمتُ منذ ٢٨ أيلول (سبتمبر) بجردة مفصَّلة للصحف الأميركيّة. ووجدتُ يوميّاً منذ ذلك التاريخ من بين مقالة وثلاث مقالات تحريريّة في كل من **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست** و**وول ستريت جورنال** و**لوس انجليس تايمز** و**بوسطن غلوب**. وكانت كل المقالات ـ ربما باستثناء ما لا يزيد على ثلاث منها كُتبتْ من منظور مؤيِّد للفلسطينيِّين في **لوس أنجليس تايمز**، ومقالتين في **نيويورك تايمز**، واحدة من المحامية الإسرائيليّة أليغرا باتشيكو والثانية من الصحافيّ الليبراليّ الأردنيّ المؤيِّد لأوسلو رامي خوري ـ مؤيِّدةً لإسرائيل وعمليّة السلام برعاية الولايات المتحدة، وملقيةً المسؤوليّةَ عن الأحداث على العنف الفلسطينيّ وعدم تعاون عرفات والأصوليّة الإسلاميّة. وكان من بين كتّابها معلِّقون دائمون مثل فريدمان ووليام سافاير وتشارلز كراوتهامر وأمثالهم، وكلُّهم كانوا سابقًا من المسؤولين العسكريِّين والمدنيِّين الأميركيِّين، ودعاة لإسرائيل ومسؤولين سابقين فيها، ومختصِّين وخبراء في مراكز أبحاث، ومسؤولين في لوبي إسرائيل والتنظيمات المؤيِّدة لها. بكلمة أخرى، هذه التغطية الشاملة في الصحف الرئيسيّة تفترض أن لا وجود لموقف فلسطينيّ أو عربيّ أو مسلم من قضايا مثل تكتيكات الإرهاب الإسرائيليّة ضدّ المدنيِّين وكولونياليّة المستوطنين والاحتلال العسكريّ، أو أنَّ ذلك الموقف لا يستحقّ السماع.

إنَّه في الحقيقة وضعٌ لا سابق له في تاريخ الصحافة الأميركيَّة، وهو انعكاس مباشر لعقليَّة صهيونيَّة تجعل من إسرائيل المقياسَ المطلوبَ للسلوك الإنسانيّ، ومثل هذه النظرة المنصفة تُقْصي وجودَ ٣٠٠ مليون عربيّ و١،٢ بليون مسلم. هذا الموقف الصهيونيّ بالطبع انتحاريّ على المدى البعيد. لكنْ يبدو أنَّ الاغترار بالقوَّة يَحْجب هذه الحقيقة عن الجميع.

العقليَّة التي وصفتُ مذهلةٌ في تهوُّرها. ولو اقتصرتْ على تشويه الحقائق لربّما أَمْكن اعتبارُها نوعًا من الجنون الفرد، لكنّ خطرها هو ما تجرُّه من مستتبعات عمليَّة على الأرض. فهي تتطابق في شكل دقيق مع سياسة إسرائيل الرسميَّة في التعامل مع الفلسطينيِّين، لا كشعب مسلوب تاريخيّاً وتتحمّل إسرائيلُ في شكل رئيسيّ المسؤوليَّةَ المباشرةَ عن ذلك، بل كإزعاج عابر بين حين وآخر لا ردّ ممكنًا عليه سوى القوَّة، ومن المستحيل التفكير في أيّ أسلوب آخر غيرها بما في ذلك التفهُّمُ أو التجاوبُ. ويفاقِمُ من هذا العمى المذهل في الولايات المتحدة أن ليس فيها من اهتمام يُذْكر بالعرب أو المسلمين سوى (كما قلتُ في مقالة سابقة) استهدافهم عدائيّاً من جانب السياسيِّين الطامحين إلى البروز. من ذلك إعلان هيلاري كلينتون قبل أيام، في رياء مقرف، أنَّها ستعيد إلى مجموعة أميركيَّة مسلمة تبرُّعًا لحملتها الانتخابيَّة بمبلغ خمسين ألف دولار، لأنَّ المجموعة، حسب كلينتون، تدعم الإرهاب. وكانت هذه كذبة صارخة، لأنَّ تلك المجموعة لم تزد على إعلان تأييدها لمقاومة الفلسطينيِّين ضدّ إسرائيل في المواجهة الحاليَّة. وإذا بدا هذا الموقف عاديّاً فهو إجراميّ في أميركا اليوم، لأنَّ الهيمنة الصهيونيَّة تَضْمن لأيّ انتقاد لإسرائيلِ (أيّ انتقاد، مهما كانت درجتُه أو نوعه) الرفضَ الفوريَّ الكاملَ له واعتباره أحطّ صنفٍ من اللاساميّة. هذا على رغم أنَّ العالم بأسره انتقد سياسة إسرائيل في إدامة الاحتلال والعنف المفرط وحصار الفلسطينيِّين. أمَّا في أميركا فعليكَ عدمُ انتقاد إسرائيل، وإلاَّ طُورِدتَ كواحد من اللاساميِّين الذين يستحقُّون أشدَّ الازدراء.

من الصفات الغريبة الأخرى للصهيونيَّة الأميركيَّة، وهي نظام من الفكر المتناقض والتحريف الكلاميّ الذي وصفه أورويل، استحالةُ الكلام عن العنف «اليهوديّ» أو الأعمال «اليهوديَّة» عندما يتعلَّق الأمر بإسرائيل، على رغم أنَّ إسرائيل

تقوم بكلّ أعمالها باسم الشعب اليهوديّ باعتبارها دولةً يهوديّة. ولا يَذْكر أحد أبدًا أنّ هذه التسمية خاطئة لأنّ عشرين في المئة من سكّان إسرائيل ليسوا من اليهود، وهو ما يفسِّر ذلك التفريقَ العجيبَ ما بين ما يسمّونه «عرب إسرائيل» و«الفلسطينيّين»، بحيث لا يمكن لمشاهد أو قارئ أن يَعْلم أنّهم الشعبُ نفسُه وقد فرّقته السياسةُ الصهيونيّة، أو أنّ المجموعتين تَمْثُلان نتيجةً للسياسات الإسرائيليّة، سياسةِ الفصل العنصريّ للمجموعة الإنسانيّة الأولى، وسياسة الاحتلال العسكريّ والتطهير العرقيّ في ما يخصّ الثانية.

الخلاصة أنّ الصهيونيّة الأميركيّة جعلتْ أيّ مناقشة جديّة لوضع إسرائيل ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً أمرًا محرّمًا تمامًا، على رغم أنّ إسرائيل هي المنتفِعة الكبرى، وبتفوُّقٍ هائلٍ على غيرها، من المساعدات الأميركيّة.

وليس من المبالغة القولُ إنّها القضيّة الوحيدة التي بقيتْ قيد التحريم، برغم توسُّع النقاش العامّ ليتناول بحريّة (ولو ضمن حدود) قضايا مثل الإجهاض والمثليّة الجنسيّة وأحكام الإعلام، بل الموازنة العسكريّة نفسها التي اعتُبرتْ دومًا مقدَّسةً وفوق أيّ نقاش. إنّ في الإمكان إحراقَ العلم الأميركيّ علنًا في الولايات المتحدة، لكنْ من المستحيل تصوُّرُ مناقشة سجلّ إسرائيل تجاه الفلسطينيّين منذ ١٩٤٨ إلى الآن ـ فهذه هي القصة التي لا يُسمح لها بالظهور.

إنّ في الإمكان التعايش، وإنْ على مضض، مع وضع كهذا، لولا أنّ نتيجته هي تصوير الانتهاك المستمرّ لإنسانيّة الفلسطينيّين على أنّه فضيلة أخلاقيّة. إنّ تقارير التلفزيون عن القتل الذي يتعرَّض له أيُّ شعب في العالم تثير أشدّ الاستنكار من لدن المشاهد الأميركيّ ـ عدا عذاب الفلسطينيّين، الذي يَظْهر أنّ غالبيّة المشاهدين الأميركيّين تعتبره عقوبةً مستحقّةً. ويجري وصفُ أعمال القتل اليوميّة هناك على أنّها من قبيل «العنف المتبادل،» وكأنّ رمي الحجارة من قِبل شبابٍ نَفَدَ صبرُهم من الظلم والاضطهاد جريمةٌ كبرى، لا مقاومةٌ شجاعةٌ لمصير المهانة الذي تحاول إسرائيل المسلَّحة أميركيّاً فَرْضَه عليهم ـ وليست إسرائيل هي وحدها من يحاول ذلك، بل أيضًا «عمليّةُ السلام» تلك، المصمَّمةُ بعناية لوضعهم في معازل و«بانتوستانات» لا تَصْلُح إلاّ للحيوان.

الجريمة الحقيقيّة هي المؤامرة المستمرّة منذ سبع سنوات من جانب مساندي إسرائيل في أميركا، الذين يحاولون فرضَ وثيقةٍ هدفُها احتجازُ شعبٍ بأكمله كما في سجن أو محجر. ولا أستطيع فهمَ أو تصوُّرَ محاولة تمرير هذا بوصفه هو «السلامَ» المطلوبَ إلاّ على أنّه أحطُّ نوعٍ من اللاأخلاقيّة. والأبشع في كل هذا أنّ هناك حائطًا حديديّاً يحمي الخطابَ الأميركيّ فيما يخصّ إسرائيل، مانعًا أيّ سؤال يمكن طرحُه على تلك العقول التي وَضَعَتْ صيغة أوسلو ونجحتْ في تسويقها طيلة السنين السبع هذه على أنّها تعني «السلام.» ولا نَعْلم أيُّهما أكثرُ شرّاً: العقليّة التي تَعْتبر أن لا حقّ للفلسطينيِّين بمجرّد التعبير عن شعورهم بالظلم، لأنّهم أحطّ من أن يتمتَّعوا بذلك الحقّ، أم تلك العقليّات التي تواصل التخطيطَ لفرض المزيد من العبوديّة عليهم.

لو كان هذا كلُّ ما هنالك لكفى وزاد. لكنّ ما يفاقم وضعنا المزري إزاء الصهيونيّة الأميركيّة هو غياب أيّ مؤسّسة هنا أو في العالم العربيّ قادرة على إيجاد البديل. كما أخشى أنّ تظاهرات الحجارة في بيت لحم وغزّة ورام اللّه ونابلس والخليل وغيرها لن تنعكس في شكل فاعل على القيادة الفلسطينيّة المتردّدة، التي لا تستطيع الانسحاب أو التقدُّم. وهذا هو أشدُّ ما يحزن.

الحياة ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٠

المأساة تتعمّق

ليس هناكَ مَنْ يعرف إذا كان سبب التراجع الموقّت في انتفاضة الأقصى إعلان ياسر عرفات في ١٧ من الشهر الماضي استنكارَه لها، أم أنّها هدأة عابرة نتجتْ عن الإرهاق أو البحث عن مواقف جديدة. لكنْ رغم خسائر الفلسطينيِّين الكبرى في الأرواح والممتلكات فإنّ المشاكل الجوهريّة لاتزال على حالها، ويواصل الإسرائيليُّون هجماتهم العمياء، والغبيّة في التحليل النهائيّ، على الفلسطينيِّين، من خلال الإغلاق والحصار الاقتصاديّ والقصف المستمرّ بلا هوادة للمدن والبلدات.

المطلوب الآن من كل قائد عربيّ رَحَّبَ بانتخاب إيهود باراك قبل سنة ونصف السنة أن يعيد علينا تصريحاتِه للبرهنة النهائيّة على فراغها. إنَّني أجد المواقف العربيّة الرسميّة غيرَ مفهومة في شكل كامل تقريبًا، بعدما قضيتُ أكثر حياتي محاولاً فكَّ طلاسمها حسب قوانين العقل وأبسط أنواع المعقوليّة. هل اعتقدوا حقّاً أنّ باراك منقِذُ عمليّة السلام، وإذا اعتقدوا ذلك فعلاً أَفَلَمْ يدركوا أنّ إنقاذ عمليّة السلام لا يعني سوى إطالة عذاب الفلسطينيِّين؟ هل رأوه مختلفًا عن «بطل الحرب» ذاك الذي كرّس حياتَه لقتل العرب، وإذا كان الأمر كذلك، لماذا استغرقتهم كلّ هذه المدّة لكي يَعْرفوا أن لا فرق بين الاثنين؟ وهل تعني مسايرةُ الولايات المتحدة كلّ هذا المقدار من الخضوع، وكلّ هذه البهلوانيّات المعقّدة في التلوّي واللّفّ والدوران، وكلُّ هذا الانبطاح؟ إلى متى، ولأيّ سبب، سيستمرُّون في التمسُّك بالوضع القائم، بكل ما فيه من قمع وسلبيَّة، والمفتقِرِ إلى الإرادة والقدرةِ على شنّ الحرب أو العيش بسلام، وكلُّ ذلك إرضاءً لقوّة عظمى متغطرسة لم تعاملهم وشعوبَهم إلاّ بأعمق الاحتقار وأشدّ الوحشيَّة؟

ألا يمكنهم أن يَعْملوا شيئًا أكثر تأثيرًا ممّا عملوه حتى الآن، عندما تَسْتخدم إسرائيل طائرات الهليكوبتر لقتل المدنيِّين الفلسطينيِّين وتدميرِ مساكنهم، وتُسَلِّم الولايات المتحدة إسرائيلَ كبرى الصفقات منذ عشر سنوات من طائرات الهليكوبتر الهجوميّة، وعندما تضيف إسرائيل ٥٠٠ مليون دولار إلى موازنتها للمستوطنات؟ لم تكن هناك كلمةُ احتجاج رسميَّة واحدة على سياسة الولايات المتحدة التي جاءت لشعبنا بالكارثة. إنّه الخوف الذي يَسْمح لصانعي السياسة الأميركيَّة، ومن بينهم دنيس روس غير المأسوف على مغادرته ـ ذلك النكرة الذي استطاع بمفرده خدمةَ إسرائيل أكثرَ من البقية مجتمعين ـ القولَ إنَّ العرب يثقون بالولايات المتحدة وسياساتها ويبقون أصدقاء وحلفاء أوفياء لها. لا بدّ أنَّ الوقت قد حان للكلام بصراحة عن رياء واشنطن ووحشيَّتها، بدل الوقوف بصمت حاملين قبعةَ الاستجداء فيما يُقتل المزيدُ من الفلسطينيِّين بأسلحة يتكفَّل ثمنَها دافعُ الضرائب الأميركيّ.

لكنَّ قلب المأساة هو ما يحصل للضحايا أنفسهم، أي الشعب الفلسطينيّ. هنا علينا الكلامُ بعقلانيَّة ومنعُ العواطف والأهواء قدر المستطاع من التأثير في الموقف: انطباعي هو أنَّ الفلسطينيِّين في كل مكان يشعرون بغياب أيِّ قيادة حقيقيَّة، أيِّ صوتٍ أو مرجع يتكلَّم منطلقًا من قدر من الرؤيا للحاضر والمستقبل، معبِّرًا عن هدف شامل متماسك بعيدًا عن تحصيلات الحاصل المعتادة التي يبدو بوضوح أنَّها تحاول تأجيل القرارات والرؤى ببلاغيّاتها الفارغة. الكلّ يعرف أنَّ الفلسطينيِّين يكافحون الاحتلال العسكريّ منذ ٣٣ سنة. لكنَّ هناك أيضًا أربعةَ ملايين لاجئ يكافحون الغربة، إضافةً إلى مليون فلسطينيّ من مواطني إسرائيل يعيشون تحت نظام من التمييز العنصريّ والدينيّ يتخفَّى منذ زمن طويل تحت شعارات سخيفة مثل «الديموقراطيَّة الإسرائيليَّة.» ومن مشاكل أوسلو الكثيرة أنَّ المفاوضين الفلسطينيِّين اقتصروا على تناول قضية الاحتلال وأغفلوا البعديْن الآخريْن في القضية. لكنْ يجب أن يكون واضحًا الآن أنَّنا على الأبعاد الثلاثة كلّها نقاتل ضدّ الصهيونيَّة، ومن الضروريّ أن تكون لنا قيادةٌ قادرةٌ على صوغ استراتيجيَّة متكاملة للكفاح على الجبهات الثلاث. المأساة أنَّ الانتفاضة تستمرّ، مع الخسائر اليوميَّة في الأرواح، في إطار سياسيّ يعمّق الفروقَ بين الفلسطينيِّين، بدل أن يوحِّدهم. نحن بحاجة إلى رؤيا جديدة وصوت جديد وحقيقة جديدة.

أليس من الواضح الآن أنَّ شعارات قديمة مثل «الدولة الفلسطينيَّة» و«القدس عاصمتنا» هي ما أوصلنا إلى هذا المأزق؟ أليس لنا أن نتوقَّع من قائد حقيقيّ أن

يخاطب كلَّ الفلسطينيِّين بصراحة وشجاعة، من دون مخادعة أو غمز إلى أميركا وإسرائيل، وأن يَرْسم طريقًا للتقدُّم تندمج فيه جبهاتُ الكفاح الثلاث ـ ضدَّ الاحتلال والتشرذم في الشتات والتمييزِ العنصريّ؟ وإلاَّ لماذا الاستمرار في إيهام الشعب بالأمل الكاذب في أنَّ «الكفاح،» الكلمة التي يبدو أنَّها تعني أنَّ مواجهة الموت هي مسؤوليَّة الآخرين، سيُوصل العالمَ العربيَّ عمومًا والفلسطينيِّين خصوصًا إلى ما يريدونه منذ زمن طويل؟ أليس من المخيف فعلاً أنَّنا بعد نصف قرن من الجعجعة، ومن بذل الدم والمال، والعسكرةِ وإلغاءِ الديموقراطيَّة وأبسطِ ما يمكن من حقوق المواطنة في العالم العربيّ، نجد أنفسنا أمام العدوّ نفسه والهزائم ذاتها والمناورات والتقلُّبات العابثة عينها، ومع الترسانة المستهلكة القديمة من التهديدات والوعود والشعارات والكليشيهات، بعدما تبرهن مرارًا وتكرارًا على لاجدواها وجاءت بالفشل بعد الفشل، من حزيران ١٩٦٧ إلى أيلول الأسود إلى حرب ١٩٧٣ إلى بيروت إلى أوسلو؟

لا يُمْكن لأحد أن يُنْكر أنَّ فلسطين تشكِّل حالاً استثنائيَّة من بين قضايا الكولونياليَّة خلال القرنين الأخيرين. إنَّ تاريخ الإنسانيَّة مليء بحالات متشابهة، وإنْ لم تكن متطابقة تمامًا. وما يثير استغرابي، كشخص يعيش بعيدًا عن الشرق الأوسط لكنَّه يبقى قريبًا منه من نواح كثيرة، هو مدى عزلنا أنفسَنا عن العالم. ففيما يمكننا، كما أرى، تعلُّمُ الكثير من تاريخ الشعوب المضطهدة في الأميركيَّتين وأفريقيا وآسيا وحتى أوروبا، لماذا نَرْفض مقارنةَ أنفسنا بالسود في جنوب أفريقيا مثلاً، أو الهنود الأميركيِّين، أو الفيتناميِّين؟ لا أعني هنا المقارنة بمعنى الآليِّ أو من أجل التقليد الأعمى، بل في شكل إبداعيّ مفتوح الأفق.

كان الراحل إقبال أحمد، وهو بالتأكيد واحد من ألمع محلِّلي التاريخ المعاصر الذين التقيتُهم، يشير دومًا إلى أنَّ حركات التحرُّر الوطنيّ الناجحة تدين بنجاحها إلى استعمالها الأفكارَ الخلاَّقةَ المبتكرة، في حين نجد في الحركات الفاشلة (مثل حركتنا للأسف) اجترارَ الصيغ والشعارات وأنماط الممارسة القديمة. لنأخذْ مثلاً فكرة الكفاح المسلَّح. لقد اعتمدنا منذ عقودٍ أفكارَ السلاح والقتل، وهي الأفكار التي جلبتْ لنا منذ ١٩٣٦ الكثيرَ من الشهداء لكنْ من دون تأثير مهمّ، لا في الصهيونيَّة فحسب بل في أفكارنا عن الخطوة التالية المطلوبة. وفي حالنا فإنَّ عبء القتال يقع على مجموعات صغيرة شجاعة تواجه عدوّاً هائل التفوُّق ـ أيْ بالحجارة مقابل

الهليكوبترات ودبّابات ميركافا والصواريخ. إلاّ أنّ نظرة سريعة إلى حركات التحرُّر الأخرى ـ مثل الحركة الوطنيَّة الهنديَّة أو حركة التحرُّر الوطنيّ في جنوب أفريقيا أو حركة الحقوق المدنيَّة الأميركيَّة ـ ترينا قبل كل شيء أنْ ليس من تأثير حقيقيّ في الاحتلال أو الاضطهاد سوى بحركة شعبيَّة تَسْتخدم تكتيكات واستراتيجيات تَضْمن المستوى الأعلى من التعبئة للشعب. ثانيًا، لا فرصة للتحرُّر من الاضطهاد أو الاحتلال إلاّ من خلال حركات شعبيَّة مُشبّعة بالسياسة تدور رؤياها على المشاركة المباشرة في صنع المصير. فالمستقبل، مثل الماضي، هو من صنع البشر، وليس هناك مخلِّصٌ أو وسيطٌ يأتي من بعيد ليُحْدث التغيير.

من الواضح بالنسبة إليّ في هذا السياق، على سبيل المثال، أنّ المهمَّة المباشرة في فلسطين هي تخليص أنفسنا من الاحتلال بابتداع أساليب جديدة في الكفاح. وهذا يعني بالضرورة تدخُّلَ إعدادٍ كبيرةٍ من الفلسطينيِّين في شكل مباشر في عمليات الاستيطان، من خلال تحرُّكات مثل سدِّ الطرق ومنع موادّ البناء من الدخول، أيْ عزل المستوطنات، بَدَلَ ما يحصل اليوم، أي السماح لهاَ، بسكّانها القلائل نسبيّاً، بعزل الفلسطينيِّين ومحاصرتهم. كما لايزال من الصحيح، على سبيل المثال، أنّ العمّال الذين يشيِّدون المستوطنات هم من الفلسطينيِّين، وهذا مؤشِّر واضح إلى مدى الضياع والافتقار إلى التعبئة والوعي السياسيِّين لدى الشعب الفلسطينيّ. لقد حان الوقت، بعد ٣٣ سنة من عمل الفلسطينيِّين على بناء المستوطنات، لأنْ توفِّرَ السلطة الفلسطينيَّة مصادرَ رزقٍ بديلةً لأولئك العاملين. ألا يمكن للسلطة، التي تنفق ملايينَ الدولارات على قوات أمنيَّة لا نفع فيها وعلى جهاز بيروقراطيّ غير منتج، تخصيصُ مبلغ متواضع لهذا الغرض؟ إنّها بالطبع واحدة من نقاط الفشل التي تسجَّل للقيادة، لكنَّ المسؤوليَّة في التحليل النهائيّ تقع أيضًا على كل العناصر الواعية ـ كالمهنيِّين والمثقفين والمعلِّمين والأطباء إلخ... ـ التي تملك القدرة على التعبير والوسائل اللازمة له لكنَّها لم توجِّه إلى القيادة حتى الآن ما يكفي من الضغط للتعامل مع القضية.

وهنا بالضبط المأساة العظمى: فها هو الشعب يَبْذل من نفسه بلا حساب، مضحِّيًا بزهرة شبابه وكل طاقاته في صراع شجاع ضدّ عدوّ ساديّ متوحِّش لا تَطْرف له عين حين يتقدَّم لخنق الفلسطينيِّين حتى الموت. لكنَّ ياسر عرفات يبقى صامتًا. فهو منذ بداية الأزمة لم يخاطبْ شعبه بصراحة وإخلاص، ولو بكلمة من عشر دقائق،

لتشجيع المكافحين وشرح سياساته وتوضيح الوضع الحاليّ وأين نتّجه منه بعد كلّ الدماء والعذاب. ليس من دقيقة يخصِّصها لمصارحة شعبه بالحقيقة، بالرُّغم من كل ترحاله في العالم من فرنسا إلى الصين مقابلاً رؤساءَ الدول والحكومات ومن دون أدنى فائدة. هل تحجَّر قلبُه وأصيب ضميره بالخدر الكامل؟ إنَّه أمر مذهل يستحيل على الفهم، وهو يأتي بعد ٣٠ سنة قادنا خلالها من كارثة إلى كارثة ومن مغامرة فاشلة إلى مغامرة فاشلة، دونما مهلة لالتقاط الأنفاس أو لمجرّد همسةٍ تقول: «شكرًا على صبركم عليّ وعلى تخبُّطي وأخطائي الشنيعة وسوء حساباتي طوال هذه السنين!» لقد نفد صبري تمامًا حيال موقف عرفات المهين لشعبه، وجمودِه البيروقراطيّ الصخريّ، وعجزه عن الاستماع إلى الغير أو أخذهم بجدّ، وتصريحاته الملتبسة التي لا تنتهي، وسريَّته وتخبُّطه الأعمى من «راع» إلى آخر، تاركًا شعبَه المعذَّبَ خلال ذلك ليتدبّر أمرَ نفسه. قُدْ شعبَكَ يا عرفات! وإذا لم تستطع أو لم تُرِدْ فصارِحْه بذلك. لكنّ ما حصل دومًا منذ أوسلو لم يكن سوى التضليلِ والمراوغةِ وعقدِ الصفقاتِ السريّةِ التي لم تَنْفع إلاّ حفنةً من السياسيِّين الفاسدين حولك، فيما أوصلت وضعَنا إلى حضيض جديد.

إنّ انتفاضة الأقصى موجَّهة ضدّ أوسلو وصانعي أوسلو، لا ضدّ دنيس روس وإيهود باراك وحدهما بل ضدّ كل تلك الجوقة من المسؤولين الفلسطينيِّين. على هؤلاء الأخيرين، إنْ كانت لهم خطّةٌ للتقدُّم، أن يَمْلكوا ما يكفي من اللياقة للوقوف أمام شعبهم للاعتراف بأخطائهم وطلب الدعم (إنْ كان سيقدِّمه بعد كل ما جرى). أمّا إذا لم تكن ثمة خطة أو مخطِّطون (وهو الواقع كما أعتقد) فإنّ واجبهم الأخلاقيّ الأبسط هو مصارحة الشعب. عدا ذلك ليس في نهاية الطريق الحاليّ سوى استمرار المأساة وتعمُّقها. لقد وقّع المسؤولون الفلسطينيُّون على اتِّفاق لتقسيم الخليل، ووقّعوا الكثير من الاتفاقات الأخرى، دون ضمانات مسبّقة بإزالة المستوطنات (أو على الأقلّ عدم إقامة مستوطنات إضافيَّة) وإنهاء كلّ مظاهر الاحتلال العسكريّ. وعليهم الآن أن يوضحوا علنًا ماذا اعتقدوا آنذاك ولماذا أَقْدموا على تلك الخطوات؟ بعد ذلك يجب أن يتركوا لنا التعبيرَ عن رأينا في أعمالهم ومستقبلهم. عليهم هذه المرَّة أن يستمعوا، وأن يحاولوا وضعَ المصلحة العامَّة فوق مصالحهم، على رغم ملايين الدولارات التي بُدِّدتْ أو هُرِّبتْ لشراء الشقق في باريس وصفقاتِ المتاجرة والعقار مع إسرائيل. نقول لهم: كفى! قد بلغتم حدَّكم، ولا من مزيد!

الحياة ١٢ كانون الأول ٢٠٠٠

البديل الوحيد

زرتُ جنوب أفريقيا للمرّة الأولى في أيار (مايو) ١٩٩١، في شتاء مظلم ممطر، وبوجود النظام العنصريّ ـ على رغم إطلاق نيلسون مانديلا ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ. وعدتُ إليها بعد عشر سنوات، في موسم الصيف، لأراها بلدًا ديموقراطيّاً اندحرتْ فيه العنصريّة ويحكمه المؤتمرُ الوطنيّ، بمجتمع مدنيّ مليء بالنشاط والتحدّي لاستكمال مهمّةِ ضمانِ المساواة والعدالة الاجتماعيّة في وجه الانقسام والمشاكل الاقتصاديّة.

يبقى الكفاحُ من أجل الحريّة، الذي أنهى النظامَ العنصريّ وأرسى في ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٤ أوّل حكومة منتخبة ديموقراطيّاً، واحدًا من أعظم الإنجازات في تاريخ الإنسانيّة. وعلى رغم مشاكل الحاضر فإنّ جنوب أفريقيا بلد يُلْهمنا الكثير عند زيارته والتفكير فيه، خصوصًا الدروس التي يقدّمها لنا كعرب في الكفاح والإبداع والمثابرة.

زيارتي هذه المرّة كانت للمشاركة في مؤتمر نظّمته وزارةُ التعليم عن «القيم في التعليم.» الوزير هو صديقي القديم أسمل قادر، الذي أكنّ له أعلى التقدير منذ أن التقيته قبل سنين طويلة في منفاه في إيرلندا. واستطاع قادر، بفضل عضويّته في الحكومة وكفاحه الطويل مع المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ، وبفضل نجاحه محاميًا وأكاديميّاً، إقناعَ نيلسون مانديلا (وهو في الثالثة والثمانين الآن، وبصحّة ضعيفة، ومتقاعد رسميّاً عن الشؤون العامّة) بالتحدُّث أمام المؤتمر في أمسيته الأولى. وتأثّرتُ بعمقٍ بخطاب مانديلا، لا لمكانته الرفيعة وشخصيّته الآسرة فحسب، بل أيضًا وبالمقدار نفسه للصياغة المتقنة في التعبير. إنّه بليغ في شكل متميّز ـ فهو

أيضًا محام بالمهنة. وعلى رغم حديثه في آلاف المناسبات الرسميّة والاحتفالات فإنّه يبدو أنّ له معينًا لا ينضب من الأفكار الأخّاذة.

كان هناك تعبيران أثّرا فيّ بشكل خاصّ في خطابه الرائع عن التعليم، الذي سلّط فيه الضوء على الأوضاع التعيسة لغالبيّة السكّان «التي ترزح في ظروف مزرية من الحرمان الاجتماعيّ والاقتصاديّ.» ومن هنا ذكّر المستمعين بأنّ «صراعنا لم ينته بعد،» على رغم أنّ الحملة ضدّ التمييز العنصريّ (وهنا التعبير الأول) «كان واحدًا من الصراعات الأخلاقيّة العظيمة» التي «أسَرَت مخيّلةَ العالم.» التعبير الثاني دار على وصفه الكفاحَ ضدّ النظام العنصريّ بأنّه ليس مجرّد حركة لإنهاء التمييز بل وسيلة «لنا جميعًا لتأكيد إنسانيّتنا المشتركة.» تعبير «لنا جميعًا» تضمّنَ تصوُّرَه لمشاركة كلّ أجناس جنوب أفريقيا، من بينها البيضُ المؤيِّدون للفصل العنصريّ، في كفاحٍ هدفُه في النهاية التعايشُ والتسامحُ و«تحقيقُ القيم الإنسانيّة.»

التعبير الأول كان مؤلمًا تمامًا بالنسبة إليّ: لماذا لم يستطع النضال الفلسطينيّ (حتى الآن) أن يَأْسر مخيّلة العالم؟ ولماذا، على وجه الخصوص، لا يتّخذ هذا النضال أمام الجميع مظهرَ الصراع الأخلاقيّ العظيم لكي يَحْصل، مثلما قال مانديلا عن تجربة جنوب أفريقيا، على «الدّعم شبهِ الشامل... من كل التوجُّهات والأحزاب السياسيّة تقريبًا؟» لقد حصلنا بالطبع على الكثير من الدعم العامّ، ونخوض بالتأكيد صراعًا أخلاقيًا ملحميًا. لكنّنا ندرك أنّ الصراع بين الصهيونيّة والشعب الفلسطينيّ أكثرُ تعقيدًا من الكفاح ضدّ نظام الفصل العنصريّ، حتى إذا كان الشعب في واحدة من الحالَيْن دفع، وفي الثانية لايزال يدفع، ثمنًا فادحًا من السلب والتطهير العرقيّ والاحتلالِ العسكريّ والظلم الاجتماعيّ الهائل. ذلك أنّ لليهود كشعب تاريخًا مأساويًا من الاضطهاد والتعرُّض للإبادة. ولمّا كان تاريخُه القديم يَرْبطه بأرض فلسطين، فقد نظر الكثيرون في العالم (خصوصًا في الغرب المسيحيّ المسؤول عن أقسى فظائع اللاساميّة) إلى «العودة» إلى وطن وَعَدتْهم به الإمبرياليّةُ البريطانيّة على أنّه إنجازٌ بطوليّ وتعويضٌ عادل عن معاناتهم. لكنْ لم يلتفت إلاّ قليلون إلى احتلال فلسطين من قبل قوات يهوديّة، أو إلى عذاب العرب الذين كانوا هناك بالفعل عند تدمير مجتمعهم، وَطَرْدِ غالبيّتهم، وفرض نظام قانونيّ شائن يماثل عمليًا نظامَ الفصل العنصريّ، ولايزال يميّز ضدّهم داخلَ إسرائيل وفي الأراضي المحتلة. هكذا أصبح الفلسطينيُّون الضحيّةَ الصامتةَ لهذا الظلم الشنيع، وأُخرجوا بسرعة من المشهد من قبل تلك الجوقة الانتصاريّة المحتفلة بـ «روعة» إسرائيل.

بعد عودة حركة تحرير فلسطينيَّة حقيقيَّة إلى الظهور أواخر الستينيّات، تبنّت الكفاحَ الفلسطينيَّ شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينيَّة الخاضعةُ سابقًا للكولونياليَّة. لكنَّ الميزان الاستراتيجيّ بقي مائلاً في شكل هائل لصالح إسرائيل، بالدَّعم غير المشروط من قبل الولايات المتحدة (مساعدة سنويَّة قيمتها خمسة بلايين دولار)، وبالمساندة في الغرب عمومًا من قبل وسائل الإعلام والأوساط الثقافيَّة الليبراليَّة وغالبيَّة الحكومات. في المقابل، ولأسباب أشهر من أن تُذْكر، وجد الفلسطينيُّون من البيئة العربيَّة الرسميَّة إما العداءَ الصريحَ أو الدَّعمَ الفاتر، الكلاميَّ والماليَّ غالبًا.

إضافةً إلى ذلك كانت الأعمال الإرهابيَّة غير المجدية تغطّي دومًا على الأهداف الاستراتيجيَّة لمنظَّمة التحرير الفلسطينيَّة، بما لم يَسْمح بدرس تلك الأهداف وصياغتها في شكل مؤثِّر بليغ. كما أنَّ الخطاب الحضاريّ الغربيّ الرئيسيّ كان مجهولاً من قِبل صانعي السياسة والمثقفين الفلسطينيِّين، أو أنَّهم أساءوا فهمه. ومن هنا لم نستطع أن نُبْرز أحقيّتنا الأخلاقيَّة في شكل فاعل، في حين كان بإمكان الإعلام الإسرائيليّ أن يستغلّ المحرقة، وأعمالَ الإرهاب الفلسطينيّ الاعتباطيَّةَ والسيِّئةَ التوقيتِ سياسيّاً، في شكل يحيّد أو يطمس رسالتنا (على ضعفها أصلاً).

لم نركِّز أبدًا، كشعب، على الصراع الثقافيّ في الغرب، بينما أدرك المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ مبكّرًا أنَّه المفتاح لإضعاف النظام العنصريّ. ولم نعتنِ، في شكل إنسانيّ متواصل، بإبراز الانتهاكات الكبرى والتمييز البشع بحقّنا من قبل إسرائيل. من ذلك أنَّ غالبيَّة مشاهدي التلفزيون اليوم لا تعرف شيئًا عن الطبيعة العنصريَّة لقوانين وسياسات الأراضي في إسرائيل، ولا عن سلبها وتعذيبها وحرمانها المنظَّم للفلسطينيِّين من دون سبب إلاَّ لكونهم ليسوا يهودًا. وكان صحافيٌّ جنوبأفريقيّ أسود كتب في صحيفة محليَّة هنا أثناء زيارة إلى غزة أنَّ النظام العنصريّ في جنوب أفريقيا لم يصل أبدًا إلى مستوى الصهيونيَّة في القسوة واللاإنسانيَّة، معدِّدًا مشاهدَ التطهير العرقيّ والمهانة اليوميَّة والعقوبات الجماعيَّة على نطاق واسع، ومصادرة الأراضي... إلخ.

لكنَّ هذه الحقائق، حتى لو كانت معروفة أكثر كسلاح في المعركة حول القيم بين الصهيونيَّة والفلسطينيِّين، لم يكن لها أن تكفي. ما لم نركِّز عليه في شكل كاف هو أنَّ علينا، في مواجهة انعزاليَّة الصهيونيَّة، أن نقدِّم حلاً للصراع يشدِّد، كما في التعبير الثاني من مانديلا، على إنسانيَّتنا المشتركة عربًا ويهودًا. لاتزال غالبيَّتُنا ترفض فكرة أنَّ اليهود الإسرائيليِّين وُجدوا هنا ليبقوا، وأنَّهم لن يغادروا مثلما أنَّ الفلسطينيِّين لن

يغادروا. إنَّ صعوبة قبول الفلسطينيِّين بهذا أمر مفهوم، أخذًا في الاعتبار أنَّهم لايزالون يعانون الاستيلاءَ على أرضهم والاضطهادَ اليوميّ. لكنَّنا لم نؤكِّد كفايةً، في تعابيرنا الاعتباطيَّة اللامسؤولة التي توحي بأنَّهم سيُجْبرون على المغادرة (مثلَ الصليبيِّين)، العمقَ الأخلاقيَّ لمطلبنا في إنهاء الاحتلال العسكريّ، أو أن نعرض عليهم نوعًا من الضمان للأمن وتقرير المصير بما لا يلغي أمننا وتقريرنا لمصيرنا. وهذا ما يجب أن يقدِّم أساسًا لحملة كبرى في كل مكان، لا الاعتماد الذي لا أساس له في الحقيقة على أنَّ رئيسًا أميركيّاً متقلِّبًا سيقدِّم لنا دولة: شعبان في أرض واحدة، أو المساواة للجميع، صوت واحد للشخص الواحد، أو الإنسانيَّة المشتركة المؤطّرة في دولة من قوميَّتين.

أُدرك، بالطبع، أنَّنا ضحايا اجتياح رهيب، واحتلالٍ عسكريّ شنيع، ولوبي صهيونيّ يواصل الكذبَ لكي يحوِّلنا إمّا إلَى لا شعب أو إلى إرهابيِّين. لكنْ ما هو البديل الحقيقيّ لما أقوله؟ شنُّ حملةٍ عسكريَّة؟ هذا حلم. المزيد من التفاوض على أساس أوسلو؟ بالتأكيد لا. المزيد من الخسائر في الأرواح من قبل شبابنا الأبطال الذين لا يجدون من قائدهم مساعدةً أو توجيهًا؟ إنَّه خيار محزن، لكنْ لا. الاعتماد على الدول العربيَّة التي تنكَّرتْ حتى لوعودها بتقديم المساعدة العاجلة؟ فلنكن جديِّين!

يهود إسرائيل والفلسطينيُّون مرتبطون بعضهم ببعض في وضع يماثل جهنّم كما تصوّرها سارتر ـ «جهنّم هي الآخرون» ـ ولا فكاك أو مهرب. الفصل بين الطرفين لن ينجح في هذه البقعة الصغيرة من الأرض، مثلما لم ينجح العزلُ العنصريّ في جنوب أفريقيا. لكنَّ قوَّة إسرائيل العسكريَّة والاقتصاديَّة تَحْجب هذه الحقيقة عن الإسرائيليِّين. وهذا هو معنى انتخاب آرييل شارون ـ مجرم الحربِ الذي طمره الزمن، قبل أن يستحضروه من تلك الأعماق ـ ولكي يعمل ماذا؟ «يؤدِّب» العرب؟ مستحيل.

إذن، ليس ثمة غيرنا مَنْ يستطيع تقديمَ الحلّ الذي لا يمكن أن يأتي من أوهام القوَّة وعُقَدِ الاضطهاد. لكنّ الكلام العموميّ عن السلام لا يكفي، بل يجب تقديم أسسه الفعليَّة، ولا يمكن لهذه أن تنبع إلاَّ من الرؤيا الأخلاقيَّة لا من «البراغماتيَّة» و«الواقعيَّة.»

وإذا كان لنا كلنا أن نحيا ـ وهو مطلبنا الجازم ـ فعلينا أن نستحوذ لا على مخيّلتنا فقط بل على مخيّلة مضطهدينا أيضًا، وأن نلتزم القيم الإنسانيَّة والديموقراطيَّة.

هل تسمع القيادةُ الفلسطينيَّة الحاليَّة؟ وهل يمكنها أن تقدّم اقتراحًا أفضل، أخذًا في الاعتبار سجِلَّها في «عمليَّة السلام» التي قادت إلى الأوضاع البشعة الحالية؟

الحياة ٢ آذار ٢٠٠١

فرويد والصهيونيَّة وڤيينا

إنّها أمثولة تستحقّ بضعة أسطر، على رغم أنّها تتناول تجربة شخصيَّة غريبة نوعًا ما حصلتْ لي وجذبتْ (ربما من دون استحقاق) الكثيرَ من الاهتمام من الصحافة والرأي العامّ. وإذ أتجنَّب عادةً تقديمَ تجاربي الشخصيَّة مثالاً، فإنَّني أقوم بذلك هذه المرّة، نظرًا إلى التشويه الكبير الذي تعرَّضتْ له تلك التجربة، وهو ما يلقي الضوء على سياقها العامّ، أي الصراع الفلسطينيّ - الصهيونيّ:

في أواخر حزيران (يونيو) وأوائل تموز (يوليو) ٢٠٠٠ قمتُ بزيارة عائليَّة خاصة إلى لبنان، حيث ألقيتُ أيضًا محاضرتيْن. ومثل غالبيَّة العرب رغبتُ أنا والعائلة في زيارة جنوب لبنان لكي نرى «الحزامَ الأمنيّ» الذي احتلَّته إسرائيل طوال ٢٢ عامًا، وطردتها منه المقاومةُ اللبنانيَّة. الزيارة كانت ليوم واحد هو الثالث من تموز، قضينا خلالها بعضَ الوقت في سجن الخيام السيِّئ الصيت الذي أقامته إسرائيل في عام ١٩٨٧ وعذِّبت فيه ٨ آلاف شخص سُجنوا هناك في ظروف بالغة الوحشيَّة. بعد ذلك مباشرةً ذهبنا إلى نقطة الحدود، التي أَخْلَتها قواتُ إسرائيل أيضًا، ولم يكن فيها أحد سوى بعض الزوّار اللبنانيِّين من ضمن الأعداد الكبيرة التي تدفَّقتْ على المنطقة للاحتفال بالانسحاب عن طريق رمي الحجارة عبر الحاجز الحدوديّ القويّ التحصين. وكانت المنطقة خالية تمامًا من الإسرائيليِّين، مدنيِّين أو عسكريِّين.

لم يزد توقُّفنا هناك على عشر دقائق. ودون أن أدري التُقطتْ لي صورةٌ وفي يدي حصاة صغيرة ألقيتُها في مسابقة مع بعض الشباب برفقتنا. المؤكّد أنَّنا لم

نستهدف أحدًا، فقد كانت المنطقة مقفرة تمامًا لأميال وأميال. بعد يومين على ذلك نُشرتْ تلك الصورةُ في إسرائيل وأنحاء الغرب، ضمن تقارير وصفتني بأنّني إرهابيّ يلقي الحجارةَ وداعيةٌ للعنف... إلخ، في تلك المعزوفة المعهودة من التشهير والتزوير التي يعرفها كلُّ مَنْ تعرَّض لعداء الدعاية الصهيونيّة.

هناك مفارقتان واضحتان في القضيّة. الأولى هي أنّني، على رغم أنّني ألّفتُ ثمانية كتب على الأقلّ عن فلسطين ودعوتُ إلى مقاومة الاحتلال الصهيونيّ، حرصتُ في الوقت نفسه على الدعوة إلى التعايش السلميّ بيننا وبين يهود إسرائيل ما إنْ توقِف إسرائيلُ سَلْبَها للفلسطينيّين واضطهادَها العسكريّ لهم. وانتشرتْ كتبي في أنحاء العالم بعد ترجمتها إلى ٣٥ لغة، وهو ما يعني أنّ مواقفي لا بدّ أن تكون واضحةً للجميع. لكنْ عندما وَجَدَت الحركةُ الصهيونيّة أنّ من العبث محاولةَ دحض الوقائع والحجج التي قدّمتُها، وفشلتْ أيضًا في منع أعمالي من الوصول إلى أعداد متزايدة من القرّاء، لجأتْ إلى أساليب منحطّة لوقفي. من ذلك أنّهم استأجروا قبل سنتين محاميًا أميركيّاً إسرائيليّاً مغمورًا للقيام بـ «أبحاث» عن السنين العشر الأولى من عمري، لكي «يبرهن» أنّني رغم ولادتي في القدس لم أسكنها أبدًا. الهدف المفترض هو إظهاري كاذبًا يزوّر تاريخه الشخصيّ ليكتسب حقّ العودة ـ ويبلغ من تفاهة هذه الحجّة وغبائها أنّها تتغافل عن قانون العودة الإسرائيليّ البغيض الذي يَمْنح أيّ يهوديّ من أيّ مكان ذلك «الحقّ» سواء أكانت له أدنى معرفة بإسرائيل قبل ذلك أم لا.

بالإضافة إلى ذلك، كانت أساليبُ هذا المحامي على قدر من الفجاجة والاعوجاج دفع الكثيرين ممن قابلهم إلى الكتابة لدحض أقواله. ورفضتْ كلُّ المجلات نشر مقالته بسبب ما فيها من التزييف والتحريف، باستثناء مجلة واحدة. وقال رئيس تحرير هذه المجلة بصراحة إنّه نشر هذا الهراء من جانب المحامي المأجور لأنّه يريد النيل من مصداقيّتي، بالضبط لأنّ لي عددًا كبيرًا من القرّاء! لكنّ المذهل أنّ الهدف تجاوَزَ النيلَ مني شخصيّاً ليصيب كلّ الفلسطينيّين باعتبارهم كاذبين لا يمكن تصديقهم عندما يتكلّمون عن حقّ العودة.

إثر ذلك مباشرةً برزتْ قضيةُ رمي الحجر، وهنا المفارقة الثانية: فلقد أعملت إسرائيل خلال ٢٢ سنة في جنوب لبنان سحقًا، ودمّرتْ قرى بكاملها، وقتلت المئات

من المدنيِّين، وسلَّطتْ مرتزقَتها لنهب وترويع السكّان وممارسة أبشع أنواع التعذيب والسجن في معسكر الخيام وغيره. ولكنْ، على رغم كل هذا فإنَّ الدعاية الصهيونيّة، بدعم وتواطؤ من الإعلام الغربيّ الفاسد، اختارت التركيزَ على عملي البسيط ذاك، والتضخيم والتهويل فيه إلى درجة تُظْهرني متطرِّفًا مؤمنًا بالعنف يتعطَّش إلى قتل اليهود. وأَغْلقت الدعايةُ السياقَ والظروف، أيْ أنَّني ببساطة لم أفعل شيئًا سوى إلقاء حصاة، وفي مكانٍ خالٍ من أيّ إسرائيليّ، ومن دون تعريض أيٍّ كان لأذى أو إصابة. والأعجب أنَّ الصهاينة لم يكتفوا بذلك بل عمدوا إلى تنظيم حملة أخرى ضدّي لطردي من الجامعة حيث أَعْمل منذ ٣٨ عامًا، واستخدموا في الحملة المقالات والتعليقات في الصحف ورسائلَ الشتم والتهديد بالقتل لتخويفي وإخراسي، من بينها ما كتبه بعضُ زملائي الذين اكتشفوا فجأةً ولاءهم لدولة إسرائيل. لكنّ هذه المهزلة الحمقاء المتمثِّلة بمحاولة ربط ذلك الحدث الصغير في جنوب لبنان بكل حياتي وأعمالي انتهت إلى الفشل الذريع، بفضل تكاتف زملائي والكثيرين من العموم، وفوق كل ذلك بفضل الدفاع الرائع من إدارة الجامعة عن حريَّتي في الرأي والعمل، وملاحظتِها أنَّ الحملة لم تكن أبدًا بسبب رميي لتلك الحصاة (الذي وَصَفَتْه محقّةً بأنّه من قبيل حريّة التعبير التي يحميها القانونُ)، بل بسبب مواقفي ونشاطي السياسيّ في مقاومة سياسة الاحتلال والاضطهاد الإسرائيليّة.

ثم هناك الفصل الأخير في هذا المسلسل، وهو ربَّما الأكثر خزيًا وإثارةً للحزن. ففي أواخر تموز (يوليو) ٢٠٠٠ اتَّصل بي مدير «معهد ومتحف فرويد» في ڤيينا ليسأل إذا كنتُ أقبل الدعوة لإلقاء المحاضرة السنويّة عن فرويد في أيار (مايو) ٢٠٠١. وافقتُ على الدَّعوة، وتسلَّمتُ في ٢١ آب (أغسطس) الماضي رسالة رسميّة من مدير المعهد دعاني فيها باسم مجلس الإدارة لإلقاء المحاضرة. ووافقتُ فورًا، لأنّني كتبتُ كثيرًا عن فرويد عبر السنين وأنا من أشدّ المعجبين بأعماله وحياته. (يمكن أن نلاحظ، بالمناسبة، أنَّ فرويد كان من أوائل المناهضين للصهيونيّة لكنَّه غيّر موقفه لاحقًا عندما بدا له مع اضطهاد النازيِّين ليهود أوروبا أنَّ إقامة دولة لليهود قد تكون حلاً ممكنًا للاساميَّة الضارية الواسعة الانتشار وقتذاك. لكني أرى أنَّ موقفه من الصهيونيَّة اتَّسم دومًا بالتردُّد). كان الموضوع الذي اقترحتُه لمحاضرتي هو «فرويد وغير الأوروبيّ،» وكنت أنوي أن أجادل فيه بأنَّه على رغم كون

عمل فرويد موجّهًا إلى أوروبا ويدور حولها فإنَّ اهتمامه بالحضارات القديمة مثل حضارات مصر وفلسطين واليونان وأفريقيا كان مؤشّرًا إلى شموليّة رؤيته والمنظور الإنسانيّ لعمله. بالإضافة إلى ذلك، كنتُ مقتنعًا بأنَّ فكره يستحقّ التقدير لمناهضته النزعةَ المحليَّةَ الضيِّقة، على العكس تمامًا من معاصريه الذين عاملوا بازدراءٍ الثقافاتِ غيرَ الأوروبيَّة باعتبارها أقلّ شأنًا أو أدنى منزلةً.

بعدئذٍ ومن دون إنذار، في ٨ شباط (فبراير) الماضي، أُبلغتُ من جانب رئيس المعهد، وهو عالمُ اجتماعٍ نمساويّ اسمه شولاين، أنَّ مجلس الإدارة قرَّر أن يلغي محاضرتي بسبب الوضعِ السياسيّ في الشرق الأوسط «والنتائج المترتِّبة عليه،» حسب قوله. ولم يعطِ أيَّ تفسير آخر. وكان ذلك موقفًا غيرَ مهنيّ وجديرًا بالرثاء إلى أبعد حدّ، ويتناقض كليّاً مع عمل فرويد روحًا ونصّاً. لم يحدث مثل هذا لي أبدًا على امتداد ثلاثين عامًا من إلقاء المحاضرات في أنحاء العالم، وأجبتُ فورًا برسالة من عبارة واحدة طلبتُ فيها من شولاين أن يوضِّح لي كيف يمكن محاضَرَةً عن فرويد في ڤيينا أن تكون لها أيُّ صلة مع «الوضع السياسيّ في الشرق الأوسط.» ولم أتلقَّ، بالطبع، أيّ ردّ.

ما زاد الأمور سوءًا أنَّ **نيويورك تايمز** نشرتْ رواية في ١٠ آذار (مارس) الجاري عن المسألة، مع نسخة مكبّرة على نحوٍ بشعٍ للصورة الشهيرة في جنوب لبنان في تموز (يوليو) الماضي، وهو حَدَثٌ وقع قبل وقتٍ طويل من قيام جماعة فرويد بتوجيه الدعوة إليّ في أواخر آب (أغسطس) الماضي. وفي المقابلة التي أجرتها **نيويورك تايمز** مع شولاين، بلغتْ به الوقاحة أن يثير موضوعَ الصورة وينطق بما لم يكن يَمْلك الشجاعةَ أبدًا ليقوله لي، مدَّعيًا أنَّها (فضلاً عن نقدي للاحتلال الإسرائيليّ) السببُ وراء إلغاء الدعوة وآخذًا في الاعتبار، على حدّ تعبيره، أنَّها قد تجرح مشاعر اليهود في ڤيينا في سياق وجود يورغ هايدر والمحرقة وتاريخ مناهضة الساميّة في النمسا. يعجز المرء عن أن يتخيَّل كيف يمكن التفوُّه بهراء كهذا من جانب أكاديميّ محترم، لكنْ أن يفعل ذلك في وقتٍ تحاصِر فيه إسرائيلُ الفلسطينيِّين وتقتلهم بلا رحمة وبشكل يوميّ فهذا أمر فاحش.

ما لم تقله الزمرة الفرويديّة علنًا في جبنها المريع هو أنَّ السبب الحقيقيّ وراء إلغاء محاضرتي بشكل غير لائق يكمن في أنَّ الإلغاء هو الثمن الذي دفعوه لمانحيهم

في إسرائيل والولايات المتحدة. فالمعرض الذي نظّمه المعهد لأوراق فرويد أقيم بالفعل في ڤيينا ونيويورك، والآن يؤمل أن يُعرض في إسرائيل. ويبدو أنّ المموِّلين المحتملين اشترطوا لتمويل المعرض في تل أبيب أن تُلغى محاضرتي. فأذعن مجلس الإدارة الجبان، وأُلغيتْ محاضرتي وفقًا لذلك، لا لأنّني أدعو إلى العنف والكره بل لأنّني لا أفعل ذلك!

قلتُ وقتها إنّ فرويد طورد وأُجبر على مغادرة ڤيينا من جانب النازيِّين وغالبيّة الشعب النمساويّ. واليوم تَمْنع نماذجُ الشجاعة والاستقامة الفكريّة هذه ذاتها فلسطينيّاً من إلقاء محاضرة. لقد انحطّ هذا الصنفُ الكريهُ بشكل خاص من الصهيونيّة إلى حدٍّ يعجز معه عن تبرير موقفه بالنقاش الصريح والحوار الصادق. فهو يستخدم تكتيكات المافيا الملتوية باعتماد التهديد والابتزاز لانتزاع السكوت والإذعان. وفي سعيه اليائس إلى المقبوليّة يبلغ حدّ أن يَكْشف عن نفسه في إسرائيل وعبر مؤيِّديه في أماكن أخرى، ويا للأسف، مؤيِّدًا لطمس الصوت الفلسطينيّ كليّاً، سواء بخنق قرى فلسطينيّة مثل بيرزيت، أو بقمع النقاش والنقد حيثما أمكن أن يجد متعاونين وجبناء لتنفيذ مطالبه المشينة. لا عجب، إذًا، في جوّ كهذا، أن يكون آرييل شارون زعيم إسرائيل.

لكنّ تكتيكات البلطجة هذه سترتدّ على أصحابها في النهاية، لأنْ ليس كلُّ امرئ جبانًا، ولا يمكن إخراسُ كلِّ صوت. فبعد خمسين عامًا من ممارسة الرقابة وتشويه الحقائق من جانب الصهيونيّة، يواصل الفلسطينيُّون كفاحهم. وفي كل مكان، على رغم رداءة التغطية الإعلاميّة، وعلى رغم فساد مؤسّسات مثل معهد فرويد، وعلى رغم جبن المثقفين الذين يَدّعون ضمائرَهم تنام، يَرْفع الناسُ أصواتهم تأييدًا للعدل والسلام. فمباشرةً بعد إلغاء الدعوة من ڤيينا، دعاني «معرض فرويد في لندن» لإلقاء المحاضرة التي كنتُ سأقدِّمها في ڤيينا. (وفرويد، بعد إرغامه على مغادرة ڤيينا في ١٩٣٨، أمضى السنة الأخيرة من حياته في لندن). ودعتني مؤسّستان نمسويّتان، هما «معهد العلوم الإنسانيّة» و«الجمعيّة النمسويّة للآداب،» لإلقاء محاضرة في ڤيينا في موعدٍ تُرك لي تحديدُه. ووجّهتْ مجموعةٌ من الأطباء النفسيِّين ونقّاد التحليل النفسيّ البارزين (من ضمنهم مصطفى صفوان) رسالة إلى «معهد فرويد» تعبِّر فيها عن احتجاجها على إلغاء الدعوة. وصُدم كثيرون غيرهم

لمثل هذه البلطجة السافرة وأفْصحوا عن رأيهم هذا علنًا. في غضون ذلك، تستمرّ المقاومة الفلسطينيّة في كل مكان.

مازلتُ أعتقد أنَّ دورنا كشعب يَنْشد السلامَ مع العدل هو أن نقدّم رؤيةً بديلةً للصهيونيّة، رؤيةً تقوم على المساواة والشموليّة لا على التمييز العنصريّ والإقصاء. وكل مواجهة كالتي وصفتها هنا تزيد قناعتي بأن لا بديل لدى الإسرائيليِّين أو الفلسطينيِّين سوى تقاسم الأرض التي يطالب بها كلا الطرفين. كما أعتقد أنَّ انتفاضة الأقصى يجب أن توجَّه نحو هذا الهدف، على رغم ضرورة تصعيد التصدِّي السياسيّ والثقافيّ لسياسات الاحتلال المشينة التي تمارسها إسرائيلُ من حصار وإذلال وتجويع وعقاب جماعيّ. فالجيش الإسرائيليّ يُلْحق أذى كبيرًا بالفلسطينيِّين يومًا بعد آخر: يُقتل المزيد من الأبرياء، وتدمَّر أرضُهم أو تصادَر، وتُقصف منازلهم وتهدم، وتُقيّد حركتُهم أو تُمنع كليًّا. ويعجز ألوف المدنيِّين عن إيجاد عمل، أو الذهاب إلى المدارس، أو تلقِّي العلاج الطبيّ نتيجةً لهذه الأعمال الإسرائيليَّة. لن تحقِّق مثلُ هذه الغطرسة والهيجان الانتحاريّ ضدّ الفلسطينيِّين أيّ نتائج سوى المزيدِ من المعاناة والمزيد من الكره، وهو ما يفسّر إخفاق شارون دائمًا في النهاية ولجوءَه عبثًا إلى القتل والسلب. ويتعيّن علينا، من أجل قضيَّتنا، أن نسمو فوق إفلاس الصهيونيَّة ونواصلَ التعبير بوضوح عن رسالتنا الداعية إلى السلام مع العدل. فإذا كان الدرب يبدو صعبًا فإنَّه لا يمكن التخلِّي عنه. وإذا أُوقف أيُّ واحد أو واحدة منّا، يُمْكن عشرةً آخرين أن يحلُّوا مكانه أو مكانها. هذه هي السِّمة المميِّزة بحقّ لكفاحنا، ولا يمكن الرقابةَ أو التواطؤَ الدنيءَ أن يَحُولا دون نجاحه.

الحياة ١٦ آذار ٢٠٠١

حان الوقت للالتفات إلى الجبهة الثانية

لن يكون هناك أيُّ أمل في حصول الفلسطينيِّين على المساواة والعدل لكيْ تُفهم الانتفاضةُ في الغرب باعتبارها انتفاضةً مدنيَّةً ضدّ اضطهاد استعماريّ.

انتهجت الحكومة الإسرائيليَّة بنشاط خلال الأسابيع الماضية سياسات على جبهتين، إحداهما على الأرض والأخرى في الخارج. الأولى تنتمي إلى سياسات شارون المألوفة، أو بالأحرى سياسة الجيش الإسرائيليّ المألوفة. وتقوم الفكرة على ضرب الفلسطينيِّين بكلّ وسيلة ممكنة، بما يجعل حياتهم لا تطاق ويؤدِّي إلى عزلهم وخنقهم لدرجةٍ يشعرون معها أنَّه لم يعد بإمكانهم تحمُّلُ البقاء هناك. ومنطق هذه السياسة، كما تناولها الباحث الفلسطينيّ نور مصالحة بالتحليل في ثلاثة كتب مهمَّة، هو أنَّ الصهيونيَّة كانت دائمًا تريد مزيدًا من الأرض وعددًا أقلَّ من العرب. فمن بن غوريون إلى رابين وبيغن وشامير ونتانياهو وباراك والآن شارون، يوجد تواصل إيديولوجيّ غير منقطع يُنْظر فيه إلى الشعب الفلسطينيّ كـ «حالِ غيابٍ» يُعتبر مرغوبًا ويجري الكفاحُ لتحقيقه.

إنَّه أمر واضح تمامًا، وفي الوقت ذاته مخفيّ بعناية عن نظر الرأي العامّ العالميّ (بل والإقليميّ أيضًا) لدرجة أنَّه لا يقتضي سوى بعض الملاحظات الإضافيَّة هنا. الفكرة الأساسيَّة هي أنَّه إذا كان لليهود كل الحقوق في «أرض إسرائيل،» فإنَّ أيّ شعب غير يهوديّ هناك لا يتمتَّع بأيّ حقوق إطلاقًا. الأمر هو بهذه البساطة ويمثل هذا الإجماع الإيديولوجيّ. فلم يَنْظر أيُّ زعيم أو حزب إسرائيليّ أبدًا إلى

الشعب الفلسطينيّ كأمّة أو حتى كأقليّة قوميّة (بعد التطهير العرقيّ في ١٩٤٨). وتنظر الصهيونيّة إلى الفلسطينيِّين، ثقافياً وتاريخياً وإنسانياً، باعتبارهم أقلّ شأنًا أو أدنى منزلةً. وحتى شمعون بيريز، الذي يبدو أحيانًا أنّه يتحدَّث بلغة إنسانيّة، لا يمكن أن يَحْمل نفسَه أبدًا على النظر إلى الفلسطينيِّين باعتبارهم جديرين بالمساواة. فاليهود يجب أن يبقوا غالبيّة، ويملكوا كل الأرض، ويحدِّدوا القوانين لليهود وغير اليهود على السواء، ويضمنوا لليهود وحدهم الهجرةَ والعودةَ إلى الوطن.

وعلى رغم وجود شتى أنواع التضاربات والتناقضات (على سبيل المثال، لماذا ينبغي أن تكون هناك ديموقراطيّة، كما يُطْلق عليها، لشعبٍ ما دون سواه في دولة «ديموقراطيّة؟»)، تواصل إسرائيل سياساتها ـ التي تتَّصف بالاستعلاء العرقيّ والإقصاء والتعصُّب ـ غيرَ آبهةٍ بما يَنْجم عنها. ولا يُمْكن أيّ دولة أخرى على الأرض باستثناء إسرائيل أن تواصل سياسةَ تمييز بهذا القدر من البشاعة ضدّ سكان أصليِّين وفق مبرّرات دينيّة وإثنيّة فحسب، سياسةً تمنع السُكانَ الأصليِّين من امتلاك الأرض أو الاحتفاظ بها أو العيش فيها بغير قمعٍ عسكريّ، لولا سمعتها العالميّة العجيبة كبلد ليبراليّ ومتقدّم ومثير للإعجاب.

يقودني هذا إلى الجبهة الثانية لسياسة إسرائيل، التي يجب النظر إليها تبعًا لذلك عبر عدسة مزدوجة. فحتى في الوقت الذي تحاصِرُ فيه بلداتٍ فلسطينيّة، باستخدام أساليب قروسطيّة مثل الخنادق وعمليّات التطويق العسكريّ الشاملة، يمكنها أن تفعل ذلك وهي محاطةٌ بهالة تظهرها ضحيّةً محاصرةً لعنف خطر يستهدف إبادتَها! يقوم الجنود الإسرائيليُّون (يُطْلَقُ عليهم «قوّة دفاع») بقصف منازل الفلسطينيِّين بمروحيّات حربيّة وصواريخ متطوِّرة ونيران دبابات، ويَقْتل الجنود الإسرائيليُّون ٤٠٠ مدنيّ ويتسبَّبون بـ ١٢ ألف إصابة، ويجعلون الحياة الاقتصاديّة تتدهور إلى مستوى فقر يبلغ ٥٠ في المئة وإلى بطالة تبلغ ٤٥ في المئة. وتدمِّر البلدوزرات الإسرائيليّة ٤٤ ألف شجرة فلسطينيّة وتهدم المنازل وتقيم تحصينات تجعل الحركة مستحيلة. ويبني مخطِّطون إسرائيليُّون المزيدَ من المستوطنات ويشقُّون الطرق المؤدِّية إليها. كل هذا يحدث بينما يجري الاحتفاظ بصورة شعب مسكين وأعزل ومهدّد بشكل فظيع. كيف؟ بواسطة حملة علاقات عامّة عالميّة، وخصوصًا أميركيّة، مستهترة أخلاقياً بقدرِ ما هي فاعلة.

قبل نحو أسبوعين كان شارون وبيريز وأبراهام بورغ (رئيس الكنيست) في الولايات المتحدة لتعزيز صورة إسرائيل باعتبارها تكافح بشكل مبرَّر أخلاقيّاً ضدّ العنف الإرهابيّ. وتناوبَ الثلاثةُ على اعتلاء منابر عامّة نافذة الواحِدَ تلو الآخر، ليكسبوا التأييد والتعاطف لسياسات إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، أعلنتْ وسائل الإعلام أنّ الحكومة الإسرائيليّة استأجرتْ شركتيْ علاقات عامّة لمواصلة ترويج سياساتها عبر الإعلانات والمساعي المنظّمة لجماعات الضغط وتنسيق الاتصالات على صعيد الكونغرس في واشنطن.

واختفت أخبارُ الانتفاضة الفلسطينيّة تدريجًا من وسائل الإعلام. فكيف يُمْكن «العنفَ» الذي لا يبدو موجَّهًا ضد ظلم مستديم (مثل الاحتلال العسكريّ والعقاب الجماعيّ) أو ضدّ سياسة معيَّنة (مثل رفض إسرائيل المتعنّت إعطاءَ أيّ قيمة لمطالب الفلسطينيِّين)، أن يبقى مستحوذًا على اهتمام مراسلين يعاقَبون على أيّ انحراف عن سياسةٍ صحافيّةٍ مقبولةٍ مؤيِّدةٍ لإسرائيل؟ لا يرجع الأمر فقط إلى أنّه لا توجد لدى المراسلين قصّةٌ كبيرة يكتبون عنها (مثل رواية جاهزة عن تحرير فلسطين)، بل إنّ إسرائيل كذلك لم تُدَنْ بقوّةٍ أبدًا على مدى سنوات وسنوات من الانتهاكات الفظّة لحقوق الإنسان ضدّ كلّ السكّان الفلسطينيِّين.

لا شك في أنّ لجنة التحقيق التي يرأسها السناتور جورج ميتشل والفريق المماثل من خبراء حقوق الإنسان التابع لماري روبنسون، الذي يتألّف من مجموعة بارزة تضمّ البروفسور ريتشارد فولك من جامعة برينستون، سيتوصّلان إلى استنتاجات متشابهة. وقد اطّلعتُ على تقرير روبنسون وهو يدين بشكل قاطع وحشيّة إسرائيل وردّها العسكريّ غير المتناسب على ما هو في الواقع انتفاضة مدنيّة مناهضة للاستعمار. لكنْ يُمْكن المرءَ أن يثق بأنّ قلّة من الناس سيطّلعون على هذه التقارير الممتازة أو يتأثّرون بها. فماكينة العلاقات العامّة التابعة لإسرائيل، في الولايات المتحدة بشكل خاصّ، ستتكفّل بذلك.

ومثل هذه الحملات الدعائيّة في الولايات المتحدة أكثر فاعليّة بكثير مما هي عليه في المملكة المتحدة، على سبيل المثال. وشكا روبرت فيسك، المراسل الممتاز لصحيفة إندبندنت لشؤون الشرق الأوسط، من الهجمات التي تعرَّض لها وصحيفته من قبل اللوبي الإسرائيليّ في بريطانيا، إلاّ أنّه يواصل الكتابة بشجاعة.

وعندما حاول صاحب الإمبراطوريّة الإعلاميّة الكنديّ كونراد بلارك أن يُوقف أو يُخْضِعَ للرقابة انتقادَ إسرائيل في **دايلي تلغراف** أو **سپكتاتور**، اللّتين يملكهما، تمكّنتْ مجموعةٌ من الكتاب العاملين لديه وغيرهم، مثل إيان غيلمور، من الردّ عليه في صحفه بالذات.

لا يمكن أن يحدث هذا الأمر في الولايات المتحدة، حيث لا تَسْمح الصحف البارزة والصحافيُّون في أغلب الأحوال بأيّ تعليق مؤيِّد للفلسطينيِّين في أعمدة التحرير. ولم تنشر **نيويورك تايمز** سوى عمودين أو ثلاثة من هذا النوع مقابل عشرات التعليقات «المحايدة» أو المؤيِّدة لإسرائيل. ويسود نمط مماثل في كلّ صحيفة أميركيّة رئيسيّة. هكذا، فإنّ القارئ العاديّ يَغْرق بعشرات وعشرات من المقالات حول «العنف،» كما لو كان هذا العنف يعادِل أو هو أسوأ من هجمات إسرائيل بالمروحيّات والدبابات والصواريخ. وإذا كان صحيحًا للأسف أنّ موت إسرائيليّ واحد يعادل كما يبدو موتَ فلسطينيِّين كثيرين على الأرض، فإنّ من الصحيح أيضًا أنّ الفلسطينيِّين على رغم كل معاناتهم الفعليّة وإذلالهم اليوميّ، لا يَبْدون في وسائل الإعلام أكثر آدميّة من الصراصير والإرهابيِّين الذين قورنوا بهم.

حقيقة الأمر ببساطة هي أنّ الانتفاضة الفلسطينيّة غير محميّة وغير فاعلة ما لم تبدُ في الغرب كفاحًا من أجل التحرُّر. فالولايات المتحدة هي أقوى مؤيِّدي إسرائيل، وتقدِّم لها ٥ بلايين دولار سنويّاً. والشيء الوحيد الذي أَدْركه الإسرائيليُّون منذ وقت طويل هو القيمة المباشرة لدعايتهم التي تَسْمح لهم بشكل لا يقبل الشكّ بفعل أيّ شيء إطلاقًا والاحتفاظ، على رغم ذلك، بصورة العدالة الهادئة والصواب الواثق. يتعيَّن علينا، نحن الفلسطينيِّين، كشعب أن نَفْعل ما فعلته الحركة المناهضة لنظام التمييز العنصريّ في جنوب أفريقيا، أيْ كسب الشرعية في أوروبا وفي الولايات المتحدة بخاصةً، ومن ثم نزع الشرعيّة عن نظام التمييز العنصريّ. يجب أن يُفضَح مبدأُ الاستعمار الإسرائيليّ برمّته على نحو مماثل كي يمكن إحراز أيّ تقدُّم على صعيد تقرير المصير من قبل الفلسطينيِّين.

لم يعد بالإمكان تأجيل هذه المهمّة. خلال حصار بيروت في ١٩٨٢ من قبل قوات شارون، التقيتُ مجموعة كبيرة من رجال الأعمال والمثقفين الفلسطينيِّين في لندن. وكانت الفكرة هي المساعدة على تخفيف معاناة الفلسطينيِّين، والعمل أيضًا

على تنظيم حملة إعلاميَّة في الولايات المتحدة. جرى النظر إلى المقاومة الفلسطينيَّة على الأرض وصورة الفلسطينيِّين باعتبارهما جبهتين متكافئتين. لكنْ بمرور الوقت، تمَّ التخلِّي كليّاً عن الجبهة الثانية لأسباب مازلتُ عاجزًا عن فهمها بصورة كاملة. لا يحتاج المرء لأن يكون أرسطو كي يربط الإطار الدعائيّ الذي يحوِّل الفلسطينيِّين إلى إرهابيِّين متعصِّبين بشعين بالسهولة التي تمكّنتْ بها إسرائيل، وهي ترتكب جرائم حرب شنيعة بشكل يوميّ، مع إدامة صورتها دولةً صغيرةً جريئةً تتصدَّى لمحاولات الإبادة، وإدامةِ الدَّعم الأميركيّ غير المشروط الذي يسدِّده بالكامل دافعُ ضرائب أميركيّ غيرُ مدرِك.

هذا وضع لا يُطاق. وإلى أن يركّز الكفاحُ الفلسطينيّ الانتباهَ بعزم على المعركة لتصوير نفسه متصدِّيًا ببسالة للاستعمار الإسرائيليّ، لن يكون لنا أيّ أمل إطلاقًا بكسب حقوقنا كشعب. لذا فإنَّ كل حجر يُقذف بصورة رمزيَّة دعمًا للمساواة والعدالة يجب أن يُفسَّر بهذا الشكل، ولا يساء تمثيلُه سواء كعنف أو كرفض أعمى للسلام. يتعيّن على الإعلام الفلسطينيّ أن يغيِّر الإطار، وأن يكون مسؤولاً عنه، وأن يفعل ذلك فورًا. يجب أن يكون هناك هدف جماعيّ موحّد.

في عالم معولم، تكاد السياسة والإعلام يكونان متكافئين. لم يعد بإمكان الفلسطينيِّين أن يتهرَّبوا من مهمّة تعجز القيادة، ويا للأسف، عن إدراكها. يجب القيام بها إذا كان يتعيّن وقف الخسائر في الأرواح والممتلكات، وإذا كان الهدف الحقيقيّ هو التحرُّر وليس عبوديَّة لا تنتهي لإسرائيل. المفارقة تكمن في أنَّ الحقيقة والعدالة هما إلى جانب الفلسطينيِّين، لكنْ إلى أن يتمكّن الفلسطينيُّون أنفسهم من جعل ذلك واضحًا بسهولة ـ للعالم بشكل عامّ، ولأنفسهم، وللإسرائيليِّين والأميركيِّين، بشكل خاصّ ـ لن تنتصر الحقيقة أو العدل. لا شكّ في أنَّ بإمكان شعب قاسى الظلم على مدى قرن أن يتوصَّل إلى سياسة إعلاميَّة مناسبة. المطلوب هو إرادة يتمّ إعادةُ توجيهها وإعادةُ تركيزها على تحقيق الانتصار على الاحتلال العسكريّ والتشريد على أساس قوميّ ودينيّ.

الحياة ١٤ نيسان ٢٠٠١

علينا احتلال موقع التفوُّق الأخلاقيّ مقابل التفاوت الهائل في القوَّة مع إسرائيل

وصلت الانتفاضة الفلسطينيَّة في شهرها السَّابع إلى أقسى مراحلها وأشدّها خنقًا للفلسطينيِّين. والواضح أنَّ قادة إسرائيل مصمِّمون على أن يقوموا بما يقومون به دومًا، أيْ تحويل حياة هذا الشعب المضطهد إلى جحيم. أرييل شارون لا يعرف حدّاً في اندفاعه في هذا الاتِّجاه، وكل ذلك باسم «مبدإ» وافقتْ عليه الولايات المتحدة، ويتلخَّص بعدم القيام بأيِّ شيء ما استمرَّ «العنف.» ويبدو أنَّ هذا يخوِّل شارون محاصرةَ مجموعة سكّانيَّة تعدادها ثلاثة ملايين نسمة، في الوقت الذي يشكو فيه هو وشمعون بيريز ـ المرائي والكذّاب الأكبر في إسرائيل ـ للعالم من «الإرهاب» الفلسطينيّ. لذا، لا داعي لإضاعة الوقت في التساؤل عن السبب في تمكُّنهم من استخدام تكتيكات حقيرة كهذه. فالواقع أنَّهم يتمكّنون، وسيواصلون العمل بها في المستقبل المنظور.

لكنَّ الاعتراف بهذا الواقع لا يعني الاستكانةَ له ولنتائجه. لذا، علينا أن ننظر إلى الوضع بهدوء على المستويين التكتيكيّ والاستراتيجيّ. وهذا ما نلاحظه:

١ ـ القيادة الفلسطينيَّة التي دخلتْ في عمليَّة أوسلو وقبلتْ الطوقَ الأميركيَّ المدمِّر وقدّمتْ كلَّ تنازلاتها البائسة (من ضمنها تنازُلٌ إزاء حملة الاستيطان المستمرَّة)، لا تستطيع القيام بأكثر ممّا تقوم به الآن ـ أيْ مهاجمة إسرائيل كلامياً

والإيماء لها تحت الطاولة بأنّها مستعدّة للعودة إلى المفاوضات السابقة (العديمة الجدوى)، وفي الشكل القديم نفسه تقريبًا. عدا ذلك ليس لها قوّة أو صدقيّة تذكر. إنّ عبقريّة ياسر عرفات في الحفاظ على الذات قد أوصلته إلى الحدّ الأقصى الممكن. وهو يدرك، بلا شكّ، أنّه وصل إلى نهاية الخطّ، لكنْ من المؤكّد أيضًا أنّه لا ينوي التخلّي. والسبب وهمه العميقُ بأنّه يجسّد فلسطين، وأنْ لا وجود لها من دونه. وسيبقى عرفات مؤمنًا بذلك طيلة حياته مهما كانت الظروف. والصعوبة الإضافيّة هنا أنّ كل خلفائه المحتملين أقلّ شأنًا منه، والأرجح أنّهم سيزيدون الوضعَ سوءًا.

٢ ـ معاناة الفلسطينيّين، مهما اشتدّت، لا تؤثّر في سياسة الولايات المتحدة، والرئيس جورج بوش لا يقلّ عن بيل كلينتون في مساندته تل أبيب. كما أنّ اللُّوبي المؤيّد لإسرائيل في أميركا وأوروبا سيواصل دون هوادة سياستَه في الكذب والتضليل، على رغم السنين الطويلة من جهود العرب للتقارب مع الإدارة الأميركيّة، وللتقارب أيضًا (وهو أمر غريب) مع اللُّوبي الإسرائيليّ. مع ذلك، هناك في الولايات المتحدة وأوروبا الكثيرُ من مشاعر التعاطف التي لم تتمّ تعبئتها، إذ لم تقم أبدًا حملةٌ فلسطينيّة منظّمة لكسب مجموعات مهمّة مثل الأميركيّين الأفارقة والهسبانيّين، وغالبيّة الكنائس خارج الكنائس الأصوليّة في الجنوب الأميركيّ، إضافةً إلى الدوائر الأكاديميّة. بل إنّ هناك في أوساط يهود أميركا أنفسهم مَنْ لا يقلّ عنّا استبشاعًا لإيهود باراك وشارون، كما تجلّى في الإعلان المدفوع المثير المساند لحقوق الفلسطينيّين الذي نشرته أخيرًا صحيفة **نيويورك تايمز** حاملاً تواقيع مئات الحاخامات.

٣ ـ المرجّح أنّ الدول العربيّة لن تقدّم أكثر من الدّعم التكتيكيّ الهامشيّ المعتاد. فلكلّ منها مصالحُ مباشرةٌ تربطها بسياسة الولايات المتحدة، وليس لأيٍّ منها القدرةُ على أن تكون حليفًا استراتيجيّاً للفلسطينيّين. البرهان القاطع الأخير على ذلك كان قمّة عمان. في المقابل، هناك هوّة عميقة بين الحاكم والمحكوم في العالم العربيّ، وفي هذا ما يكفي من التشجيع للقضيّة الفلسطينيّة، إذا ما تمّ توجيه تلك الطاقات نحو التحرّر وإنهاء الاحتلال.

٤ ـ الإسرائيليُّون لن يُوقفوا سياسة الاستيطان، ولن يَرْفعوا الحصار عن حياة الفلسطينيّين عمومًا. لكنّ شارون، على رغم تبجُّحه، ليس مفرطًا في الذكاء أو

المقدرة. لقد اعتمد على القوّة والخداع طوال حياته العمليّة، ومارس الجريمة والإرهاب كلّما اعتقد أنّه لن يتحمّل النتائج. إزاء ذلك لم نحاول التوجُّه إلى الرأي العامّ الإسرائيليّ، وخصوصًا نحو المواطنين القلقين من التطوُّرات الحاليّة التي تأتي إلى إسرائيل بصراع لا نهاية له. كما ليس لنا حتى الآن ما نقوله إلى المئات من جنود الاحتياط الإسرائيليِّين الذين رَفَضوا الاستدعاءَ إلى الخدمة خلال الانتفاضة. هناك قطاع من الرأي العامّ الإسرائيليّ علينا التوجُّهُ إليه، مثلما تبنَّى المؤتمرُ الوطنيُّ الأفريقيُّ بثباتٍ سياسةَ التوجُّه إلى البيض في الصراع ضدّ نظام الفصل العنصريّ.

٥ ـ الوضع الفلسطينيّ نفسه قابل للإصلاح، لأنَّ البشر هم الذين يصنعون التاريخ لا العكس. هناك ما يكفي من الشبيبة الفلسطينيّة في أنحاء العالم، وكذلك من الفلسطينيِّين الأكبر سنّاً، الذين نَفَدَ صبرُهم وضاق ذرعُهم تمامًا من وجود قيادة فلسطينيّة تخبَّطتْ من كارثة إلى أخرى دون أيّ مساءلة أو إقرار بالحقيقة أو توضيح للأهداف (عدا هدف الاستمرار كقيادة).

إنَّ منظَّمة التحرير الفلسطينيّة، كما وصفها مرَّةً الراحل إقبال أحمد، كانت دومًا مرنة إلى حدّ كبير استراتيجيّاً لكنَّها بالغة التحجُّر على صعيد التكتيك. وتشكِّل سياسةُ القيادة وأداؤها منذ ١٩٩٣ برهانًا عمليّاً على هذا الرأي. فعلى صعيد الاستراتيجيّة بدأ عرفات بالموافقة على قراريْ مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ثم أَظْهر مرونةً خلال السنين التالية بقبوله إدخالَ تعديلٍ بعدَ آخر على هذه الاستراتيجيّة: مثلاً، كانت هناك أولاً ضرورةُ وقفِ الاستيطان، وعندما لم يتوقَّف تمّ الرُّضوخ لذلك. وحصل الشيءُ نفسُه مع القدس، واستعادةِ «كلّ» الأراضي. لكنَّ عرفات بقي ثابتًا على تكتيكاته، التي تلخَّصتْ بالبقاء في عمليّة السلام والاعتماد على الأميركيِّين مهما حصل. إنَّها المرونة استراتيجيّاً، مقابل التحجُّر تكتيكيّاً.

٦ ـ إذن، تتطلَّب المرحلةُ بإلحاح شيئًا يقاومه كلُّ اللاعبين: طرحًا حقيقيّاً للأهداف والغايات. ولا شكّ أنَّ من بين الأولويات إنهاءَ الاحتلال العسكريّ الإسرائيليّ وإزالةَ المستوطنات، إذ لا سبيل من دون ذلك إلى سلام عادل للفلسطينيِّين والإسرائيليِّين. وليس هناك شيء يسمَّى السلام «المرحليّ» (كما أصرَّت عليه عمليّةُ أوسلو دومًا وألحقتْ من خلاله ضررًا كبيرًا بالشعب الفلسطينيّ). ولا

يمكن أن يكون للفلسطينيِّين بعضُ الحقوق دون غيرها، لأنَّ هذا هراء مرفوض. المطلوب منظومةٌ واحدة للقوانين والحقوق، ومنظومةٌ واحدة للأهداف والغايات. ويمكن على هذه القاعدة تنظيمُ حركة فلسطينيَّة للسلام لا بدَّ لها أن تضمّ يهودًا إسرائيليِّين وغير إسرائيليِّين، خصوصًا ممّن يمتلكون، أفرادًا ومنظّمات، تلك البطولة المتمثِّلة بحركة «الحاخامات من أجل حقوق الإنسان» بقيادة جيف هالبر المطالبة بوقف عمليَّة هدم المساكن.

٧ ـ ما هي أهداف حركة كهذه؟ أولاً، أن تكون حركة منظّمة تركِّز على التحرُّر الفلسطينيّ والتعايش، حيث يكون كلُّ فرد جزءًا من كلّ، لا متفرِّجًا خاملاً ينتظر صلاح الدين جديدًا أو أوامرَ تأتي من الأعلى. يجب التركيز على المجتمعين الآخرين اللذيْن يؤثِّران بشكلٍ رئيسيّ في فلسطين: **أولاً** الولايات المتحدة، مصدرِ الدَّعم لإسرائيل الذي لولاه ما كان للأحداث الدائرة اليوم في فلسطين أن تحصل؛ ذلك أنَّ دافع الضرائب الأميركيّ يقدِّم لإسرائيل مساعدة سنويَّة مباشرة بقيمة ثلاثة بلايين دولار، إضافةً إلى ذلك السيل الذي لا ينقطع من الأسلحة (ومن بينها المروحيَّاتُ التي تَقْصف المدنَ والقرى الفلسطينيَّة العزلاء)، لكي يصل مجموعُ المساعدات إلى ثمانية بلايين دولار. هذه المساعدات يجب قطعها أو تعديلها في شكل جذريّ. **ثانيًا**، المجتمع الإسرائيليّ، الذي استمرّ في الانسياق السلبيّ وراء السياسات العنصريَّة التي تَعْتبر الفلسطينيِّين «أدنى إنسانيَّةً،» أو في الدَّعم الإيجابيّ لها عن طريق الخدمة في الجيش أو في أجهزة مثل «موساد» و«شين بيت» لتنفيذ تلك السياسات المرفوضة إنسانيّاً وأخلاقيّاً. والغريب أنَّنا تحمَّلنا هذه السياسات طيلة هذا الوقت، مثلما تحمّلها الكثيرون من مواطني إسرائيل الذين يجب إشراكُهم في تغييرها.

٨ ـ المعروف أنَّ كل إعلانات حقوق الإنسان في العالم اليوم (ومن ضمنها شرعة الأمم المتحدة) تعطي للشعوب حقَّ مقاومة قوى الاحتلال بكلّ وسيلة متاحة، وكذلك حقَّ اللاجئين في العودة. لكنَّ الصحيح أيضًا أنَّ التفجيرات الانتحاريَّة في تل أبيب لا تَخْدم القضيَّةَ سياسيّاً أو أخلاقيّاً، وهي مرفوضة تمامًا. فهناك فرق هائل بين حركةٍ للعصيان المنظّم أو الاحتجاج الشعبيّ من جهة، وأن تَنْسف نفسكَ وبعضَ الأبرياء من جهة ثانية. علينا إبرازُ هذا الفرق بوضوح وإصرار، واعتبارُه مبدأً ثابتًا في أيِّ برنامج فلسطينيّ جديّ.

٩ ـ المبادئ الأخرى واضحة إلى حدٍّ كبير: تقرير المصير للشعبين، التكافؤ في الحقوق، لا احتلال ولا تمييز ولا استيطان، التسوية تَشْمل الجميع. هذا هو الأساس المطلوب لأيّ مفاوضات، ويجب أن يعلَنَ بوضوح من البداية، لا أن يُغْفَلَ أو يبقى قيد التضمين مثلما هو الوضع في عمليّة أوسلو برعاية الولايات المتحدة. ولا بدّ للأمم المتحدة من أن توفِّر إطارًا لتلك المفاوضات. أثناء ذلك، علينا كلّنا، فلسطينيِّين وعربًا ويهودًا وأميركيِّين وأوروبيِّين، مسؤوليّةُ حماية الذين لا حامي لهم ووقفُ جرائم الحرب، مثل العقوبات الجماعيّة والقصف والاضطهاد، التي يتعرَّض لها الفلسطينيُّون يوميّاً.

هذه هي حقائق الوضع اليوم، ويقع في جوهر التفاوت الهائل في القوّة بين إسرائيل والفلسطينيِّين. لهذا علينا الإسراع في احتلال موقع التفوُّق الأخلاقيّ، بوسائل سياسيَّة لاتزال متاحة لنا ـ أي القدرة على التفكير والتخطيط والكتابة والتنظيم. إنَّها مهمَّة لكلّ الفلسطينيِّين، سواء كانوا في فلسطين أو إسرائيل أو الشتات. وليس هناك مَنْ يمكن استثناؤه مِنْ تحمُّل قسط من المسؤوليّة عن تحرُّرنا. المؤسف أنَّ القيادة الفلسطينيّة الحاليّة تبدو عاجزةً تمامًا عن فهم ذلك، ولهذا عليها التنحّي، وسيأتي بالتأكيد الوقتُ الذي يضطرّها إلى ذلك.

الحياة ١٧ نيسان ٢٠٠١

التفكير في إسرائيل

لكلمة «إسرائيل» بالإنكليزيّة وقعٌ بالغُ التميُّز، خصوصًا في الولايات المتحدة. ومَنْ يستمع إلى السياسيِّين وهم يردِّدون الترتيلة المعهودة عن دعم إسرائيل وإبقائها قويّةً لا بدّ أن يدرك أنّ القضيّة لديهم تتجاوز بلدًا أو دولة فعليّة، بل إنّها تحوّلتْ فكرة أو تعويذةً من نوع ما، بمكانة تفوق بكثير أيّ دولة أو بلد في العالم. وقبل أسابيع أعلنتْ عضوة مجلس الشيوخ هيلاري كلينتون التبرُّع بمبلغ ١٢٥٠ دولارًا للمستوطنين الإسرائيليِّين ليتمكّنوا من شراء المزيد من الخوذ والأقنعة الواقية من الغازات. وأضافت بكلّ جديّة، دون أدنى شعور بالمفارقة المضحكة المبكية التي ينطوي عليها موقفُها، أنّها تفعل ذلك ضمن التزامها ببقاءَ إسرائيل قويّةً آمنةً. وكان من الطبيعيّ - على الأقلّ بالنسبة إلينا، نحن الذين نسكن الولايات المتحدة - أنّ الإعلام أورد الخبر وكأنّه أمر معتاد جدّاً، لا بما فيه من الغرائبيّة والشناعة.

ونجد أنّ صحفًا مثل **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست** مليئة بمعلِّقين مثل وليام سافاير أو تشارلز كراوتهامر الذين كانوا سيُعتبرون من المجانين لو كتبوا في سياق آخر غير إسرائيل. فقد عبّر الاثنان عن الابتهاج بتسلُّم آرييل شارون السلطة، لا بسبب ما أبداه من ميل إلى العنف الوحشيّ والخطوات المدمّرة الغبيّة، بل لأنّه، كما يحاججان بجديّة تامّة، الشخصُ الوحيدُ القادرُ على أن يلقِّن الفلسطينيِّين درسًا عقلانيّاً يكفل لهم التوجُّه الصحيح. فقد قدّم اقتراحَه السخيّ بإعطائهم ٤٢ في المئة من الضفّة الغربيّة، وربّما أكثر قليلاً، مع إبقاء كل المستوطنات وإحاطة الأراضي

الفلسطينيَّة بأسوار إسرائيليَّة دائمة، وهي الطريقة المنطقيَّة والصحيحة لحلّ مشكلة الانتفاضة. وكان شارون قال في مقابلة مع **جيروزاليم بوست** إنَّ الإسرائيليِّين يسمحون ببقاء مليون عربيّ في إسرائيل، فلماذا لا يسمح الفلسطينيُّون بوجود مئات آلوف قليلة من المستوطنين؟ وهناك أمر آخر مثير للاستغراب في ما يخصّ هؤلاء المدافعين عن شارون، وهو إعطاء أنفسهم، كأميركيِّين، حقّ إبلاغ إسرائيل بما يجب عليها عملُه والتفكيرُ به لتحقيق مصلحتها.

من هنا يمكن القول إنَّ إسرائيل تحوَّلتْ إلى وهم ذاتيّ شخصيّ لدى كل مؤيِّديها الأميركيِّين، أو هكذا يبدو. لكنَّ لليهود الأميركيِّين علاقةً خاصةً تخوِّلهم التدخُّل أكثر من غيرهم في تقديم النصائح إلى إسرائيل، خصوصًا ـ وهو الأمر الأغرب ـ في مجال الأمن، من دون أن يرى الكثيرون أو يهمّهم أن يروا أنَّ الإسرائيليِّين هم الذين يخطِّطون ويقاتلون لا يهود أميركا البعيدون عن مسرح الأحداث. وهذا كلّه جزء من تحويل إسرائيل إلى شأن داخليّ ذاتيّ يعزلها عن مجرى التاريخ وعن مستتبعات أعمالها. وعندما تخاطر بالقول إنَّ إسرائيل، من خلال قصفها وعقوباتها الجماعيَّة، هي التي تزرع الكراهية لنفسها في قلب كل عربيّ، فالجواب دومًا هو أنَّك «لاساميّ.» أيْ أنَّه لا دخل للعدالة والحكمة في الموضوع، بل إنَّ مشكلة العرب المنتقدين لإسرائيل لا تتجاوز الحقد العميق المتأصّل على اليهود.

هكذا نجد، بما يشبه المعجزة، أنَّ إسرائيل بالرُّغم من تاريخها الطويل في الاحتلال العسكريّ لا تتماثل في الأذهان أبدًا مع الكولونياليَّة أو الممارسات الكولونياليَّة. ويبدو لي أنَّ هذا من بين أهمّ نقاط القصور في الأعلام والخطاب الفلسطينيّ، وأيضًا للمعارضة داخل إسرائيل، عند محاولة انتقاد سياسة حكومة إسرائيل. ونجد في العدد الأخير من مجلة **نيويورك ريڤيو أوف بوكس** تحليلاً ممتازًا من أفيشاي مارغاليت، بروفسور الفلسفة في الجامعة العبريَّة، يختلف تمامًا عن التحليلات الأميركيَّة عن الوضع، من حيث صراحتُه في التحدُّث عن العقوبات الجماعيَّة على الفلسطينيِّين، وعدم لجوئه إلى التجميل اللَّفظيّ للأوضاع عند تناول قضية أمن إسرائيل، كما هي العادة المذمومة للمثقفين الذين يشعرون أنَّهم لا يستطيعون أخذ أنفسهم بجدّ إلاَّ إذا تكلَّموا كجنرالات. انتقادي الوحيد لمارغاليت هو أنَّه لا ينتهي إلى المطالبة الصريحة بإنهاء الاحتلال واعترافِ إسرائيل بظلمها

للفلسطينيِّين، على رغم أنَّ هذا هو ما يُفترض بالمثقف عملُه بدل الإمعان في الكلام عن السياسة من منظور السياسيِّين. لكنْ إذا تركنا هذا جانبًا تبقى لتحليل مارغاليت أهميَّةٌ عميقةٌ في تبديده الهالة التي اصطُنعتْ لإسرائيل بعناية ومثابرة عبر السنين بقصد إقصاء الفلسطينيِّين تمامًا عن الصورة.

لهذا أعتقد أنَّ الإنجاز الأول المطلوب من أيّ جهد فلسطينيّ للسلام هو الربط ما بين إسرائيل وممارساتها، والتركيز على إنهاء تلك الممارسات لا على محاولة التوصُّل، مباشرةً أو بالوساطة، إلى صفقة معها. إنَّ من أخطر نواقص أوسلو أنَّ قيادة منظَّمة التحرير الفلسطينيَّة (أيْ ياسر عرفات) أغفلتْ ما عملته إسرائيل كقوَّة محتلَّة، بل أغفلت الاحتلالَ نفسَه، في حين أنَّ الحقيقة هي أنَّه لا يمكن التوصُّل إلى صفقة مع الاحتلال، لأنَّه مثل السرطان الذي يستمرّ في الانتشار ما لم يتمّ تشخيصُه ومحاصرتُه ثم الهجومُ عليه. وهذا ما يبرهن عليه تاريخُ إسرائيل ذاتُه. وليس من جواب عقلانيّ للقائلين بوجوب القبول بإسرائيل سوى السؤال: أيّ إسرائيل؟ فهي بلد من دون حدود معلنةً دوليّاً، بل يستمرّ في تغيير مساحته كما يحلو له. إنَّه وضع فريد من البلدان منذ الحرب العالميَّة الثانية، وليس هناك ما يدعو إلى استمراره كذلك إلى ما لا نهاية. السلام لا يمكن أن يقوم إلاّ على أساس الانسحاب الكامل وإنهاء الاحتلال. إنَّ هذه اعتبارات واضحة محدَّدة تختلف عن تلك العموميَّات التي حادت بنا في أحيان كثيرة عن هدفنا كشعبٍ يسعى إلى تقرير المصير.

أنا أتفهَّم رغبةَ القيادة الفلسطينيَّة الآن في أن تعمل شيئًا لوقف حرب الاستنزاف المنهكة الحاليَّة، لكنِّي أعتقد في الوقت نفسه أنَّ من عمق اللاأخلاقيَّة والغباء العودةَ، بكل بساطة، إلى مفاوضات أوسلو وكأنَّ شيئًا لم يكن. وكانت انتفاضة مصغَّرة انفجرتْ في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦ بعدما قامت إسرائيل في شكل لاشرعيّ بفتح ممرّ تحت الحرم الشريف، ثم انتهت الانتفاضة بعد مقتل الكثيرين من الفلسطينيِّين ولم يتغيّر شيء على الأرض أو في المفاوضات التي تلت. وفي ظلّ حكومة إيهود باراك، كما يلاحظ مارغاليت محقّاً، تسارَعَ إنشاءُ المستوطنات وتضاعفتْ معاناةُ الفلسطينيِّين. إذن ما الفائدة في أن تديم منظَّمة التحرير عذابَ الشعب الفلسطينيّ دون سبب سوى أن يحظى عرفات بدعوة إلى البيت الأبيض؟ ليس هناك من فائدة أبدًا. لكنّ ما يثير استغرابي هو موقف المنظَّمة

الوقح في طلب العودة إلى التفاوض، وكأنَّنا لم نَشْهد مقتل ٤٠٠ فلسطينيّ وجرح ١٣ ألفًا غيرهم. هل لهؤلاء القادة أيُّ شعور بالكرامة أو اللياقة أو الوعي بتاريخهم؟

يظهر من هذا أنَّ استبطان وحشيَّة إسرائيل الرسميَّة تجاه الفلسطينيِّين، لكي تبدو أمرًا عاديًّا، لم يتمّ فقط من قِبل الصهاينة الأميركيِّين المتطرِّفين وآرييل شارون البشع والطاقم السياسيّ الإسرائيليّ، بل أيضًا من قِبل القيادة الفلسطينيَّة. وكرَّر شارون مرارًا في مقابلته مع جيروزاليم پوست في ٢٧ من الشهر الماضي أنَّ الانتفاضة ليست إلاَّ «إرهابًا،» أي أنَّه يختزل كل أعمال الفلسطينيِّين، عدا إنهاء المقاومة وإعادة اعتقال الناشطين الإسلاميِّين، إلى مجرَّد الإرهاب. إنّ تفاوُضَ عرفات مع شارون وصحبه على السلام قبل إلغاء كلمة «إرهاب» من قاموسهم يعني القبولَ بمساواة مقاومة الفلسطينيِّين للاحتلال بالإرهاب. لكنْ، حسب علمي، ليس هناك جهد مركَّز يُبذل من خلال توفير المعلومات ومخاطبة الإسرائيليِّين والأميركيِّين لإعادة عنصر الحقيقة إلى الخطاب السياسيّ المتداول عن فلسطين. الافتراض، كما يبدو، هو أنَّ إسرائيل تساوي الاحتلال العسكريّ بالمقاومة الفلسطينيَّة. لذا يجب تركيز الجهد العربيّ على زعزعة هذه المعادلة بل تدميرها، لا على تقديم حجج مجرَّدة عن حق العودة للاجئين الفلسطينيِّين.

عودة شارون إلى السياسة ترافقتْ مع جهد متقصَّد منه لإعادة المشهد إلى ما كان عليه في ١٩٤٨، أي استعادة الصراع الإسرائيليّ ـ الفلسطينيّ بوصفه معركةَ البقاء بالنسبة لإسرائيل. والظاهر أنَّه لا يجد صعوبة في الحصول على المساندة لهذا المنظور المفرط في الارتداد من بعض الإسرائيليِّين (لا كلِّهم بالطبع)، الذين تجاوبوا مع الفكرة المضمَرة التي يقوم عليها هذا المنظور، وهي أنْ لا خلاص لليهود أينما كانوا من الاضطهاد والعداء. لكنَّ الفكرة تبدو للمراقب الخارجيّ متهافتة وبعيدة عن الواقع. ذلك لأنَّ اليهود الإسرائيليِّين، بعد إقامة دولة قويَّة وناجحة من أوجه عدّة، يبدون بالتأكيد في موقع ممتاز يتيح لهم الثقةَ بالنفس والتعاملَ بكرم مع ضحايا انتهاكاتهم وظلمهم. غير أنّ ما يحصل هو أنَّ الإسرائيليِّين يواصلون استعادة الوضع الأصليّ الذي بدأوا فيه بسلب الفلسطينيِّين، أي استرجاع مشاعر العداء والرعب التي سببوها لدى الآخرين، لكنْ باعتبارها مشاعرَهم هم لا مشاعرَ الفلسطينيِّين. هذه هي العقدة النفسيَّة الرهيبة التي يستغلّها شارون، وهي من بين أقوى الأمثلة على العصاب الذي سماه سيغموند فرويد «الإكراه على التكرار،» أي

العودة مرّةً بعد أخرى إلى مشهد الصدمة الأولى وإبقاء الذات في قبضة الخوف العصابيّ من غير الاستعانة بإمكانات الشفاء التي يقدِّمها الواقعُ أو العقل.

الهدف إذن يجب أن يكون إظهار سياسات إسرائيل على حقيقتها، لا كما يريد دعاتُها. ونحن بحاجة، من أجل ذلك، إلى جهد واسع يشارك فيه المعارضون الإسرائيليُّون والمثقفون العرب والمواطنون العاديُّون. ذلك أنَّ الفساد الذي دَخَلَ على اللُّغة، وإغفال التاريخ، لم يُلحقا بعمليَّة السلام إصابةً قاتلةً فحسب، بل يبدو أنَّهما دخلا إلى عمق تفكير القادة، الذين يتحمَّلون هم المسؤوليَّة في الدرجة الأولى تجاه شعبهم لا أعداؤهم أو «رعاتُهم» المفترضون (الولايات المتحدة في هذه الحال). إنَّ علينا استخلاص الدروس الصحيحة من تصريحات كولن پاول عن الغزو الإسرائيليّ لغزّة. فقد كان أساسُ موقفه أولاً إدانةَ المقاومة الفلسطينيَّة، ثم إدانةَ «إفراط» إسرائيل في الردّ على تلك المقاومة. إنَّ هذا بالطبع بعيد تمامًا عن الحقيقة، ويديم تشويه صورتنا لدى الآخرين، وهو ما يشلّ حجّتنا كشعب مضطهد. وإذا نظر الآخرون إلينا على أنّنا مجرّد مصدر تهديد لوجود إسرائيل - في حين يرونها دولةً محاصرةً مظلومةً، وهو ما ينعكس سلبًا عند حكم الآخرين على مقاومتنا - فليس لنا ما نأمله سوى حلول منهارة وعمليَّة سلام بالغة السخف مثل التي شهدنا. ويبدو لي تبعًا لذلك أنَّ المهمة السياسيَّة الأولى أمام مفاوضات تنبع من الانتفاضة هو بذل أعظم الجهد لتصحيح هذا الخطإ الأساسيّ وإعطاء إسرائيل صورتها الحقيقيَّة كقوّة كولونياليَّة ناضجة تقوم جماعيّاً باضطهاد الفلسطينيِّين منتهكةً قوانينَ الحرب والسلم. ويجب إقناعُ القيادة الفلسطينيَّة نفسها، على تحجُّرها وتفكُّكها، بهذا الواقع الصراح، قبل أن تصيب القضيَّة بأضرار أكثر ممّا قامت به حتى الآن.

بكلمة أخرى، وكما قلتُ في مقالتي الأخيرة، علينا احتلالُ موقعنا الحقيقيّ، موقع التفوُّق الأخلاقيّ، وطرحُ قضيّتنا على أساسه ضد الظلم الذي يمثِّله الاحتلالُ العسكريّ المتطاول. أمّا التوصُّل الآن إلى اتفاق أمنيّ مرحليّ فإنَّه في الوقت نفسه أمر يجمع ما بين اللاأخلاقيَّة واللاجدوى. إضافةً إلى ذلك فليس لاتفاق كهذا أن يَثْبت ما دامت إسرائيل تستمرّ في إقامة المستوطنات وخنق الفلسطينيِّين في سجنهم الجماعيّ. المفاوضات الوحيدة التي تعني شيئًا يجب أن تدور على شروط الانسحاب الإسرائيليّ من كل الأراضي المحتلّة في ١٩٦٧. أمّا غير ذلك فهو مضيعة لوقتنا كشعب.

الحياة ١٤ أيار ٢٠٠١

عن التحدِّي والكرامة والدغمائيَّة

فاجأني أثناء نقاش محاضرة ألقيتُها في جامعة أكسفورد قبل ثلاث سنوات ونصف السنة سؤالٌ طرحتْه شابةٌ عرفتُ لاحقًا أنَّها طالبة فلسطينيَّة تُعدّ شهادة الدكتوراه في تلك الجامعة. كنتُ أتحدَّث عن أحداث ١٩٤٨ وكيف أنَّه من الضروريّ، كما أرى، ليس فقط فهم العلاقة بين تاريخنا وتاريخ إسرائيل، بل إنَّنا كعرب بحاجة إلى دراسة ذلك التاريخ الآخر على أنَّه موضوع يعنينا لا تجنُّبه أو إغفاله إغفالاً تاماً كما هي الحال منذ زمن طويل. إلاَّ أنَّ سؤال الشَّابة الفلسطينيَّة جاء ليثير الشكوك في موقفي هذا. إذ قالت: «ألن يكون هذا النوع من الاهتمام بإسرائيل شكلاً من أشكال التنازل أمامها؟» أيْ أنَّها كانت تسأل إذا لم يكن «اللاتطبيع» الجاهل هو الموقف الأفضل تجاه الدولة التي تدور سياستُها منذ زمن طويل على رفضِ ومنعِ حقّ الفلسطينيِّين في تقرير المصير، بل هي أصلاً الطرف المسؤول عن سلبهم.

عليّ أن أعترف بأنَّ هذه الفكرة لم تخطر في بالي قطّ، حتى خلال السنين الطويلة حين كان التفكيرُ بإسرائيل من المحرَّمات في العالم العربيّ، إلى درجة أنَّ الاسم لم يكن يُذْكر مباشرةً بل باستعمال تعابير مثل «الكيان الصهيونيّ.» ووجدتُني أتساءل في المقابل عن معنى موقفها في الوضع الحاليّ، بعدما أقامت دولتان عربيَّتان رئيسيَّتان السلامَ مع إسرائيل، واعترفتْ بها منظمةُ التحرير الفلسطينيَّة وتواصل معها عمليَّة السلام، ويقيم عدد من الدول العربيَّة علاقاتٍ تجاريَّة معها. إلاَّ أنَّ المثقفين العرب جعلوا من بين مقدَّساتهم رفضَ أيّ نوع من التعامل مع إسرائيل، بما في ذلك زيارتها أو ملاقاة الإسرائيليِّين، لكنَّ هؤلاء أنفسهم بقوا صامتين إزاء خطوات مثل بيع مصر كمياتٍ كبيرةً من الغاز الطبيعيّ إلى إسرائيل، وإدامةِ العلاقات الديبلوماسيَّة معها أثناء حملاتها

القمعيَّة المتكرِّرة ضدّ الفلسطينيِّين. لكنْ كيف يُمْكن أيّاً منّا أن يعارض السعي إلى معرفةِ وتحليل أكثر ما يمكن من المعلومات عن هذا البلد الذي كان لحضوره بيننا منذ خمسين سنة كلُّ هذا التأثير في طبيعة حياة كل رجل وامرأة وطفل في العالم العربيّ؟

افتراض الباحثة الشابة كان أنَّ نقيض التنازل هو التحدِّي، أي المقاومة ورفض الرضوخ لإرادة طرف ظالم مجحف. هذا، كما أعتقد، هو الموقف الذي أرادت لنا اتِّخاذَه تجاه إسرائيل، لا ما كنت أقترحه، أي التناول الخلاّق لثقافةٍ ومجتمع اتَّخذا على كل المستويات المهمّة (ولايزالان يتَّخذان كما تبيَّن وحشية الإسرائيليِّين تجّاه الانتفاضة) سياسةً تَهْدف إلى تدمير إنسانيَّة العرب عمومًا والفلسطينيِّين على وجه الخصوص. وليس في هذا المجال فرقٌ يُذْكر بين آرييل شارون الشنيع وإيهود باراك أو إسحق رابين أو دايڤيد بن غوريون (ناهيك عن العنصريَّة المسعورة لدى حلفاء لشارون مثل شارانسكي وليبرمان والحاخام أوفاديا يوسف). ولا يقتصر موقفي هذا على محاولة فهم هؤلاء، بل أيضًا أن نَفْهم أنفسنا، لأنَّ تاريخنا يبقى ناقصًا إذا لم نأخذ إسرائيل في الاعتبار، بكل ما مثَّلتْه في حياتنا وقامت به تجاهنا. إضافةً إلى ذلك ماأزال على اعتقادي، كمعلِّم، بأنَّ المعرفة ـ أيّ معرفة ـ أفضلُ من الجهل. وليس هناك، ببساطة، على صعيد الفكر، أيُّ تبرير منطقيّ لاتِّخاذ الجهل سياسةً أو لاستعماله سلاحًا في الصراع. الجهل هو الجهل، لا أقلّ ولا أكثر، وهو كذلك دومًا ومهما كانت الظروف. ومع ذلك فقد بقيتُ على شيء من الحيرة والانزعاج وعدم الرضى عن جوابي المبدئيّ عن ذلك السؤال ـ لكنَّه عاد فجأةً لكي يتحدَّاني الآن. ولأوضِّح: قرأتُ أخيرًا في صحف نيويورك أنَّ القانون الفيديراليّ أجبر هيلاري كلينتون على إعادة مجوهرات قيمتُها سبعة آلاف دولار جاءتها هديَّةً من ياسر عرفات. إضافةً إلى ذلك، وحسب المصدر الأميركيّ الرسميّ نفسه، فإنَّ مادلين أولبرايت، وزيرةَ الخارجيَّة في ولاية بيل كلينتون الثانية، تسلّمتْ من ذلك المتبرِّع الكريم نفسِه مجوهراتٍ بقيمة ١٧ ألف دولار. وألقى الخبران ضوءًا مفاجئًا على طبيعة العلاقة بين الموقفين الشخصيّ والعامّ في العالم العربيّ، ومكّن مِنْ فَهْم العلاقة، من جهة، بين فكرة التحدِّي لدى الباحثة الشابَّة وما اعتبرتْه تنازلاً لإسرائيل، ومن الجهة الثانية ذلك الكرم الذليلِ من القيادة الفلسطينيَّة تجاه ساسة أميركيِّين مسؤولين في شكل مباشر، إلى هذا الحدّ أو ذاك، عن عذاب الشعب الفلسطينيّ. وها أنا أكتب هذه السطور فيما تَسْتعمل إسرائيل ـ في انتهاك واضح للقوانين الأميركيَّة نفسها ـ أسلحةَ الدمار الشامل التي توفِّرها لها الولاياتُ المتحدة لمهاجمة وقتل وتشويه الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيِّين الذي لا حامي لهم، ولنسف مساكنهم وتدميرِ مخيّماتهم وتحويلِ حياتهم إلى جحيم لا

يطاق. مع ذلك فقد استمرَّ خلال السنين العملُ بسياسة تفتقر إلى العقل والكرامة تحاول استمالة قادة أميركا بأكثر الأساليب فجاجةً، وكان استرضاءُ الرغبات الشخصيَّة لهيلاري أو مادلين بهدايا على حساب المال الفلسطينيِّ العامِّ نوعًا من السياسة لا رشوة فاضحة. الافتراض المذهل في السخف هنا هو أنَّ أميركا أو إسرائيل تُشبهان تمامًا دولاً من العالم الثالث ـ مثلاً، زائير في عهد موبوتو ـ حيث تصاغ السياسة حسب رغبات الحاكم أو لإثراء أسرته. ولا نجد هنا أيّ إدراك أنَّ أميركا وإسرائيل من البلدان المعقَّدة التركيب، حيث يلعب المجتمع المدنيّ ومصالحه دورًا كبيرًا، إنْ لم يكن حاسمًا، في رسم سياسة الدولة. لكنَّ قادتنا، بدل تناول أمزجة وأفكار تلك المجتمعات المدنيَّة ومحاولة تغييرها، يُغْفلونها ويركِّزون على ما يعتبرونه الحلول السريعة، أيْ تملُّق أو رشوة الحكّام، في حين يمكن لكلِّ مَنْ يعرف شيئًا عن إسرائيل أو الولايات المتحدة أن يخبرك أنَّ حيَلاً كهذه لا تجدي شيئًا، وأنَّ أكثر ما يمكن تحقيقه منها هو دعوةُ عشاء أو مصافحةٌ جافية من الجنرال الراحل رابين في البيت الأبيض.

البرهان على قولي يُبرزه بوضوح التاريخُ الكارثيُّ لعلاقاتنا مع الولايات المتحدة وإسرائيل منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو. فالقيادة الفلسطينيَّة، منذ أن خانت ثقة شعبها وتضحياته بالدخول في عمليَّة أوسلو على الشكل الذي تمَّ به، تَحْرص في الوقت نفسه على أن تتَّخذ علنًا موقفًا لا يمكن تسميتُه بغير موقف التحدِّي ـ وهو تحدٍّ، كما يجب أن نضيف فورًا، يقوم في الدرجة الأولى على البلاغيّات الفارغة ويتناقض في شكل صارخ مع السلوك الفلسطينيّ الرسميّ، الذي بقي (على أقل ما يمكن أن يقال) على خنوعه الغريب أمام الولايات المتحدة وإسرائيل. وتعطي المجوهرات الثمينة المهداة مجانًا إلى الرسميِّين الأميركيِّين مثالاً ممتازًا على ذلك. والآن إذ يواصل الفلسطينيُّون تحدِّيهم الشجاع بالحجارة والبنادق القليلة لقوَّة إسرائيل العسكريَّة، لاتزال القيادةُ تحاول بالخنوع المعهود نفسه إعادةَ التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة. ويمكن قول الشيء نفسه عن الأنظمة العربيَّة، ومن ضمنها قطاعاتُ المثقفين، التي تَرْفع صوتها بالعداء لإسرائيل والولايات المتحدة وتعلن إدانتها للتطبيع، في حين تتعاون في الواقع مع الدولتين اقتصادياً وسياسيّاً. والمؤسف أنَّ الكثيرين لا يرون التناقض في الموقف، بل يعتبرونه جزءًا لا مهرب منه من حياتنا اليوم. لكنَّني أعتقد أنه بدلاً من لعن إسرائيل من عاليها إلى سافلها فإنَّ الأفضل والأذكى هو التعاون مع قطاعاتها التي تدافع عن الحقوق المدنيَّة وحقوق الإنسان، وتعارِضُ سياسةَ الاستيطان، وتخاطِرُ باتِّخاذ موقف ضدّ الاحتلال

العسكريّ، وتؤْمن بالتعايش والمساواة، وتستبشع الاضطهادَ الرسميَّ للفلسطينيِّين. إذ لا أمل من دون ذلك بتغيير سياسة إسرائيل، آخذين في الاعتبار التفاوتَ الهائل في القوّة العسكريّة بين إسرائيل من جهة والعرب مجتمعين من جهة ثانية. أرى أيضًا أنَّ الصدقية تستدعي النأي عن الهجمات اللاساميّة الفجّة؛ فما هي نتيجة هذه إلاَّ أن تَكْشف للعالم ذهنيةً تجمع ما بين التعصُّب والغباء الشرير؟

أعرف تمامًا صدقيّة المشاعر إزاء اضطهاد إسرائيل للفلسطينيِّين اليوم والاشمئزاز الذي تثيره في كل مكان سياساتُ حكومة شارون. لكنْ هل تشكِّل المشاعر تبريرًا كافيًا للتخلِّي الكامل عن العقلانيّة؟ وأيضًا، فيما يخصّ المثقفين، هل يستمرّ هذا التخبُّط والتفكُّك بدل بذل محاولة جادة لتحديد موقف سياسيّ أخلاقيّ يقوم على المعرفة بدل الجهل الأعمى، الذي لا يمكن في أيّ شكل وصفُه بأنّه موقف سياسيّ؟ أو لنأخذْ مثلاً الحملة الأخيرة ضد ترجمة كتب عربيّة إلى العبريّة (**الحياة** ٢٠٠١/٥/١٠). أفليس لنا أن نَعْتبر أنَّ زيادة توفّر الأدب العربيّ في إسرائيل تزيد من تمكُّن الإسرائيليِّين من فهمنا كبشر والتوقُّف عن معاملتنا كالحيوان أو مَنْ هم دون البشر؟ بدل ذلك نجد المشهدَ المؤسفَ حيث يندِّد كتّاب عرب جديُّون بزملائهم الذين «سمحوا» لأنفسهم بـ «التطبيع» مع إسرائيل، وهو تعبير غبيّ يُستعمل بمعنى التعاون مع العدوّ. لكنْ أليس المفترض بالمثقف، كما قال جولين بندا أولاً، السيرُ ضدَّ تيار المشاعر السائدة بدل المتاجرة الديماغوجيّة بها؟ وأيُّ «تعاون» هناك في ترجمة كتابٍ ما إلى العبريّة؟ إنَّ الدخول إلى لغة أجنبيّة يمثِّل دومًا انتصارًا للمؤلِّف. دومًا، وفي كل حالة من الحالات. أليس هذا أذكى وأنفعَ بكثير من «التطبيع» الجبان الذي تمارسه بعضُ الدول التي تواصل علاقتها التجاريّة والديبلوماسيّة، في حين يستمرّ جيشُ إسرائيل وسلاحُها الجويّ في حصد الفلسطينيِّين؟ أليست ترجمةُ الأدب العربيّ إلى العبريّة سبيلاً لدخول حياة إسرائيل ثقافيّاً، وإحداثِ تأثير إيجابيّ فيها بتحويل الأذهان هناك عن العواطف الدمويّة باتجاه تفهُّم عاقل لِـ «الآخر» العربيّ، خصوصًا أنَّ الناشرين الإسرائيليِّين قاموا بإصدار الترجمات تعبيرًا عن الاحتجاج الثقافيّ على سياسة إسرائيل الوحشيّة تجاه العرب؟

كل هذا الاضطراب والتخبُّط يشير إلى مرض عربيّ عميق. فعندما نتوهَّم أنَّ أعمال التحدِّي الصبيانيّة مقاومةٌ حقيقيّة، ونفترض الجهلَ المتقصّد موقفًا سياسيًا (وهو ليس ذلك بالتأكيد)، ونستجدي رعاية أميركا واهتمامها، فإنّا نتخلّى بذلك عن الكرامة واحترام الذات. من منّا لا يقشعرّ خجلاً عندما يتذكّر ياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض في ١٩٩٣، بكلمة «شكرًا» التي ردَّدها ثلاثًا بتملُّق خانع؟ ومَنْ لم يشعرْ

أنَّ قادتنا يفتقرون إلى احترام الذات عندما لا يستطيعون أن يقرِّروا إذا كانت أميركا عدوّنا أم أملَنا الوحيد؟ وبدلاً من سياسة تقوم على مبادئ وأصولِ التصرُّف الصحيح نتمرَّغ في أعمال التحدِّي العديمة الجدوى التي تقوم على أفكار دغمائيَّة سخيفة جاهلة عن معارضة إسرائيل، دون أن نقدِّم لإخوتنا الفلسطينيِّين المحاصرين سوى الدعم الكلاميّ والوصفات الوطنيَّة الجاهزة. ولا نجد نموذجًا نقتديه لكي يهدي خطانا. إنَّ العالم العربيّ اليوم يمثِّل انتصار الخاملين والانتهازيِّين. لكنَّ فشل القيادة على كل الجبهات تقريبًا يضع على المثقفين مسؤوليَّةَ تقديمِ التحليلات والمؤشّرات إلى الموقف العقلانيّ العادل، بدل الانضمام إلى جوقة المصفِّقين المتملِّقين الذين يملأون قصور الرئاسة وغرفَ إدارة الشركات بحضورهم اللَّزج وموافقتهم الصفيقة على كل شيء.

أَختتم بمثال فعليّ على ما أقصد: لاحظتُ، في كل الضوضاء عن التطبيع، غيابًا صارخًا لقضيَّة مهمّة، وهي الوضع التعس للاجئين الفلسطينيِّين في كل بلد عربيّ رئيسيّ من دون استثناء. فهناك حيثما يوجد فلسطينيُّون في العالم العربيّ قواعدُ ونظمٌ تحرمهم الحقوق الكاملةَ التي يتمتَّع بها المقيمون، مثل منعهم من العمل والسفر، وإلزامهم التسجيلَ شهريّاً لدى الشرطة إلخ... أيْ أنَّ إسرائيل ليست الوحيدة التي تسيء معاملة الفلسطينيِّين، بل إنَّ الدول العربيَّة تقوم بذلك أيضًا. وإذا حاولنا أن نعثر على حملة منظمة يقوم بها المثقفون العرب ضدّ هذه المعاملة المحليَّة القاسية للاجئين الفلسطينيِّين فلن نجد لها أثرًا. ما هو التبرير الممكن لتلك المخيمات البشعة، حتى في غزَّة والضفَّة الغربيَّة حيث يسكن الكثيرون من اللاجئين، وبأيّ حقٍّ تواصل المخابرات مُلاحقتَهم وتنغيصَ عيشهم؟ لماذا لا نجد حملات متواصلة في الصحافة لإنهاء هذا الوضع المؤلم؟ السبب هو أنَّ الأسهل (والآمن) بكثيرٍ التنديدُ بالتطبيع وبالترجمة إلى العبريَّة، بدل فضح الظروف المرفوضة للاجئين الفلسطينيِّين في العالم العربيّ، الذين يقال لهم دومًا ـ ويا له من هراء ـ إنَّ «تطبيع» أوضاعهم يعني الانصياع لمخطَّط إسرائيل.

علينا العودة إلى القيم الأصليَّة والنقاش المخْلص. ليس هناك حلّ عسكريّ لُمصابنا، عربًا ويهودًا على حدّ سواء. هذه الحقيقة لا تترك سوى قوَّة العقل والثقافة لتحقيق المهمّة التي فشلت الجيوشُ في تحقيقها طيلة أكثر من نصف قرن. وليس لنا الحُكْمُ على مدى فشل المثقفين الإسرائيليِّين أو نجاحهم في القيام بمسؤولياتهم في هذا السياق، لأنَّ مهمّتنا هي مواجهة المستوى المتردِّي للخطاب والتحليل العربيَّين. هذه هي المسؤوليَّة التي علينا الاضطلاعُ بها كمواطنين، والخطوة الأولى في هذا الاتّجاه تتمثَّل بالتحرُّر من الكليشيهات الغبيَّة والوصفات الجاهزة التي تملأ كتاباتنا وكلامنا.

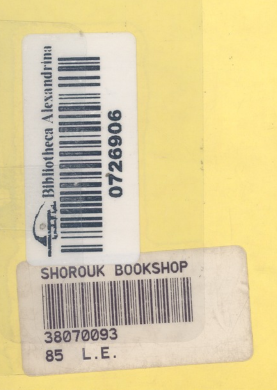
الحياة ٢٣ أيار ٢٠٠١

المحتويات

في هذا الكتاب، يقرّ البروفسور إدوارد سعيد بأنّ عدم توازن القوى الذي أَجْبر الفلسطينيِّين والدول العربيَّة على قبول التنازلات المفروضة عليهم من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل قد منع قيام مفاوضات حقيقيَّة ودفع إلى معاملة الفلسطينيِّين كأفراد من الدرجة الثانية.

وتوثّق مقالاتُه هذه الأحداثَ الفعليَّةَ التي تلت توقيع معاهدات أوسلو عام ١٩٩٣ في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلّة، وتنقل الظروف التي تزداد سوءاً بالنسبة للشعب الفلسطينيّ، وتنتقد قيادة ياسر عرفات المنغلقة على ذاتها والقمعيَّة، وتَفْضح رفضَ إسرائيل الاعتراف بماضٍ فلسطينيّ...

ولد إدوارد سعيد في القدس وهو أستاذ الأدب الإنكليزيّ والمقارن في جامعة كولومبيا في نيويورك، ويعدّ أبرز مدافع عن قضيّة فلسطين في الولايات المتحدة. وهو من المثوّرين الطليعيِّين لحقول النقد الأدبيّ والإنسانيّات. من كتبه: الثقافة والإمبرياليَّة، وخارج المكان، و تأمُّلات حول المنفى، وجميعُها صادرة عن دار الآداب.



دار الآداب
هاتف ٨٠٣٧٧٨-٨٦١٦٣٣
ص ب ٤١٢٣ - ١١ بيروت